المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قام الطالب باجراء التصحيحات التي طلبتها لجنة المناقشـــة .

لجنة المناقشـــــة

المشرف	المناقش	المناقش
د / محمد ابراهيم البنا	د / عبد العزيز محمد فاخر	د / عياد عيد الثبيتي



السِّفرُ الثَّالثُ
من
المُنتَخَبِ الأكْمَلِ عَلى كِتابِ الجُمَلِ

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي
الشهير بالخفاف

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات



١٤١٢هـ ١٩٩١م

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

شكر وتقديـــر

(*)

قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ النمل :آية ١٩ .

الحمدُ والشكرُ لله ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المُرسلينَ سيدنا مُحمدٍ وعلى آله وصَحبِهِ أجمعين ، وبعد :

فأنتهز الفرصة هُنا لأتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القـــرى ممثلة في مديرها : معالي الدكتور /راشد بن رّاجح ، وكُلّيةِ اللّغـــةِ العربية ، ومنسوبيها ، وأخص بالثناء الجزيل سعادة الدكتور عليان بن محمد الحازمي عميد كلية اللغة العربية سابقا ، كما أخص بالثناء والشكر سعـادة الدكتور محمد بن مريسي الحارثي عميد كلية اللغة العربية حاليا .

وأتقدم كذلك بالشكر اعترافا بالامتنان لسعادة الدكتور حسن بن محمد باجودة رئيس قسم الدراسات العليا العربية سابقا ، كما أثني علـــى رئيس قسم الدراسات العليا العربية حاليا سعادة الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد .

ولا يفوتني أن أضع في مقام الثناء والشكر سعادة الدكتور صالـــح جمال بدوي وكيل كلية اللغة العربية سابقا على ما قدموه ويقدمونه لطـــلاب العلم من رعاية تامة ، وتوفير إشراف أكاديمي ، ووقت منظم ، وما يصحب ذلـك من المساعدات العلمية والمادية لكي يتمكنوا من إنجاز أبحاثهم الأكاديميـــة ورسائلهم العلمية .

وذلك أكبر دليل على حب العلم ونشره بين أبناء الأمة ، والعنايـــة بطلابــه .

وقد كان لسعادة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي منّةٌ عليَّ في وقته وكتبه ، ومساعدته العلمية لي على إنجاز هذا العـمل ، وحرصه على أن يخرج كما أراد له مؤلفه ، فجزاه الله خير الجزاء .

وأغتنم الفرصة هنا لأقدم شكري وتقديري لسعادة الأستاذ الدكتور إبراهيم بركات الذى أشرف على هذه الرسالة بما تدل عليه هذه الكلمة من المعاني، حيث لم يقصر إشرافه على التوجيه فحسب بل كان معي بفكره وعلمه، يضع قلمه على كل ما يعترض سبيلي من الصعوبات العلمية ليفسح بذلك الطريق أمامي، كما أرشدني في قراءتي لبعض الكلمات التي لا تتلاءم والسياق الذى وردت فيه، ناهيك عن توجيهه الرشيد فيما يتعلق بمنهج البحث العلمي، وقراءته لكل ما يكتب في هذا الاطار، ولقد كان له ما يميزه، حيث لم يجعل الاشراف حكرا عليه، فقد كان يقول لي لا تتريب في سؤال أهل الاختصاص عن كل ما يعترض سبيلك من الصعوبات والاستشكالات، فربما تجد عندهم حلا لما استشكلته.

وهذا في نظرى يمثل الاطار الصحيح لمنهج البحث العلمي ونقطة خطيرة يرتكز عليها هذا المنهج، ربما لم يشر إليها غيره، كما لم يقصر اللقاء بيننا على ذلك الوقت المنظم، بل كان اللقاء معه مفتوحا زمانا ومكانا، في الجامعة، وفي الحرم، وفي المنزل، فجزاه الله خير الجزاء وأثابه الثواب الأوفى.

ولا يفوتني أن أقدم الشكر والتقدير لسعادة أعضاء لجنة المناقشة لهذه الرسالة، ولقبولهم مناقشتها، التي آمل من خلالها أن أفيد من توجيهاتهم وإرشاداتهم فيما يتعلق بملاحظاتهم العلمية التي سأتعلم منها ما أضيفه إلى حصيلتي العلمية التي اكتسبتها خلال بحثي هذا شاكرا لهم، ومقدرا لكلّ من مدّ لي يد المساعدة.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يتقبله، وأن يعفو عما بدر منا من تقصير، وألا يحرمنا من الأجر، إنّه سميع مجيب.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمــــــة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فهذا البحث هو "المنتَخَبُ الأكملُ على شرح كتابِ الجمــــــلِ"

تأليف محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصارى الإشبيلي ،دراسة وتحقيق .

والمنتخب الأكمل شرح لكتاب الجمل للزجاجي ، وهو من تأليــف محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصارى الإشبيلي المعروف بالخفاف ،وهــذا الجزء المحقق هو السفر الثالث من هذا الشرح ،لكنه ينم عن براعة الشــارح العلمية ، ومقدرته على الشرح والتعليل ،كما استخدم فيه الخفاف فكره فــي توضيح معانيه وتبيين مقاصده ، فأتى من ذلك بنسق لم يسبق إليه ، وجــاء ببيان لم يغلب عليه ، حيث قدم لنا من خلال هذا الشرح صورةشاملة عــن النحو الأندلسي ، وما بلغته الثقافة العربية هناك إلى سقوط الأنـدلـــس .

وقد كان الهدف من هذا الشرح هو تيسير علم النحو وتقريبــــه للطالب والمبتدئ من خلال هذا الشرح وتوضيح ما غمض من عباراتــــه ، وإتمام ما نقص من مجمله ومفصله .

هذا وقد كان لاختيارهذا الموضوع سبب ،ذلك أني بعد ما حصلت على درجة الماجستير بدأت أقرأ في الكتب ،وأبحث عن موضوع يكون أطروحتى لنيل درجة الدكتوراه ، وكنت أميل إلى تحقيق كتاب من كتب التراث ، والمشاركة في إخراج هذا الكنز العظيم خدمة للعلم وطلبته . ولم أكــن قد فكرت في كتاب بعينه ، وإنَّما كنت أبحث عن كتاب لم يحقق ، ولم أكتــف بقراءتى وبحثى في هذا السياق ، وإنَّما كنت-إضافةً إلى ذلك-أسأل أصحـاب

الاختصاص في هذا الميدان ، وأسترشد بهم ، ثم فكرت في تحقيق تصريح الشيخ خالد الأزهري ، ولم ألبث أن انصرفت عن هذه الفكرة ، حيث توجهت إلى التفكير في تحقيق شرح كتاب سيبويه للصَّفَّار ، إلَّا إنَّه قد تبين فيما بعد أنه قد بحث في رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ، واستقرَّ الرأيُ أخيرًا بعد مشورة أهل العلم والاختصاص على تحقيق هذا الكتاب ، وهو " المنتَخَبُ الأكملُ على شرح كتاب الجمل " للخفاف ، وبعد ما أجيز من مجلسي القسم والكلية شرعت في التحقيق ، وذلك في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : نسخ الكتاب .

المرحلة الثانية : مرحلة التحقيق .

وقد واجهتني متاعب بعد إجازة هذا الموضوع والبدء في العمل :

منها : أنَّ هذه النسخة وحيدة ، ولم تكن معها نسخة مساعدة تعين على إكمال النقص ، وتوضيح العبارة الغامضة ، كما أنها ـ أي هذه النسخة ـ كثيرة التصحيف والأخطاء ، وقد فصلت القول في هذا في وصف النسخة ، وهناك جانب آخر في هذا الشرح يلقي بكثير من العناء والإرهاق المحببين لمحققه ولطالب العلم بخاصة ، ذلك هو كثرة المعلومات التي يتضمنها ، واتساعها ، وتفرعها ، وإلمامها بجوانب شتى من فُروعِ اللُّغةِ ، مما يجعل المحقق باحثا في كثير من الكتب ، دؤوبًا في عمله ، هذا إلى جانب حرصي الشديد على الوصول إلى الأفكار التي وردت في الشرح في مظانها الأولى ، وتأكيد مشرفي على ذلك .

المرحلة الثالثة : مرحلة التبييض ، وتنظيم عناصر البحث ، وإخراجه في الصيغة النهائية للطباعة .

أما مرحلة البحث والدراسة فقد كانت تتوازى مع كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث ، حيث كنت لا أتوانى ـ بتوجيه مشرفي ـ عن أن أجمع الأفكار المساعدة على الدراسة والتحقيق في كل خطوة أخطوها ، في التحقيق .

والله أسأل أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وأن يوفقنا لطريق الخير والسداد .

أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الدين

القسم الأول :

الدراسة

الفصل الأول

المؤلف : كنيته ،اسمه ،نسبه ، ولقبه .

هو[(١)] : أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف .

قال القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة :

" محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، نزل رباط تازى أبو بكر الخفاف .

تلا بالسبع على أبي محمد فضيل بن محمد ، وتأدب به في العربية ولازمه نحو تسع سنين ، وحدث عن أبي إسحاق بن قسوم ، وأبي الحسن الدباج ، وأبي عبد الله بن أبي بكر الفخار ، وأبي علي الشلوبين .

وكان مقرئا متحققا بالعربية ، وعلم الكلام ، أخذ عنه جماعة من أهل تازى ، وغيرهم ".[(٢)]

وقال البغدادي في شرح شواهد المغني : " أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف "[(٣)] وذكره في الخزانة بالكنية واللقب ، فقال : " قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل ".[(٤)] وفي كشف الظنون : " الشيخ الامام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف ".[(٥)]

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ ، وكشف الظنون ٢/١١٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٤/٢٠٨ .

(٢) الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ .

(٣) شرح شواهد المغني ٤/٢٠٨ .

(٤) الخزانة ٥/٣٥٣ .

(٥) كشف الظنون ٢/١١٥٨ .

ولعل التاريخ قد ظلم الخفاف الاشبيلي ، فطمس معالم شخصيته ولم يقدم عن حياته ونشأته الا النّزْر القليل ، ذلك أن كتب التراجم تغفل ذكره ، ولم تقدم عنه إلّا إشارات طفيفة لا تخرج عن حد الإبهام .

ولقد اعتاد المحققون أن يسردوا عددا هائلا - حسبما توصلوا اليه - من المراجع والمصادر التي تترجم للمؤلف ، أو تتعرض لذكره ، وغرضهم من ذلك اعطاء صورة واضحة عن حياة المؤلف لكي يكون القارئ على دراية عمن يأخذ عنه .

وهذا في حد ذاته يبعث على الارتياح ويطمئن النفس اذا ما اضطربت التراجم حول شخصية المؤلف ، ونأسف لعدم العثور على قدر أكبر من المصادر التي ترجمت للخفاف غير التي ذكرناها هنا .

الحركة الفكرية في عصر المؤلف :

كانت الأندلس حاضرة الخلافة الاسلامية في المغرب ، وبغض النظر عن متى كان ذلك ، وعلى يد من من الأمويين ، إلا أنها قد بلغت في القرنين الرابع والخامس من العناية بعلوم القرآن ورواياته ، وعلم التجويد ومخارج الحروف وضبط رسم المصحف ما لم تبلغه جهة في الخلافة الاسلامية المترامية الأطراف .

ولقد كان هذا الاهتمام بعلم القراءات مبعثا على التفكير في علم اللهجات العربية ،واختلاف لغات العرب محورا لمنشأ علم اللهجات ، وصلة ذلك بعلم النحو والصرف .

وأساسا لبروز فقه اللغة وعلم اللغة حديثا ، فقد كان للأندلسيين عناية فائقة بعلم القراءات والتجويد ، إلى أن بدأت الدولة الاسلامية في الأندلس تضعف ، وذلك بسقوطها تدريجيا في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ هـ وتفككها إلى ملوك طوائف .

ولم تكن الحقبة التي عاصرها الخفاف إلا نتاج تلك الحركة الفكرية الواسعة والمتمثلة في ازدهار علوم القرآن ، بالإضافة إلى علمي الحديث والنحو والصرف .

ولقد كان الأندلسيون أصحاب جدل ومنطق بما تمليه عليهم ظروف وطبيعة بلادهم ،لذلك فقد نشأ فيهم علم الكلام وأصول الدين وبلغ ذروته في عهد دولة الموحدين بالمغرب الأقصى بعد سقوط دولة المرابطين .

ولقد كان للفقه المالكي عناية كبيرة من طرف علماء تلك البلاد ، وما العلماء الذين تخرج عليهم الخفاف إلا مثالا لتلك الثقافة والحركة الفكرية ،

فقد كانوا قراء ومحدثين وفقهاء وأصوليين متكلمين ، كما كانوا مصدر إشعـــاع يمد تلك الحضارة بالنور إلى أن سقطت إشبيلية في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ ، حيث نزح الخفاف بعد ذلك فيمن نزح من العلماء إلى مدينة تازى من بلاد المغرب .

ولا شك أنه قد استفاد من تلك الحركة العلمية الزاهرة بالأندلس قبل سقوط إشبيلية ، والدليل على ذلك ماجاء في هذا المخطوط (١) ، وكذلـــك وفيات شيوخه الذين تتلمذ عليهم .

----

(١) ينظر ص ٩٥٨ .

عصر المؤلف

لم تقدم لنا المصادر شيئا عن العصر الذى عاش فيه الخفاف غير أننا نستنتج من قراءتنا لهذا الكتاب أن عصره عصر تفكك الخلافة الاسلامية في الأندلس وسقوط إشبيلية في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ هـ، وذلك أن أحد شيوخ الخفاف وهو أبو الحسن الدباج الإشبيلي أزعجه خرس الأذان ونطق النواقيس فما زال يضطرب ويتأسف حتى مات سنة ٦٤٦ ، وقد ألف الخفاف كتابه هذا بعد سقوط إشبيلية ، كما صرح بذلك.

ولم أجد فيما قرأته من الكتب شيئا عن تاريخ نزوحه من إشبيلية إلى مدينة تازى بالمغرب سوى ما ذكره القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة ٦٥١/٥/٢ ولم يحدد الفترة التي استقر فيها في مدينة تازى ، ولم أجد له ذكرا ، وربما لم يشتهر ذكره هناك لسبب ، وهو أن مدينة تازى لم تكن مصدر إشعاع يمد الناس بالعلم ، كما لم تكن في رأيي محل تواجد للعلماء والمفكرين ، كقرطبة مثلا وإشبيلية وبلنسية وسبتة ، الأمر الذى جعل الخفاف مغمورا في هذه البلاد إلى حد الابهام ، ولم أقف على من تأثر به من العلماء هناك ولا من روى عنه.

ولعل المصادر التي تحدثت عنه ما تزال في عداد المفقود أو لم يحالفنا الحظ في العثور عليها.

حياته العلميـــة

لم نجد ترجمة كافية توضح عن الخفاف أكثر مما كتبه عنه محمد ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ .

وانطلاقا من تلك الترجمة ، واستنادًا إلى قراءتنا لهذا السفــــر من شرح الخفاف : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ".

نقول : إنَّ الخفاف واسع المعرفة ، ذو مشاركة في كثير من العلوم وله باع طويل في علوم العربية ، واللغة ، والأدب.

ذلك أنَّ الخفاف قد تخرج على نخبة من العلماء الأفذاذ ، وتأدب بهم ، حيث أجاد تلاوة القرآن الكريم بالسَّبع ، كما كان محدثـــا وحافظا ، وقد كان عالما في أصول الدين ، كما كان نحويا بارعا ولغويا ، وأديبا، ففي ترجمة الخفاف الأنصاري الإشبيلي كتب القاضي محمد بن عبد الملـــك المراكشي يقول عن حياته العلمية :" تلا بالسبع على أبي محمد فضيل بـن محمد ، وتأدب به في العربية ، ولازمه نحو : تسع سنين ، وحدث عـن أبي إسحاق بن قسوم ، وأبي الحسن الدَّباج ، وأبي عبد الله بن أبي بكر الفخار ، وأبي علي الشلوبين .

وكان مقرئًا متحققا بالعربية ، وعلم الكلام أخذ عنه جماعة من أهــل تازى وغيرهم ، وله شرح على إرشاد أبي المعالي سماه : "اقتطاف الأزهار واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد ".

وله شرح على عقيدة أبي عمرو السلالجي ، والموضوع الأكمل على كتاب الجمل .

إلى غير ذلك من المقالات والأجوبة عن مسائل كانت ترد عليــــه مما جاوره من البلدان ".

فهذه الترجمة تبين مدى ثقافة الخفاف في شتى أنواع العلوم العربية والاسلامية ، كما توضح تمكنه وكثرة اطلاعه ، فهو كما أشرنا من قبل : مقرئ ، وأصوليٌّ متكلم ، وفقيه محدث ، ونحويٌّ بارع ، وأديب ناقد ، كما يبدو من شرحه هذا .

شـيوخـه

لم نعثر على ترجمة وافية للخفاف غير تلك التي كتبها عنه محمد بن عبد الملك المراكشي ولم يذكر عن دراسته غير أنه حدث عن أبي إسحاق ابن قسوم (٦٣٩هـ) وأبي عبد الله الأزدي ابن الفخار (٦٤٦هـ)، كما درس على أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ)، وتأدب بالدباج في العربية (٦٤٦هـ) ولازم فضيل بن محمد المعافري (٦٥٠هـ) نحو تسع سنين وتلا عليه بالسبع وتأدب بـه في العربية.

هكذا ذكر المراكشي في ترجمة الخفاف.(١)

١ - أبو إسحاق بن قسوم هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن عبد الله بن قسوم بن أصبغ بن إبراهيم اللخمي الإشبيلي أبو بكر.

روى عن أبوي إسحاق بن أحمد بن سيد أبيه وابن ملكون وأخذ عنه العربية والآداب، وعن أبي العباس بن سيد، وأكثر عنه، وأبي عمران المارتلي، وأخذ عنه طريقة التصوف ولازمه طويلا، وانتفع بصحبته وأجاز له أبو بكر بن الجد.

روى عنه أبو بكر بن سيد الناس وأبو الحسن الرعيني، وأبو الحسين عبيد الله بن عبد العزيز، وأبو عبيدة محمد بن محمد بن فرقد، وأبو القاسم عبد الكريم بن عمران، والقاسم بن الطيلسان.

وكان أديبا بارعا ناظما ناثرا زاهدا ورعا متبتلا.

وله مصنفات في التصوف والمواعظ والزهد وأخبار الصالحين

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٥٦١.

قال ابن عبد الملك المراكشي : " مولده لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ثلاث وستين وخمسمائة ، وتوفي بعد صلاة العشاء ليلة الخميس الرابعة من ذي حجة تسع وثلاثين وستمائة ودفن يوم الخميس بكدية الخيل ". (١)

٢ - محمد بن أبي بكر الأزدي : إشبيلي أبوعبدالله بن الفخار، روى عن أبي عبدالله بن زرقون ،وكان مُكَتِّباً صَالحًا ،عالما بعلم الكلام ،دَرَّسَ "إرشاد " أبي المعالي كثيرًا ،وكان مبارَك التعليم حسن الإلقاء صادقَ القصد في الإفادة ،فنفع الله به خلقا كثيرا ممن تردد للاستفادة منه رجالاً ونساء ،ولم يزل دأبه ذلك إلى أن تُوفي في حدود الأربعين وستمائة عن سنٍّ عالية ،وكان من أهل الفضل والدين ". (٢)

٣ - الشلوبين (٣) : هوعمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي الأستاذ أبوعلي الشلوبين الإشبيلي كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخرأئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب مستحضرا له غاية الاستحضار أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب العربية ، وأقرأ نحو : ستين سنة ،وعلاصيته

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/ ٢٤٣ تحقيق د . احسان عباس ،والتكملة ٢/ ٥٧٧.

(٢) الذيل والتكملة ٦/ ١٠٩.

(٣) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ والإنباه ٢/ ٣٣٢ ، والذيل والتكملة ٥/٢/ ٦٤٠ فمابعدها ، والبلغة ٢٧٢-١٧٣ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤-٢٢٥ ،ونفح الطيب ٥/ ٣٨ - ٣٩.



واشتهر ذكره وبرع من طلبته جلّة ، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهـــل وقته إلاّ وقرأ عليه .

قال ابن خلكان : "ولقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء وكل منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبوعلي الشلوبين عن الشيخ أبيعلي الفارسي".

له تعليق حسن على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية كبيرا وصغيرا وله كتاب في النحو سماه : التوطئة ".(١)

وكانت ولادته في إشبيلية سنة ٥٦٢ وتوفي بها سنة ٦٤٥ وهو بلغـة الأندلس الأشقر الأبيض .

٤ - الدباج : هوعلي بن جابر بن علي ، الامام أبوالحسن الدباج الاشبيلي اللخمي النحوي ، قال ابن الزبير : كان نحويا أديبا مقرئـــا جليلا فاضلا ، قرأ النحو على ابن خروف ، وأبي ذرّ بن أبي ركب . والقـرآن على أبي بكر بن صاف ، وتصدر لإقراء النحو ، والقرآن نحو : خمسين سنة .

قال المقري : وكان الأديب الصالح أبوالحسن علي بن جابـــر الدباج الإشبيلي إماما في فنون العربية ، ولكن شهر بإقراء كتب الآداب كالكامل للمبرد ، ونوادر القالي ، وما أشبه ذلك ، وكان مع زهده فيه لوذعية .

روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره .

وهاله نطق النواقيس وخرس الأذان لما دخل الروم إشبيليـــة ، فلم يزل يتأسف ويضطرب إلى أن مات في الحادي والعشرين سنة ٦٤٦هـ .(٢)

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ .

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/ ١/ ١٩٨ فمابعدها ، وبرنامج الوادي آشي ٥٧ فما بعدها والبلغة ١٥٠ ونفح الطيب ٥/ ٢٨ .

٥ - أبو محمد فضيل[١] : هو فضيل بن محمد بن عبد العزيز ابن سماك المعافري الأندلسي أبو محمد .

روى عن أبي العباس بن أبي أمية ، روى عنه أبو بكر بن أحمد الخفاف، وكان مقرئا مجودا متحققا بالنحو ذا حظ صالح من الأدب . وله تعليق مستحسن على جمل الزجاجي دل على فهمه ونبله وتناقله الناس استجادة له .

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٢/٥٤٢ وبرنامج الوادي آشي ١٢٦ وبغية الوعاة ٢/٢٤٧ .

عقيدتـــــه

من خلال قراءتنا لشرح الخفاف " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" نستطيع أن نحدد عقيدة الخفاف / ونحكم بأنه يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعـة ، كما كان كثير الردود على الطوائف التي لا تعتقد اعتقاد أهل السنـة ، كالمعتزلة والقدرية ، والطبائعيين : الملاحدة وغيرهم من أهل الزيـغ والإلحاد .

والخفاف أصوليٌّ متكلمٌ ، كما يستفاد ذلك من ترجمة القاضي ابن عبد الملك المراكشي له ، وما كتبه الخفاف نفسه في هذا الشرح من الردود على طوائف المبتدعة .

ففي ترجمة ابن عبد الملك للخفاف قال : " إنه كان مقرئا متحققـا بالعربية وعلم الكلام ، وله شرح على إرشاد أبي المعالي سماه : "اقتطاف الأزهار ،واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد ".

وله كتاب عقيدة السلالجي ،وهذا الأخير مذكور في كشف الظنون ٢/١١٥٨.

ومما كتبه الخفاف عن الاعتقاد في علم الكلام ، قوله في باب الاستثناء : هل لا إله إلاَّ الله استثناء منقطع أم استثناء متصل ؟ ثم أجاب عن هذا السؤال بقوله : " وحكي عن ابن حزم أنه قال فيه استثناء منقطع ،لأنَّ الاستثناء المتصل هو الاستثناء من الجنس والله تعالى ليس له جنس" ولكن الخفاف رد على ابن حزم ردًّا اتَّضحَ منهُ اعتقاده ، كما ذكر في تعريف الجنس الذى غفل عنه ابن حزم كما يقول الخفاف : " قلت ونحن نساعده على أن الله تعالى ليس له جنس إذ لو كان له جنس لكان من قبيل ما يتكثر بالوجود ، وبالتقدير وحقيقة الكثرة في حق الله تعالى محال إذ ذاك يناقض الوحدانية

المحققة في حقه تعالى إذ هو واحد بالذات بمعنى أنه لا ينقسم ، ولا مثـل له ، ولا نظير ، وهو واحدٌ بالصفات بمعنى أنه مع كونه واحدًا بالذات فهـو موصوف بصفات الإلهية من العلم ، والقدرة ، والإرادة والحياة ، والكلام على حسب ما يليق به من القدم والبقاء وجوبا لذاته ، وصفاته .

ولعموم فهم الفلاسفة أن الصفات يلزم عنها تعدد الموصـوف أنكروا الصفات في حقه تعالى . تعالى الله عن قولهم ، ولتحقيق هذا علـم الكلام ، وقد بسطته في شرحي للارشاد والحمد لله على ابانة الحق والذب عنه.

و من هذا نعتقد أنه أشعرى العقيدة كما يبدو من إثباته صفات العلم والقدرة والارادة والحياة والكلام ، ولم يثبت صفة العلو والنزول الى السماء الدنيـا والوجه واليد له جلّ وعلا على الوجه الذى وردت عليه ، وحيث لم يقل بجهة العلو وأنه تعالى قد استوى على عرشه فوق سبع سمواته .(١)

---

(١) انظر الصفحات :

٥٩٦ - ٦١١ - ٦٣٨ - ٦٥٠ .

ثقافتـــــــــــــــه

إن من يقرأ هذا السفر من شرح الخفاف : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " يلمس أن مؤلفه واسع الثقافة ،والمعرفة ، وقد نال حظا وافرا من العلم عن الشيوخ الذين تأدب بهم وتتلمذ عليهم .

فقد كان الخفاف عالما باللغة والنحو إلى جانب معرفته بعلوم القرآن الكريم ، والحديث وأصول الدين ، وكان أثر تلك العلوم واضحا في هذا السفر من الشرح ، ومن خلال مباحثه فيه .

وقد ذكر له ـ محمد بن عبد الملك المراكشي الذى ترجم له ـ ذلك ، وأشاد بثقافته .

وسوف نضرب أمثلة على ذلك فيما يلي :

ففي معرض حديثه عن اللسان العربي ،وتنويعه إلى ثلاثة أنواع بثلاثة مقاصد هي :

النحو ، واللغة ،والآداب ، ففي هذا السياق استمر الخفاف في إطلاق العربية على علم النحو ، كما استمر في إطلاق السماع على اللغة ،ففي حديثـــه عن المقصور السماعي يقول :

" قسم سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، والسماعي ليس هو من صنعـــة العربية ،وإنما هو من وظيفة اللغوى ، فإن ذَكَرهُ النحويون في كتبهم ، فإنَّما يذكرونه للمناسبة التي بين النحو واللغة ، لأنَّ موضوع النحوى إنما هو فـــي اللغات ، وقد قدمت أول هذا الكتاب أنَّ علم اللسان يتنوع إلى النحو ،واللغة ، والآداب ، فالثلاثة من حيث الجملة كلام العرب ،وتنوعت إلى ثلاثة بمقاصـــد ثلاثة". (١)

---

(١) ٤٠٨ .

وهذا التنويع لكلام العرب نجده عند أبي حيان ،فقد نقل السيوطي في المزهر [١] : "قال أبوحيان :" والفرق بين علم النحو ، وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية ،وموضوع علم اللغة أشياء جزئية ،وقد اشتركا معا في الوضع ".

ويبدو أن الخفاف كان دقيقا في تحديد مهام الأنواع التي فرعها عن لسان العرب ، فموضوع اللغة عنده ليس من النحو ،وانما هو السماع ،وتلك وظيفة اللغوى ،ومهمته أخذ اللغة عن الناطقين بها ،وعنايته بالسماع دون أن يتدخل في أمر القياس .

وذلك ما وضحه عبد اللطيف البغدادى في شرح الخطب النباتية ،حيث يقول : " اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوى ، فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه". [٢]

فهذا النص يبين مدى دقة الخفاف في تنويعه لسان العرب إلى ثلاثة أنواع ،وتحديده اتجاه كل نوع من هذه الأنواع.

ففي باب المقصور والممدود قال :" فموضوع الباب لوصف المقصور والممدود ، والاعلام بما ينقسمان إليه . . وألفاظ من غير المقيس منهما يكثر ترداد ها في المخاطبات ، والمكاتبات تخرج مخرج ألفاظ اللغة ،وهذا النحو لاحق بعلم اللغويين ،والقياس لاحق بعلم المعربين ،ولأجل ذلك ضمنوا كتبهم ذكرهما ، وهو حد من اللغة واسع قد أُفرِدَت فيه الكتب صغارا وكبارا ". [٣]

---

(١) ١/٤٣ .

(٢) المزهر ١/٥٩ .

(٣) ص ٤٠٤ .

ففي هذه العبارة : " تخرج مخرج ألفاظ اللغة ، وهذا النحو لاحق بعلم اللغويين والقياس لاحق بعلم المعربين ، تأكيد لما يخص كلا من اللغة ، والنحو ، فاللغة في نظر الخفاف هي السماع من العرب إذا لم يدخله قياس ، فإذا دَخَلَ القياس ، انتقل إلى خصائص علم النحو.

ولهذا صلة بقول الزجاجي : " والاعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة ، وليس كل حركة إعراباً ، كما أنه ليس كل الكلام معربا ". (١)

وتوضيح هذا عند الخفاف ، حيث يقول في الممدود المسموع " فالمسموع يحفظ ولا يقاس عليه ، وضبطه من كتب اللغة ، فإن ذكر منه النحويون شيئا فإنما يذكرونه للمناسبة التي هي بين النحو واللغة ". (٢)

ويتضح من كلامه هذا إدراكه الواعي لما يخص كل واحد من هذه الأقسام ، وإن كانت اللغة أعم .

ومن حيث إطلاقه العربية على علم النحو يقول : " المقصور الذى يدرك سماعا ، والممدود ، هما من اللغة وليس منهما من العربية إلا معرفة ما تنقلب عنه ألف المقصور ، وما تنقلب عنه همزة الممدود بالتنبيه على ذلك ". (٣)

وفي باب الاغراء يقول : " وأسماء الأفعال كثيرة وموضع ضبطها كتب اللغة ، وإنما حظ النحوى أن يتكلم على أقسامها ، وأحكامها ". (٤)

وفي باب الأفعال المهموزة يقول : " وهذا الباب ليس من أبواب العربية ، وإنما هو من اللغة ". (٥)

---

(١) الايضاح في علل النحو ٩١ .

(٢) ٤١٢ .

(٣) ٤١١ .

(٤) ١٩٨

(٥) ٤٩٧

وبذلك فرق بين اللغة والعربية ،فاللغة عنده محيط واسع يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه والعربية هي النحو ، والقياس ، وقد وضع القياس ليلحق من ليس من العرب بالعرب .

ومن ذلك تمكنه في معرفة علم الكلام وأصول الدين وقد وضحنا ذلك في عقيدته وردوده على العلماء في هذه الناحية بما فيه الكفاية ، ويشهد لذلك موءلفاته في هذا الموضوع وقد ذكرناها في حياته العلمية .

أما الحديث فقد كان صاحب دراسة به وبطرق تخريجه ومعرفة رجاله ، وقد ذكر له القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي أنه حدث عن ابن قسوم ،وأبي عبدالله الفخار،وسمع منهما ، ومن خلال استشهاد الخفاف بالحديث الشريف وطرق رواياته ،وتخريجه من كتب الصحاح ، وإسناده لرواته نتبين معرفة الخفاف بالحديث.(١)

وقد فصلنا الحديث عن هذا في استشهاده بالحديث .

أما الأدب فقد كان موسوعة أدبية ، وبصيرًا به وناقدًا ،كما كان ذا عناية به ، كما يبدو من شرحه هذا .

وفي ذكره للمناسبات الأدبية التي يسوقها خلال استشهاده بالشاهد الشعرى الذى له صلة مباشرة بتلك المناسبة دليل على معرفته بالأدب ،وطول باعه فيه ،وسعة اطلاعه ،ووقوفه على أمهات الأدب ،وذلك بتخصيصه ذكرها عند سرد المناسبة الأدبية ، وهذا ذكرناه أيضافي شواهد الشعر عند الخفاف بما أغنى عن إعادته هنا .

كما كان عالما بالفقه وأصوله ، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن اسم المفعول والفاعل من الفعل المعتل العين نحو: "مختار" ، حيث قال وهذا يسميه علماء الأصول بالمجمل والمبيّن ، كما يسميه اللغويون المشترك اللفظي ،وضرب الأمثلة على ذلك .

---

(١) ينظر ص ٦٠٥-٦٠٦ .

مؤلفاتـــــــــه

لم يحالفنا الحظ في العثور على ترجمة أخرى للخفاف نستطيع من خلالها أن نقف على مؤلفاته -أو بعضها - التي لم تحظ بالنشر والذيوع ، كما لم يحظ الخفاف نفسه بذلك .

فهذه المؤلفات - وإن كنا نقول ذلك افتراضا وتخمينا -لا تزال مغمورة وفي إطار المغيبات ، ولعل التاريخ يعكس شيئا منها في المستقبل الآتي أو يكشف سرا من أسرارها .

وعلى هذا لم نجد من مؤلفات الخفاف إلا ما ذكره له محمد بن عبد الملك المراكشي في ترجمته وهي :

١ - "اقتطاف الأزهار ، واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد "(١) وهو شرح في الاعتقاد وأصول الدين .

٢ - " شرح على عقيدة أبي عمرو السلالجي "(٢) وهذا الشرح سماه في كشف الظنون (إيضاح العقيدة البرهانية) أوله : الحمد لله الذى اخترع المحدثات بقدرته ... الخ(٣) وهو في شرح الاعتقاد وأصول الدين أيضا .

٣ - "الموضوع الأكمل على كتاب الجمل "(٤) وهو الكتاب الذى نحققه واسمه في المخطوط : المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل .

٤ - مقالات وأجوبة عن مسائل كانت ترد عليه مما جاوره من البلدان .(٥)

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) كشف الظنون ٢/١١٥٨ .
(٤) الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ .
(٥) المصدر نفسه .

أبو القاسم الزجاجي (١)

هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي بفتح الزاى وتشديد الجيم وبعد الألف جيم أخرى مكسورة نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السرى الزجاج لملازمته إياه وأخذه عنه.

قال القفطي: "نهاوندى من أهل الصيمرة أصله، وانتقل إلى بغداد ولزم الزجاج أبا إسحاق وقرأ عليه النحو، وانتقل إلى الشام، فأقام بحلب مدة، ثم انتقل إلى دمشق وأقام بها وصنف.

وخرج مع ابن الحارث عامل الضياع الاخشيدية فمات بطبرية في شهر رمضان سنة ٣٤٠.

وكانت طريقته في النحو متوسطة وتصانيفه يقصد بها الافادة." (١)

وله عدة مؤلفات نافعة (٢) تمكن الدكتور مازن المبارك من إثبات ثمانية عشر مصنفا منها في مقدمة كتاب "الإيضاح في علل النحو"، وأشهر هذه المؤلفات وأكثرها رواجا كتاب "الجمل" الذى انتفع به عامة أهل مصر والمغرب وأصبح كتابهم التعليمي المعروف.

وقد كان للأندلسيين عناية خاصة به، نوه بذلك الدكتور عياد الثبيتي في مقدمة شرح البسيط لابن أبي الربيع، وذلك يدل على ورع مؤلفه، وأنه أخلص النية فيه لله تعالى.

---

(١) ترجمته في طبقات الزبيدى ١١٩ والفهرست ١١٨ وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ٣٦ - ٣٧ ونزهة الألباء ٢٢٧ والانباه ٢/١٦٠ - ١٦١ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٣١ وبغية الوعاة ٢/٧٧ والمزهر ٢/٤٢١-٤٤٨-٤٦٦، وكشف الظنون ١/٤٨.

(٢) ينظر الفهرست ومعجم الأدباء والانباه.

قال القفطي : " والكتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع " ، ثم قال : " وسمعت من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح بن عادى العذرى الأنماطي النحوى نزيل قفط أن الزجاجي - رحمه الله - صنف الجمل بمكة حماها الله .

وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعا ودعا الله أن يغفر له ، وأن ينفع به قارئه ، فلهذا انتفع به الطلبة ".

وقال الفيروزآبادى : " لما صنف الجمل لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة ".

وتلقاه الناس بالقبول وانتفعوا به ، كما عُنِيَ العلماءُ بشرحه ، وبشرح شواهده ونقده كذلك ، وقد تمكن الدكتور عياد الثبيتي من تسجيل ما كتب عن الجمل من الشروح والتعليقات وشروح شواهده في مقدمة البسيط لابن أبي الربيع ، بلغ تسعة وسبعين مصنفا .

موقفه من الزجاجي

قد قلنا أن الخفاف كان يجل العلماء ، ويعترف لهم بالفضل ، وأبوالقاسم الزجاجي من بين أولئك العلماء ، ولا نبالغ إذا قلنا إنه كانت له منزلة خاصة فوق ذلك عند الخفاف ،فقد كان يثني عليه الثناء الحسن ، كما كان يَتَرَحَّمُ عليه أثناء تناوله لنصوص الجمل بالشرح والتعليل ، ولقد كان يلتمس له العذر ما لم يجد لذلك سبيلا ،كما اعتاد أن لا يذكر نص الجمل إلا مقرونا بالترحم ، وذلك حيث يقول " قال أبوالقاسم -رحمه الله -" كذا وكذا . . . عند كل نص من نصوص الجمل .

ولقد اعتاد أن ينتصر له ،وأن يلتمس له العذر والتبرير في المآخذ التي أخذها عليه العلماء دون تعصب لرأيه أو متابعته في كل ما يقوله . ولم يمنعه هذا من أن يخالفه إذا ما تبين له أن الصواب في غير رأيه ، كما كان يُحَكِّمُ القياس أو السماع إذا ما اختلف معه .

و من الأمثلة على ذلك ،أنكر بعض العلماء على أبي القاسم الزجاجي كونه جعل "عَدَا " تخفض وتنصب ولم يَجْرِ على مذهب سيبويه فيها ،قال الخفاف ملتمسا له العذر ، ومدافعا عنه : " ولا ينبغي أن ينكر على أبي القاسم كونه جعلها تخفض وتنصب ، فَإنه جَرَى فِيهَا على ما نقله أبو الحسن الأخفش وزيادة العدل مقبولة ،وانما قلتُ هذا ،لأنّ بعض النحويين أنكر على أبي القاسم قوله ، ولم يَجْرِ في "عدا "على مذهب سيبويه ويجعلها ناصبة أبدًا ، فإنه لو جرى على مذهب سيبويه في هذه المسألة مع كونه اطلع على ما نقله أبوالحسن لكان مخطئا .

فإنه يراد فيها النقل الصحيح فالانكار عليه تعسف ". (١)

---

(١) ١/١١١ .

ص ١١٣

ومن ذلك في التذكير والتأنيث ، حيث لم يستوف الزجاجي ما يؤنث من جسد الانسان ، قال الخفاف ملتمسا العذر للزّجاجيّ عند اعتراض من اعترض عليه في ذلك :

" ومن اعترض على أبي القاسم بكونه لم يستوف ما يؤنث من جسد الانسان ، ولا يجوز تذكيره ، فإنه اعترض عليه متعسفاً ، لأن أبا القاسم إنّما قصد في الباب ضبط ما كَثُر استعماله ، فما لم يذكره فيما يؤنث من جسد الحيوان اعتقد أنه لا يكثر ."(١)

ومن هذا أنكر بعض العلماء على الزجاجي قوله : " وقد تكون " غير " نعتا " لأن هذا السياق يفهم منه حسب رأيهم أن " غير " تكون نعتا قليلا ، لأن دخول " قد " على الفعل المضارع يفيد التقليل في كلام العرب ، فحاول الخفاف أن يدافع عنه وأن يلتمس له العذر وفي ذلك يقول :

" فلذلك أنكر على أبي القاسم إيراده لها في هذا الموضع ولا ينبغي أن ينكر عليه ، لأنه قد وجدناها في كلام العرب موضوعة للتقليل إذا دخلت على الفعل المضارع ، ولكنها تجيء في كلام العلماء ".

ثم قال : " تقييده لكون " غير " نعتا بهذا القيد لا معنى له . . . والعذر لأبي القاسم - رحمه الله - في هذا القيد هو أنه أراد بقوله : (وقد تكون " غير " نعتا) أي نعتا لازما وواجبا ، وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلّا " ".(٢)

ومن عباراته في التماس العذر لأبي القاسم قوله : " والعذر له أنه ترك ذلك اتكالا على توضيح المدرس " ، ومنها أيضا : " لأن كتابه كتاب اختصار وإيجاز " ، ومنها : " فغلط أوغلط عليه الكتاب " ، إلى غير ذلك من العبارات التي ستصادف القارئ هنا عند كل باب من أبواب الكتاب.

---

(١) ص ٤٧٠.

(٢) ص ١٠٩.

وقد وضحنا أن الخفاف لم يكن نحويا تقليديا يذهب مع شيخه حيثما ذهب ، كما لم يكن ضالعا معه في كل آرائه بل كان يناقشه وينقده في كل ما يعرضه من القضايا ، وإذا تبين له أن الحق في غير رأى شيخه بعد عرضه على القياس أوالسماع ، لا يتردد في أن يقول : " وليس له عذر في هذا الاطلاق."(١) أو : " وقَدْ وَهِمَ أبوالقاسم في هذا "(٢) ، أو : " لا حجة فيه " وغير ذلك من العبارات التي يَرُدُّ بها رأى الزجاجي .

وقد يستدرك عليه إسقاطه لبعض الجوانب العلمية ، وينبه عليها ، ومن ذلك إسقاط الزجاجي : الضرب الخامس من المعدول ، وهو صفار ، وشراء ، وسكاب ، لأنه قليل بالنسبة إلى الأربعة التي ذكر ، قال الخفاف : " فتركه على عادته في الاختصار والايجاز ، لأن كتابه كتاب اختصار وإيجاز."(٣)

وفي هذا السياق قال في باب الوقف :" ذكر أبوالقاسم الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب ، ولم يذكر في التفصيل إلا ستة "(٤).

ومن ذلك إسقاطه تصغير الجمع .(٥)

واستدرك عليه تصغير الترخيم(٦) حيث لم يذكره .

ومن ذلك استدراكه لبعض ما يكتب بالياء ، وبالواو .(٧)

ومنه أيضا النسب إلى الجمع(٨) ، ثم النسب إلى المنقوص .(٩)

ومن ذلك إسقاطه لبعض المبنيات(١٠) وغير هذا مما سيصادف القارئ هنا منبها عليه في محله .

---

(١) كما في ١١٠
(٢) كما في ٤٢٤ - ٤٤٠ - ٥٦
(٣) كما في ٨٠
(٤) كما في ٥٧٨
(٥) كما في ٢٧٢
(٦) كما في ٢٧٥
(٧) كما في ٣٧٠
(٨) كما في ٣٠٩
(٩) كما في ٢٩٣
(١٠) كما في ٣٥٥

مناقشته لأبي القاسم في بعض الآراء النحوية :

رأى الخفاف في الوقف على الحركة بالنقل :

تعرض الخفاف لمناقشة الزجاجي في إطلاقه الاتباع على حركة النقل في قول الشاعر :

أَنا ابنُ َماويةَ إذْ َ جَدَّ النَّقُرْ .... البيت

حيث سمى أبو القاسم الزجاجي الوقف على هذه الحركة بالاتباع وَعَدّ الخفافُ ذلك مأخذًا على شيخه أبي القاسم ، وناقشه نقاشا علميا أبدى في آخر هذه المناقشة رأيه في هذه الحركة ففي باب الوقف قال الخفاف بعد إنشاد البيت المتقدم :

" وهذه الحالة من الوقف يسميها النحويون : النقل ، وأطلق عليها أبوالقاسم : الإتباع ، وفسره بالنقل " ، وتابع الخفاف حديثه عن حقيقة الإتباع ، ومثل له ، كما افترض سوءالا عن ما قاله أبوالقاسم في هذا السياق ، وأجاب عنه موضحا في آخر جوابه وتحليله رأيه فيما ورد في ذلك من الخلاف ، حيث يقول :

" فإن قيل فما وجه تسمية أبي القاسم لحركة الوقف من " النقر " وهي الحركة المنقولة إتباعا ؟

قيل : وجه ذلك أنه يتوهم في حال الوقف على الحرف الآخر أن فيه حركة ، لأنه مستحق لها في الوصل الذى هو الأصل للوقف ، فتكون الحركة التي قبل القاف تابعة بهذا الاعتبار .

ومن اعتقد فيها أنها تابعة لم يجعلها منقولة ، وكذلك ينبغي ، لأن التابع غير المتبوع ، ومن جعلها منقولة ، وهو الذى يظهر من مذهب أكثر النحويين جعلها حركة الاعراب نقلت إلى ما قبل الآخر " .

وكلام أبي القاسم متدافع ، لأنه سماها إتباعا ، ثم فَسَّرَ الإتباع بالنقل ،

فمن حيث جعلها إتباعاً ينبغي أن تكون غير منقولة ، ومن حيث جعلها منقولة يجب أن تكون غير تابعة ، لأن التابع لا يتبع نفسه .

فإن قيل : وما الذى يترجح من كلا المذهبين ؟ هل التبعية أو النقل ؟ قيل : الأشبه أن تكون حركة إتباع لا حركة نقل ، فإنها إذا جعلت حركة نقل أدى ذلك إلى أن تكون حركة إعراب في غير الآخر ، وذلك لا يوجد في كلام العرب في حال من الأحوال ، فالأولى إذاً أن يحكم عليها بأنها لالتقاء الساكنين ، وجعلت متحركة إتباعاً لحركة الإعراب المتوهمة في الآخر في حال الوقف ". (١)

---

(١) ص ٥٨٨ .

أخلاقه مع العلماء ومناقشته إياهـــــم

كان الخفاف على خلق مع العلماء ،يجلهم ،ويحترم آراءهم ، كما كان يناقشهم مناقشة علمية تستند على الدليل ،يعرض من خلالها أقوالهم على النقل الصحيح ،والقياس ، فما وافقهما أخذ به ،وما خالف ذلك رده بالأسلوب العلمي المتمثل في الأخذ والرد ،والمطالبة بالدليل والبرهان .

ولم يكن سليط اللسان ،ولا متعجرف القول ،ذلك ما نلمسه من مناقشاته ، وردوده على العلماء الذين تصدى للرد عليهم ، كما كان ينتصر لأبي القاســـم الزجاجي ، إذا ما وجد لذلك سبيلا .

وقد كان يربط بين المعاني اللغوية التي تكون مثار جدل ،ويعول علـى أئمة اللغة في إقرار معاني الكلمات ،ففي معرض مناقشته لأبي بكر ابن طلحـــة الاشبيلي في تغليطه لأبي القاسم الزجاجي لتقييده الضَّرَبَ بالعسل الأبيـــض في بيت الهذلي ،قال الخفاف :

" وإنما هو العسل الخاثر ،وقد لا يتناقضان ،فيكون خاثرا أبيـــض ، ولكن الخثارة أعم وصفا ،ويقال :ضرب طيبة ."

وقال ابن طلحة : وانما أوقعه -يعني أبا القاسم -في تقييده الضـــرب بالأبيض قول الشاعر :

وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ يَأوِي مَلِيكُهَـا   إلى طُنُفٍ أعْيَا بِراقٍ وَنَـازِلِ "

وهنا احتكم الخفاف إلى صحة النقل عن أئمة اللغة ،واتَّبعَ أســـلوب البحث العلمي في الرد على ابن طلحة ،كما نوه بشأن العلماء ،ورفعهم إلـى درجات الآباء الأمر الذى يعطيهم من التوقير والاحترام مثلما يعطى للآبـاء ، وفي هذا المعنى يقول الخفاف في سياق مناقشته لابن طلحة :

" قلت : وما قاله ابن طلحة -رحمه الله - من أن الضَّرَبَ العَسَل الخاثر مطلقا أبيض كان أو غير أبيض ، إن كان صح عنده هذا الاطلاق عن أئمة اللغـة

ثبتت ،فيكون تقييد أبي القاسم ـ الضَّرَب بالأبيض ـ مردودًا ، وإن لم يصح عنده ،فلا ينبغي أن يقول عن أبي القاسم : إنما أوقعه قول الشاعر :

وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ يَأوِي مليكَها .... البيت

فيأتي على هذا أنَّ الضَّرَبَ إن كانَ الأبيض فَيكُون قول الشاعر : (وماضرب بيضاء) تقييدًا للمطلق فلا يكون حجةً لأبي القاسم ولا عليه ،ولا نص ولا قرين يعين أحد المقصدين .

فالإقدام على أبي القاسم بأنه وقع وغلط لا ينبغي .

ثم إن قول ابن طلحة ـرحمه الله ـ وإنما أوقعه قول الشاعر ، رجم بالظن إلا أن يثبت عنده بنقل صحيح أنَّ أبا القاسم قال : " والضرب العسل الأبيض من هذا لا من شيء آخر فيكون وقوعًا لا حتمال وصف الضَّرَبِ بكونه أبيض ، وتردده بين الوصف المؤكد أو المقيد ".

والعلماء لنا كالآباء ،فيجب علينا توقيرهم وتصحيح مقالتهم ماأمكن(١).

ومن هذه المناقشة لابن طلحة نجد أن الخفاف على خلق كبير مع أشياخه ، والعلماء الذين يناقشهم ،وأنه يحترمهم ،ويجلهم ، كما يرفعهم إلى درجة الآباء ، وأنه يتحرى الصواب في الأخذ والرد ، كما يعول على النقل الصحيح عن أئمة اللغة .

وقد أَقَرَّ ـ السكري في شرح ديوان الهذليين ـ هذا الوصف المقيد بالعسل الأبيض ،وذلك حيث يقول في شرح هذا البيت :

" يقال للعسل إذا كانَ فيه بعض الصلابة ،واليبس ،وَقد استضرب العسل ، ويُقَالُ إذا اشتد بياضه ...

الأخفش ،ومحمد : الضرب العسل الأبيض الصلب ليس برقيق "(٢).

---

(١) ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٢) شرح ديوان الهذليين ١/ ١٤٢ .

وفي تهذيب اصلاح المنطق : "الضرب العسل الأبيض الغليظ يقال : هو الضرب ، وهي الضرب البيضاء ، وقد استضرب العسل إذا غلظ . قال أبو ذؤيب :

وَمَا ضَرَبٌ بَيضَاءُ يأوي مَليكُهَا .... البيت" (١)

وهكذا كان الخفاف على دراية كبيرة بمفردات اللغة وغريبها ، حيث رد على ابن طلحة إنكاره للضرب بالعسل الخاثر ، وهو ما صححه أئمة اللغة ، كما رأينا .

مناقشة الخفاف لابن الطراوة وابن طلحة :

من المعروف أن ابن الطراوة النحوي يميل إلى مذهب الكوفيين في كثير من المسائل ، كما يقول ذلك الخفاف في عدة مواضع من هذا الكتاب .

وقد كان ابن الطراوة نحويا جريئا على رد أقوال البصريين غير متعصب لآرائهم ، وتبعه في ذلك أبو بكر بن طلحة الإشبيلي ، كما تأثر به في مذهبه النحوي ، كما يتضح في هذه المسألة التي نأخذها للتمثيل على أخلاق الخفاف مع العلماء ، ومناقشته إياهم ، حيث ذكر الخفاف أن ابن طلحة الاشبيلي نسب جميع النحويين إلى الخطأ في هذه المسألة ، ويظهر من كلام ابن طلحة في هذه المسألة أن الذين نسبهم إلى الخطأ هم جماعة البصريين ، لأنه ذهب فيها مذهب الكوفيين ، كما سيتضح بعدُ ، ففي باب "أم" المنقطعة وتقدير الجواب بعدها قال الخفاف :

" ومن كلامهم إنها لإبلٌ أم شاء ، كأنه ترك الاخبار ، وسأل مستأنفا هل هي شاء ؟

والجواب : نعم أو لا .

---

(١) تهذيب إصلاح المنطق ٧٤٦ .

قال ابن الطراوة : والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب، والتقدير عندهم : بل أهي شاء ، وهمزة الاستفهام لا يتقدمها حرف من حروف العطف ، وقد قدموا في قولهم بل عليها .

فإن قلت : فالتقدير : بل هي شاء ،فيلزم أن يقال في قوله تعالى :
﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ . . الآية ﴾.(١)

بل اتخذ مما يخلق بنات ، وهذا فاسد ،لأن النبي -صلى الله عليه وسلم - والمسلمين قد علموا أن الله سبحانه يستحيل في حقه أن يتخذ ولدا .

وهنا بدأ الخفاف يناقش هذه المسألة ويرد على ابن طلحة بالأسلوب العلمي ، وقال في رده إنَّ هذا تمثيل لم ينطق به وقاس هذا الأسلوب على أسلوب التعجب ، نحو : " ما أحسنَ زيدًا " ، حيث قال إن الخليل قال إنه تمثيل وَقَدَّرَهُ بشيء حَسَّنَ زيدًا ، وفي هذا السياق قال الخفاف :

" والجواب أن الآية تقدير ولا يصح أن يكون التقدير فيها ب " هل " ، وإنما التقدير بالهمزة خاصة ،وأنابوها هنا :" أم " منابها ، لأن هذا ليس بأول الكلام ،ويجوز أن يكون التقدير بل هل اتخذ الله على طريق الانكار لا على طريق التقدير"

ووضح الخفاف أن الانكار على النحويين ،وتخطئتهم كان من ابن طلحة ولكنه يظن أن ابن الطراوة كان السابق إلى ذلك ، وفي ذلك يقول :

" قلت القائل والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب ، والتقدير عندهم : بل أهي شاء ،وهمزة الاستفهام لا يتقدمها حرف من حروف العطف ،هو الأستاذ أبوبكر ابن طلحة -رحمه الله - وأظنها منه نزعة طراوية ، وهي نسبة جميع النحويين إلى تقدير فاسد ،وكثيرا ما تجرأ ابن الطراوة على جماعتهم وينسبهم إلى الخطأ والعكس ألزم.(٢)

---

(١) الزخرف /١٦.
(٢) ينظر ص ٧٣٨ .

وقوله : " والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب" ، قد يقال في جواب هذا : إنّ هذا تمثيلٌ لم ينطق به ، كما قيل - في التعجب - في قولهم : ما أحسن زيدًا إنّ الخليل - رحمه الله - قال إنّ تمثيله شيء حسن زيدًا ، وقال سيبويه - رحمه الله - وهذا تمثيل لم ينطق به ، ولكن قصد به الخليل - رحمه الله - أن يرى عموم " ما " في التعجب ، وأن موضوعها رفع ، لأنها مبهمة مبنية ، فلم يجد ما يطابقها في عمومها ، ورفعها إلا " شيء " ، وان كانت " ما " أبهم منه ، ولذلك قال : وهذا تمثيل لم ينطق به .. فقول ابن طلحة - رحمه الله - لا يلزم ، لأنّ " أم " إذا كان فيها معنى " بل " ، فهي رد للكلام المتقدم ، وكأن القائل إذا قال إنّها لإبل أم شاء لما تضمنت أم من الاضراب ، فكأن القائل قال عند قوله : إنها لإبل ليس الأمر كما قلته .

ثم قوله : أهي شاء ؟ سؤال مستجد معه أداة ، فغاية ما بقي فيه من حكم العطف كونه سؤالاً مستأنفا مرتبا على ما كان سبق ليس مبدوءا به مقتطعا ، فحصل في العطف بأم المقتطعة شيئان ، أحدهما : الإضراب عن الكلام الأول والاعلام بكونه غلطا .

والأخرى تجدد سؤال لولا جريان الغلط في ذكر الأول لما احتيج - أي - تجدد السؤال بالهمزة عن الثاني ، كما كان عن الأول والهمزة في التقدير وقعت صدرا مع الثاني غير معمولة لحرف العطف " (١)

وما ذهب إليه ابن طلحة هنا هو مذهب الكوفيين ، كما وضحه المالقي في رصف المباني (٢) وابن هشام في المغني (٣) فلينظر هناك .

---

(١) ص ٢٣٩ .

(٢) رصف المباني ١٧٩-١٨٠ .

(٣) المغني ١/ ٢٤ فمابعدها .

مناقشة الخفاف لابن خروف :

ومع ابن خروف تزداد حدة الخفاف ، وذلك لما يلحظه هو من تحامل ابن خروف على ابن بابشاذ كما يقول .

ومن الأمثلة على ذلك في ذِكْرِ العَامِلِ في المفعولِ بَعْدَ أن ذكر الخفاف الأقوال في ذلك قال : " انتهى كلام ابن بابشاذ -رحمه الله- في هذه المسألة التي نسبه ابن خروف فيها إلى الخطأ من غير إبداء وجه الخطأ الذى زعم ، والذى أقوله : إنَّ إنْحاءَ المتأخر على المتقدم هو الخطأ بعينه". (١)

ثم يأخُذُهُ الاستغراب والعجب من موقف ابن خروف مع ابن بابشاذ ، وذلك حيث يقول في باب الحكاية :

" فالعجب من إنحاء ابن خروف عليه وليس في كلامه نص ولا تلويح لما ذكر عنه ورده ". (٢)

ثم واصل تعجبه منه في باب التكسير ، حيث يقول :

" قلت إنَّ في حديث ابن خروف مع ابن بابشاذ لَعَجَباً من جهة أنه ولع بردِّ أقواله ولا يُبدى لذلك وجها ." (٣)

وينتقل الخفاف من مرحلة التعجب والاستغراب إلى مرحلة الحديث عن هذيان ابن خروف حيث يقول في المعدول إلى فعال عن المصدر بعد سرده لأقوال ابن بابشاذ في ذلك ورد ابن خروف عليه قال منتصرا لابن بابشاذ :

" وهذا كله هذيان ". (٤)

وفي موضع آخر قال منتقداً ابن خروف :

" ومن أكمل ضلال المرء عدم الاقرار بالفضل لأهله ، وابن خروف كثيرا ما ينحى عليه والعكس ألزم ". (٥)

---

(١) ص ٦٣٦ .
(٢) ص ٦٨٩ .
(٣) ص ٧٩٥ .
(٤) ص ٨٣ .
(٥) ص ٩٠٨ .

وعلى الرغم من أن الخفاف كان على خلق كبير مع العلماء أثناء مناقشته إياهم ، وفرض الاحتمالات والتحرى بغية التماس مخرج لهم ،إلا أنه قد يَقْسُو مَعَ بعضِهم أثناء المناقشة في بعض الأحيان ومن الأمثلة على ذلك ذكر الخفاف في معاني "أن" المفتوحة المخففة خمسة مواضع ، وزاد موضعين ذكرهما ابن السّيد وعَدّ الخفاف ذلك هَذَيَانًا ،حيث يقول :

" وذكر ابن السيد في إصلاح الخَلَل له عن الهروى أن له سبعة مواضع ، واعتمد عليه فيها ، ثم عدد هَذَيانًا فى "أن" الخفيفة لكن بعض الناس مولع بكثرة الأقوال وإن كانت فاسدة ".

ثم قال الخفاف : " وأما الموضع السادس ،والموضع السابع اللذان ذكر ابن السيد ، فهذيان .

أحدهما : أنه قال : تكون بمعنى لئلا .

والثاني : وهو السابع أن تكون بمعنى "لا" فحكاه راضيا به وجعله قسمًا وقبله على هذا الحَدّ وإقراره عليه غفلة ". (١)

---

(١) ص ٧٢٤.

اجتهاداته النحوية وآراؤه

تبدو اجتهادات الخفاف النحوية وآراؤه في شرحه للجمل في عدة جوانب :

- منها : مناقشته لآراء النحاة في المسائل الخلافية ، وترجيح أحدها على الآخر معللا لهذا الترجيح بالطرق التي اختارها لذلك .

- ومنها : مناقشته لأبي القاسم الزجاجي في بعض الآراء النحوية التي انتحاها واختياره لغيرها .

- ومنها : التقاطه لبعض المسائل النحوية التي أشار إليها بعض المتأخرين بالنسبة إليه ، ومناقشتها وعرضها عرضا تحليليا ، والانتهاء إلى رأى بخصوصها ، على الرغم من عدم إشارة المتقدمين إليها ، كما سيوضح بعدُ .

- ومنها : اهتمامه بشرح بعض المصطلحات النحوية التي استخدمها النحاة المتقدمون ، وهي ملتبسة على أذهان المحدثين بالنسبة إليه ، كما يظهر في شرحه مدى دقته في عرض المصطلحات النحوية ، ومدى فهمه لها واستيعابه إياها واستخدامه للألفاظ .

وقد يناقش النحاة في مسألة ما ، ويصل منها إلى رأى خاص به ، وفيما يلي تفصيل لذلك .

اعتباره المعنى أساسا في الترجيح :

تتعدد معايير الترجيح عند الخفاف من القياس أو السماع إلى كثرة الاستعمال واعتبار المعنى . ففي باب التصغير تعرض لذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد في المحذوف من " مقعنسس " في التصغير ، وهل الأَوْلَى حذف السين في ذلك أم الأولى حذف الميم ؟

فقد ذكر المذهبين ، وقال : إنّ سيبويه يختار حذف النون والسين والمبرد يفضل حذف الميم على السين ، فرجح الخفاف مذهب سيبويه باعتبار المعنى ، وذلك حيث يقول : " والذى يترجح من المذهبين مذهب سيبويه ، فإن السين وان كانت من لفظ الأصل فلم تجيء لمعنى ، والميم وان لم تكن من لفظ الأصل فقد جاءت لمعنى ،وهي دلالتها على الفاعل وملاحظة المعنى أولى من ملاحظة اللفظ ".(١)

من طرق الترجيح عنده الاشتقاق :

ذهب الجمهور الى أنّ التَّوى الذى هو الهلاك ألفه منقلبة عن ياء ودليلهم كون عينه واوًا .

قالوا : وإذا كانت عين الكلمة واوًا فالأكثر أن يكون لامها ياء إلا أن يدل على خلاف ذلك دليل قاطع من اشتقاق ، فَحُمِلَ التَّوى على الأكثر.

وذهب ابن جني إلى أنّ ألفه منقلبة عن واو ، واعتقد فيه أنه مشتق من التَّوِّ الذى هوخلاف الزَّوّ .

قال الخفاف : " والذى يترجح من المذهبين المذهب الأخير ، لأنه استدل عليه باشتقاق يناسبه والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر ".(٢)

---

(١) ٢٤٢.

(٢) ٤٢٢.

من طرق الترجيح كثرة الاستعمال :

تعرض الخفاف لذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد في المصادر المنصوبة بإضمار فعل في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، فبعد أن ذكر الأدلة الواردة في ذلك قال مرجحا كثرة الاستعمال : " وطريق الترجيح بين المذهبين أن ينظر أيهما أكثر في كلام العرب ".

هل المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تظهر أو المصادر التي تقع أحوالا مكان أسماء الفاعلين والمفعولين ، فأيهما أكثر من النوعين حملت عليه هذه المسائل ، فلتختبر ذلك ولتبحث عنه ".(١)

الترجيح بالسماع :

ومن الأمثلة على ذلك اختلف الأخفش مع سيبويه في تصغير اسم الجمع ، هل يصغر على لفظه أم يُردُّ إلى مفرده ويجمع ، كما يرى ذلك الأخفش ، فَرجَّحَ الخفاف مذهب سيبويه بالسماع وذلك حيث يقول : " والسماع يشهد لسيبويه قال الشاعر :

بَنَيتُهُ بِعصْبةٍ مِن مَالِيَا أخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عَادِيَا ".(٢)

---

(١) ٥٥٣ .

(٢) الشاهد لأحيحة ابن الجلاح وانظر تخريجه ص٢٧٣ .

محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة :

ذكر الخفاف هذه المسألة ، وقال إنها من كلام أبي القاسم المزياتي وعبر عنها بالغرابة ، كما قال إنّ المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا لهذا ، ولذلك تنفر عنه طباع بعض المتأخرين ؛ لأنهم ما ألفوه في كلام المتقدمين ففي باب الإعراب والبناء قال منبهاً : " تنبيه : ذكر الأستاذ أبوالقاسم المزياتي في هذا الباب مسألة غريبة ، وهي : إن قال قائلٌ ، وما المبني على الحذف من الأفعال ؟

قيل : المبني على الحذف فعل الأمر إذا اتصل به ضمير التثنية ، وضمير الجمع ، نحو : اقعدَا واقعدُوا ، واقعدى ، وفعل الأمر إذا اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، وكذلك الفعل الماضي إذا اتّصل به ضمير المخاطب أو ضمير المتكلم مفردا ومثنى و مجموعا .

فإن قيل : ولم زعمتم أنّ هذه الافعال في هذه الأحوال مبنية على الحذف وما الذى حذف منها ؟

فالجواب أن يقال : إنّ محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة ، وهوآخر الكلمة ، و محل الإعراب من الأفعال التي اتصلت بها الضمائر ، و هي الأمثلة الخمسة ، هو بعد الضمير ، كقولك : يفعلان فإعرابه بعد الألف التي هي ضمير ، وكذلك يفعلون و تفعلين إعرابهما بعد الواو ، والياء اللذين هما ضميران ، فيجب أن يكون البناء فيما بين هذه الأفعال متصلا بهذه الضمائر بعد الضمائر ، فإذا قلت : اقعدا ، أواقعدوا ، أو اقعدى ، فيجب أن تكون هذه المثل مبنية على حذف النون إلا أنها إذًا كانت معربة ثبتت فيها النون بعد تلك الضمائر وليس المراد بحذف النون أنها كانت ثم نون ولكن المراد بذلك عدم السكون في هذه الصيغ ولا سبيل أن يجعل بناؤها على الحركة التي قبل الضمائر ؛ لأن ذلك الموضع هو محل الاعراب فيما أعرب منها .

وأما قولك :"فَعلتَ وفَعلتُ وفَعلتِ وفَعَلنا وفَعَلتُم وفَعَلتُنَّ وفَعَلا وفَعَلُوا وفَعَلْنَ"، وما أشبه ذلك ،فهو أيضا مبني على حذف حرف بعد الضمير إلَّا أن هذا الحرفَ المحذوفَ من هذه الصيغ غير معين ، ويدل عليه أنها لو أعربت لم تعرب إلَّا بالحرف؛ لأجل فصل الاعراب عن آخر الفعل بالضمائر المرفوعة المتصلة بها ،ولكن ذلك الحرف لا يعلم أيُّ حرفٍ ، كأن يكون مثل ما علمناه في المثل من الفعل المضارع ، نحو : يفعلان وتفعلون وتفعلين ، ولا يضرنا أن نقول هو مبني على عدم حرف غير معين .

فهذا هو الأولى في بناء هذه المثل إذا اتَّصل بها الضمير على أصول صنعة العربية ،ولكن المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا له ،فلذلك تنفر عنه طباع بعض المتأخرين ،لأنهم ما ألفوه في كلام المتقدمين ،والدليل الذى أوردته يسوق إليه ، وهو كون محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة". (١)

---

(١) ٣٤٩ .

رأيه في قول النحويين : علقت عنه الفعل ، وعلقت عليه الفعل وما معنى التعليق ؟ وما الفرق بينه وَبينَ الإلغاءِ ؟

استوقفت عبارة النحويين الخفاف ، ورأى فيها عبارة يجب أن توضـــح ، وفي ذلك دليل على أنه دقيق في التعبير ، كما كان في اختيار الألفاظ ففى معرض حديثه عن التعليق ، يقول : " ويجـىء فى بعض ألفاظ النحويين علقت عنـــه الفعل ، وفى ألفاظ بعضهم علقت عليه الفعل ، فلا بد من كلام فى معنـــى التعليـق . فنقول : التعليق إنما هو عبارة عن كون الفعل المتعلق متصلا فى المعنى بالجملة التي لم يعمل فيها اللفظ ، فحقهم أن يقولوا : هـــذا الفعل متعلق بمابَعدَهُ من جهة المعنى أى متصل به من جهة المعنى ، فهـذه حقيقة ، إلاَّ أن بعضهم يشربه معنى الإلغاء ، فيقول : علقته عن الجملـــة ، كأنه قال : ألغيته عن الجملة .

وأما من يقول علقته عليها ، فالمقصود بهذا اللفظ مقصد الآخر ، وهو أن يريد علقت هذا الفعل ، وأراد على الجملة ، فيكون عليه في موضع نصب على الحال من الفعل ، لأن ذلك الفعل في حال منعه من العمل ورد على الجملة في اللفظ ، فإنه بَاشَرها وإن لم يعمل فيها واتصل بها من جهة المعنى ." (١)

ومن ذلك نعلم دقته في التعبير ، واستيعابه للقضية المشروحة .

---

(١) ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

رأي الخفاف في " ألا " التي تكون للعرض والتحضيض :

أطلق الخفاف على " ألا " هذه مُسمًّى : ألا المرتجلة ، وبيان ذلك عنده أن " ألاَ " المركبة من " لا " النافية وهمزة الاستفهام هي التي تكون للتقريع والتوبيخ .

و" ألا " التي للتحضيض ليست بمركبة من " لا " وهمزة الاستفهام وإنما هي كلمة مفردة ، وهذه هي التي أطلق عليها الخفاف " ألاَ " المرتجلة.(١)

*

رأيه في التسوية بين أتقول ، وأقلت في غير لغة سليم .

لا فرق بين " أتقول " و " أقلت " هكذا عبارة الخفاف في إجراء القول مُجرى الظن في غير لغة سليم بشرط أن يكون في الاستقبال بعد الاستفهام حيث شرط ذلك بعض النحويين ، كما اشترطوا اتصال الاستفهام بـ " تقول " وفي ذلك يقول الزجاجي : " وقوم من العرب يجرون القول في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى الظن ".(٢)

تكلم الخفاف عن هذه الشروط كما يراها جمهور النحاة ، وهي :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلا .

الثاني : أن يكون معه استفهام .

الثالث : أن يكون للمخاطب .

الرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف ، والجار والمجرور .

وإن فقد شرط من هذه الشروط تعين رفع الجزأين على الحكاية عند سيبويه والجمهور ، وفي ذلك يقول سيبويه : " وكذلك جميع ما تصرف من

---

(١) كما في ص ١٧٣ .

(٢) الجمل ٥٨ .

فعله إلاَّ تَقُوْل في الاستفهام شبهوها بتظن ولم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام ،لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم إلاَّ عن ظنه ". (١)

وهنا كما يبدو واضحا فَإن سيبويه يشترط الاستقبال متصلا بالاستفهام أما اذا فصل بين المستقبل ،والاستفهام رفعت الجزأين على الحكاية،فَقَال سيبويه :" فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق رفعت ،لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ". (٢) قال الأزهرى : " ويشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما ". (٣)

وعلى هذه الشروط يعترض الخفاف ويقرر أنه لا فرق بين الماضي والمستقبل في هذا مع الاستفهام ،وأَنَّ من ادَّعَى ذلك فقد أخطأ ،وانما الشرط هو اتصال الاستفهام بالفعل قال : " لا مانع من إجراء " أقلت " مُجرى " أتقول " ، وقد ذكر ذلك ابن جني ، ويفهم التسوية بينهما من فهم العلة في اشتراطه هذه الشروط ، وإنما اشترطوا الاستفهام ،لأنَّ القول حينئذ يقرب معناه من الظن ،فإن القول قد كان إخبارًا عن العباراتِ الدالة على المعاني المفهومة بين المخاطبين ، فإذا استفهم عنه انصرفت فائدة الكلام .

وكثرة استعمال اللفظة يسهل فيها ما لم يكن يسهل في غير الكثرة بالتوسع المعتاد من كلامهم ،ولأنَّ المخاطب يعطي حظه بالقرائن التي تظهر ما بين المخاطبين دالة على أنَّ السؤال بالقول إنما كان عما في النفس ،لأنَّ المخاطب يفهم نفسه ، ويدرى عما يسأله المتكلم ،ولا يدرى اذا خوطب عن غائب أيسأل الغائب عن عبارته أو عن معتقده ؟

---

(١) الكتاب ١٢٢/١ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٣ .

(٣) التصريح على التوضيح ٢٦٣/١-٢٦٤ .

واشترطوا أن لا فاصل بين الاستفهام والفعل حين كان الاستفهام شرطا من شروطه في تنزيله منزلة الظن ،فصار كحرف من حروفه ، فوجب أن لا يفصل بينهما ، كما لا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ولم يبق فرق بين "أقلت" و "أتقول" فلا وجه لمن شرط الاستقبال ،ولكن لما رأى سيبويه قد عبر ب"أتقول" ، وتابعه أبو القاسم على ذلك ،وجاءت شواهدهم بالمستقبل توهم أن الاستقبال شرط ،ولا فرق بينهما إن شاء الله تعالى ".(١)

وهكذا نجد الخفاف يبطل شرط الاستقبال ،ويرجح مساواته بالماضي مع الاستفهام وما ذهب إليه غير راجح عند الجمهور.(٢)

*

توجيهه أصالة التذكير وفرعية التأنيث عليه :

الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع عليه .

تعرض الخفاف الإشبيلي لهذه المسألة ، وساق أدلة النحويين عليها ، وقال : إنهم يستدلون على ذلك بدليلين :

أحدهما : "شيء" .

والثاني : "افتقار الاسم المؤنث إلى علامة تميزه لما كان فرعا .

وناقش هذين الدليلين .

أما عن الدليل الأول وهو "شيء" قال : إنّ النحويين يستدلون به على أنه يُطْلَقُ على المذكر ،والمؤنث ، وهو مذكر .

ودافع عن هذا الدليل وارتضاه ، وافترض اعتراضا عليه "بحقيقة" ،وهي تقع على المذكر ، والمؤنث ، وأجاب عن هذا الافتراض ،حيث أقر ما استدل به النحويون على أصالة التذكير للأسماء .

---

(١) ٦٨٢ - ٦٨٣ .

(٢) ينظر الأشموني ٢/ ٣٣ - ٣٤ .

وقد كان سيبويه أول من أقر هذا الدليل بقوله " وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ؛لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيئ ، والشيئ يذكر "(١) وهذا ما ذكره الخفاف الإشبيلي في أول حديثه عن هذين الدليلين فقال في ذلك : "اعلم أنَّ النحويين يستدلون على هذه الدعوى بدليلين :

أحدهما : أن الشيئ مذكر وهو ينطلق على المذكر والمؤنث ، ووجه الدليل منه أنَّ الشيئ لما كان لفظه مؤكدًا كان حقه أن يكون مختصا بالمسميات المُذَكَّرة ، فدخول الأسماء المؤنثة تحته إنما هو دُخُولُ شيئٍ تحت ما لا يناسبه ، فهي فرع بالدخول تحت هذا المذكر الذى هو الشيئ إذ لا مناسبة بين المُذَكَّر والمؤنث ، فأصل الاسم المذكر أن يقع على المذكر ، وأصل المؤنث أن يقع على المؤنث ، وهذا الدليل لا يتم إلا بأن لا يوجد اسم مؤنث يدخل تحته المذكر ،والمؤنث ،فإنَّه إنْ وُجِدَ اسمٌ عام كالشيئ تقابل الدليلان ، فلم يكن دخول المؤنث تحت المذكر هو الشيئ دليلا على فرعيته ؛ لأنَّ في مقابلته اسما مؤنثا يدخل تحته المذكر والمؤنث ولكنه لا يوجد ذلك ، فلا يعلم في كلام العرب اسم يقع للمذكر والمؤنث كالشيئ ".(٢)

وكون الشيئ مذكر في لسانهم إذا لم ترد اللفظ ،فإن أريد بالكلمة اللفظ جاز التذكير والتأنيث اسما كانت أوفعلا أوحرفا ،إلا عند الفراء الذى زعم أنَّ حرُوفَ الهجاء لا تذكر إلاَّ في الشعر.(٣)

ويبدو لي أنَّ سيبويه -رحمه الله- قاس أصل التذكير في الأسماء وفرعية التأنيث فيها على أصالة التنكير في الأسماء وفرعية المعرفة فيها ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٤١ هارون .

(٢) ص ٤٥٤ .

(٣) ينظر المساعد ٣ / ٢٨٨ .

وذلك حيث يقول : " فكل مؤنث شيء والشيء يذكر ،فالتذكير أول ،وهو أشد تمكنا من المعرفة ،لأنّ الاشياء إنما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم " ، ثم قال : " فالنكرة تعرف بالألف واللام والاضافة ، وبأن يكون علما ،والشيءُ يختص بالتأنيث ،فيخرج من التذكير ، كما يخرج المنكور إلى المعرفة ". (١)

وهذا قياس جلي على أصل التنكير في الاسم وفرعية المعرفة فيه ، ويفترض الخفاف لهذا الاستدلال اعتراضاً ، ويجيب عنه ، وفي ذلك يقول : " فإن اعترض معترض بحقيقة ،وهي مؤنثة ، ومع ذلك هي واقعة على المذكر والمؤنث كالشيء،فالجواب : أنّ حقيقة الشيء ليس المراد بها الإبانة عنه عموما ،كالشيء ،وإنما المراد بالحقيقة الصفة التي يمتاز بها المطلوب تعريفه .

فإذاً هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الاشياء والصفة مؤنثة ، فطابق لفظها معناها .

ولما كانت الصفة التي يكون بها الامتياز انطلقت في حق المذكر والمؤنث للإبانة من حيث هو هو ،بل من حيث الصفة الخاصة ،والصفة مؤنثة فسقط الاعتراض بها على من ادعى شمولها للمذكر والمؤنث كشمول الشيء" (٢)
و تعليل النحويين لهذا الاستدلال الأول هو أنه يعم ،والعام أصل للخاص ،لأنه أعرف منه في الوجود ،ولذلك صح أن يعلم ويخبرعنه ،وفي هذا المعنى قال سيبويه : " واعلم أنّ المذكر أخف عليهم من المؤنث ،لانّ المذكر أول وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ،ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ؟ والشيء ذكر." (٣)

---

(١) الكتاب ٣/٢٤١.
(٢) ص ٤٥٤.
(٣) الكتاب ١/٢٢.

وحده في اللغة كما قال الجرجاني : " الشيء في اللغة هو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه عند سيبويه ، وقيل الشيء عبارة عن الوجود وهو اسم لجميع المكونات عرضا كان أو جوهرا ويصح أن يعلم ويخبر عنه .

وفي الاصطلاح هو الوجود الثابت المتحقق في الخارج ".(١)

أما الاستدلال الثاني لكون التذكير أصلا في الاسماء ،فكونهم يأتون بالتأنيث زائداً على الاسم الواقع على المذكر في قائم وقائمة وما أشبه ذلك ، وهذا ما وضحه الخفاف بقوله :

" والدليل الثاني : لكون التذكير أصلا كونهم يأتون بالتأنيث زائدا على الاسم الواقع على المذكر في قائم وقائمة وما أشبه ذلك ، فإنّ قائما واقع على المذكر فإذا أرادوا التأنيثَ زادوا التاء ،والزيادة فرع عن الذى زيدت عليه ".(٢)

ويتدرج الخفاف من مناقشة هذين الدليلين إلى الحديث عن علامات التأنيث ،فيقرر أنها خمسة ،مستدركاً على أبي القاسم الزجاجي علامتين ، وذلك حيث يقول : " اعلم أن هذه العلامات إنما هي علامات في الاسماء الظاهرة.

والزائد على الثلاث من علامات التأنيث : الكسرة في نحو : ذلك ، ورأيتك يا امرأة إذا خاطبت مؤنثا ، وكذلك الكسرة في أنت ، وقمت ، وقعدت في خطاب المؤنث أيضا ، والياء في تفعلين ، وتخرجين ".(٣)

وقد صرح ابن يعيش بأن الكسرة من علامات التأنيث أيضا حيث لم يذكرها الزمخشري في شرح المفصل .(٤)

وما ذكره الخفاف في هذه العلامات أنسب مما ذكره السيوطي في الاشباه والنظائر عن ابن الدهان منسوبا إلى الفراء فانظره هناك في الاشباه والنظائر .(٥)

---

(١) التعريفات ١٣٠.

(٢) ص٤٥٤.

(٣) ص٤٥٥.

(٤) شرح المفصل ٨٩/٥.

(٥) ٢٩٨/٢ فمابعدها .

رأيه في موضوع الزيادة في لسان العرب :

تعرض الخفاف لموضوع الزيادة عند النحويين ، وأطنب في تفسيرها ، كما أنكر - خلال حديثه عن الزيادة - أن يكون في كلام العرب زيادة لا فائدة منها أو حشو ، كما أن القرآن مبرأ من ذلك نعم ، وسائر كلام العقلاء ، وبدأ حديثه عن ذلك بكلام أبي بكر بن طلحة الاشبيلي في زيادة "ما" قال الخفاف في "ما" الزائدة إنها تكون زائدة بين شيئين كقولنا : إنما زيدٌ قائم . قال :

قَالَت أَلاَ لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا .... البيت

فنصب الحمام نعتاً لهذا ، وقال تعالى : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * (*) و * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * (**) قال الخفاف : وهي وإن كانت زائدة في هذه الآى بحسب الاعراب فلها حَظٌّ من المعنى ، وإلاَّ لم يكن يؤتى بها ". (١)

منكرا أن يؤتى بكلمة فى كلام العرب من غير فائدة لفظا أو معنى ، والزيادة في الحروف أول من أطلقها الخليل ، وسيبويه - رحمهما الله - والمراد بهما عندهما أنّ الحرف الزائد إذا دَخَل لم يغير في إعرابِ الكلام فيكون كأنه لغوٌ ، ولم يفد معنى سوى التوكيد ، قال سيبويه - رحمه الله - : "وأما قوله عزوجل * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * (**) فإنَّما جاء ؛ لأنه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلاَّ التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك إذ لم ترد به أكثر من هذا". (٢)

وقال سيبويه أيضا ، : " وقال الله عز وجل * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * (**) وهي لغو في أنها لم تحدث - إذ جاءت - شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام ". (٣) ، وقال في زيادة "لا" وتقول : من يأتك تعطه ، ولا من يعطك تأته من قبل أن "لا" ليست كـ "إذْ" وأشباهها ،

(*) آل عمران /١٥٩ .   (**) النساء /١٥٥ . والمائدة /١٣ .

(١) ص ٦٦٧ .

(٢) الكتاب ١/١٨٠ .

(٣) المصدر نفسه ٤/٢٢١ .

وذلك لغو بمنزلة " ما " في قوله عز وجل ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ فما بعده كشيء ليس قبله "لا "، ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله تقول : لا مرحبا ولا أهلا فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه ، ولا تنفيه مغيرا عن حاله يعني في الاعراب التي كان عليها فصارما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه "لا " .(١)

وقد مضى النحويون في اطلاق الزيادة ، أو اللغو ، أو الحشو على الحروف التي تدخل على الكلام ولا تؤثر في إعرابه ، وفي ذلك يقول أبو الحسن الأخفش في الآية الكريمة ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ "و"ما " زائدة ". (٢)

وقال الزمخشري : " و"ما " مزيدة للتوكيد ، والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله ". (٣)

وقد أخذ الخفاف يفسر موضوع الزيادة ويعلق على أقوال النحاة وتعرض لذلك عند إطلاق أبي القاسم الزجاجي الزيادة على بعض المثل ، كقوله : " وتزاد "لا " بين العامل والمعمول فيه ، كقولك : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا زاد " .

قال الخفاف : " إنما أطلق على " لا " في هذه المثل أنها زائدة ؛ لاجل أنها لم تحُلْ بينَ حرف الجر وما عمل فيه ، فهي زائدة في اللفظ بهذا الاعتبار ، وغير زائدة في المعنى ، فإنها فيه نافية للزاد ، والشيء

---

(١) الكتاب ٣/٧٦-٧٧ .

(٢) معاني القرآن ١/٤٢٧ ، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج ١/٤٨٢ .

(٣) الكشاف ١/٤٧٤ .

ومثلها في الزيادة في اللفظ دون المعنى قولهم : أريد أن لا تفعل ، فإنها أيضا زائدة في هذا الموضع ، ولم تحل بين "أن" وعملها في الفعل ، فهي أيضًا زائدة في اللفظ ، وفي المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَعلَمَ أَهلُ الكِتَابِ أَلَّا يَقدِرُونَ عَلى شَيءٍ مِن فَضلِ اللَّهِ ﴾ (*) فإنّ المعنى : إنّما هو ليعلم أهل الكتاب فهو على إثباتِ العلم لا نفيه ". (١)

وقد تحدث ابن جني عن زيادة الحروف في الخصائص ، فقال في باب في إصلاح اللفظ عند الكلام على قول الشاعر:

ثَمانِينَ حَولاً لَا أَرَى مِنْكِ رَاحةً   لَهِنَّك في الدُّنيَا لَباقِيَةُ العُمرِ

فقال في هذه اللام : في لهنك ، ولباقية "أما الاولى فلام الابتداء على ما تقدم ، وأما الثانية في قوله :" لباقية العمر " فزائدة ، كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير (أَلَا أنهم لَيأكُلُونَ الطَّعَامَ) (٢) ، ونحوه ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

ألم تكُن حَلَفتَ بِاللَّهِ العَلِي   أنَّ مَطَايَاكَ لمن خَيرِ المَطِي

بفتح "أن" في الآية وفي البيت وأنشدنا أبوعلي :

مَرُّوا عَجَالَى وقَالُوا كيفَ صَاحِبُكُم   قَالَ الذِى سَأَلُوا أمْسَى لَمَجْهُودَا

فزاد اللام ، وكذلك عندنا في لعل زائدة ، ألا ترى أن العرب قد تحذفها ، قال :

عَلَّ صُروفَ الدَّهرِ أو دُولَاتِهَا   يُدلِنَنَا اللّمة مِن لَمّاتِهَا

فَتستَرِيحَ النَّفْسُ مِن زَفراتِهَا

وكذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز :

ثَمَّتَ يَغدُو وكَأن لَمْ يَشعُرِ   رِخو الإِزارِ زمخ التَّبخُترِ

أي كأن لم يشعر ، قال : والحروف إنما تُزادُ لضربٍ من ضروب الاتساع ،

(*) الحديد / ٢٩ .
(١) ص ١٦٤ .
(٢) الفرقان / ٢٠ .

فإذا كانت للإتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله ألا تراك لا تزيد كان مبتدأة ، وانما تزيدها حشوا أو آخرا ". (١)

قال الخفاف موضحا هذه الزيادة : " قلت الزيادة يطلقها النحويون على الحروف التي لم تغير المعنى ، والعرب لا تتكلم بشيء إلاّ لفائدة .

إما للتأكيد أوغيره مما لا يناقض معنى الكلام ولا يغيره ، فإن أطلق عليها زائدة ، فإنما هو باعتبار كونها لا تغير المعنى ، ويجاء بها لمعنى آخر غير تغيير المعنى ، فمن ذلك قولهم : ما زيد بقائم ، فيقولون الباء زائدة من حيث أنها لم تغير معنى الكلام وهي مع ذلك للتأكيد للكلام ، وكذلك قوله تعالى : * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * فيجعلون " ما " زائدة من حيث أنها لم تغير معنى الكلام وهو مع ذلك للتأكيد الكلام ، وكذلك قوله تعالى : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * ، وقوله تعالى : * لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ * ـ لا ـ في هذه الآية وإن كانت زائدة من حيث كانت لم تغير معنى الكلام ولا قصد بها النفي إنّما جاءت مشعرةً أنّ معلوم العلم الذى دخلت عليه نفيٌ ، ألا ترى أن معمول هذا العلم قوله تعالى : * أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ * وهو نفيٌ ، فلا في قوله * لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ * مثل : ـ لا ـ التي تجيء قبل القسم وتسمى توطئة القسم إذا كان المقسم عليه منفياً ، نحو قولهم : ـ لا ـ والله لا أفعل ، فهي أيضا ، وإن كانت زائدة مشعرة بأن المقسم عليه نفي ، وقد قال الشاعر :

فَحَالِف فَلَا وَاللَّهِ تَهبطُ تلعةً   مِنَ الأَرضِ إلَّا أنتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ

وأراد لا تهبط ، فلا التي في أول الكلام مشعرة أن المقسم عليه منفي في البيت وهي فيه من الادلة التي تدل على ـ لا ـ المحذوفة من جواب القسم ". (٢)

---

(١) الخصائص ١/٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ثم استمر الخفاف في تحليل الزيادة وتوضيح معناها بضرب المثل من القرآن الكريم ، وكلام العرب ،فقال " وها أنا أنبهك على نكتة من ذلك لتنشرح صدرك لغيرها ،فنقول : إنّ قوله تعالى * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * لـه معنى زائد على قوله : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ، فكأن معنى الكلام : مالنت لهم إلاّ برحمةٍ من الله ، وهذا قد جمع نفيا ،وإثباتاً ،ثم اقتصر على هذه الارادة فقال : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * ، وجمع فيه بين لفظ الإثبات وبين إرادة النفي التي هي "ما" حتى أعطى الكلام باختصاره معنى النفي بلا ، والإثبات لشيىء آخر ،وكذلك قوله تعالى * إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ * (*) "إنما" هاهنا حرف تحقيق ،وتمحيق ، "إنّ" منها للتحقيق ، و"مَا" للتمحيق ،واخْتُصَرَ هذا الاقتران أن يقولَ ما الله اثنانِ فَصاعدًا بل الله واحد ، وهذه لمحة دالة، فاعمل ذهنك في مثل هذا التنزيل ولا تقل إنّ "ما" حشوبلا معنى فإن القرآن منزّهٌ عن ذلك ، وكلام العرب مبرأ منه ، أعني عن الحشو نعم وكلام سائر العقلاء ". (١)

وهذا الذى نحا إليه الخفاف في موضوع الزيادة ذهب إليه ابن عطية حيث يقول في ذلك خلال حديثه عن "ما" الزائدة في الآية الكريمة * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ * قَال مَعنَاهُ : فبرحمةٍ من الله ، و "ما" قد جرد عنها معنى النفي ، ودخلت للتوكيد ، وليست بزائدة على الإطلاق لا معنى لها . وأطلق عليها سيبويه اسم الزيادة من حيث زال عملها ". (٢)

وقد كان أبو بكر الزبيدى يفر من عبارة الزيادة في القرآن ولا يجوز ذلك عنده فيما نقله السمين الحلبي بقوله : (فَبِمَا) في (ما) وجهان :

(*) النساء / ١٧١ .

(١) ص ٦٦٧ .

(٢) المحرر الوجيز ٣ / ٢٧٩ .

أحدهما : أنها زائدة للتوكيد ،والدَّلالَةِ على أن لينه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله . . وكأن من يدعى فيما أنها غير مزيدة يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى .

وإليه ذَهَبَ أبو بكر الزبيدى ، كان لا يُجَوِّزُ أن يقال في القرآن هذا زائد أصلا .

قال السمين : " وهذا فيه نظر ،لأنَّ القائلين بكون هذا زائدًا ،لا يعنون أنه يجوز سقوطه ، ولا أنه مُهمَلًا معنى له بل يقولون : زائدًا للتوكيد ، فله أسوة بسَائِرِ ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن "(١) ووافق الرضي الخفاف في كون إطلاق الزيادة هنا مَجازًا لعدم عملها .

انظر تفصيل كلامه على زيادة "ما" في التصريح والتوضيح .(٢)

*

رأيه في الحرف الصيت :

لقد عرف علماؤنا الأوائل مخارج الحروف ،وعددها بدقة ،كما عرفوا عدد الحروف ،وأصنافها ،وأعطوا لكل حرف ميزته الخاصة به ،وما يتصل بذلك من الشدة ، والرخاوة ،والجهر ،والهمس ،والاستطالة ، والتفشي ،والمقاطع قبل أن يصبح هذا علما قائما مستقلا في المدرسة الصوتية الحديثة .

ولقد كان لعلماء القراءات فضل السبق في ذلك ، والخفاف واحد من هؤلاء العلماء ، فقد كان عالما بالقراءات حسبما ذكره المراكشي في ترجمته ، وحسبما لمسناه من خلال قراءتنا لكتابه هذا من العناية بالقراءات ووجوهها ، وعدد الحروف العربية وأصنافها ، ومخارج الحروف ،وعددها ، ذلك أنه تلا

---

(١) الدر المصون ٣ / ٤٦٠ فمابعدها .

(٢) ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

بالسبع على أبي محمد فضيـــــل المقرئ ولازمه نحو تسع سنين (١) حتى تخرج على يديه عالما في فن القراءات ، والأصوات العربية ، وفي هذا السياق تكلم الخفاف عن الحرف الصيت ، وهو ما أطلقه النحويون على حروف المدّ واللين ، فأبدى ملاحظة دقيقة على هذه التسمية ، وأوضح أنّ هذه الحروف واحـــدة بالحقيقة ، وثلاثة باختلاف وصف ، وذلك حيث يقول : " وقد جرت عـــادة النحويين أن يسموا هذه الثلاثة حروف المدّ واللّين ، وهي واحدة بالحقيقـــة ، وهو الحرف الصيت ، وثلاثة باختلاف وصف ".

وربما سميت الألف ، والياء ، والواو ، وليستا بالياء ، والواو حقيقة ، فإن الواو من بين الشفتين ، وهذه من أقصى الحلق ". (٢)

وكما يبدو من هذه الملاحظة أنها ذات شقين :

الأول : في تسمية هذه الثلاثة حروفا بصيغة الجمع ، والأولى عند الخفاف أن تسمى الثلاثة حرفًا صيتا بصيغة الافراد ، كما صرح بذلك .

الثانية : في تسمية النحويين لهذه الحروف بالألف ، والياء ، والواو ، وفي نظره أنّ هذه التسمية خطأ ، لان هذه ليست بحروف ، حيث لم يكن لهـا حَيِّز تخرج منه ، ولان الحرف له حيز، وحُدِّدَ مخرجه ، فعلى هذا تكون حروف المدّ واللين هوائية ، ويوضح الخفاف رأيه لنا في هذه الحروف بقوله : " ومن أصناف الحروف حرف المد واللين ، وهي ثلاثة ، وحروف اللين وهما اثنان .

فحروف المد واللين : الياء الساكنة المكسور ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والألف ، وهي التي يسمونها أيضا المُصَوِّتَة ، والصـــواب الصَّيِّتَةُ ، لأنَّ الصوتَ هُوَ النَّاطِقُ بِهَا .

---

(١) الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ .

(٢) ص ٩٨٧ .

وحروف اللين : الياء الساكنة ، والواو المفتوح ما قبلها ، ولم يقولوا المدّ لضعفه فيهما "[١]، وهنا ملاحظة ثالثة كما تبدو من هذه الفقرة الاخيرة ،حيث يرى الخفاف أنّ تسمية الألف بالمصوتة خطأً ، والصواب الصيتة ؛ لأنّ الصوت هو الناطق بها ، وقد سمّى ابنُ جني الثلاثة بالمصوتة وهي الألِفُ والياءُ والواوُ اللينة[٢] وبذلك نعلم مدى ثقافة الخفاف في الحروف والأصوات.

*

رأى الخفاف في حروف القلقلة :

لم أجد من وافق الخفاف في اسقاط الياء من حروف القلقلة ، وإن كان وافقه بَعضُهُم في عدّ الكاف من ضمن هذه الحروف ، ففي تعداده لأصناف الحروف ذكر من بينها حروف القلقلة ،حيث يقول : " ومنها حروف القلقلة وهي ستة : القاف ،والكاف ،والجيم ،والدال ، والطاء ، والتاء ".[٣]

والجمهور على أنها الباء دون التّاء ،كما سيأتي ، وقد قال سيبويه في عدّ الحروف الشديدة وصفتها :

" ومن الحروف الشديد ، وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء ".[٤]

وإذا ما عدنا إلى كتاب المقتضب وتأملنا حروف القلقلة فيه نجد المبرد يعد من بينها الكاف ، كما عده الخفاف ،فيقول المبرد في ذلك :" واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه ، وهي حروف القلقلة ، وإذا تفقدت ذلك وجدته.

---

(١) ص ٩٩٢ .
(٢) الخصائص ٣/١٢٤.
(٣) ص ٩٩٣ .
(٤) الكتاب ٤/٤٣٤.

فمنها : القاف ، والكاف إلا أنها دون القاف ، لأنّ حصر القاف أشد وانما تظهر هذه النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار ، وهذه المتقلقلة بعضها أشد حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف والكاف." (١)

لكن أبا حيان ذكر عن بعض أهل النحو والأداء أن التّاءَ دون الباء متقلقلة وقال : " والمجهورة الشديدة طبق أجد ، وتسمى هذه حروف القلقلة . . والمتقلقلة يجمعها : قطب جد ، والجمهور على أن الباء متقلقلة دون التاء ، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء .

وقد ذكر سيبويه التاء في المتقلقلة ، وهي من المهموس وقد ذكر لها نفحا ". (٢)

إلّا أن علماء القراءات والتجويد أعطوا تفصيلا في هذا .

قال المرعشي في رسالته : " ولم يعد الكاف والتاء المثناة الفوقية من حروف القلقلة مع أن فيهما صوتًا زائدا حدث عند انفتاح مخرجيهما ، لأنّ ذلك الصوت فيهما لا يلابس جرى نفس أى بسبب ضعف الاعتماد على المخرج ، فهو صوت همس ضعيف ، ولذا عُدّتا شديدتين مهموستين ، فلو لم يلابس ذلك الصوت فيهما بِجرِي نَفَسٍ لـكَانَ قلقلة ولكَانَ التّاءُ دَالاً .

ثم اعلم أن انتفاء القلقلة إمّا بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونا بنفس جار ، كما في الكاف والتاء ، وهي لازمة لحروف قطب جد وإحداثها في غيرها لَحْنٌ". (٣)

---

(١) المقتضب ١/١٩٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/١٠ - ١١ .

(٣) نهاية القول المفيد في علم التجويد ٧٠ - ٧١ .

وفاتـــــــــــــه

أما عن وفاة الخفاف الإشبيلي الأنصارى ، فإننا لم نعثر علـى ما ينص على ذلك تصريحا أو تلويحا ، ولكننا ننوه إلى عدة ملحوظـــــات ، وتنبيهات تَقُودُنَا إلى استنتاج ، واحتمال قَوِيّ يجعلنا نعتقد أنه توفـــي في نهاية القرن السابع ، وذلك استنَاداً إلى مايلي :

أولا : إن الخَفاف يذكر أبا الحسين بن أبي الربيع بصيغة المرحـــوم وقد توفي ابن الربيع سنة ٦٨٨ هـ ، ومعلوم أنه لا يذكر بصيغـة المرحوم إلاّ من توفاه الله وانتقل من دارالدنيا إلى الدار الآخـــرة ، وعلى ذلك يكون الخفاف حيّاً بعد سنة ٦٨٨ لكي يذكر ابن أبـي الربيع بصيغة المرحوم .

ثانيا : إن القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي ، وهو القاضي بمراكش والثقة الثبت ، هو الذى اختص الخفاف الإشبيلي بالترجمـــة في كتاب الذيل والتكملة ٥ / ٢ / ٦٥١ توفي سنة ٧٠٣ واحتمـال قوى أن يكون الخفاف توفي معه في نفس السنة ، أو بعده بسنة ؛ لأنه لم يذكر تاريخ وفاته ، وذلك أنها لم تبلغه على ما أعتقد .

الفصل الثانى

في توثيق نسبة الكتاب

دَفعُ شبهة حول نسبة الكتاب :

وَهِمَ بعضُ المحققين في نسبة هذا الكتاب : " شرح جمل الزجاجي للخفاف الإشبيلي " فنسبوه للخفاف الجذامي المالقي .

ففي باب الحروف العاطفة نقل عبد القادر البغدادى نَصًّا من شرح الجمل للزجاجي تأليف أبي بكر محمد بن أحمد الأنصارى الإشبيلي ، وذلك قوله :" قال الخَفّاف في شرح الجمل الزجاجية : اختلَفُوا في العطف بـ"لا " بَعدَ الماضي ، نحو قولك : قَامَ زَيدٌ لاَ عَمرٌو ، فمنهم من أجاز ذلك وَهُم جُلُّ النحويين ، ومنهم من مَنعَ ذلك ، وإليه ذهَبَ أبو القاسم الزجاجي في معاني الحروف ، واستدل على ذلك بأن "لا " لا ينفى الماضي بها . . . الخ "(١)

وعند ورود هذا النص من البغدادى كتب الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون الذى حقق كتاب الخزانة - عن ترجمة الخفاف يقول :" هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي تلميذ الشلوبين ، له شرح كتاب سيبويه ، وشرح إيضا الفارسي ، ولمع ابن جني ، وغير ذلك .
توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧ " بغية الوعاة ٢٠٧ ".(٢)

وهكذا نلحظ أنَّ البغدادى قال في نقله :" قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية بالنص على أنَّ النقلَ كان من شرح الجمل للخفاف لا من غيره .

وَسَنرُدُّ على هذه الشبهة فِيمَا بعدُ ، وننقدها بالأدلة القاطعة التي لا يتطرق إليها احتمالٌ إن شاء الله تعالى .

---

(١) الخزانة ١٧٧/١١ .
(٢) المصدر نفسه .

وقد تابَعَ المحققان للذان حَقَقَا شرح شواهد المغني - عبد السلام محمد هارون ، ففي معرض نقل البغدادى الاستشهاد من شرح الجمل للخفاف في شرح شواهد المغني في باب الحروف المشبهة بالفعل قال : " قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية ، زعَمَ بعضُ النحويين أنها -أى الحروف المشبهة بالفعل يجوزأن تنصب الاسم والخبر معا . . الخ"(١)

وحيال هذا النَّص الذى نقله البغدادى من شرح الجمل للخفاف قال المحققان اللذان حققا شرح شواهد المغني ، قالا في ترجمة الخفاف الإشبيلي :" هوأبوبكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي النحويّ المعروف بالخفاف ، قرأ النحوعلى الشلوبين وكان نحويًا بارعًا ، صَنَّفَ عدة كتب فيه .

مات بالقاهرة سنة سبع وخمسين وستمائة .انظربغية الوعاة ٤٧٣/١ .

وفي هاتَينِ الترجمتين نُسِبَ هَذَا الكتاب- : شرح جمل الزجاجي للخفاف- للجذامي المالقي ، وهذه النسبة باطلة ، وقد بينا فيما مضى من أين جاء هذا الوهْمُ ، وتطرق إلى المُحقِّقَيْنِ ذَلِكَ الالتباس من ترجمةِ السيوطي للخفاف الجذامي المالقي نقلا عن تلخيص ابن مكتوم ، والرَّدُ علىتلك الشبهة من عدة وجوه .

الأول : أنَّ المُحقِّقَيْنِ اعتَمدَا في ترجمتهم للخفاف الإشبيلي على ترجمة السيوطي للخفاف الجذامي المالقي ، ولم يذكر السيوطي في هذه الترجمة -تصريحا ولا تلويحا - أنَّ الخفاف الجذامي المالقي شرح كتاب الجمل .

---

(١) شرح شواهد المغني ١٨٤/١ .

الثاني : أنَّ البغدادى قَالَ في نقوله : " قَالَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية " فهو بذلك يُصرِّحُ بأنَّ نقله كان من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي ، ولم يَقُل : قال الخفاف الجُذَامي المالقي في شرح الإيضاح ،فَبَانَ أنَّ الخلطَ جَاءَ من المُحقِّقَيْن دُونَ أنْ يَستنِدَ إلى شَيءٍ يَدعُو إلى ذَلكَ الخلط والوهم .

الثالث : أنَّ هذه النُّصوصَ التي نَقَلَ البغدادى من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي كثير منها موجود في شرح الجمل للخفاف الإشبيلي كاملة دُونَ إسقاط كلمةٍ منها أو تحريفٍ في النَّقل ، وذلك مما يدُلُّ على أمانةِ البغدادى العلمية .

الرابع : أنَّ البغدادى نَقَلَ عن شرح الجمل للخفاف الإشبيلي سِتَّةً وعشرينَ نَصًّا ذكر في أولها الخفاف الإشبيلي بالاسم واللقب والكنية ، والنسبة ، مع التصريح بشرح الجمل ، ولم ينقل عن الخفاف الجذامي المالقي .

وهذه النصوص نثبتها كاملَةً مع ذكر مَواضِعِهَا من كتابي الخزانة وشرح شواهِدِ المغني ، وذكر محلها من المخطوط الذى نحققه ليتبين بذلك دفع هذه الشبهة وإبطال ما ذهبَ إليه المُحقِّقُونَ .

الخامس : أنَّ عبد القادر البغدادى قَد عَوَّلَ كثيرًا على شرح الجمل للخفاف الإشبيلي في كتابيه : الخزانة ، وشرح شواهد المغني ، وتأثر به ، حيث نقل عنه عدة نصوص نوردها فيما يلي : مَعَ الإحالَةِ على مواضعها من الكتابين المذكورين ، ومكانها من المخطوط ،فنقول :

أنشدَ الخَفاف الإشبيلي لحسان بن ثابت في دخول همزة الاستثناء على "لا" النافية :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرسَانَ عَادِيَةً إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِندَ التَّنَانِيرِ

١ - قال البغدادى : قال الخفاف في شرح الجمل : ألاَ هي "لا" النافية دخلت عليها همزة الاستفهام الدالة على التقريع ،والتوبيخ ،

وأبو القاسم الزجاجي استشهد به على أنَّ "لا" هذه للتمني ، وهو وَهمٌ منه وغلطٌ ، فإنه ليس في قوله (ألاَ طِعَانَ ولاَ فُرسَانَ) تَمَنٍّ ، وإنَّما هُو تَوْبِيخٌ ، وتَقرِيعٌ ، وَنَفَى أن يَكُونَ لَهُم هَذَانِ الوصفانِ .

و "عَادِيَةً" نَعتٌ لِفُرسَانَ ، ويمكن أن يكون فِيهِ التمني على وَجْهٍ بَعيدٍ ، وهو أن يكونَ الهَاجِي تَمَنَّى أن يَكُونَ لَهُم طِعَانٌ وفُرسَانٌ ، وَيَدُلُّ تَمَنِّي ذَلِكَ لَهُم عَلى عَدمِهِ عِندَهُمْ ؛ لأنَّ المُتَمَنِّي مَعدُومٌ ، وهُوَ بَعيدٌ من جهةِ أنَّ الهَاجِي لا يَتَمَنَّى لِلمَهْجُوِّ خَيرًا ". (١)

٢ - قال البغدادى مستشهدا بكلام الخفاف الإشبيلي في شرح معاني بعض الكلمات :" قال الخفاف : رُوِيَ عَادِيَةً بالعين غَيرِ المعجمَةِ وبالغين المُعجَمَةِ ، فمن رَوَاهُ بغيرِ مُعجَمَةٍ احتَمَلَ وجهين :

أحدهما : أن يكون من الْعَدْوِ الذى هُوَ شِدَّةُ الجَرىِ ، فكأنه قال : ألاَ فُرسَانَ عندَكُم تَسْرَعُ إلى الغَارَاتِ والحربِ .

ويَحتمِلُ أن يَكُونَ من العُدْوَانِ الذى هُوَ عَبَارَةٌ عن الظّلم ؛ لأنَّهُم كانوا يفخرون بالظلم؛ لأنَّ ذَلكَ مما يدُلُّ على العزِّ ، فَنفَى عنهم ذَلِكَ أى : لا فُرسَانَ عِندَكُم تَقدِرُ على ظُلِمِ أحَدٍ ، ويكون في المعنى مثل قول الآخر :

قُبَيِّلَةٌ لاَ يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلاَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَردَلِ

ومن رواه بغينٍ مُعجَمَةٍ كان مَعناهُ من الغُدُوِّ أى ليسَ عندكم فرسان تُبكِّرُ للغارات". (٢)

٣ - وفي هذا السياق قال البغدادى أيضا : قال اللخمي ، والخفاف : ويروى "تَحَشُّؤُكُمْ" بالحاء المهملة مَأخُوذٌ من المَحْشَا ، وهُوَ الكِسَاءُ الغليظُ الذى يُشتَمَلُ به ، فمعناه على هذا أنكم تشبعُونَ ، وتَلْتَفُّونَ في الأكسية ، وتَنَامُونَ عِندَ التَّنَانِيرِ". (٣)

---

(١) شرح شواهد المغني ٢/ ٨١ وانظر ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢-٨٣ وانظر ص ١٧٥.

(٣) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣ وانظر ص ١٧٥ - ١٧٦.

٤ - وفي هَذَا الصَّدَد قال البغدادى : " وقال الخفاف : التَّنُّورُ هنا وعاء يطبخ فيه الطعام ، ويكون في غير هذا الموضع وجه الأرض ، وقد فُسِّرَ به قولُه تعالى ﴿ وَفَارَ التَّنُّورُ ﴾ ".(١)

٥ - وفي باب أم المنقطعة زَعَمَ البغدادى أنَّ الخَفَّافْ أَخَذَ نصًّا من كلام ابن عصفور ، ونسبه لنفسه ولم يعزه لابن عصفور ، وذلك بقوله :" وأخذه الخفاف بِرمته ، وأوْرَدَه في شرحِ الجمل ولم يعزه إليه ".(٢)

وقد أجبْنَا عن هَذَا فــــي هوامش التَّحقِيق في محله .

٦ - قال البغدادى مُستشهِدًا بكلام الخفاف الإشبيلي في باب الحروف العاطفة : " قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية اختلفوا في العطف بـ"لا" بعد الماضي . . الخ ".(٣)

٧ - وفي تثنية الجمع واسم الجمع قال البغدادى :" وممن قال إنه مُثنَى ابن عصفور في شرح الجمل ، وتبعه في شرح الجمل أيضًا أبو بكر محمد بن أحمد الأنصارى الإشبيلي الشهير بالخفاف ، قال واسم الجمع ، نحو قوم ، ورهط ، وجمع التكثير لا يثنان إلاّ في ضرورة أو في نادر كلام . . الخ"(٤)

٨ - وفي هذا السياق قال البغدادى :" وفَصَّلَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل فَقَالَ : لاَ يَجُوزُ الجمع إلاّ فيما غلب فيه أحد الاسماء على سائرها ، وذلك موقوف على السماع ".(٥)

---

(١) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣ وانظر ص ١٧٥.

(٢) شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١ وانظر ص ٢٥٢.

(٣) الخزانة ١١/ ١٧٧ ومحله في ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) شرح شواهد المغني ٤/ ٢٠٨

(٥) شرح شواهد المغني ٦/ ٨٤ .

٩ - وفي الحروف المشبهة بالفعل قال البغدادى : " قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية ، زعم بعض النحويين أنها أى الحروف المشبهة بالفعل يجوز أن تنصب الاسم والخبر معا . . الخ" (١)

١٠- وفي الخبر والابتداء قال البغدادى :" وفيه أنَّ الخفاف في شرح الجمل الزجاجية قسم الخبر ثلاثة أقسام . ." (٢)

١١- وقال البغدادى : " قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية شاهده رفع ما بعد حتى بالابتداء والخبر . . الخ " (٣)

١٢- وفي معاني رُبَّ قال البغدادى :" قال الخفاف في شرح الجمل ، وزَعَمَ بعضُ النحويين أنها قد تكون للتكثير . . الخ " (٤)

١٣- وقال البغدادى مُستشهِدًا بكلام الخفاف في تفسير الغريب: " قال الخفاف شبه النكتة التي تظهر في المُسَتَّى أرنب القمر بالشامة ". (٥)

١٤- وفي إعراب الشواهد استشهد البغدادى بقول الخفاف، وذلك حيث يقول : وزاد الخفاف ،فإن صَحَّت الرواية بخفض الجَامِلِ كَانَ الجَامِلُ مَخْفُوضاً بِرُبَّ عَلى تَقدِيرِ زِيادَةِ الألِفِ واللام . . الخ " (٦)

---

(١) شرح شواهد المغني ١٨٤/١ هذا في الجزء الأول من المخطوط.
(٢) شرح شواهد المغني ٣٥/٣ والمخطوط الجزء الأول والثاني .
(٣) شرح شواهد المغني ١٢٣/٣ = = = .
(٤) شرح شواهد المغني ١٦١/٣ = = = .
(٥) شرح شواهد المغني ١٧٥/٣ = = = .
(٦) شرح شواهد المغني ٢٠٠/٣ = = = .
(٧) شرح شواهد المغني ٢٦٦/٣ = = = .

١٥- قال البغدادى : " وبه قال ابن عصفور ، والخفاف ، وأبو حيان وغيرهم ". (١)

١٦- وفى لغة أكلوني البراغيث قال البغدادى : " وقال الخفاف في شرح الجمل : إلحاقُ الفعل علامة التثنية والجمع لغة ضعيفة ". (٢)

١٧- وفي تصحيح رواية الشواهد قال البغدادى : " وأنشده ابن يعيش ، والخفاف ، والشاطبي وغيرهم . .الخ ". (٣)

١٨- وفي هذا السياق قال البغدادى : " وقد جوز الوجهين الخفاف في شرح الجمل . .الخ ". (٤)

وقال في الخزانة : " وكذا قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل . . الخ ". (٥)

١٩- وفي إعراب الشواهد قال البغدادى : " قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل قال الزجاج : " حَمِيدًا " بَدَلٌ من الياء وهذا لا حجة فيه . . . الخ ". (٦)

٢٠- وفي هذا الصدد قال البغدادى : " وذكره الخفاف في شرح جمل الزجاجي على أنَّ أَزُورَهَا صلة التي . . الخ ". (٧)

٢١- وقال أيضا : " واقتصَرَ الخفاف في شرح الجمل على الخبرية . . الخ ". (٨)

---

(١) شرح شواهد المغني ٩١/٦ ومن المخطوط ١-٢ .

(٢) شرح شواهد المغني ١٣٢/٦ ومن المخطوط ١-٢ .

(٣) شرح شواهد المغني ١٣٣/٦ ومن المخطوط ١-٢ .

(٤) شرح شواهد المغني ١٩٢/٦ ومن المخطوط ١-٢ .

(٥) الخزانة ٣٧٤/٣ ومن المخطوط ١-٢ .

(٦) الخزانة ٢٤٣/٨ ومن المخطوط ١-٢ .

(٧) الخزانة ٤٦٥/٥ ومن المخطوط ١-٢ .

(٨) الخزانة ٤٨٦/٥ ومن المخطوط ١-٢ .

٢٢- وفي روايةِ الشواهد قال البغدادى : " ورَوَى البيتَ الثاني الخفاف في شرح الجمل كذا . .الخ "(١)

٢٣- وفي توجيه إعرابِ الشواهد قال البغدادى : " وقال الخفاف في شرح الجمل ، وقال أبو عبيدة المعنى : غَدَتْ مِن عندِه . . . الخ "(٢)

٢٠٤- وفي سياق رواية الشواهد قال البغدادى :" قال الخفاف في شرح الجمل وبعضهم يرويه : زَيَزَاءَ بفتح الزاي والهمزة . . الخ "(٣)

٢٠٥- وقال البغدادى أيضا :" وزعَم الخفاف في شرح الجمل أنه يجوزحذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كَانَ في الكلام ما يدُلّ عليها . . . الخ "(٤)

٢٠٦- ثم قال البغدادى :" وكَذَا قَالَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل ."(٥)

هذه النصوص هي التي استشهد بها البغدادى في كتابيه : الخزانة ، وشرح شواهد المغني ، وكلها من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي ، وبعضها في السفر الثالث من الشرح وهو الذى نحققه وبعضها الآخر فـــي الجزءين المفقودين من الشرح حسب ترتيب موضوعات كتاب الجمل .

وقد أحلنا على أماكن وجودها من المخطوط مقارنة بمواضعهـــا في الخزانة ، وشرح شواهد المغني ليسهل على القارىء مراجعتها .

---

(١) الخزانة ٥/٥٠٤ ومن المخطوط ١-٢ .
(٢) الخزانة ١٠/١٤٧ ومن المخطوط ١-٢ .
(٣) الخزانة ١٠/١٥٥ ومن المخطوط ١-٢ .
(٤) الخزانة ١٠/٤٤٥ ومن المخطوط ١-٢ .
(٥) الخزانة ٣/٣٧٤ ومن المخطوط ١-٢ .

أخيرًا إنَّ النسخة التي نحققها ، وهي الوحيدة في أولها اسم المؤلف ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلـــي الشهير بالخفاف ، وفي آخر ورقة منها كذلك اسمه وكنيته ولقبه وشهرتـــه وهذا من الادلة القاطعة على صحة نسبة الكتاب إليه دُون تطرق احتمال ، أو شك في ذلك .

وبذلك تُدحَض تِلكَ الشُبْهَةَ التي وَرَدَتْ على نسبة الكتاب للمؤلف .

وبعد كلِّ هَذَا فَإنَّنَا نقطع بصحة نِسبةِ هذا الكتاب إلى مؤلفـــه الخفاف الإشبيلي بما لا يدع مجالا للشك أو التردد انطلاقًا مما قدمناه من الدراسة حول هذا الموضوع ، والله ولي التوفيق .

توثيق نسبة الكتاب

إنَّ قلةَ المصادرِ التي ترجمت لأبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى الإشبيلي ، الشهير بالخفاف ، جعلت من العسير في بداية الأمر الحكم بصحة نسبة هذا الكتاب :

" المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل " له ، الأمر الذى جعل بعض المحققين يُجانِبُ الصَّوابَ خلال ترجمته عن الخفاف الإشبيلي ، ونسبوا هذا الشرح لغيره ، وهو الخفاف الجُذامي المَالقي ، حَيثُ التَبسَ عليهم أمرُ التَّفريقِ بَينَ الخَفَّافَينِ : الأنصارى الإشبيلي ، والجُذامي المالقي .

وقد جاء هذا الوَهمُ من ترجمة السيوطي للخفاف الجُذامي المالقي في بغية الوعاة.(١)

ولَعلَّ الذين وَهِموا في هذه الترجمة لم يَقِفوا على ما كتبه القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في ترجمة الخفاف الإشبيلي في الذَّيل والتكملة،(٢) وفي الحقيقةِ هُناكَ ما يدعو إلى الوَهْمِ والخلطِ بين الرجلين ، وذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أنَّ كِلاَ الرجلين يُكنى أبا بكر.

الثاني : أنَّ كلاًّ مِنْهُمَا يُلَقبُ بالخفاف.

الثالث : أنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا قَرأَ النحو على الشلوبين .

ولكِنَّنَا بَعدَ القِرَاءةِ ، والبحث ، والتنقيب عَن آثار الخفاف الإشبيلي ، وبعد إمعان النظر في كلتا الترجمَتَينِ وَجدنَا أنَّ بَينَ الرَّجلين بَوناً شاسِعاً ، وأنَّ لِكلٍّ منهمَا صِفَاتٍ تُميزه عن الآخر ، وليسَ لهذا الخلط مَا يُسوِّغه ، إذا

---

(١) ٤٧٣.

(٢) ٦٥١/٥/٢.

َما عُدنَا إلى تَرجمةِ الرَّجلَين ، وذلك استناداً إلى مايلي :

أولا : فمن حيثُ مَا كتَبَهُ السيوطي في بغية الوعاة عن الخفاف الجُذامي المالقي ، فَإنَّه يَقولُ عن اسمه ،وكنيته وشهرته ، ونسبته هو : " أبوبكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي " (١) هذا بالنسبة لاسمه وشهرته .

في حين يَقُولُ مُحمد بن عبدالملك المراكشي في الذيل والتكملة عن ترجمة الخفاف الإشبيلي ،هو : " محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، نَزَل رِباط تازى أبوبكر الخفاف " (٢) ، وَيُنصُّ الخَفَّاف الإشبيلي على مُسَمَّاهُ هَذَا في شرحه لِكتابِ الجُمَل إذ يَقُولُ في بِدَايةِ السِّفر الثالث من الشرح : " قال أبوبكر محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف ، بَابُ ما ينصرفُ وَما لَا يَنصرِفُ " . (٣)

وفي آخر ورقة من المخطوط كتب الناسخ عبارة " كمل الكتاب" المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل" من تأليف الشيخِ الأفضلِ الأكبرِ الأمجدِ العَالِمِ العَلَمِ الأوحدِ الأستاذِ الأجلِّ المقرئِ أبي بكر محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف ". (٤)

وبهذا يتضح أنَّ الاسمين مُختلِفَانِ ،كاختلاف النسبة بين الرجلين ، والبلدين كَذلِكَ ، فشارح الجمل أنصاريٌّ إشبيليٌّ ،والآخر جُذَامِيٌّ مَالقيٌّ.

---

(١) بغية الوعاة ١/٢٧٣ .

(٢) الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ .

(٣) الورقة الأولى من المخطوط .

(٤) الورقة الأخيرة من المخطوط .

ثانياً - مؤلفات الخفافيـــن :

بينما ينص السيوطي في بغية الوعاة على مؤلفات الخفاف الجذامي المالقي بقوله : " صنّف شرح سيبويه ، شرح إيضاح الفارسي ، شرح لمـــع ابن جني "[1] ، ولم يذكر من بين مؤلفاته أنه شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي .

وقد نقل السيـوطي مادة في الاشباه والنظائر [2] من شرح الخفاف الجذامي المالقي لكتاب الإيضاح للفارسي ، وذلك حيث يقول : " قـــال الخفاف في شرح الإيضاح "[3].

في حين يقول محمد بن عبد الملك المراكشي عن مؤلفات الخفاف الأنصاري الإشبيلي إنّه شرح كتاب الإرشاد لأبي المعالي ، وأن له شرحـــاً على عقيدة أبي عمرو السلالجي ، والموضوع الأكمل على كتاب الجمل [4] ، وقد نص الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل هذا على أنه شرح كتاب الإرشاد لأبـــي المعالي بقوله :" وقد بسطنا هذا أيضا في شرحنا للإرشاد ، وشرحنـــــا للعقيدة البرهانية "[5].

وذكر ذلك صاحب كشف الظنون بقوله :" إيضاح العقيدة البرهانية شرح الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف ، أوله : الحمد لله الذى اخترع المحدثات بقدرته"[6].

---

(١) بغية الوعاة ١/٢٧٣.
(٢) الاشباه والنظائر ٢/٥٥٥-٥٥٦.
(٣) المصدر نفسه ٢/٥٥٥.
(٤) الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١.
(٥) ١٢٧.
(٦) كشف الظنون ٢/١١٥٨-١٣٦١ و ٣/١٥٥.

ثالثا - وفاة الخفافيـــن :

إنّ السيوطي نَصَّ في ترجمة الخفاف الجذامي المالقي أنه توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ.(١)

بينما نَصَّ القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي على أنّ الخفاف الأنصارى الإشبيلي نزل رباط تازى ، وذلك بعد سقوط إشبيلية في يد النصارى سنة ٦٤٦ ، ولم يذكر أنه سَافر منها إلى مصر ، وقد نص الخفاف الإشبيلي فـــي شرحه هذا لكتاب الجمل - وهو الكتاب الذى نُحققه - على أنه كان حيًّا بعد سنة ٦٨٨ هـ ، وذلك بقوله نَقلاً عن ابن أبي الربيع : (قال الأستاذ المرحـــوم أبوالحسين بن أبي الربيع ")(٢) ، " وذكر الأستاذ المرحوم أبوالحسيـــن ابن أبي الربيع "(٣) " وهذا الإشكال قد أزاله الأستاذ المرحوم أبوالحسين ابن أبي الربيع "(٤) " وزعم الأستاذ المرحوم أبوالحسين بن أبي الربيع ".(٥)

وتكرر ذلك منه في أكثر من هذا ، وقد جرت العادة أنه لا يذكـــر بصيغة المرحوم إلاّ من توفّاهُ الله تعالى ، وانتقل من دارالدنيا إلى الدار الآخرة.

فمحل الاستدلال منه أنّ أبا بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامـــي المالقي مات بالقاهرة قبل ابن أبي الربيع بواحد وثلاثين سنة ، فلا يمكـــن أن يذكر ابن أبي الربيع بصيغة المرحوم فلم يبق إشكال في أن الذى ذكـــره بصيغة المرحوم هو الخفاف الإشبيلي ، كما جاء في شرحه هذا : "المنتخب الاكمل على كتاب الجمل " فكيف يلتبس الامر على أحد بعد هذا ؟

---

(١) بغية الوعاة ١/٤٧٣.

(٢) ص ٣٢٠ .

(٣) ص ٥٠٥ .

(٤) ص ٥٩٥ .

(٥) ص ٦٠٥ .

زمن تأليف هذا الكتـــاب

يترجح لدينا أن تأليف هذا الكتاب كان بعد سقوط إشبيليـــة في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ ، وذلك استنادًا إلى ما صَرَّحَ به الخفاف نفسُهُ في هذا الكتاب خلال حديثه عن الأسماء الأعلام ، ومن يقول بارتجالهـــا ، حيث يقول : " ومن قال بالارتجال ادّعى أنّ من ذلك : مروان ، وغطفان ، وزينب في الشاذ ، على أنّ زَيْنَب نقل لي أحد طلبة إشبيلية أعادَها اللّـهُ ، وكان عندنا مذكُوراً يحفظ اللغة - أنّ زَيْنَب اسمُ شَجَرٍ ، ولكن مع ذلـــك لا يكون هذا النقل على رفع مذهب من ادّعَى الارتجال في الأعلام "(١)

فتصريح المصنف بقوله : "إشبيلية أعادَهَا الله" فيه دَليلٌ قاطـع على أنّ تأليف هذا الكتاب كان بَعدَ سقوطها سنة ٦٤٦ هـ كما قدمنا .

وبهذا النص أيضا تُدحَضُ شُبهَةُ كون الخفاف أبو بكر بن يحيى الجذامى المالقي هُوَصاحب هذا الكتاب ، كما وَهِمَ في ذلك بعـــض المحققيـن ، ثُمَّ إنّ ما بينَ سُقُوطِ إشبيلية ووفاة الخفاف الجذامي المالقي في مصر أحد عشر عامًا ، حيث ذكر السيوطي أنه توفي في القاهرة سنة ٦٥٧ هـ كما في بغية الوعاة(٢) وسقوط إشبيلية كان سنة ٦٤٦ هـ وقد ألف الخفـــاف كتابه هذا بعد سقوط إشبيلية ، كما وضحنا من قبل ، ثم إنّ نقله عدة مـواد من كتاب البسيط لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ وعزوه لهذه المواد - في أماكنها من كتاب البسيط - لابن أبي الربيع ، وذكره إياه بصيغة المرحوم ، يعززُ ما ذهبنا إليهِ ، ويؤيِّـــدُ أن زَمَنَ تأليفِ هذا الكتاب كان بعد سقوط إشبيلية بلا شك ، ويدفع شبهة نسبة هذا الكتاب للخفاف الجذامي المالقي المتوفي بمصر ٦٥٧ هـ .

---

(١) ص ٩٥٨ .

(٢) ٤٧٣/١ .

قيمة الكتـــاب العلميـة

١ - تتمثل قيمة كتاب المنتخب الأكمل على كتاب الجمل في أنه يعتبر من أوسع شروح الجمل .

٢ - حفظ لنا هذا الشرح ما تضمنته المصادر السابقة في النحو والصرف ويتمثل ذلك في كثرة أخذه عن علماء النحو والصرف بمختلف انتماءاتهم ، وقد كتبنا ثبتا بأسمائهم وعدد المسائل المنقولة عنهم في مصادر الكتاب .

٣ - حفظ لنا المنتخب الأكمل على كتاب الجمل عددا كبيرا من آراء النحاة الأندلسيين كابن الطراوة النحوى ، وأبي بكر بن طلحة الإشبيلي ، وأبي الحسن بن خروف ، وأبي الحسين بن أبي الربيع . وقد جلب الخفاف تلك الآراء على سبيل الأخذ والرد مستحسنا بعضها ومنتقدا بعضها الآخر.

ولم يقتصر في ذلك على المسائل النحوية والصرفية فحسب ولكنه تعرض لذكر كثير من القضايا اللغوية والأدبية التي كانت محل اهتمام العلماء في مختلف الاتجاهات.

٤ - كذلك حشد فيه عددا كبيرا من الشواهد الشعرية والنثرية وفسر ذلك تفسيرا عاما ، وذكرما يتصل بتلك الشواهد من القضايا الأدبية واللغوية .

٥ - يمثل هذا الكتاب ما كان عليه النحو الأندلسي خلال القرنين السادس ، والسابع ، والمصطلحات النحوية المتمثلة في الحدود والتعريفات ، واستقرار تلك المصطلحات فيما بعد بين النحاة الأندلسيين .

٦ - احتوى هذا الكتاب على كثير من الاستدراكات والملاحظات النقدية التي شملت عددا كبيرًا من المسائل الغامضة التي كانت محل مآخذ للعلماء على أبي القاسم الزجاجي ، حيث ترك توضيحها ، وجنح فيها إلى الايجاز والاختصار .

منهجه في الكتاب وطريقة تناوله للشرح

انتهج الخفاف في كتابه السفرالثالث من الشرح : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" طريقة في شرحه تميزه عن سائر شروح الجمل التي اطلعنا عليها ، كما أنها في ظنّي طريقة فريدة لم تستعمل في كتاب مُتوارَثٍ وَصَلَ إلينا .

وتبرزُ هذه الطريقة في تناول الخفاف لنصوص الجمل ، كما تبدو منها براعته العلمية ومقدرته على الشرح والتعليل ، كما يمتاز فيها بطول النفس ، والنظر بدقة في أقوال النحاة السابقين والمتأخرين ، والمقارنة بين تلك الأقوالِ والانفصالِ عنها بما يراه أقوى في القياس وأقعد في لسان العرب.

وهذه الطريقة المنهجية التي رسمها الخفاف لنفسه تدل على بصيرة كبيرة بمنهج البحث العلمي ، وطرق التدريس ، وفكر منظم يدل على فهم صاحبه واستيعابه لكلّ القضايا التي يتناولها .

وتتلخص هذه الطريقة في عرضه لمادته العلمية في شرحه على ثلاث مراحل ، منها مرحلتان أساسيتان جعل كلا منهما طريقة ، هما : الطريقة الكلية والطريقة التفصيلية، ولكل منهما سمات مميزة لها ، ثم يتبعهما بما يشبه الاستدراكات .

وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من المراحل الثلاثة .

أولا - الطريقة الكلية :

وهي عبارة عن طريقة عرضٍ كُلِّيٍّ لما يتضمنه الباب من القضايا العلمية التي سيتناولها بالشرح والتعليل في الطريقة التفصيلية يذكر من خلالها :

١ - عنوان الباب .

٢ - مقدمة قبل الشروع في التفصيل يوجز فيها أغراض الباب وأبرز النقاط العلمية التي عقد الباب لها .

٣ - بعد الانتهاء من عرض تلك النقاط يقول : " يقدم بين يدى هذا الباب أن يقال . . . " ملخصا ما انطوى عليه الباب من المباحث العلمية التي سيفصل الحديث عنها فيمابعد .

٤ - في الطريقة الكلية، وَيُعنَى بالحدود والتعريفات عناية كبيرة ،كما كان يحرص حرصا شديدا على ذكر المعنى اللغوى لعنوان الباب النحوى ، ويربط بين المعنى اللغوى ، والمعنى الاصطلاحي للمصطلح النحوى .

ففي باب الاستثناء ذكر حد الاستثناء وتعريفه مرتبطا بأدائه الدلالي والغرض منه في الكلام ، واشتقاقه اللغوى ليؤكِّد بذلك حرصه على الربط بين الجانبين اللغوى والاصطلاحيّ عند النحاة .

كما ربط بين قول بعض العلماء في اشتقاق الاستثناء والتعليل لأثره الدلالي .

وقد ذكرنا حَدَّه في المقارنات بين شروح الجمل .

ويظل الخفاف في عنايته بالحدود متبعا هذا الأسلوب من الربط بين الاصل اللغوى للمصطلح النحوى وبين أثره في اللغة أو الجملة ، وهو بذلك يوضح لنا مدى اهتمامه بالتفسير النحوى للأبواب النحوية مرتبطة بغيرها من الأبواب النحوية الأخرى .

فهو لا يهتم بذكر القاعدة مجردة صماء خالية من الإفهام لجذورها العلمية ، وإنَّما يشرح أصولها عن طريق تفسير جميع جوانبها الاشتقاقية والدلالية بما يدل على مدى فهمه ، واستيعابه لما يورده من حدود وتعريفات كما في حَدِّ الظروف ، وحدِّ النسب ، وحدِّ التمييز ، وحد التصغير ، والحكاية ، وحد الصلات ، وحد الادغام واشتقاقه ، حتى أتى على آخر الأبواب التي شملها هذا السفر من الشرح .

٥ - في آخر عرضه للطريقة الكلية يقول : " فهذا الذى وضع له الباب " ويعقب على ذلك بقوله : " انتهت الطريقة الكلية ". (١)

ثانيا - نصوص الجمل :

يحرص الخفاف على أن يقدم نصوص الجمل بقوله : " قال أبوالقاسم (٢) - رحمه الله - . . . " دون أن يخلط كلامه بكلام الزجاجي كما فعل بعض شراح الجمل ، كابن عصفور مثلا .

ثالثا - الطريقة التفصيلية :

بعد الكلام الجملي في الطريقة الكلية يستأنف الخفاف الحديث عن الباب شارحا ومعللا على الطريقة التفصيلية، وهو عندئذ لا يكتفي بسرد القواعد النحوية الواردة في الباب ،لكنه يمهد لها بما يرتبط بالقاعدة من أصول نحوية ،وكأنه يربط بين فرعي النحو ، قواعده وأصوله .

وهذه الكيفية من العرض النحوى تدلُّ على أستاذ يضع فكره على الأبواب النحوية وضعًا فيه ثِقةٌ وفهمٌ واستيعابٌ ، فلم يحفظ النحو بل سرده في سلاسة ومقدرة شاملة ، ومن ذلك ما ذكره في باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشِّعر ، حيث يقول :" ثم نقول على الطريقة التفصيلية . . " إلى آخر كلامه .

ومن ذلك ما ذكره أيضا في باب التصريف بعد عرضه لكُلِّيةِ هذا الباب ، حيث يقول مستأنفًا الكلامَ عن الباب شارحا ومعللا على الطريقة التفصلية : " ثم نقول على طريقة التفصيل على قوله (٣) : باب التصريف . . ." إلى آخر حديثه في هذا السياق .

ويلحظ في الطريقة التفصيلية أنه يهتم بالتعليق على أقوال النحاة السابقين والمتأخرين ويناقشها في انتباه وحذر متخذا من الشيوع والاطراد

---

(١) ص ٣٠ .
(٢) ص ٤٠ .
(٣) ص ٩٠١ .

طريق الترجيح ، كما يهتمّ بذكر العلل ، وذكر ما يحضره من الشواهد في هذا الباب نظماً ونثراً مع الاطناب في الشرح والتعليل لما يورده من آراء نحوية قد تكون موضع بحثٍ بين العلماء ، ومن الأمثلة على ذلك :

مناقشته لابن خروف في علّةِ حكاية الأعلام ، وترجيحه رأْيَ ابن بابشاذ في هذا بعد أن ساق كلامه وما يقابله من كلام ابن خروف في تلك العلة .

أخذ الخفاف يرجح كلام ابن بابشاذ وَيرُدّ قول ابن خروف معللا لكلٍّ من القبول والرّدِّ بالدليل والبرهان بما لا يشك في عَدَالَتِهِونزاهته ، وروحه العلمية ، وبُعْدِهِ عن الهوى والأهواء مُؤْثِراً الأسلوب العلميَ على غيره من أساليب الرّدّ والتهجم ، وذلك حيث يقول :

" وعندى أن الذى قَالَه ابن بابشاذ - رحمه الله - في علة ترخيم الأعلام علة مناسبة من جهة أنها مغيرة عن أصلها حتى صححوا معتلها . . فلما وجد فيها هذه الاشياء على خلاف نظائرها مما فيها موجبات التغيير ، ولم تغير هي ، علمنا أنّ ذلك في الأعلام ؛ لأنها مغيرة في أصل وضعها بنقلها من الأجناس أو الاشتقاق ، والتغيير يُؤْنس بالتغيير ." (١)

يمتاز الخفاف في الطريقة التفصيلية بطول النفس أثناء القضايا التي يتناولها ، وقد يتخذ من ذلك سبيلا لإقرار قاعدة ما محتجا في ذلك بما يحضره من الشواهد النثرية والشعرية وهذا واضح في الأبواب النحوية التي تناولها بالشرح والتعليل على طريقة التفصيل .

ومن الامثلة على ذلك ما ذكره في باب لولا في لزوم حذف الخبر عند جمهور النحويين ، وَعَلّلَ الخفاف لهذا الحكم ، كما ذكر فيه رأىَ المخالفين للجمهور ، وتفصيلا في هذه المسألة للسهيلي ، وانتهى في آخر حديثه إلى فساد قول السهيلي بالدليل القياسي والسماعي .

---

(١) ص ٦٩٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٢٨ .

يفترض الخفاف في الطريقة التفصيلية افتراضات ويجيب عنها وذلك تحسبا لما قد يقوله معترضٌ على أبي القاسم الزجاجي ، ومن ذلك استدلاله لكون التذكير أصل في الاسماء ، فبعد ذكره الأدلة على ذلك قال : " فإن اعترض معترض بحقيقة وهي مؤنثة ومع ذلك هي واقعة على المذكّر والمؤنث كالشيء، فالجواب : أنَّ حقيقة الشيء ليس المرادُ بِهَا الإبانة عنه عموما ، كالشيء وإنما المرادُ بالحقيقة الصفة التي يمتاز بها المطلوب تعريفه .

فَإذاً هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الاشياء ، والصفة مؤنثة فطابق لفظها معناها ".[1]

ولا يخلو باب من أبواب هَذَا الشرح من سرد اعتراضات وإجابة عنها .

الاستدراكات :

يختتم الخفاف الطريقة التفصيلية بتنبيهات وتفقدات ، يراد بها التوسع في الحديث وذكر الملاحظات وقد فصلنا الحديث في ذلك في قيمة الكتاب العلمية ، ولا بأس أن نشير هنا إلى تلك الألفاظ التي استخدمها الخفاف في الاستدراكات على طريقة التفصيل ، فمن ذلك قوله : " تنبيهات على الباب"[1] تفقدات لفظية أو ألفاظ الكتاب[2] ومنها : تتميمات ، وتتبيعات.[3]

---

(١) كما في (٥١ - ٤٥٤) .
(٢) كما في ٤٥٠ .
(٣) كما في ٧٩ - ٩٦ - ٢٦٨ - ٤٥٠ .

مذهبه في الكتــــــاب

إنّ النحو العربي قد بلغ من النضج ، والكمال ، ودقة القاعدة ، وإحكام القياس في مدرستي البصرة ، والكوفة على أيدى أولئك الرّواد الأوائل الذين أسسوا بنيانه ، وفرعوا علله ، ومدوا أقيسته ـ ما لـم يكن لأحد أن يضيف عليه شيئا ، ولو رام ذلك لأعياه.

ولهذا فَإنّ المدارس النحوية المتأخرة عن المدرستين المذكورتين إنما كانت تدور في المحور الذى أرسته هاتان المدرستان ، ولم نجــــــد لهذه المدارس المتأخرة ما تمتاز به سوى بعض الاختيارات من آراء العلمـــاء السابقين من تلك المدرستين ،أوانفرادات طفيفة لا يقوم عليها ابتكار ، ولا يصح أن تسمى مذاهب .

وان كانت هذه الاختيارات والانفرادات قد أثرت النحو العربـــي واتسعت بها دائرةُ القياس والقاعدة التي بناها الاقدمونء فهي بذلك لا تعدو كونَهَا وسيلةً لهضم تلك الاراء الواردة عن النحاة الأوائل ، وتيسيرا علــى المتعلمين ، وتقريبا لفهم علم النحو ، وتبسيطه .

ومن هذا المنطلق نقول:إنّ الخفاف الإشبيلي بصرىَ المذهَــــــبِ في هذا الكتاب ، ذلك أنه لم يخرج عن حَدّ المصطلحات البصرية ، كما أنـــه ملتزم أقيستهم أشد الالتزام ، وقد كان كثير الترجيح- لأقوالهم على أقــوال الكوفيين .

كما كان يصف البصريين بقوله : وذَهَبَ أصحابُنَا إلى كذا ، وذهب المحققون من أصحابنا إلى كذا .

ومن الامثلة على ذلك اخْتَلَفَ المبرد مع الكوفيين في العلة التي مُنِعَ ما كان على وزن فَعلان من الصرف لأجلها ، فذكر الخفاف في ذلك رأى المحققين

من أصحابه ويعني بهم هنا جمهور البصريين الذين خالفوا رأى المبرد في هذا ، وذلك حيث يقول : واختلف الناس في العلة التي لأجلها مُنِعَ الصرف ، فقال الكوفيون : لم ينصرف للوصف ، وزيادة الألف والنون . . . وقال أبو العباس المبرد - رحمه الله - إنما لم ينصرف في النكرة ؛ لأنّ النون بدل من الهمزة في حمراء ، وصفراء ، فكما لم ينصرف فعلاء في النكرة كذلك لم ينصرف فعلان . . وقال المحققون من أصحابنا إنّ هذا النوع لم ينصرف للشبه بفعلاء من نحو حمراء وبيضاء ."(١)

وقد اختلف الكوفيون ، والبصريون في خروج سوى عن الظرفية إلى ألقاب الإعراب ، فقال الخفاف في ذلك مؤيداً رأى البصريين بما يدل على بصريته : " ولا يَكُنْ إلاَّ منصوباً على الظرف إلا أن يضطر شاعر"(٢) ، وفي ذلك إشارةٌ إلى مذهب البصريين .

منع جمهور البصريين إتمام مفعول من ذوات الواو ، وأجازه المبرد ، وفي هذا يقول الخفاف : " أجاز أبو العباس من إتمامه خلافاً لأصحابنا ، وقال: ليس هذا بأقلّ من غارت عينه غُؤُورًا ، وسرت سُوُوراً ."(٣)

فترديده لكلمة أصحابنا وذهابه مع البصريين فيما ذهبوا إليه ، أقوى دليلا على بصريته ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة على ما ذكرنا .

---

(١) ص ٢٦ .
(٢) ص ٩٢ .
(٣) ص ٩٦٨ .

طريقته في مناصرة مذهبه

يعتمد الخفاف في ذلك على القياس ، والسماع ، وكثرة الاستعمال ويرد مذهب الكوفيين بمخالفة القياس والشذوذ والندور ، ومن الأمثلة على ذلك :
ذهب الكسائي إلى أن المرفوع بعد " لولا " فاعِلٌ بفعل مضمر قياساً على " لو ".

انتصر الخفاف لمذهب البصريين بأنَّ ذلك شاذ ونادر، ومحال بناء القوانين العربية الكثيرة الدور على ما يشذ ويندر. (١)

وعن لحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل الذى تتصل به نون جماعة النسوة قال الخفاف : إنَّ يُونس بن حبيب وافقَ الكوفيينَ في جواز ذلك، وقالوا إنَّ نون التوكيد الخفيفة تلحق حيث تلحق الشديدة قال الخفاف : " والقياس يقتضي خلاف ذلك". (٢)

وهل يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف؟ أجاز ذلك الكوفيون والاخفش ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، قال الخفاف : وترك صرف ما ينصرف نقضٌ لحقيقة القياس. (٣)

اشترط البصريون في التمييز أن يكون نكرة، وأجاز الكوفيون تعريفه ، فرد الخفاف مذهب الكوفيين بالشذوذ ومخالفة القياس، فقال : " وقد جاء تعريف التمييز شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه ". (٤)

---

(١) ص ٦٠٢.
(٢) ص ٧٤٨.
(٣) ص ١٨٨.
(٤) ص ١٩٥.

علل الكوفيون للجزم بإضمار حرف الجزم ، وردّ الخفاف تعليلهم بأنه بخلاف كلام العرب.(١)

اختلف البصريون مع الكوفيين في إبدال "إلى" عن "مَعَ" في توجيه آية من القرآن الكريم : (" مَنْ أنصارِىَ إلَى اللَّهِ)(٢) الآية . قال الخفاف : " حمله الكوفيون على إبدالِ "إلى" عن مَعَ ، وهو الظاهر ببادئ الرأي ؛ لأنّ النصرة تقتضي معية .

وسيبويه يضمن " مَنْ أنْصارِىَ " معنى يضيف نصرته إلى نصرة الله فيُبْقِي "إلَى" على حقيقته ؛ لأنّ بَدلَ الحرف من الحرف مجاز ، فأرجح المذهبين ما يُبْقِي اللّفظَ على الحقيقة ".(٣)

قد ذكرنا في شخصية الخفاف العلمية أنه كان لَهُ رأيه ولم يكن نحويا تقليديًا ، فعلى الرغم من بصريته فقد كان يُخالِفُ رأى مدرسته في بعض المسائل، من ذلك أنّ الكوفيين ذَكَرُوا أنّ التصغير يَرِدُ للتعظيم فردّ البصريون ذلك وقالوا إنّ التصغير والتعظيم يَتنَاقَضَان فَلا يَجُوزُ أن يكون الشيءُ صغيرًا يُرادُ بِهِ التعظيم .

قال الخفاف : " لاَ يَتَناقَضانِ، وذكر تَعلِيلَه لِذلك ".(٤)

وذهب البصريون إلى أنّ التمييزَ فاعل في المعنى، وعلى ذلك امتنع تقديمه على عامله الفعل المتصرف ، قال الخفاف : قد يكون التمييز مفعولًا في المعنى وذكر أمثلة على ذلك".(٥)

---

(١) ص ٣٤٦ .

(٢) آل عمران / ٥٢ و الصف / ١٤ .

(٣) ص ٥٣٨ .

(٤) ص ٢١٨ .

(٥) ص ٥٦٨ .

مصادر السفر الثالث

من شرح الخفاف الاشبيلي

ذكر من ترجم للخفاف الإشبيلي أنه تتلمذ على أولئك الذين أناروا الحضارة الاسلامية في الأندلس ،وكانوا مصدر إشعاع يمد تلك الحضارة الشامخة بشتى أنواع العلوم العربية والاسلامية ، إلى أن فقدت الأندلس وخيم ظلام الكفر باحتلال النصارى لها سنة ٦٤٦ هـ،كأبي إسحاق بن قسوم (٦٣٩هـ) ، **وابن الغخار (٦٤٠ هـ) ، وأبي على الشلوبين (٦٤٥هـ) ، والدباج (٦٤٦ هـ)** ، وفضيل بن محمد المعافرى (٦٥٠هـ) .

ولقد كانت الحقبة التي عاش فيها هؤلاء هي الحقبة التي بدأت الأندلس فيها تتفكك ، وتسقط بالتدريج في أيدى النصارى ، وقد واكب ذلك غيرة كبيرة من العلماء على الدين والتراث العربي الضخم الذى خلفته القرون الماضية ، فأخذوا يؤلفون ويلخصون ما كتبه العلماء في هذه البلاد منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط الأندلس ، ونشطت حركة التأليف نشاطا واسعا بشكل منقطع النظير .

يدل على ذلك أن الكتب التي بين أيدينا ونقرؤها اليوم للعلماء الأندلسيين يرجع معظم تآليفها إلى ما بين القرن السادس والسابع ، وهي الفترة التي عاصرها شيوخ الخفاف .

وذلك مما أتاح له أن يطلع على ما خلفته الحضارة الاسلامية في الأندلس ردحا من الزمن في شتى أنواع العلوم العربية .

ولقد استفاد من هذه العلوم ، ونهل من معينها ، وكان أثر ذلك واضحا في كتابه هذا .

على أنه قد كان لكتاب سيبويه والكتب التي تَلَتْه أثر مباشر في مصادر هذا السفر الذى نحققه ، وهو السفر الثالث من الشرح .

كما كان لآراء الأخفش وكتاب المقتضب وكتب الفارسي وابن جني أثر كبير أيضا في هذا الكتاب .

وبالجملة فلم يقتصر الخفاف في الأخذ على هؤلاء ، ولكنه أخذ عن غيرهم أيضا من المتقدمين والمتأخرين مما يأتي تفصيله فيمابعد .

أما عن شيوخه فقد أكثر من النقل عنهم ، وعن غيرهم ، كما اعتمد اعتماداً كبيرا على شرحين من شروح الجمل هما : (شرح الجمل لابن بابشاذ ، وشرح الجمل لابن خروف) ، فقلما يمضي باب من أبواب هذا السفر من شرح الخفاف إلا ولابن بابشاذ فيه قول ، وكذلك بالنسبة لابن خروف .

وقد رسمنا ثبتا بأسماء النحاة الذين أخذ عنهم الخفاف وبعدد المسائل المنقولة عنهم ، حيث يتعذر نقل تلك المسائل وادراجها في هذا القسم الخاص بالدراسة ، ونحيل القارئ على الجدول الموضح بعدد المسائل ، كما نحيل على هوامش التحقيق من هذا الكتاب .

أولا - الكتاب لسيبويه :

والكتاب باعتباره المصدر الاول ، كذلك فهو المرجع الاخير الـــذى يلجأ إليه النحويون لضبط القواعد وحفظ القياس .

فكان كالمنهل الفياض الذى يرتاده الناس للارتواء من فيضــــه والعبّ من معينه ، ولقد كان الخفاف من بين أولئك الذين قصدوا كتـــاب سيبويه ،فأخذ منه وسجل في السفر الثالث -الذى نحققه- عنه أكثر مـن مائة موضع شملت أبواب الكتاب كله ، وتنوعت اقتباسات الخفاف من الكتاب بتنوع الموضوعات ، ويُلْحَظُ من خلال هذه الموضوعات أنَّ الخفاف كان كثيـــرَ الترجيح لما ذهب إليه سيبويه في المسائل التي يختلف فيها مع غيره .

وتتعدد طرق الترجيح عند الخفاف بتعدد الدليل ، فقد يعتبر القياس مقياسا لترجيح ما ذهب إليه سيبويه ، كما يدافع عن أقواله تارة محتجا بالسماع ، أو بالمنطق.

ومن الأمثلة على ذلك في باب الاستثناء اختلف المازني مع سيبويه في تقديم صفة المستثنى منه حيث يحكم لها المازني بحكم التقدم فينصبـــه خاصةً في حين يحكم لها سيبويه بحكم التأخير ، فيجيز فيه النصب والبدل إذا أمكن فيه البدل . قال الخفاف مرجحا مذهب سيبويه استناداً إلى المنطق : " وقول سيبويه أرجح ،لأنَّ تقديم الصفة على موصوفها أولى من تأخير الموصوف عَنْ صفته ، لأنَّ وجود الموصوف لنفسه ووجود الصفة لغيرها ".(١)

ومثل هذا خالف المبرد سيبويه في المحذوف من مقعنسس في التصغير، حيث رجح الخفاف مذهب سيبويه معتمدا في ذلك على العقل والمنطق ، حيث يقول : " والذى يترجح من المذهبين مذهب سيبويه ،فإن السين وإن كانـــت من لفظ الأصل فلم تجئ لمعنًى ، والميم وإن لم تكن من لفظ الأصل فقد جاءت لمعنًى ،وهي دلالتها على الفاعل ،وبلاحظة المعنى أولى من ملاحظة اللفظ ".(٢)

---

(١) ص ١٢٠.

(٢) ص ٢٤٧.

ثانيا - الفـــــــراء :

ليس هناك من شك في أن أبا زكريا الفراء هو دعامة مدرســـة الكوفيين ، وعمدتهم ، كما أنه المؤسس الحقيقي لمذهبهم ، وإن كانَ قد أخذ عن الكسائي من شيوخ الكوفيين ، إلاّ أن آراءه النحوية قد نالت اهتمـــام العلماء وتناقلوها سواء في ذلك النحاة من الكوفييـن ، والنحاة مـــن البصرييـن .

ومؤلفاته من أقدم المؤلفات في النحو ، وقد استفاد منهـــا الخفاف كما استفاد منها غيره ، فنقل عنه في هذا السفر ، وتردد اسمـــه سبع عشرة مرة ، ولم يصرح الخفاف في ذلك بشيء من كتب الفراء ، وانما كان ينقل رأيه في المسألة النحوية كغيره من النحاة .

ومن الأمثلة على ذلك في باب الاستثناء قال الخفاف :

" وتقول : لا إله إلاّ الله بالرفع لا غير ، وأجاز الفراء النصب وجعل الخبر محذوفا وليس بجيد ، لأنه يضمر توكيداً والخبر لا يكون توكيدا ".(١)

وفي باب المقصور والممدود قال الخفاف : " والفراء جوز في القفا المد والقصر ، ودليله على تجويز المدّ فيه قولهم في جمعه : أقفية ، وأفعلة في الأكثر إنما هو جمع فَعَال ، أوفُعَال ، أوفِعَال .. "الخ (٢)

---

(١) ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) ص ٤٢٢ .

ثالثا ـ أبوالحسن الأخفش :

لا يخفى على أحد من النحويين أنّ أبا الحسن الأخفش من مقدمي نحويي البصرة ، وأنه كان الطريق إلى كتاب سيبويه .

وعلى الرغم من ذلك ظلت آراؤه في استقلالية عن آراء البصريين ، كما كان الأخفش كثيرَ المخالفة لآراء مدرسته في بعض المسائل النحوية ، وقد كانت آراؤُهُ محلّ عناية من النحويين البصريين ، والكوفيين ، كما كانت عند الخفاف الإشبيلي .

ولقد تردد اسم الأخفش في هذا السفر من الشرح : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" أربعًا وثلاثين مرة ، ولم يصرح الخفاف في المواطن التي ذكره فيها باسم شيىءٍ من كتبه ، وانما كان يَسُوق تلك الآراء ليقابل بها آراء سيبويه ، والجمهور من البصريين .

وقد كانت تلك الآراء مَثَارًا للأخذ والردّ عند الخفاف .

فمن ذلك في باب الاسم الذى لا ينصرف ، تحدث الخفاف عن حركته الفتحة في حال جره ، هل هي حركة بناء أم حركة إعراب ؟ كما هو رأى الجمهور ، وذكر الخفاف رأى الاخفش في هذا ، وذلك حيث يقول :

" فمن النحويين من قال : إن الاسم الذى لا ينصرف في حال الخفض مبنيٌّ ، لأنّ حركته الفتحة ، وهي غير مجانسة للخفض ، وحركات البناء لا تجانس العوامل المقتضية لها .

فهو عند القائل مبنيٌّ ، وهو أبوالحسن الأخفش " . (١)

---

(١) ص ١٧ .

رابعاً ـ المبرد :

ما من شك في أن كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد من أقدم ما وصلنا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه ، والكتب التي تلته مباشرة ، ولذلك كان محل عناية الباحثين ، والدارسين للنحو ، والصرف ، وتناقله العلماء جيلا بعد جيل ، ونال قبولا واسعاً باعتباره مُجَسِّداً حقيقيا لآراءِ نُحاةِ البصرة على الرغم من مخالفة صاحبه لآراءِ سيبويه في بعض الأحيان وانتقاده له في بعض المسائل وقد أقبل عليه العلماء يأخذون منه ويحتجون به ، كما يحتجون عليه انتصاراً لسيبويه .

ولقد حظي عندهم بمنزلة عالية ، كما كان المصدر الحقيقي لعلماء النحو والصرف ، نظرا لما يمتاز به صاحبه من الذكاء والقدرة على الجدل المنطقي ، وأثر ذلك في كتاب المقتضب ، فأخذوا يغرفون من فيضه ، وينهلون من نبعه ، وقد كان الخفاف واحدا من أولئك الذين ارتادوا هذا الكتاب ، وجعلوه محل اهتمامهم بعد الكتاب لسيبويه فنقل عنه ، وتردد ذكر مؤلفه في هذا السفر من الشرح ثلاثين مرة ، يصرح فيها تارة باسم كتاب المقتضب مع مؤلفه ، وتارة يكتفي بالتصريح باسم أبي العباس المبرد ، ومن الأمثلة على ذلك :

ما نقله الخفاف عن المبرد في باب التذكير والتأنيث ، حيث يقول في أقل ما يقع عليه جمع الذَّود :

" وقال المبرد : أقلُّ ما يقع عليه الذَّودُ الاثنان ". (١)

النسب إلى فَعُولَة : في باب النسب خالَفَ المبردُ سيبويه في النسب إلى فعولة ، ونقل الخفاف هذا الخلاف وفي ذلك يقول :

" وقد خالف المبرد في فعولة ، فقال النَّسبُ إليه على فَعُولي ، وأما قول العرب شَنَئِيّ فشاذٌّ ، ولو كان على القياس لحذفت الواو بقلب الضمة فتحة ؛ لانه على فَعَل ، وفَعَلَ غيرُ مستقل في النسب بخلاف فَعِل ". (٢)

---

(١) ص ٤٧٨ .   (٢) ص ٢٨٣ .

خامسا - أبوعلي الفارسي :

تردد اسم أبي علي الفارسي في هذا السفر من الشرح : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " ست عشرة مرة يصرح فيها الخفاف تارة باسم أبي علي وتارة باسم كتابه الإيضاح ، وقد نقل منه عدة نصوص منها على سبيل المثال ما ذكره الخفاف في باب بناء الأفعال ، وذلك حيث يقول :

" الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وهو كُلُّه مبنيٌّ على الفتح ، لأنَّ له مزية على فعل الأمر من حيث وقع موقع الاسم على معناها في الخبر ، والصلة ، والحال .

وفعل الامر لم يقع موقع الاسم إلا في الخبر خاصة ، تقول : زيد قام فيقع قَامَ موقع قائم في الخبر ، وتقول : مررت برجل قام ، فيقع موقع الصفة ، وتقول : جاء زيد راكبا فيقع موقع الحال ، وتقول : زيد قم إليه .

وقال الفارسي : وما يرتفع بالابتداء زَيدٌ أكرمه وعبد الله لا تشتمه ، فقد وقع فعل الامر والنهي موقع الاسم ، والحقُّ أنه جملة واقعة موقع الاسم الذى هو الخبر لا هو الخَبَرُ ، وإن سَمَّاهُ مُسمٍّ خبرًا ، فَإِنَّما ذلك ، لأنّه ناب مناب الاسم الذى هو الخبر ، فكانَ للماضي مزية على فعل الامر لوقوعه موقع الاسم بخلاف فعل الامر .

فلأجل تلك المزية بُنِيَ الماضي على حركة وكانت الحركة فتحة تخفيفا ". (١)

---

(١) ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

سادسا - آراء ابن جني :

ردد الخفاف اسم أبي الفتح عثمان بن جني اثنتي عشرة مرة في السفر الثالث من الشرح :" المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" ، كما ذكر كتبه : الخصائص (١) ، والمنصف ، وسر الصناعة ، وخصّها بالنقل ، كما صرح بذلك ، وقد نقل الخفاف في باب الإبدال كثيرًا من سرّ الصناعة (٢) ، كما نقل في الأبواب الأخرى نصوصًا من الخصائص والمنصف.

ونحيل القارئ على باب الإبدال والامالة من هذا الكتاب .

سابعا - ابن بابشاذ :

كان لشرح الجمل لابن بابشاذ عناية خاصة من بين شروح الجمل من طرف الخفاف الإشبيلي ، وقد ذكرنا عناية الخفاف بشرح ابن بابشاذ في المقارنات التي تمت بين شروح الجمل وشرح الخفاف ، كما تردد ذكر ابن بابشاذ في هذا الشرح واحدًا وعشرينَ مرةً ، ونُقُلُ الخفاف عن ابن بابشاذ يفوق نقله عن سائر شُروح الجمل كمًّا وكيفًا ،

ونحيل القارئ على باب الممنوع من الصرف من هذا الكتاب حيث وضحنا ما اقتبسه الخفاف هناك من شرح ابن بابشاذ .

-----

(١) الخصائص ٤٠٦ .

(٢) ص ٤٩٦ .

ثامنا ـ أبو محمد بن السِّيدْ :

كان لكتابي ابن السيد : الحلل في شرح أبيات الجمل ، وإصلاح الخلل من كتاب الجمل أثر كبير في هذا السفر من شرح الخفاف ،ذلك أن الخفاف نَقَلَ عن هذين الكتابين وخصهما بالذكر ، كما تردد اسم ابن السيد في هذا الشرح السفرالثالث ثلاث عشرة مرة .

ومن المسائل التي ذكره فيها في فصل أسماء السور حيث ذكر الخفاف انكارابن السيد على الزجاجي إتيانه بيونس في هذا الفصل فقال :

" أنكر أبو محمد بن السيد ـ رحمه الله ـ إتيانه بيونس في هذا الفصل لكونه لا ينصرف أردت به اسم النبي عليه السلام أو أردت به اسم السورة ، لأنه إذا لم يكن اسماً للسورة ففيه التعريف والعجمة ، وإذا كَانَ اسمًا للسورة ففيه التعريف والتأنيث المعنوى والعجمة ، فهو لا ينصرف أصلا في كل حال ،فَإتيانه به في هذا الموضع لا فائدة له فيه ،وإنما تكون الفائدة في غيره وما أشبهه ، لأنه إذا جعل اسما للسورة لم ينصرف ، وإذا جعل اسمًا لغير السورة انصرفَ ، هذا معنى كلام أبي محمد بن السيد ـ رحمه الله ـ". (١)

-----

(١) ص ٧٥ .

تاسعا - أبوبكر بن طلحة الاشبيلي :

على الرغم من أن شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي من الشروح التي لم نعثر عليها إلا أنَّ الخفاف قد أكثر من النقل عنه ، حيث تردد اسمه ثلاثين مرة في هذا السفر من الشرح : "المنتخب الاكمل على كتاب الجمل"، وقد كان للخفاف مآخذ على ابن طلحة الإشبيلي ذكرناها في أخلاق الخفاف مع العلماء.

ومن الامثلة على ذلك ما ذكره الخفاف عن ابن طلحة في باب التصغير، أنَّ ابنَ طلحةَ حكى في تصغير المعتل بالياء نحو شَيْخٍ ، وَبيتٍ أن يُقَال في تصغيره : شُوَيْخٌ ، وبُوَيْت بالقلب وَاوًا كراهة اجتماع الياءات ، وقال إنَّ ابنَ طلحةَ صحّحَهُ من استاذى إشبيلية . (١)

وفي الباب أيضا قال :

" وكذلك تقول في تصغير فرزدق : فريزد ، فتحذف القاف ، وإن شئت فريزق فحذفت ما قبل الآخر وهو الدَّال ؛ لأنَّ الدال وإن لم تكن من حروف الزيادة فهي من حروف البدل . قال هذا الاستاذ أبوبكر بن طلحة الإشبيلي - رحمه الله - ". (٢)

*

عاشرا - ابن خروف :

لقد كان شرح الجمل لابن خروف محل عناية من الخفاف ، كما وضحنا في المقارنات بين شروح الجمل ، حيث نقل عنه الكثير في شرحه هذا ، وتردد ذكره أربعا وعشرين مرة ، وربما كان تحامل ابن خروف على ابن بابشاذ ، كما يقول الخفاف السبب في تَتَبُّعِ الخفاف لتلك المآخذ ونقدها ، والانتصار لابن بابشاذ ، وتبيين وجه الحق من ذلك ، وقد ذكرنا تفصيل هذا في المقارنات المذكورة ، كما ذكرنا بعضها في أخلاق الخفاف مع العلماء.

---

(١) ص ٢٢٨.

(٢) ص ٢٤٣.

حادى عشر ـ أبوعلي الشلوبين :

من العلماء الذين قصدهم الخفاف وأخذ عنهم أبوعلى الشلوبين ، فلازمه الخفاف وتأدب به في العربية ،وعلى الرغم من ذلك فإنَّ نُقُولَ الخفاف عن الشلوبين في هذا السفر الثالث من شرحه : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل "، لم تتجاوز أربعة نقول تردد اسم أبي على الشلوبين أثناءها ، ومنها على سبيل المثال ،قال الخفاف : "

" ومن كلام العرب كان زيد وعمرًا كالأخوين ، كان الاستاذ أبوعلي ـ رحمه الله ـ يذهب إلى أنَّ كان هاهنا تامة ، ويقول : إن كان الناقصة لا يتعلق بها مجرور ، ولا ظرف ولا تنصب المصدر ولا الحال ، ولا تعمل لا رفعا ولا نصبا لأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول به ليس لها من العمل أكثر من هذا لأنها قد جردت عن المصدر .

والفعلُ إنَّما عمل في هذه الأشياء لدلالته على المصدر .

وأمَّا كان التامة فتنصب جميع ما يقتضيه الفعل ،فتقول : كان زيد وعمرًا كالأخوين ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ،وكالأخوين في موضع الحال ."(١)

---

(١) ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .

ثاني عشر ـ فضيل بن محمد :

لازم الخفاف فضيل بن محمد المعافرى تسع سنين فأخذ عنه القرآن الكريم ، وتأدب به في العربية إلاّ أنَّ نقل الخفاف عنه في هذا السفر الثالث من الشرح "المنتخب الأكمل" قليل بالمقارنة مع ما نقله عن ابن بابشاذ ، وابن طلحة الإشبيلي ، وابن خروف ، فلم تتجاوز نقوله عنه في هذا السفر ثلاثة نصوص .

ففي باب الاستثناء ذكر الخفاف حدَّ الاستثناء وتعريفه عن فضيل ابن محمد وقد فصلنا القول عليه في المقارنات بين شروح الجمل .

وفي باب الصلات ذكر الخفاف لِفضيل بن محمد قوله في التَّعلق :

" وكان الاستاذ المرحوم أبو محمد فضيل يقدر الظرف والمجرور في الخبر ، والصفة والحال ، وهو متعلق بمحذوف ، هو مستقر وثابت ، ويقول : لو كان متعلقا بفعل لأدى ذلك إلى تقدير الجملة من استقر بمستقر ؛ لأنَّ أصل الخبر والصفة والحال أن تكون مفردات ، وهذا يناسب قول الشاعر :

رَأَى الأمرَ يُفضِي إلَى آخِر فَصَيَّرَ آخِرَهُ أوَّلاَ

وأما في الصلة فيتعلق بفعل محض ."(١)

---

(١) ص ٧٦٣ .

ثالث عشر ـ أبو الحسين بن أبي الربيع :

لقد كان لمؤلفات ابن أبي الربيع أثر كبير في هذا السفر من شرح الخفاف لكتاب الجمل ، ذلك أنه نقل عن شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ، كما نقل عن شرح الجمل له أيضا ، وقد تردد اسم ابن أبي الربيع أثناء ذلك سبع مرات، ففي الخلاف حول أداة التعريف : "أل" وهل هذه الألف ألف وصل ؟ قال الخفاف :" قال الاستاذ المرحوم أبو الحسين ابن أبي الربيع : والذى يظهر لي أنها ألفُ وصلٍ لسقوطها عند الاتصال ".(١)

وفي باب بناء أمس نقل الخفاف عن ابن أبي الربيع في شرحه لكتاب الإيضاح في ذلك : " وذكر الاستاذ المرحوم أبوالحسين بن أبي الربيع ما هذا نصه في باب المعرب والمبني في شرحه لكتاب الإيضاح لابي على قال : وأما أمس فيستعمل معرفة بالالف واللام ،أو بالاضافة ، وتستعمل واقعة على ما كانت تقع عليه بغيرهما ،فتقول : رأيته أمسْ تريد اليوم المتقدم قبل يومك ، كما تقول رأيته بالامس ورأيت أمسنا . .الخ"(٢) إلى نهاية كلام ابن الربيع .

وفي باب " لو" ذَكَر الخفاف قول ابن أبي الربيع في ذلك فقال : " وهذا الإشكال قد أزاله الاستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع بكلامه على هذا الباب بما هذا نصه : الكلام في "لو" في فصلين :

أحدهما : في معناها . والثاني : في أحكامها

فأما معناها فهي تدل على امتناع الجملة الأولى ، وأما الثانية ، فإن جئت بها على أنها مسببة عن الأولى فتدل على امتناعها ، وإن جئت بالثانية على أن الأولى ليست بمسببة فلا تدل على امتناعها . . الخ "(٣)

إلى آخر كلام ابن أبي الربيع في ذلك وهو طويل .

---

(١) ٣٢٠ .

(٢) ٥٠٥ .

(٣) ٥٩٥ .

ثبت بأسماء النحاة الذين ذكرهم الخفاف في السفر الثالث ونقل عنهم

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	عدد المسائل
١	عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي	١١٧	٣
٢	عيسى بن عمر الثقفي	١٥٤	٢
٣	أبوعمرو بن العلاء	١٥٤	١
٤	الخليل بن أحمد	١٦٠	١٠
٥	أبو الخطاب الأخفش	١٧٧	١
٦	يونس بن حبيب	١٨٢	٦
٧	سيبويه	١٨٨	١٠٧
٨	الكسائي	١٨٩	١١
٩	اليزيدى أبو محمد	٢٠٢	١
١٠	النضر بن شميل	٢٠٤	١
١١	قطرب	٢٠٦	٦
١٢	الفراء	٢٠٧	١٢
١٣	أبوعبيدة معمر بن المثنى	٢٠٨	١
١٤	أبوعمرو الشيباني	٢١٠	١
١٥	أبوالحسن الأخفش	٢١٥	٣٤
١٦	أبو زيد الأنصارى	٢١٥	٣
١٧	الاصمعي	٢١٧	٢
١٨	أبوعمر الجرمي	٢٢٥	٣
١٩	محمد بن سلام الجمحي	٢٣١	١
٢٠	ابن السكيت	٢٤٣	١
٢١	المازني	٢٤٨	١٠
٢٢	أبوحاتم السجستاني	٢٥٥	٢
٢٣	ابن قتيبة	٢٧٠	٦
٢٤	المبرد	٢٨٥	٣٠
٢٥	ثعلب	٢٩١	٢
٢٦	ابن كيسان	٢٩٩	٣
٢٧	أبوإسحاق الزجاج	٣١١	٤
٢٨	ابن السراج	٣١٦	٤
٢٩	النحاس	٣٣٨	٢

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	عدد المسائل
٣٠	أبو القاسم بن أبي محمد	٣٤٨	١
٣١	ابن درستويه	٣٤٠	١
٣٢	أبوسعيد السيرافي	٣٦٨	٦
٣٣	ابن حبيب	٣٦٨	١
٣٤	أبوعلي الفارسي	٣٧٧	١٦
٣٥	الزبيدى	٣٧٩	١
٣٦	الرماني	٣٨٤	٢
٣٧	ابن جني	٣٩٢	١٠
٣٨	عبدالملك بن طريف	٤٠٠	١
٣٩	ابن حزم الأندلسي	٤٥٦	١
٤٠	ابن سيدة	٤٥٨	٢
٤١	ابن بابشاذ	٤٦٩	٢١
٤٢	ابن شريح	٤٧٦	١
٤٣	أبومحمد بن السّيد	٥٢١	٨
٤٤	ابن الطراوة	٥٢٨	٣
٤٥	الصيمرى	٥٤١	١
٤٦	أبو بكر بن طلحة الإشبيلي	٥٤٥	٣٠
٤٧	الخدب	٥٧٠	١
٤٨	ابن هشام اللخمي	٥٧٧	٢
٤٩	ابن ملكون	٥٨١	٢
٥٠	السهيلي	٥٨١	٢
٥١	أبو موسى الجزولي	٦٠٧	٤
٥٢	ابن خروف	٦٠٩	٢٤
٥٣	أبوعلي الرندى	٦١٠	١
٥٤	أبو القاسم المزياتي	-	٥
٥٥	أبوعلي الشلوبين	٦٤٥	٤
٥٦	فضيل بن محمد المعافرى	٦٥٠	٣
٥٧	ابن أبي الربيع	٦٨٨	٧

مصادر الاستشهاد عند الخفـــــــاف

نوع الخفاف شواهده في السفر الثالث من شرحه : "المنتخـــب الأكمل على كتاب الجمل" ، حيث لم يقتصر على الاستشهاد بالنظم وحـده ، ولكنه استشهد بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف إلى جانب الاستشهاد بالشعر العربي الفصيح ، والأمثال العربية ، والأقوال المأثورة .

وسأفصل القول على كلّ نوع من الانواع المذكورة على النحو التالي :

١ - شواهد القرآن الكريم .
٢ - شواهد الحديث الشريف .
٣ - شواهد الأقوال المأثورة ، والأمثال العربية .
٤ - الشعر العربي الفصيح .

*

أولا : شواهد القرآن الكريم :

ليس هناك حاجة إلى القول بأن القرآن الكريم كان المعين الاول الذى اعتمد عليه علماء العربية في دراساتهم المتباينة ، ومنهم علماء النحو ، فقد كان مصدرهم الأول في الاستشهاد .

إلا أن طرائق الاستشهاد تختلف من شخص لآخر ، فهناك مـــن العلماء من هو متشدد في الأخذ بالقياس النحوى ، ومتى ما وردت القراءة مخالفة للقياس النحوى ، لا يتردد في الحكم عليها بالشذوذ أو الندور ، أو يلتمس لها توجيها أوتخريجا يوافق القاعدة القياسية النحوية التي تتلاءم والقيـــاس النحوى ، سواء كانت القراءة متواترة أو شاذة .

وهناك من تساهل في تقديم القراءة على القياس سواء كانت متواترة أو شاذة ، ولقد كان الخفاف من بين الذين يقدمون القراءة على القيـــاس

ويجعلها سبيلا للاحتجاج ، وذلك مما يحمد له ، فإنه قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ،حيث بلغ ما استشهد به من الآيات في السفر الثالث من كتابه هذا مائتي آية شملت أبواب هذا السفر كله ، كما كان يخرج القراءة وينسبها (*) للقارئ ويحتج لها ، كما يستعين بها في تفسير الغريب. (**)

كما اتخذ من القرآن الكريم معينا لاستشهاداته في كل مجال نحوى خاصة في كتابه ، كما أنه استعان في الجوانب المتعددة لطرق عرضه للمادة النحوية وفي مناقشاته وآرائه وترجيحاته.

أولا : في معرض جعله الاستشهاد بالقرآن الكريم سبيلا إلى تثبيت القاعدة النحوية ما ذكره في باب الممنوع من الصرف ، وهو بداية هذا السفر الذى نحققه .

استشهد الخفاف لتنوين "جوار وغواش" بالآية الكريمة بعد جلب آراء العلماء في هذا التنوين ، ومناقشته لتلك القضية ، وذكره مذاهب النحاة فيها.

قال في نهاية ذلك : " وأجمعوا على أنَّ جميع هذا إذا نُكِّر بعد أن يُسمى به عاد إلى التَّنوين ؛ لأنَّ القرآن جاء به قال سبحانه : * لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش * الآية (١) ، فهو لا يجعل إجماع النحاة دليلا قاطعا لديه على صحة القاعدة بقدر ما يجعل تعليله لها بمجيىء القرآن الكريم بها .

ثانيا : الربط بين القراءة والقاعدة النحوية ، ففي معرض توجيه القراءات في الآية الواحدة والربط بينها وبين القواعد النحوية مبينا العلة التي ربطت بين القراءة منها والقاعدة التي أصَّلها النحاة موضحا كيفية ربط ذلك بالبنية التي وجدت عليها الكلمة ،ما ذكره فيما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، كما هو مبين في محله من هذا الكتاب. (٢)

---

(١) الاعراف / ٤١ .

(٢) ينظر ٢٩ .

(*) ص ٩٨١ .

(**) ص ١٧٥ .

ثالثا : الربط بين الآية والقاعدة والمعنى .

وقد يتخذ الخفاف من الآية القرآنية سبيلا إلى الاستشهاد ، ويجانبها جملة أخرى ، كما أنه قد يوضح مجال الاستشهاد بذكر المعنى الملائم للقاعدة النحوية ، فمن خلال حديثه عن " لا " النافية ، ذكر أنها تدخل على الأفعال ، وأنها في تلك الحال لا تعمل شيئا ، واستشهد لذلك بالآية الكريمة ، حيث يقول : " والمقصودُ في هذا الباب : "لا " النافية التي هي غير زائدة ، ولا عاطفة ، وهي لا تخلو إمّا أن تدخل على الفعل ، وإمّا أن تدخل على الاسم ،فإن دخلت على الفعل لم يكن لها عمل فيه ، نحو قولك : والله لا يقوم زيد ، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾(١) الآية ؛ لأنّهما في الآية الكريمة نافية لما مضى ، أي لم يصدق ، ولم يصل ، وليس لها عمل أيضا فيما دخلت عليه من الفعل الماضي لا في لفظه ولا في موضعه ".(٢)

رابعا : تأصيل القاعدة وتقريرها .

وفي الأدوات وحروف المعاني ، استشهد بالآية لتقرير قاعدة أصّلها البصريون ،ففي باب " لولا " قال : " وقد قلنا إنّ أدوات التحضيض لا يقع بعدها إلاّ الفعل ظاهِراً كان أومُقدرا ، فمثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ﴾(٣) الآية ".(٤)

كما يلجأ أحيانا إلى تخريج الآية وتوجيهها على وجه يليق بها وذلك عنده أولى من أن تُحمَلَ على الشذوذ ، ففي معرض ذكره لأدوات الجزم قال : " وقراءة قنبل ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾(٥) الآية محمولة على الجزم من الاصل ".(٦)

---

(١) القيامة / ٣١

(٢) ١٤٨ .

(٣) طه / ١٣٤

(٤) ١٦٨ .

(٥) يوسف / ٩٠

(٦) ص ١٩٨ .

ثانيا - شواهد الحديث الشريف :

إنَّ قضية جواز الاستشهاد بالحديث الشريف موضوع خلاف وجدل بين النحاة المتأخرين ، ولا نريد الدخول في تفاصيل ذلك ، لأنه قد يخرجنا عن جادة بحثنا الذى نحن بصدده ، إلَّا أنَّه مِمَّا لا شك فيه أن النحويين الأوائل الذين أرسوا دعائم علم النحو وفرعوا علله ومدوا أقيسته، لم يأخذوا بالاستشهاد بالحديث الشريف كدليل لبناء القاعدة النحوية ، ولم نجد لذلك تعليلا اللَّهُمَّ إلَّا ما يقال عن جواز رواية الحديث بالمعنى.(١)

أما المتأخرون فقد انقسموا قسمين : قسم أجاز الاستشهاد بالحديث ، وقسم لم يجزه ولكلٍّ دليله ، وهناك من توسط بين الطائفتين في الاحتجاج بالحديث ، وقد سلك الخفاف منهجاً وسطا بين المجَوِّزِينَ والمانعين إذ كَانَ يَتَّبِعُ في ذلك المنهجَ العلميَ الصحيحَ في طريقة الاستشهاد ، حيث كان يتحرى صِحَّة النقل ودرجة السَّند ، فإذا جاء الحديث من طريق يُعَوَّلُ عليه احتج به لصحة القاعدة ، ولهذا بلغت الأحاديث التي استشهد بها الخفاف في هذا السفر من الشرح :"المنتخب الاكمل على كتاب الجمل" خمسة وعشرين حديثا ، كما كان يُعنى بتخريجها من كتب الصحاح والسنن ، ويقول في ذلك :

" هذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم في كتاب كذا .. أو أخرجه مالك في الموطأ من طريق فلان ... وهلم جرا ".

ومما يدل على موقف الخفاف من الاستشهاد بالحديث وأنه كان يقف موقفا وسطا بين المجوِّزينَ والمانعين مناقشته مسألة لزوم حذف الخبر بعد لولا في حديث " لَولاَ قَومُكِ حَدِيثٌ عَهدُهُم بِكُفرٍ " كما هو موضح في محله من

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في الخزانة ١/ ١٠ -١١ -١٢ -١٣ -١٤.

هذا الكتاب فليرجع إليه .(١)

ومن ذلك استشهاده بالحديث لتوجيه الاعراب في الآية القرآنية التي يقع خلاف بين النحاة في توجيه إعرابها ، ففي باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله ، ذكر الخفاف أنَّ ما ينتصب في هذا الباب بعد علمت وما أشبهه مما يدخل عليه حرف الاستفهام أو فعل يكون من أسماء الاستفهام أوّلاً ينتصب بما بعده لا بما قبله ، ثم ذكر خلاف النحاة في توجيه الآية * أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً *(٢) الآية .

ثم وجه الآية بعد مناقشته لأقوال النحاة في ذلك ودعم حجته بحديث " يَا بِلَال حَدِّثْنِي بأَرْجَى عَمِلٍ عَملتَهُ في الاسلام مَنفَعَةً " كما هو مذكور في محلِّه من هذا الكتاب.(٣)

وقد يلجأ للاستشهاد بالحديث لتوضيح المعنى اللغوى فمن ذلك السلام بمعنى المُتَارَكَة، واستعان بالحديث :

" افشُوا السَّلامَ وأَطعِمُوا الطَّعَامَ "،(٤) لتوضيح المعنى اللغوى الذى فسر به كلمة السلام في الآية من قوله تعالى * قَالُوا سَلَاماً *،(٥) كما هو موضح في محله من هذا الكتاب .(٦)

وفي بيان معاني الادوات النحوية ذكر من معاني " لو" التقليل واستشهد لذلك بالحديث " يَا نِسَاءَ المُؤمِنَاتِ لاَ تَمْنَعَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارتِهَا وَلَو فِرْسِنَ شَاةٍ "،(٧) كما هو مُوضَّح في محله من هذا الكتاب .(٨)

---

(١) ٦٠٤ .
(٢) الكهف / ١٢ .
(٣) ٦٠٤-٦٠٥ .
(٤) في الجامع الصغير ١/١٨٥ .
(٥) هود / ٦٩ والفرقان / ٦٣ .
(٦) ٦٨١ .
(٧) الحديث اخرجه البخارى في كتاب الهبة ٣/١٢٨-١٢٩ .
(٨) ٥٩٤ .

ثالثا ـ الشواهد النثرية من أقوال العرب :

استشهد الخفاف بالنثر من كلام العرب وأمثالها ، كما فعل ذلك غيره من النحويين ، وقد استخدم شواهد النثر في أغراض متعددة لتوضيح شرحه أو التدليل على صحة ما يراه وما يذهب إليه من آراء نحوية ، وفيما يلي توضيح ذلك .

أولا : استعان الخفاف بشواهد النثر لتأييد مايراه من صحة اتجاه نحوى سواء أكان بصريا أم كوفيا ، ففي مجال تأييده لصحة ما ذهب إليه الكوفيون في كون التصغير يرد للتعظيم ، ذكر الخفاف في صحة ذلك المثل : " أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحكك ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ " ، ثم قال : " وذكر عن بعضهم إنكار مجيىء التصغير للتعظيم قال : لأنهما متناقضان ، لأن التعظيم لا يكون صغيرا في الحالة الواحدة .

قال الخفاف : قلت لا يتناقضان ، لأنهما لم يَرِدَا عَلى شيىءٍ واحد ، فالتصغير إنما وَرَدَ على اللفظ والتعظيم وَرَدَ على ما دَلَّ عليه اللفظ ، وإدخال دلالة اللفظ المُصَغَّر على التعظيم كإدخالهم على المدح لفظ الذم في قولهم : قاتله الله ما أشعره ، وكإدخالهم لفظ المدح في الدلالة على الذم ، كقوله تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ الآية (١) ، فهذه لفظة مدح أريد بها الذم ، فبعض أبواب العربية يدخل على بعض ، فلا ينكر مجيىء لفظ المصغر على التعظيم " (٢) .

ثانيا : اتخذ الخفاف من الاقوال المأثورة سبيلا لتفسير ما جاء في شاهد شعرى ، فمن ذلك تفسيره : " يبين " في الشاهد :

وَيَصْهَلُ في جَوفِ الطَّوِيِّ ... صَهيلاً يُبَيِّنُ للمُعرِب

---

(١) الدخان / ٤٩ .

(٢) ص ٢١٩ .

انتزع الخفاف معاني هذه الكلمة من المثل العربي ، وفي ذلك يقول :

" قوله : " يبين للمعرب " يحتمل أمرين :

إما أن يكون أراد يتبين ، لأنّه يقال : "بَيَّن الصُّبحُ لذى عينين " بمعنى تبين ، كما يقال في المثل : " قد بَيَّنَ الصبح لذى عينين " أى قد تبين ". (١)

ثالثا : احتج الخفاف لندرة الاستعمال بشواهد النثر ، ففي معرض الكلام على " لو " ، واختصاصها بالدخول على الأفعال قرر الخفاف صحة تلك القاعدة ، وعلل خروج " لو" عن هذا الأصل الذى أقره البصريون أيضا بقوله :

" إنَّ لَوْ قد يليها الأسْماء، ولكن قد تكون محمولة على أفعال ، كقولهم : " لَوْذاتُ سِوارٍ لطمتني ". (٢)

رابعًا : استخدم شواهد النثر لصحة القاعدة ، ففي معرض ذكره مواضع نون التوكيد قال : " والموضع الثالث في أفعال مستقبلة في الخبر وقبلها ما زائدة تشبيها بالشرط . . . من ذلك قولهم : " بجهدٍ مّا تبلغَنَّ " و " بعينٍ ما أرَيَنَّكَ " ، فهذه مواضعها في حال السعة ." (٣)

---

(١) ص ٣٣٥.

(٢) ص ٥٩٩.

(٣) ص ٧٤٤.

رابعا - شواهد الشعر :

الشعر ديوان العرب وسجل أيامهم ، وعليه بنيت القواعد النحوية ، كما فزع إليه المفسرون لحل الألفاظ الغريبة والبلاغيون لتوضيح المعاني البيانية .

قال ابن فارس : " وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحديث صحابته والتابعين ". (١)

وهو ضالة النحويين المنشودة ، وعدتهم المدخرة لتقييد الشوارد واطلاق المقيد ، وتوجيه إعراب مغلق ، وتوضيح معنى مشكل .

ولقد كان النحويون يتنافسون في اقتناصه ، والادباء يتباهون في تحصيله ، كما بنى النحويون جل قياسهم عليه ، وبه أحكموا قانون الاطراد والشذوذ .

والخفاف واحد من هولاء العلماء ، فقد اعتمد عليه اعتماداً كبيرا واستشهد به على كل ما عَنَّ لَهُ من قضايا أثارت انتباهه ، وأيقظت فكره ، ولقد أكثر من إنشاده ، حيث بلغت الشواهد التي أنشدها في هذا السفر من شرحه : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " سبعمائة وثمانين شاهدا ، وهو عدد هائل من الشواهد يدل على موسوعية هذا الشرح وأهميته في الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام ، كما يتجاوز تلك الدراسات إلى الجانب الأدبي . هذا اذا افترضنا أن هذا الجزء يمثل ثلث شرحه .

ولقد اتبع طريقة فريدة من بين علماء النحو وشارحيه في تناوله للشواهد ، فلم يكن كغيره من الشارحين الذين يثبتون الشواهد لمجرد

---

(١) الصاحبي ٦٧ .

القاعدة النحوية بل كان يتجاوز ذلك إلى إثبات كل ما يدور حول الشاهد من كل ما يتصل به ،وبالطريقة التي أثبت بها شواهده أصبح شرحه يمثل موسوعة لغوية وأدبية .

ومما يمتاز به أنه لا يذكر بيت الشاهد إلاّ مع ما يرتبط به من مقطوعةشعرية تتصل ببيت الشاهد ، كما كان يهتم بأسماء الشعراء ونسبة الشاهد وعزوه بقدر ما يهتم بإعرابه وذكر موضع الشاهد منه ، كما كان يذكر ما يتصل بالشاهد من القصص والمناسبات الأدبية التي أنشدت القصيدة لها .

ولقد كان يرجع للدواوين لتصحيح رواية الشاهد ، كما كان يعنى بتفسير وتوضيح ما ورد فيه من الغريب ، إلى جانب اهتمامه بالمعنى الدلالي رابطا بينه وبين الاعراب.

ولقد حرص الخفاف في هذا الشرح على إبراز شخصيته العلمية ومقدرته على الشرح والتعليل ، وذلك بما يتسم به من الموضوعية خلال مناقشته للعلماء أثناء تناوله للشواهد التي ينشدها ، ونبرز ذلك في نقاط ،نحاول تفصيلها قدر المستطاع من خلال ما أثبته في هذا الشرح ،وفيما يلي ذكرها :

١ - نسبة الشواهد وعزوها .

٢ - رجوعه للدواوين لتصحيح رواية الشاهد .

٣ - عنايته بإعراب الشواهد وذكر موضع الشاهد منها وهي طريقته في هذا الشرح بوجه عام .

٤ - حرصه على تفسير الشواهد تفسيرا عاما .

١ - نسبة الشواهد وعزوها :

لم يكن الخفاف ينشد الشاهد لمجرد القاعدة دون نسبته لقائله ولم يكن يكتفي بعزو النحويين ، ولكنه كان يتعقبهم بالرجوع إلى الدّواوين لإثبات تلك النسبة، وقد كانت هذه طريقته في تناوله للشواهد ، فلم يترك شاهداً أنشده دون أن يعزوه ،

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في باب النسب عند إنشاد شاهد نسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، كما هو مبين في محله من هذا الكتاب (١)

ومن ذلك تعقبه للزجاجي في نسبته بيتا للأخطل فأثبت الخفاف خطأ تلك النسبة بالرجوع إلى ديوان الأخطل ، وصحح نسبته للفرزدق ، كما هو موضح في محله من هذا الكتاب (٢).

٢ - رجوعه للدواوين لتصحيح رواية الشاهد :

لقد كان الخفاف دقيق التحري في إثبات نسبة الشواهد التي عزاها أبو القاسم الزجاجي ، أو غيره من النحاة ، إذ لم يكن يعتمد على عزو من سبقه من النحاة حول تلك النسبة ، ولكنه كان يرجع إلى مظان تلك الشواهد ودواوين من نسبت لهم .

وفي ظني أنّ هذا هو منهج البحث العلمي الذي يقوم على تحري صحة المعلومات والتروي في أخذ النصوص ، وذلك مطلب أساسي لكل من يريد الدخول في زمرة المحققين الذين كانت لهم عناية خاصة بتصحيح النصوص والتحري في أخذها من مظانها .

---

(١) ص ٢٨٦.

(٢) ص ٦٤.

ولذا كان الرجوع إليهم حتمياً إذا ما تضاربت الأقوال واختلفت الآراء ، وفي هذا السياق كان الخفاف يميل إلى منهج أهل التحقيق وبه يأخذ .

ومن الأمثلة على ذلك نسب العلماء شاهداً لحسان بن ثابت ونسبه بعضهم لعبدالله بن رواحة ، وقيل لكعب بن مالك ، فلما اختلفت الأقوال حول تلك النسبة رجع الخفاف للدواوين لتصحيح ذلك الخلاف ، وفيه يقول :

" قيل لحسان بن ثابت ، وقيل لعبدالله بن رواحة ، وقيل لكعب ابن مالك وكلهم من الانصار - رضي الله عنهم - ولم يقع في ديوان شعر حسان ". (١)

٣ - اعراب الشواهد ، وذكر موضع الشاهد :

لقد كان من أبرز النقاط التي تناولها هذا الشرح عناية الخفاف بإعراب الشواهد بوجه عام ، فقد كان يدرك ارتباط المعنى بالاعراب ، كما كان يهتم بذكر وجوه الخلاف بين النحويين في توجيه إعراب الشاهد ، ولم يكن ليسرد ذلك سرداً بل كان له نظره ورأيه فيما يناقشه ، وبذلك يكون له ميزة على كثير من الشارحين الذين يقتصرون على ذكر موضع الشاهد دون إعرابه وتعليله .

ومن الامثلة على ذلك إعرابه للشاهد :

فَإنَّ المنيةَ مَن يخْشَهَا   فَسوفَ تُصَادِفه أينَمَا

وذكر وجوه الاعراب المحتملة لهذا الشاهد وتقديرات الاعراب المذكورة في "أينما" وذكر موضع الشاهد منه. (٢)

---

(١) ص ٦٦٩ .

(٢) ص ٣٨١ .

وكذلك إعرابه للشاهد :

وَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ   وَمالِيَ إِلاَّ اللَّهَ غيرَكَ نَاصِرُ

في باب الاستثناء، وذكر وجوه الخلاف في النصب على الاستثناء في اسم الجلالة ، و " غيرك "، وتعليل ذلك ، وما في الشاهد من الخلاف بين النحاة وتفصيل الآراء في ذلك الخلاف ، وذكر موضع الشاهد من البيت.(١)

٤ - حرصه على تفسير الشواهد تفسيرًا عاما :

إنَّ طريقة الخفاف التي رسمها لنفسه في تناوله للشواهد طريقة فريدة من نوعها ، حيث لم يترك جانبا من جوانب المعرفة التي تتصل بالشواهد تصريحا أو تلويحا إلاّ تناولها بالشرح والتعليل ،وربط المعاني العامة بالمعاني الاصطلاحية مراعيا في ذلك الجانب الإعرابي الذى دلت عليه المعاني العامة المنتزعة من الشاهد .

ولم يكن من أولئكم الذين يسردون القواعد سردًا دون أدنى تدخل منهم فيها ، كما لم يكن جَمَّاعَةً فحسب،ولكنه كان يعلل لما يسرده ويتدخل تدخل العالم النبيه ، يقيس المسائل على أشباهها ، ويحكم بعد سرد الأقوال ومناقشتها ، وهذا ما نلمسه في كلّ إنشاد أنشده معضدًا رأيه بالدليل ، وربما يتخذ من تفسير الشاهد وتوجيهه المعنوى - سبيلا إلى توضيح قاعدة نحوية ربما تلتبس على بعض الناس كما في الشاهد :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرسَانَ عَادِيَةٌ   إِلاَّ تَجَشُّؤُكُم عِندَ التَّنانِيرِ(٢)

ومن ذلك تفسيره للشاهد :

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضلَ مَجدِكُم   بَنِي ضَوطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا(٣)

---

(١) ص ١٢١ - ١٢٢.

(٢) ص ١٧٥.

(٣) ص ١٧٨ - ١٧٩.

وبعد الانتهاء من تفسير البيت تفسيرا عاما قال : إنه مبني على حكاية ، واستطرد في ذكر تلك الحكاية الأدبية .

*

وقد سلك الخفاف طريقة فريدة في الاستشهاد بالشعر ،ذلك أنه قد اعتاد أن لا يذكر بيت الشاهد إلا مع ما يرتبط به من أبيات أو مقطوعة من قصيدة بيت الشاهد ، سواء كانت الأبيات قبل بيت الشاهد في الترتيب أو بعده ، وله في ذلك عبارات يستخدمها ، فمنها مثلا وقبل هذا البيت كذا كما في ٨٤ - ٢٥٦ - ٦١٣ ، أو قبله كذا كما في ٢٥٧ - ٢٨٦-٣٠٥-٥٥٠ - ٥٥١ .

أو أول القصيدة كذا ... وبعده كذا كما في ٥٢٦ - ٧١٥ .

أو بعد هذا البيت كذا كما في ٣٠٥ - ٣٨٠ - ٥٠٩ - ٥٩٠ - ٦٥٦ .

ومن عباراته في ذلك : ومن هذا الشعر كذا كما في ١٦٢ ، وفيها كما في ٢٥٦ وبعده بأبيات كما في ٥٢٧ ، ومنها من قصيده الذى يقول فيه كما في ٦٥٣ ، أو وبعده بأبيات كما في ٦٥٤ ، وبينهما بيت وهو كما في ٦٨٧ ، أو ويتصل به مقدماً عليه كما في ٦٨٨ ويذكر المقطوعة التي لها صلة ببيت الشاهد ، وَيَعُدُّ تلك من طُرُقِ فَهمِ معنى الشاهد ، ويقول مُشيرًا إلى هذا : ومعناه يتبين بما قبله وقبله كذا في ٢٨٦ أو يقول وقبله كذا كما في ٤٥١ .

وهذه طريقة من طرق الاستثبات عنده ، وتوثيق سند الرواية ، وتأكيد صحة الاستشهاد ، وهذه فائدة تُضَافُ إلى الفوائد المتعلقة بكيفية الاستشهاد عند الخفاف كالرجوع إلى الدّواوين ، وتصحيح الرواية ونسبة الشاهد لقائله ، وتفسير المعنى الاجماليّ له ، وذكر موضع الشاهد ، كما هو موضح في محله .

الفصل الثالث

في الموازنة بين

المنتخب الأكمل وأربعة من شروح الجمل

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتضمن موازنة بين شرح الجمل للخفاف ، وأربعة من شروح الجمل هي :

١ - شرح الجمل لابن بابشاذ ت (٤٦٩) .

٢ - شرح الجمل لابن بزيزة ت (٦٦٢) .

٣ - شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي ت (٦٦٩) .

٤ - شرح الجمل لابي عبدالله الفخار ت (٧٥٤) .

ذلك أن الخفاف قد اعتمد في شرحه على شرحين كبيرين من شروح الجمل هما :

شرح الجمل لابن بابشاذ : الشرح الكبير ، وشرح الجمل لابن خروف (٦٠٩) ، وقد أكثر من ذكر هذين الشرحين ، والأخذ عنهما ، كما كان كثير التعقيب والمآخذ على ابن خروف الذى كان كثير الانتقاد لابن بابشاذ ، الامر الذى يعده الخفاف تحاملا من ابن خروف ، كما صرح بذلك في هذا الشرح .(١)

ولما كان شرح الجمل لابن خروف معدوما ، حيث لا توجد منه إلا نسخة واحدة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وهذه النسخة بها خروم وطمس كثير جعل من العسير قراءتها ، فلم تكن بسبب ذلك صالحة للموازنة اضطررت اضطراراً إلى استبعاده من ميزان المقارنة ، وتوجهت إلى شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي : الشرح الكبير باعتباره من أوسع شروح الجمل التي ظهرت حتى الآن ، وأكبرها على الاطلاق .

لما لم يتيسر لي العثور على نسخة أخرى من شرح الجمل لابن خروف.

وقد كنت أحبذ أن تكون في الموازنة مع هذه الشروح المذكورة شرح الجمل لابن أبي الربيع ت (٦٨٨) لاعتبارين :

---

(١) ص ٥٧ - ٨٣ - ٦٣٤ - ٦٣٦ - ٦٨٩ .

أحدهما : أن الخفاف قد أخذ عنه أيضا .

وثانيهما : أنه أقرب إلى الحقبة الزمنية التي عاش فيها الخفاف، وآراء النحاة الأندلسيين قد استقرت في تلك الفترة ، وتجاوزت طور النمو الى حيث الثبات والاستقرار.

إلاّ أن عدم وجود الابواب النحوية المشتركة بين الاثنين حال دون ذلك ، حيث لا يوجد أيٌّ من الكتابين كاملا : البسيط لابن أبي الربيع والمنتخب الأكمل للخفاف.

لكنه مما يبعث على الارتياح أن قام الدكتور عياد الثبيتي بإجراء موازنة بين شرح ابن أبي الربيع وشرحي ابن عصفور ، وابن بزيزة ، وقد كانت موازنته موازنة عامة تضمنت عرض المادة العلمية من هذه الشروح ، كما تضمنت السمات البارزة التي تميز كُلَّ شرح من غيره ، كما أبرزت أهم النقاط العلمية التي كانت مثار جدل بين العلماء الاندلسيين ، وكذلك أهمية كتاب الجمل في الدراسات النحوية لتلك البلاد .

كما قام الدكتور حماد الثمالي بإجراء موازنة بين شرح الجمل للفخار، وشرحي الجمل لابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، دون أن تكون في أبواب نحوية بعينها .

وأحيل القارئ على تلك الموازنتين في مقدمة البسيط لابن أبي الربيع (١) ومقدمة شرح الجمل للفخار (٢).

إلاّ أني آثرت أن تكون الموازنة بين هذه الشروح السالفة الذكر في أبواب نحوية تشترك بينها ، وذلك ليتضح الفرق بين هذه الشروح في المادة العلمية التي عرضها هؤلاء الشراح ، وما عالجوه فيها من القضايا النحوية ، والمسائل الخلافية ، وتباين آرائهم في ذلك ، ومن ثم الخروج

---

(١) ص ١٣٥.

(٢) قسم الدراسة .

بالنتائج المتوخاة من هذه الموازنة .

وعليه فإنني أرى أنَّ هذا القسم من الدراسة يكفيه الموازنة بيـــن الشروح السالفة الذكر.

ورأيت أن تقتصر نقاط الموازنة في موضوعات :

"باب الاستثناء"،"وباب الاغراء".

ولكي تتحقق الغاية المنشودة من هذه الموازنة ،لكي تتضمن الجوانب الشاملة المحيطة بالشروح ،رأيت أن أتناولها من ثلاث نواح :

أولا : من الناحية المنهجية : أى منهج المعالجة.

ثانيا : من الناحية الشكلية : الشكل الذى تمت فيه المعالجة.

ثالثا : من الناحية الموضوعية : أى المادة العلمية داخل الأبواب والفصول والمباحث.

الخفاف وابن بابشاذ في بـاب الاسـتثنـاء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن بابشاذ باب الاستثناء في ثلاثة أبواب ، وستة فصـول ، هـي :

١ - فصل في مقدمة قبل الشروع في الباب تحدث فيه عن معرفة العامل في باب الاستثناء .

٢ - فصل " إلاّ " إذا كانَ ما قبلها من الكلام موجبا .

٣ - فصل " إلاّ " إذا كانَ ما قبل " إلاّ " غيرَ موجب .

٤ - فـصل " غير " .

٥ - فصل " سوى وسوى وسواء ، وحاشى ، وقلما " .

٦ - فصل " ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون " .

٢ - أما الابواب فهي :

١ - باب الاستثناء .

٢ - باب الاستثناء المقدم .

٣ - باب الاستثناء المنقطع .

تحدث في هذا الإطار عن أحكام الإستثناء والمستثنى ، والمستثنى منه وما يتعلق بذلك من القضايا المتعلقة بهذا الباب .

ومضى الخفاف على هذا التقسيم في عقد الأبواب والفصول ، غير أنه أضاف تقسيما آخر للمستثنى أكثر تقنينا لضبط الباب ، وأكثر فائدة لدارس النحو ومتعلمه ، حيث قسمه مراعيا الأحوالَ الإعرابية له ، وهو :

تقسيم المستثنى الى خمسة أقسام هي :

١ - مستثنى لا يكون إلاّ منصوبا .

٢ - مستثنى لا يكون إلاّ مخفوضا .

٣ - ما يجوز فيه النصب والخفض .

٤ - ما يجوز فيه النصب والبدل .

٥ - ما يجوز فيه النصب والرفع .

كما قسم الاستثناء المنقطع إلى قسمين :

الأول : استثناء يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى على طريق المجاز.

الثاني : لا يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى لا حقيقة ولا مجازا .

وضرب الخفاف الامثلة على هذه الاقسام كلها ، كما عقد مسائل في آخر بعض الفصول المعقودة لأدوات الاستثناء .

طريقة المنهـــــج

لم يرسم ابن بابشاذ طريقة خاصة بمنهجه الذى يعالج به باب الاستثناء وإنما اكتفى بعقد الأبواب ، والفصول في ذلك ، ثم شرع في التحدث عن الباب شارحا ومعللا .

في حين رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه الذى يتبعه في معالجة هذا الباب تحدث من خلالها عن المستثنى ، والمستثنى منه وأدوات الاستثناء والنقاط التي سيتم الحديث عنها ، وذلك في الطريقة الكلية ، ثم قال بعد ذلك " فموضوع الباب للإعلام بها بذكرها وبيان مختلف أحكامها وإعراب المستثنى بها بحسب اختلاف الاداة وحكمي المستثنى بها لا من حكمي الاتصال ، والانقطاع ، وهو تعيينه من المستثنى منه ونوعي الكلام الذى يقتضيه من الإيجاب وغير الإيجاب و تفريغ العامل له وغير التفريغ ".(١)

أدوات الاستثنــاء

تحدث ابن بابشاذ عن آلات الاستثناء وأدواته وقال انها عشرة :

" منها : إلاّ ، وهي أمّ حروف الاستثناء ، وغير ، وبله ، وسوى وسواء ، وسيما ، وهذه الخمسة تجر مابعدها أبدا بحق الاضافة إلاّ أن " ما " من سيما زائدة في حال الجر ومعناها : مثل ، وخلا ، وعدا ، وحاشى ، وهذه الثلاثة يُجَرُّبِهَا فتكون حروفا ، وينصب بها فتكون أفعالا .

وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون ، وهذه الأربعة تنصب ما بعدها أبدا ، لانها أفعال لا غير فهذه آلات الاستثناء ".(٢)

---

(١) ص ٨٦ فمابعدها .

(٢)

في حين تحدث الخفاف عن أدوات الاستثناء في شيء من التقنين أقرب إلى المنهجية من النمط الذى اتبعه ابن بابشاذ في ذلك ، وتوضيح هذا على ما يقوله الخفاف بعد سرد هذه الادوات "وهي تنقسم أربعة أقسام :

منها : ما هي حرف ، وهي " إلاَّ " ، و" حاشا " على مذهب سيبويه .

ومنها : ما هو اسم ، وهي : " غير " ، و" سوى وسوا وسواء " ، و" لا سيما " .

ومنها : ما هو فعل ، وهو " ما خلا " و" ما عدا " و" ليس" و" لا يكون " ، و" إلاَّ أن يكون " .

ومنها : ما يكون تارة فعلا وتارة حرفا ، وهي " خلا " .(١)

ثم قسم الخفاف الاسماء منها على قسمين :

اسم ليس بظرف .

واسم هو ظرف .

ثم تحدث عن حكم التعامل بها مبينا ما فيها من الخلاف .

---

(١) ص ٩٨ .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن بابشاذ باب الاستثناء بطريقة تختلف عن طريقته في باب الممنوع من الصرف ، ذلك أنه تكلم هنا عن حد الاستثناء ، وشرطه ، وهذا ما لم يذكره في الباب السابق الذى لم يعطِ لَهُ حَدّاً ولا تعريفا ، وانما دخل في الشرح والتعليل ، وهنا أعطى لبعض أقواله في هذا الباب شرائط وأصولا جعلت من السهل استيعاب تلك الافكار التي عالج بها هذا الباب.

في حين عالجه الخفاف بطريقة أخرى ، وذلك أنه عمد في أول الباب إلى التنبيه على أنّ أدوات الاستثناء يجب معرفة بعضها من بعض ، كما ركز في بداية الحديث عن الباب على إعطاء صورة واضحة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثني ، ثم وضح بعد ذلك طريقة التعامل بهذه الأدوات بالإيجاز والاختصار ، حيث يعود بعد ذلك إلى الإسهاب والإطناب معللا وشارحا .



الحدود والتعريفات

تناول ابن بابشاذ حَدَّ الاستثناء عند النحويين ، كما تناول شرطه ، وذلك في أول الباب حيث يقول بعد ترجمته :

" الاستثناء إخراج بعض من كلّ بإلاَّ أو بكلمة في معنى " إلاَّ " والاستثناء عند النحويين شرطه أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه مثل : عندى عشرة إلاَّ واحدًا ، وعشرة إلاَّ أربعة" (١) لم يتجاوز حَدّه هذا التعريف .

---

(١) المخطوط ١٦٥/أ .

في حين تجاوز الخفاف هذا الحد وهذا التعريف إلى ذكر حد أشمل لهذا الباب وذلك بتناوله للحد اللغوى والاصطلاحي ، كما ذكر مأخذه على الحدّ الذى ذكره ابن بابشاذ ، وما ورد من النحويين في حدّه وما رجحه الخفاف من هذه الحدود ذات ، كما ذكر اشتقاقه وبيان ذلك الاشتقاق ، فبعد مقدمة كلية في باب الاستثناء قال الخفاف في حده : " فالاستثناء في اللغة يرجع إلى التخصيص ، والاستثناء في اصطلاح النحويين هو إخراج بعض من كل بإلا أو ما يقوم مقامها " وبين الخفاف نقده لهذا الحد بقوله : " وهذا الحد إنّما يتناول الاستثناء المتصل لا المنقطع ليس فيه إخراج بعض من كل إلا على طريق المجاز على ما يبين في الاستثناء المنقطع .

ولقد كان الاستاذ المرحوم فضيل بن محمد يقول في حدّ الاستثناء : الاستثناء إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها بإلا أو بكلمة في معناها ، وقصد بذلك أن يشمل الحد الاستثناء المتصل ، والمنقطع " ولم يرتض الخفاف هذا الحد أيضا ، لأنه لم يفهم منه شموليته لهذا الباب ، وذكر اعتراضا عليه وذلك حيث يقول : " وإنّما أقول ومتى دخل الاستثناء المنقطع تحت الكلام الأول حتى يصح إخراجه منه .

وعلى الجملة فالمختارُ في حدّه أن يقال : الاستثناء عبارة عن لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دليل بحرف " إلا " أو أحد أخواتها على أن مدلوله غير مُرادٍ مما اتصل به ". (١)

ثم ذكر الخفاف حد الاستثناء المنقطع أيضاً ، وذلك بقوله : " الاستثناء المنقطع هو الذى يكون من غير جنس ما تقدمه " (٢) وضرب لذلك مثلا ، كما تحدث عن اشتقاقه وذلك حيث يقول :

---

(١) ص ٩٦ .

(٢) ص ١٢٥ .

" ثم الاستثناء مشتق من ثَنَّيت الشيء إذا رددته ، وذلك أنَّ الاستثناء ثنى اللفظ الأول الذى يخرج منه الاسم الواقع بعد إلاَّ أو بعد ما كان مثلها من سائر أدوات الاستثناء عن أن يصلح الاسم الواقع بعد "إلاَّ" أن ينطلق عليه ، وبيان ذلك أنك إذا قلت قام الناس كان الناس صالحا لأنْ يقع على زيد في جملة الناس ، فإذا قلت : قام الناس إلاَّ زيداً فقد رده الاستثناء بإلاَّ عن أن ينطلق عليه ." (١)

وفي سياق ذكر الحدود والتعريفات تطرق الخفاف إلى تفسير الجنس في اصطلاح النحاة ، وذلك حيث يقول :

" فالجنس في اصطلاحهم إنما هو عبارة عن صلاحية لفظ المستثنى منه للمستثنى أو وجوب وقوعه عليه إذا لم يكن ثم استثناء ". (٢)

---

(١) ص ٩٧ .

(٢) ص ١٢٦ .

تسلسل الافكـــــــار

إن ترتيب موضوعات باب الاستثناء عند ابن بابشاذ لا يختلف كثيراً عن ترتيب موضوعات الباب السابق من حيث الشكل ، والمضمون .

أما الشكل فيتمثل في عقد الأبواب والفصول لكل قضية من القضايا العالقة بهذا الباب.

أما المضمون فيتلخص في الحديث عن هذه القضايا بالتسلســــل ، حيث تقتل القضية بحثا قبل الانتقال إلى القضية التي تليها ، وهذا ما فعله ابن بابشاذ وعليه جاءت أفكاره مسلسلة دون أن يتخللها ما يوحــــي بتفكيك تلك الافكار إلى جزئيات لا تخدم الموضوع.

في حين يمضي الخفاف على النهج الذى رسمه لنفسه ، وهــــو تخليل موضوعات هذا الباب بجزئيات تخدم تلك الافكار على سبيل توضيــح المعنى ، وفي سياق ترتيب الموضوعات مما يجعل أفكاره متماسكة من حيث الشرح والتعليل ، وعلى سبيل المثال :

كان الخفاف يتحدث في باب الاستثناء المنقطع ، فقاده الحديــث عن تفسير الجنس في اصطلاح النحويين إلى الحديث عن فكرة أخرى تتعلــــق بعلم الكلام ، ثم عاد بعد استيفاء الحديث عنها إلى مواصلة الحديث فـــي الاستثناء المنقطع ، وكل ذلك ضمن تسلسل الأفكار التي عقد لها الفصول ، والمسائل .

غزارة المادة العلميـــــة

تتمثل غزارة مادة هذا الباب في معالجة القضايا التي تضمنتهـــا الأبواب والفصول التي عقدها ابن بابشاذ لهذا الغرض ، وأخذ يشرحهـــا ويعللها ، ويناقش أقوال النحاة ضمنها ، ومن الامثلة على ذلك :

تحدث في الفصل الأول الذى عقده بعد ترجمة باب الاستثنـــاء وخصصه للحديث عن معرفة العامل في هذا الباب ، وذكر في ذلك خمسة أقوال أتى بأدلة كلّ قول من هذه الأقوال ، كما أتي بأدلة أبطل بها الأقوال التي لم يرجحها .

كما عقد في هذا الباب ستة أصول جعلها أساسا للتعامل في باب الاستثناء ، ومن ذلك توفرت مادة علمية غزيرة .

أما الخفاف فالمادة عنده في هذا الباب أغزر ، وأوفر والعلة فـــي ذلك ما ذكرناه من قبل من إدخال جزئيات أثناء حديثه عن المادة العلمية، وذلك لكي يتوسع في الشرح والتعليل ، وقد تكون هذه الجزئيات فـــي التنبيهات والتفقدات اللفظية ،إلا أنها لم تكن مجرد حشو يحشوبه الباب ، وانما لها صلة قوية به سواء كانت مباشرة أوغير مباشرة .

وقد تكون في غير تلك التنبيهات والتفقدات ، كالمناسبات الأدبية مثلا والردود العلمية على المخالفين ، وهو ما اشتمل عليه هذا الباب.

وفرة الشواهد وتنوعها

لم يكثر ابن بابشاذ من الشواهد في هذا الباب ، كما لم ينـوع شواهده ،فقد اقتصر على الاستشهاد بالقرآن والشعر الفصيح ولم يستشهد بالحديث وأقوال العرب هنا .

وقد بلغـت الشواهد عنده من القرآن اثني عشر شاهدا مع تكرير الآيات ، كما بلغـت الشواهد الشعرية عشرة شواهد مكررة أيضا ، وقـد أشرنا في بعض الفقرات السابقة أنه لم يهتم بإعراب الشواهد كما لم يهتـم بذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف من القرآن الكريم أقل مما استشهد به ابن بابشاذ ،حيث لم تتجاوز شواهده سبع آيات من القرآن الكريـم من غير تكرير .

أما شواهد الشعر فبلغت ثلاثة عشر شاهدا ، كما استشهد بمثـل واحد ، وقد أعرب الشواهد ، كما ذكر موضع الشاهد منها ، ونسبها إلـى قائليـها .

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

علل ابن بابشاذ للاستثناء بأدوات الاستثناء وأعطى الحكم لتلك العلل ، ونذكر على سبيل المثال من ذلك التعليل ذكره لعلة الاستثناء بغير ، وذلك حيث يقول :

" فأما العلة في جواز الاستثناء بغير ، فلأنّ مابعدها بخلاف ما قبلها في الموجب ، والمنفي ، كما يكون ذلك في إلاّ ، وأما خفضها ما بعدها فبحق الاسمية والاضافة وأما جريان الاعراب عليها في نفسها ، فلأنها اسم وقد اشتغل مابعد غير بإعراب الاضافة فلم يمكن جَعْلُهُ فيه فَجُعِلَ في نفس غير ". (١)

في حين يقول الخفاف في تعليل الاستثناء بغير إن أصلها أن تكون نعتاً ولا يصلح أن تكون استثناء في كلّ موضع تكون فيه نعتا ، وذلك حيث يقول :

" اعلم أن غير أصلها أن تكون نعتا وليس كل موضع تكون فيه نعتا تكون فيه استثناء ، وبيان ذلك أنك إذا قُلتَ : ما قام أحد غير زيد يجوز أن تكون هاهنا استثناء ويجوز أن تكون نعتا . . وإذا قلت : عندي درهم غير جيد وجب فيها النعت ولم يجز فيها الاستثناء ؛ لانه ليس ثم مستثنى ولا مستثنى منه ، وإنما الاستثناء في الأصل لـ " إلا " وغير داخلة عليها فيه ". (٢)

وذكر الخفاف في التعليل وجه المشابهة بين غير ، وإلا وزادَ على ما ذكره ابن بابشاذ ، وضرب الامثلة في تعليله .

---

(١) المخطوط ١٦٩/أ.

(٢) ص ١٠٥.

العلة في انتصاب الاستثناء المقدم

لم يذكر ابن بابشاذ شيئا عن هذه العلة وانما اكتفى بذكر الحكم في هذا الباب دون تعليل .

في حين تحدث الخفاف عن العلة في هذا وشرح تلك العلة شرحا وافيا ، وذلك حيث يقول :

وعلة انتصابه - بعد أن كان مرفوعا - أن رفعه انما كان على البدل ، وقد بطل البدل بالتقديم فلم يبق إلا النصب فصار الوجه الاضعف قويا لا يجوز غيره ونظير هذا : هذا رجل قائما وقائم النصب أضعف الوجهين فإذا قدمت قائما وقلت هذا قائما رجل صار النصب قويا وبطل النعت بالتقديم ".(١)

---

(١) ص ١١٨ .

المسائل الخلافية ومذاهب النحـــاة

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ في بداية الاســـتثناء أنّ شرطه عند النحويين أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه ، وأمّا أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه ، ففي ذلك خلاف ، وقال إنّ أكثر النحويين لا يجيز ذلك ولم ينص على الطائفة التي تجيز ذلك .

في حين ينص الخفاف على أنّ الفراء يجيز ذلك ، وفي الهمـــع ٣ / ٢٦٨ قال السيوطي :

" نقل ابن مالك عن الفراء جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه نحو : له علي ألف إلاّ ألفين " .

*

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ في ذلك أقوالاً ، ورجّح أول هذه الاقوال ، وذلك حيث يقول :

" يجب أن نقدم معرفة العامل وفي ذلك أقوال أصحها أنّ العامل الفعل المذكور ، أومعنى الفعل بتوسط إلاّ ، فإذا قلت : قام القوم إلاّ زيداً فالعامل قام يتوسط إلاّ المقوية للفعل ، لأنّ الفعل لا يتعدى فقوى بالحرف " .

وزعم ابن بابشاذ أنّ هذا القول هو الصحيح ، وهو قول المحققين المتقدمين والمتأخرين ، والقول الثاني للمبرد وفي ذلك قال :

" وقال أبو العباس العامل معنى إلا ومعناها استثناء كأنك قلت قام القوم أستثنى زيداً وهو ضعيف من وجوه " .

وذكر ابن بابشاذ تلك الوجوه ، والقول الثالث للفراء وفي ذلك يقول :

" وقال الفراء : "إلاّ" مركبة فإنْ نَصبنا فالنصب بإنّ ، وإن رفعنا فالرفع بلا منزلتها في العطف .

وقال الكسائي : النصب بـ"إلاّ" ، و"إنْ" فإذا قلت : قام القوم إلاّ زيداً ، فكأنك قلت : إلاّ أنّ زيداً لم يقم ، وهذا أعجب من الذى قبله". (١)

في حين يركز الخفاف على مناقشة هذه الأقوال ويرجح من بينها مذهب المحققين ، وفيه فرق طفيف عن ما ذكره ابن بابشاذ ، وبيان ذلك قال الخفاف مجيبا عن سوءال افترضه :

" فإن قيل وبم انتصب المستثنى ؟ قيل : مذهب المحققين فيه أنه ينصب بالفعل الذى قبله أو بالإبتداء بوساطة "إلاّ" ". (٢) وأعطى لذلك أمثلة ، كما أبطل غير هذا المذهب بأدلة ساقها هنا .

*

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفة المستثنى منه :

وفي باب الاستثناء المقدم ذكر ابن بابشاذ مسألة خلافية بين سيبويه وأبي عثمان المازني دون الترجيح لأيٍّ من المذهبين في هذه المسألة ، كما ذكر حجة كل منهما وذلك حيث يقول :

" فإن تقدم المستثنى منه على أصله وتأخرت صفته جاز وجهان : البدل والنصب ، وكذلك قولك ما قام أحد إلاّ زيداً خير من عمرو ، وما قام أحد إلاّ زيدٌ خير من عمرو ، فالأول مذهب أبي عثمان ، والثاني مذهب سيبويه ، والحجة لسيبويه أنّ الصفة المؤخرة في حكم المتقدمة ، فكأنه قال :

---

(١) المخطوط ١٦٥-١٦٦.

(٢) ص ١٠٢.

ما قام أحد خيرمن عمرو إلا زيدٌ ، والحجة لأبي عثمان أن الاسم الأول في نية الطرح بحكم البدل ، فكأنك قلت: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدًا خير من عمرو وأنت لو أتيت به هكذا لكَانَ منصوبًا ، فكذلك يكون من جهة الحكم والتقدير". (١)

في حين يعقد الخفاف لهذا الخلاف مسألة يتحدث فيها بشيء من التفصيل ويرجح مذهب سيبويه على المازني في هذه المسألة وذلك حيث يقول :

" ومسألة الخلاف بين سيبويه والمازني في تقديم صفة المستثنى منه ، فهناك الخلاف ، فالمازني يحكم لها بحكم التقدم ، فينصبه خاصة وسيبويه يحكم له بحكم التأخير فيجيز فيه النصب والبدل إذا أمكن فيه البدل ، والمسألة ما جاءني أحد إلاّ زيدًا عاقلٌ ، وقول سيبويه أرجح ؛ لأن تقديم الصفة على موصوفها أولى من تأخير الموصوف عن صفته ؛ لأنَّ وجود الموصوف لنفسه ووجود الصفة لغيرها ". (٢)

---

(١) المخطوط ١٧٠/ب .

(٢) ص ١١٩ - ١٢٠ .

الخفاف وابن بزيزة في باب الاستثنـــــــاء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

لم يعقد ابن بزيزة المسائل ، والفصول أثناء عرضه لمادة باب الاستثناء .
في حين عقد الخفاف المسائل ، والفصول ، كما فصلنا من قبل .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن بزيزة طريقة خاصة بمنهجه الذى يعالج به باب الاستثناء .
في حين رسم الخفاف منهجا خاصا به أطلق عليه الطريقة الكلية ، والطريقـــة التفصيلية ، كما وضحنا من قبل .

٣ - أدوات الاستثناء :

اكتفى ابن بزيزة بالحديث عن تقسيم أدوات الاستثناء إلى ثلاثة أقسام .
في حين قسمها الخفاف أربعة أقسام بين حرفيتها واسميتها وفعليتها والمتردد بين ذلك ، وتفصيل الحديث عن تلك الاقسام ، كما فصلنا القول عليه من قبل .

*

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

تختلف طريقة ابن بزيزة عن طريقة الخفاف في معالجة موضوع بـاب الاستثناء ، ذلك أنه بدأ بمناقشة حدّ الاستثناء أولا ، وهو إخراج الثانـــي مما دخل فيه الاول ، ثم انتقل إلى تقسيم أدوات الاستثناء والحديث عن الحكم معها .

في حين نبه الخفاف في بداية الباب على وجوب معرفة أدوات الاستثناء بعضها من بعض وأعطى صورة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى ، وطريقة التعامل بهذه الأدوات حسبما وضحنا سابقا .

٢- الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بزيزة في حدّ الاستثناء أنه إخراج الثاني مما دخل فيه الاول بـ " إلا " أو بكلمة في معنى " إلا " .

ولكن الخفاف تجاوز هذا الحد بذكره في حد الاستثناء تعريفا أشمل تناول اشتقاقه وحده في اللغة كما وضحنا من قبل .(١)

٣ - تسلسل الافكار :

بنى ابن بزيزة تسلسل أفكاره على تسلسل موضوعات كتاب الجمل ، مع ملاحظة أنه كان يَعمِدُ إلى ايجازتلك الأفكار محبذا طريق الاختصار في الشرح على الإسهاب والاطناب .

في حين يخلل الخفاف أفكاره بقضايا تخدم الشرح وتزيد من توضيح المعنى ، كما وضحنا من قبل .

٤ - غزارة المادة العلمية :

أشرنا من قبل إلى أن ابن بزيزة لم يعقد المسائل والفصول في باب الاستثناء وتلك إشارة إلى أنه لم يطنب في حديثه عن هذا الباب ، وإنما فضل طريقة الاختصار .

في حين تكونت لدى الخفاف مادة غزيرة نتيجة التوسع في الحديث عن كل باب وفصل عقده في هذا الباب ، وبكثرة الاستدراكات والتنبيهات ، وذكر المناسبات الأدبية والردود العلمية على مخالفيه في هذا الباب ، كما وضحنا من قبل .

---

(١) وانظر ١٤٢ .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

نوع ابن بزيزة شواهده في هذا الباب فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب فقد استشهد بأربع عشرة آية من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف بحديثين ، ومن الشعر بخمسة عشر بيتاً "(١) وشاهد واحد من أقوال العرب.

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا كما وضحنا من قبل هذا لابن بزيزة.

*

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

لم يعلل ابن بزيزة لهذه الأدوات وإنما اقتصر على ذكر حكم الاسم بعدهـا .

في حين علل الخفاف وذكر أن أصل الاستثناء لـ "إلا" وذكر العلة في الاستثناء بغير وأخواتها كما وضحنا من قبل .

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن بزيزة العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة في ذلك وشرحها شرحا وافيا ، كما ذكرنا من قبل .

---

(١) وانظر ١٤٤ - ١٤٩ ، وكذا ١٠٢ - ١٣٤ من البحث.

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في استثناء الاكثر من الاقل ومذاهب العلماء في ذلك .

كما ذكره الخفاف مبينا مذهب الكوفيين فيه ، وقد ذكرنا ذلك من قبـــل .

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في عامل المستثنى على أربعة أقوال . كما ذكر ذلك الخفاف فيما سبق بيانه .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صِفةُ المستثنى منه :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في ذلك بين سيبويه والمازني باختصار شديد .

في حين يعقد الخفاف مسألة لذكر هذا الخلاف ويتحدث عنه في شيىء من التفصيل لم يذكره ابن بزيزة .

مذهب الحجازيين والتميميين في الاستثناء المنقطع :

ذكر ابن بزيزة الخلاف بين المذهبين بإيجاز واختصار .

في حين ذكره الخفاف في شيىء من الإطناب وذكر وجوه المجاز وأن لغة الحجازيين أقيس ، كما وضحنا من قبـل .

الخفاف وابن عصفور في باب الاستثناء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن عصفور باب الاستثناء في ثلاثة أبواب دون أن يعقد الفصول والمسائل لأدوات الاستثناء .

في حين عقد الخفاف الفصول والمسائل لهذه الأدوات قبل التحدث عنها .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن عصفور طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، وإنما اكتفى بالشرح والتعليل ، والتحدث عن لب الموضوع .

في حين رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه وضحناها فيما مضى من الدراسة .

٣ - أدوات الاستثناء :

سرد ابن عصفور أدوات الاستثناء على نحو ما ذكره ابن بابشاذ وقال : " وزاد بعضهم لا سيما وبله ، وإدخالهما في هذا الباب خطأ". (١)

في حين لم يذكر ذلك الخفاف ، بل إنه عدّ منها لا سيما ، وبله .

٤ - معالجة الموضوع :

عالج ابن عصفور هذا الباب بنحو ما عالج به الباب السابق ، فبعد ذكر حدّ الاستثناء أولى عناية بسرد هذه الأدوات ، وتقسيمها إلى أربعة أقسام ،

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٤٨ .

ثم تدرج إلى ذكر الخلاف في حاشا ، ولم يعط صورة واضحة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى .

في حين تكلم الخفاف عن كل ذلك على ما بيناه من قبل .

٥ - الحدود والتعريفات :

بينما قال ابن عصفور في حد الاستثناء : "الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الاول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك "(١) إلاّ أنه لم يذكر حده اللغوى ، كما لم يذكر اشتقاقه ، ولا حدَّ الاستثناء المنقطع أيضا ، وتعريف الجنس في هذا الباب .

في حين ذكر ذلك الخفاف مفصلا على نحو ما مر في الموازنة السابقة .

٦ - تسلسل الافكار :

جاءت أفكار ابن عصفور مسلسلة على ترتيب موضوعاته فبدأ بالحديث في هذا الباب عن تفسير الحد الذى ذكره ، حيث تخلص بعد ذلك إلى الحديث عن تقسيم الأدوات إلى اربعة أقسام ، ثم تكلم في فكرة الحديث عن الخلاف في حاشا ، وعن القدر المخرج مما دخل فيه الأول ، وشرط المستثنى منه ، وشرط المخرج بالاستثناء ، حيث انتهى من هذا إلى الحديث عن الاستثناء بـ "إلا" ولم تتخلل أفكاره استطرادات ولا مناسبات أدبية وانما قصر حديثه في لب الموضوع .

في حين تخللت أفكار الخفاف جزئيات أدبية ، كما هو موضح من قبل في الموازنة السابقة .

---

(١) شرح الجمل ٢٤٨/٢ .

٧ - غزارة المادة العلمية :

ومادة باب الاستثناء غزيرة عند ابن عصفور، ذلك أنه تناولها من جميع جوانبها، وناقش ما احتوى عليه الباب من البحوث العلمية، ومنها على سبيل المثال إطالته الحديث عن تكرير المستثنيات وما في ذلك من المذاهب.

في حين تناول ذلك الخفاف باقتضاب ولم يتوسع فيه.

٨ - وفرة الشواهد وتنوعها :

جاءت شواهد ابن عصفور في باب الاستثناء أقل من شواهده في باب الممنوع من الصرف، حيث بلغت شواهده من القرآن الكريم سبعة شواهد أما الشعر العربي الفصيح فقد استشهد بسبعة وعشرين شاهدا، كما استشهد من النثر بقول واحد من أقوال العرب، ولم يهتم بإعراب الشواهد وعزوها، كما لم يذكر موضع الشاهد منها.

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا، كما مر معنا من قبل.

*

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

لم يذكر ابن عصفور علة الاستثناء بغير، حيث ذكر ذلك ابن بابشاذ إذ جعل العلة في ذلك كون ما بعدها مخالف لما قبلها في الموجب والمنفي، كما يكون ذلك في " إلا ".

في حين تحدث الخفاف عن تلك العلة حسبما وضحنا من قبل.

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن عصفور العلة في ذلك .

يتحدث الخفاف عن تلك العلة مُوضِّحاً السبب في ذلك .

*

المسائل الخلافية

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ أنَّ الاستثناء شرطه عند النحويين أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه ،ولم يجعل ابن عصفور ذلك شرطاً لصحة الاستثناء .

في حين نقل الخفاف جواز ذلك عند الفراء ، كما بينا من قبل .

العامل في باب الاستثناء :

تعرض ابن عصفور لذكر الخلاف في هذا ، وذكر فيه عدة مذاهب ولم يختلف فيما ذكره مع ابن بابشاذ إلا في شيءٍ يسيرٍ ،وهو أنَّ ما بعد "إلا" انتصب عن تمام الكلام .

في حين يقول الخفاف إنه انتصبَ بالفعل الذى قبله أو بالابتداء بوساطة "إلاّ" على ما بينا من قبل .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفةُ المستثنى منه :

ذكر ابن عصفور الخلاف في هذه المسألة وذكر فيها مذهبا للمازني ونقيضه مذهبا ليونس ،وذكر في ذلك ما ذكره ابن بابشاذ .

ومضى الخفاف على ذلك غير أنه نسب المذهب المخالف للمازني - إلى سيبويه مع الترجيح له ،حسبما بينا من قبل .

الخفاف وابن الفخار في باب الاستثناء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن الفخار باب الاستثناء على نحو ما عرضه الخفاف غير أنه اختلف مع الخفاف في الفصول المعقودة ، حيث جعلها الخفاف عند إرادة الحديث عن كل أداة من أدوات الاستثناء.

في حين عقد ابن الفخار الفصول عند بداية كل فكرة يريد الحديث عنها ، كما عقد مسائل تحدث من خلالها عن جزئيات في هذا الباب.

٢ - طريقة المنهج :

لم يحدد ابن الفخار طريقة خاصة بمنهجه الذي سيعالج به باب الاستثناء وإنّما اكتفى بالدخول في الشرح مباشرة بعد ترجمة الباب ،حيث بدأ ذلك باحصاء آلات الاستثناء .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سمّاها الطريقة الكلية ، كما وضحنا من قبل.

٣ - أدوات الاستثناء :

أحصى ابن الفخار آلات الاستثناء ، وألحق بها لا سيما ، وقال إنّها زيادة من أبي علي الفارسي ، واعترض على هذه الزيادة ، كما قال أيضا :

" وزاد بعضهم بله زيدًا في أدوات الاستثناء وإنّما هي عند المحققين من قبيل أسماء الأفعال ". (١)

---

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٨.

عقد ابن الفخار فصلا خاصا بتقسيمها إلى أقسام مختلفة ،حيث فصل الحديث عن تلك الأقسام فيمابعد .

في حين لم يذكر الخفاف أنَّ لا سيما زادَها أبوعلي ، كما لم يذكر اعتراضًا عليها ،أما بله زيدًا ،فلم يوردها في أدوات الاستثناء كما مر معنا .

*

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

إنَّ الأسلوب الذى عالج به ابن الفخار باب الاستثناء لا يبعد عن الأسلوب الذى اتبعه الخفاف في هذا الباب ، وذلك من حيث تناول المادة وتوضيحها وطريقة التعامل بآلات الاستثناء .

حيث كانت تلك طريقة الخفاف حسبما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن الفخارحد الاستثناء بنفس التعريف الذى ذكره به ابن بابشاذ ولم يزد على هذا الحد تعريفا آخر ، كما أبدى مآخذه على هذا الحد بقوله :

" ما ذكرته أولا في حد الاستثناء المنقطع يَرِدُ عليه نحو قوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ (١) وهو منقطع باتِّفاقٍ مع أنه من جنس ما قبله ". (٢)

ثم قال : " وَيرِدُ أيضًا على حدِّ المتصل الإشكال الذى أورده القاضي ، فالأَوْلَى أن يُقَالَ : الإستثناء المتصل هوأن نخرج بـ "إلاَّ " أو ما في معناها مَا لَولَاهَا لَاندرَجَ في عموم لفظ ما قبلها بوجه ما ". (٣)

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الدخان .
(٢) شرح الجمل ٢ / ٩٩٠ .
(٣) شرح الجمل ٢ / ٩٩١ .

في حين ذكر الخفاف في حد الاستثناء تعريفين إضافةً إلى ماذكره الفخار ، كما ذكر اشتقاق الاستثناء ، كما وضحنا من قبل .

٣ - تسلسل الأفكار :

سلسل ابن الفخار أفكاره على النمط الذى مضى عليه الخفاف ، وذلك بذكره جزئيات أثناء الشرح والتعليل، تخللت ترتيب موضوعات باب الاستثناء ، ويلاحظ هنا أنَّ هُناك شَبَهاً بَينَ أفكار الفخار في هذا الباب وأفكار الخفاف، وقد مرمعنا منهج الخفاف في هذه الدراسة .

٤ - غزارة المادة العلمية :

جاءت مادة باب الاستثناء غزيرة عند ابن الفخار ، وذلك بتوسعه في شرح هذا الباب ، وبذكره إملاءاتٍ وَمسائِلَ تكونت منها مادة علمية غزيرة ، فقد ذكر الفخار فَصلاً في القدر المخرج من الاستثناء ، ومسألة في إعراب لا إله إلاَّ الله ، و مسألة في عطف المستثنى المقدم .

وقد مرمعنا طريقة الخفاف في الزيادات والتنبيهات في هذا الباب إلاَّ أنه لم يعقد فَصلاً في إعرابِ لا إلَهَ إلاَّ الله .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

استشهد ابن الفخار في باب الاستشناء بإحدى عشرة آية ، ومن الشعر العربي بتسعة شواهد ، ومن أقوال العرب بقولين فقط . وقد أعرب بعض الشواهد ، كما ذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف من القرآن أقل من هذا ومن الشعر أكثر بقليل من شواهد الفخار ، ومن أقوال العرب استشهد بقول واحـــد ، كما وضحنا من قبل .

ثالثا ـ من الناحية الموضوعية :

١ ـ تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

ذكر الفخار العلة في الاستثناء بـ لا سِيَّما ؛ لأنها ليس فيها إخـراجُ ما بعد أداة الاستثناء مما قبلها وعلى هذا الاساس ذكر العلة في الاستثناء بها ، وذلك حيث يقول :

" إذا قلت : فَعَلَ القومُ كَذَا لا سيمَا زَيْدٌ ، فَإِنَّ معناه فَعَلَ القومُ كَذَا فِعْلًا معهودًا إلَّا زيدًا ، فإنه خالف المعهود بأن زَادَ على فعلهم ، فبهذه المخالفة حصلت الموافقة لـ " إلَّا " ، فلذلك أدخلها أبوعلي في باب الاستثناء "(١).

كما ذكر أنَّ العلة في الاستثناء بـ " بله " أنَّ معناه قريب من معنى لا سيما .

في حين ذكر الخفاف تعليل الاستثناء بـ " غير " ؛ لأنَّ أصلها أن تكون نعتا ، وبينا هذا التعليل فيما مضى .

٢ ـ العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن الفخار العلة في هذا وإنما اكتفى بذكر الحكم في هذا الباب في حين ذكر ذلك الخفاف كما وضحنا من قبل .

---

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٣ .

المسائل الخلافيـــــة

شرط الاستثناء :

أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه، وقد ذكر ابن الفخار الخلاف في هذه المسألة وعقد لها فصلاً كاملا ، وقال :

" إطلاقُ القولِ بالقدرِ المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه عن الباقي، ولمن اشترط زيادته عليه ".(١)

ولم يُشِر إلى مذهبِ الكوفيين في هذه المسألة.

في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما بينا من قبل.

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن الفخار ثمانية أقوال في هذا ، كما ذكر مذاهب العلماء في هذه المسألة بأوضح مما ذكره الخفاف وزاد هنا قولًا لابن خروف لم تذكره المصادر السابقة وهو كما قال :

"القول السادس : أنه منصوب بما قبل إلاَّ على سبيل الاستقلال من غير لحظ توسط بـ "إلاَّ " وهو قول ابن خروف ".(٢)

في حين لم يذكر الخفاف العامل فـــي الاستثناء بهذا التفصيل الذى ذكره ابن الفخار.

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفةُ المستثنى منه :

ذكر ابن الفخار الخلاف بين سيبويه والمازني في هذه المسألة وذكـــر ما قيل في ذلك ورجح ما ذهب إليه سيبويه ،وَعَلَّلَ لذلك.

---

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٣.

(٢) شرح الجمل ٢/٩٦٣.

وقد ذكر الخفاف هذه المسألة وتحدث عنها بالتفصيل كما وضحنا من قبل .

مذهب الحجازيين ، والتميميين في الاستثناء المنقطع :

عُنِيَ الفخار بذكر هذين المذهبين بالتفصيل ، كما ذكر أدلة كُلٍّ منهما ، وذكر ما في ذلك من ضروب المجاز .

وقد ذكر ذلك الخفاف حسبما وضحنا من قبل .

باب الاغـــــــــراء

بين ابن بابشاذ والخفـــــاف :

أولا - من الناحية المنهجيـة :

١ - عرض المادة العلمية :

شرع ابن بابشاذ في شرح الباب بعد ترجمته بباب الإغـــــراء وذكر الفرق بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل ، حيث لم يكن الإغراء خَبَرًا ، وتعرض لذكر المقيس ، والشاذ في هذا الباب ، كما تطرق الى معرفـــــة المعاني التي تعددت هذه الأشياء لأجلها .

في حين عرض الخفاف مادة هذا الباب العلمية في إيجاز شديد منبهـا على أنه سيعود للحديث عنها والتفصيل في الطريقة التفصيلية . وتعـــرض في هذا العرض الشديد الإيجاز إلى ذكر السَّماع والقياس والشذوذ ، وأن الإغراء ضرب من الأمر ، و تفسير الإغراء والمراد به .

٢ - طريقة المنهج :

إنَّ باب الإغراء من أقصر أبواب النحو ، ولما كان ابن بابشاذ لـــم يضع طريقة خاصة بمنهجه لبابي الممنوع من الصرف ، وباب الاستثناء فأحرى أن لا يضع منهجا لباب الاغراء ، ولقد اكتفى بترجمة باب الإغراء ، ثم أخـــــذ يشرح ويعلل .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها الطريقـــة الكلية قال في أولها :

"فموضوع الباب لذكر ما أجمع عليه منها و موضوع استعمالها ومـا أخذه السماع منها ، والإعلام بالاختلاف بين النحويين فيماعداها .

فهذا الذى وضع له الباب" (١) وذلك يوضح منهجه .

---

(١) ص ١٩٥ .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

لم يطنب ابن بابشاذ في شرح هذا الباب وإنَّما تناوله بإيجاز في الشرح ،والتعليل لِمَا وَرَدَ فيه من الخلاف ، ولم يكثر من الاستشهاد على هذا الباب ، كما أنه عالجه بأسلوب سهل على طريقة السؤال والجواب.

في حين أطنب الخفاف في معالجة هذا الباب شارحا ومعللا حيث لم يترك شيئا يتعلق بهذا الباب إلاّ ذكره في سياق الإغراء وأقسام أدوات المرتجل منها والمنقول ، والإشارة إلى أنَّ موضع ضبط أسماء الأفعال كتب اللغة ، وحظ النحوى مِنْهَا أن يتكلم على أقسامها وأحكامها ، ومضى الخفاف على نحو ما مضى عليه ابن بابشاذ في عدم الإكثار من الاستشهاد في هذا الباب .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بابشاذ حَدَّ الإغراء في إيجاز ، كما ذكر حقيقته، وذلك حيث يقول :

" الإغراء : الإلصاق بالشيء من قولك أغريت بفلان إذا ألصقت به شيئا يكرهه .

والإغراء هو غير خَبرٍ ،لأنَّهُ في معنى الأمر من حيث كان غير محتمل للصدق والكذب "(١)

ثم ذكر كذلك الفرق بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه استطردها ابن بابشاذ موضحا إيَّاهَا .

---

(١) المخطوط ١٧٤/ب.

في حين يختلف الخفاف في ذكر حدِّ الإغراء عن ابن بابشاذ وإن كان يقرب منه ، كما يقول الخفاف في معنى الإغراء، الحد الذى ذكره ابن بابشاذ ، ووضح كذلك معناه فى الاصطلاح في شيىء من التقنين ، وذلك حيث يقول :

" الإغراء في اللغة الإلزامُ ، يُقَالُ منه غَرِىَ بكَذَا إذَا لَزِمَهُ ، وأغريته بِكَذَا إذا ألزمته إيَّاه ". (١)

ثم قال في أصله ومعناه :

" الإغراء مصدر من قولهم أغرى يغرى إغراءً ، ومعناه في اللغة الإلصاق ، والإلزام ، وأصله غريت بالشيىء أغرى به غَرَاءً إذا لَصقت به ولزمته ، ثم نُقِلَ بِالهمزة، هذا معناه في اللغة .

ومعناه في الاصطلاح النحوِّ الامر بأسماء يقال لها أسماء الافعال ". (٢)

ثم بعد هذا الحد تطرق الخفاف إلى تفسير معنى الإغراء وحُكمِهِ ، والفرقِ بينَ المُغْرِى والمُغْرى والمُغْرَى بِهِ ، وذلك حيث يقول بعد ذكر الحدِّ المتقدم :

" فَإِذَا فهمتَ أنَّ هَذَا هو الإغراءُ فتعلم من ذلك أنَّ المُغْرِى هو المتكلم بهذَا الكلام ، والمُغْرَى هُو المُخَاطَبُ المَأْمورُ، ولا يكون إلاَّ حاضرًا ، والمُغْرى بِهِ هو المأمور بِهِ، وهو المنصوب باسم الفعل الذى هو الإغراء، وهو زيدًا المنصوب في قولك عِندَكَ زَيدًا .

ولا يكون المُغْرَى بِهِ إلاَّ غَائِبًا ، ثم تحدث الخفاف عن معنى الغائب في اصطلاح النحويين في هذا الباب وفي ذلك يقول : " والغائب في اصطلاح النحويين من ليس بمتكلم ولا مخاطب ". (٣)

---

(١) ص ١٩٥ .

(٢) ص ١٩٧ .

(٣) ص ١٩٧ .

٣ - تسلسل الافكار :

في باب الإغراء أعطى ابن بابشاذ الأولوية للحديث عن الشذوذ قبل الحديث عن أسماء الأفعال والظروف ،فبعد ترجمة باب الإغراء تناول الحدّ والفرق بين الإغراء والأمر المأخوذ من الفعل ،ثم قال :

" فأمّا ما يحكى عن العرب من قولهم "عَلَيهِ رَجُلاً لَيسَنِى "،ففيه شذوذ .. وعلى الشذوذ أيضًا حُمِلَ قوله صلى الله عليه وسلم (مَن لم يستطع الباه فَعَلَيهِ بالصِّيامِ فَإنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ) "(١)، هذا الحديث عن الشذوذ في الإغراء جاء معترضا بين ما يفرق به بين الأمر المأخوذ من الفعل والإغراء .

في حين سلسل الخفاف أفكاره هنا على نحو ما رسمه في طريقته المنهجية التفصيلية، حيث تناول هذه الأدوات، وبعد سردها تدرج إلى فكرة الشذوذ فى هذا الباب ، فَسَاقَهَا ، كما يَرَاهَا ، وذلك حيث يقول : بعد عرض منهج هذا الباب :

" ثم نقول : وَهُو ضربٌ من الأمر إلاّ أنه بأدوات أقيمت مقام الفعل فَخُصَّ باسمٍ لمفارقته لِلأمر بهذه الأدواتِ . وهذه الأدوات عليك ، ودونك وعندك وما جرى مجراها مما قالته العرب "(٢)

ثم تناولَ بعدَ هذا الحديثَ عن فكرة الشذوذ، والمذاهبِ في ذلك الشذوذِ مُفَصَّلاً .

---

(١) المخطوط ١٧٤ .

(٢) ص ١٩٦ .

٤ ـ غزارة المادة العلمية :

لقد أشرنا فيما مضى إلى أنّ بابَ الإغراء من أقصر أبواب النحو ، والأمر كذلك إذ لم يكن في هذا الباب مَجَالاً للتعليل والمناقشة ، وكل ما يمكن أن يكون فيه بحثاً هو فكرة تقديم المعمول في هذا الباب ، وجواز القياس على ما سمع من الظروف في هذا الباب عند بعض النحويين ، وقد استوفى ابن بابشاذ الحديث عن هذا .

في حين يضيف الخفاف إلى هاتين الفكرتين فكرة تقسيمها إلى قسمين : منها منقول ، ومرتجل ليوسع بذلك الحديث عن هذا الباب ، واستعمال رويد في كلام العرب على أربعة أضرب ، وتقسيم أسماء الافعال المرتجلة إلى قسمين :

منها ما هو مشتق من الفعل الذى هو اسمه .

والقسم الثاني من أسماء الأفعال المرتجلة ما ليس بمشتق من الفعل الذى هو اسمه ،

وضرب الأمثلة على هذه الأقسام وناقشها ، فَتَكَوّنَ من ذلك مادة غزيرة فوق ما ساقه ابن بابشاذ .

٥ ـ وفرة الشواهد وتنوعها :

جاءت شواهد باب الاغراء قليلة جدّاً على الرغم من تنوعها ، فلم تتجاوز من القرآن آية واحدة ، ومن الحديث حديث واحد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من لم يَستطِع البَاهَ فَعَليهِ بِالصِّيام ، فإنَّه لَهُ وِجَاء) ، بالإضافة إلى ثلاثة شواهد من الشعر العربي الفصيح ، وقول واحد من أقوال العرب .

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا ، حيث لم تتجاوز شواهده من القرآن الكريم آيتين ، ومن الحديث حَديثٌ واحد ، ومن الشعر العربي شاهدين فقط ، وقول واحد من أقوال العرب .

ثالثا ـ من الناحية الموضوعية :

١ ـ تعليل أدوات الإغراء :

لم يعلل ابن بابشاذ لهذه الأسماء ، وانما اكتفى في ذلك بقوله :

" ومما يحتاج إليه في هذا الباب معرفة المعاني التي تَعَدَّتْ هذه الأشياء لأجلها ، فمعنى دُونَك زيدًا : خذ زيدًا ، وأمامك زيدا فمعناه تقدم ". (١)

وهكذا لم يعط تفسيرًا أكثر من هذا .

في حين اعتنى الخفاف بتعليل هذه الأسماء وتفسيرها، وذلك حيث يقول :

" ومعنى قول العرب عندك زيد ، خُذْ زيدًا من جهة من جهاتك ، ومعنى قولهم : دُونَكَ زيدًا ، خذ زيدًا من قرب منك . . وعليك زيدًا معناه : الزم زيدًا ، وإليكَ عَنِّي مَعنَاهُ : تَنَحَّ عَنِّي وتباعد . . وحَذَارِ مَعناهُ : احذر ". (٢)

إلى آخر الأدوات المذكورة في هذا الباب المسموعة عن العرب .

٢ ـ العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر ابن بابشاذ العلة في هذا ، كما لم يذكر السبب في ذلك ، في حين علل الخفاف لهذه العلة وذكر السبب فيها، وذلك حيث يقول :

" وعدلت العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء إلى هذه الأسماء لفائدتين : إحداهُمَا : تكثير اللغة ،والتوسع فيها ، والثانية : الإيجاز والاختصار،لأنهم إلى تحقيق ما كَثُرَ في كلامهم أحوج من التطويل ".

ثم بين الخفاف وجه الإيجاز فيها بقوله :

---

(١) المخطوط ١٧٥ .

(٢) ص ١٩٨ .

" ووجه الإيجاز فيها والاختصار أنَّ الفعل تتصل به الضمائر كُلُّهـا سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة فيطول الكلام لذلك .

وهذه الأسماء التي سميت بها الأفعال لا يتصل بها لا مفردة ، ولا مثناة ولا مجموعة، فهذا الإيجاز والاختصار". (١)

*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيهـا

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

عني ابن بابشاذ بذكر الخلاف في هذه المسألة مرجحا ما ذهب إليه الأكثرون من النحويين مع ذكر الدليل في ذلك ، وفي هذا يقول :

" واختلف النحويون هل يقاس على هذه الثلاثة أو لا يقاس ، فمذهب الأكثر أن لا يقاس عليها بسائر الظروف . . وأجاز بعضهم ذلك، وجعله قياسا مستمرا في سائر الظروف ". (٢)

وذكر ابن بابشاذ الأدلة على بطلان هَذا القول الأخير دُون أن يذكر من هم أصحابُ هَذَا المذهبِ مكتفياً بذكر بعضهم .

في حين يذكر الخفاف أصحاب المذهبين في هذه المسألة، وذلك حين يقول :

" ولا يقاس عليها عند البصريين ، وقد أجاز الكوفيون القياس عليها بسائر الظروف " .

وانتقد مذهب الكوفيين وقَال إنَّ فيه إحدَاث لُغَةٍ، وفي ذلك يقول :

---

(١) ص ٢٠١ .

(٢) المخطوط ١٧٥ .

" والصَواب أنَّ هذا من اتساع كلام العرب، فلا يقاس عليه، لأنّ في القياس عليه إحداث لغة، ولا تعمل هذه الاشياء إلاَّ في الخطاب ". (١)

<u>تقديم معمول اسم الفعل عليه :</u>

لم يتعرض ابن بابشاذ لمسألة الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه . في حين تعرض الخفاف لهذه المسألة وذكر فيها مذهبين : مذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز ، وفي ذلك يقول :

"والمفعول المنصوب باسم الفعل لا يكون إلاَّ مُؤَخَّراً عنه، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، لأنه لم يقو قوة فعله الذى هو اسمه فيعمل في المفعول متقدما ومتأخراً ، هذا مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون تقديم مفعول اسم الفعل عليه واحتجوا بآية وشطر رجز ". (٢)

وأجاب عن هذا المذهب الأخير بالبطلان، وساق الأدلة على ذلك.

---

(١) ص ١٩٦.

(٢) ص ٢٠٠.

باب الإغــــــراء

ابن بزيزة والخفـــاف :

أولا ـ من الناحية المنهجية :

١ ـ عرض المادة العلمية :

عرض ابن بزيزة باب الإغراء بتوسع أكثر مما عرضه به الخفاف فذكـر في هذا العرض المقيس والمسموع ، واستعمال الأسماء في معاني الأفعال ، وذَكَرَ من خلال ذلك مسائلَ معلومة بالخلاف، فصل القول عليها بعد ذلك .

في حين عرض الخفاف مادة هذا الباب في إيجاز شديد منبها على أنه سيعود للحديث عنها والتفصيل في الطريقة التفصيلية .

٢ ـ طريقة المنهج :

لم يرسم ابن بزيزة طريقة خاصة بمنهجه في باب الإغراء في حيـــن وضع الخفاف طريقة خاصة به ، كما وضحنا من قبل .

*

ثانيا ـ الناحية التشكيلية :

١ ـ معالجة الموضوع :

عالج ابن بزيزة هذا الباب بطريقة تختلف عن تلك التي عالجه بهـا الخفاف ، حيث شرع يفصل القول في هذا الباب دون سرد أدوات الإغراء ودون الإشارة إلى أنّ ضبط أسماء الأفعال من كتب اللغة .

في حين ذكر ذلك الخفاف حسبما ذكرناه سابقا في المقارنة بينه وبين ابن بابشاذ .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بزيزة حَدَّ الإغراء لغة كما ذكره الخفاف ، ولم يذكر معناه في الاصطلاح النحوي ، وإنما اكتفى بذكر المقصود به عند النحاة .

في حين ذكر ذلك الخفاف مفصلا ،كما مر من قبل .

٣ - تسلسل الافكار:

أعطى ابن بزيزة الأولوية للحديث عن المقيس والمسموع في هذا الباب وذكر معاني أدوات الإغراء ، ومسائلَ تتعلق بالإغراء .

في حين سلسل الخفاف أفكاره على نحو ما أجمله في الطريقة الكلية حسبما وضحنا من قبل .

٤ - غزارة المادة العلمية :

وسع ابن بزيزة الحديث عن باب الإغراء ، وذلك بذكر عدد من أسماء الأفعال ، وحقيقة الإغراء وما ورد في ذلك من الخلاف بين النحاة، إلا أنه لم يقسم أسماء الأفعال المرتجلة إلى قسمين : مشتق من الأفعال وما ليس بمشتق .

في حين ذكر ذلك الخفاف بتفصيل واسع ، كما ذُكِرَ من قبلُ .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

لم يكثر ابن بزيزة من الاستشهاد في هذا الباب على الرغم من تنويع شواهده ، فقد استشهد بست آيات من القرآن الكريم ، وثلاثة أحاديث ، وَبَيْتٍ واحدٍ من الشعر العربي ، وقولاً واحدًا من أقوال العرب.

في حين كانت شواهد الخفاف من القرآن الكريم أقل من هذا ، ومن الشعر العربي شاهدين .

ثالثا ـ من الناحية الموضوعية :

اعتنى ابن بزيزة بتفسير أدوات الإغراء على نحو ما ذكره الخفاف ، وقد مضى تفصيل عناية الخفاف بذلك .

العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الاسماء .

لم يذكر ابن بزيزة العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة في ذلك وقسمها قسمين :

أحدهما : تكثير اللغة والتوسع فيها .

والثاني : الإيجاز والاختصار ، كما وضحنا من قبل .

*

المسائل الخلافيـــــــة

١ ـ هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

لم يذكر ابن بزيزة الخلاف الوارد في هذه المسألة .

في حين ذكر الخفاف الخلاف فيها ومذاهب العلماء حسبما وضحنا من قبل .

٢ ـ تقديم معمول اسم الفعل عليه :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في هذه المسألة كما ذكر مذهب الكوفيين فيها .

كما ذكر ذلك الخفاف ، كما وضحنا فيما مضى .

باب الاغــــــــراء

ابن عصفور والخفاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

قدم ابن عصفور باب الإغراء في صفحتين وثلاثة أسطر وذلك مما ينبئ عن الإيجاز الشديد لهذا الباب وذكر فيه مذاهب النحويين وخلافهم في جواز القياس على ما سمع عن العرب فيه . ولم يعلل كثيرا لما ذكر .

في حين قدمه الخفاف بطريقة أوسع مما ذكره ابن عصفور .

٢ - طريقة المنهج :

لعل قصر هذا الباب حدا بابن عصفور أن لا يضع منهجا خاصا به يسير عليه هنا .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، كما بيناها من قبل .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن عصفور هذا الباب بأقرب طرق البحث ، حيث مال في معالجته للقضايا إلى الإيجاز والاختصار ، وتقريب المعاني بأوجز عبارة .

في حين توسع الخفاف في الشرح والتعليل ، حسبما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن عصفور حد الإغراء لغة ، واصطلاحا ، ولم يذكر أصله و معناه وقد اختلف مع الخفاف في هذا الحد إذ يقول :

" الإغراء لغة هو أن يقال أغريته بكذا أى سهلته عليه ،وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر و معاملتها معاملتها" (١) .

في حين ذكر الخفاف غير هذا في الحد اللغوى والاصطلاحي ،كما ذكر أصله ،ومعناه ،حسبما بينا من قبل .

٣ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن عصفور مسلسلة على النحو التالي :

تحدث في بداية باب الاغراء عن السماع والقياس في هذا الباب حول ما سمع من تلك الظروف والمجرورات .

بعد نهاية هذه الفكرة تحدث عن تقديم معمول هذه الظروف عليها ، وذكر فيه مذهب البصريين وهو منع ذلك . ومذهب الكوفيين جواز ذلك .

في حين ذكر ذلك الخفاف بتوسع ، كما يتضح مما سقناه من قبل .

٤ - غزارة المادة العلمية :

لم يتوسع ابن عصفور هنا في الشرح والتعليل والاستشهاد بالنثر والشعر ،ولهذا لم يكن هذا الباب من الأبواب التي توصف بغزارة المادة عند ابن عصفور .

في حين توسع الخفاف في الشرح والتعليل ،حيث تحدث عن أقسام هذه الاسماء واشتقاقها ،ومعانيها ،حسبما وضحنا من قبل .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

لم تتجاوز شواهد ابن عصفور في هذا الباب آية واحدة من القرآن الكريم ،وثلاثة أبيات من الشعر العربي الفصيح ،وقولاً واحداً من أقوال العرب .

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٨٦ .

في حين أضاف الخفاف الى هذا الاستشهاد بحديث واحد ،كما ذكر من قبل .

تالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - توضيح أدوات الإغراء :

لم يوضح ابن عصفور معاني هذه الاسماء .

في حين اعتنى الخفاف بتفسيرها وتعليلها على ما ذكرنا من قبل .

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر ابن عصفور العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة ، والسبب في ذلك .

*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

ذكر ابن عصفور الخلاف في هذا وذكر أدلة ذلك ، كما ذكر فيه مذهب أهل البصرة ، ومذهب أهل الكوفة حسبما ذكره ابن بابشاذ .

ولم يزد الخفاف شيئا على هذا غير الترجيح لمذهب أهل البصرة ، ورد مذهب أهل الكوفة حسبما بينا من قبل .

تقديم معمول اسم الفعل عليه :

ذكر ابن عصفور الخلاف في تقديم معمول هذه الظروف عليهافذكر مذهب الكوفيين وأدلته في جواز ذلك ، كما ذكر مذهب البصريين في منع ذلك قال : " وهو الصحيح ".(١)

في حين ذكر ذلك الخفاف دون أن يزيد على ما قال ابن عصفور .

---

(١) شرح الجمل ٢٨٧/٢ .

باب الإغـــــــراء

ابن الفخـار والخـفــاف :

أولا ـ من الناحية المنهجية :

١ ـ عرض المادة العلمية :

عرض ابن الفخار باب الاغراء في عشرة فصول وست مسائل ، وربما كـــان يبغي من ذلك التوسع في الحديث عن باب الاغراء ، ويلحظ هنا أنه كـــان بارعا في عقد تلك الفصول ، والمسائل لما يجب أن يتحدث عنه .

وقد عني بذكر عمل الأسماء التي تنوب عن الأفعال في هذا الباب ، كما عني بذكر موجب بنائها .

في حين يقدم الخفاف الحديث في هذا الباب عن السماع والقياس ، والشذوذ ، وتفسير الاغراء والمراد به .

٢ ـ طريقة المنهج :

لم يضع ابن الفخار طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، وانما اكتفـــى بالدخول في الشرح والتعليل ، وذلك بعد ترجمة باب الإغراء .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه في باب الإغراء كما وضحنا من قبل في المقارنات السابقة .

ثانيا ـ من الناحية الشكلية :

١ ـ معالجة الموضوع :

يتميز ابن الفخار في معالجته لهذا الباب ، وذلك بتوسعه في الشـــرح ووضعه فصلا خاصا أمام كل قضية يريد أن يتحدث عنها ، وافتراضه أسئلة على تلك القضايا وإجابته عن تلك الأسئلة .

في حين اكتفى الخفاف بتقديم الحديث عن المرتجل والمنقـــول من هذه الأسماء ،والتنبيه على أن موضوع ضبط أسماء الأفعال كتب اللغة ، كما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن الفخارحد الإغراء لغة ولم يذكر حده في الاصطلاح النحـــوى.

في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما ذكر أصله ومعناه حسبما وضحنا في المقارنات السابقة .

٣ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن الفخار مسلسلة في هذا الباب على نحو ما سبقه بـــه الخفاف ، حيث تكلم عن أسماء الأفعال هنا وأن العرب استغنت بذلك عن ذكر الأفعال ، ومن هذه الأسماء ما يتعدى ومنها ما لا يتعدى .

وقد تحدث الخفاف عن ذلك فيما مضى .

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل أدوات الاغراء :

علل ابن الفخار لهذه الأدوات وذلك بمعتقد خاصا لمدلـولات هذه الاسماء ، ذكر في هذا الفصل ما اتفق عليه بين العلماء وما اختلف فيــه بينهم ، وذكر من الأدلة في هذا ما لم يذكره الخفاف.

وقد وضحنا ما كتبه الخفاف في هذا في المقارنات السابقة .

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر الفخارالعلة في ذلك ، وانما اكتفى بذكر العلة في بنائها وموجب ذلك .

في حين ذكر ذلك الخفاف ،كما وضحنا من قبل .

٣ - غزارة المادة العلمية :

توسع ابن الفخار في الحديث عن باب الاغراء ، ولهذا تكونت عنده مادة غزيرة من خلال شرحه وتعليله ، وفي عقد الفصول والمسائل المذكورة آنفا دليل على غزارة مادة هذا الباب عند ابن الفخار ، غير أنه لم يقسم هذه الأسماء الى قسمين : مرتجل ومشتق ، كما فعل الخفاف .

وقد أشرنا في المقارنات السابقة الى ما كتبه الخفاف في هذا .

٤ - وفرة الشواهد وتنوعها :

نوع ابن الفخار شواهده في هذا الباب غير أنه لم يكثر من الشواهد ، ذلك أن شواهده من القرآن الكريم لم تتجاوز ست آيات ، ومن الحديث الشريف اقتصر على الاستشهاد بحديث واحد ، أما الشعر فلم يتجاوز شاهدا واحدا أنشده في أدلة الكوفيين في جواز تقديم معمول هذا الاسم عليه ، وقد استشهد كذلك من أقوال العرب بقول واحد .

في حين جاءت شواهد الخفاف في هذا الباب أقل من شواهد الفخار ، حيث لم يتجاوز آيتين استشهد بهما ، كما وضحنا من قبل .

*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

تحدث ابن الفخار عن هذه المسألة ، وذهب فيها مذهب البصريين وهو قصرما سمع من ذلك على السماع ولا يقاس على شيء منها وذكر في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه والحذاق من أصحابه ، وهو قصرها على السماع .

الثاني : مذهب المبرد وهو جعله فعال كذلك مقصورا على السماع كغيره من هذه الاسماء .

الثالث : مذهب الكسائي ، وهو القياس على ما سمع من ذلك في سائر الظروف .

واتفق ابن الفخار مع الخفاف في أن في القياس عليها إحداث لغة ، وذلك لا يستقيم .

ليس هناك فارق بين ما كتبه ابن الفخار في هذه المسألة مع ما كتبه الخفاف ، كما وضحنا من قبل .

هل يتقدم معمول اسم الفعل عليه ؟

ذكر الفخار هذه المسألة وساق أدلة الكوفيين فيها دون أن يرجح مذهبا ، وانتقل بعد ذلك الى ذكر المذاهب في الكاف من عليك ودونك وذكر فيه مذهبين :

مذهب لسيبويه والجمهور ، وهو أن الكاف اسم مضاف اليه .

ومذهب الأخفش وهو أن الكاف حرف خطاب كالكاف في رويدك زيدا .(١)

ما كتبه ابن الفخار في هذا هو ما كتبه الخفاف في هذه المسألة من قبل كما وضحنا في المقارنات السابقة .

---

(١) شرح الجمل ٢/١٠٦٣-١٠٦٤ .

الخلاصـــــــــة

من دراسة ما سبق نجد أن شرح الخفاف يتميز عن الشروح التي قورن بها بالاشياء التالية :

أولا : في المنهجية : رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها : الطريقة الكلية ، وهي عبارة عن تقديم الباب في نقاط شديدة الايجاز يعـــرض من خلالها ما ينطوى عليه الباب من الابحاث العلمية ، والمسائل ،والقضايا النحوية التي تستوجب الشرح والتفسير ، وفي نهاية ذلك يقول : " فهذا الذى وضع له الباب" ، ويعقب على ذلك بقوله : " انتهت الطريقة الكلية ".

ثانيا : الطريقة التفصيلية كما سماها ،وتختلف عن سابقتهـــــا ، حيث جعل من هذه الطريقة سبيلا إلى الشرح والتعليل ومناقشة آراء النحاة ، وذكر المذاهب ، والترجيحات ، وعقد الأبواب والفصول والمسائل .

ثالثا : يعقب على هذه الطريقة بعد استكمال الشرح بتنبيهـات وتفقدات لفظية ،وتتميمات ،وتعقيبات على الباب ، وهذه المصطلحات يقدم من خلالها ملاحظات عامة على ما تقدم من الشرح ، كما يُراد بها الاسهـاب والتوسع .

أما التفقدات اللفظية فيراد بها نقد ألفاظ كتاب الجمل ، وفيها يحاول التبرير له في مآخذ العلماء عليه .

رابعا : عنايته بالحدود والتعريفات عناية كبيرة ، حيث شملـــت تعريف الحد لغة واصطلاحا ، واشتقاقا .

خامسا : تميز شرح الخفاف " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " بذكر المناسبات الأدبية التي لها صلة بما ينشده من الشواهد ، كما عني بإعراب الشواهد وذكر موضع الشاهد من البيت الذى ينشده ،وبالرجوع للدواوين التي ينشد منها شواهده .

سادسا : كثرة الشواهد وتنوعها ، وهذا ما رأيناه من دراستنا لشرحه هذا ، حيث كانت تفوق شواهده شراح الجمل التي قورن بها .

سابعا : اعتاد الخفاف أن يقدم أبياتاً مع بيت الشاهد من قصيدة البيت الذى أنشده ، وعند ذلك يقول : وقبل بيت الشاهد كذا ، أو وبعد بيت الشاهد كذا ، أو ويتصل بهذا البيت مباشرة كذا .

ويعتبر ذلك من دواعي فهم المعنى ، إذ يقول في توضيح معنى بيت الشاهد : ومعناه يتبين بِمَا قبله ، أو ومعناه يتبين بِمَا بعده ، وينشد ما قبله ، أو مابعده .

وصف نسخة المخطوط

على الرغم من الجهد الذى بذلته في البحث والتفتيش في فهارس المخطوطات العربية ومظانها من الكتب مثل كتاب كشف الظنون وذيله ، وهداية العارفين ، وأقدم المخطوطات العربية لكوركيس عواد ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، وغير ذلك من الكتب التي تعتبر مظانا للمخطوطات العربية وسؤال المختصين في هذا الشأن من أساتذة وباحثين عن نسخة أخرى لهذا المخطوط ، إلاّ أن الحظ لم يحالفني في العثور على نسخة غير تلك التي اعتمدتها في التحقيق ، وهي تلك التي تفضل علي بها سعادة الدكتور عياد الثبيتي ، وذلك يمثل جانبا من الجوانب العلمية التي ظل يمدني بها إلى أن تم إعداد هذا البحث للطباعة ، أثابه الله على ذلك ، وجزاه خير الجزاء .

١ - هذه النسخة هي الوحيدة من هذا المخطوط ، وتقع في خمس وعشرين ومائتين ورقة بمعدل سبعين وأربعمائة صفحة ، بمقاس ٢٤ × ٨ سم ، وتحتوى الصفحة على سبعة وعشرين سطرا ، في كل سطر أربع عشرة كلمة .

٢ - مصدرها : المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، رقم المخطوط ٣٣ نحو تصوير جامعة الرياض : شعبة التصوير بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٣٩٢ هـ. ورقم الفلم ١٤١ والنسخة على ورق جيد وبعضه كتب بالحمرة .

٣ - نوع الخط أندلسي معتاد ، ولا يوجد عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

٤ - صفحة الغلاف .

وقد كتب عليه اسم الكتاب : السفر الثالث من شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي النحوى .

تأليف : الشيخ الأجل النحوى أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى الاشبيلي شهر بالخفاف رضي الله عنه .

وثبت بالأبواب النحوية التي شملها هذا السفر ،وليس بخط ناسخ المخطوط .

وعلى الورقة الأولى من المخطوط كتب بخط ردئ : وقف لله تعالى هذا الشرح في ذى الحجة ١٢٤٩هـ والنظر فيه . . كتبه واقفه محمد عابد ابن الشيخ جمعة بن محمد بن مراد ، وعلى الوجه الثاني من هذه الورقة : وقف محمد عابد ،وتحته خاتم عتيق غير مقروء ، وعلى آخر ورقة من المخطوط اسم المؤلف ، كما جاء في أول ورقة من المخطوط مع استبدال كلمة " شهر بالخفاف " بالمعروف بالخفاف ".

٥ - في بعض أوراق هذه النسخة خلط واضطراب شديد يبدو أنه في ظني يرجع إلى اهتزاز في آلة التصوير .

كما يوجد بهذه النسخة سقطات من المتن أثبتت في حواشيها دون الاشارة إلى موضع تلك السقطات من المخطوط .

كما توجد بحواشيها هوامش لعناوين الأبحاث التي ضمنتها تلك الأبواب وليست هذه العناوين من خط ناسخ المخطوط أيضا .

كما يوجد ببعض حواشيها تعليقات يبدو أنها ليست من صلب الشرح بدليل أن بعضها أبيات من الخلاصة الألفية من باب جمع التكسير .

كما يوجد بها خروم وتصحيفات كثيرة لم تسلم منه الآيات القرآنية .

٦ - لم يظهر لي أن هذه النسخة قوبلت على نسخة أخرى والدليل على ذلك كثرة ما فيها من السقطات والتصحيفات .

ويبدو لي أنها ليست بخط المؤلف كذلك ،والدليل على ذلك قوله في بعض الأحيان : قد قلت في الصفح مقلوب هذا كذا وكذا أو " وجهه في الجواب أوائل الصفح يمنة هذا ، حيث لا تنطبق هذه الصفحة أو هذا الموضع على ما ذكر في موضعه في هذا المخطوط .

اختلطت كتابة الشعر بكتابة النثر في هذه النسخة .

منهج التحقيـــــق

إن الهدف من تحقيق الكتاب هو الوصول إلى حيث أراد له مؤلفه .

وتقتضي الأمانة العلمية أن لا يمس النص إلاّ بقدر ما يصلح خلله إن كان به خلل .

ولا شك أن نشر الكتاب وجعله في متناول اليد من أهم ما يحرص عليه المحقق ، إلاّ أن للتحقيق قواعد وأصولا ينبغي اتباعها ، ولا يسع أحد أن يخرج عنها .

وانطلاقا من تلك القواعد ، والأمانة العلمية ، فإني لم أتدخل في النص المحقق ، ولم أغير فيه إلا بقدر ما يحافظ على إبقائه والوصول به إلى الغاية التي أرادها له مؤلفه ، حيث التزمت :

١ - الابقاء على صورة الكلمة التي أصلحت في هامش مستقل بها مع وضع الكلمة التي أدخلتها في النص بين حاصرتين معقوفتين هكذا [ ] .

أما الأخطاء الاملائية التي أصلحتها فلم أثبت لها صورة في هامش ، وذلك لعلم القارىء بما عليه الاختلاف بين كتابة خط النسخ وقواعد الاملاء الحديثة ، ومن الأمثلة على ذلك : ملائكة : مليكة ، ومسألة : مسئلة ، والقبائل : القبايل ، وأولئك : أوليك ، ورحمة الله : ورحمت الله .

٢ - وضعت نص الجمل بين قوسين هكذا ( ) . وعنونت لبعض المواضع التي تحتاج إلى عنوان ووضعت ذلك بين معقوفتين هكذا [ ] .

٣ - وضعت نقاطا بين قوسين هكذا (...) إشارة إلى مكان الخرم أو البياض الذى لم أتمكن من قراءته ، أو وضع عبارة يلتئم بها الكلام .

٤ - وضعت هامشا للزيادة أو العبارة التي يلتئم بها الكلام.

٥ - وضعت النصوص المقتبسة بين علامتي تنصيص هكذا" ".

٦ - كما وضعت هوامش لتوضيح ما ينبغي توضيحه من العبارات الخفية التي تحتاج إلى توضيح.

٧ - ضبطت النص المحقق بالحركات الإعرابية بما في ذلك الأبنية وغيرها.

٨ - وقد التزمت بتخريج الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأمثال.

٩ - والأقوال العربية، والشواهد الشعرية، وعزوت منها ما لم يعزه المؤلف.

١٠- كما دللت على موضع الشاهد من البيت ووجه الاستشهاد منه.

١١- وتكملة الشاهد الذى لم يكمله الشارح أو أغفل الناسخ تكملته.

١٢- وشرحت الكلمات الغريبة التي لم يشرحها المؤلف، وذلك بالرجوع إلى المعاجم المعتبرة.

١٣- حافظت على علامات الترقيم، كما التزمت بقواعد الاملاء كتابة.

١٤- وترجمت لغير المشهورين من الأعلام الواردة أسماؤهم ضمن هذا الشرح، أما الأعلام المشهورة كالخليل وسيبويه وأبو الحسن والأخفش وأضراب هؤلاء، فلم أترجم لهم لاعتقادى أن الترجمة لهؤلاء تعد من باب تحصيل الحاصل، ذلك أنهم معروفون لدى الجميع.

ولقد واجهتني صعوبات أثناء هذا العمل ،وهي كثيرة منها مثلا :

١ - تخريج الاحالات من كتب أصحابها أو مظانها ما تيسر لي منها .

٢ - وضع السقطات والخرجات التي دونت في الحواشي - ودون الاشارة إلى أماكنها من المخطوط - في مواضعها بعد التمعن في قراءتها ، ومن ذلك على سبيل المثال لوحة ٦/ب على حاشيتها نموذج مما ذكرنا . ولوحة ١٢/ب كذلك ، ولوحة ١٠٧/ب .

٣ - ووجدت صعوبة في قراءة بعض الكلمات ، حيث لم تكن لدى نسخة مساعدة تعين على فهم ما انبهم من الكلمات التي لا تتلاءم والسياق التي وردت فيه .

٤ - وضعت شرطة هكذا : / ، عند انتهاء الصفحة من المخطوط وأثبت رقمها في نهاية السطر هكذا : ١/أ ، إشارة إلى الوجه الأول و : ١/ب ، إشارة إلى الوجه الثاني من صفحة المخطوط .

٥ - التزمت بذكر المصادر التي ورد الشاهد فيها بالتسلسل الزمني .

تلك هي خطوات التحقيق ، وأخيرًا المصادر والمراجع ،والفهارس العامة .

ولم آل جهدا في الاجتهاد لكي يخرج هذا الكتاب حسبما أراد له مؤلفه ، وما بدى فيه من خلل فذلك مني ، والخير أردت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل .

[illegible] ... الأنصاري ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على محمد النبي الكريم

قال الشيخ الأجل المحقق أبو بكر

محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري

الإشبيلي شهر بالخفاف رحمة الله عليه

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

يتقدم بين يدي هذا الباب أن يقال لما فرغ من بيان وجوه الإعراب في الأسماء والأفعال واختلاف أنواع عواملها واحكامها أخذ في بيان أحكام أخر من أحكام الأسماء والأفعال من أحكام الأواخر والأواسط والأوائل فمن أحكام الأواخر الانصراف وخلافه والانصراف وخلافه من وصف مختص بالاسم كما أن الإعراب والبناء من وصف الاسم وكما أن كل اسم لا يخلو من أن يقال في صفته معرب أو مبني كذلك كل معرب لا يخلو من أن يقال في صفته منصرف أو غير منصرف ولما كان حق الاسم أن يكون معربًا أولًا حق معربه أن يكون منصرفًا ولما عرض لبعض الأسماء ما منع من إعرابه كذلك عرض لبعض معربه ما منع من انصرافه وتمكن إعرابه ولذلك [illegible] التنوين فيه مع عدم [illegible] تسمى النحويون هذا النوع غير منصرف لما [illegible] خلا فيما [illegible] إعرابه بتعاقب الحركات الثلاث على آخره ودخول التنوين عليه مع عدم [illegible] منصرفًا والانصراف في اللغة العدول عن الشيء والرجوع عنه ولما كان [illegible] الاسم على ضربين أحدهما لا يشبه الفعل أو يشبهه ولم يستحكم شبهه والثاني يشبهه ويستحكم شبهه وصفهما النحويون بهذين الوصفين [illegible] المستحكم شبهه بالفعل بغير الانصراف لأنه لم يرجع عن شبه الفعل ووصفوا الذي لم يشبه الفعل أو لم يستحكم شبهه بالانصراف لرجوعه عن شبه الفعل [illegible] منصرف [illegible] وغير المنصرف [illegible] شبه الاسم بالفعل [illegible] الذي لم يستحكم شبهه [illegible] الاسم المعرب على [illegible]

[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط

:: يبني بيعة فيها الصليب لأمه ويهدم من كفر منار المساجد :: وبعده ::

:: فما سبق القيسي البيت وسبب هدمه منار المساجد أنه بلغه شعر لبعض

موالي الأنصار وهو قوله :: ليتني في المؤذنين حياتي إنهم يبصرون من في السطوح

:: فيشيرون أو تشير إليهم بالهوى كل ذات دل مليح

فهدم منار المساجد وعيره الناس وشاهده حذف اللام من على بعد حذف الألف

لالتقاء الساكنين فاجتمعت لامان متحركة وساكنة فحذفت المتحركة بالحذف إذ لم

يمكن ادغامها فهذا توجيه الشذوذ فيهما وكتبهما بانفصال العين باللام هكذا عَلْماء

واسم الفرزدق همام وقيل هميم والأول أشهر وكنيته أبو فراس ومات من ذات الجنب

ورثاه جرير ولم يبق بعده إلا أشهرا يسيرة وتوفي رحمهما الله

:: كمل الكتاب المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل ::

:: من تأليف الشيخ الأفضل الأكمل الإمام العالم العلم ::

:: الأوحد الأستاذ الأجل المقرئ أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله ::

:: الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف رضي الله عنه

:: وانفع به

الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد النبي الكريم .

قال الشيخ الأجل النحوي :

أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الاشبيلي ، شهر بالخفاف رحمةالله عليه .

باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف

يقدمُ بين هذا البابِ أن يقالَ : لما فرغَ من بيانِ وجوهِ الإعرابِ في الأسماءِ والأفعالِ ، واختلافِ أنواعِ عواملِها وأحكامِها ، أخذ في بيانِ أحكامٍ أُخَرَ من أحكامِ الأسماءِ والأفعالِ ، من أحكامِ الأواخرِ والأواسطِ والأوائلِ ، فمن أحكامِ الأواخرِ الانصرافُ وخلافُه .

والانصرافُ وخلافُه من وصفِ معربِ الاسمِ ، كما أن الإعرابَ والبناءَ من وصفِ الاسمِ .

وكما أن كلَّ اسمٍ لا يخلو من أن يقالَ في صفتِهِ : معربٌ أو مبنيٌ ، كذلك كلُّ معربٍ لا يخلو من أنْ يقالَ في صفتِهِ : منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ .

وكما أن حقَّ الاسمِ أن يكونَ معربًا ، كذلك حقُّ معربِهِ أن يكونَ منصرفًا ، وكما عرضَ لبعضِ الاسمِ ما منعَ من إعرابه ، كذلك عرضَ لبعضِ مُعْرَبِهِ ما منَعَ من انصرافِهِ ، وتمكّنِ إعرابِهِ ، وهو كسرُ آخرِهِ لعاملِ الخفضِ ، ودخولُ التنوينِ فيه مع عدمِ مُعَاقِبِهِ .

فَسَمَّى النحويون هذا النوعَ غيرَ منصرفٍ ،كما سمّوا خلافَه - ممـا تَمكَّنَ إعرابُـه بتعاقبِ الحركاتِ الثلاثِ على آخرِه ،ودخولِ التنوينِ عليـه مع عدَمِ معاقِبِه - مُنْصَرِفًا .

والانصرافُ في اللغة : العدولُ عن الشيءِ ،والرجوعُ عَنْه .

ولما كان معربُ الاسم على ضربَيْن :

أحدُهما : ألا يشبهَ الفعلَ ،أو يشبهَه ،ولم يستحكِمْ شَبَهُه بِـه.[(١)]

والثاني : يشبِهُهُ ، ويستحكِمُ شبهه .

وصفهُما النحويونَ بهذينِ الوصفينِ ،فوصفُوا المستحكمَ شَبَهُـه بالفعلِ بغيرِ الانصرافِ ،لأنه لم يرجِعْ عن شبَـهِ الفعلِ .

ووصَفُوا الذى لم يُشبِهِ الفعلَ أو لم يَستَحِكم شبهُـهُ بِه بالانصرافِ، لِرُجُوعِه عَن شَبَهِ الفعلِ .

وقد يَصفونَ المنصرفَ بتمكّنٍ أمكَن ،وغيرَ المنصرفِ بتمكّنٍ غيـر أمكَن .

واستحكامُ شبَه الاسمِ بالفِعلِ أنْ يشبهَهُ من وجهيْنِ فصَاعِـدًا ، كأحمرَ" مُسمَّى به ،وغيرَ مسمّى به .

وأما الذى لم يستحكمْ شبَهُهُ به ، فَـ"كزَيدٍ وأفكلٍ".[(٢)]

---

(١) في اللسان (حكم) وأحكمت الشيء فاستحكم،صار محكما ،واحتكم الامر، واستحكم وثقه .
وقد استخدم سيبويه هذه العبارة في الكتاب ،بهذا المعنى .الكتاب ٣٦٥/٢ .

(٢) الافكل اسم رعدة ،كمافي المنصف ٣/٥ ١ وقدفسره المصنف بهذا المعنى في ٢٠٤/ب .

فالاسمُ المعربُ على ثلاثةِ أوجهٍ :

ضربٌ لا يشبِهُ الفعلَ: كرجلٍ وحمارٍ.

وضربٌ يشبِهُ الفعلَ ولا يستحكمُ شبَهُه بِهِ ؛كزيدٍ وعمرو ،فهذانِ يوصفانِ بالانصرافِ .

وضربٌ يشبِهُ الفعلَ ،واستحكَمَ شبَهُه بهِ ، / كأحمرَ وحمراءَ ،فهذا يوصفُ بغيرِ الانصرافِ . ٢/أ

وهذا ينقسمُ قسمةً أولى قسمينِ : ثم ينقسمُ كلُّ قسمٍ من قسميهِ أقساماً ، حتى تبلُغَ أقسامُه سبعةَ عشرَ قسمًا ،كما قالَ أبو القاسم.

فموضوعُ البابِ لتبيينِ كلِّ قسمٍ من نوعي ما ينصرفُ بالوصفِ والتمثيلِ ، ثم الإعلامِ بما ينقسمُ إليه غيرُ المنصرفِ ،ثم ما ينقسمُ إليه كلُّ واحدٍ من قسمَيْه ، وتبيينِ أقسامِها بالتمثيلِ بها ،والإعلامِ بما في بَعْضِها ،وانقلابِ اللغةِ .

وأنَّ دخولَ الألفِ واللامِ على ما لا ينصرفُ وإضافَتَهُ يوجبانِ صرْفَه على قولٍ ،أو جرَّه على قولٍ.(١)

فهذا الذى وَضَعَ له البابَ ،وضمنه مع ما انضم إلى ذلك من الأمثلة .

انتهت الطريقة الكلية .

ثم اختلفَ النحويونَ في السببِ الذى قيل في الاسمِ: منصرفٌ لأجْلِهِ ، فقال الأستاذ الأجل أبوالحسين بن أبي الربيع (٢) - رحمه الله - :

---

(١) اختلف النحويون في هذا على قولين : فرأى سيبويه أنَّ ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انْجَرَّ وعلى ذلك هو باقٍ على منع صرفه . ينظر الكتاب ١/ ٢٢-٢٣ . وذهب الأخفشُ والمبرِّد إلى أنه مَبنيٌّ في حال فتحه إذا دَخَلَهُ الجارُّ.

ينظر تفصيل القول في هذه المسألة : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/١١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ .

(٢) هو : عبدالله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن الربيع القرشي الأموى العثماني الاشبيلي المقرئ الفقيه النحوى .

===

سمعتُ الأستاذَ أبَاعلي (١) ـ رحمهُ اللهُ ـ يذكرُ في هذا الاصْطِلَاحِ ثلاثـــةَ أوجهٍ (٢) :

أحدُها : أن الأَسماءَ المنصرفةَ سُمِّيَتْ منصرفةً لأن فيها صوتًا زائدًا ، وهو النونُ الساكنةُ ، نحو : زيدٍ ، وجعفرٍ ، ومحمدٍ ، وما أشبهَ ذلكِ .

والصريفُ هو الصوتُ .

قال النابغةُ (٣) :

* له صَرِيفٌ صَرِيفَ القعوِ بالمَسَدِ *

=== أخذ عن الشلوبين ، وله شرح الايضاح لأبي علي ، وشرح الجمـــل للزجاجي ، وغير ذلك . تخرج عليه أهل سبتة وتوفي سنة ٦٨٨ .

ترجمته : في الاحاطة ١/٢٨٩ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغـــة ١١٦-١١٧ ، وبغية الوعاة ٢/١٢٥ ، ونفح الطيب ٣/٣٧٤ ، والأعلام ٤/١٩١ ، ومقدمـــة البسيط : تحقيق الدكتور عيـاد ابن عيد الثبيتي .

(١) هو : عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بالشلوبين ، قـــال الفيروزآبادي : " وهو بلغة الاندلس الأشقر الأبيض . إمام فـــي العربية واللغة أستاذ أخذ الجِلّة عنه كتاب سيبويه " له شـــرح الجزولية صغيرا / وآخر كبيرًا وله كتاب في النحو سماه : التوطئة ، وكانت ولادته في اشبيلية سنة ٥٦٢ وتوفى سنة ٦٤٥ باشبيلية .

ترجمته في : الانباه ٢/٣٣٢ ، والذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٠ ، والبلغة ١٧٢ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥ ، ونفح الطيب ٥/٣٨-٣٩ .

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢١٤ .

(٣) الشاهد عجز بيت للنابغة وهو في ديوانه ١٦ ، ومن شواهد الكتاب ١/٣٥٥ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري ٢٧٨ ، والكامل للمبرد ٣/١١٩ ، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٢/١٦١ ، وشـرح شواهد سيبويه للنحاس ١٥٤ وتهذيب إصلاح المنطق ٥١٠ ، وأوله :

===

الثاني : أنّ الأسماءَ المنصرفةَ تُخفضُ بالكسرةِ ،وكانت في النصبِ بالفتحةِ ، فقد انصرفَتْ في الخفضِ إلى حالةٍ غيرِ حالةِ النصبِ .

والأسماءُ غيرُ المنصرفة نصبُها أو خفضُها واحد ،فلم تنصرفْ عن حالةِ النصبِ إلى حالةِ الخفضِ .

ويدخلُ على هذا التثنيةُ والجمعُ السالمُ مذكرًا كان أو مؤنثًا ،فإن نصبَهما وخفضَهما واحدٌ ، فيجيءُ على هذا في التثنيةِ والجمعِ غيرَ منصرفَيْن.

قلت : فانكسَرَتْ هذه العلةُ.

الثالث : أنّ الأسماءَ المنصرفةَ قد انصرفَتْ عن شَبَهِ الفعلِ ، وغيرَ المنصرفةِ قد أَشْبَهَت الفعلَ فلم تنصرفْ عن شَبَهِه ،والأقوالُ كلُّها متقاربةٌ ،والأولُ أحسَنُها .

وذكر الأستاذُ المرحومُ أبو الحسن بن خروفٍ (١) عن الأستاذِ المرحومِ أبي بكر بن طاهر المعروفِ بالخِدَبِّ (٢) - رحمهما اللهُ -

---

=== مقذوفةٍ بدخيسِ النحضِ بازلُها ....

وهو من المعلقة :

(يا دارَ ميةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ)

والشاهد فيه أنَّ الصريفَ هو الصوتُ الرقيق وقد شُبِّهَ به التنوينُ .

(١) هو : علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي قال الزبيدي : " إمام النحو واللغة أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق ابن ملكون ،وأبي بكر بن طاهر،وله مصنفات مفيدة ،منها : شرح الكتاب وهو جليل سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي ،وكتاب في الفرائض وردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء ،توفي سنة ٦٠٩ ".
ترجمته في : الانباه ٤/ ١٩٢ ،ومعجم الأدباء ١٥/ ٧٥ ،وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦ ،والبلغة ١٦٤-١٦٥ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ ونفح الطيب ٢/ ٣٩١ ، ٣/ ١٨٥ و٤/ ١٧٨.

(٢) هو : محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي المعروف بالخدب

===

في ضبطِ العللِ المانعةِ من الصرفِ ، وهي عشرة : (١)

موانعُ صرفِ الاسمِ عشرٌ فهاكَها
مُهذَّبةً إن كنتَ في العلمِ تحرِصُ

فَجَمعٌ وتعريفٌ وعدلٌ وعُجْمَةٌ
وَوَصْفٌ وتأنيثٌ وَوزْنٌ مُخَصَّصُ

وَما زِيدَ في عَلقَى وعِمرانَ فانتَبِهْ
وَعاشِرُها التَّركيبُ هَذا مُلَخَّصُ

فعلى هذا ، فأصلُ الأسماءِ التنكيرُ والتذكيرُ ، وأن لا تكون وصفًا ، وأن لاتخرجَ عن أوزانِ الآحادِ إذَا جُمِعَتْ ، وأن لا يركبَ الاسمُ مع غيرِه ، وأن لا يكونَ معدولًا عن شيءٍ . ٢/ب

=== قرأ النحو ببلاده على مشائخ الأندلس ، وأجاد فيه ، ويقال : إن كتاب سيبويه كان على لسانه ، وكان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة ، وأفهمهم أغراضَ سيبويه ، وله عليه تعليق سماه الطرر لم يسبق إلى مثله من تلاميذه ابن خروف . مات سنة ٥٧٠ .

ترجمته في الانباه ٤/١٩٤- ١٩٥ ، والذيل والتكملة ٥/٢/٦٤٨ والبلغة ٢٠٦ ، وطبقات بن قاض شهبة ١٢٣ ، وبغية الوعاة ٢٨/١ .

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف أول باب ما لا ينصرف والأبيات فيه غير منسوبة لأحد .

مخطوط رقم ٤٧٨ وبها خروم بحيث لا تظهر فيها أرقام اللوحات .

والأشباه والنظائر ٦٦/٢ .

وفي شرح الجمل لابن بزيزة هذا الرجز وقد نسب لأبي الحسن الرماني .

وقد رواه ابن بزيزة :

مَوانِعُ صرفِ الاسمِ تِسعٌ ....

===

ونقدمُ هنا مقدمةً تشملُ على بيانِ جميعِ الباب - إن شاء اللهُ تعالى - وذلك أنّ النحويين - رحمهم اللهُ - والفضلُ للمتقدِّم - لما رأَوْا ما لا ينصرفُ يقاربُ في الكثرةِ ما ينصرفُ نظروا في الأصلِ منهما، فوجدوا ما لا ينصرفُ يفتقرُ الى موجبٍ يمنعُه الصرفَ، وما لا ينصرفُ (*) يفتقرُ الى ما يصرفُه علِموا أنّ الأصلَ الصرفُ، فبحثوا عن الموجِبَاتِ، فوجدُوها عشرةً :

سبعةٌ إذا اجتمع منها في الاسمِ اثنان مُنِعَ التنوينُ، وهما :

التعريفُ والعجمةُ، نحو : "ابراهيمَ، واسماعيلَ".

فالتعريفُ والعدلُ، نحو : "عُمر، وزُفر، وسَحَر" من يومٍ بِعينِه.

والتعريفُ ووزنُ الفعلِ المختصِّ، نحو : "فَعَّلَ، وفُعِّلَ، وفُعْلَ، و"فوعِلَ".

والتعريفُ - أيضا - ووزنُ الفعلِ الغالبُ نحو : "أحمدَ و يزيدَ".

والتعريفُ والتأنيثُ، نحو : عائشةَ وزينبَ، والتعريفُ والألفُ والنونُ الزائدتانِ، نحو : "عثمانَ، وسلمانَ، وعمرانَ".

والتعريفُ والتركيبُ، نحو : "بَعلبَك ورَامَ هرمز". (٢)

والتعريفُ وألفُ الإلحاقِ، نحو : "أرطى" (٣) في حالِ التسميةِ بها.

والصفةُ والعدلُ، نحو : "مَثنَى وثُلاثَ ومَوْحَد وثُناءَ ورُباعَ".

=== وفي البيت الاخير :

وما زيدَ في عمرانَ من بعدِ رائِهِ * وتاسِعُها التّركيبُ هذا مُلخَّصُ

غاية الأمل في شرح الجمل ٢/٥٢٤.

(١) قال عبد العزيز بن جمعه الموصلي : "ومن المختص ما كان على فُعِلَ وفُعِّلَ مخففا ومشددا، وفوعِل، وانفَعَلَ وافعَلَّ وافعالَّ ونحوها".
شرح ألفية ابن معطي ١/٤٤٦.

(٢) رامَ هُرمُز اسم أعجمي مركب، وهو بلد، والنسبة اليه رامِيٌّ، قال سيبويه "واختلفوا في رامَ هُرمُز فجعله بعضهم اسماً واحدا وأضاف بعضهم رامَ الى هُرمُز" الكتاب ٢/٢٩٦.
وانظر المعرب من الكلام الأعجمي . للجواليقي ٨٣.

(٣) الأرطي شجر ينبت في الرمال يدبغ به. اللسان (أرط).

(*) في الأصل : لا يفتقر، تحريف والصواب ما أثبتناه.

وجميع هذا لا يَمنعُ الصرفَ إلاّ إذا كان على هذه الصفةِ ، فإذا اجتمع التأنيثُ والصفةُ ، نحو : ضاربةٍ وقائمةٍ ، لم يمنعْها من الصرفِ من حيثُ كان التأنيثُ غيرَ لازمٍ في مثلِ هذا ؛ لأنك تسقِطُ التاءَ ، فتقول : ضاربٌ ، ولا يمكنُ ذلك في العلَمِ ؛ لأنك لا تقول في "عائشةَ" العلم : عائشٌ ، فالمذكر لا يشركهما في هذا اللفظِ ما دامت علماً ، فلم يُعتَدَّ بالتأنيثِ علةً إلاّ في المواضعِ الذي يلزمُ فيه .

وكذلك إذا اجتمع التعريفُ والعجمةُ ، نحو : "آجُرّ ولجَامٍ" (١) في حالِ التسميةِ بهما لم يمنعْهما من الصرفِ ؛ لأن العربَ ردّتْ مثلَ هذا إلى أوزانِ كلامِها ، واستعملَتْها نكراتٍ ومعارفَ ، فخفّتْ عليها ، ولم تراعِ العجمةَ فيها ، وليس كذلك الأعجميُّ المنقولُ من العلميةِ ، نحو : "ابراهيمَ ، وإسماعيلَ" ، وجميعُ بابهما ؛ لأنها لم تُدخِلْها في كلامِها بأكثرَ من هذا ، ولم تستعملْها أجناساً نكراتٍ كما استعملت "اللّجَام والآجُرّ" ، فبقيت الأعلامُ العجميةُ على ثقلِها ، والوصفُ والعجمةُ بهذه المنزلةِ ، نحو : "سفْسِيرٍ" (٢) "وبَنْدارٍ" (٣) ؛ لأنها استعملتْها أجناساً ، وتصرفتْ في ذلك ، كآجُرّ فخفّتْ عليها ، وكذلك الجمعُ الذي يشبهُ الآحادَ لا يكونُ علةً على حالٍ ، ألا ترى أنّ الجمعَ الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبهَ الآحادَ في اللفظ صرف .
إنّ الجمعَ الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبه الآحاد في اللفظ صُرِفَ نحو : "ملائكةٌ" .

---

(١) اللجام معروف ، وهو ما يوضع في فم الفرس ، وقال قوم إنه عربي ، وقال آخرون : بل هو معرب . ويقال : إنه بالفارسية لغام ، ويجمع على ألجمة . ينظر المعرب من الكلام الأعجمي ٥٦٤ .

(٢) السَّفْسِيرُ بالفارسية السِّمْسَار قاله أبو عبيد عن الأصمعي . وقال مُؤَرِّج : السفير العبقري ، وهو الحاذق بصناعته من قوم سَفَاسِرَة وعباقرة ، ويقال : للحاذق بأمر الحديد سفسير ينظر المعرب للجواليقي ٣٧٢ .

(٣) البندار بالضم واحد البنادرة ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض ، ومنه سُمِّيَ بُنْدَار بن عبد الحميد بن لُرَّة النحوي ، قال القفطي : خَلَطَ المذهبين وله تصانيف . ينظر الانباه ١/٢٩٢ .

مسألة :

والثلاثُ العللِ الباقيةِ التي تمنعُ واحدةٌ منها الصَّرفَ في الاســـم :

ألفُ التأنيث مقصورةً و ممدودةً ،نحو : حُبْلَى ،وحَمْرَاء ،
والألفُ والنونُ في مثلِ : "سكرانَ" ،و "عضبانَ".
والجَمْـــــــــــــعُ المتناهي الذى لا نظيرَ له في الآحـــاد .

فهذه الثلاثُ إذا وُجِدَ منها واحِدَةٌ في الاسم امتنعَ من الصرف ألبتة/ في ٣/أ
المعرفةِ والنكرةِ ، فجميعُ ما لا ينصرفُ قد انحصرَ إلى قياسٍ يعمل عليه ،
لا نجدُ شيئاً مما لا ينصرفُ إلاَّ وفيه ما ذكرْنَا ،ولا يصرفُ شيءٌ مما ذكرْنَا مما فيه
هذه العللُ على شروطِهَا إلاَّ لضرورةِ شعرٍ أو فاصلةٍ نُوِّنَ إتْبَاعًا،نحو قولـــه
تعالى : ﴿ قواريرًا ﴾ (١).

الثاني : وما وُجِدَ غيرَ مصروفٍ ،وليس فيه علةٌ لم يُثبتْه البصريون ،
وأثبتَه الكوفيون وَرَوَوْه عن العربِ ،كقوله : (٢)

فَمَا كانَ حِصنٌ ولاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرداسَ في مَجْمَـــعِ

---

(١) الآية ١٥ من سورة الانسان .

(٢) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي . من أبيات قالهـــا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين ،فأعطـي عيينة بن حصن الفزارى ،والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس .
والشاهد فيه قوله : (مِرداسَ) حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهـي العلمية ، وقد استشهد به الكوفيون والأخفش والفارسي على ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ،ورواه البصريون رواية لا شاهد فيها وهي :
* يَفُوقَانِ شَيخِيَ في مجمعِ *
ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٩ ،والضرائر لابن عصفور ١٠٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٤٢ ،وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ٢/٩١٠ ،والهمع ١/١٢١ ،والخزانة ١/٧١-١٢٢ ، والدرر ١/١١٥.

وأبياتًا غيرَه، وهو محمولٌ على منعِ صرفِ ما ينصرفُ ضرورةً، وربما شَبَّهت العربُ فيه الأصلَ بالفرعِ كما مدّتِ المقصورَ.

قلت: فهذا الذى ذكرهُ النحويون قرَّبَ حصرَ الباب وسَهَّلَ حفظَه، واستغنِيَ به عن حفظِ جميعِ ما تشتملُ عليه هذه الأنواعُ التي لا يمكنُ حصرُها بالحفظِ، فلا فرقَ إذًا بين قولِك: كلُّ اسمٍ اجتمعَ فيه العجمةُ والتعريفُ أو العدلُ والصفةُ لا ينصرفُ، وبين قولك: كلُّ فاعلٍ ومبتدأٍ مرفوعٌ، وكلُّ مضافٍ إليه مخفوضٌ أبدًا، فهذه عللٌ مطردةٌ (١) موجبةٌ، وهكذا مقصَدُ النحويين -رحمهمُ اللهُ-. فإذا عُلِمَ هذا جاز أن يوقف عنده ولا يعلّلُ، ويكون الواقفُ عند ذلك مُؤدّيًا لكلامِ العربِ عالماً به، وجاز أن يَتَجَاوَزَ ذلك، ويَبحَث عن أصولِ تلك العللِ، ولأيِّ شيءٍ صيَّرته عللًا، فإذا وُفِّقَ لذلك ناظرٌ فيه وعرفه كان أعظمَ خطرًا، وأكبرَ قدرًا، وأكثرَ تصرفًا، وأنبهَ علمًا من الأوّلِ، وكلاهما متّبعٌ ما وجدَ من كلام العرب متصرِّفٌ فيما تصرفوا فيه.

ثم النحويون رأَوْا هذه الأنواعَ من الأسماءِ التي اقترنتْ بها هذه العللُ مُنِعَت التنوينَ وهي مُعرَبَةٌ فخرجتْ عن أصولِها، نظَروا ما ليس فيه تنوينٌ من الكَلِم الثلاثِ وإعرابه فرع، فوجَدُوا الفعلَ المضارعَ فاعتقدوا أنَّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ محمولٌ عليه في تركِ التنوينِ من حيث خرجَ إلى شبهه بالنقلِ بالعللِ التي دخلَتْه، كما أن الفعلَ محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ لما أشبَهَهُ أُعرِبَ، ولما دخلَ الاسمَ هذان السببَانِ أو سببٌ يقومُ مقامَهما، فخرج عن أصله، وصار فَرْعًا من جهتين، حُمِلَ على الفعل إذ الفعلُ ثانٍ عن الحدث من جهات (٢):

---

(١) قال ابن جني أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار والاطراد نقيض الشذوذ قال: فجعل أهل علم العرب ما اسْتَمَرَّ من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ماعليه بقية بابه وما انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا". الخصائص ١/ ٩٦-٩٧.

(٢) في الاصل: "الحدثين" والسياق يعطي ما أثبتناه.

منها : أنَّ الفعلَ يضعُف فيه ، والحدثُ لا يضعُف فيه .

ومنها : الدلالةُ على الزمانِ المعيَّنِ ، والحدثُ لا يدلُّ عليه .

ومنها : بناءُ لفظِ الفعلِ للدلالةِ عليه أى على الحدثِ ، والحدثُ لا يدلُّ عليه .

فلما أشبهه بخروجِه عن أصلِه ، كما خرج عن أصلِه نُقِلَ عندَهُم كنَقْلِه ، فَمُنِعَ ما مُنِعَهُ الفعلُ من التنوينِ (١) ، ولما لم يكنِ الفعلُ مُفَرَّغًا عن الحدثِ في العملِ لم يكنِ العملُ في الصفاتِ وأسماءِ الفاعلينَ علةً يمنع الصرف .

فهذا هو الشبهُ الذى ذكرَهُ النحويُّون ، وليس حملُ الاسمِ في هذا على الفعلِ بأبعدَ من حملِهِ على الحرفِ في البناءِ .

والدليلُ على أنَّ الفعلَ أثقلُ من الاسمِ معنًى قلةُ أبْنِيَةِ الأفْعالِ ، وكثرةُ أبْنِيَةِ الأسماءِ ، فأبنيةُ / الأفعالِ نيفٌ على ثلاثين ، وأبنيةُ الأسماءِ نيفٌ على ثلاثمائةٍ ، قال هذا ابن خروف - رحمه الله - (٢) . ٣/ب

وحروفُ الأفعالِ تنقصُ عن حروفِ الأسماءِ ، لأنَّها (٣) تكونُ ثلاثيةً ورباعيةً وخماسيةً ، وتبلغُ بالزيادةِ سبعةً نحو : "اشْهِيبَاب" ، فهذا دليلُ ثقلِ الفعلِ وخفةِ الاسمِ ؛ وهذا معنى الثقلِ والخفةِ عند النحويين ، وهو بديعٌ ، فالفعلُ وإن كان ثُلاثيًّا فهو أثقلُ من الاسمِ السباعيِّ المنصرفِ من هذا الوجهِ .

ثم الثلاثيُّ المتحركُ الأوسطِ أثقلُ لفظًا من الساكنِ الأوسَطِ ، و"حمراءُ" أثقلُ من "حُبْلَى" ، وكذلك ما عدته أربعةُ أحرفٍ أثقلُ مما عدته ثلاثةُ أحرفٍ من جهةِ اللفظِ ، فاعلم ذلك .

---

(١) في الأصل : مرفوعا ، وهو تصحيف ظاهر والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن خروف مخطوط لوحة ٢

(٣) في الأصل : لأنها لا تكون ، وهو تصحيف ظاهر والسياق يعطي ما أثبتناه .

ثم لمّا حذفوا التنوينَ حملًا على الفعلِ أتبعوهُ الجرَّ من حيث لم يكنْ في الفعلِ أيضا ، فصارَ زوالُ الخفضةِ تبعًا للتنوينِ ،فإذا جاءَ موضعٌ لا يدخله تنوينٌ عادَ إليه الخفضُ ، حيث أمنوا التنوينَ ،وذلك مع الألفِ واللامِ والإضافةِ ، وهو على حالهِ مصروفٌ ، ودليلُ ذلك أنَّ المصغرَ-نحو :"أحمر وأُحيمر"- غيرُ مصروفٍ ،وقد دخله التصغيرُ كما دخلت الألفُ واللامُ والإضافةُ ،وكلُّها من خواصِّ الأسماءِ ،فلم تقاومْ إحدى العلّتينْ .

فإنِ ادَّعَى مُدَّعٍ أنَّ الفعلَ قد صُغِّرَ في التعجبِ فليؤدِ قوله بأن الألفَ واللّامَ قد دخَلَتِ الفعلَ في قولهم : (الحمار اليُجَدَّعُ)(١) "والصبي اليجدع"،وقد أضيفَ إلى الفعلِ جميعُ ظروفِ الزمانِ (٢) ، وكلُّ ذلك خارجٌ عن أصلِه ، ولا فرقَ بين إضافةِ الفعلِ والإضافةِ إليه ؛لأنَّ كلًّا ليس من بابه ،ولهذا قال سيبويه -رحمهُ اللهُ- :" وأَمِنُو التَّنْوِينَ "(٣) ؛ لأنه لو كان مصروفًا عندَهُ لم يُفِدْ قولُه : " وأَمِنُوا التَّنْوِينَ " شيئًا ،فاعلمْ ذلك .

---

(١) قطعة من بيت رواه أبو زيد في كتابه النوادر ضمن أبيات نسبت مرةً لرجل من بني ثعلبة اسمه طارق بن دسيق ،ومرةً لذى الخرق الطهوى والبيت الذى منه هذه القطعة هو :

يقول الخنا وأبغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا * إلى ربنا صوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

والشاهد فيه دخول الألف واللام على الفعل المضارع شذوذا أو ضرورة . ينظر النوادر لابي زيد ٢٧٦ ،والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٤ وتذكرة النحاة لأبي حيان : ٣٧ .

(٢) قال السيرافي " فإن قال قائل: فقد أضيفت أسماء الزَّمان إلى الأفعال ، كقولك : هذا يومَ يَقُومُ زيد وساعةَ يذهبُ زيد ورأيته يومَ قَامَ زيد ،فإنما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ،لأن الأفعال لا بد لها من فاعلين والفعل والفاعل جملة والزمان يضاف إلى الجمل ،كقولك : رأيته يومَ زيدٌ أمير ورأيته زَمَنَ أبوك غائب ونحو ذلك ...الخ شرح سيبويه ١/ ٩٦ - ٩٧ وانظر الخصائص ١/ ٣٥٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٣و ٣/ ٢٢١ .

تنبيه : قد قلتُ ـ في الصفح مقلوبُ هَذَا ـ (*) كلامًا معناه أنّ مَن أدّى جميعَ ما لا ينصرفُ من غير تعرضٍ لأوجهِ كونِهَا عللاً ، فقد أدّى كـلامَ العرب ، ومن تجاوَز ذلك بأنْ أبْدى أوجُـهَ كونها عللًا أرسخُ قدما ، وأوفرُ حكمًـا وخَطَرًا ، فالذى أراه الآن التعرضُ لذلك ، لأنّ الكتاب كتابُ بسطٍ وتحقيق .

فأقول : قال محققو هذه الصنعةِ : (١) إنّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ هو ما كان ثانيًا من جهتَينّ من الجهاتِ التسع ، لا أعلم خلافًا بيـن النحويين المتقدمينَ أن موانعَ الصرفِ تسعةٌ : التعريفُ ، والتأنيثُ ، والوصفُ ، والجمعُ ، ووزنُ الفعل ، والتركيبُ ، والعدلُ ، والعجمةُ ، وزيادةُ الألِف والنونِ ، وجاء بعضُ المتأخرين وزاد في موانعِ الصرفِ عاشرًا (٢) : وهو ألفُ الإلحاقِ ، فقال النحويون كلُّهم يقولون : انّ "أرطَى" إذَا سُمّيَ به مذكرٌ فإنه لا ينصرفُ ، ولا مانعَ إلاّ التعريفُ وزيادةُ الألف ، وثَمّ من زادَ حادِى عَشَر ، وهـو

(*) ينظر ص ٩ حيث أن المصنّف أجمل الكلام هناك على هذا الموضوع ، وتوسع في الحديث عنه هنا ، وقد استخدم عبارة الصفح هنـا وفي عدة مواضعَ من هذا الكتاب ـ بمعنى ـ الصفحة ، وانظـر ٢/٤٠ - ٨٢ .
ويقصد بعبارة : (الصفحِ مقلوبُ هَذَا) الصفحة المقابلة لهذه الصفحة من اللوحة .

(١) قال عبد القاهر الجرجاني " إذَا قلت : ثانٍ كان الاسم بنفسه ثانيا ، وهو الحقيقة ، وإذا قلت : فيه الفرعية جعلت الفرعية معنى فيه ، ولم تجعل الاسم ثانيًا بنفسه . كتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢/٩٦٤ .

(٢) قال عبد العزيز بن جمعه الموصلي " وذهب السيرافي إلى أنها عشرة فزاد شبه ألف الالحاق بألف التأنيث " . ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢/٢١٤ وانظر شرح ألفية ابن معطي ١/٤٤٠ .

شبه ما لا ينصرف (١) ، فقال : إنَّ سيبويه يقول : إنَّك إذا سميت رجلاً بأحمر لا ينصرفُ لوزن الفعلِ والتعريفِ (٢) فإذا نكرته فإنَّهُ لا ينصرفُ ، وليس فيه إلاَّ وزنُ الفعل ؛ لأنَّ الوصفَ قد زالَ بالتسميةِ ، والتعريفُ قد زالَ بالتنكيرِ ، ووزنُ الفعلِ وحده لا يمنع الصَّرفَ ، / ألا ترى أنَّ «أفكلَ» ينصرفُ في النكرة ، ٤/أ
فلا بد من زائدٍ ، ولا زائدَ إلاَّ شبهُ الأصلِ .

الجواب : أنهم كنّوا عن هذا كلِّهِ بزيادةِ الألفِ والنونِ ، لأنَّ زيادةَ الألفِ والنونِ لم تمنعِ الصرفَ من حيثُ هما زيادتان ، ألا ترى أنَّ "عفريتاً" ينصرفُ إذا سُمِّيَ به مذكرٌ ، وفي آخره زيادتانِ الياءُ والتاءُ ، وإنَّما منعتاه لشبههما بهمزةِ التأنيثِ ؛ لأنهما زيادتانِ زيدتا معاً في آخر كلمة ، الأولُ منهما ألفٌ ، قبلَ الألفِ ثلاثةُ أحرفٍ فأكثرَ لا تلحقها تاءُ التأنيث ، وكذلك ما آخره ألفُ الإلحاق إنما لم يصرف في المعرفة لشبهِ ألفِ الإلحاق بألفِ التأنيثِ ، فلما كانت هذه الثلاثةُ ترجعُ إلى الشبه أتَوْا بواحدٍ منها ، واستغنَوْا عَنِ الاثنين الباقِيَينِ .

فإنْ قلتَ : فلم لم يستغنُوا بألفِ الإلحاق ؟ قلت : ألفُ الإلحاقِ لا أثرَ لها إلاَّ مع التعريفِ ، والألفُ والنونُ يمنعان مع التعريفِ ومع الوصفِ في النكرةِ في «فَعْلَانَ» الذي مُؤَنثه «فَعْلَى» .

فإن قلت : قد تقدم الكلامُ على عِلَلِ ما لا ينصرفُ ، وهي : التسعُ ، وقد ذكرتَهَا أول الباب نظماً ونثراً ، وقد نظمَهَا بعضُ الناسِ فقال : (٣)

جِمَاعٌ وتأنيثٌ وعدلٌ وعُجْمَةٌ
وَوصْفٌ وتركيبٌ ووزنٌ ومَعْرِفَةْ
وحرفانِ مِن فَعْلَانَ آخِرُهُ الذى
مُؤَنثُهُ فَعْلَى أتَتْكَ مُصَنَّفَةْ

---

(١) ينظر الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ٦٠٦/١ .
(٢) الكتاب ٢٠٣/٣ .
(٣) لم أقف على من نظمها ، وفى الأصل جماع ، وهي عبارة سيبويه . الكتاب ١٩٤/٣ .

وهذه العِلَلُ كلُّهَا من خواصِّ الأسماءِ ،فكيفَ تكون خَواصُّ الأسماءِ مثقَلةٌ للأسماءِ إلى شَبَهِ الأفعالِ ؟

فالجواب أن هذه العللَ إذا دخلت على الأسماءِ تنقُلُها إلى حالةِ الثَّنَوِيَّةِ (١) عن الأسماءِ الأصولِ إلى حالةِ الفرعيةِ (٢)، فالتعريفُ فرعٌ للتنكير، والعجمةُ فرع في كلامِ العرب على العربيةِ ،لأنّ أصلَ الأسماءِ في كلام العربِ أن تكونَ على أوزانِ الأسماءِ العربيةِ لتكونَ على لغتِهِم ،وكذلك ما كان من الأسماءِ على وزنِ الفعلِ - غَالِبِهِ ،ومُخْتَصِّهِ - فرعٌ على ما كان على أوزانِ الأسماءِ العربيةِ ،والوصفُ -أيضا- ،كذلك فرعٌ ،لأنّ الاسمَ يكونُ أولاً ثم يطرأُ عليه الوصفُ ،فلهذا كان الوصفُ فرعاً ،والتأنيثُ أيضا علةٌ فرعيةٌ للتذكيرِ، لأنّها ثانية له من حيثُ أنّ التأنيثَ يفتقرُ إلى إبانةِ معناهُ إلى علامةٍ أو تعريفٍ بالوضعِ لَهُ بخلافِ التذكيرِ ،فالتذكيرُ هو الأولُ ،والتأنيثُ يتلُوه ، وكذلك التركيبُ فرعٌ للإفرادِ ،والعدلُ أيضاً علةٌ فرعيةٌ ،لأنّ أصلَ الاسمِ المعدولِ أن يكونَ على بناءٍ غير الذى عُدِلَ إليه ،فَذَلِكَ البِنَاءُ هو الأصلُ والأول ، والذى عُدِلَ إليه يَتلُوه ،فهو ثانٍ له ،والزيادةُ أيضا علةٌ فرعيةٌ ، وليسَ كلُّ زيادةٍ تمنعُ من الصرفِ ،فالزيادةُ التي تمنعُ هي الألفُ والنُّونُ من "فعلان" الذى مُؤَنَّثُه "فَعْلَى"، وَسَيُبَيَّنُ بِأتَمَّ من هذا .

وألفُ التأنيثِ المقصورةُ والممدودةُ ،وكذلك الجمعُ الذى لا نظيرَ له في الآحادِ هو علةٌ مانعةٌ من الصرفِ ،لأنَّ الجمعَ ثانٍ عن الإفرادِ ، فالإفرادُ هو الأولُ ،والجمعُ يتلُوه ،فهو ثانٍ له ،وهذه العللُ التِّسعُ لا تمنعُ مِنْهَا / واحدَةٌ إلاّ إذا اجتمعت مع أخرى إلاّ علتَيْن ،فإنَّ كلَّ واحدةٍ منهما ٤/ب
تمنَعُ الصرفَ وحدَهَا ،وهي الجمعُ الذى لا نظيرَ له في الآحادِ وألفُ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً ،لأنّ كلَّ واحدةٍ منهما قامت مقامَ علتَيْن من حيثُ كان

---

(١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/١٢١و ٢/٩٦٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/٩٦٤ .

جمعًا ،ومن حيثُ كان لا نظيرَ له في الآحادِ ،فهو جمعٌ ونهايةُ الجمعِ ، وكذلك ألفُ التأنيثِ قامت مقامَ علتَيْن ، فلما اجتمع في الاسم علتَانِ من هذه العللِ مُنِعَ الصَّرفُ لشبهِه بالفعلِ ،وإنّمَا أشبهَ الاسمُ الفعلَ إذَا كَانَ فيه علتان ،أو ما يقومُ مقامَ علتين ؛لأن الاسمَ إذَا اجتمعَ فيه مثلاً- التعريفُ والتأنيثُ فقد اجتمعَ فيه شيئانِ زائدانِ عليهِ لم يكونَا فِيهِ قبلُ ، فَصَارَ لذلك بمنزلةِ الفعلِ ؛لأن الفعلَ يَتضَمَّنُ الفاعلَ ،وهو شيءٌ زائدٌ عليه أيضًا ،فصار الاسمُ لاجتماعِ علتَيْن فيه بمنزلةِ الفعلِ ، فهذا وجهُ مشابهةِ الاسمِ الذى لا ينصرفُ للفعلِ.

وقيل:وجهُ الشَبَه بينهما أنَّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ إذا اجتمعَ فيه علتان صار كأنه فرعٌ من جهتَين ،فأشبَهَ الفعلَ ؛لأنَّ الفعلَ فرعٌ عن الاسمِ من جهتَيْن : عنِ الفاعلِ بالحدَثِ ،وعنِ المصدرِ بالاشتقاقِ ،فَكُلُّ اسمٍ صار فرعًا من جهتينِ ، فقد أشبهَ الفعلَ ، فَمُنِعَ الصَّرفُ ،وهو الجرُّ والتنوينُ ؛ ولأنَّ (*) هذه العلَلَ تحدثُ فرعيةً فِيمَا تكونُ فيه.

قال أبو موسى الجزولي (١) -رحمه الله- في عَقدِ باب ما لاينصرفُ : أصلُ الاسمِ أن يكونَ مفردًا عَرَبيَّ الوضعِ إلى آخرِ ماقال : (٢) إنَّه أصلٌ في الاسمِ،

(*) في الأصل : ولبيان ،والسياق يعطي ماأثبتناه.

(١) أبو موسى الجزولي هو : عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلبَخْت الجزولي النحوى من أهل مراكش : حج فلقي ابن برِي بمصر ،فلازمه وأخذ عنه النحو واللغة والادب،وقرأ عليه الجمل للزجاجي ،وسمع عليه صحيح البخارى فَكَانَ واحداً من فئة انتهتْ إليه رئاسة العربية ببلده ، ومن مصنفاته كتاب القانون في النحو. تُوفيَ بناحية مراكش سنة ٦٠٧ ترجمته في : الانباه ٢/٣٧٨ وبرنامج الوادى آشي ٢٨٧ والبلغة ١٧٩ وبغية الوعاة ٢/٢٣٦ ،وكشف الظنون ٢/١٨٠٠ ،والأعلام ٥/١٠٤.

(٢) ينظر المقدمة الجزولية في النحو ٢٠٧ ٩

ويكونُ مقابلُه كلّ ما ادُّعِيَ أصالَتُه يَحدثُ فيه فرعيةٌ ،فيشبِهُ النوعَ الذى هو الفعلُ ،فَيَمْنَعُ ما يَمْنَعُ الفعلَ .

فقدْ تحققَ من هذا معرفَةُ عِلَلِ ما لا ينصرفُ ،ومعرفةُ أوجهِ كونِها عللا ،وتَحَصَّلَ بهذا معرفَةُ موانِعِ الصرفِ تفصيلاً وتعليلاً ليَحصُلَ الوفاءُ بالضرورة ، والأكملُ الأوّلُ الذى كان التنبيهُ عليه قبْلَهُ والحمد لله .

وكذلك الجوابُ عن اعتراضِ من قال : جميعُ عِلَلِ ما لا ينصرفُ كُلها من خواصِ الأسماءِ ،فكيفَ يكونُ ما هو من خواصِّ الاسمِ مخرجا (١) له عن حكمِ الأَصلِ من الأسماءِ إلى شبهِ الفعْلِ ؟

فالذى أقولُهُ : أنَّ تلكَ الخواصَّ الأُوَلَ من خواصِّ الأسماءِ ولكن من حيثُ أحدثَتْ في الاسمِ الذى تَدخلَ عليهِ منها خاصيتان عَرَضَ لَمّا دخلَتْ عليهِ مرتبةُ الثنويةِ عن أصولِ الأسماءِ ،فأشبَهَ ما هو ثانٍ لِما هُوَ فرعٌ بالحقيقةِ عنِ الاسمِ ،فبقيَ مُعرَبًا غير جارٍ بوجُوهِ الإعرابِ ، بل يدخُلُه ما يدخُلُ الفعلَ المضارعَ من أنواعِ الإعرابِ ،وهيَ الرفعُ والنصبُ وجوبًا أو تقديرا ،ويُمنعُ الجرُ والتنوينُ ،لشبَهِه بما لا يدخلُه الجرُ والتنوينَ ،وهو الفعلَ .

وجرى في تخاطبِ النحويين أن يقالَ : "وكانَ في موضعِ الخفضِ مفتوحًا" ،والفتحُ من ألقابِ البناءِ ،فمنَ النحويينَ من قال : إن الاسمَ الذى لا ينصرفُ في حالِ الخفضِ مبنيٌّ (٢) ،لأنَّ حركَتَه الفتحَةُ ،وهيَ غيرُمجَانِسَةٍ للخفضِ ،وحركاتُ البناءِ لا تُجانِسُ العواملَ المقتضيةَ / لها ،فهو عندَ القائلِ مبنيٌّ ،وهو أبو الحسن الأخفش ،وعلامَةُ الخفضِ عنده الكسرَةُ التي زالت لشبَهِ الفعلِ كما زالَ التنوينُ لذلِكَ ،فلمَّا بقيَ الاسمُ ساكنًا لزوالِ حركتِهِ كرِهُوا بناءَ ذلكَ لشبَهِ المبنيّ ،فحركُوهُ بالفتحِ ،فهذهِ الحركَةُ عندَه ليسَتْ بحركةِ إعرابٍ علىَ هذا القولِ ،فتسميتُهم لها فتحةً صحيحٌ ،لأنّها ليست ٥/أ

---

(١) في الأصل : مخرج ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ وذكر مع الأخفش أبا العباس المبرد .

حركةٌ إعرابٍ ،وأكثرُ النحويينَ يذ هبون إلى أنَّها حركةُ إعرابٍ ،وأنَّ الاســـمَ الذي لا ينصرفُ يُخفَضُ بالفتحَةِ ،والفتحَةُ علَامةُ الخفضِ ،والفتحُ من ألقابِ البناءِ فيعرِضُ هنا سُؤَالٌ ،وهو أنْ يقالَ : فكيفَ يقالُ فِيهِ مفتُوحٌ ،وحركَتُـه حركةُ اعرابٍ ؟

الجوابُ أن يقالَ:إنَّ هذِهِ الحركَةَ لمَّا لم تكُن مناسبَةً للعَامِـــلِ ، وإنَّما يُناسِبُه الكسرُ صارتْ كأنَّها وُجِدت بِغيرِ عامِلٍ ،فأشبهَتْ بذلِكَ المُسمَّى منَ الحركاتِ بِناءً فَتْحاً ،فلذَلِكَ قيلَ : فِيهِ مفتوحٌ ، وأبو علي لم يُبيِّن مذهبَهُ في كتابِهِ"الإيضاح"؛ لأنّه قالَ فِيهِ :" وكان في موضعِ الخفضِ مفتوحاً"[١] ولمْ يقُلْ ; خُفِضَ بالفتحَةِ ،فيمكنُ أن يكونَ مَذهبُه مذهَبَ أبي الحسن على أنَّـــهُ ينبغِي أنْ يُقالَ في الفتحَةِ : إنَّها علامَةُ الخفضِ على كلِّ قولٍ ؛لأنَّها صارتْ في موضِعِ الكسرةِ ،فينبغِي أن يُحكَمَ لها بحكمِها ،فَيُنسبُ لها الإعرابُ كمَــا فعلَ أبُو علي ذلك في"أخيكَ وكليهِمَا"[٢] والله أعلم.

ومما يدلُ على أنَّ هذِهِ الفتحَةَ تَجرى مَجْرَى الكسرةِ أنَّهم يقولُونَ : رأيت جَوارِيَ،فَيُظهِرُونَ الفتحةَ التي هِيَ علامَةُ النصبِ ،فَإذَا قالوا مـررتُ بجوارٍ لم يظهروا الفتحَةَ التي هِيَ علامةُ الخفضِ إلاَّ في الشعرِ،كما قال:[٣]

قَد عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَــا ....

---

(١) ينظر الايضاح ١/ ٥٨.

(٢) ينظر الايضاح ١/ ٥٦-٥٧ وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/ ١٠٢.

(٣) الشاهد من أبيات من الرجز للفرزدق ،وبعده :

* لَمَّا رَأَتْـنِـي خَلِقًا مُقْلَولِيَا *

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٣١٥ وابن السراج في الأصول ٣/ ٤٤٤ والخصائص لابن جني ١/ ٦ والمنصف ٢/ ٦٨ ،والضرائر لابن عصفور ٤٣ واللسان (علا) و (قلا) .

والشاهد فيه إجراء يُعَيلِي على الأصل ضرورة ،وهو تصغير يَعْلَى اسم رجل ، قال يونس:إنَّ العلمَ المنقوص يجوز إظهارُ فَتْحِهِ في حال الجر.

فجاءَ هذا في الشعرِ، كما ظهرت الكسرةُ في الياءِ أيضًا قال :(١)

لَا بَارَكَ اللَّهُ في الفَوَانِيِّ هَلْ   يُصْبِحْنَ إلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وانما ذلكَ ،لأنَّ هذِهِ الفتحَةَ عِوَضٌ منَ الكسرةِ ،ونائبَةٌ منَابَهَا ،فجرَت عليهَا أحكامُهَا من الظهورِ والكُمُونِ ،فإنْ كانَ في الاسمِ عِلَّةٌ واحدَةٌ انصرفَ، لأنَّ قُوةَ الأصلِ تقاومُهَا ،إلَّا أنْ تكونَ العِلَّةُ الجمعَ المُتناهِيَ أو التأنيثَ ولزومَ التأنيثِ ،فإنَّهُ قد تقدَّمَ أنَّ كُلَّ واحدَةٍ من هاتينِ العلَّتَينِ تقُومُ مقامَ علتينِ .

ثُمَّ تَقُولُ :وجملةُ الأسماءِ في صرفِها وتركِ صرفِها علَى اثنَيْ عَشَرَ قسمًا : ستةٌ لاتنصرفُ في النكرةِ ،وستَّةٌ لا تنصرفُ في المعرفَةِ ،فالأولُ : التأنيثُ بالألِفِ المقصورَةِ ،والتأنيثُ بالألِفِ الممدُودَةِ ،والجمعُ الذى لا نظيرَ له في الآحادِ،والعدلُ في العددِ ،و"أفْعَلُ" صفةً،و"فَعْلَانُ" الذى مُؤَنَّثُهُ على "فَعْلَى".

والسِّتَّةُ الأُخَرُ : هيَ التأنيثُ بالمعنى والتاءِ ،والعدلُ في غيرِ المعدُودِ ،ووزنُ الفعلِ الذى يغلِبُ ،أو يَخُصُّ ،والعجمَةُ والتَّركيبُ ،وزيادَةُ الألِفِ والنونِ ،ولكلِّ واحدٍ من هذِهِ أصولٌ وشرائطُ تُذْكَرُ إن شَاءَ الله تعالى .

قال أبو القاسم -رحمه الله- (وَمَا لَا ينصرفُ ينقسمُ قِسمينِ،/ فقسمٌ لا ينصرِفُ في معرِفَةٍ ولا نكِرةٍ)(٢) ، قلتُ : وضابطُ هذا ،لأنَّ علتينِ تلزمانِهِ في الوجهَينِ، أعني : في حالةِ تعريفِهِ أو تنكيرِهِ، أو يكونُ في التنكيرِ بعدَ ٥/ب

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات ،وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٣١٤ والمقتضب ٣/ ٣٥٤ ،والخصائص ١/ ٢٦٢ ،والمنصف ٢/ ٦٧، وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٢٦ ،وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٠١، ورصف المباني ٣٤١ واللسان (غنا).

(٢) الجمل ٢١٨.

التسميةِ يَشبه أَسَدَنهُ على مذهب سيبويه (١) في أفعَل إذا سُمّيَ به ثم نُكِّرَ بعدَ التسميةِ ،فيكونُ تنكيرُهُ بعدَ التسميةِ مشبهًا أصلَه.

وما لاَ ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرة لأنّ إحدى علتيه قد زالت في التنكير ، وليسَ له حالةٌ ترجعُ (٢) إليهَا في حالِ تنكيرِه ، قد كان فيها لا ينصرف ، وخالف الأخفش سيبويه في "أحمرَ إذا نُكّر بعد التسمية ،فصرَفَهُ كأحمَـــد "إذا نُكِّرَ ،والصحيح ما قاله سيبويه (٣) ،لأنَّ أحمَدَ في حال تنكيره منصرفٌ بخلافِ "أحمر".

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٣ ولم يفصح عن العلة كما يوهم كلام المصنـــف ، وقال ابن يعيش : " استثنى أحمر ونحوه من الصفات إذْ كانَ فيــه خلافٌ إذا سُمّيَ به ثمَّ نُكِّرَ ، فإن سيبويه يمتنع من صرفه بعد تنكيـره كما كان يمنعه في حال تعريفه إلاَّ أن المانع من الصرف مُخْتَلِفٌ. ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل ،وفـــي حال التنكير شِبْهُهُ بحاله قبل التسمية وذهب أبو الحســـن الأخفش إلى صرفه ؛ لأنه بالتسمية فَارَقَ الصفة وعَرَضَ فيه التعريفُ ، ووزن الفعل على ما ذكر ، فإذا نُكِّرَ زالَ التعريف ،وبقي فيه علـــة واحدة ، وهي : الوزن وحده فانصرف . وهو القياس ما قالــــه أبو الحسن " ،شرح المفصل ١/ ٧٠.

(٢) في ابن بابشاذ . يرجع إليها . لوحة ١٥٥ .

(٣) ينظر قول سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٠٣ فمابعدها .

فَصلُ : [أَفْعَلَ صِفةً]

قال أبو القاسمِ -رحمه اللهُ- (فَمِنْ ذَلكَ أَفعَلُ إِذَا كَانَ نعتـًا ، نحو : أحمرَ وأَصفَرَ) [١] ، فإنه لا ينصرفُ [٢] ، وهذا يحتاجُ إلى تقييد واحترازٍ ، وإلا انتقَضَ ، وهو أن يقولَ :

«أَفْعَلُ» إذَا كان نعتًا ، وهو مُؤَنَّثُ على «فَعْلَاءَ» ، وكان معه (مِنْ) لفظًا أو تقديرًا [*] ولم تُحذفْ همزتُه أو شيءٌ منه ؛ فإنّه حينئذٍ لا ينصرفُ للوصفِ ووزنِ الفعلِ ، و«أفعلُ» هو أقوى الأسماءِ شبَهًا بالفعلِ بالزيادةِ التي في أولِه ، وبكونه وصفًا ، وبتحمُّلِهِ الضميرَ كالفعلِ ، ولذلك لم ينصرفْ عند سيبويهِ نكرةً ولا معرفةً ، ولا نكرةً بعدَ المعرفةِ ، وإنما قيلَ : له مُؤَنَّثٌ على فَعْلَاءَ ، احترازًا من قولِك : مررت بنسوةٍ أربعٍ ، وبرجلٍ أرملٍ ، فإن هذا مَصْرُوفٌ .

وقوله : [٣] ولم يحذف منهُ شيءٌ احترازًا من أُحَيْوَى إِذَا صُغِّرَ في

---

(١) الجمل : ٢١٨ وعبارته : فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس منها : أفعل .. الخ

(٢) من هنا مقتبس من شرح الجمل لابن بابشاذ إلى قوله : " وسيأتي حكم هذا ص ٣٢ ولعل الشارح لم يعزه اكتفاء بما عزاه لابن بابشاذ في عدة مواضعَ من هذا الكتاب .

(*) في اللوحة السابعة من الوجه الثاني كُتِبَ في هامش المخطوط : ومن قيود «أفعل» أن يكون معه " من " ملفوظا بها أو مُرادَةً في النية كما قال الفرزدق :

إِنَّ الذى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَـا
بيتًا دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وأطـولُ

يريد : أعز من دعائم كل بيت ، وأطول من دعائم كل بيت . وهذا الكلام أنسب في هذا الموضع من الموضع الذى كُتِبَ في هامشه وهو : فصل : الجمع المتناهى .

وفصل أفعل هذا مأخوذ من شرح الجمل لابن بابشاذ وهذه الزيادة التي في هذا الهامش ليست فيه .

(٣) في ابن بابشاذ : (وقولنا) لوحة ١٥٥ .

أحدِ وجوهِهِ ،ومن خيرٍ وشرٍّ ،وذلك أنَّ "أحْوَى" إذا صُغِّرَ كان فيه ثلاثةُ أوجهٍ : (١)

"أُحَيٌّ" بياءٍ مشددةٍ مصروفٌ، كأنك لما حذفتَ لامَ الكلمةِ حذفًا كراهيةً لاجتماعِ الياءاتِ زالَ وزنُ "أفْعَل"، فصرفتَهُ ،ومنهم من يقولُ : "أُحَيٍّ" ،فحذفَ الياءَ على حدِّ حذفِها من جوارٍ وغواشٍ .

ويأتي بالتنوينِ عوضًا فيثبتُهُ في حالِ الرفعِ والجر ، ويحذفُهُ في حالِ النصبِ لتمامِ البناءِ ،ومنهم من يقول : أُحَيْوِ ، فيجمعُ بينَ الياءِ والواوِ ، ولم يدغمْ حملاً على التكسيرِ ،لأنَّهما من وادٍ واحدٍ .

وأما "خيرٌ وشرٌّ" فلا إشكالَ فيهما ، فإذا صُغِّرا أعيدا إلى أصلِهما ولم يُصرفا ،لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها ،وإذا عادتِ الهمزةُ تَمَّ ، وإذا تَمَّ لم ينصرفْ .

قد كُنَّا ذكرنا الخلافَ في "أفعلَ" إذا نُكِّرَ بعدَ التسميةِ - بينَ (٢) سيبويهِ والأخفشِ فلا فائدةَ في إعادتِه ،

ويروى أن أبا عثمانَ المازني (٣) سألَ أبا الحسنِ الأخفشَ عن "أحمرَ" إذا نُكِّرَ بعد التسميةِ به ،فقال : أصرفُهُ ،لأنَّ الوصفَ قد ارتفعَ عنهُ بالاسميةِ ، فلم أُعِدْهُ إلى أصلِهِ ، فقالَ له أبو عثمانَ ، فما تصنعُ بقولِكَ : مررت بنسوةٍ أربعٍ؟ فقالَ : أصرفُهُ ،فقالَ : ولِمَ ؟ فقالَ : لأنَّ أصلَهُ أن يكونَ عددًا كأربعةٍ وخمسةٍ ،فحملتُه على أصلِهِ فقالَ له : ألاَ فعلتَ ذلك في أحمرَ ؟ فلمْ يأتِ بمقنعٍ .

فإن سُمِّيتَ بأفضلَ منكَ وما أشبهَهُ مِمَّا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٧٢ وقال ابن مالك في الأوجه الثلاثة :"وهذا الحذف مجمعٌ عليه إن كان أول الياءين الواقعين بعد ياء التصغير زائدا ،فإن لم يكن زائدًا كالمنقلب عن واو (أَحْوَى) فإنَّ أبا عمرو يرى فيه تقرير الياءات الثلاث فيقول : هذا أُحَيِّيٌ ورأيت أُحَيِّيَ وغيره لا يرى ذلك إلاَّ أن سيبويه يحذف ويستصحب منع الصرف وعيسى ابن عمر يحذف ويصرف" شرح الكافية ٤/١٩٠٧.

(٢) في ابن بابشاذ :" في أحمر وأصفر إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ بعد التسمية. لوحة ١٥٥. وانظر ص ٢٠.

(٣) انظر ما جرى بين المازني والأخفش في صرف أحمر إذا نكر بعد التسمية كتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢/٩٧٩-٩٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٦٦ ،وشرح الجمل لابن بزيزة ٢/٥٢٧.

معَهُ منكَ لم ينصرفْ معرفةً ، ولا إذا نكرتَهُ بعدَ التسميةِ / بلا خلافٍ ؛ لأنَّ ٦/أ
"منكَ" الدَّالةَ على معنى المفاضلَةِ والوصفِ موجودةٌ في الحالين (١) ، فإن سميتَ "بأفضلَ" وليسَ معَهُ [منك] (٢) لم يخلُ حذفُ "منك" من أن يكونَ تخفيفًا ، وهو مُرادٌ أو حُذِفَ ولم يُرَدْ ، فإن كانَ حُذِفَ وهو يُرادُ فحكمُهُ حكمُ ذِكْرِهِ ، وإن كانَ حُذِفَ ولم يُرَدْ انصرفَ في النكرةِ بلا خِلافٍ ؛ لأنَّ الذى كانَ به وصفًا ليسَ بموجودٍ ، ولا في حكمِ الموجودِ .

فإن سَمَّيتَ "بأفكَلٍ" ، وهو اسمُ رعدَةٍ أو "بأيدعٍ" وهو اسمُ صبغٍ لم تصرف في المعرفةِ ، وصرفتَهُ في النكرةِ ؛ لأنَّه اسمٌ وليسَ بصفةٍ ، وكذلك إنْ سَمَّيتَ "بأجمعَ أكتعَ أبصعَ" ؛ لأنَّهُ ليسَ بوصفٍ .

فإن سميتَ بأدهَمَ وأرقَمَ ، لم تصرفْ في النكرةِ ؛ لأنَّهُ صِفةٌ في الأصلِ ، والأجودُ تركُ الصرفِ ؛ لأنَّ الحيَّةَ لم تُسمَّ "بأرقمَ" إلَّا لمعنَى النقطِ التي فيها ، ولم يُسمَّ القيدُ "بأدهَمَ" إلا لمعنَى السوادِ ، فلذلك كانَ الأجودُ والأحسَنُ ألَّا تُصرفَ ، وقد أجازَ بعضُهُم صرفَه ؛ لأنه اسمٌ غيرُ مشتركٍ .

فأمَّا "أجدلُ وأخيلُ" ؛ فإنَّ سيبويه - رحمه الله - جوزَ صرفَهُما وتركَ صرفِهِمَا ، وقال "تركُ صرفِهِمَا أحسَنُ الوجهَينِ" (٣) ؛ لأنَّ أجدلَ

---

(١) قال سيبويه " وإنما يكون هذا صفة بمنك ولو سميته أفضل منك لم تصرفه على حال " . الكتاب ٣/٢٠٢ .

(٢) في الأصل (مِنْ) والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ؛ ولأن المصنف قال بعد هذه العبارة " لم يخل حذف منك " فدل ذلك على أنها هي المرادة عنده وإنما الخطأ من الناسخ .

(٣) الكتاب ٣/٢٠٠-٢٠١ وعبارته : " وذلك أجدل وأخيل وأفعى ، فأجود ذلك

===

فيه معنَى الشدَّةِ ولذلكَ سُمّيَ به ،وأخيلُ فيه لمعةٌ ،وهُوَ طائرٌ أخضَرُ في جناحِهِ لمعةٌ تُخالِفُ لونَهُ ، فهذِهِ أصولُ "أفعل" إذا كانَ وصفًا أو غيرَ وصفٍ، وليسَ في العربيةِ ما أَخَذَ علتيهِ الوصفُ غَيرَ هذا ،وغيرَ مثنَى ،وثلاثَ ،ورباعَ في العدد.

ومن قال: إنَّ "سُكرى" لم ينصرفْ للوصفِ والتأنيثِ لم تطرد علته في "صَحراء وطرفاء" (١)، لأنَّهما لا ينصرفانِ ،وهُما اسمانِ غيرُ وصفين ،فإذًا العِلَّةُ المطرِدَةُ التأنيثُ ولزومُ التأنيثِ.

وكذلك من قال: إن سكرانَ لم ينصَرِف للوصفِ وزيادَةِ الألفِ والنونِ بطلت عليه "نَدْمانٍ وغَرْثانٍ" (٢)، لأنَّهمَا وصفانِ والزيادتانِ فيهِمَا ،ومعَ ذلك هُمَا مصروفانِ ، فإذًا علتُهُمَا -أعني : منعَ صرفِ فَعْلانَ- الحملُ على "فعلاء"، لأنَّ في آخِرِ "سُكرانَ" زيادَتَيْنِ (*) زيدتا معًا. الأولُ مِنْهُمَا حرفُ مدٍ ولينٍ، كما أنَّ "حمراءَ" كذلك.

مسألة :

إذا سميتَ بـ"أكلل" لم تُجْرِه مجرى "أحمد" (٣)، بل تُجريه مجرى "قردد" (٤) و"مهدد" (٥)؛ لأنَّهُ ملحقٌ بجعفرٍ يدل على ذلك إظهارُ مُضاعفِهِ ،ولو كانَ بوزنِ "أفعل" لكانَ مدغمًا كأجَلِّ وأشَدِّ .

(*) في الاصل : زيادتان ،خطأ نحوى ،وما أثبتناه أولى .

=== أن يكون هذا النحو اسما ،وقد جعله بعضهم صفة ،وذلك لأنَّ الجَدْلَ شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ،وأما أخيل فجعلوه أَفْعَلَ من الخيلانِ للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه ،وعلى هذا المثال جاء أَفْعَى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر".

(١) الطرفاء جماعة الطرفة شجر ، وبها سمي طرفة بن العبد ،قال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ،والطرفاء اسم للجمع وقيل واحدتها طرفاءة. الكتاب ٣/٢١٣ واللسان (طرف).

(٢) الغرثان الجائع ،ومنه الحديث "كُلُّ عَالِمٍ غَرْثَانٌ إلى عِلْمٍ" أي جائع اللسان (غرث).

(٣) قال سيبويه :" ولو جاء في الكلام شيئ نحو : أكلل وأيقق فسميت به رجلا صرفته ،لأنه لو كان أفعل لم يكن الحرف الأول إلاّ ساكنا مدغما". الكتاب ٣/١٩٥.

(٤) القردد ما ارتفع من الأرض وغلظ ،قال سيبويه هو ملحق بجعفر وليس كمَعَدٍّ ولو كان كمعد لماظهر فيه المثلان. وانظر المنصف ٣/٩ واللسان (قرد).

(٥) مهدد اسم امرأة قال ابن سيدة وإنما قضيت على ميم مهدد أنها ===

مسألة :

إن سميتَ بألببٍ من قولِ العربِ : (قد علمت بذلكَ بناتُ ألببِهِ) (١)

أي:عقلِهِ لم تصرفْ للتعريفِ ووزنِ الفعلِ ،لأنّهُ مشتقٌ من اللُّبِ،وإظهارُ

تضاعيفِهِ مسموعٌ منَ العربِ على طريقِ الشذوذِ ،فلذلك لم يُغيرْ، كما [لم] (٢)

يغيره مَكْوَزَة (٣) ولا رجاءُ بنُ حَيْوة (٤) ، فإن صغرتَهُ أدغمتَهُ ،لأنَّ العربَ

لم تصغرْه ،فلذلِكَ عدلُوا إلى القياسِ ، وقالُوا:أليب .

مسألة :

إذا سميتَ بأرطًى لم تصرف ،لعلتينِ مختلفتينِ:إن أخذتَهُ من أديمٍ

مأروطٍ ،فهمزتُهُ أصلٌ ،وألفُهُ للإلحاقِ ،فلا تصرفُهُ للتعريفِ [وشبهِ الألِفِ بألِفِ

التأنيثِ ،وإن أخذتَهُ من قولِهِم : أديمٌ مَرْطِيٌّ كانَ بوزنِ أَفْعَل ،فلم ينصرف] (٥)

للتعريفِ ووزنِ الفعلِ .

=== أصل ،لأنّها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمَسَيّ ومَرَيّ . اللسان (مبد) .

(١) بنات ألبب :عروق في القلب تكون منها الرقة قال الكميت :

إليكم ذوى آلِ النبيّ تَطَلَّعَتْ * نَوازِعُ من قَلْبي ظِمَاءٌ وألبُبُ

فأظهر التضعيف ضرورة والقياس ألب ،ويضرب هذا المثل في الرقة لذوى الرحم .

ينظر مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٣٢ ،وأصل المثل (تأبى له ذلك بنات ألببى) وانظر الكتاب ٣/ ١٩٥ .

(٢) الزيادة من شرح الجمل لابن بابشاذ ساقطة من الاصل لوحة ١٥٥ .

(٣) قال في اللسان : كوز ،وكويز ،ومكوزة اسمان شذ مكوزه عن حد ماتحتمله الاسماء الأعلام من الشذوذ نحو قولهم : محبب ورجاء بن حيوه وسمت العرب مكوزه و مكوازا .

(٤) رجاء بن حيوة بن جرول الكندى أبوالمقدام شيخ أهل الشام في عصره من الوعاظ الفصحاء العلماء . كان ملازماً لعمر بن عبد العزيز في عهدى الإمارة والخلافة واستكتبه سليمان بن عبد الملك وهو الذى أشار على سليمان باستخلاف عمرَ وَلَهُ أخبارٌ. ترجمته في الاعلام ٣/ ١٧ ،وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت ،لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل ،وقد قلبت الياء الثانية فيهِ واواً في العلم خاصة لأن الأعلام كثيرا ما تغير إلى خلافِ ما يجب أن تكون الكلمة عليه . ينظر شرح الشافية ١/ ٢٥٥ .

(٥) مابين القوسين ساقط من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ لوحة ١٥٥ .

وما يُحملُ على وجهينِ «أولقٌ »(١) ؛ إن جعلتَهُ فَوْعلاً فهُوَ مشتَقٌ [من قولِهم: رَجلٌ مألوقٌ ، فهُوَ مصروفٌ ، ولا يقال: إنه من ألِقَ ، وإن جعلتَهُ بوزنِ « أفعَل » فَهُوَ مُشتَقٌّ](٢) من وَلقَ يَلِقُ ، ولم تصرفْه إذا سَمَّيتَ به ، ومثلُه : ﴿ إذْ تَلِقَّونَهُ / بِألْسِنَتِكُمْ ﴾.(٣) ٦/ب

فصلٌ : [فَعلَانَ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - (ومنها « فَعْلَان » الذى مُؤَنثه « فَعْلَى » نحو: « سَكران وسَكرى » ، « وغَضبان وغَضبى » ، « وعَطشان وعَطشى ») (٤) يعني : أنَّ هذا من القسمِ الذى لا ينصرفُ معرِفَةً ولا نَكرةً ، واختلفَ الناسُ في العلّةِ التي لأجلِهَا مُنِعَ الصرفَ ، فقالَ الكوفيونَ : لم ينصرف للوصفِ وزيادةِ الألِفِ والنونِ ، وهذه العلةُ قد تقدمَ أنَّهَا تبطَلَ بـ« فرثانٍ وندمانٍ » ؛ لأنَّهمَا وصفانِ مزيدٌ(*) فيهِمَا الألِفُ والنونُ ، ومع ذلكَ هما مصروفانِ ، وقال أبو العباس المبردُ - رحمه الله - : إنما ينصرِفُ في النكرةِ ؛ لأنَّ النونَ تُبدَلُ(٥) مِنَ الهمزةِ في حمراءَ وصفراءَ ، فكما لم ينصرف « فعلاء » في النكرة كذلك لم يَتْصَرِفْ « فَعْلَان » ، واحتج على ذلك بقولِ العربِ في النسبِ إلى بَهْراءَ بهرانيٌّ وإلى حَوراءَ حُورَانيٌّ ، وإلى صنعاءَ صَنْعانيٌّ(٦) ، ولا دليلَ في هذا ؛ لأنهُ ليسَ بينَ الهمزةِ والنونِ مناسبَةٌ ،

(*) في الأصل : مزيدا ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الأولق الجنونَ قال الأعشى :

وتصبحُ عن غِبِّ السُّرى وكأنما ❊ ألمَّ بها من طائف الجن أولقُ

قال سيبويه : " فإن أولقا إنما الزيادة فيه الواو يدلك على ذلك : قد أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق ، ولو لم يتبين أمرأ ولق لكانَ عندنا أفْعَل لأنَّ أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعل ".

الكتاب ٣/ ١٩٥ ، وقالَ أبو علي الفارسي ، قولهم : أولق هو من باب تألق البرقُ إذا لمع ، ينظر المسائل البصريات ١/ ٢٧٣ ، والمنصف ٣/ ١٧ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٥ .

(٣) الآية ١٥ من سورة النور . قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما وابن يعمر وعثمان الثقفي : إذ تلِقونه . ينظر المحتسب ٢/ ١٠٤ .

(٤) الجمل : ٢١٨ . وفيه سكران وسكرى وعطشان وعطشى وغضبان وغضبى .

(٥) في ابن بابشاذ : " بدل " ١٥٦ .

(٦) ينظر المقتضب ٣/ ٣٣٥ .

وإنّما النونُ عندَنا بدلٌ منَ الواوِ لا منَ الهمزةِ ، فكَانَ الأصلُ «بهراويٌّ وصَنعاويٌّ» ، كحمراويٌّ وسوداويٌّ» ، فأبدلَ من الواوِ النونَ للمقاربةِ التي بينهُمَا،ألا ترى إلى جوازِ إدغامِ النونِ في الواوِ من نحو : (مِن وَّالٍ) (١) و (مِنْ وَاقٍ) (٢)؟

وقال المحققونَ من أصحابِنَا : إنَّ هذا النوع [لم ينصرفْ] (٣) للشبه بِفَعْلاَء » (*) من نحو حمراءَ وبيضاءَ، والشبهُ بينهُمَا من خمسةِ أوجهٍ :

منها : أنَّ في آخِرِ «فَعلانَ» زائدينِ زيدَا معاً ، كما أنَّ ذلك في آخرِ فعلاء :

ومنها : أنَّ الزيادَةَ جاءت بعدَ سلامةِ الصدرِ ، وكونه على ثلاثةِ أحرفٍ .

ومنها : أن علامَةَ التأنيثِ لا تدخُلُ على كلٍّ واحدةٍ منهُمَا، لا يقالُ: سَكرانَةٌ ولا حمراءة . (**)

ومنهَا : أنَّ لِكُلِّ واحدٍ منهُمَا صيغةً تخصّ المذكَّر ، كما له صيغةٌ تخصُّ المؤنَّثَ ، فتقول : «سَكرانُ وسَكْرى» ، «غَضبَانُ وغَضْبَى» ، ومذكر «حمراءَ وصَفراءَ : أحمرُ وأصفرُ» .

ومنها : كون إحدَى الزيادتين فيهما حَرفَ مَدٍّ ولينٍ ،

فلما قَوِيَ شبه «فَعْلاَن» بفَعْلاَء» من الأوجهِ المذكورةِ لم ينصرفْ ، كما لم تنصرفْ «فَعْلاَء» ، فإن سميتَ (٤) بسكرانَ لم تصرفْ ، فإن نكرتَ بعدَ التسميةِ جاءَ الخلافُ الذي في «أحمرَ» بعد أن سميتَ به ، ولا خلافَ في «حمراءَ» أنهَا لا تنصرفُ [إذا] (***) نكِّرتْ بعدَ التسميةِ ، لأنَّ العلَّةَ موجودةٌ غيرُ مفارقةٍ ، وجميعُ هذا إذا صُغِّرَ لم يصرفْ (٥) ، نحو : سُكيرانُ ، وغُضَيبانُ ، كما تقولُ في حمراءَ :

---

(١) الآية ١١ من سورة الرعد .

(٢) الاية ٢٤ من سورة الرعد .

(٣) مابين القوسين ساقط من الاصل ، والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٦ .

(*) ينظر في شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٤ .

(**) في الأصل : ولا غضبانة والصياق يقتضي ما أثبتناه .

(٤) في ابن بابشاذ : فإن سميت به لم تصرف ، لأنه إذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن ينصرف في المعرفة ١٥٦ .

(***) في الأصل فإذا نكرت وفي ابن بابشاذ بإسقاط الفاء ١٥٦ .

(٥) في ابن بابشاذ : لم يصرف أيضا ولم تغير ألفه ونونه إذا كان مما لا يجمع على فعالين تقول في تصغير سكران ، وغضبان وعطشان وكسلان سكيران ١٥٦ .

حُميراء ، فإن كانَ مما جمعتْهُ العربُ على "فَعالين" صغرتَهُ على "فُعَيلين" ، وسيأتي حكمُ هذا في التصغير إن شاءَ الله تعالى .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها ما في آخِرِهِ ألِفُ التأنيث مقصورةً أو ممدودةً ، فالمقصورةُ ، نحو : حُبلى وسَكرى ، والممدودةُ ، نحو : حمراءَ وصفراءَ وأنبياءَ وأصدقاءَ)[1] يعني : أنَّ هذا الضربَ مما لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وهذا الضربُ مما قامتْ العلةُ فِيهِ مقامَ علتينِ ، وهو التأنيثُ ولزومُ التأنيثِ .

فالتأنيث بَيِّنٌ ، ولزومُ التأنيثِ كونُهُ ملازماً للكلمةِ ، وغيرُ مفارقٍ لهَا ، حتى انه ثبتَ في التكسير نحو : حُبلَى وحُبَالَى وصَحرَاءَ وصَحَارَى ، ولا / يُفعَلُ ذلك بتاءِ التأنيثِ ، فثباتُهَا دليلٌ على لزومِها ، وللزوم تأثيرٌ ، فكلُّ ما كانَ بوزنِ ٧/أ
حُبْلَى[2] ، وسَكْرَى ، أو بوزن « فَعَلَى » كَجَمَزَى[3] أو بوزنِ « فِعْلَى » كذِفْرَى[4]

---

(١) الجمل ٢١٩ ، مع سقوط أصدقاء من المطبوعة وسقوط كان من قوله : ومنها ما في آخره . مع اختزال لعبارة أبي القاسم .

(٢) في ابن بابشاذ : بوزن فَعْلى ، كحُبْلَى وسَكْرَى ٥٦ ب .

(٣) الجَمَزَى : هو عدوٌ ، وحمار جَمَزَى وَثَّابٌ سريعٌ ، والناقة تعدو ، وكذلك الفرس ، قال أمية بن أبي عائذ الهُذَلي :

كأن رحلي إذَا رُعْتُهَا عَلى جمزى جَازِئٍ بالرِّمَالِ
وأصحَمَ حَام جَرَامِيزه حزابية حَيَدَى بالدِّحَالِ

قال الاصْمعي : لم أسمع بفَعَلَى في صفة المذكر إلا في هذا البيت يعني : أن جَمَزَى وبَشَكَى وزَلَجَى وَمَرَطَى وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل . اللسان (جمز) .

(٤) الذِّفْرَى : هو : العظم الشاخص خلفَ الأذن بعضهم يُوَنِّنُهَا وبعضهم ينونها إشمارا بالالحاق ، قال سيبويه : وهي أقلهما . الليث الذفرى من القفا هو : الموضع الذى يَعرَقُ من البعير خلف الأذن يقال : هذه ذِفرَى أسيلة لا تنون لأن ألفها للتأنيث وهي مأخوذة من ذفر العرق ، لأنها أول ما تعرق من البعير ، ومن العرب من ينونها ويجعل ألفها للالحاق . اللسان (ذفر) ، وانظر الكتاب ٢١١/٣ .

أو بوزنِ "فُعَلَى" كَشُعَبَى ، أو بوزنِ "فُعَالَى" كَفُرادى ، وحُمادَى ، فكلُّه للتأنيثِ ؛ لأنَّهُ لا تخلُو الألفُ أن تكونَ أصليةً أو ملحقةً أو مزيدةً للتأنيثِ على ماذكرنا ، فلا يجوزُ الوجهانِ الأولاَنِ ؛ لأنه ليسَ في كلامِ العربِ من المعتلِّ أو الصحيحِ ما هو بوزنِ "فَعَلَلٍ" ، ولا بوزنِ "فِعَلَلٍ" ولا "فُعَلَلٍ" ، وإذا بطلَ أن تكونَ في كلامِهم هذه الأصولُ (*) وبطلَ (١) أن تكونَ للإلحاقِ لم يبقَ إلا أن تكونَ للتأنيثِ ، والذى يدلُّ على أنَّها للتأنيثِ امتناعُهم من إدخالِ علامةِ التأنيثِ عليهَا .

لا تجوزُ حُبْلاَةٌ ، ولا خُنْثَاةٌ ، فأما قولُهم : بُهماةٌ لضربٍ من النباتِ ، فقليلٌ شاذٌّ ، ويمكنُ أن يكونَ هذا علَى الأصلِ الذى يذهَبُ إليهِ الأخفشُ من إثباتِهِ "فُعْلَلاً" (**) كَجُخْدَبٍ ، فلَا تكونُ الألفُ للتأنيثِ وقد دخَلَ عليهَا تاءُ التأنيثِ (٢) .

وقد يأتِي من هذَا الضربِ ما يَصلحُ أن تكونَ ألفُه للتأنيثِ ، وغيرِ التأنيثِ من نحوِ قوله : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ (٣) ، يُقرأُ منونًا ، وغيرَ منونٍ ، فمن نَوَّنَهُ جعَلَه ملحقاً بجعفرٍ بوزنِ "فَعْلَلٍ" ، وأصله وَتْرًا من المُواتَرةِ ، ومن لم ينوِّنْ جعَلَه للتأنيثِ مثل : سَكْرَى ، فإذا سَمَّيتَ "بتَتْرَى" على من نوَّنَ لم تصرفْ في المعرفَةِ وصرفتَ في النكرةِ ، وإن سميتَ علَى الوجهِ الآخرِ لم تصرفْ معرفةً ولا نكرةً ،

ومن ذلك "قوباء" (٤)

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١) في ابن بابشاذ : بطل أن تكون للالحاق ، وإذا بطل أن تكون للالحاق لم يبق ١٥٦ .

(٢) انظر ردّ ابن جني على ما حُكِيَ عن أبي عبيدة في هذا . الخصائص ٧٢/١

(**) في الأصل : فعلاء ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) الآية ٤٤ من سورة المؤمنون .

قراءة ابن كثير وأبي عمرو "تترًا" بتنوين وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بلا تنوين . ينظر السبعة : ٤٤٦ .

(٤) القوباء : التي تخرج في جلد الانسان فتداوى بالريق ، قال الفراء

===

"وخُشَشاء"(١) فيهما لغتان : اسكانُ الواوِ والشينِ وفتحُهما ، فمن سكنَهما كانَا ملحقينِ بقِسْطَاسٍ ، وفُسْطَاطٍ(٢) ، ومن حركهما لم يكُونَا ملحقينِ لعدمِ الملحوقِ [بهِ](٣) وكانَا بوزن "فُعَلاء" ، فلم ينصرفَا لذَلِكَ .

ثم المؤنثُ بالألِفِ المقصورةِ والممدودةِ لا ينصرفُ مكبرًا ولا مصغرًا ، لأنَّ صيغةَ علامةِ التأنيثِ لا تزولُ منهُ ، تقُولُ في مصغرِ حُبلَى : حُبيلَى ، وفي حمراءَ : حُميراءَ ، ولو كانت الألفُ لغيرِ التأنيثِ كألفِ معزىً وألفِ حرباءٍ(٤) لصرفتَهُ وغيرتَهُ .

=== تؤنث وتذكر وتحرك وتسكن " ، فيقال : هذه قوباء فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ، وهو داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف وجمعها قُوَبٌ . اللسان (قوب) .

(١) في تهذيب اصلاح المنطق ٥١٢ قال : " وليس في الكلام فُعَلاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان الخُشَّاءُ : خَشَّاءَ الأذن ، وهو : العظم الناتئ وراء الأذن ، وقوباء ، والأصل فيهما تحريك العين والمَدِّ نحو : خُشَشاءَ وقُوَبَاءُ وسائر الكلام إنما يأتي على فُعَلاءَ بتحريك العين والمد " .

(٢) الفسطاط بيت من شعر وفيه لغات : فُسْطَاط وفُسْتَاطٌ وفسَاطٌ وكسر الفاءِ لغةٌ فيهنَّ . وفُسْطَاطُ مدينةُ مصر حماها الله . و الفُسَّاطُ والفِسَّاطُ والفَسْطاطَ والفِسْطَاطُ : ضرب من الأبنية . وكل مدينة فِسْطَاطٌ ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص الفسطاط . اللسان (فسط) .

(٣) في الأصل (بهما) والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٧ .

(٤) الحرباء : ذكر أُمِّ حُبَيْن ، وقيل : هو دويبة نحو : العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ويتلون ألوانا بحر الشمس والجمع الحرابي والأنثى الحرباءة . اللسان (حرب) .

فصـــل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها كُلّ جمع ثالث حروفـه ألفٌ ، وبعدَ الالِف حرفَانِ أو ثلاثَةُ أوحرفٌ مشددٌ ، فإنه لا ينصرفُ إلاّ ماكَانَ في آخِرِهِ هَاءُ التأنيثِ) [1] ، يَحتاجُ الى شرائطَ أكثرَ مما ذكرَهَا ، وهُـــوَ أنْ تقولَ : كلّ جمعٍ ثالثُ حروفِهِ ألفٌ وبعدَ الالِفِ حرفانِ أو ثلاثَةُ أحـــرفٍ أوسطُهَا ساكنٌ وليسَ الأخِيرُ حرفَ علةٍ منقوصـًا ولا ياءَ نسبةٍ ولا تــــاءَ تأنيثٍ فإنه لا ينصرفُ ، فقولُنَا : كلّ جمعٍ احترازٌ من مثلِ : التَّرابـــي والتَّدانِي والتَّعالِي من "تَفَاعُلٍ" ، تقول : أحب تَعَالِيًا وأكره تَدَانِيـــًا ؛ لأ نّهـا في التقدير تَفَاعُل بضم العينِ كالتقاتُلِ ، واحترازٌ أيضًا من "سراويــلَ" ، فإنه عندَ جماعةٍ مصروفٌ لكونِهِ مفردًا أعجميًا [2] ، وعندَ آخريـنَ غيــــرُ مصروفٍ لاحتمالِ أن يكونَ جمعَ سِـــروالـةٍ [3] ، كما قال الشاعر : [4]

عَلَيـهِ مِنَ اللُّـؤْمِ سِـرْوَالَةٌ ... فَلَيسَ يَرِقّ لِمُسْتَعْـطِفِ

وقولُنَا : وبعدَ الألِفِ حرفانِ / احترازًا من مثلِ : دَجَاجٍ وسحَـابٍ ، ٧/ب

---

(١) الجمل ٢١٩ ، مع تصرف واختصار لعبارة الزجاجي .

(٢) قال سيبويه " وأما سراويل فشيءٌ واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجُرّ إلاّ أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بَقَّمَ الفعلَ ولم يكن له نظير في الاسماء " الكتاب ٢٢٩/٣ ، وانظر المقتضب ٣٤٥/٢ .

(٣) قال المبرد " ومن العرب من يراها جمعا واحدها سروالة وينشدون : (عليه من اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ) ، المقتضب ٣٤٥/٣-٣٤٦ .

(٤) الشاهد في المقتضب ٣٤٦/٣ بلا نسبة وقائله مجهول وقيل : مصنوع ، وأنشده أبو علي في شرح ايضاح الشعر له ٤٨٠ وهو في كتاب المقتصد ١٠٠٥/٢ وابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢١٧/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٧٠/١ ، والهمع ٨٠/١ ، والتصريح ٢١٢/٢ ، والخزانة ١١٣/١ .

فإن هذا ونحوه من الجموع مصروف ،لأنَّ لهُ نظيرًا في كلامهم في الآحـاد من نحو : ذَهَاب .

وقولنا :" أو ثلاثة أحرفٍ أوسطها ساكن"، اعلامٌ أنه لا يكونُ في كلامهم جمع" بعد ألفه ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ ؛لأنَّ من لا يحترزُ بالسكون يوهمُ أنَّ في كلامهم ما هذا سبيلُه ؛لأ نهُ لا يكونُ عجزُ الكلمة أكثرَ من صدرِها بحروفٍ أصولٍ ، ومن ها هنا أجمعُوا على أنهم اذا جمعُوا "سفرجلا وفرزدقا أو جَحْمَرِشًا "(١) أو "قِرْطَعْبًا (٢) أو قُذَعْمِلًا "(٣) ونحوه مما حروفُه أصولٌ حذفوا الحرفَ الأخير ، لأ نهم لو لمْ يحذفُوا لكان العجزُ أكثرَ من الصدرِ ،وخالف بابُ التصغير ، لأ نهم كرهُوا أن يجمعُوا على الكلمةِ نهايةَ الجمعِ ونهايةَ الأصولِ،فَخَفّفُوا بحذفِ حرفٍ ، وخصُّوا به الأخيرَ ؛ لأ نه محلُّ التغيير .

وقولنا : وليس فيه تاءُ التأنيثِ احترازًا من صَيَاقِلةٍ(٤) وبَرَابِرَةٍ وفَرازِنَةِ(٥) لا نَّ هذا مصروفٌ ، وإن كان جمعا ،لأن تاءَ التأنيث تشبهه بالآحاد ،ومن نحو :" الكراهية والطواعية والرباعية" ، فكما أنَّ هذا مصروفٌ ،فكذلك صياقلةٌ ، فإن أسقطت الهاء من "صياقلةٍ" ،ونحوها لم تصرفْ ،لأ نه قد زالَ الشبهُ .

---

(١) الجَحْمَرِشُ: العجوز الكبيرة أو السنة . ينظر المنصف ٣ / ٥ وشرح الشافية للرضي ١ / ٥١ .

(٢) القِرْطَعْبُ: السحابة ،وقال ثعلب :هو دابة . شرح الشافية ١/ ٥١ .

(٣) يقال : ما أعطاني قُذَعمِلَةً ، وقُذَعمِلاً أيْ : لم يعطني شيئا ،ويقال : القذعملة الضخمة من الابل أو الناقة الشديدة . المنصف ٣ / ٥ وشرح الشافية ١/ ٥١ .

(٤) الصيقل : شَحَّاذُ السيوفِ وَجَلاؤُ ها ،والجمع صياقل وصياقلة دخلت فيه الهاء لغير علة من العلل الاربع التي توجب دخول الهاء في هذا الضرب من الجمع ،ولكن على حَدِّ دُخولِهَا في الملائكة والقشاعمة والصيقل السيف . اللسان (صقل) .

(٥) قال سيبويه " ويقولون في فِرزان: فرازين لأ نهم يقولون : فَرازِين ومن قال فرازنة قال أيضا فرازين لأ نه قد كُسِّرَ كما كُسِّرَ جحجاح وزنديق كما قالوا : زنادقة وجحاجحة " ،الكتاب ٣ / ٤٢٢ .

وقولنا : "ولا حرف علة منقوص" احترازًا من مثل : "جوارٍ وغواشٍ"، فـإنَّ هذا مصروفٌ في حال رفعِه وجره ،وإن كان مجموعًا ،[لأ نّه بحذفِ يائِهِ أشبه الآحاد] (١) من نحو :"صلاح وجناحٍ وجوادٍ" ،وإنما حُذفَتِ الياءُ حذفًا لاستثقالها ، وبقيت الكسرةُ قبلَها دليلًا عليها ،ودخَل التنوينُ .

وقد اختلَفُوا في هذا التنوين ،فَمذهبُ أبي اسحاق أنه تنوينُ العِوَض من الحركةِ التي كان من حقِّها أن تكونَ في الياءِ ، وألزموا أبا اسحـاق في الفعلِ أن يقولَ :"هذا يَرْمٍ" فيأتي بتنوينِ العِوَضِ ، وأجابَ بأنَّ الفعـلَ لا يدخلُه تنوينٌ ،فليس يدخلُ فيه عِوَضٌ (٢) ،فقيل له : فبابُ الجمـع الذى لا نظيرَ له في الآحادِ أن لا يدخلَه تنوينٌ أيضا ،وذهب غيرُ أبـي إسحاق الى أن هذا التنوينَ هو تنوينُ الصرفِ (٣) ويثبتُ في حالِ الرفـع والجرِّ موصولًا ، ويحذف في حالِ النصبِ ،لأنَّ هذا النوعَ في حالِ نصبـه يَتِمّ لخفةِ الفتحةِ على الياءِ ،وإذا تَمَّ زالَتْ مشابَهَتُه لبابِ "جناح"، فلـم ينصرفْ .

---

(١) في الأصل : لا يحذفِ ياءه الآحاد والتصويب من شرح الجمل لابـن بابشاذ لوحة ١٥٧.

(٢) في الأصل : عوضا ،صوابه ما أثبتناه.

(٣) ينظر هذا الخلاف في شرح ألفية ابن معطى ١/٤٥٦.

بيان ياء النسبة مضاهية لتاء التأنيث

وقولنا : "ولا ياء نسبة" احتراز" من مدائني (١) ومعافري (٢) فإن هذا النوعَ مصروفٌ وإن كان جمعًا في أصله ،لأن ياءَ النسب مضاهيةٌ لتاء التأنيثِ بدليلِ اخراجِهم بها الواحدَ من الجمع ، كما يخرجُ بتاءِ التأنيثِ، وذلك قولهم : روميٌّ ورومٌ ،و هنديٌّ وهندٌ . كما يقولون: بُرةٌ وبُرٌّ ،وسِدرَةٌ وسِدرٌ ، فإذا ثبَتَ أنها مضاهيةٌ لتاءِ التأنيث انصرفَ الاسمُ معها كما ينصرفُ مع تاءِ التأنيث ، فأما "بُختِيٌّ (٣) وبَخاتِيُّ ،وكُرسِيٌّ وكَراسِيُّ ،وقُمْرِيٌّ وقَمارِيُّ (٤). فغيرُ مصروف ،لأن ياءَ نَسَبِه لم تحذفْ في جمعِه بل هي ثابتةٌ في واحدِه ،فصارت كأنها من نفسِ الكلمةِ ،فلم تشبهْ تاءَ التأنيث ،ولم تُصرفْ ،فإذا ثبَتَ هذا فَعِلَّةُ امتناع صرفِه في حالِ النكرةِ أنه جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ ،وعلَّتُهُ بمنزلةِ / ٨/أ علتينِ ، وقد جمعتِ العربُ هذا الجمعَ جَمعًا ثانيًا مبالغةً وتَباهيًا ، فقالوا : " صَواحبَاتُ يوسُفَ " (٥)

---

(١) مدائني منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد سميت بذلك لكبرها . ينظر شرح الشافية ٧٩/٢.

(٢) معافري نسبة إلى معافرَ وهو: المعافر أو معافر وهو لقب له واسمه النعمان بن يعفر أبين سكك من حمير ملك جاهلي يماني قيل في خبره ولد في صنعاء ومات أبوه وهو جنين فبويع بالملك قبل أن يولد . ترجمته في الأعلام ٢٥٩/٧.

(٣) البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب ،وهي الابل الخراسانية تنتج من بين عربية وفالج ،وبعضهم يقول :إن البخت عربيٌّ ،وينشد لابن قيس الرقيات : * لبن البخت في قصاع الخلنج * اللسان : بخت.

(٤) القمرى : طائر يشبه الحمام. ابن سيده القمرية ضرب من الحمام وهو منسوب إلى طير قمر والجمع قَمارِيُّ غير مصروف . اللسان : قمر.

(٥) قال أبو علي في ايضاح الشعر ١٦٨-١٦٩ حكاه أبو عثمان المازني عن العرب ،وهو في الخصائص ٢٣٦/٣ ،وجاء في حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق من طريق عائشة رضي الله عنها

===

وقالوا : " جَرتِ الطيرُ أيامِنِينَ "(١) جمعُ أيَامِنَ ، فكأنه نزلَه منزلةَ الآحادِ تقديرًا قبلَ أن يجمعَ لفظًا ،وإذا نُزِّلَ ذلك التنزيلَ كان فيه بعضُ العذرِ لصرفِ (سَلَاسِلاً)(٢) و (قَوارِيرًا) ،(٣) وهذه طريقةُ أبي علي ،(٤) فإذَا ثَبتَ هذا فإنه إذا سُمّيَ بهذا الجمع من نحو : " مساجدَ ،وقواريرَ" لم يصرفْ ،وكانت علتُه المانعةُ أنه معرفةٌ ،وأنه يشبهُ الأسماءَ الأعجمية ،وشبهه لها من جهة أنهُ قد صارَ على وزن لا تكونُ عليه الآحادُ .

فأمّا قولُهم : " حضاجرُ " في الضَّبُع لِكبرِ بطنِها ، فكأنَّ كلَّ جزءٍ بطنٌ ، فإن ذُكِرَ هذا الضرب بعد أن سُمّيَ به لم يصرفْ في المذهَبَيْن (٥) جميعًا ،أما مذهبُ

=== " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها مُرِى أبا بكر يصلي بالناس قالت:إنه رجل أسيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ ، فعاد ،فعادت ،قال : في الثالثة أو الرابعة إنكُنَّ صواحبُ يُوسُفَ مُرُوا أبا بكر " . صحيح البخارى مجلد ٢/٤ ص ١٢٢ .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه عن عائشة رضي الله عنها ٣٨٩/١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٩٥-١٩٧٥ ولفظه : " .. فإنكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ " .

(١) هذا صدر بيت وهو بتمامه مع آخر :

قَد جَرتِ الطيرُ أيامِنِينَا قالت و كُنتَ رَجُلاً فَطِينَا

أنشده أبو علي في ايضاح الشعر ١٦٩ ولم ينسبه وهو في الخصائص ٢٣٦/٣ ،وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٦/٢ ، والشاهد فيه ما جمع بعد التكسير على التثنية وانظراللسان (يمن) .

(٢) الآية ٤ من سورة الانسان .

(٣) الآية ١٥ - ١٦ من سورة الانسان .

(٤) الفارسي في الايضاح ٣١٢/١-٣١٣ .

(٥) يعني في مذهب من جعله مفردًا على وزن لا تكون عليه الآحاد ، ومذهب من جعله جمعا لحضَجْرٍ فقال: حَضَاجِرُ .

سيبويه فَيَبيِّن"(١) ،وأما مذهبُ الأخفش(٢) فقياسُه أن العربَ قد سمِعتْ بالجمعِ من نحو : كِلاَب وضِبَاب ،وكان معنى الجمعيةِ باقٍ على"مَفاعِل".

وإن سُمّيَ بجوارٍ وغواشٍ ،فالحكمُ فيه عِندَ الخليلِ وسيبويهِ معرفةً كالحكمِ فيهِ وهو نكرة"(٣) ،ومذهبُ عيسى بنِ عمرَ أن لا يدخلَه التنوينُ، ويجريه مُجرَى الاسمِ الصحيحِ ،فيُسَكِّن يَاءَهُ في الرفع،ويفتَحها في الجرّ

---

(١) قال : سيبويه " وإن سميته حضاجر ثم حقرته صرفته لأنها إنما سميت بجمع الحِضَجْرِ سمعنا العرب يقولون : أوطبُ حَضَاجِرُ ،وإنما جعل هذا اسما للضبع لسعة بطنها " . الكتاب ٣/٢٢٩.

(٢) قال المبرد "إلاَّ أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سَمَّى بشيءٍ من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندى هو القياس ،وكان يقول : إذا منعه من الصرف إنه مِثَالٌ لاَ يَقَعُ عليه الواحدُ ، فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع ، وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه:أنه مصروف في المعرفة والنكرة ،وصياقلة:أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ،لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد . قيل له فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسمَ الرجل في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد بلغ به مِثَالَ ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثالِ بمنزلة الملحق بالألف بما فيه ألف التأنيث وبمنزلة أفكل وبابه من أحمر وبابه وبمنزلة عثمان وسرحان من باب غضبان وسكران". المقتضب ٣/٣٤٥.

(٣) قال سيبويه : وسألت الخليل عن رجل يُسَمَّى بِجَوارٍ فقال :هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ". "لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل ،فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك، قلت : فإن جعلته اسم امرأة قال أصرفها ،لأن هذا التنوين جُعل عوضا فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتَتْ التنوينة في أذرعات اذ صارت كنون مسلمين . الكتاب ٣/٣١٠.

والنصب فيقول : جاءَني جَوارِي، ومررت بجوارِيَ، ورأيت جَوارِيَ،[1] وأنشد :[2]

أبيتُ على مَعارِيَ فاخراتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

وكقول الآخر:[3]

لَهُ ما رأتْ عينُ البَصِيرِ وفوقَهُ سَماءُ الإلهِ فوقَ سَبعِ سَمائِيَا

وكذلك مذهبُه إذا سميتَ بالفعلِ من نحو : يَرْمِي ويَجْرِي، ومذهبُ سيبويه كمذهبه في "جوارٍ"،[4] ومذهبُ عيسى بْنِ عمرَ كمذهبِه في "جَوارٍ"،[5]

---

(١) انظر لبيان مذهبه : شرح المفصل ١/ ٦٤ ووافقه فيه يونس بن حبيب وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبوعثمان المازني .

(٢) الشاهد للمتنخل الهذلي وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٣١٣ وفي شرح ديوان الهذليين ٣/ ١٢٦٨ وانظر المنصف ٣/ ٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٧٩ والضرائر لابن عصفور ٤٣ ، قال السكري والعباط وجماعة العبيط ، والعبيط : ما ذبح أو نحر من غير مرض ، فدمه صاف .

(٣) الشاهد لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٣١٥ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٥٩ والخصائص ١/ ٢١١-٢٣٣ و ٢/ ٣٤٨ والمنصف ٢/ ٦٦-٦٨ والضرائر لابن عصفور ٤٤ ، والدر المصون ١/ ١٧٠ ويروى : * سماءُ الإله فوق سِتٍّ سمائيا * .

(٤) قال سيبويه : " زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارب من قولك : ضارب ، وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضارِبَ وكذلك ضَرَبَ ، وهو قول أبي عمرو والخليل .. الخ" . الكتاب ٣/ ٢٠٦ .

(٥) قال سيبويه : " وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يُسَمَّى : كَعْسَبًا ، وإنما هو فَعْلَلٌ من الكَعْسَبَةِ وهو العَدْوُ الشديد مع تداني الخطا .

===

وعليه أنشد : (١)

قَـد عَجِـبَتْ مِنّـي وَ من يُعَيْلِياَ لَمّا رأتني خَلِقاً مقْلوليـا

فقال : "يعيلياَ" في موضع الجرّ بالفتح ،وهو تصغيرُ "يعْلَى" ،وهذا كلّه لا دليل فيه ؛لأنه شعرٌ ،والعربُ تُشبّهُ المعتلّ بالصحيح ؛لأنه الأصلُ فتَرُدُّهُ إليه، وأجمعُوا على أنّ جميعَ هذا إذا نُكِّر بعد أن يسمّى به عادَ إلى التنوين ؛لأنّ القرآنَ جاء به قال الله سبحانه * لَهُم منْ جَهَنَّمَ مِهَـادٌ وَ مِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزى الظَّالِمِينَ * (٢) فإن صغرتَ هَذَا الجمع قبل أن تُسَمِّـيَ بـه أعدتهُ إلى وَاحِدِهِ ، وجَمعتهُ بالألف والتاء إذا كانَ لما لاَ يعقلُ أو بالواو والنون إذَا كَانَ لمن يَعقلُ ، [ثم تصغره] (٣).

فتصغيرُ مَنَابِرَ وقواريرَ:مُنَيبرات وقُوَيريرَات ، وتصغيرُ أحامِدَ : أُحَيْمِدُونَ فإن صغرْتَهُ بعد أن سَمَّيتَ به فإنّك تصغرُ لفظَهُ ولا تزيدُ عليهِ شيئاً .

== والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي :

أَنَا ابنَ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعرِفُونِي

ولا نراه على قول عيسى ،ولكنه على الحكاية كما قال :

* مَتَى شَابَ قَرنَاهَا تَصَرُّ وَ تُحْلَبُ *

كأنه قال : أنا ابن الذى يقال له: جلا . الكتاب ٣ /٢٠٦-٢٠٧ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١ .

(١) الشاهد : مر قريبا وتخريجه هناك.

(٢) الآية ٤١ من سورة الأعراف .

(٣) ناقص من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٨ .

فصـــل : [في المعدول في العدد]

قال أبو القاسم - رحمه الله - (مِنْها المعدولُ في العدد نحـــو : مثنى وثُلاثَ ورُباعَ وما أشبهه) .(١)

هذا هو الفصلُ الخامسُ مما لا ينصرفُ في النكرةِ ، واختلف أصحابُنا في العلةِ المانعةِ من صرفِهِ ، فمذهبُ المحققينَ أنهما : الوصفُ والعدلُ ، قال اللهُ سبحانَهُ ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ ،(٢) فلم يصرف للعدلِ والوصفِ ، وفائدةُ العدلِ [في](*) هذا أنَّ الانسانَ إذا قالَ : / جاءني فِرقٌ ثُلاثَ ورُباعَ ٨/ب أفادَ أنَّ عدة [ما] جاءَهُ على هذه الصفة ، كأنهم جاءوا ثلاثة [ثلاثة](٣) ، وليس كذلك إذا قِيلَ : جاءني قومٌ ثلاثةٌ ، لأنَّ هذا لا يعني بهِ إلاَّ هـــذا القدرَ من العددِ ، وهكذا حقيقةُ العدلِ أن يكونَ اللفظُ على شيءٍ والمرادُ على غيرِ ذلك ، وقد وَهِمَ بعضُ الناسِ في قولِهِ سبحانَهُ ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّـــنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾(٤) فجَعَلَهُ دليلاً على جوازِ التزويجِ(٥) بتسعٍ ، وأجراه مُجرَى اثنَيْن وثلاثٍ وأربعٍ ، وليسَ الأمرُ كذلك ، لأنَّ المعنى : فانكحـــوا ما طاب لكُم من النساءِ : اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ ان شِئتم ، وثلاثًا ثَلاثًا إنْ شِئْتُم ، وأربعًا أربعًا إنْ شئتم ، ولَو كان الأمرُ في هذا محمولًا على الظاهرِ لقال تسعًا عوضَ ثلاثةِ أشياءَ ، وفي عدمِ ذلك وامتناعِه دليلٌ على فسادِهِ ، ولم يبحِ التزويجُ لتســعٍ إلا لرسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهي احدى الأشياءِ التي اختصت به .

وقال بَعْضُ النحويين : انما لم تنصرفْ "مثنى" وأخَواتُها للعدلِ من جهةِ اللفظِ والمعنى ، فاللفظُ عن اثنينِ والمعنَى عن اثنينِ اثنين ، فَإن سُمِّيَ بهذا المعدولِ فذهبت طائفةٌ من المحققين منهم أبو علي(٦) أنه ينصرفُ ،

---

(١) الجمل ٢١٩ . وفيه وما أشبه ذلك .

(٢) الآية ١ من سورة فاطر . (*) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ساقطة من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٨ .

(٤) الآية ٣ من سورة النساء .

(٥) في ابن بابشاذ : التزوج ١٥٨ .

(٦) ينظر الإيضاح ١/ ٢١٠-٢١١ .

وهذا من المواضعِ العجيبةِ ، وهو أنه لا ينصرفُ في النكرةِ، وينصرفُ في المعرفةِ ،لأن علّتَيْهِ قد زالتَا بالتسميةِ ،وهُما : الوصفُ والعدلُ ،لأنّ هذا الضربَ لم يعدلْ إلاّ في حالِ التنكيرِ ،ولم يوصفْ به إلاّ في تلكَ الحالِ ،فإن نُكِّرَ بعد أن سُمِّيَ به كنت مُخَيَّراً إن شئْتَ صرفتَ ،وان شئْتَ لم تصرفْ على الخلافِ ، فإن صغرْتَ جميعَ ذلك نكرةً كان أو معرفةً صرفتْ ،لانه لم يعدلْ في حال تصغيرِه ، فتقولُ : جاءني قومٌ مُثَيِّنٌ وثُلَيِّثٌ ورُبَيِّعٌ ،وهذا العدلُ لفظان : "مَثْنَى وثُنَاءَ ،ومَثْلَث وثُلاث ،ومَرْبَع ورُباع"،بوزن" المَفْعَل والفُعَال"، ومنهم من يقصُره على الاربعةِ ،ومنهم من يقيسُه(١) ويتجاوزُ به الى العشرةِ.(٢)

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (وإذا أدخلْتَ الألِفَ واللاّمَ على ما لا ينصرفُ أو أضفْتَه انصرفَ).(٣)

وقال غيره "سيبويه"(٤) والفارسيّ" : " انجرّ "(٥)، اعلم أنّ الاسماءَ التي لا تنصرفُ وتخفضُ بالفتحةِ إذا دَخَلَ عليها الألِفَ واللاّمُ أو أُضِيفَت فإنّها تخفضُ بالكسرةِ ،وكذلك هذه الاسماءُ إذا لحقها التنوينُ في ضرورةِ الشعرِ، فإنها تخفضُ بالكسرةِ ،ويكونُ ذلك لأمرينِ في الإضافة ، أحدُهما : زوالُ المُوجبِ لمنعِ الصرفِ عند الإضافة ،وذلك نحو : إبراهيمَ ،فإنه لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ،فإذا قلتَ : جاءني إبراهيمُ لم ينصرفْ للعجمةِ والتعريفِ ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ لزوالِ التعريفِ ،والعجمةُ لا تمنع إلاّ مع التعريفِ، فإذا أُضِيفَ زالَ مانعُ الصرفِ ،لأنّ الإضافةَ لا تزادُ إلا على التنكيرِ ،فإذا

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ قال ابن يعيش" فغير مسموع والقياس لا يدفعه " .

(٢) إلى هنا انتهى النص المقتبس من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٩ .

(٣) الجمل ٢٢٠ .

(٤) الكتاب ٢٢/١-٢٣ .

(٥) الإيضاح ٥٨/١ .

أردتَ أن تُضيفَ فلا بدَّ من أن تُنَكِّرَ، و"إبراهيمُ" تُنَكَّرَ انصرفَ كما ذكرت لك ، وكذلك الكلامُ في الأسماءِ الأعجميةِ كلِّها التي عجمتُها تمنعُ الصرفَ،(١) وكذلك "أحمدُ" لا ينصرفُ في المعرفةِ، فإن نُكِّرَ / انصرفَ، وهو لا يضافُ حتى ينكرَ، فيجب أن يخفضَ بالكسرةِ، ولا يكونُ الجر عند دخولِ الألِفِ واللامِ لهذا الوجهِ، إنما يكونُ في الألفِ واللامِ للوجهِ الثاني . ٩/أ

والثاني : أن يكونَ مانعُ الصَرفِ قائمًا لكن للحاقِ الألِفِ واللامِ والإضافةِ حَدَثَ ما يُعارِضُ ذلِكَ، فيرجعُ إلى أصلِهِ . وأصلُه أن يخفضَ بالكسرةِ ، وذلك نحوُ "مساجِد" ، فإنه لا ينصرفُ للجمعِ وعدمِ النظيرِ في الآحادِ، فإذا أدخلْتَ الألفَ واللامَ أو أضفتَ لم يَزُل عنها ذلك، لأنهُ الآنَ كما كان جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ، لكن حَدَثَ بِدخولِهما شبهُ الاسمِ المنصرِفِ، فعارضَ شبهَ الفِعلِ، فعادَ إلى الأصلِ وهو الخفضُ بالكَسرةِ، ألا تَرى أن رجلًا وجميعَ الأسماءِ المنصرفةِ إذا دَخَلَتِ الألِفُ واللّامُ عليها أو أُضيفَتْ فإنّها يُؤْمَنُ مَعَها التنوينُ، وكذلك الأسماءُ التي لا تنصرفُ إذا اضطرَّ الشاعرُ نوَّنَها ، فإذا دَخَلَتِ الألِفُ واللّامُ أو أُضيفَتْ فإنها لا تنوَّنُ في الشعرِ، فيُؤْمَنُ مَعَها التنوينَ، ويمكنُ أن يقالَ : إنَّ الألفَ واللّامَ والإضافةَ مُعاقِبتانِ للتنوينِ، والعربُ تحكمُ للمُعاقِبِ بحكمِ ما عاقبه ، فلما كانت الأسماءُ التي لا تنصرفُ إذا نونَتْ في الضرورةِ خُفِضَتْ بالكسرةِ، فكذلك إذا دَخَلَها مُعاقِبُ التَّنوينِ تخفَضُ بذلك، ومنهم من قال : إن هذه الأسماءَ لما أشبهتِ الأفعالَ زالَ التنوينُ بحكمِ الشبهِ، ثم تبعَهُ الخفضُ، فزالَ بِزَوالِهِ ، وإذا دخلَتِ الألفُ واللّامُ أو أُضيفَتْ سَقَطَ التنوينُ لهما، ولم يَسْقُطْ للشبهِ فتبعَهُ الجرُّ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣٢/٢٣٥، والإيضاح ١/٣١٤، قال أبوعلي: "وأما ما أعرب وهو اسم علم منقول في حال التعريف فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو: يعقوب وإسماعيل وجبريل وإسرائيل تقول: مررت بإسماعيلَ واسماعيلٍ آخر فتصرفه في النكرة".

والتعليلُ الأوَّلُ هو الذى يَظْهَرُ من كلام سيبويه - رحمه الله -.(١)

وبه كان يأخذ الأستاذ أبو علي ، وقال أبو علي الفارسي : " لأنَّ هذا موضعٌ قد أُمِنَ فيهِ التنوينُ ".(٢) فيحتملُ أن يريدَ الأول، لأنَّ أمْنَ التنوينِ أحدُ الشبهين ، والآخرُ دخولُ الألفِ واللامِ والإضافةِ ، فذكَرَ الخفيَّ وتَرَكَ ما هو الظاهِرُ ، وسيبويهِ ذكرهُمَا جميعاً .

ويمكنُ أن يُريدَ (٣) التعليلَ الثاني ، فيكونُ التقديرُ : لأنَّ هذا موضعٌ قد أُمِنَ فيهِ التنوينُ لدخولِ مُعَاقِبِهِ ، فَنبهَ على المُعَاقَبَةِ . وقد تقرَّرَ أن العربَ تحكم للمُعَاقِبِ بحكم ما عاقَبَهُ ، ويمكِنُ أن يريدَ الغالبَ ، وهو سقوطُ الجرِّ لشبهِ الفعلِ إنما يكونُ فيما سقَطَ منهُ التنوينُ للشبهِ ، فيقولُ: إن هذا الموضعَ لا يَدخُلُهُ التنوينُ ، فلا يسقُطُ الشبهُ فتبعَهُ الجرُّ والأولُ أظهرُ والله أعلم .

وقال أيضا سيبويه : " وأمِنُوا التنوينَ ".(٤) وأما قول أبي القاسم " مَكَانَ الجرِّ انصرفَ ".(٥) فليسَ بجيدٍ ، لأنَّ المنصرفَ هو الذى لم يدخُلْ عليه ما يمنعُهُ من الصرفِ من وجهَيْن ، وهذا بالألفِ واللامِ والإضافةِ على حالةٍ من ذينِكَ في وقْتِ عَدَمِ الألفِ واللامِ .

---

(١) قال سيبويه : " وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألفُ واللام أو أضيفَ انجرَّ ، لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف ودخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين فجميعُ ما يترك صرفُهُ مُضَارِعٌ به الفعل لأنَّهُ إنما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم ". الكتاب ١/ ٢٢-٢٣.

(٢) الايضاح ١/ ٥٨.

(٣) في الاصل يرد صوابه ما أثبتناه .

(٤) الكتاب ١/ ٢٣.

(٥) الجمل ٢٣٠.

فصـل :

قال أبو القاسم ـ رحمه الله ـ : (وأما ما لا ينصرف في المعرفـة وينصرف في النكرة ،فاثنا عشر جنسًا (*) منها: كلّ اسمٍ أعجمي زائدٍ على / ثلاثة أحرف) . (١) ٩/ب

نقـول : لما قَسَّمَ البَابَ إلى قِسمين ، ونَوَّعَهُ إلى ما لا ينصرفُ في نكرةٍ ولا معرفةٍ ،وهو خمسةُ أقسامٍ ،وفَرغَ منهَا أخذَ أيضًا في بَيانِ ما أَحَدُ علتيه التعريفُ ،فأعلَمَ أنه اثنَا عَشَرَ جنسًا،فانحصرت كُليـةُ البابِ في سبعةَ عَشَرَ قِسماً ،وقد فَرغَ من خَمسةِ الأقسامِ ،وهي التي ليسَ إحدى علتيها التعريفُ ،فأخَذَ الآن في بيانِ الاثنَيْ عشرَ جنسًا ،فقال :

(وأما ما لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ ،فاثنَا عَشَرَ جنسًا ، منهَا : كلّ اسمٍ أعجميّ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ) . (٢)

نقـول : الإعجمـي على نوعيـنِ : منقـولٌ من العجميةِ نكرةً ، ومنقولٌ معرفـة ،فالمنقول نكرة ينصرفُ في كلامِ العربِ ، لأنه قد استعملَ في المعرفةِ والنكرةِ ،فلم يَمتَنِع مِنَ الصَّرفِ ، ومثاله :اللّجامُ، والنَّيروزُ (٢) ، والاطريفَل (٣) ،و نحوذلك إلاَّ أن يَطرأَ عليهِ في حالِ التسميةِ به ما يمنعُ الأسماءَ المعربيةَ من الصرفِ ، فإذا نُقِلَ معرفةً فهذا مقصورٌ لا يستعملُ إلا في التعريفِ خاصةً ،فصارَ فيهِ التعريفُ علةً ،والعجمةُ الثقيلةُ إذا كَانَ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ ،فإن كان على ثلاثةِ أحرفٍ فَخِفَّـة وزنه ألحقته بالمنصرفِ كأنـه لم يكن فيهِ إلاَّ التعريفُ لا غيرُ .

وأما وزنُ عجمته فله نظائرُ ،وقد أرادَ بعضُهم قياسَه على المؤنـثِ الخفيفِ ، فجوزَ فيهِ الصرفَ وتركَ الصرفِ ،وقد أساءَ في قِياسِهِ ،فإنَّ المؤنثَ الخفيفَ نحوُ : هندٌ فيهِ التأنيثُ بالمعنَى والتعريفُ ،وهاتانِ عِلتانِ ،ثم قـدر

(*) في الاصل : فاثني عشر . والسياق يعطي ماأثبتناه .

(١) الجمل ٢٢٠ . نقل الخفاف نص الجمل بتصرف .

(٢) الجمل ٢٢٠ . وقد نُقِلَ النَّصُّ منه بتصرف .

(٣) النيروز والنوروز أصله بالفارسية وفي القاموس أول يوم من أيام السنة معرب نوروز . اللسان (نرز) وانظر المعرب ٣٦١ .

(٤) الاطريفل : طرفل دواء مُؤَلَّفَ وليس بعربي محض . اللسان طرفل ، وانظر المعرب ١٣٠ .

لفظِهِمَا زائدًا بعدَهَا ،فوجَبَ للكلمةِ الخفةُ ، وتقومُ مقامَ إحدى العلتَيْنِ ، فمن لم يصرفْ فلأنَّ في الكلمةِ علتَيْنِ ،ومن صرفَ فلأنَّ الخفةَ تقاوِمُ إحدى العلتين ، "نوحٌ ولوطٌ" في الأعجميةِ فيهِ التعريفُ ووزنُ العُجْمَةِ ،وهو في مقابلةِ وزنِ التأنيثِ هُنَاكَ ،وقد كانَ الوزنُ الخفيفُ هناك يوجبُ له الصرفَ ، وكذلك يَجبُ أن يكونَ هُنَا ،ولم يبق فيه إلاَّ التعريفُ لا غيرُ .

وأما "موسَى وعيسَى" فنص/ سيبويه(١) أنهما أعجميانِ في بابِ ما في آخِره ألفٌ بعدَ الكلامِ على أَفْعَل .

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (ومنها كل اسمٍ على وزن الفعْلِ المستقبلِ) (٢) ، تقولُ: أوزانُ المستقبلِ تمنعُ من الصرفِ إذا كانَ أولُها إحدى الزوائدِ الأربعِ ،وما كان نحوَها من الماضِي خاصةً،ووزنانِ سواهُمَا من الماضِي خاصة،وهُمَا : فَعَّلَ وفُعِّلَ ، أما وزنُ المستقبلِ ،فنحو : "يزيدَ ،وتغلبَ، وأحمدَ"(٣) ،وما أشبهَ ذلك مما في أولِهِ إحدى الزوائدِ الأربعِ ، ويَجرِي مجرَى ذلك "اخْرُجْ واضْرِبْ" من صِيَغِ الأمرِ،ولا يَجرِي ذلك الجَرْيَ "قُمْ" ، وإذا سميتَ باضْرِبْ واخْرُجْ قطعتَ هَمزتَهُمَا (٤) ،ولو سميتَ "بِقُمْ" رَددتَهُ إلى أصلِه من الواوِ ،فقلت : جاءني قَوَمٌ ورأيتُ قَوَمًا (٥) .

وأمَّا وزنُ الفعلِ الماضِي ، فنحو :

---

(١) قال سيبويه :" وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة ،أخبرني بذلك من أثق به ". الكتاب ٢١٣/٣ .

(٢) الجمل ٢٢٠ .

(٣) ينظر الكتاب ١٩٨/٣ .

(٤) الكتاب ١٩٨/٣ قال سيبويه : " وإذا سميت رجلا باضرب أو اقتل أو اذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء ".

(٥) انظر هذا الكلام بنصه في التبصرة والتذكرة ٥٤٢/٢ ،وشرح الشافية ٢١٩/١ .

"ضُرِبَ"، تقولُ : جاءني ضُرِبُ ورأيت ضُرِبَ ومررت بِضُرِبَ ،فلو سميتَه "بقيلَ" صرفتَه ، لأنّ الإعلالَ قد ألحقَهُ بما له وزنٌ من الأسماء كثير ،كسيد وبيد (١) وقيلٍ ، وديكٍ (٢) ،ولو سميت "بيغزو" لرددتَ الواوَ ياءً، وكسرتَ ما قبلَها ،/ لأنّه ليس ١٠/أ
في كلامهم اسمٌ [معربٌ] (*) آخره واوٌ قبلَها ضمةٌ (٣)، فتقول : يَغزى ،فتُعلّه بالحذفِ كجوارٍ وغواشٍ ، وتُعوضُ من تنوينِه تنوينًا في الرفعِ والخفضِ ، ولا يعوضُ في النصبِ لكمالِ البنية .

[مبحث بنية ما في آخِره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ على قسمينِ]

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان) (٤)، تقول : كلُّ ما في آخِره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ على قسمينِ : منه ما لَه مُؤنثٌ ،ومنهُ ما لا مُؤنثَ لَهُ ،والذي لهُ مُؤَنثٌ على نوعين : مُؤَنَّثٌ بهاءِ التأنيثِ نحو : عريان وعريانةٌ، و منهُ ما له مؤنثٌ على فَعْلَى ، نحو : سَكرانَ وسَكرَى ،وهذا وَحْدَهُ لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وقد تَقدمَ ذكرُه ،وما سِوَاهُ لا ينصرفُ في المعرفةِ، وينصرفُ في النكرةِ ،أما منعُ صرفِه في المعرفةِ فلأنَّ وزنَه بالألفِ والنونِ غيرُ منصرف ، لأنه حينئذ في المعرفةِ ولا مُؤنثَ له ،وإنما هو مقصورٌ على المعرفةِ خاصةً وفيه التعريفُ فلم ينصرفْ ، فإذا تَنَكَّرَ رجع إلى مثلِ حالتِه الأولى من التنكيرِ وانصرفَ حينَ سقطت إحدى علتَيهِ، وصارَ منصرفًا في التعريفِ والتنكيرِ .
ومن هذا الشكلِ ما تكون

---

(١) في الأصل : ككرديد وقيل . تصحيف من الناسخ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣١٤-٣٢٤ ،وقال عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح الفية ابن معطي ١/٤٤٦ " فإن سُمّيَ بمثل قِيلَ وبِيعَ وَرُدَّ وشُدَّ انصرف مطلقا لخروجه بالاعتلال والادغام عن البناء المختص بالفعل إلى ما يكثر في الاسماء إذ قِيلَ بوزن ديك وفيل وَرُدَّ وَشُدَّ بوزن حُرّ وبُرّ " .

(٣) قال سيبويه "وثبات الواو خطأ لأنّه ليس في الاسماء واو قبلها حرف مضموم " . الكتاب ٣/٣١٦ .

(٤) الجمل ٢٢١ . والنص منه بتصرف .

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

نونَه غيرَ زائدة فهذا مصروفٌ نحو : "تَبَّانٍ" من التِّبْنِ ، فإن أخذته من التَّبِّ صارت نونُه زائدةً مع الألفِ فلم ينصرف، وكذلك "حَسَّانٌ" مِنَ الحُسْنِ و مِنَ الحِسِّ (١) ، وأمَّا "رُمَّانٌ" (٢) فلم يعلم سيبويهِ والخليلُ - رحمهما الله - اشتقاقَه، فحملاهُ على البابِ الأوسعِ ، وهو القضاءُ بزيادةِ الألفِ [والنونِ] (*) وأما الأخفشُ - رحمه الله - فَسَمِعَ عن العربِ "أرضٌ رَمِنَةٌ" (٣) ؛ فالنونُ على هذا السماعِ أصليةٌ.

[مبحث كل اسمٍ في آخرِهِ هاءُ التأنيثِ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره هاءُ التأنيث) (٤).

تقول المؤنّثُ على نوعينِ : بعلامةٍ وبلا علامةٍ ، وكلاهُمَا على نوعينِ ؛ فالذي بعلامةٍ ؛ إما بإحدى الألفينِ ، وإما بتاءِ التأنيثِ ، والذي بلا علامةٍ على نوعينِ ؛ خفيفٌ وثقيلٌ ، والخفيفُ على نوعينِ : مُسَكَّنُ الوسطِ ، وثلاثيٌّ مُحَرَّكُ الوسطِ ، والثقيلُ رباعيٌّ فصاعدًا . فأما مَا في آخره إحدى ألِفَي التأنيثِ [فلا ينصرفُ في المعرفةِ والنكرةِ] (٥) ، وأما مَا في آخِرِه تاءُ التأنيثِ فلا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ ، لأنَّ تاءَ التأنيثِ قَد لزمتْهُ في المعرفةِ حيثُ لم يستعمل

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(١) ينظر الكتاب ٣/٢١٧ وقال المبرد : " فأنت في هذه الأسماء مخير إن أخذت ذلك من السَّمْنِ والتِّبْنِ والحُسْنِ ، فانما وزنها فَعَّالٌ ، وإن أخذت حَسَّان مِنَ الحِسِّ وسَمَّان من السَّمِّ وتَبَّانٌ من التَّبِّ لم تصرفه في المعرفة لزيادة الألف والنون وصرفته في النكرة ". المقتضب ٣/٣٣٦ .

(٢) قال سيبويه : " وسألته عَن رُمَّان ، فَقَالَ : لا أصرِفُهُ وأحمله على الأكثر إذْ لم يكن له معنًى يُعْرَفُ ". الكتاب ٣/٢١٨ .

(٣) وذهب الأخفش إلى صرفه لأصالة النون ؛ لأنه مِن رَمِنَ بالمكان إذا أقام فيه . ينظر كتاب المقتصد ٢/١٠٠١ ، والمرتجل لابن الخشاب ٨٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٥٩ .

(٤) الجمل ٢٢١ . وبقية النص فيه نحو فاطمة وعائشة وطلحة .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

بعد التسميةِ في النكرة، ولزمته التاءُ في المعرفةِ، فصارَ وزنُه مقصورًا وفيه التعريفُ فلم ينصرفْ، وإن كان اسمَ امرأةٍ ففيهِ زائدٌ (١) لذينِكَ التأنيث،

فإذا نُكِّر بعدَ التسميةِ زالَ عنهُ التعريفُ وزالَ عنهُ الوزنُ القاصرُ على التعريفِ، وصارت فيهِ التاءُ بمنزلتِها في التنكيرِ الأولِ في حكم السقوطِ، فوجَبَ أن يُصْرَفَ.

فصل:

وأما ما لاَ علامةَ فيهِ للتأنيثِ، فإن كان رباعياً لم ينصرفْ في المعرفةِ وانصرفَ في النكرةِ لمذكرٍ كان أو لمؤنثٍ، أما منعُ صرفهِ في المعرفةِ للمؤنَّثِ فللتعريفِ والتأنيثِ، وأما منعُ صرفِيهِ للمذكرِ فلكونِ التأنيثِ الذى صار فيه خاصًّا بالتعريفِ غير منصرفٍ في التعريفِ والتنكيرِ الموجودِ فيه، فإذا نُكِّرَ زال عنه الوزنُ الخاصُّ، وزالَ عنهُ التعريفُ، هذا إذا كانَ للمذكرِ، وإن كانَ للمؤنثِ فقد زالَ / عنهُ التعريفُ والوزنُ الخاصُّ بالتعريفِ، ولم يبقَ له إلا التأنيثُ، فوجبَ أن ينصرفَ. وان كان ثُلاثياً متحركَ الوسطِ، فإنه ينصرفُ للمذكرِ لخفةِ الوزنِ، ولا ينصرفُ للمؤنَّثِ للتعريفِ والتأنيثِ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ فيهما جميعًا. وإن كان ثلاثياً ساكنَ الوسطِ، فلا يَخلُو أن يكونَ الاسمُ مذكرا سُمِّيَ به المؤنَّثُ أو مؤنَّثاً سُمِّيَ به المذكرُ أو مؤنَّثًا سُمِّيَ به المؤنثُ، فالمذكرُ الذى سُمِّيَ بِهِ المؤنَّثُ لا ينصرفُ في التعريفِ نحو امرأةٍ سمَّيتَها "يزيد"، فإنه لا ينصرفُ للتعريفِ والتأنيثِ، وقد قاومَ فيهِ خفةَ اللفظِ نقلُه من الخفيفِ إلى الثقيلِ. والمؤنَّثُ الساكنُ الوسطِ الثلاثيُّ فيهِ وجهانِ في حالِ التعريفِ: الصرفُ وعدمُ الصرفِ، وتركُ الصرف أقيسُ، لأنَّ فيهِ علتيْنِ: التعريفُ والتأنيثُ، ومن صَرَفَهُ جعلَ خِفةَ اللفظِ قاومتْ إحدى العِلَّتَينِ. /١٠

قال أبو القاسم – رحمه الله –: (ومنها كلُّ اسمٍ معدولٍ عن فاعِلٍ إلى فُعَلَ في حالِ التعريف نحو: عُمَرَ) (٢)، تقولُ: قد ذَكرَ هو كُلَّ ما كانَ على

---

(١) في الأصل زائدا صوابه ما أثبتناه.

(٢) الجمل ٢٢٢. والنص منه بتصرف واختصار.

وزن فُعَل ،ونَوْعَةٌ إلى جمع كُغرفٍ وَحُفَرٍ ،وإلى اسمِ جِنسٍ ، كَنُغَرٍ وَصُـــرَدٍ لنوعين من الطير ،وإلى وَصْفٍ كحُطَمٍ وقُثَمٍ ،والحَطْمُ والقَشْمُ: الكَسْرُ (١)، قال الشـاعر: (٢)

* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ *

وكلُّ هذِهِ الأنواعِ الثلاثةِ مصروفٌ. والرابعُ المعدولُ في العلمِ كعُمَرَ وزُفَرَ ،فهذا القسمُ لا ينصرفُ للتَّعْرِيفِ والعَدْلِ ،فإذا نُكِّرَ انصرفَ ؛لأنهُ لم يبقَ فِيهِ حينئذٍ إلا التعريفُ ،وعلةٌ واحدةٌ تُقاوِمُها خِفَّةُ الأصلِ .

قال أبو القاسم -رحمه الله-: (ومنها كلُّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً نحو : حضرموْت وبعْلبَك) (٣) نَقُول : هذا النوعُ للعربِ في التسميةِ بـه

---

(١) الحُطَمَ : الحَطْمُ الكَسْرُ في أيِّ وجهٍ كان وقيل: هو كسر الشـــيء اليابس خاصة كالعظم و نحوه ، اللسان " حطم " .
وأما القُثَمُ فهو : الجَمُوعُ للخير ،ورجُلٌ قُثَمٌ وقُذَمٌ إذا كانَ مِعْطَاءً ، اللسان (قثم) .

(٢) الشاهد للحُطَم القَيْسِي كما فـــي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٢ وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٣٢٣ ،والمنصف لابن جني ١/ ٢٠، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢/ ١٠١٣ وابن يعيش في شـــرح المفصل ٦/ ١١٣ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٤٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٢ .

وجهانِ ، أحدُهما : أن تجعلَ الاسمين بمنزلةِ مضافٍ ومضافٍ إليه ، فيكونُ الأولُ يَجري بوجوهِ الإعراب ، الرفع والنَّصب والخَفْض ، ويكونُ الثاني مخفوضًا بالإضافةِ ، فإن انصرفَ دَخَلَهُ الجَرُّ والتنوينُ ، وإن لم ينصرفْ كانت فيه علامة الخفض ، [الفتحة] (*) ومثالُ القسمين : هذا غلامُ زيدٍ ، وهذا غُلامُ أحمدَ ، فيكونُ المضافُ إليهِ حكمَ نفسِهِ.

والوجهُ الثاني : أن تجعلَ الاسمين اسْمًا واحدًا ، وتجعلَ الإعرابَ في الآخر منهما ، وتفْتَحَ الأولَ لبناءِ التركيب كخمسةَ عَشَرَ ، إلاَّ أن تكونَ آخرُه ياءً فإنه يُسَكَّنُ ، نحو : مَعْدِى كَرِبَ ، فإنه لما طالتِ الكلمةُ شبهُوا ياءَها بياءِ دَرْدَبِيس (١) ، فسكنوها ، وكذلك يُسَكَّنُ في القولِ الأولِ بخلافِ قولك : رأيتُ قاضِيَ المدينةِ ، لأنَّ الاسمين لواحدٍ ، وقاضي المدينة لمُسمَّيين (٢) ، ومنهم من يُجرِيهِ مُجرى قاضِي المدينةِ ، وذلك قليلٌ ، ويمنع الصرفَ في الثاني من الاسمَيْن للتركيبِ والتعريفِ ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ ، أو زَالَ إحدى عِلَّتيهِ ، وهي التعريفُ ، على هذا تُضْرَبُ المسائلُ ، فتقولُ : جاءَني بعلُ بكٍ ، وبَعْلُ بَكٍّ في الوجهِ الأولِ تُعْرِبُ الأولَ بوجوهِ الاعراب وتضيفُ إلى الثاني ، وتَصرِفُ الثاني ، أو لا تَصْرِفُهُ كهندَ ، وتقولُ في الوجهِ الثاني : جاءني بعلَبكُ / وتفتح الأولَ (١١)

(*) مابين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(١) الدردبيس : الداهية وهو من الخماسي المزيد فيه بحرف على وزن فعلليل . ينظر الكتاب ٣/ ٢١٢ ، والمنتخب من غريب كلام العرب ٣٥٠ ، وشرح الشافية ١/ ٥٠ - ٦٢.

(٢) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/ ٢٠١ ، قال السيرافي : " فان قال قائل : فان كان الأمر على ما ذكرت فهلا قالوا رأيت مَعْدِى كَرِبَ كما تقول : رأيت قاضيَ واسطَ ، قيل له : معدى كرب لا يشبه قاضي واسط من قبل أن الياء في معدى قد كانت ساكنة في الموضع الذى يجب فتح الحرف الصحيح فيه وذلك إذا جعلته مع كرب بمنزلة اسم واحد ".

من الاسمين ، وترفعُ الثاني غيرَ منصرفٍ ، وكذلك جاءني رَامُ هُرمُزَ إذا أضفْتَ الاولَ إلى الثاني ، وتمنعُ هُرمُزَ الصَّرفَ ، لأ نَّهُ أعجَميٌّ ثقيلٌ ، وجَاءَنِي رَامَ هُرْمُزَ في لغةِ التركيبِ إذا جعلْتَ الاسمَيْنِ اسمًا واحدًا وجعلْتَ الإعرابَ في آخر الثاني ، وتقولُ : جَاءَنِي مَعْدِي كِرَبٍ ، تخفِضُ كِرَبَ على لغةِ الإضافةِ وتُسَكِّنُ ياءَ معدى ، وفي النصبِ مَعدى كِرَبٍ تُسَكِّنُ الياءَ أيضًا ، ويجوزُ فتحُهَا في القليلِ ، وان شِئتَ قُلتَ على هذِهِ اللغةِ : مَعْدِي كَرِبَ ، فتمنعُ الثاني من الصرفِ إذا قَصَدتَّ القبيلةَ ، وتقولُ في لغةِ التركيبِ : جاءني مَعْدِي كَرِبُ ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبَ ، فلا تصرف .(١)

قال أبو القاسمِ - رحمه اللهُ - : (ومنهَا مَا كَانَ في آخره ألِف الإلحَاقِ)(٢) ، نَقُولُ : هذِهِ الألفَ شُبِّهَتْ بألِفِ التأنيث في التعريف من حيثُ كانتْ ألفًا زائدةً ، ومن حروفِ الكلمةِ ، كَأَلِفِ التأنيث ، والعلة الثانيةَ التعريفُ ، فإذا نُكِّرَ صُرِفَ لِبنَائِه على علةٍ واحدةٍ ، وعلةٌ واحِدَةٌ تقاوِمُهَا قوةُ الأصلِ .

---

(١) تفصيل لغة التركيب والاضافة في الامالي النحوية لابن الحاجب ٣ / ٢٨ .
(٢) الجمل ٢٢٣ وفي المطبوعة : ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق .

تنبيهاتٌ على البابِ بها اختتامُ البابِ :

تنبيهٌ : تقدّمَ أنّ الصرفَ في اصطلاحِ النّحويينَ عبارةٌ عن الخفضِ والتنوينِ ، [١] وحقيقتُه إنّما هو التنوينُ ؛لأنه صوتٌ زائدٌ على الكلمةِ بعدَ تمامِها ،ولذلك يحدُّه النّحويونَ بأنْ يقولوا : التنوينُ نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ الاسمَ بعد كمالِهِ،تفصلُه عمّا بعدَهُ ،ولكنه لما كانَ يتبعُهُ الخفضُ في الحذفِ من الأسماءِ التي لا تنصرفُ أدخلَهُ النحويونَ معَهُ في التسميةِ ،فَسموهَاصرفاً .
والأسماءُ المنصرفَةُ هي : ما دخلَهُ الخفضُ والتنوينُ ،وغيرُ المنصرفَةِ ما لم يدخُلهُ الخفضُ ولا التنوينُ [٢] ،ولم تنحصرْ الأسماءُ في هذَينِ القسمينِ بل ثَمّ قسمٌ ثالثٌ : وهو اسمٌ لا يقالُ فيهِ منصرفٌ ولا غيرُ منصرفٍ ،وهو مايدخُله الخفضُ ولا يدخُلُه التنوينُ،نحو : الاسم الذي دخلَتْهُ الألِفُ واللامُ والمضافُ، فإنّ هذينِ النوعينِ من الأسماءِ يدخلُهُمَا الخفضُ ،ولا يدخلُهُمَا التنوينُ ، فلا يَستَحِقّانِ أن يقالَ فيهِمَا : غيرُ منصرفَينِ لوجُودِ الخفضِ فيهِمَا ،ويَضُمُّ النحويونَ إلى هذَينِ القسمينِ تثنيةَ الأسماءِ وجمعَ المذكرِ السالِمِ وجمعَ المؤنّثِ فإنهَا أيضاً يدخلُهَا الخفضُ ولا يدخُلُهَا التنوينُ .
والتنوينُ الذى فى جمعِ المؤنثِ السالِمِ نحو : مُسلِماتٍ ليسَ بتنوينِ صرفٍ ، وإنّمَا هوتَنوينُ مُقابَلَةٍ قُوبِلَ به النونُ التي في جمعِ المذكرِ السالِمِ،وقد تقدمَ ذلكَ [٣].
فَهذِهِ الأنوَاعُ الخمسةُ لم يضع لَهَا النحويُونَ اسْماً يَخصّهَا ، فَعَبروا عنهَا بِالنّفي بأن يقُولوا : لا يقال فيهَا منصرفةٌ ولا غيرُ منصرفةٍ.

---

(١) ينظر ص ٥١.

(٢) في الجزء المفقود من هذا الكتاب.

تنبيهٌ آخرُ :

قولُ النحويينَ : الاسمُ الذى لا ينصرفُ لا يدخُلُه الخفضُ ،يحتاجُ هذا الإطلاقَ إلى بيانٍ ،وذلكَ أنَّ مرادَهُم بالخفضِ -في هذا الموضعِ ، وهذا الإطلاقِ - الكسرَةُ لاَ غيرُ ،فإنَّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ يدخلُ عليه عاملُ الخفضِ،كما يدخلُ على الاسمِ الذِى ينصرفُ، ولهُ فيهِ معنًى . وعَمَلٌ كما لَهُ ذلكَ في الاسمِ المنصرفِ ،وعملُه / ألاَّ يصنَعَ المنصرفَ الكسرةَ ،فكذلكَ خُفِضَ الاسمُ الذى لا ينصرفُ بالفتحَةِ ،فإذا قال النحويونَ : "الاسمُ الذى لا ينصرفُ لا يدخُلُه الخفضُ" إنمَا مُرادُهُم:لا يدخُلُه الخفضُ الذى هو عبارةٌ عَنِ الكسرةِ،ولاَ يُريدُونَ الخفضَ عَلى الإطلاقِ ،لأنَّه يُؤَدِّى إلى أن يدخُلَ الخافِضُ على الاسمِ الذى لا ينصرفُ ،فلا يكونُ لَهُ فيه عَمَلٌ،لا في اللفظِ ،ولا في الحُكمِ ،وذلك مُحالٌ ،فبَانَ أنَّ عَمَلَهُ في الاسمِ الذى لا ينصرفُ هي الفتحةُ التي هي مثلُ : عملِ الناصِبِ . ١١/-

تنبيهٌ آخرُ :

لما أشبَهَ الاسمَ الذى ينصرفُ الفعلَ مُنِعَ ما يُمنَعُ الفعلُ مِنَ الجرِّ والتنوينِ ،وذلِكَ أنَّ الفعلَ فرعٌ من جهتَينِ إحدَاهُما : أنه فرعٌ عنِ المصدرِ؛ لأنَّهُ مشتقٌّ مِنَ المصدرِ ،(١) فالمصدرُ أصلُهُ ،والمصدرُ فرعٌ عنْ زَيدٍ وعَمرٍو مثلاً ؛ لأنه عنهُمَا صدَرَ ،وهو عِوَضٌ لهُمَا ولغيرِهِمَا منَ الأسماءِ . والفعلُ فرعٌ عنِ المصدَرِ ،وفرعُ الفرعِ فرعٌ عما هُو أصلٌ لأصلِهِ ،فثَبَتَ أنه فرعٌ عنِ المصدَرِ ، وفرعٌ عنِ الفاعِلِ لكونهِ فَرعَ فرعِهِ ،فهُوَ فرعٌ من جِهتَينِ : لوجودِ العلَّتيْنِ الفرعيتيْنِ فِيهِ،أو لوجُودِ عِلةٍ تقومُ مقامَهُمَا فِيهِ ،وقد تقدمَ بَيانُ ذلك أولَ الباب . (٢)

---

(١) مسألة خلافية ينظر لها في الانصاف ١/ ٢٣٥ ،والتبيين للعكبرى ١٤٢ .

(٢) ص ١٥ .

تَنبيهٌ آخرُ :

إن قِيلَ : فلم حُذِفَتِ الفتحَةُ عن الياءِ في حالِ الخفضِ والفتحَةُ خفيفَةٌ على الياءِ بدليلِ أنها تَثبتُ عليْها في حالِ النصبِ إذا قلتَ : "رأيتُ جَوارِيَ"؟ فالجوابُ أنْ يُقالَ : لما نابتِ الفتحةُ مَنابَ الكسرةِ والكسرةُ ثقيلَةٌ فاستُثقِلَتِ الفتحَةُ لكونِهَا نائبةً منابَ الكسرةِ .

مَسألةٌ :

الثلاثي العَجَمِيّ "كحمص" اسمَ بلدةٍ إنما لم يَنصرف لِلتعريفِ والتأنيثِ ،ولولاَ ذلِكَ لانصرفَ .

مَسألةٌ أخرى :

إذا سُمِّيَ مذكّرٌ بمؤَنَّثٍ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ لم ينصرفْ ،فإنْ كانَ ثلاثياً ساكِنَ الوسطِ مؤَنّثاً نحو: "هِندٍ ودَعْدٍ" اسماً لرجُلٍ انصرفَ قولاً واحداً ،لأَنّهُ إذا كانَ اسماً لِمؤَنّثٍ ينصرِفُ في إحدى اللغتين ،فإذا كانَ اسماً لمذكرٍ فهُوَ أحرَى بالانصرافِ ،فإنْ صغّرتَ[1] "هِنْداً ودَعْداً" إذا سُمِّيَ بهمَا المؤَنّثُ ألحقتَهمَا التّاءَ ،فقلتَ :"هُنيدَةٌ"، فإن سميتَ بِهمَا مذكراً لم تلحقهُمَا الهاءَ في التصغيرِ ،لأنّ الهاءَ إنما تلحَقُ لأجلِ التأنيثِ المعنويّ، وهُوَ مفقودٌ من هِندٍ وأمثالِهِ إذا سُمِّيَ بِهِ مذكّرٌ.

فإن قِيلَ : فقد قَالُوا "عُروةُ بن أُذَينة"[2] ، "وسُفيانُ بن عُيينَة"[3] ، وأُذينَةُ وعُيينَةُ اسمانِ لرجلَينِ ، وقد لحقتهُمَا الهَاءُ في التصغيرِ . قِيلَ : لم يُسمَّ الرجُلُ بأُذُنٍ ثُم صُغِّرَ، ولا سُمِّيَ بِعَينٍ ثُم صُغِّرَ ،وإنّمَا سُمِّي بِهِمَا مُصغّرينِ ابتداءً "كطلحَة وحَمزَة" في كونِهِمَا سُمِّيَ بِهِمَا ،وفيهِمَا تاءُ التأنيثِ .

---

(١) في الأصل : فإن صرفت ،وهو تصحيف والسياق يقتضي ماأثبتناه .

(٢) عروة بن أذينة بن يحيى ولقبه أذينة بن مالك بن الحارث الليثي شاعر غزل مقدم من أهل المدينة وهو معدود من الفقهاء والمحدثين أيضاً لكن الشعر أغلب عليه . ترجمته في الاعلام ٤ / ٢٢٧ .
قال سيبويه: وإذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيره بغيرها وتدع الهاء هاهنا كما أدخلتها في حجر اسم امرأة ، ويونس يدخلها الهاء ويحتج بأذينة وانما سمي بمحقر .الكتاب ٣ / ٤٨٤ ،والمسائل البصريات ١ / ٣٧٤ ،وكتاب المقتصد ٢ / ٩٩٦ .

(٣) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي أبو محمد محدث الحرم المكي من الموالي ولد بالكوفة وسكن مكة وبها توفي كان حافظا ثقة واسع العلم .
ترجمته في الاعلام ٣ / ١٠٥ . والقول فيه كالذى قبله . ينظر المقتضب ٢ /٢٤٠ والمسائل البصريات ١ / ٣٧٤ .

مسألة :

بِهَا اختتامُ البابِ ،اذا سميتَ "امرأةً بدَمٍ وأخٍ وأبٍ" مما بقِيَ على حرفينِ . فهل ينصرفُ أو لاَ ينصرفُ ؟ فالقياسُ ألا ينصرفَ ،لأنَّهُ مثلُ زَيدٍ في كونِهِ إذا اسْتُسمي به مُؤنثٌ نُقِلَ من أصلٍ إلى فَرعٍ ،لأنَّ "دَمًا وأخًا وأبًا" أسماءٌ مُذكَّرةٌ ،فإذا اسْتُسمِيَ بِهَا مُؤَنَّثٌ ،فقد نُقِلَتْ مِنَ الأصلِ إلى الفرعِ ، وأنشد أبو القاسم -رحمه الله -في / الباب :(١) ٢١/أ

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في الْعُلَبِ

البيتُ لجريرِ بن عطيةَ بن عبدالله ، ويريدُ : أنَّ "دَعْداً" نشأتْ في الرفاهيةِ ليستْ بَدويةً فتتلفعُ للابتذالِ والمِهنَةِ ،والتَّلَفُّعُ :الاشتمالُ في الثوبِ والالتفافُ فيهِ ،ولا تشربُ في أواني جُلودِ الإبِلِ ،وهذا ضِدُّ ما قالَه الآخرُ -(٢) مادِحًا لأهلِ الباديةِ -

لَعَمري لأعرابيةٌ في عَبَاءةٍ   تَحُلَّ دِمَاثًا من سُويقَةٍ أو فَرْدَا

أَحَبُّ إلى القَلْبِ الذي لَجَّ في الْهَوى

مِنَ اللابِسَاتِ الخزَّ يُظْهِرْنَه كَيْدَا

وشاهِدُه فيهِ صرفُ "دعدٍ" الأولى لخفتِهِ ،كما صُرِفَ الأعجميُّ إذا كانَ بهذِهِ العِدَّة قولاً واحِداً ،ولاَ يلتفتُ إلى قولِ من رأى تركَ صرفِهِ منَ النحويينَ (٣) ،وتَركَ

---

(١) الجمل : ٢٢١ . ديوانه
والشاهد لجرير ،ملحقات ٢ / ١٠٢١ ،وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤١ وابن جني في الخصائص ٢ / ٦١ ،وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٩٤ والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢ / ٥٥٢ ،وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧٠ وهو كذلك في شرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٦٣ والدر المصون ١ / ٣٩٥ ،واللسان (دعد) والشاهد فيه صرف دعد الأولى في البيت ومنع الثانية من الصرف .

(٢) البيتان في الاقتضاب ٣٦٧ دون نسبة ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٦-٢٩٧ واللسان (فرد) ويروى :
لعمري لأعرابيةٌ في عَبَاءةٍ   تَحُلُّ الكثيبَ من سويقة أو فَرْدَا
والبيتان في الخزانة ٨ / ٥٠٥ .

(٣) تقدم في ص ٥٤ .

الثاني غيرَ مصروفٍ على حكمِ التأنيثِ ،وإن كانَ الاسمُ خفيفاً واستعمِلَ في إحدَاهُمَا لغةَ غيره، وكرر ذِكرُ دَعْدٍ استطَابَةً له مَعَ أنَّ تكريرَ الاسمِ إذا لم يَكُن في موضعٍ يربِطُ الكلامَ جَائزٌ حسنٌ، كقولهِ تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾.(١)

وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَعوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾(٢) إلى آخِرِهَا ،وكذلك قول الشاعر:(٣)

* لَا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ *

وأشبَاهُهُ كَثيرٌ ،ويُروى في العُلَبِ ،وبالعُلَبِ ،والمعنَى وَاحِدٌ ،لأ نهَا أوعيةٌ يُشرَبُ بها ،ويروى : " لم تُغْذَ " مِنَ الغِذَاءِ .

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة الا نعام.

(٢) الآية ٣ من سورة الناس .

(٣) الشاهد لسواد بن عدى بن زيد العبادى : ديوانه ٦٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٢ ،ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٤١٧، والخصائص ٣/ ٥٣ ،والأمالي الشجرية ١/ ٢٤٣ - ٢٨٨ ،والمغني ٢/ ٥٠٠ ، وشرح شواهده للبغدادى ٧/ ٧٧ ،ونسبه الأ علم لأمَيَّة ابن أبي الصَّلت كما في الخزانة ١/ ١٨٣ .

والشاهد فيه أنه ثنى الاسم وأظهره في موضع الاضمار نحو: أما زيد ، فقد ذهب زيد ،وفي ذلك قبح ،وعجزه :

* نَغَّصَ الموتُ ذَا الغِنَي والفَقِيرا *

بابُ أسماءِ القبائلِ والأحياءِ ، والسورِ ، والبلدانِ (١)

ويقالُ على هذا البابِ: الأسماءُ المشتركةُ الوقوعِ على الآباءِ والأحياءِ، والقبائلِ ، والأمهاتِ على ضربين: أحدُهُما : لا علةَ فيه من العِللِ المانِعَةِ من الصرفِ غيرُ العَلَميّةِ ، كتميم ، وأسد.

والثاني : ما يُضافُ إلى العلميةِ فيه علةٌ (*) ثانيةٌ من العِللِ المانِعَـةِ من الصرفِ ، كالتأنيثِ في "باهِلة ، وكِنانَةَ ، وجَدِيلَةَ ، وحَنِيفَةَ" ، ووزنُ الفعـلِ في "تغلبَ ، ويشكرَ" ، والجمعُ في "هَوازِنَ" ، فهذا لا ينصرِفُ في المعرفةِ أُريدَ بـه المذكَّرُ منَ الأبِ أوِ الحَيِّ أو المؤنَّثِ منَ القبيلَةِ أوِ الأمِ.

والقسمُ الأولُ : إن أُريدَ بهِ المذكَّرُ منَ الأبِ أو الحَيِّ انصرفَ أو المؤنَّثِ لم ينصرفْ ، وقد وَهِمَ أبو القاسم - رحمه اللهُ - في جمعِهِ بينَ "تغلبَ وبينَ تميم ، وطيّئٍ" إن صحَّ ذلكَ عنه (٢) ؛ لأنَّ تغلبَ لا ينصرفُ في التعريفِ ، أُريدَ بهِ المذكَّرُ أو المؤنَّثُ ، وليسَ "تميمٌ ، وطيِّئٌ" كذلكَ.

ومِن أسماءِ البُلدانِ ما يغلبُ عليها التأنيثُ ، ومنها : ما يَغلِبُ عليها التذكيرُ ، وما تختلفُ فيهِ اللغةُ .

وأسماءُ الأنبياءِ عليهمُ السلامُ المذكورينَ في سُورِ القرآنِ يُتكلَّمُ بها على وجهين :
أحدُهُما : أن تُجعَلَ أعلامًا للسورِ فلا ينصرفُ شيءٌ منها في المعرفةِ ، قلَّتْ حروفُها أو كثُرتْ .

والثاني : أن يُتكلَّمَ بها على تقديرِ حذفِ المُضافِ ، فينصرفُ منها ما كانَ ينصرفُ مع وجودِ المُضافِ ، ويَمتنِعُ منَ الصرفِ ما كانَ يمتنعُ مع وجودِ المضافِ. فموضوعُ البابِ للإعلامِ باختلافِ حُكمِ الأسماءِ المذكورةِ المشتركةِ الوقوعِ على الآباءِ ، والأحياءِ ، والقبائلِ ، والأمهاتِ في الانصرافِ وخلافِهِ بحسَبِ اختلافِ ما يُرادُ بها منَ التذكيرِ والتأنيثِ ، / وما يغلِبُ عليهِ منها ١٢/ب

(*) في الأصل : من ، تصحيف والسياق يقتضي ما أثبتناه .
(١) الجمل ٢٢٤ .
(٢) الجمل ٢٢٤ .

أن يَكونَ مذكرًا ،وَما يَغلِبُ عليهِ التأنيثُ من أسماءِ البلدَانِ ،وَما يَغلِبُ عليهِ التذكِيرُ ، وما يكونُ فِيهِ الوجهَانِ ، وَما يَختَلفُ حكمُهُ من أسماءِ الأنبياءِ المذكورينَ في سُورِ القرآنِ-عليهِمُ السلامُ-بِحسبِ اختلافِ مَا يُرادُ بِهَا من تَسميةِ السورِ بِهَا وغيرِ التسميةِ،وما يَستَوِى حُكمُهُ في الوجهَينِ جَميعًا ،هذَا الذِى وَضَعَ لَهُ البابَ مَعَ ما لَفَّ لَفَّهُ من أمثِلَةِ المَسَائِلِ .

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثُم نقولُ : ذَكرَ الأستاذ أبو الحسن بن خروف -رحمه الله-(١) عن أبي الحسن بن بابشاذ-(٢) رحمهُ الله-أنه خَلَّطَ أولَ هذَا البابِ الآبَاءَ والأحياءَ والقبائِلَ والأمَّهَاتِ بعضَهَا ببعضٍ ،فأولُ ذَلكَ قوله :(٣) " وكُلُّ ما جُعِلَ اسمًا للقبِيلَةِ وعُنِيَ بِهِ الأُمُّ لم ينصرِفْ ،وذَلِكَ"تميمُ ،وسدوسُ ،وتَغلِبُ"،

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف عند قوله :" باب أسماء القبائل والأحياء والبلدان " قال : خلط ابن بابشاذ في أول هذا الباب .. الخ مخطوط رقم ٤٧٨ .

(٢) ابن بابشاذ هو: طاهر بن أحمد النحوى المصرى المعروف بابن بابشاذ اللغوى المشهور المذكور ،أصله من العراق وكان جده أو أبوه قدم مصر تاجرا .. وكان من أكابر النحويين حَسَنَ السيرة منتفعا به وبتصانيفه ،شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي وصنف مقدمة في النحو سماها : المحتسب ،وهو من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين مات سنة ٤٥٤ وقيل : ٤٦٩ .
ترجمته في : نزهة الألباء ٢٦٣ ،والانباه ٢/ ٩٥ ،والبلغة ١١٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٧ ،وكشف الظنون ٥/ ٤٢٩-٤٣٠ ،والأعلام٣/ ٢٢٠.

(٣) مابين علامتي تنصيص من كلام ابن خروف ،شرح الجمل مخطوط رقم٤٧٨ . ونسوق إليك كلام ابن بابشاذ بنصه قال :"فكل ماجعل اسما للقبيلة وعني به الأم لم ينصرف ،وذلك تميم ،وسدوس ،وتغلب ،وطيئ ،وجذام ، وقيس ،والدليل على أنهم أرادوا هذا النوع القبيلة والأم وصفهم لها بالمؤنث ،حكى يونس أنه سمع العرب تقول : تلك تغلب ابنة وائل في وصف تغلب بالمؤَنَّثِ ،ومثله : تميم بنت مُرٍّ ،وقيس ابنة عيلان ،فإن ابنة ، هذا كان بمنزلة سعدى اسم امرأة لا ينصرف".
شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ١٦٣ .

وطَيِّئ ، وجذام ، وقيس"، وهذا فاسِدٌ ؛ لأنَّ هذهِ الأسماءَ لا تكونُ أسماءً للأمهاتِ ، وإنما تكونُ أسماءً لِلآباءِ وللقبائِلِ على السَّعَةِ ، قلتُ : إذا جازَ على الاتّساع ، فلا ينبغي أن يُخطأ ، ولكنْ وَلَعُ المتأخرِ بالردِّ على المتقدِّمِ ، ولا ينبغي أن يُقدَمَ على ذلِكَ ما أمكَن تصحيحُ كلامِهِ ، والفضلُ للمتقدِّمِ .

رجع ، فقال : " وكذلك "باهِلَة" لا يكونُ اسمًا للأبِ ، وإنما يكونُ اسمًا لِلأم أو القبيلةِ أو الحَيّ على السَّعَةِ أيضاً (١) ، والصّوابُ الذى قالهُ سيبويه - رحمه اللهُ - ولا بُدَّ من أن يُقَالَ : من أسماءِ القبائِلِ ما أصلُه أن يكونَ اسمًا للأبِ الأوّلِ نحوُ : "تميم" ، ومنها ما أصلُهُ أن يَكونَ اسمًا للأم نحوُ : "باهِلَة" ، وفي هذين مُضافٌ اليهما ، فيقالُ : بنو فلانٍ ، وبنو فلانَة ، كبني تميم وبني أسدٍ ، ثم يُوقعُ ذلكَ الاسمُ على الحَيّ وعلى القبيلةِ ، فيسمونَها باسمِ الأبِ واسمِ الأمّ ، فإنْ غلبَ ذلكَ الاسمُ على الحيّ انصرفَ ؛ لأنّهُ لا عِلَّةَ فيهِ الاّ التعريفُ . (٢) وان غَلَبَ على القبيلةِ لم ينصرف للتأنيثِ والتعريفِ ، فإن اجتمَعَ فيهِ علتانِ غيرُ التأنيثِ المعنويّ أو أكثرُ لم ينصرفْ ، نحوُ : "تغلِب ، وباهِلَة ويشكُر ، ويعمر" (٣) ؛ لأن فيهَا التعريفَ ووزنَ الفِعلِ ، والتعريفُ والتأنيثُ بالعلامةِ ، فهذا النوعُ غيرُ مَصروفٍ ، عَنيتَ الحَيَّ أو القبيلَةَ .

ومنهَا ما هُوَ اسمٌ للقبيلَةِ أو الحَيّ أو للأبِ والأمّ ، وهذا لا يقالُ فيهِ : بنو فلانٍ ولا بنو فلانَة ، نحوُ : "قريشٍ ، وثقيفٍ ، ومعدٍّ" ، فإن أردتَّ الحَيَّ صرفتَ ان لم تكن فيهِ علةٌ سِوى التعريفِ ، وان أردتَّ القبيلَةَ لم تصرف للتعريفِ والتأنيثِ ، وقد يَغلِبُ على بعضِهَا التذكيرُ وعلى بعضِهَا التأنيثُ في الاستعمال ، وهذا موقوفٌ على السَّماعِ ، وذكرُهُ "تغلبَ" (٤) فيمَا ينصرِف غلط ؛

---

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٤٦ فمابعدها .

(٢) الى هنا انتهى كلام ابن خروف . شرح الجمل ، مخطوط برقم ٤٧٨ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٩٨ .

(٤) قال سيبويه " ومن ذلك تغلب ابنة وائل غير أنه قد يجيء الشيء

===

لأنَّهُ غيرُ مصروفٍ في حالِ التعريفِ ، َعنيتَ أباً أو حياً ؛للتعريفِ وَوزنِ الفعلِ وأنشد في الباب :(١)

فَإن تَبخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا   فَإنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

البيتُ للأخطلِ ،وقد تقدمَ اسمُهُ . ويُروَى أنَّ الأخطلَ أتَى الفَضبانَ بنَ القَبْعْثَرى الشيباني (٢) بِالكُوفةِ فسأَلَه في حِمَالَةٍ ،فقَالَ لَهُ : إن شِئتَ أعطيتُكَ ألفَينِ ، وإن شِئتَ أعطيتُكَ دِرهمَينِ . فَقَالَ : مَا بَالُ الا لفَينِ وَالدرهَمَينِ ، فَقالَ : ان أَعطيتُكَ ألفَينِ لم أعطِكَ الاّ قَلِيلاً ،وان أعطيتُكَ دِرهَمَينِ لم يَبْقَ بَكرِيٌّ الاّ وأعطَاكَ / دِرهمَينِ،وكتبنَا لَكَ إلى اخوانِنَا بِالبصرةِ ،فَلم يَبقَ ١٢/أ
بَكرِيٌّ إلاّ أعطَاكَ دِرهمَينِ،فَخفَّتْ عليهِمُ المَؤُونَةُ ،وكَثُرَ النَّيلُ ،فقال : فَهذِهِ وَتجمعُهَا اليكَ الى أن ترجِعَ إلينَا ،وكتَبَ لَهُ إلى سُويدٍ السَّدُوسِي (٣) بِالبصرَةِ فَأتَاهُ فأخبرَهُ بِحَاجَتِهِ ،فَقَالَ : نَعَم ،فأقبلَ على قومِهِ ،وقالَ لَهُم : هَذَا أبو مَالِكٍ

=== يكون الأكثر في كلامهم أن يكونَ أبا ،وقد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون اسما للقبيلة وكل جائز حسن". الكتاب ٣/٢٤٩ . الجمل : ٢٢٤ .

(١) والشاهد للأخطل ،ديوانه ١٢٥ ،ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٣/٢٤٨ ،وطبقات ابن سلام ٢/٤٦٨ ،والخصائص ٣/١٧٦ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ ،والتبصرة والتذكرة ٢/٥٧٧ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٦٧ .
والشاهد فيه منع صرف سدوس ،لأنه جعله اسما للقبيلة . وفيه شاهد آخر على تأنيث الفعل وتأنيث الضمير.

(٢) الفضبان بن القبعثرى الشيباني ،سيد بكر بن وائل ، وانظر قصته مع الأخطل في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢/٤٦٦ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ ،فمابعدها .

(٣) سويد بن منجوف السدوسي وكان سيد بني سدوس ،وسدوس بفتح السين قبيلة من بني شيبان ،والتي من طيئ بضم السين ،وهذا قول الكلبي ،انظره في الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ فمابعدها .
وانظر قصة ذلك في طبقات ابن سلام ٢/٤٦٩ فمابعدها .

قد أتى ،ويسألكم أن تجمعوا له ،وقد هجاكم بقوله (١) :

إذا ما قلت قد صالحت بكراً أبى البغضاء والنسب البعيد

الأبيات ، فقالوا هاء الله لا نفعل ، فقال الأخطل :

فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبول

تواكلني بنو العلات منهم وغالت مالكاً ويزيد غول

يريد: مالك بن مسمع (٢) ويزيد بن رويم الشيباني (٣) ويروى :

فإن تمنع سدوس بدرهميها . . . . البيت

وهو سدوس بن شيبان ،ويريد: إن تبخل بالدرهمين اللذين جعلا لي على كل واحد منهم ، فإني مستغن عنهم بما عند الله تعالى ،وكنى بالريح عن الرجوع الى بلده استغناءً عنهم ، وذكر القبول (٤) ؛ لأنها التي تردّه من البصرة في الفرات الى موضعه الجزيرة التي حيث بنو تغلب قومه.

وشاهده في البيت منع سدوس من الصرف ؛لأنه أراد القبيلة ،

---

(١) البيت للأخطل ،ديوانه ٢٨٢ ،والأبيات في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢/٤٦٧-٤٦٨ ،ويروى البيت :

* أبى البغضاء لا النسب البعيد *

(٢) مالك بن مسمع الجحدري ،كان أنبه الناس قال رجل لعبد الملك بن مروان: لو غضب مالك لغضب معه مائة ألف لا يسألونه فيم غضب ،فقال: عبد الملك هذا وأبيك السؤدد . طبقات ابن سلام ٢/٤٦٩.

(٣) يزيد بن رويم الشيباني أبوحوشب من بني ذهل بن شيبان من بكر ابن وائل أيضا وكان سيدا مذكورا ،وكان على شرطة الحجاج بالبصرة ،يثني على هذين الرجلين من بكر بن وائل ويحزن لفقدهما ويذم الآخرين من بني بكر بن وائل . ينظر طبقات ابن سلام ٢/٤٦٩.

(٤) قال كراع النمل إذا هبت الريح من مطلع الشمس قبالة باب الكعبة فهي الصبا والقبول. المنتخب ١/ ٤٢١ والعرب تستبشر بالقبول وتحمدها ،وقد ضربه مثلا لاستغنائه عنهم . ينظر اللسان (قبل) والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠١.

ولذَلِكَ أعادَ الضميرَ مُؤَنثاً . وأرادَ في الروايةِ الأخرى : الحيّ فَصَرفَ، وّطيبةٌ" خبر " إنَّ "، وّقَبُولٌ" (١) بدَلٌ من طيبَةٍ لَا صَفَةٌ لَهَا ،لانَّ القَبولَ من أسمائِهَا ، وليستْ بِصَفَةٍ ،وردّ المبردُ على سيبويه" سَدُوس وسَلُول"، وقالَ : هُمَا مُؤَنثانِ، (٢) فإذَا قُلتَ : " بَنُو سدوس ، وبَنُو سلول" لم تصرف . قَالَ السيرافِيُّ عن أشيَاخِهِ عن محمد بن حَبيبٍ (٣) في كِتَابِهِ مُختَلَفُ القبائِلِ :"سدوس بن دَارم، وسدوس ابن ذُهل ،وفي طيِّئٍ سُدوس بن أصمع"، ومن غيرِهِ في نسبِ بَني تَميم" سَدوس ابن دارم"، وقال ابنُ حَبيبٍ : في" قيسٍ سلُولُ بن مُرَّة ،وفي قُضَاعَةَ سَلُول بنت زبان ،وفي خُزاعَةَ سلُولُ بن كعب" (٤) ،وأنشد أبو القاسم - رحمه اللـه - في الباب : (٥)

يَبكَي الخَزُّ من رَوحٍ ،وأنكَرَ جِلدَهُ

وَعَجَّتْ عَجيجاً من جُذَامَ المَطَارِفُ

---

(١) قال ابن هشام : قبول نعت . إعراب الجمل ٣٠٤ .

(٢) قال المبرد : " وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا إلا في النكرة ،وإنما ذلك بمنزلة باهلة وخندف وإن كان في باهلة علامة التأنيث " . المقتضب ٣/ ٣٦٤ ،وانظر كلام سيبويه في هذا الكتاب ٣/ ٢٤٦ - ٢٤٧ ،وانظر هامش ٤ ما رد به السيرافي على من خطأ سيبويه في إيراده سلول مورد الآباء .

(٣) محمد بن حبيب : وحبيب اسم أمه في أكثر الروايات ،وكان عالما بالنسب وأخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا في روايته ،وذكر القاضي أبو طاهر أن محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر .
وقد أحصى له ابن النديم كثيرا من الكتب . انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٥٢ ،وطبقات الزبيدى ٩٨ ،والفهرست لابن النديم ١٥٥ ، وتاريخ العلماء ٢٠٤ ،والانباه ٣/ ١١٩ ،ومعجم الأدباء ١٨/ ١١٢ ، مات سنة ٢٦٨ .

(٤) ينظر كتاب مختلف القبائل لمحمد بن حبيب ٢٤-٣٧-٣٨ وزبان مخفف ابن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك بن كنانة .

(٥) الجمل : ٢٢٥ .
والشاهد لحميدة بنت النعمان بن بَشير الأنصارى رضي الله عنه وهو

===

البيتَ لحميدَةَ بنتِ النعمان بن بَشيرٍ الأ نصاريِّ - رضي الله عنهم - وكنيتُهَا أمُّ جعفرٍ ،وكانت زوجًا للحارثِ بن خالد المخزُومي ،وكانَ قَبيحًا فهَجَتْه،ثم تزوجَهَا رَوحُ بنُ زِنبَاعٍ (١) فهجتْهُ بِهَذَا البيتِ ،ثم تزوجَتها الفَيض بن أبي عُقيل فهجَتْهُ ،وخبرُهَا مَشهُورٌ ،"وعجبَ": ضَجَّتْ "عجيجًا": مصدرٌ مُؤَكِّدٌ تريدُ: تشققَتْ، وعبرتْ عن ذَلِكَ بعَجَّتْ مَجَازًا ،وفيهِ تَأكيدُ المَجَازِ ،"جذام" قبيلَةُ روح ، والجَذْمُ: القطعُ يُقالُ : انَّ جُذَامًا قَطَعَ أخَاهُ لخمًا فَجَذَمَ لخمٌ يدَهُ،أي : قَطَعَهَا ،فلزِمَهُ ذَلِكَ الاسمُ،"المَطَارِفُ": جمع مِطرفٍ بكسرِ الميمِ ،وضمِّهَا ، تَميمٌ تكسِرُ ،و قيسٌ تَضمُّ ،والمطرفُ: ثوبُ خزٍ لَهُ علمانِ ،وبعده :

وَقَالَ الْعَبَا قَد كُنتُ حِينًا لِبَاسَكُمْ

وَأكسِيَةٌ مَضْرُوجَةٌ وَقَطَائِفُ

فقال روح رادًّا عليها : (٢)

فَإن تَبْكِ مِنَّا تَبْكِ مِمَّنْ يُهِينُهَا

وَمَا صَانَهَا إلاَّ اللّئَامُ المَقَارِفُ

وشاهِدُ البيتِ تَركُ صرفِ جُذَام حيثُ أرادَ القبيلَةَ .

=== من شواهد الكتاب ٣/ ٢٤٨ ،والمقتضب ٣/ ٣٦٤ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٢ ،والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٧ ،وفيه هند بنت النعمان بن بشر الأنصارى ،والدر المصون ١/ ١٥٣ ،والشاهد فيه منع جذام من الصرف لأنه أراد القبيلة . وفي الكتاب :(نبا الخز عن روح) ،وفي المقتضب : (بكى الخزُّ من عَوفٍ) .

(١) روح بن زنباع الجذامي ،سيد يمانية الشام وقائدها وخطيبها ومحربها وشيسها قال القالي : وانما قالت ذلك لا شرمسّه يوم المَرَج ، وقيل : مسه قبل ذلك في حرب غسان فافتدى ،فقالت قول العربية الشريفة للولي الهجين وعيرته الاقراف ،وكان وزيرا لعبد الملك بن مروان . انظر كتاب التنبيه ٢١-٣٢ .

(٢) البيتان: في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٢ قال : والعَبَا ضَرْبٌ من الأكسية معروف ،والمضروجة المشقوقة ،والقطائف أكسية من الصوف ===

[مبحثٌ في أسماء البلـــــدان]

وأما أسماءُ البلدانِ ،فما كَانَ فِيهِ علتانِ منهَا من غيرِ تأنيثٍ / مَعنويّ ١٣/ب
لم ينصرفْ نحوَ : تأنيثِ"خُراسانَ ،ودمشق ،وبغدادَ" ،ومَا لَا علامَةَ فِيــه إلاَّ
التعريفُ ،فإنْ جعلتَهُ اسمًا للبُقعَةِ أو البلدَةِ أو المدينَةِ لم تصرفْ ،وإن جَعَلتَهُ
اسمًا للموضِعِ والمكَانِ والبَلَدِ والمِصْرِ صَرَفْتَهُ ،ثُم تُغلِّبُ العربُ التذكيرَ علــى
بعضِهَا فلا تَصرفُ،كَما ذَكَرَ نحو :"عُمَان" ،"والزَّاب"و"حجْر" ،وهو حجْرُ اليمامة ،
وهو حصنٌ يذكرُ ويؤَنَّث ،وليس في"فَلْجٍ"(١) إلاَّ التذكيرُ ،وكذلِكَ"واسط"،
وأصلُهُ الصفَةُ ،لأنَّهُ بَينَ الكوفَةِ والبصرَةِ ،ومنهُم من يُؤَنِّثُ ،وهو قليلٌ(٢).
واجتمعَ في"بَغداد"التعريفُ والتركيبُ والعجمَةُ ، وإن عَنيتَ البقعَةَ كانــت
فِيهِ أربَعُ عِلَلٍ ،وفي خُراسَانَ الألِفُ والنُّونُ والعُجمَةُ والتعريفُ ،ومَعَ ذلــكَ
هو معرَبٌ ،وفيهِ : رَدٌّ على من زَعَمَ أنَّ زِيادَةَ العِلَلِ تُوجِبُ البِنَــــاءَ(٣)

=== أيضا ، قال ابن السيد : فأجابها روح بن زنباع بقوله :

أبتْ هِندُ إلاَّ أن تكون مُهَانَــةً * وكَانَ لَهَــا مِنَّا عَــشِيرٌ مُوَالف

فإن نَجزهَا بالهُونِ فهيَ جَدِيرَةٌ * وإن تَهوَهَا يَهْوَ اللِّئَامَ العَقَارِفُ

(١) الفلج ،قال ابن السكيت : موضع بين البصرة وضَرِيَّة . تهذيب إصلاح المنطق ٢٠٢ ، قال سيبويه : "ومنها ما لا يكون إلاَّ على التذكير نحو : فَلْج" الكتاب ٣/٢٤٤، وانظر معجم البلدان ٤/٢٧٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٤٣ ،والمقتضب ٣/٣٥٨.

(٣) قال ابن جني :" وما يفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الاعراب أنا نجد في كلامهم من الاسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير مبني وذلك كامرأة سميتها بأذربيجانَ فهــذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع وهي التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون ... الخ ، الخصائص ١/١٧٩-١٨٠، وانظر أمالي ابن الشجــرى ٢/١١٥-١١٦.

وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - في الباب: (١)

مِنهُنَّ أيّامُ صِدْقٍ قد عُرِفتَ بِهَـــا

أيّامُ واسِطَ والأيّامُ مِنْ هَجَــرا

أنشدَهُ للأخطل، والبيتُ للفرزدق من قصيدةٍ يَرْثِي بهَا عمر بن عبيد الله بـــن معمر التَّيْمِيّ، وكان شريفًا بَطَلًا فَاضِلًا، وأرسَلَ إليهِ عبد الملكِ بنُ مَروانَ حينَ خرجَ ابنُ الأشعثِ [عليه] (٢)، فماتَ بالطَّاعونِ في طريقهِ إلى الشامِ، فرثَـــاهُ بالقصيدِ الذى فيهِ البيتُ، وكَانَ والِيًا لعبدِ الملك، وكَانَ لَهُ ظفرٌ على أعدائِهِ بواسِطَ وهَجَرَ، والشَّاهِدُ في البيتِ تركُ صَرفِهِمَا، "وقَدْ عُرِفْتَ بِهَا" جملـــةٌ في موضعِ الصِّفَةِ للأيامِ، "وَأيامُ وَاسِطَ" بَدَلٌ مِنَ الأيامِ [و] (٣) الأخِيرَةُ معطوفَةٌ على أيامِ واسِطَ، وسُمِّيَ وَاسِطَ، لأنَّهُ وَسَطُ الكُوفةِ والبصرَةِ، وكَانَ صفةً فَصَيَّرَ عَلَمًا، ولذلِكَ كَانَ الصرفُ فِيهِ أكثرَ، وشبَّهَهُ سيبويهِ بنَابِغَةَ. (٤)

---

(١) الجمل: ٢٢٦.
والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢٩١، ومن شواهد سيبويه في الكتـاب ٢٤٣/٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٥، والتبصرة والتذكرة ٥٨٢/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٧١/١، واللسان "وسط"، والخزانة ١٣٦/١١، والشاهد فيه أن هجر يؤنث ويذكر وهـنـا أنث فمنع من الصرف.

(٢) في الأصل: اليه، ولعل الصواب ما أثبتناه، وانظر خروج ابن الاشعث على عبد الملك بن مروان في الكامل ٢٧٢/١-٢٧٣ و ٣٥٠/٣.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قال سيبويه: "وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر وانما سمي واسطا لانه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا واسطة، ومـن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف.. فمن الارضين ما يكـــون مؤنثًا ويكون مذكرا، ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو: عمـــان والزاب وإراب، ومنها ما لا يكون الا على التذكير نحو: فلج وما وقع صفة كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمرو وانما وقع لمعنى نحو قول الشاعر:
ونابغةُ الجَعْديُّ بالرمل بيتُهُ * عليه تُرابٌ من صَفِيحٍ مُوَضَّعُ
أخرج الألفَ واللامَ وجعله كواسط. الكتاب ٢٤٣/٣-٢٤٤.

[مبحثٌ في أسماءِ السورِ وهيَ ثلاثةُ أقسامٍ]

وأما أسماءُ السورِ فهيَ على ثلاثةِ أقسامٍ: قِسمٌ محكيٌّ نحو: اقتَرَبَ وَيابُهَا المزّمِلُ ؛لأنّها جُمَلٌ.

والقسم الثاني: الأسماءُ المفرَدَةُ منَ السُّوَرِ نحو: "نوح"، و"هود"، و"يونس"، و"يوسف"[(١)]، وهي على ضربَينِ إن جعلتَهَا أسماءً للسُّوَرِ من غير حذفِ مُضافٍ لم تصرفْ ـ كانتْ مصروفةً في مَواضِعِهَا مِنَ السُّورِ أو لم تكنْ ـ تقولُ: هذهِ "هودُ"، و"نوحُ"، و"يونسُ"، و"يوسفُ"، وإن أردتَّ حذفَ مُضافٍ أبقيتَهَا على ماهِيَ عليهِ في السورةِ من صرفٍ أو تركِهِ، كقولِكَ: "هذه هودٌ، ونوحٌ، ويوسفُ، ويونسُ"، تريد: "سورةَ هودٍ، وسورةَ يُونُسَ، وسورَةَ يوسفَ، وسُورَةَ نوحٍ"، أبقيتَ كُلاًّ على ما كَانَ عليهِ؛ لأنَّكَ لم تَجعَلْها أسماءً للسُّوَرِ، و"هودٌ، ونوحٌ" مصروفان "ويونسُ، ويوسفُ" غيرُ مصروفَينِ للتعريفِ والعجمةِ.

والضربُ الثالثُ: حُروفُ التهَجي التي في أوائلِ السُّوَرِ، منهَا مَا لاَ يكونُ فيهِ إلاَّ الحِكايَةُ نحوُ: "الر" و"المر" و"كهيعص"، و"حم عسق"، ومنهَا مَا يُحكَى، ويجوزُ فيهِ الإعرابُ، كـ"صاد"[(٢)]، و"قاف"، من اعتقَدَ التذكيرَ في الحروفِ صَرَفَ، ومن أنثَ لم يَصرِفْ، وكذلك: "حم" و"يس" و"طس"[(٣)]، يَحْكِي إن شَاءَ، ويُعربُ إن شاءَ، ويجعَلُهَا كـهابيلَ، وقابيلَ من الأعجَمِيةِ، ولاَ يَصرِفُ[(٤)]، ويصرِفُهَا في الوجهَينِ إذا التبستْ، تقُولُ: "حم السجدة"، ومنْهَا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٥٦.

(٢) قال سيبويه: "وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميا لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة فلا تصرفه". الكتاب ٣/٢٥٨.

(٣) الكتاب ٣/٢٥٨ قال سيبويه: "وأما طسم فإن جعلته اسما لم يكن بد من أن تُحَرِّكَ النُونَ وتَصِيرَ ميما كأنك وصلتها إلى طاسين فجعلتها اسما واحدا بمنزلة دَرَابَ جَرْدَ وبعل بك وإن شئت حكيت وتركتَ السواكن على حالها".

(٤) قال سيبويه: "وأما حم فلا ينصرف جعلته اسما للسورة أو أضفته إليه لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو: هابيل وقابيل". الكتاب ٣/٢٥٧.

ما تكونُ فيهِ الحكايةُ والتركيبُ أيضًا إذا أُعربَتْ، تقولُ : هذهِ (طاسين ميم)،
والإضافةُ جائزةٌ لحضرموتَ، وكلُّ علّةٍ لم تمنع إلاَّ مع التعريفِ / فإنها إذا زالَ ١٤/أ
التعريفُ عنها لم تكنْ علةً، لو اجتمعَ في الاسمِ ما كانَ (١)، ولذلكَ صرفت :
أذربيجانَ في النكرةِ، وفيها أربعُ عِلَلٍ .

تنبيهاتٌ على البابِ :

منها : على قوله في الترجمةِ : "باب أسماءِ القبائلِ والأحياءِ والسورِ والبلدانِ" (٢) .

اعلم أنَّ هذهِ الترجمةَ مشتملةٌ على فصولٍ ثلاثةٍ :
فأسماءُ القبائلِ والأحياءِ فصلٌ، وأسماءُ البلدانِ فصلٌ، وأسماءُ السورِ
فصلٌ . وأما جمعُها في بابٍ واحدٍ لأجل أنَّ إحدى العلتينِ المانعةِ
منَ الصرفِ في هذهِ الأسماءِ التي اشتملَت عليها الفصولُ الثلاثةُ العلميةُ،
والعلّةُ الثانيةُ التأنيثُ المعنويُّ، هذا هوَ مقصودُهُ بهذا البابِ، وهو أن
يتكلَّمَ على ما لاَ ينصرفُ للعلميةِ والتأنيثِ المعنويِّ من هذهِ الفصولِ الثلاثةِ،
فإن فُرِضَ في شيءٍ منها التعريفُ ووزنُ الفعلِ، والتعريفُ والتأنيثُ والعُجمةُ،
فإنما ذكرَ ذلكَ بالعرضِ لاَ بالقصدِ الأولِ.

---

(١) في الأصل "أو اجتمع في الاسم ما كان ولذلك صرفت" وربما كان صحة الكلام : أو اجتمع في الاسم ما كان أكثر من علتين ولذلك صرفت أذربيجان، وهو الذي يعطيه السياق، وانظر الصفحة قبل الماضية وشرح ابن بزيزة ٢/٥٢٤.

(٢) الجمل ٢٢٤.

الفصل الأول في أسماءِ القبائلِ :

اعلم أنّ القبائِلَ جمعُ قبيلةٍ ،وهو اسم مُؤَنثٌ ،والأحياءُ جمعُ حي ، وهو اسمٌ مذكرٌ ،فالقبيلَةُ يلاحَظُ - في الاسم الذِى لاَ ينصرِفُ من أسماءِ القبائِلِ - تعريفُهَا وَتأنيثُهَا المعنَوِيّ هُوَ بملاحَظَةِ هذِهِ اللفظَةِ ، والحيّ هَم بَنُو آباءٍ مُختلِفينَ ، فإذَا فهمتَ هَذَا ،فاعلمْ أنَ أسماءَ القبائِلِ تَنقَسِمُ ثلاثَةَ أقسامٍ :

منها : ما هُوَ اسمٌ للأبِ ،فَنقِلَ عَنِ الابِ إلى بَنيهِ ،وهيَ القَبيلَةُ مِثلُ : "تميمٌ"،و"قيسٌ" ،و"أسدٌ".

وقسمٌ : يكُونُ اسمًا للأمِّ ثُمَّ ينقَلُ إلى بَنيهَا ،وهيَ القبيلَةُ نحو : "باهِلَة"،وكذلِكَ ما أشبَهَهُ .

والقسم الثالثُ : وهُوَ مَا وُضِعَ للقبيلَةِ ابتداءً مِن غيرِ نَقلٍ عَن كَونِه اسمَ أبٍ أو أُمٍّ ،وذلِكَ "قُريشٌ" .

ثم هَذِهِ الأقسامُ الثَلاثَةُ إذَا وقعتْ على الحَيّ ، فإن لاَحظتَ بِهَا القبِيلَةَ كَما تقدمَ لم تَصرِفْ ،وان لاَحظتَ بِهَا الحَيَّ صَرفتَ ذَلِكَ الاسمَ ، إلاَّ أن تَكُونَ فِيهِ عِلّةٌ تنضَمُ إلى التعريفِ غيرُ التأنيثِ المعنَوِيّ ،نحو : "تغلب"،فإنهُ لا ينصرِفُ - وإن أردتَّ بِهِ الحيَّ - للتعريفِ وَوزنِ الفِعلِ ،وكذَلِكَ "باهِلَة"لا ينصرِفُ - وإن أردتَّ بِهِ الحيَّ للتعريفِ والتأنيثِ اللفظِيّ .

ثم هذِهِ الأقسامُ تنقسمُ باعتبارٍ آخرَ ثلاثَةَ أقسامٍ :

منها : ما يَغلِبُ عَليهِ التأنيثُ نحوَ : "تميم ،وسدوس ،وأسد ،وقيس"، وأكثرها .

ومنَها : ما يَغلِبُ عليهِ التذكيرُ نحو : "قريش ،وثقيف ،و معدّ"،

ومنها : ما يستوِى فِيهِ التذكيرُ ،والتأنيثُ ،وهو"ثمود ،و سبأ"، فملاحَظَةُ التذكيرِ والتأنيثِ فِيهَا يَتكَافَئَانِ .

فالقسمُ الأولُ : يَجوزُ أن يُرادَ بِهِ التذكيرُ،ولكنّ ملاحَظَةَ التأنيثِ عليهِ أغلَبُ .

والقسم الثاني : يَجُوزُ أن يُرادَ بهِ التأنيثُ، ولكن مُلاحَظةُ التذكيرِ عليهِ أغلبُ .

وأما قولُ أبي القاسم - رحمه الله - (وكُلُّ شَيءٍ لاَ يَجُوزُ أن تَقُولَ فيهِ هَؤُلاءِ من بَني سَدُوسٍ أو مِن بَني تَميمٍ ، فَالصَّرفُ لاَ غيرُ) (١) ، لا يُريدُ على الإطلاقِ ، وانما يَكونُ فِيمَا لم تَكنْ فِيهِ عِلَّةٌ مَعَ التعريفِ غَيرِ التأنيثِ المعنَويِّ ، وأما مَا كانتْ فيهِ عِلَّةٌ أخرَى تنضَمُّ الى / التعريفِ غَيرِ التأنيثِ ١٤/ب المعنَويِّ فإنهُ لا ينصرِفُ ، وان أُرِيدَ بهِ الأب كتغلبَ ، فإنَّ فيهِ وزنَ الفعلِ فلا ينصرِفُ أريدَ بهِ القَبيلَةُ أوِ الحَيُّ أوِ الأبُ .

قوله (ومِمَّا غَلَبَ عليهِ أن يَكونَ اسمًا للحيِّ "مَعَدٌّ، وقريشٌ"، وكُلُّ شَيءٍ لا يَجُوزُ أن تَقولَ فِيهِ من بَني فلانٍ ولاَ بَنو فُلانٍ ، فاصرِفهُ) (٢) ، والظَّاهِرُ مِن كَلامِ أبي القاسمِ - رحمه الله - أنَّ " مَعَدًّا " ، و " قُرَيْشًا " ، و " ثقيفًا " أسمَاءُ القبائِلِ لم يُنقَل لِلقبيلَةِ من أمٍّ ولاَ أبٍ ، فَلاَ يُقَالُ فِيهَا : بَنُو قُرَيشٍ ، ولاَ بَنو مَعَدٍّ ، ولا بَنُو ثَقِيفٍ ، وفيهَا تفصيلٌ :

وذَلِكَ أنَّ مِنْهَا : ما يتفقُ عليهِ أنه ليس بمنقول من اسمِ أبٍ ولاَ مِن اسمِ أمٍّ .

ومِنهَا : ما اختُلِفَ فِيهِ ، فالمتفَقُ عليهِ قُريشٌ ، فإنهُ ليسَ في آبائِهِم مَن اسمُهُ قُريشٌ ، فَلاَ يُقالُ فِيهِ : بَنُو قُريشٍ ، وانمَا جَدُّهُم النَّضر بن كِنَانَةَ ، ومن لم يَكُن ولَدَهُ ، فَليسَ بقُرشِيٍّ ، وقُريشٌ لقبٌ لَهُم ، واختُلِفَ فِي سَبَبِهِ ، فَقِيلَ : لُقِّبُوا بِذَلِكَ لأنَّهُم كَانُوا تجارًا لهُم رحلتَانِ : رِحلَةٌ في الشِّتاءِ إلى الطائِفِ ، ورحلةٌ في الصيفِ إلى الشامِ ، فَاشْتُقَّ لَهُم اسمٌ من قَرَشَ إذا جَمَعَ ، وقيلَ : إنمَا سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لأنهُمْ كَانَ لَهُم دَليلٌ يدلُّ بِهِم إذا سَافَرُوا يُسمَّى قُريشاً ، فغَلَبَ عليهِمْ اسمُهُ . وقِيلَ : قُرَيشٌ دَابةٌ مِن دَوابِّ البَحرِ تَخَافُهَا دَوابُّ البَحرِ كُلُّهَا ،

---

(١) الجمل ٢٢٥ في المطبوعة : فاذا قلت هَؤُلاءِ من بني سدوس أو من بني تميم وما أشبه ذلك فالصرف لا غير .

(٢) الجمل ٢٢٥ في المطبوعة وكل شَيْءٍ لا يجوز أن تقول فيه من بني فلان ولا بنو فلان فلا ينصرف .

فَسميتْ قريشٌ بذلِكَ ،لأنَّها أشرفُ العربِ،وأنشدُوا في مصداقِ ذَلِكَ قَولَ الشاعر: (١)

وَقَريشٌ هيَ التي تَسْكُنُ البَحْـ ـرَ بِهِ سُمِّيتْ قُريْشٌ قريشا

وقيلَ : قريشٌ كَانَ اسمًا لِقُصَيّ بن كِلابٍ ،وهُوَ مُشتَقٌّ من قَرَشَ اذَا جَمَعَ ،فَسُمِّيَ به لكونِهِ جَمعَهُم ،وَيدُلُّ على أنهُ جَمَعَهُم قوله : (٢)

أبوكم قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجَمِّعًا به جَمَعَ اللَّهُ القَبَائِلَ مِن فِهْرِ

ويقالُ : القَرشُ لِلقوم اذا تجمَّعُوا،ثم غَلَبَ الاسمُ عليهم كلِّهمْ .
وَأمَّا "معد" فالصحيحُ أنهُ اسمُ أبيهِم ، وَهُوَ مَعَدُّ بنُ عَدنان ، وليسَ بلَقَبٍ لِلحَيِّ ،فجائز أن يُقَالَ فيهِ : هُو مَعَدّ ،وعلى ذَلِكَ قولُ الشاعر: (٣)

غَنِيت دَارُنَا تِهَامَةَ في الدَّهْـ ـرِ وَفِيهَا بَنُو مَعَدٍّ حُلُولا

وأما"ثقيفٌ" ،فقيلَ : انه لقبٌ لِلحَيّ والقَبِيلَةِ ،وقيلَ : هُو لَقَبٌ لأبِيهِم ،وهُوَ قَيسُ بنُ مُنبه بنُ بَكرِ بنِ وائِلِ بن هَوازِنَ .

قوله : (وكل شَيءٍ لا يَجُوزُ أن نَقُولَ فيهِ مِنَ بني فُلانٍ ولا بَنو فُلانٍ) (٤)

---

(١) الشاهد في المقتضب ٣٦٢/٣ منسوب للَّهَبي ،وفي الكشاف ٢٨٨/٤ ، بلا نسبة،والحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ٢٩٢ ، واللسان (قرش) .

(٢) الشاهد في الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٢ ،واللسان (جمع) ،والخزانة ٩٨/١ بلا نسبة ، والشاهد فيه كما في اللسان أن قصيّ بن كلاب كان يدعى: مُجَمِّعًا لُقِبَ بذلك؛لأنه جمع قبائل قريش وأنزلها مكة وبنى دار الندوة ،وفيه قال الشاعر هذا البيت.

(٣) الشاهد لمهلهل بن ربيعة كما نسبه له ابن الانبارى في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٥٨ ،وانظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/٢ ،واللسان (غنو) ويروى في هذه المصادر : (غنيت) .

(٤) الجمل ٢٢٥ .

معطوفٌ هُوَ على قولِهِ " وما غَلَبَ أن يكُونَ اسماً لِلحيِّ "معدٌّ" ، "وثقيفٌ"، وكُلُّ شَيءٍ لا يَجوزُ أن يُقالَ فِيهِ: من بَني فُلانٍ ولاَ بَنو فُلانٍ " ؛ لأنَّهُ مثلَ : "مَعَدٍّ" "وقريشٍ" ، "ومَعَدٌّ وقريشٌ وثَقِيفٌ" عندَهُ مما لا يُقالُ فِيهِ : بَنُو مَعَدٍّ ، ولا بَنُو قُريشٍ ، ولا بَنُو ثَقِيفٍ ، ولا من بَني مَعَدٍّ ، ولا من بَني قُريشٍ ، ولا من بني ثَقِيفٍ . وقال بعضُ النحويينَ المتأخرينَ : (١) " لا يُوهِمُ هَذَا الكلامُ الذى هُوَ قولُه (وكلُّ شيءٍ لا يَجوزُ فِيهِ أن تَقُولَ : مِن بَني فُلانٍ ولاَ بَنو فُلانٍ فَاصرِفْهُ) أنَّ كُلَّ ما كَانَ من هذَا النوعِ لاَ يُرادُ بِهِ القَبِيلَةُ ، والأمرُ على خِلافِ ذَلِكَ ، فإنهُ يَجُوزُ أن يُرادَ بِهِ القَبِيلَةُ". قلتُ: ليسَ في هذَا الكلامِ مَا يُوهِمُ ما ذَكَرهُ ؛ لأنه مَردُودٌ على قولِهِ (معدٌّ ، وقريشٌ ، وثقيفٌ) ، وقد قَالَ قَبلَ هُذَا . (٢) /١٥

(ومَا غَلَبَ عليهِ أن يكُونَ اسمًا للحيِّ) ، ويَفهَمُ من القَبِيلةِ أن يُرادَ بِهِ القبيلَةُ ، ولكنَّ الأكثَرَ أن يُرادَ بِهِ الحيُّ ، فَذِكرُهُ القَبِيلَةَ فِيهَا يَرفَعُ ذَلِكَ الوهمَ عن توهَمَهُ إذا تأملته .

---

(١) في الحلل في إصلاح الخلل ٢٩٠ قال ابن السيد :

قال أبو القاسم وكل شيءٍ لا يجوز أن يقال فيه من بني فلان ولا بنو فلان .

قال المفسر الغالب على هذه الاسماء أن يقصد بها الى الحي فتصرف ، وربما قصد بها القبيلة فلم تصرف . . وأما قول أبي القاسم إنّه لا يقال: بنو قريش ولا بنو معد ولا بنو ثقيف ، فمنه متفق عليه ومنه مختلف فيه " .

(٢) الجمل : ٢٢٥ .

الفصل الثاني : في أسماء البلدان :

اعلم أنَّ أسماءَ البلدانِ تنقسِمُ قسمينِ : أعجميٌّ وعربيٌّ ، فالأعجميّ غيرُ مصروفٍ وإن أُرِيدَ بِهِ المكانُ، لأنَّ فِيهِ عِلةً تُضافُ إلى التعريفِ غير التأنيث المعنوِيِّ فتمنعُهُ الصرفَ وهيَ العجمةُ ، وذلِكَ نحو : "دمشق" ، "وأصبهان" ، و"بغداد" ، "وخراسان".

والعربيُّ على ضربينِ : جملةٌ ومفردٌ ، فالجملةُ تُحكَى لا غيرُ ، وذلِكَ كَبَادِي بَدَا "(١) و"سُرَّ مَن رَأى"(٢) في بغدَادَ .

والمفردُ على ضربين : مذكرُ اللفظِ ، ومؤنثُهُ .
فالمؤنثُ اللفظِ نحو : "مكةَ" ، و"عكةَ"(٣) ، وَ "إشبيليةَ" ، و "سبتَةَ" على أن اشبيلية اسمُ أعجميٌّ ، فهذا النوعُ لاَ ينصِرفُ أصلاً ، وإنْ أرِيدَ بِهِ المكانُ ، لأنَّ فِيهِ عِلَّةً غيرَ التأنِيثِ المعنَويِّ ، وهُو التأنِيثُ اللفظِيُّ بِلحاقِ التاء .
والمُذكرُ اللفظِ على أربعَةِ أضرُبٍ ، ضَربٌ لا يَكونُ إلاّ مذكّرًا نحو : "فلج" . وضَرْبٌ : يجوزُ تذكيرُهُ وتأنيثُه ، والغَالبُ عليهِ التذكِيرُ ، كَدابق"(٤) ، و"حنين" ، و"هجر".

---

(١) قال سيبويه : "وأما قوله : كان ذلك بادى بدا ، فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ولا نعلمهم أضافوا ولا يستنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب ، ومن العرب من يقول : بَادِي بَدَا " ، الكتاب ٣٠٤/٣ ، وانظر شرح سيبويه للسيرافي ٢٠٤/١ ، والخصائص ٣٦٤/٢ .

(٢) مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة استحدثها المعتصم وسماها سُرَّ مَن رَأى وقد خربت ، وفيها لغات : سَامِرَاءَ ممدود ، وسامرا مقصور ، وسُرَّ مَن رَأى مهموز الآخر ، وسُرَّ مَن رَا مقصور الآخر . معجم البلدان ١٢/٥-١٣ .

(٣) عكة اسم بلد على ساحل بحر الشام من عمل الأردن وهي من أحسن بلاد الساحل . معجم البلدان ١٤٣/٤ .

(٤) في اللسان (دبق) ودابق مصروف موضع أو بلد . والا غلب عليه التذكير والصرف لأنه في الأصل اسم نهر ، وقد يؤنث ولا يصرف .

وضربٌ : الغالِبُ عليهِ التأنيثُ نحو : "مصر"و"فاس" و"سلا"[١] تعريفًا، وهذا النوعُ هو الأغلَبُ على أسماءِ البلدانِ ، ويجُوزُ أن تُذكَّرَ ويُرادُ بِها المَكانُ والبَلَدُ ، فتُصرَفَ إلاّ أن تكُونَ ثَمَّ عِلّةٌ غيرُ التأنيثِ المعنويِّ إذا انضمّتْ إلى التعريفِ مَنعَتْهُ الصرفَ كما تَقدّمَ في العُجمَةِ وتاءِ التأنيث . والضربُ الرابعُ : ضربٌ: يستوي فِيهِ التذكيرُ والتأنيثُ ، وهو"قباءُ"[٢] و"كدَاءُ"[٣] فالعربُ تذكرُهُ تارةً وتُؤنثُهُ أخرَى على التكافُؤِ والتساوي

---

(١) سلا بلفظ الفعل الماضي ، مدينة بأقصى المغرب وليس بعدها معمور إلا مدينة صغيرة . معجم البلدان ٥/٩٩ .

(٢) قوباء ، يذكر ويؤنث ، فمن أنثه منعه من الصرف لألِفِ التأنيث الممدودة ومن ذكَّره صرفه . ينظر الكتاب ٣/٢١٥ ، والمقتضب ٣/٣٨٦ .

(٣) كداء في اللسان (كدا) كدى وكداء موضعان وقيل : هما جبلان بمكة وقد قيل : كدا بالقصر ، ابن الانباري : كداء ممدود جبل بمكة، وقال حسان بن ثابت :

عَدِمْنَا خَيلَنَا إن لم تَرَوْهَا * تُثِيرُ النَّقْعَ موعِدُهَا كَدَاءُ .

الفصل الثالث : في أسماء السور :

اعلم أنّ أسماءَ السور تنقسمُ قِسمين : جملةٌ وغيرُ جملةٍ ؛
فالجُملـــةُ تُحكى لا غير ، وذلك نحو قوله تعالـــى : * اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ *(١) وما أشبهها .

وغيرُ الجملةِ على ضربَين : إمّا حرفُ معجمٍ ، وإمّا غيرُ حرفِ معجَمٍ ، وحروفُ المعجَمِ نحوُ : "صادٍ ، وقافٍ ، وكهيعص ، و ألم ، و طسم ، و حم عسق"، وما أشبهَ ذلكَ ، فإن كانت السورَةُ سُمِّيتْ بحرفٍ مفردٍ مِن حُروفِ المُعجَمِ نحـــو : "صاد ، ونون"، فللعرب فِيهَا لُغتَانِ :(٢) مِنهُم من يَحكِي اسمَ الحرفِ ، ومنهم من يُعربُه ، فإذا أعربَهُ ، فمنهم مَن يـعتقِدُ أنّ اسمَ الحرفِ مُؤنّثٌ ، فمَن مذهَبُـهُ هَذا في حروفِ المعجمِ ، فينبغي أن يَكُونَ فِيهِ على مذهَبِهِ لغتَانِ : الصرفُ وعدمُ الصرفِ مِثلُ : "هِندٍ" من حيثُ هُوَ اسمٌ لمُؤنّثٍ غالِبٍ عليهِ ، فهُوَ ينصرِفُ تـارَةً ولاَ ينصرِفُ تارةً. (٣)

ومن اعتَقَدَ في حرفِ المُعجَمِ أنهُ مُذكّرٌ سُمّيَ بِهِ السورَةُ فينبَغِـي ألاّ يصرفَهُ أصلاً ؛ لأنّهُ اسمٌ مذكّرٌ سُمِّيَ بهِ مُؤنثٌ ، فهُوَ بمنزلَةِ زَيدٍ إذا سَمّيتَ بـهِ امرأةً لا ينصِرفُ أصلاً ، وهُوَ الذي قَالَ بِهِ أبو القاسم فِيمَا تَقدمَ : (ومنها كُـلّ مُؤنّثٍ سَمّيتَه بمذكَّرٍ ، فإنّهُ لا ينصَرِفُ)(٤) قلّتْ حُرُوفُهُ / أو كَثُرتْ ، وإن ١٥/
سمّيتَ السُّورَةَ بِحروفِ المُعجَمِ الزائدَةِ على الواحِدِ ، فلَا يَخلُو أن يَكُونَ لِاسْمِهَا نَظِيرٌ في الآحادِ التي ليستْ بِمُرَكبَةٍ أو ليسَ لَهُ نَظِيرٌ ، فإن كَانَ لَيسَ له نـظيرٌ لَم تَكُن فِيهِ إلاّ الحِكَايةُ مِثلُ : "كهيعص" ، و "ألم" ، و "حم عسق" ، ونَعنِي بِالحِكَايَةِ هَاهُنَا أن تُحكَى أسماءُ حُروفِ المُعجَمِ مِن غَيرِ إعرابٍ .
وإن كَانَ لَهُ نـظيرٌ في الآحَادِ ، فلا يَخلُو أن يَضـمَّ إليـهِ اسمُ حرفٍ من حُروفِ المعجَمِ نحوَ : "طس" ، و "يس" ، و "حم" ، فَهذَا وأمثالُهُ مُركّبٌ مِن حرفَين

---

(١) الآية الأولى من سورة القمر .
(٢) ينظر المقتضب ٣٥٧/٣ وشرح ألفية ابن معطي ٤٧٢/١ والهمع ١١٣/١ .
(٣) ينظر المقتضب ٣٥٧/٣ .
(٤) الجمل ٢٢٣ . في الجمل : ومنها كل اسم مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو رجل سميته زينب أو سعاد ، وما أشبه ذلك .

لم يُضم إليهما ثالثٌ ،ونظيرُها مِنَ الآحادِ "هابيلَ وقابيلَ" ، وهما حرفانِ بمنزلةِ الاسمِ الواحِدِ ،فهذا النوعُ وأمثالُهُ لِلعربِ فيهِ لُغتانِ : الحِكايةُ ،وأن تُعربَه إعرابَ ما لا ينصرفُ (١) ،والمانِعُ لهُ مِنَ الصرفِ التعريفُ والتأنيثُ المعنويُّ ؛ لأنّهُ اسمُ سورةٍ فتقولُ : هَذِهِ " حم " وتَبَرّكْتُ بِحم" ،وكَذَلِكَ نَظائِرُهُ .

وإن شِئتَ حَكَيتَ فإن ضَممتَ إلى هَذينِ الاسمَينِ اللذينِ هُما على وزنِ "قابيلَ وَهابيلَ" حَرفاً ثالِثاً نحوُ : " طسم " ، فإنّهُ تَجُوزُ فيهِ الحِكايةُ ويَجُوزُ أنْ تَجعَلَ " طسين " (٢) مركباً مَعَ مِيمٍ ،فتجعَلَهُ مِثلَ : "بعلبك" وتُعربَه إعرابَ مَا لا ينصرفُ فتقولُ: هذه "طسينُ ميمُ" [وتبركتُ بطاسينَ ميمَ (*)] ، وقرأت " طسينَ ميمَ" ، كما تَقُولُ ؛ هَذا بعلبكُ ورأيتُ بعلبكَ ومررتُ ببعلبكَ ،وهذه حضرموتُ ورأيتُ حضرموتَ ومررتُ بحضرموتَ ،كما تقول : هذا غلامُ زيدٍ ورأيتُ غلامَ زيدٍ ومررت بغلامِ زيدٍ ،وتقول في اسمِ السورةِ المُركّبةِ هذه " طسين ميمُ" [وقرأتُ طاسين (**)] وتبركتُ بطاسين ميمَ" (٣) ،وإنْ كانَ اسمُ السورةِ غيرَ حُرُوفِ المُعجَمِ ،فلا يَخلُو إمّا أن تَكُونَ فِيهِ الألِفُ واللّامُ أو الإضافةُ أو يَكُونَ عارياً مِنهُما ، فإنْ كانَ فِيهِ الألِفُ واللّامُ أو الإضافةُ أُعرِبَ إعراباً كامِلاً (٤) ؛ تقولُ :" هَذِهِ البقرةُ وهَذِهِ المائدةُ "،و"هذه الأحقافُ"،"وقرأتُ البقرةَ ،والمائدةَ ،والأحقافَ"،"وتبركتُ بالبقرةِ ،والمائدةِ ،والأحقافِ"،وكذلِكَ إذا كانَ مضافاً كقولِكَ :"هذِهِ آلُ عمرانَ وقرأتُ آلَ عمرانَ و تبركت بآلِ عِمرانَ" .

وإن كانَ اسمُ السورةِ عارياً مِنَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ نَحو :"هود"، "ونوح" ،"ويونس" ،"ويوسف" ،وما أشبهَ ذلِكَ ، فلا يخلو إما أن تَنوِيَ معَ هَذِهِ الأسماءِ مُضافاً مَحذُوفاً ،وتجعلَها نفسَها أسماءً للسورِ فإن قدّرتَ هُناكَ مُضافاً مَحذُوفاً وجعلتَ هَذِهِ الأسماءَ أسماءً للسورِ مَنعتَها الصرفَ كُلَّها ، فإذاً انضافَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٥٧-٢٥٨ ،والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٠ .

(٢) في الأصل طسم مركبا مع ميم خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٥٨ ،والهمع ١/١١٤ .

(٤) ينظر الهمع ١/١١٣ .

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(**) زيادة يقتضيها السياق .

فيها الى التعريفِ التأنيثُ المعنويّ ؛ لأنّ السورةَ مؤنّثةٌ ، فإذا سميْتَها بهذه الأسماءِ سَمّيتَ مؤنّثاً بمذكرٍ ، وإذا سَمّيتَ مؤنّثَ بمذكرٍ لم يصرفْ بحالٍ قلّتْ حروفه أو كَثُرَتْ كما تقدم.(١)

قول أبي القاسم - رحمه الله -: (وهذه يونُسُ تريدُ سورةَ يونُسَ)(٢)

أنكر أبو محمد بن السيد(٣) - رحمه الله - عليه إتيانَه بيونسَ في هذا الفصلِ ، لكونه لا ينصرفُ أردتَّ اسمَ النبيّ - عليه السلامُ - أو أردتَّ به اسمَ السورةِ ؛ لأنه إذا لمْ يكنْ اسماً للسورةِ ، ففيهِ(٤) التعريفُ والعجمةُ ، وإذا كانَ اسمًا للسورةِ ، ففيه التعريفُ والتأنيثُ المعنويُّ والعجمةُ ، فهو لا ينصرفُ / أصلًا في كلّ حالٍ ، ١٦/أ
فإتيانَهُ بهِ في هذا الموضعِ لا فائدةَ له فيه ، وإنما تكونُ الفائدةُ في هودٍ ، وما أشبهه ؛ لأنه اذا جُعِلَ اسماً للسورةِ لم ينصرفْ ، وإذا جُعِلَ اسمًا لغيرِ السورةِ انصرفَ ، هذا معنى كلامِ أبي محمدٍ بنِ السيدِ - رحمه اللهُ - .(٥) قلت : بل لإتيانه فائدةٌ في هذا الموضعِ ، وبيانُ تلك الفائدةِ أنّ مِنَ النحويينَ من يقولُ : إنّهُ إذا اجتمعَ في الاسمِ ثلاثُ عللٍ فأكثرُ من العللِ المانعةِ للصرفِ ، فإنّهُ يُبْنَى ولا يعربُ(٦) ، فأتى بيونُسَ هاهُنَا وبين أنه من الأسماءِ

---

(١) قريبا ص ٥٨ .

(٢) الجمل ٢٢٧ .

(٣) هو : عبدالله بن محمد بن السِّيْد بِكَسْرِ السين البَطَلْيُوسي بفتح الموحدة والطاء المهملة وضم التحتانية وسكون اللام والواو ، نزيل بلنسية كان عالما باللغات والآداب متبحرا فيها انتصب لاقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس ، صنف شرح أدب الكاتب ، شرح الموطأ ، شرح سقط الزند ، شرح ديوان المتنبي ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، الحلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك ، مات سنة ٥٢١ ، ترجمته في الانباه ٢ / ١٤١ .

(٤) في الأصل فيه التعريف ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٦ .

(٦) ينظر الهمع ١/ ٤٨ وصفحة ٦٣ من هذا الكتاب .

التي لا تنصرفُ إذا كان اسمًا للسورة وأنه لم ينقلْ الى البناء ،لكونه فيه ثلاثُ عللٍ ،فقد ثبتَ لذكره له فائدةٌ في هذا الفصلِ ،ومذهبُ مَنْ يقولُ: إن العللَ المانعةَ من الصرفِ إذَا كثُرَتْ في الاسم تنقلُه إلى البناءِ مذهبٌ باطلٌ ،فإن "يونسَ" إذَا كان اسمًا للسورةِ [فـ](١) فيه ثلاث علل : التعريف والعجمة والتأنيثُ المعنويّ وهو معربٌ ،وكذلك خُراسانُ ،وأصبهانُ ،وبغدادُ ،ودمشقُ فيها العجمةُ والتعريفُ والتأنيثُ المعنويُّ ،وفي بعضِهَا الزيادتَان اللتَان هما الألفُ [ـ] والنونُ [ـ](٢) ومع ذلك لم تُنقَلْ الى البناءِ بل هي معربةٌ لا تنصرفُ.

---

(١) في الأصل : فيه ،والسياق يقتضي زيادة الفاء في جواب " إذَا ".
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

باب ما جاءَ من المعدولِ على فَعَـالِ (١)

تقول: العدلُ ضربٌ من الاشتقاقِ ونوعٌ منه ، وهو أن تلفظَ ببناءٍ ما وأنت تريدُ لفظًا آخرَ على بناءٍ آخرَ ، قالوا: فكلُّ معدولٍ مشتقٌّ وليس كلُّ مشتقٍّ معدولًا (٢) ، والفرقُ بينهما ما ذكرتُ في صفةِ المعدولِ ، وليس المشتقُّ كذلك ؛ لأنك لا تريدُ بالمشتقِّ لفظًا آخرَ غيرَ الذي تلفظُ به ، والمعدولُ أنواعٌ ، أحدُها : ما كان على مثالِ فَعَالِ ، وله انقسامٌ إلى عدةِ أقسامٍ ، فموضوعُ البابِ للإعلامِ بعددِها ومواقعِها من الكلامِ ، فهذه جملةُ ما تضمَّنَهُ البابُ ، ومن هذا النوعِ نوعٌ خامسٌ لم يذكرْهُ أبو القاسمِ - رحمه اللهُ - وهو ما عُدِلَ عن الصفةِ في غيرِ النداءِ ، كقولِ الشاعرِ : (٣)

* لَحِقَتْ حَلَاقِ بهمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ *

فهو معدولٌ عن الحالقةِ ، وهي المنيَّةُ ، وقولِ الآخرِ : (٤)

* قد أراهُم سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقِ *

---

(١) الجمل : ٢٢٨ .

(٢) ينظر الخصائص ٥٢/١ .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢٧٣/٣ ، والمقتضب ٣٧٢/٣ ، والسيرافي ١٢٩/٤ ، بلا نسبة ، وتهذيب إصلاح المنطق ٨٨ ، والأمالي الشجرية ١١٤/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٤ ، ونسب في اللسان للأخزم بن قارب الطائي وقيل للمقعد بن عمرو ، وأكسائهم مآخرهم الواحد كسئ بالضم وحلاق السَّنَةُ المجدبة ، وعجزه :

* ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَا يُهِمُّ المغْنَمُ *

اللسان (حلق) .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٢٧٤/٣ ، ونسبه سيبويه للمهلهل بن ربيعة

===

فهذا معدولٌ عن "حالقةٍ"، وهي المنيةُ، وكلّ هذه الأنواعِ الخمسةِ مبنيٌّ على الكسرِ، إلاّ ما كانَ اسمًا للمؤنّثِ نحو: حَذامِ، وقَطامِ، فإنّ بني تميم يعربُونَه ويمنعُونَه من الصرفِ، وكذلك يفعلُونَ بسائرِ الأنواعِ إذا نَقلُوها وسَمّوْا بها المُؤنّثَ، إلا ما كان في آخرِه راءٌ كَحضارِ (**) في اسمِ الكوكبِ وسَفارِ (*) في اسمِ الماءِ، فإنهم يكسِرُون آخرَ مثلِ هذا ويوافقُون أهلَ الحِجازِ، لأنّ ذلك يوصلُهُم إلى الإمالةِ التي هي من لغَتِهم، وأهلُ الحجازِ يبْنُون جميعَ ذلك على الكسرِ في حالٍ. (١)

انتهت الطريقةُ الكليةُ.

=== ومن شواهد المقتضب ٣/ ٣٧٣، والأمالي الشجرية ٢/ ١١٤، ونسب في التبصرة والتذكرة لعدى بن زيد ٢/ ٥٦٥ وصدره:

* ما أُرَجّى بالعَيْشِ بعدَ نَدامَى *

والشاهد فيه كالذى قبله وهو بناء حلاق على الكسر، لانها معدولة عن حالقة كما عدل قَطامِ وحَذارِ، وقد حصل في حلاق العدل والتأنيث والصفة الغالبة. وانظر اللسان (حلق).

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩ قال سيبويه: "ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطام وهذه حذام، لان هذه معدولة عن حاذمة وقطام معدولة عن قاطعة، وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤَنّثٍ ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه، فأما ما كان في آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، فما جاء وآخره راء سَفَارِ وهو اسم ماءٍ وحَضَارِ وهو اسم كوكب ولكنهما مُؤَنّثَانِ". وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٣.

(*) في الأصل: سيار، صحتها ما أثبتناه من الكتاب ٣/ ٢٧٣.

(**) في الأصل: حضار، صحتها ما أثبتناه من الكتاب ٣/ ٢٧٣.

تتميماتٌ وتفقداتٌ لفظيةٌ :

فمن ذلك على الترجمةِ في قوله : (بابُ ماجاءَ من المَعْدُولِ على فعالٍ . (١)

فقولُه : على "فَعَالِ" متعلقٌ "بجاءَ"، كأنه قال : بابُ ماجاءَ على فَعَالِ من المعدولِ، أي على وزن "فَعَالِ"، قلت : وكلُّ ما ذَكر في البابِ /مفهومٌ ١٦/ معتادٌ من كلامِ الناس ، إلاَّ ألفاظاً يسيرةً منها : ما زِيدَ في أقسامِ المعدولِ محكياً عن بعضِ النحويينَ من القسمِ الخامس ، وهو "صفارِ" (*) في اسمِ ماءٍ "وشراءِ" اسمُ جبلٍ "وسكابِ" اسمُ فرسٍ ، ثم ينبغي أن ينبهَ على ما عُدِلَتْ عنه ، وهي صفةٌ مشتقةٌ من "صَفَرَ يَصْفِرُ" إذا خلا، يقال : صَفِرتْ يدُه من الدراهمِ، إذا خَلَت، فيكونُ المسمّي أرادَ أن يُسَمِّيَ ذلك الماءَ صفرًا، فعدل عنه إلى "صَفَارِ" كما عَدَلَ عن عَامِرٍ إلى عُمَرَ ونحوه .

ويكونُ "شراءِ" معدولًا عن "شارٍ" ، وهو اسمُ فاعلٍ من "شرى" إذا غضبَ (٢) ، وكذلكَ "سكابِ" معدولٌ عن "ساكبٍ" اسمِ فاعلٍ من سَكَبَ الماءَ يسكبُه إذا صَبهُ ، ويمكن في "سكابِ" أن يكونَ مثلَ : "حذامِ" معدولا عن صفةٍ غالبةٍ ، ويكون وصفُه بذلك ؛ لأنه يسكبُ الجرىَ سَكْباً، كما يقال : سحَّ الفرسُ الجرْىَ سَحًّا ، والسحُّ والجرىُ واحدٌ في المعنى، ولذلك وصفَ امرؤُ القيسِ فرسَه بذلك، فقال : (٤)

مِسَحٍّ إذا ما السَّابِحاتُ عَلى الوَنَى .... البيت

(*) في الأصل : صفار ، وهو تصحيف .
(١) الجمل ٢٢٨ .
(٢) وشرى فلان غضبا وشرى الرجل شرى واستشرى غضب ولج في الامر ، وشراء كحذام موضع . اللسان (شرى) .
(٣) وفرس مِسح بكسر الميم جواد سريع كأنه يصب الجرى صبا شبه بالمطر في سرعة انصبابه وسح الماء وغيره يسحه سحا صبه صبا متتابعا كثيرا . اللسان (سحح) .
(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٢٠ ، والقصائد السبع الطوال الجاهليات ٨٦ ، وشرح القصائد المشهورات للنحاس ١/٣٧ ، وجمهرة أشعار العرب ١/١٣٧ ، والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٣٧ وهو من المعلقة المشهورة : * قِفَا نَبكِ من ذِكْرى حَبيبٍ وَمنزِلِ * .

وقول أبي القاسم في المعدول (وهو على أربعةِ أضربٍ) [1]، يعني: المعدولَ الذى جاء على وزنِ "فَعَالِ" الذى عَقَدَ البابَ لَهُ، وأسقطَ منه الضَّرْبَ الخامِسَ [2] نحو: صفارِ وشراءِ وسكابِ، لأنه قليلٌ بالنسبةِ إلى الأربعةِ التي ذَكَرَ، فتركهُ على عادتِهِ في الاختصارِ والإيجازِ، لأنَّ /كتابَه/ كتابُ اختصارٍ وإيجازٍ، ويحتملُ أن يكونَ تركَه لأنّ حكمَه وحكمَ المعدولِ عن صفةِ المؤنثِ في غيرِ النداءِ واحدٌ، لأنهما مُختصرانِ [*] عن فاعلة [3]، وهُمَا مَبنيانِ على مذهبِ أهلِ الحجازِ، ومعربانِ إعرابَ ما لا ينصرفُ على مذهبِ بني تميمٍ إلاَّ ما كانَ آخرُه راءً رَعياً للإمالةِ.

فإن قيلَ: إنّ "دَرَاكِ" وما كان مثلَها مما عدلَ عن فعلِ الأمرِ ما فائدةُ [4] عدلِهِ؟ قيلَ: فائدةُ ذلك المبالغةُ، وذلِكَ أنَّ قولَكَ: "نزالِ" أبلغُ من قولِكَ: "انزلْ" وآكدُ، وعدلُ "فَعَالِ" عن فعلِ الأمرِ الثلاثيِّ مُطردٌ مَقيسٌ، بخلافِ ما أُخِذَ من غيرِه، لأنهُ لا يقالُ منهُ إلا ما قالتهُ العربُ وسمعَ منها، وهي "نَزالِ" لوقوعِها موقعَ فعلِ الأمرِ.

وقال بعضُ النحويين: بُنِيَ "نَزالِ" لتضمنِهِ معنى الحرفِ، وذلك الحرفُ هو لامُ الأمرِ. [5]

وما كانَ على وزنِ "فَعَالِ" سوى المعدولِ من فعلِ الأمرِ بُنِيَ لشبهه "بِفَعَالِ" المعدولِ عن فعلِ الأمرِ، ووجهُ الشبهِ بينَها وبينَهُ أنهمَا على وزنٍ واحدٍ، وأنها معدولةٌ مثله، وأن كلَّ واحدٍ منهما علمٌ للجنسِ الذى وُضِعَ له إلا ما كانَ علماً لشخصٍ، فإنه يشاركُها في العلَميّةِ خاصةً من غيرِ أن تكونَ مشاركةً له في

(*) في الأصل: مختصان، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(1) الجمل ٢٣٨.

(2) قال السيرافي: " وقد يكون مثل هذا في الفعل الرباعي إلا أنه قليل لا يجعل أصلا ولا يقاس عليه قالوا قَرقارِ في معنى قرقر وعرعارِ في معنى عرعر، وعرعارِ لَعِبٌ ". شرح سيبويه ١/١٢٥.

(3) في الأصل " هالة " والسياق يعطي ما أثبتناه.

(4) في الأصل ما فائدة في عدله ولعل الصواب حذف تلك الزيادة.

(5) انظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٣.

علَمِيَّةِ الجنسِ،وكذلك ما كان معدولاً عن صفةِ المؤنَّثِ الغالبة ،وان لم يكن علماً ، فالغلبةُ تشبهُ العلميةَ، والجامعُ بينهما الاختصاصُ ، فكأنها علمٌ ،فلما أشبهت هذه الأنواعُ الأربعةُ "فَعَالِ" المعدولَ عن فِعْلِ الأمرِ بُنِيَتْ كبنائه ،فهي مبنيةٌ لشبهِهَا بالمبنيّ ،ولأجل أن بُعْدَ "فَعَالِ" الذى هو علمٌ وفَعَالِ"/ الذى هو معدولٌ عن صفةِ المؤنَّثِ الغالبة بَعْضَ البُعْدِ عن "فَعَالِ" المعدُولِ عن فِعلِ الأمرِ أعربَهُ بنو تميم . /١٧

فإن قيلَ : فَفَعالِ" المعدول عن صفةِ المؤنَّثِ في باب النداء لِمَ لا يقالُ فيهِ بَنِيَ بما بُنِيَ به العَلَمُ ؟ والمقصودُ في قولكَ : يا زيدُ ويارجُلُ ، ولا تجعله مبنيًا بالحملِ على" نَزَالِ" وأمثالِهَا ؛لأنه مقصودٌ في النداءِ ، فإذا قلتَ :" يا لَكَاعِ ، ويا غَدَارِ" في بابِ النداءِ ، فإنما قصدتَ امرأةً بعينها ،كما أنك إذا قلتَ :"يا امرأةُ" كذلك،قيلَ : يمكنُ أن يقالَ ذلكَ لوجُودِهِ فيهِ ،ولكن الأوْلَى أن يُحمَلَ على" نزالِ"؛ لأنه مَبنيٌّ مثلَه على الكسرِ ، فبناؤهُم له على الكسرِ يشعرُنا بأنهم لاحَظوا فيه الشبهَ بنزالِ .

فإن قيلَ : ما الفرق بين المعدولِ عن صِفةِ المؤنَّثِ في غيرِ النداءِ وبينَ العَلَمِ ، اذ كلاهما مختصانِ ؟

قيل : الفرق بينهما أنَّ المعدول عن الصفةِ الغالبةِ لم يزل منه معنَى الصفةِ الغالبة على من غَلَبَتْ عليه ،كما غَلَبَ "الصَّعِقُ"(١) في الصفاتِ ، "والنَّجْمُ" في الأسماءِ على من غَلَبَ عليهِ مع كونِهِ مستحقًا لكلِّ من صَعِقَ بهِ ،ومَعَ كونِ النجمِ مستحقًّا لكلِّ نَجْمٍ ،والعَلَمُ المعدولُ في هذا البابِ وفي غيرِهِ ليسَ بصفةٍ مستحقةٍ لأمثالِ ما هو اسمُه ولا باسمٍ مُستحقٍّ لأمثالِ من غلبَ عليه،بل هو موضوعٌ له ابتداءً كَعُمَرَ ، وزُفَرَ" ،وكذلك "صَفَارِ" اسمُ ماءٍ ،"وشَرَاءِ" اسمُ جبلٍ لم يستحقه شيءٌ خلافَ ما وُضِعَ له ،كما أن" عُمَرَ وزُفَرَ" لم يستحقهما شيءٌ خلافَ من وضِعَا لهُ ،وقد تقدمَ(٢) عن أبي شيءٍ عُدِلَ "شَرَاءِ وسكابِ وصفارِ"، فإن كونَ أبي القاسم جَعَلَ "فَعَالِ" في هذا المؤنثِ نظيرَ "فُعَلَ" كَـ"غُدَرَ وفُسَقَ" ما وجهُهُ مع أنَّ النظيرَ هو المِثْلُ ؟

---

(١) الكتاب ٣/٥٠٧ ،قال سيبويه " إلا أن يكون شيءٌ من ذا فيغلب عليه فيعرف به كالصَّعِقِ وأشباهه .

(٢) قريبا صفحة ٦١ من هذا الكتاب .

قيل : هو مثلُهُ في أوصافِ غيرِ الوزنِ ، هو مثلُه في كونِهِ معدولًا ، وفي كونه خاصًّا ببابِ النداءِ ،فلذلكَ جعلَه نظيرَه ، ويمكنُ أن يريدَ بالنظيرِ المقابلَ ،فكأنَّهُ ينظُرُ إليه ،وذلك يتحققُ فيه ؛لأنَّه مقابلٌ.

وذُكِرَ عن أبي الحسنِ بن بابشاذ وأبي الحسنِ بن خروفٍ -رحمهما الله- أنهما قالا في المعدولِ إلى "فَعَالِ" في المصدرِ أنَّ القصدَ بذلك المبالغةُ فيهما.(١)

وأنشد أبو القاسم -رحمه الله- في الباب :(٢)

ولنعمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

البيتُ لزهيرِ بنِ أبي سلمى يمدحُ به هرِمَ بنَ سِنَانٍ،والقصيدُ مشهورٌ ،وحشوُ الدرعِ لابسُها ،"ونزالِ" مفعولٌ لم يسمَّ فاعلُه على الحكايةِ ،والمعنى : إذا قيلَ نَزَالِ نَزَالِ، أيْ : انزلُوا ،ويقالُ : في موضعينِ في الحربِ: عندَ النزولِ عن الإبلِ إلى الخيلِ ،وعند النزولِ عنِ الخيلِ إلى المُضَاربةِ على الأقدامِ ، وقوله : "وَلُجَّ في الذُّعْرِ" أيْ : تُمُودِيَ في الجَزَعِ لشدةِ الأمرِ ،و"في الذُّعْرِ" في موضعِ المفعولِ الذى لم يسمَّ فاعلُه ،واللام صلةٌ لقسمٍ محذوفٍ، "وحَشْوُ" فاعلُ "نعم"، و"أنتَ" مبتدأٌ وخبره "نِعمَ" ،والعائدُ من الخبرِ من المعنى ، كما تقدمَ ،والمعنَى : نِعمَ لابسُ الدرعِ أنتَ في هذا الوقتِ الذى يفرُّ فيه البطلُ ،وسَهَّلَ / دخولَ اللامِ على الخبرِ كونُها جملةً متقدمةً ٧١/

---

(١) قال ابن بابشاذ : "فأما القسم الثاني : ففعال التي عدلوها عن المصدر للمبالغة كما عدلوا فَعَالِ عن الفعل لذلك ، وذلك قولهم "لَا مَسَاسِ" أي لا مماسة ،فهذا كله معدول عن المصدر وإنما عُدِلَ للمبالغة كما عُدِلَ اسمُ الفعل" ،شرح الجمل ،مخطوط لوحة ١٢٤-١٢٥.

(٢) الشاهد لزهير بن أبي سلمى ،ديوانه ٨٩ ،وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ،والمقتضب ٢٧٠/٣ ،وتهذيب إصلاح المنطق ٧٠٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥/٢ ،والتبصرة والتذكرة ٥٦٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ،وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٩٤ ،

===

على المبتدأ ،والقسم يطلبها ،والتقدير : والله لأنت نعم حشو الدرع ،ودخول التاء في "دعيت" دليل على تأنيث "نزال".

وأنشد في الباب : (١)

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

البيت للنابغة الذبياني ،والقصيد مشهور الذى هو منه يقول لزرعة ، وكان قد عرض عليه وعلى قومه أن ينقضوا ما بينهم وبين بني أسد ، ويغدروا بهم ،فأبى وجعل خطته التي دعا إليها فجورا ،وخطته التي وفى بها برا،فعدل "فجار" عن "الفجرة" و"برة" من "البر" ،وذكر بعضهم أن "فجار" معدولة عن صفة ،وجعل "برة" صفة لمحذوف بتقدير الخطة البرة ،واحتملت الخطة الفاجرة ، قال الأستاذ أبو الحسن بن خروف -رحمه الله- : وهذا غير سديد ،وذلك أن فعال المعدولة عن المصادر كثيرة ،فلا معنى للعدول عنها إلى ادعاء الحذف فيما لا دليل عليه ،وفيه ترك صرف "برة" ،وهو صفة لما فيه الألف واللام في قوله ،فيلزم أن تكون معدولة عن الألف واللام ، ولا يجوز أن تكون معدولة وهي صفة لمحذوف ،ولو كان كما زعم لكانت نكرة ، ولا يجوز أن تكون "فجار" معدولة عن صفة لمحذوف ، و يقدر ذلك المحذوف معرفة ،فيلزم أن تكون معدولة عن الألف واللام وهذا كله هذيان .

=== وشرح ألفية ابن معطي ١٠١٤/٢ ،وشرح شواهد الشافية ٢٣١ ، والدرر ١٣٨/٢ ويروى :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر

الجمل : ٢٢٩ .

(١) والشاهد للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٠٢ ،ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٢٧٤/٣ ،وشرح سيبويه للسيرافي ١٢٧/١ ، والخصائص لابن جني ١٩٨/٢ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٧ ، والتبصرة والتذكرة ٥٦٤/٢ ،وأمالي ابن الشجرى ١١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/١ و ٥٣/٤ ،وتذكرة النحاة لأبي حيان ٤٩٩ ،والهمع ٩٤/١ ،والدرر ٩/١ ،والشاهد فيه أن فجار معدولة عن الفجرة .

وَبرة "مفعولٌ لِحَتَلْتَ ، و "فَجَارِ" مفعولٌ لاحْتَمَلْتَ ، وهو كقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (١) ، فاستعمل زيادة الفعلِ في الشَّرِّ ،وتركَ الزيادةَ في الخيرِ ،وهذا لا أصلَ لَهُ ، يُقالُ : كسبتُ المالَ واكتَسَبْتُه ،وقدَرْتُ واقْتَدَرْتُ على الشَّيء بمعنى واحدٍ ،وربما كَثُرتِ الحروفُ عِندَ إرادةِ المُبالَغَةِ (٢) والكَثْرةِ ، كقولهم : أعشبَ المكانُ ، إذا صارَ ذا عُشبٍ ،واعْشَوشَبَ (*) ،كَثُرَ عُشْبُهُ ،ونحو ذلك .

وأنشد في الباب : (٣)

فَقلتُ امكُثي حتَّى يَسارِ لَعلَّنا نَحُجُّ مَعًا قالَتْ أعامًا وَقابِلَه ؟

البيت لحُميد الأرقط ،يقوله لزوجه ،وقد سألته الحج ؛ اصبري حتى نيسرَ وكانَ مُقِلًّا ،فقالت متعجبةً من قوله منكرةً له:أنمكث عامًا وقابلَه ؟ أي : نمكثُ هذا العامَ والعامَ الذي بعدَه ،يقالُ : قَبَلَ وأَقْبَلَ ،ودَبَرَ وأَدْبَرَ ،ومنه قراءةُ ابنِ كثيرٍ وغيرِه ﴿ واللَّيلِ إذا دَبَرَ ﴾ (٤) ، وقبلَ هذا البيت :

(*) في الأصل : اعشوشبه ،خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) قال ابن جني :" قولهم : خَشُنَ واخْشَوْشَنَ " ،فمعنى خَشُنَ دون معنى اخْشَوشَنَ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، وكذلك قولهم : أعشَبَ المكانُ،فإذا أرادوا ما كثُرَ العشب فيه قالوا : اعْشَوْشَبَ ، ومثله : باب فَعَلَ وافْتَعَلَ نحو : قَدَرَ واقْتَدَرَ ،فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر ،كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، وعليه عندي قول الله ـ عز وجل ـ (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) وتأويل ذلك أنَّ كَسَبَ الحسنة بالاضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر " الخصائص ٣/ ٢٦٤-٢٦٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٩ .
والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ٢٧٤ ، ولم ينسبه ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١١٣ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٥ ،والهمع ١/ ٩٤ ،والدرر ١/ ٩٩ ،والشاهد فيه بناء يسار على الكسر للعدل عن الميسرة ،قال السيوطي :وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر إذا كان مصدرا ومأخذه :السماع كفجار وحماد ويسار " ، والابيات الثلاثة في الخزانة ٦/ ٣٢٧-٣٢٨ .

(٤) الآية ٣٣ من سورة المدثر . (والليل اذ أدبر) قرأ ابن كثير

===

تُحَرِّضُنِي الذَّلْفَا عَلَى الحَجِّ وَيْلَهَا

وكَيفَ تَحُجُّ البيتَ والحَالُ حَائِلُه

فَقُلْتَ: امكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا

نَحُجُّ مَعًا قَالت أعامًا وقَابِلَه؟

لَعَلَّ مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ سَتَنْجَلِي

وَعَلَّ إلهَ النَّاسِ يُولِيكَ نَائِلَه

والشاهدُ في البيتِ كونُ "يسارِ" اسمًا للمصدرِ الذى هو الميسرةُ واليسرةُ، وهي: في موضعِ خفضٍ بـ"حتى"، والمعنى: حتى تيسرَ والردُّ على المخالف في "يسارِ" كالردِّ في "فجارِ"، و"معًا" حالٌ من الضميرِ في الحج، والهمزةُ للإنكارِ، وعامًا منصوبٌ على الظرفِ، وقابلَه مُضافًا / الى ضميرُ العامِ" 18/ب وهو معطوفٌ عليه. وما قلتُهُ من أن قَبَلَ وأقْبَلَ (١) بمعنى واحدٍ ذكر ذلك ابنُ طريفٍ (٢) في كتابِ الأفعالِ لَهُ، وقوله: "أعامًا وقابِلَه"، قابِلَهُ اسمُ فاعلٍ من قَبَلَ الذى يُرادُ بِهِ أقبلَ، وقيلَ: في العامِ الآتي قابِلَه؛ لأنه يُقبِلُ إلى جهةِ العامِ الذى قبلَه، فلذلِكَ يقالُ فيهِ قابلٌ.

=== وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو بكر عبد عاصم إذا دَبَرَ بفتح الدال وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة اذ أدبر بتسكين الدال.

السبعة: ٦٥٩.

(١) قال الزجاج: "يقال: قَبَلَ الشَيءَ وأقبل وعام قابل ومقبل". فعلت وأفعلت ٧٥.

(٢) ابن طريف هو عبد الملك بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوى اللغوى أخذ عن أبي بكر بن القوطية وكان حسن التصرف في اللغة أصلا في تثقيفها، وله كتابٌ حسن في الأفعال، وهو كثير في أيدى الناس هَذَّبَ فيه أفعال أبي بكر بن القوطية شيخه وتوفي سنة ٤٠٠. انظر ترجمته في الانباه ٢/٢٠٨ و٤/١٩٤، وبغية الوعاة ٢/١١١، وكشف الظنون ٥/٦٢٥.

باب الاستثنـــــــــــــــاء(١)

الاستثناءُ : إخراجُ المستثنَى مما دخلَ فيه المستثْنَى منـــهُ بأداةِ الاستثناءِ التي هي : "الآ" ، وما جَرى مجرَاها من الحروفِ والأفعالِ والأسماءِ ، وإنما قلتُ هذا ، لأنّ أدواتِ الاستثناءِ تنقسمُ إلى هذه الأجناسِ الثلاثـــةِ ، وليست كلُّها من جنسٍ واحدٍ كما يُؤدِّي كلامُ أبي القاسِمِ ، وإن كانَ قد بيـــنَ أجناسَها فيمَا بعدُ ، فكانَ أجودَ ما قَالَ أن يُقالَ : بابُ أدواتِ الاستثنـــاءِ والمستثنَى ، والمستثنَى منهُ .

وأدواتُ الاستثناءِ أشياءُ مختلفةٌ يجب معرفةُ بعضِها من بعـــضٍ . فالاستثناءُ ما تقدمَ وصفُه . والمستثنَى منهُ هو المُخرجُ مِمّا دَخلَ فيه بعضُ ما يقتضِيهِ بالأداةِ . والمستثنَى هو المُخرَجُ بالأداةِ من حُكمِ ذلكَ العـــامِّ الذي يقتضِيهِ حقيقةً أو مجازًا . والأداةُ ما توسطَ بينَ المستثنَى والمستثنَى منه لإفادةِ هذا الحكمِ مِنَ الأدواتِ الموضوعةِ له المختلفةِ الأجناسِ كما قدمناهُ .

فموضوعُ البابِ الإعلامُ بها ، بذكرِها ، وبيانِ مختلفِ أحكامِها ، وإعـــرابِ المستثنى بها بحسبِ اختلافِ جنسِ الأداةِ ، وحكمَي المستثنَى بها إلا مِن حُكمَي الاتصالِ والانقطاعِ ، وهو تعيـــينُ المستثنَى منهُ ، ونوعَي الكلامِ الذي يتضمنه من الإيجابِ وغيرِ الإيجابِ ، وتفريغِ العاملِ لهُ وغيرِ التفريغ :

ثـم يُوصـلُ هـذا بأن يقـالَ : فمـا كانَ مـن هذهِ الأدَواتِ اسـمًا أو حرفـا غيـر " إلاّ " فالمستثنَـى بـهِ مخفوضٌ أبدًا على ما كانَ من تقديمٍ أو تأخيرٍ أو اتصالٍ أو انقطاعٍ ، وما كـانَ منها فعلًا كانَ المُستثنَى بها منصوبًا أبدًا ، [وما](٢) كانَ منها مُشتركًا بينَ الحرفِ والفعلِ بحسبِ اختلافِ اللغةِ فيهِ ، اختَلفَ إعرابُهُ به بحسبِ اختلافه هـو في نفسه .

ولا يختلفُ إعرابُ المستثنى بها بحسبِ اختلافِ ما قبلَه من النفـــي والإثباتِ والتمامِ في النفي والنقصانِ والتقديمِ والتأخيرِ والاتصالِ والانقطـاعِ ،

---

(١) الجمل ٢٣٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

فتارةً يلزمُ النصبَ، وتارةً يكون تابعًا لما قبلَه ، وكذلك إعرابُ " غير " في نفسِها ، لأنها تَجرى مَجرى الاسمِ الواقعِ بعدَ " إلاّ " ، و " إلاّ " هي أمُّ أدواتِ هذا الباب ، لأنَّ فِيهَا وفي المُستثنى بِهَا تصرفًا ليسَ لغيرِها ، وبابُها أن تكونَ استثناءً ، كما أنَّ بابَ " غير " أن تكونَ صفةً ، ثم تَشَبَّهُ كلُّ واحدةٍ منهُمَا بصَاحبتِها ، فيستثنى بـ " غير " على التشبيهِ بـ " إلاّ " إذا صَلُحَتْ في موضعِها " إلاّ " ، وإن لم تصلحْ في موضعِها " إلاّ " كانت على بابِها تابعةً ، وتجعلُ " إلاّ " ومابعدَهَا تابعةً لما قبلَها على التشبيهِ بـ " غَيْر " ، ولا تكون كذلك إلاَّ تابعةً ،/ أيْ : ١٨'

حتى يتقدمَّها ما تتبعُه ، كقولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، فيجوزُ في " إلاّ " ها هُنَا أن تكونَ صفةً ، وأن تكُون بَدَلاً ، وأن تكونَ مستثنًى بهَا ، ولا يستثنى بـ " غَيْر " إلاَّ في الموضعِ الذى تَحْسُنُ فيه " إلاّ " ، وإن تقدمت " إلاَّ " أو " غيرُ " على المستثنَى مِنهُ في الموضعِ الذى يجوزُ إتباعُها فيه لزمت " غَيْرُ " النَّصْبَ ، وكذلِكَ المُستثنَى بـ " إلاَّ " في المشهورِ ، فإن توسطَا بَينَ المُستثنَى منه (و)[1] صفتِه كقولك : ما جاءَني أحدٌ إلاّ أخُوكَ خيرٌ من زيدٍ جازَ الإتباعُ والنَّصبُ ، فمن نصبَ أجرَى تأخرَ الصفةِ مُجْرَى تَأَخرِ الموصوفِ ، لأنّها تَمامُهُ . قال سيبويه - رحمه الله - : " كَرِهُوا أن يُقَدِّمُوا في أنفُسِهِم شيئًا من صفتِهِ إلاَّ نَصْبًا ، كما كَرِهُوا أن يُقَدِّمُوا قبلَ الاسمِ إلاّ نَصْبًا "[2] ولا يُستثنَى بأفعالِ الاستثناءِ إلاَّ بشروطِ الإضمارِ فيهَا ، وقد يوصفُ ببعضِهَا ، وإذا ضممتَ إلى خَلاَ وَعَدَا " ما " فالمشهُورُ فِيهمَا أن تنصبَ المستثنَى مَعَهَا ، وقد حُكِيَ خفضُهُ .[3]

وبابُ المُستثنَى والمستثنَى مِنهُ أن يكونَا موجودَيْن في اللفظِ ، وقد يحذَفُ كلُّ واحدٍ مِنهُمَا لدلالةِ الكلامِ عليهِ ، كقولِهم : مَاجَاءَني إلاّ زيدٌ ، وقولِهم : ليس غيرُ ، وليس إلاّ . انتهت الطريقة الكلية .

ثم نقول : بابُ الاستثناءِ يدور على خمسةِ فصولٍ :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) الكتاب ٢/٣٣٧ .
(٣) حكاه الأخفش ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨ .

الفصلُ الأوَّلُ : في بيانِ أحكامِ "إلَّا" :

وهي تجيءُ على معنيينِ : على معنَى الاستثناءِ الصرفِ ،وتجيءُ على معنَى "غيرِ" وصفًا ، وهي في هذا المعنى لا تخرجُ عن معنَى الاستثناءِ ، وهي على الوجهِ الاولِ متصرفةٌ تلي العواملَ ،وانما تكونُ تابعةً ثم لَا تخلُو بعدَ هذا أن تجيءَ بعدَ كلامٍ تام أو قبلَ تمامِهِ ،فإن جاءَتْ بعد كلامٍ تامٍّ كانَ مابعدَهَا منصوبًا على الاستثناءِ بالعاملِ الذى قبلَها ،لأنَّها وصلتهُ اليهِ حتى اقتضاهُ فَضْلَةً ،فَنَصَبَهُ ،ويَجُوزُ أيضًا فيمَا بعدَهَا إعرابٌ آخرُ من بدلٍ أو نعتٍ أو غيرِهمَا مما يَقتَضِيهِ الموضعانِ اتَّفِقَ ذَلِكَ ،والبدلُ أجودُ مِنَ الاستثناءِ ، ولم يَكن فِيمَا بعدَهَا إلَّا وجهٌ واحدٌ بِحسبِ ما قبلَها كما تَقتضِيهِ ، امَّا على أن يَكونَ فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو خبرًا الى غيرِ ذلك ،فتقولُ في ضَرْبِ المَسَائِلِ :

مَا جاءَنِي أحدٌ إلَّا زَيدٌ ،وإلَّا زَيدًا ،النَّصبُ عَلى الاستثناءِ ،والرفعُ على البدلِ أو النعتِ .

وما جاءَني القومُ إلَّا زيدًا ،النصبُ على الاستثناءِ ،والرفعُ على البدلِ أو النعتِ .

وَمَا جَاءَنِي القومُ إلَّا زيدًا أو إلَّا زيدٌ كَذَلِكَ ،إلَّا أنَّها هُنَا لَا تكونُ نعتًا حتى يكونَ القومُ اسمَ جِنْسٍ .

وتقولُ : ما رأيتُ أحدًا إلَّا زيدًا من الثلاثةِ الاوجهِ ،وكَذَلك ما رأيتُ القومَ إلَّا زَيدًا ،وما مررتُ بأحدٍ إلَّا زَيدٍ وإلا زَيدًا ،وَمَا مَرَرتُ بالقومِ إلَّا زيدٍ وإلَّا زَيدًا ، وكذلك مَا قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ وإلا زيدًا ،وَتقولُ : ما قام إلَّا زَيدٌ بالرفعِ لا غيرُ ، وتقول : لَا إلهَ إلَّا اللَّهُ بالرفع لَا غَيرُ ،وأجاز الفراءُ النصبَ (١) ، وجعل الخبَرَ

---

(١) قال السيوطي في الهمع :"إذا وقعت إلَّا بعد "لَا" جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو : لا سيفَ إلا ذو الفَقارِ وذَا الفَقارِ ، ولا إلهَ إلَّا اللَّهُ وإلَّا اللَّهَ ، فالنصب على الاستثناء ،ومنعه الجرمي قال : لانه لم يتم الكلام ،فكأنك قلت : اللَّهُ إلهٌ ،ورُدَّ بأنه تَمَّ بالإضمار ، والرفع على البدل من محل الاسم ". الهمع ٢ / ٢٠٣ .

محذوفًا وليس بجيدٍ ؛ لأنه يُضمِرُ توكيدًا ، / والخبرُ لا يكونُ توكيدًا ، وهل قامَ ١٦/أ
إلّا زيدٌ؟ ، وما رأيتُ إلّا زيدًا ، وما مررتُ إلّا بزيدٍ ، وتقولُ : قام القومُ إلّا زيدًا
بالنصبِ لا غيرُ ، وقد يكُونُ الرفعُ على النعتِ إذا كانَ القومُ اسمَ جِنْسٍ ، ولا
يجوزُ البدلُ ؛ لأنّ البدلَ يَحلُّ مَحلَّ الأولِ ، ولو أحللته هُنا محلَّ الأولِ لفَسدَ
المعنَى .

وتقولُ : عندي عشرةٌ إلا خَمسةً إلّا اثنَيْنِ ، والاستثناءُ هنا من الاستثناءِ ،
فأقرّ لَهُ بسبعةٍ لا غَيْر ، ولا يَجوزُ لهُ عندي عشرةٌ إلّا خَمْسَةً سوى سِتّةٍ على أن تكونَ
الستةُ مُستثناةً من الخمسةِ ، وأجازَهَا الفراءُ (١) على أن تكونَ "إلا" بمعنى "سوى"
فكأنه قَالَ : له عِندِي عشرةٌ إلا خمسةً سوى سِتّةٍ كانت لَهُ عِندِي ، فأقرّ لَهُ
بأحدَ عشَرَ على هَذَا المعنَى ، وتقُولُ : عِندِي درهمٌ إلّا جَيِّدٌ بالرفعِ على
النعتِ ولا يَجوزُ النصبُ لفسادِ المعنى ، وتقولُ : ماجَاءَني من أحدٍ إلا زَيدًا ،
بالنصبِ على الاستثناءِ ، وبالرفعِ على البدلِ من موضعِ "مِنْ أحَدٍ" كُلِهِ ، ولا يَجُوزُ
على البدلِ من أحدٍ وَحدَهُ ؛ لأنّ البدلَ يَحلُ مَحَلَّ المبدَلِ مِنْهُ ، وكأنك قُلتَ :
ماجاءني من أحدٍ إلّا زيدًا وإلا مِن زَيدٍ ، وذلك باطلٌ لدخولِ "من" لتوكيدِ
المعارفِ في الإيجابِ ، ولا تدخل "من" هذه إلا لتوكيدِ النفي .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٦٨/٣ : " نقل ابن مالك عن الفراء جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه نحو : له علي ألف إلا ألفين ".

الفصل الثاني : وهو فصلُ "غَيرُ":

وَ"غَيرُ" البابُ فيها أن تكونَ صفةً وقد تدخلُ على "إلاَّ" في بابها ، كما دَخلَت "إلاَّ" عليها في بَابِهَا ، وهي بمنزلةِ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاَّ على ما تقدمَ من الأحكامِ في "إلاَّ"، فتقولُ : ما قَامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ، بالرفع من وجهينِ ، والنصبِ على الاستثناءِ ، وما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ وغيرَ زيدٍ ، وكذلِكَ هل قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ وغيرَ ؟ بالرفع والنصب ، فالرفعُ من وجهينِ، وتقولُ ما قامَ غيرُ زيدٍ بالرفع لاَ غيرُ عَلى الفاعِلِ . "وغيرُ" تحتملُ وجهينِ : أن تكونَ بمعنَى "إلاَّ" ، وأن تكونَ على بابِها من الوصفِ ، والفرقُ بينَ المعنيَيْنِ أنك إذَا جعلْتَها بمعنَى "إلاَّ" فإنك تعرضتَ لنفيِ القيامِ عن مَنْ سِوَى زيدٍ .

وتقولُ : قام غيرُ زيدٍ ، فهي هاهنا وصفٌ لاَ غيرُ ، ولا تكونُ بمعنَى الاستثناءِ لفسَادِ المعنَى ، ورأيت غيرَ زيدٍ بالنصبِ لا غيرُ ، ومررتُ بغيرِ زيدٍ ، وهي للوصفِ في هذا كُلِّهِ ، وتقولُ : لا إلهَ غيرُ اللهِ بالرفعِ لاَ غيرُ ؛ لأنه خبرٌ ، وقال بعضُهم : (١) إنه بدلٌ والخبرُ مقدرٌ ، وهذا ليسَ بشيءٍ ؛ لأنه لا دليلَ عليه ، أو يكونُ توكيدًا ، وهذا كلامٌ مستقلٌ بنفسِهِ ، وجَوزَ الفراءُ فيهِ النصبَ (٢) ، وهو في الفسادِ مثلُ الأولِ ، لأنَّهُ اطردَ . فمن يَمنعُ النَّصْبَ ولا يرى فيهِ إلاَّ البدلَ والنَّصْبَ ، فالرفعُ على الخبرِ أو على البدلِ ،

---

(١) انظر هذه المسألة في النكت للأعلم ١/ ٦٢٥-٦٢٦ .

(٢) لم أعثر على هذا فيما قرأته من كتب الفراء ، وقد أجاز ذلك المبرد نقلا عن المازني قال المبرد: "سألت المازني ؛ هل تجيز لا إلهَ إلاَّ اللَّهَ فأجازه على وجهين : على تمام الكلام ، لأنه أضمر لنا وللناس فنصبه بالاستثناء .
والوجه الآخر : أن تجعل إلاَّ وصفا كأنه قال لا إلهَ غيرَ اللَّهِ ، وأضمر الخبر وجعل إلاَّ ومابعدها في موضع غير ، ورفعه على البدل من موضع إله أحسَنُ ؛ لأنه إيجاب بعد النفي والخبر أيضا محذوف". النكت ١/ ٦٢٥ - ٦٢٦ .

وفي البدلِ خلافٌ ، لأنّهُ لا يحلُّ محلَّ الاولِ ، وفيها "هُوَ الخبرُ والنصبُ على الاستثناءِ .

وتقولُ : عندي درهمٌ غيرُ جيّدٍ بالرفعِ على النعتِ لا غيرُ ، وعندي عشرةٌ غيرَ خمسةٍ غيرَ اثنينِ غيرَ واحدٍ ، فالاستثناءُ من الاستثناءِ فالذى أقرّ لهُ به ستةٌ ، ومثلُ هذهِ المسألةِ ليست من كلامِ العربِ ، وانّما هي تدريبٌ للمتعلمينَ .

وتقولُ : ما جاءَني أحدٌ غيرَ زيد غيرُ عمرو ، ولا يَجوزُ / نَصبُهما ١٩/ب جميعًا إلاّ بالواوِ ، ويَجوزُ رفعُ أحدِهِما ولا يَجوزُ رفعُهُما جميعًا إلاّ بالواوِ .

وتَقولُ : ماجاءَني غَيرَ زيدٍ أحدٌ غَيرَ عَمرو أحدٌ فَتنصبُهُما جميعًا معَ التقديمِ ، ولا يجوزُ ذلك مع تأخيرِهِما جميعًا .

وتَقولُ : ماجاءَني غيرُ زيدٍ غَيرَ عمرو ، وترفعُ أحدَهُما خاصةً .

وتقولُ : كلُّ أحد يَقُولُ ذَلِكَ غيرُ زيدٍ بالنصبِ وبالرفعِ على النعتِ لكلٍ ، وبالخفضِ على النعتِ لأحدٍ ، وما أحدٌ يقولُ ذلكَ غيرُ زيدٍ بالرفعِ والنصبِ ، غيرُ عمرو بالنصبِ لا غيرُ إذا رَفعتَ غَيرَ زيدٍ ، والرفعِ لا غيرُ إذا نَصَبْتَ غيرَ زَيدٍ .

وتقولُ : ما أكلَ أحدٌ إلّا الخبزَ إلاّ زيدًا ، بنصبِ "زيدٍ" خاصةً ، لأنّ المعنى : أكلَ الناسُ الخبزَ إلا زيدًا .

الفصل الثالث : وهو فصل "سِوَى وَسُوَى وَسَوَاء":

واعلمْ أنك إذا ضَممت السّينَ أو كسَرْتَها قصرْتَ آخرَ الكلمة ،وإذا فتحْتَ السينَ مددتَ،هذا هُو المشهورُ ، وقَد كَسَرَ الفراءُ السينَ مَعَ المدِّ ،(١) ولا يَكُنَّ إلاَّ منصوباتٍ على الظرفِ إلا أن يُضطرَّ شاعِرٌ ، فيجعلهُنَّ فاعِلاتٍ ومفعولاتٍ ومَجرُوراتٍ ،هَذا مذهبُ البصريين (٢) فتقولُ : مَاجاءَني أحدٌ سِوَى زيدٍ،وَسُوَى زيدٍ،وَسَواءَ زيدٍ ،وَوافَقَهُم على ذلك الكُوفيونَ، وانفردَ الكُوفيونَ بإجازةِ"ما جَاءَنِي سِوَى زيدٍ، وَما رأيتُ سِوَى زَيدٍ وما مررت بِسِوَى زيدٍ".(٣)

----

(١) قال عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معطي ٦٠٤/١ "وسواء بالمد وفتح السين وكسرها والقصر وضم السين وكسرها ".

وفي المساعد ٥٩٥/١ " حكى ابن الخباز وابن العلج وابن عطية والفاسي شارح الشاطبية كسر السين والمدّ فصار في سوى أربع لغات " ،وانظر الأشموني ١٦٤/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١/١ ،والأصول ٢٨٧/١ ،والانصاف في مسائل الخلاف ٢٩٤/١ ، فمابعدها ،والتبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٧/١.

(٣) يعني أنها تتصرف تصرف الأسماء فتكون فاعلة ،ومفعولة ومجرورة وذلك لا يجيزه البصريون .

الفصلُ الرابعُ : في" خلا وعدا وحاشا":

فأما "حاشا" ،فلم يسمعْ فيها سيبويهِ إلا الخفضَ بها لمابعدَها، فهي عندَهُ حرفٌ (١)، وقد حكَى أبو زيدٍ :"اللهمَّ اغفرْ لي ولمَنْ سَمِعَني حَاشَا الشيطانَ وأبَا الإصبعِ" (٢) بالنصبِ ، فهي فِعْلٌ على هَذَا ،وفيها لُغَاتٌ : يقالُ : حَاشَى وحَشَا وحَاشَ ،ويقالُ : حَاشَ لِلهِ أن يكونَ كذا ، والمبردُ يجعلُها مثلَ "خلا". (٣)

"وخلا" تكُونُ حرفاً ، فتخفضُ مابعدَها بِهَا ،وتكُونُ فعلاً ،فتنصب مابعدَها، والنصبُ بها أكثرُ من الخفضِ باتفاقٍ ،واحتجَّ المبردُ بقولِ الشاعر : (٤)

* ولَا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِن أَحَدِ *

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٦ قال سيبويه :" وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى مابعدها وفيه معنى الاستثناء".
وانظر المقتضب ٤/ ٣٩١.

(٢) حكاه أبوعثمان المازني عن أبي زيد كما في الأصول ١/٢٨٨، والمقرب لابن عصفور ١/١٦٦ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٦١١، والمغنى لابن هشام ١/١٢٢ ،والتصريح ١/ ٣٦٥ ، وقال أبا الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين " . ويروى : يسمعني .

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٣٩١ ،قال المبرد :" وما كان حرفا سوى " إلا، " فحاشا وخلا " . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥.

(٤) الجمل : ٢٣٣.
والشاهد للنابغة الذبياني،ديوانه ٢٥ ، والأصول ١/٢٨٩ ،وشرح المعلقات للنحاس ٢/١٦٦ ،ومن شواهد الجرجاني في كتاب المقتصد ٢/٧١٦ ،والانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٦١١، واللسان (حاشا) ،والخزانة ٣/ ٤٠٣ ،والدرر ١/١٩٨ وهو من أدلة الكوفيين على فعلية حاشا في الاستثناء ،وصدر البيت :

* ولَا أرَى فَاعِلًا في النَّاسِ يُشْبِهُهُ *

ولعل هذا التصريف وافق في اللفظ التي للاستثناء ،وهي مأخوذة من "الحَشَا" وهي الناحية .

"وعدا"، المشهور فيها أنها فعل تنصب ما بعدها ، وقد حكى الأخفش [الجرَّ] (١) بعدها ،فإذا دخل على "خلا وعدا" (ما) ، فالمشهور النصب بهما خاصةً ،وحكى الجرمي الخفض بهما ، (٢) كذا قال الأستاذ أبو إسحاق (٣) ـ رحمه الله ـ وإذا نصبتا ما بعدهما فما التي معهما بتأويل المصدر ،وإذا خفضت فما زائدة للتوكيد .

---

(١) في الأصل : النصب صوابه ما أثبتناه . وقول الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨ ،وشرح ألفية ابن معطي ٣ ٦١ ، والتصريح على التوضيح ١/٣٦٣ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/٧٢٢ : " وحكى الجرمي الجر مع "ما" عن بعض العرب حكاه في كتاب الفرخ ووافق الفارسي والربعي ،وهو قول الكسائي ". وانظر المساعد ١/٥٨٤ .

(٣) أبو اسحاق بن ملكون أحد نحاة الأندلس أخذ عنه أئمة هذا الشأن منهم أبو علي الشلوبين ،وكان نحويا فاضلا خبيرا بهذا الشأن له كلام على مشائخ المغرب ورَدٌّ على مَن رَدّ على مشائخ النحاة المتقدمين وكان مصنفا وله شهرة ظاهرة وتنافس أهل الأدب في تحصيل مصنفاته .

انظر ترجمته في : الإنباه ٤/١٩٦ ،والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٠ ، وطبقات ابن قاضي ٢ ١٥ ،وبغية الوعاة ١/٤٣١ ، وكشف الظنون ٥/١٠ ، والاعلام ١/٦٢ ، مات سنة ٥٨٤ .

الفصلُ الخامسُ : في ليسَ ولا يَكونُ وإلاَّ أن يَكُونَ :

أما "ليسَ ولا يَكونُ" ،فلاَ يقعُ بَعدَهُمَا إلاَّ النصبُ،تقولُ : قَامَ القومُ ليس زيدًا، ولا يكونُ عمرًا،ونصبهُمَا على الخبر،والاسمُ مضمَرٌ لا يجوزُ إظهارُه هنا لتعذرِه ،ولاستعمالِهمَا مَكانَ "إلاَّ " فخرجَا بذلك عن أصليهما،فألزمَا اضمارَ الاسمِ،والتقديرُ: ليس بعضُهمْ زيدًا،ولا يكونُ بعضُهُمْ عَمرًا .(١) ،فَإنْ قالَ قائلٌ: وكيفَ يكونُ هذا الإضمارُ ولم يتقدمْ على مَنْ يعودُ، وإنما يكُونَ الإضمارُ عائدًا على شيءٍ قد تقدمَ من لفظٍ أوحالةٍ ما ؟ فالجوابُ : أنَّ قولَ القائلِ : ما قام القومُ / تخيَّلَ فيه القائلُ أن مخاطبَه يحسب أنَّ بعضَهُم زيدًا، فاستثنَى على تَخيلِ مُخاطبه ،فقالَ : قام القومُ ليس زَيْدًا ، أي : ليس بعضُهم زيدًا على ما تَخَيَّلْتَ يا مُخاطبُ . ٢٠/أ

وأما "إلاَّ أن يكونَ" ،فيجوزُ فيما بعدَهَا الرفعُ والنصبُ ،فالرفعُ على أنَّ تكونَ تامةً ،والنصبُ على أنَّ تكُونَ ناقصةً،والاسمُ مضمرٌ ،فإذا رفعتَ (٢) فلأنها لم تقعْ موقعَ " إلاَّ " وإنّمَا وقعت بَعدَ " إلاَّ " وإذا نصبْتَ وأضمرْتَ (٣) الاسمَ ،فلأنَّها في هذا الباب كأختيهَا "ليسَ ولا يكُونُ" والرفعُ أجودُ حينَ لم تقع موقعَ "إلاَّ " ولإسقاطِ تَكلُّفِ الإضمارِ والنصبُ لتقدمِ ما يعودُ عليهِ المضمرُ، والتزام إضمارِه لجريانِهَا معَ أختيها في بَابِ الاستثناء .

---

(١) ينظر المقتضب ٤/٤٢٨ .

(٢) في الأصل" فاذا رفعتا " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل " وإذا نصبتا وأضمرتا " ولعل الصواب ما أثبتناه .

تتبعاتٌ وتعقداتٌ لفظيةٌ :

فمن ذلك أن البابَ انطوى على استثناءٍ ومستثنًى منهُ ،فالاستثناءُ في اللغةِ يرجعُ إلى التخصيصِ ،والاستثناءُ في اصطلاحِ النحويينَ هُوإخراجُ بعضٍ من كلٍّ بِ "إلَّا " أوَما يقومُ مقامَهَا (١) ،وهذا الحدُّ إنَّمَا يَتنـاولُ الاستثناءَ المتصلَ لا المنقطعَ ، ليسَ فيهِ إخراجُ بعضٍ من كلٍّ إلَّا على طريقِ المجَازِ على ما يُبينُ في الاستثناءِ المنقطعِ .

ولقد كَانَ الأستاذُ المرحومُ فُضيل بن محمد (٢) يقولُ في حـدِّ الاستثناء : "الاستثناءُ إخراجُ ما بعدَ أداةِ الاستثناءِ عن حكمِ ما قبلَهَا بِ "إلَّا " أو كلمةٍ في مَعنَاهَا" (٣) ، وقصدَ بِذلكَ أن يَشملَ الحَدُّ الاستثناءَ المتصـلَ والمنقطعَ ،وأَنـا أقولُ : ومتَى دخلَ الاستثناءُ المنقطعُ تحتَ الكلامِ الأولِ حتى يصحَّ إخراجُهُ منهُ ، وعلى الجملةِ ، فَالمُختارُ في حَدِّهِ أن يقالَ : الاستثناءُ عبارةٌ عن لفظٍ متصلٍ بجملةٍ لا يستقلُّ بِنفسِهِ دَالٌّ (*) بِحرفِ "إلَّا " أو أحدِ أخواتِها على أن مدلولهَ غيرُ مرادٍ مما اتصلَ بِهِ .

---

(١) هذا التعريف عند الرماني ، ينظر رسالتان في اللغة ٧٠ ،وانظر كشف المشكل ١/٤٩٤ .

(٢) فضيل بن محمد بن عبد العزيز بن سماك المعافري المقرئ النحوي الإشبيلي أبو محمد كذا ذكره ابنُ الزُّبير وقالَ : أخذ القراءات عن أبي بكر بن عتيق بن علي بن خلف الابي ،وأقرأ القـرآن والنحوَ والأدبَ بطليطلة إلى أن ماتَ بها قبل ٦٥٠ ،قال ابن عبد الملك :كان مقرئاً متحققاً بالعربية ذا حَظٍّ صالح من الأدب ،وله تعليقٌ حسـنٌ على جمل الزجاجيّ دل على فهمه ونبله وتناقله الناس استجادةً له . انظر ترجمته في برنامج الوادي آشـي ١٢٦ ،والذيل والتكملة ٥/٢/٥٤٢ ،وبغية الوعاة ٢/٢٤٧ .

(٣) لم أقف على هذا الحد لفضيل بن محمد فيما قرأته من المصادر ولعله ذكره في شرح الجمل له وهو في عداد المصادر التي لم أطلع عليها .

(*) في الأصل : دليل ،وهو تصحيف بدليل قوله الآتي في الصفحة التي تلي دال .

فقولنا: اللفظ، احترازًا عن الدلالات العقلية والحسية الموجبة للتخصيص، وقولنا: "متصل بجملة" احتراز من الدلائل المنفصلة، وقولنا: "لا يستقل بنفسه" احتراز عن مثل قولنا: قام القومُ وزيدٌ لم يقم، وقولنا: "دالٌ" احترازٌ عن الصيغ المهملة، وقولنا: "على أن مدلوله غيرُ سارٍ مما اتصل به" احترازٌ عن الأسماء المؤكدة والنعتية، كقول القائل: جاءني القومُ العلماءُ كلُّهم ونحوه، وقولنا: بحرف "إلاّ" أو أحد أخواتها: احترازٌ عن قولنا: دُونَ زيدٍ، وفيه احترازٌ عن إلزاماتٍ وردت على حدّ الاستثناء من أرباب العربية وأهل أصول الفقه.

ثم الاستثناءُ مشتقٌ من ثنيت الشيءَ إذا رددته، وذلك أن الاستثناءَ ثنيُ اللفظِ الأولِ الذي يخرج منه الاسمُ الواقعُ بعد "إلاّ" أو بعدما كان مثلَها من سائر أدوات الاستثناء عن أن يصلحَ الاسمُ الواقعُ بعدَ "إلاّ" أن ينطلق عليه، وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ: "قام الناسُ" كان الناسُ صالحًا لأن يقعَ على زيدٍ في جملةِ الناسِ، فإذا قلتَ: "قام الناسُ إلا زيدًا" فقد ردّه الاستثناءُ بإلاّ عن أن ينطلقَ عليه، وبيانُ ذلك أنكَ إذا قلتَ: ما في الدارِ أحدٌ، أو لا رجلَ في الدارِ، فهذانِ الإسمانِ وما أشبهَهما من النكراتِ / الواقعةِ في النفي موضوعةٌ للعمومِ يدخلُ تحتَها زيدٌ وغيرُه. ٢٠/ب

وإذا قلتَ: ما في الدارِ أحدٌ إلاّ زيدًا، ولا رجلَ في الدارِ إلاّ زيدًا، فقد ردّ الاستثناءُ أحدًا، وزيدًا الواقع قبل الآخرِ أن ينطلقَ على زيدٍ، وهذا هو معنى قولِ بعضِ العلماءِ أن الاستثناءَ مشتقٌ من ثنيتُ الشيءَ إذا رددتَه؛ لأنه يثني الكلامَ عن صورتِهِ (١)، وتفسيرُه ما ذكرتُ لكَ.

والمُستثني هو المتكلم بالاستثناء، والمستثنى هو البعض المخرجُ بـ "إلاّ"، أو ما يقوم مقامها.

والمستثنَى منه هو الكُلّ الذي يُخرَجُ منه البعضُ بـ "إلاّ" أو ما يقومُ مقامَها، وهو الاسمُ المتقدّم على إلاّ».

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٥-٧٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٩٢.

وسائرُ أدواتِ الاستثناءِ : "إلاَّ ، وَحَاشَى ، وَغَيْرٌ ، وَسِوَى ، وَسُوَى ، وسَوَاءٌ (١) ، وَلَا سِيَّمَا ، وما خَلَا ، وما عَدَا ، وخَلَا ، وعَدَا بغير "ما" ، ولَيْسَ ، ولَا يَكُونُ ، وإلاَّ أَنْ يَكُونَ" ، وهي تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ :

منها : ماهِيَ حَرْفٌ وهيَ "إلاَّ" وحاشا على مذهب سيبويه (٢).

ومنها : ما هُوَ اسمٌ وهي : غير وسِوَى وسُوَى وسَوَاءٌ ولا سيما .

ومنها : ما هو فعلٌ ، وهو ما خلَا ، وما عَدَا ، وليسَ ، ولا يكونُ ، وإلاَّ أن يَكونَ .

ومنها : ما يكونُ تارةً فعلاً وتارةً حرفاً ، وهي خَلا .

إلَّا أنّ الأسماءَ منها على قسمين : اسمٌ ليس بظرفٍ نحو : غير ولا سِيَّما . واسمٌ هو ظرفٌ ، وهو سِوَى ، وسُوَى وسَوَاءٌ ، هكذا عند سيبويه (٣).

وأما أبو القاسمِ فيظهرُ من كلامِه أنها ليست بظروفٍ ، فإنَّه ذكرها في بابِ حروفِ الخفضِ مع الأسماءِ التي ليست بحروفٍ ولا ظروفٍ فقال : (وأما الأسماءُ فنحو : مِثْلٍ وشبهٍ ، وشبيهٍ ، وسِوَى ، وسُوَى ، وسَوَاءٍ ، وحَذْوَ ، وقُرْبَ ، ولَدَى ، وكلّ ، وبعضٍ ، وغيرٍ ، وما أشبه ذلك من الأسماءِ التي لا تكادُ تنفصلُ من الإضافةِ ولا تستعملُ مفردةً) (٤).

وذكر قبلَ هذا الفصلِ الظروفَ ، فلو كانت عنده من قبيلِ الظروفِ - كما هي عند سيبويه - وهو ظرفُ مكانٍ إلاَّ أنه ظرفُ مكانٍ معنويٌّ ، وبيانُه أنك إذا قلتَ : قام القومُ سِوَى زيدٍ ، وسَوَاءَ زيدٍ ، فمعناهُ : قام القومُ مكانَ زيدٍ ، أيْ : في مكانِ زيدٍ ، وليس هناك مكانٌ حقيقةً ، وإنما معناه بدلَ زيدٍ ، وعِوَضَ زيدٍ ، كما تقول : قمت مقامَ زيدٍ في العلم وفي الأمرِ ، ولا تريدُ أنك قمتَ في مكانه ، وإنما تريدُ أنك عِوَضٌ منه تفعل مثلَ فعلِه ،

---

(١) ساقطة من الاصل والسياق يقتضيها وقد ذكرت في التقسيم .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩-٣٤٩ ، والمقتضب ٤/٣٩١ .

(٣) الكتاب ١/٣١ وانظر المقتضب ٣٤٩/٤ ، والانصاف ١/٢٩٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢/٧١٦ .

(٤) الجمل ٦١ .

فهذا معنى ظرفِ المكانِ ، ولا يخرجُ عن الظرفيةِ إلاّ في الضرورةِ كما قال الشاعر : (١)

تَجَانَفُ عَن جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي

وَمَا قَصَدتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وأجاز بعضُ النحويين القائلين بأنها ظرفٌ أن يتوسعَ فيها ، فتجعلَ مثلَ " غَيْرٍ " (٢) فإذَا أعربْتَها على مذهبِ أبي القاسم كان إعرابُها كإعرابِ غَيْرٍ ، وسَيُبَيَّنُ بعدَ هَذَا ، وإذَا أعربتَها على مذهبِ سيبويه لم تعربْها إلاّ ظرفًا ، ومن أجَازَ التوسعَ فيها أعربْتَها إعرابَ " غَيْرٍ " كإعرابها على مذهبِ أبي القاسِمِ .

[مبحث المستثنى يَنقسمُ خمسةَ أقسامٍ]

فإذا فهمتَ هذا فاعلمْ أنَ المستثنى ينقسمُ خمسةَ أقسام :
مُستثنى لا يكون الا مَنصوبًا ، وهو المُستثنَى بـ " إلاَّ " بعدَ الوَاجِبِ ، والواجِبُ في اصطلاحِ النحويينَ ما ليسَ / منفيًّا ولا مستفهمًا عنه . والمستثنى المقَدَّمُ /٢١ وسيأتي بعدُ . والمستثنى بلَيْسَ وبلا يكونُ وما عدَا وما خلاَ ، وهذَا على مذهبِ سيبويه ، فإنها عندَه أفعالٌ (٣) لا تخرجُ عن الفعليةِ ، والنصبُ في هذهِ الأشياءِ مُختلفٌ .

---

(١) الشاهد للأعشى ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٣٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٢ ، والانصاف ١/ ٢٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٠٨ ، وهذا الشاهد من أدلة الكوفيين على خروج سوى عن الظرفية إلى الاسمية بدليل دخول حرف الجر عليها ، وهو ضرورة عند البصريين .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤ ، وشرح الخلاصة عند قوله :
ولِسِوَى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ * عَلَى الأصَحِ ما لغيرٍ جُعِلاَ

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٩ .

وسيبينُ انتصابُ كلِّ نوعٍ منه على أيِّ وجهٍ انتصبَ بعد هذا ، والمنصوبُ على اختلافِ وجوهِ نصبه مستثنًى مخرجٌ مما قبله .

والقسمُ الثاني : مستثنى لا يكونُ إلاَّ مخفوضًا ، وهو المستثنى بغيرِ وَسِوَى وَسُوَى وَسَوَاءٍ وبلاسيمَا ، تقولُ : قام القومُ لا سيمَا زيدٍ ، و " ما " هناك زائدة ، ومنه قوله (١) :

أَلاَ رُبَّ يومٍ لك منهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَومٍ بِدَارةِ جُلْجُلِ

ومن رواه " يومٌ " بالرفع جعل " ما " موصولةً ، " ويوم " خبر ابتداءٍ مُضمرٍ ، كأنه قال : وَلاَسِيَّ اليومِ الذى هو يومٌ بدَارَةِ جلجل ، فهي خافضةٌ لِمَا (*) كما خفضت يومًا حين جعلت " ما " زائدةً .

والقسمُ الثالثُ : يجوزُ فيه النصبُ والخفضُ ، وهو المستثنى بخلا وعدا على مذهبِ غيرِ سيبويه ، وهو مذهبُ أبي الحسن (٢) ، فإنه حكَى فيهما الخفضَ ، فإذا خفضت بخلاَ وعدَا كانا حَرفينِ ، وإذا نصبتَ بِهمَا كانا فعلَيْنِ ، وسيأتي الكلامُ عليهِمَا بعدَ هذا ، وإن كان قدِ انطوَى عليهِ الكلامُ على الأقسامِ الخمسةِ في تنويعِ أدواتِ الاستثناءِ ، ولكن القصدَ هنا التفصيلُ . وكذلك " حاشى " في مذهب " المبردِ " تنصبُ المستثنى وتخفضُه (٣) وعلى مذهبِ " سيبويه " لا تكونُ إلاَّ خافضةً (٤) ، وهي إذا خفضت كانت حرفًا ، وإذا نصبتْ كانت فعلاً .

(*) في الأصل : لها والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنبارى ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ٤٠٦/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٦/١ ، والهمع ٢٩٢/٣ ، ويروى البيت بالأوجه الثلاثة : الرفع والجر والنصب ، فالرفع على أن ما موصولة والتقدير ولا مثل ، والجرّ بإضافة سِيَّ وهو بمعنى مثل ، وما حينئذ زائدة ، والنصب على أن ما موصولة وبدارة جلجل / صلة ويوما منصوب على الظرفية بما في بدارة .

(٢) مر معنا قريبا ، وانظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١ .

(٣) ينظر المقتضب ٣٩١/٤ .

(٤) الكتاب ٣٤٩/٢ .

والقسمُ الرابعُ : هو ما يجوزُ فيه النصبُ على الاستثناءِ والبدلِ من المُستثنَى منهُ ،وهو المُستثنى بعدَ غيرِ الواجبِ،نحو قولك:ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٌ .

والقسمُ الخامسُ : يجوزُ فيه النصبُ والرفعُ ،وهو المُستثنى بـ "إلاَّ بإلاَّأنْ يَكُونَ" ،وسيأتي بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى .

قوله : (وكان ما قَبْلَ إلاَّ مُفرغًا للعملِ فيما بعدَها) (١) ،

المفرَّغ في اصطلاحِهِم هو الذى يَطلبُ مابَعْدَ "إلاَّ" ليعملَ فيه: إمَّا رفعًا على أنهُ فاعلٌ،أو يطلبهُ الابتداءُ ليعملَ فيه رفعًا على أنه المبتدأُ،أو يطلبُه للعملِ نصبًا على أنه مفعولٌ بهِ أو يطلبَهُ على أن يتعلقَ به على أنه مجرورٌ ،فمثالُ الفاعلِ : ما قام إلاَّ زيدٌ ،ومثالُ المبتدأِ : ما في الدارِ إلا عمرٌو ،ومثالُ المفعولِ به : ما رأيت إلاَّ زيدًا ،وتقيسُ على المفعولِ به غيرَه من المنصوباتِ، ومثالُ المجرورِ : ما مررتُ إلا بزيدٍ ،فإذا أَخَذَ الابتداءُ مبتدأَهُ قبلَ "إلاَّ" والفعلُ فاعِلَهُ ومفعولَهُ قبلها ،والفعلُ الذى يتعلقُ به المجرورُ مجرورَهُ قبلها،قيلَ : ما قبْلَ إلاَّ مُفرَّغٌ لما بعدَها (٢) ، ولا يكُونُ ما قبلَ "إلاَّ" في إيجابٍ "إلاَّ" غيرَ مُفرغٍ كقولك : قامَ القومُ إلاَّ زيدًا،والناسُ في المسجدِ إلاَّ عمرًا ،ورأيتُ الناسَ إلاَّ زيدًا،ومررت بالناسِ إلاَّ عمرًا ، فعَلى هذه الحالِ يكونُ الواجبُ الذى قبلَ "إلاَّ" ،وإذا كانَ كذلِكَ وجبَ أن ينصبَ ما بعدَ إلاَّ على الاستثناءِ، فإن كان / ما قبلَها غيرَ موجَب أمكن فيه التفريغُ وغيرُ التفريغ . ٢١/ب

والتفريغ يُسميه بعض النحويين التَّمام ، فَإذَا كانَ ما قبلَ "الا" مفرَّغًا لما بعدَها كانَ ما بعدَها على ما يقتضِيهِ العاملُ الذى قبلَها من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ ، كقولك : ما قام إلاَّ زيدٌ،وما في الدارِ إلاَّ عمرٌو ،وما رأيت إلاَّ زيدًا،وما مررت إلاَّ بعمرو ، وإذا كانَ غيرَ مفرغٍ جازَ لك فيما بعدَ "إلاَّ" البدلُ والنصبُ

---

(١) الجمل ٢٣١ في المطبوعة وإذا فَرَّغتَ ما قبل إلاَّ لمابعدها .

(٢) في الأصلِ لما بعدُ صوابه ما أثبتناه .

على الاستثناء،ومعناه بدلًا ومنصوبًا على الاستثناءِ واحدٌ ، فإنه مُخْرَجٌ مما قبلَهُ في الحالينِ ، والبدلُ هو الأكثرُ في كلامِ العرب ،فتقولُ : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ على البدلِ وإلاَّ زيدًا على الاستثناءِ ،وما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ وإلاَّ زيدًا،وما رأيت أحدًا إلاَّ زيدًا على البدلِ والاستثناءِ،والبدلُ والاستثناءُ بلفظٍ واحدٍ لا يفترقُ إلاَّ بالنية ،ونظيرُهُ في كلامِ العربِ مما لا يفترقُ إلاَّ بالنيةِ "يا مَنْصَ ويا مَسْعَ"[١] في الترخيمِ على لغةِ من نوى،وعلى لغةِ من لم ينوِ ،وكذلك الفُلْكُ[٢] مفردًا وجمعًا ،وكذلك ناقةٌ هِجانٌ ونوقٌ هِجانٌ[٣]، كلُّ هذا لا يفترقُ إلاَّ في النيةِ .

فإن قيلَ : وبمَ انتصبَ المُستثنى ؟ قيلَ : مذهبُ المحققيـنَ فيهِ أنه يُنصبُ بالفعلِ الذى قبلَه أو بالابتداءِ بوَساطةِ [إلاَّ][٤] فإذا قلت :" قامَ القومُ إلاَّ زيدًا " ، فزيدًا منصوبٌ بقام بوَساطةِ "إلاَّ" ونظيرُهُ المفعولُ معَهُ إذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ ،فالطيالسةُ منصوبٌ بجاء بوساطةِ

---

(١) ترخيم مسعود ومنصور وعمار ،يقال فيه: يا مسع ويا منص وياعم .
ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ٨٤.

(٢) الفلك بالضم ،السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع، فإن شئت جعلته من باب جُنُبٍ وإن شئتَ من باب دِلاَصٍ وهِجانٍ ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ،أعني أن تكون ضمة الفـاء من الواحد بمنزلة ضمة باءِ بُرْدٍ وخاءِ خُرْجٍ،وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاءِ حُمْرٍ وصادِ صُفْرٍ جمع أحمَرَ وأصفَرَ . انظر الكتاب ٣/ ٥٧٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٨٥ ،واللسان (فلك).

(٣) الهجان من الابل الناقة الأدماء وهي الخالصة اللون والعتق من نوق هِجانٍ وهُجُنٍ والهَجانَةُ البَياضُ . ومنه قيل : إبل هِجـان وهي أكرم الإبل . اللسان (هجن).

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

[الواو] [1]، وكذلك تقولُ : ما في الدار أحدٌ إلّا زيدًا ، فزيدٌ منصوبٌ بالابتداءِ الذي رَفعٌ أحداً بوَسَاطَةِ "إلاّ"، ومن يقولُ إنّهُ منصوبٌ بإضمـــار فعلٍ فإنَّ القائلَ : قامَ الناسُ الا زيدًا يقولُ : استثنى زيدًا من الناس، [2] فهو يَبطلُ بقولهم : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ، فإن "غيرَ" منصوبٌ بما انتصبَ بـــه زيدٌ في قوله : قامَ القومُ إلا زيدًا ، فإن كانَ منصوبًا "باستثنى" بطَلَ المعنَى ، فإنه إذَا قال : أستثنِي غيرَ زيدٍ ، فيكونُ المُستثنَى ليسَ بزيدٍ ، وزيدٌ هـــو المُستثنى ، فإن قِيلَ : فإذَا كان قولُهـم : "قامَ القومُ إلّا زيدا" منصوبًا بالفعـــل بوساطةِ "إلاّ" فما الوساطةُ في قولك : قامَ القومُ غيرَ زيد ؟ قيلَ : الواسطةُ مَعنَى "إلاّ" الذي تضمنتهُ "غيرُ" فغيرُ "منصوبةٌ" بالفعل بوسَاطَةِ ما تضمنَتْ من مَعنَى "إلاّ" ، فإذاً لا بُدَّ من وساطتِهَا في هذَا الموضعِ إمّا لفظًا ومعنًى ، أو معنًى لا لفظًا .

وقوله : (وإذَا كان ما قبلَ إلاّ غيرَ مُوجَبٍ) [3] قد تَقدمَ تفسيرُ غيرِ الموجَبِ بعدَ "إلاّ" .

---

(١) في الأصل بوساطة إلاّ و هو تحريف .

(٢) ذهب المبرد وأبواسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلاّ نيابة عن استثنى فإذا قال القائل : أتاني القوم الا زيدا فكأنه قال أتاني القوم أستثنى زيدا ، وأما عند سيبويه وجمهور البصريين ، فالناصب له الفعل المتقدم أو معناه . قال علي بن سليمان الحيدرة اليمني إنَّ الناصب له هو الفعل الموجود متعديا كان أو لازما ، لأنه قَوِيَ باعتماده على إلاّ فتعدى إليه ، ولا يجوز أن ينصب بفعل محذوف تقديره أستثنى ولو جاز ذلك لجاز نصب العطف على تقدير أعطف والنفي على تقدير أنفي إلى غير ذلك من المعاني . ينظر لهذه الاقوال المقتضب ٣٩٠/٤ ، وكشف المشكل ٥٠٦/١ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ .

(٣) الجمل ٢٣٠ .

وقوله : (كَان مَا بعدَها تابعًا لما قبلَها على البدل وجازَ فيه النصبُ إذا تمَّ الكلامُ دُونَهُ) (١) ،قوله : " إذا تمَّ الكلام دونه " قيدٌ مستغنًى عنه ؛ لأنّهُ إنما وضعَ المسألةَ فيمَا يَتِمّ الكلامُ دَونَ المُستثنى ،ولكنه ذَكرهُ تأكيدًا ، ولعله قال : "إذَا تمَّ الكلام دُونَهُ" وغيرُهُ الناسخُ ،وإلاَّ فلاَ يجوزُ تبعيةُ البدلِ إلاّ فِيمَا يَتِمُّ الكلامُ دونَ المُستثنى ،ولو لم يتم الكلامُ لما جَازَ فيهِ التبعيةُ ولا النَّصْبُ ،وإنَّمَا كان يكُونُ فاعلاً أو غيرَ ذلك مِما تقتضِيهِ العَوامِلُ التي / قبلَ" إلاّ ". ٢٢/أ

قوله : (وإذَا فرغتَ ما قبلَ الاَّ لِمَا بعدَهَا عملَ)(٢) فيه فَاعلٌ "عمل" مُضمر يَعودُ على " مَا " . من قوله : (وَإذَا فَرغتَ مَا قَبلَ إلاَّ) .

قولُهُ : (وَلَم تَعمَل إلاَّ شَيئًا)(٣)

اعلم أنَّ إلاَّ ليسَ لها عَمَلٌ لاَ مَعَ التفريغ ولا مَعَ عَدَمِهِ ،وإنما هي واسطةٌ للفعلِ في نصبِ المستثنى إذَا لم يتفرغ ما قبلَها لمابعدَها ، ولكنَّهُ نَسَبَ لها العَمَلَ من حيثُ هي واسطةٌ فيه .

فإن قيلَ: إنهُ لم ينسب لَهَا عملاً، ولكنَّهُ نَفَى العَمَلَ عنها بقولِهِ : (ولم تَعمَلْ إلاَّ شيئًا) قيلَ : قوةُ هذَا النفي تُعطِي إثباتَ العملِ لَهَا إذَا عُدِمَ التفريغُ فهيَ إذَا عُدِمَ التفريغُ عاملةٌ ، وإذَا ثبتَ التفريغُ غيرُ عاملةٍ، ولاَ يَرِدُ النَّفيُ إلاَّ عَلى مايجيءُ موجبًا لغةً.

---

(١) الجمل ٢٣٠.

(٢) الجمل ٢٣١.

(٣) الجمل ٢٣١.

مسألة " غير " :

تقول : لا يخلو أن يكونَ ما قبلَها موجبًا أو منفيًا ، فإن كان موجبًا ، فَلا يَخلو ما قبلَها اما أن يَكُونَ مفرغًا أو غيرَ مفرغٍ ،فإن كَانَ مفرغًا كانت على حكمِ العامِل فاعلةً أو مفعولةً أو غيرَ ذلك مما يَقتَضِيه العاملُ الذى قَبلَها،كَقولِك : قامَ غيرُ زيد،ورأيت غيرَ زيدٍ،ومررت بغيرِ زيد ،والمفهومُ من هذا الكلامِ أن الفعلَ إنما ثبتَ لغيرِ زيدٍ لا لزيدٍ ،وإن كان غيرَ مفرغٍ لغير ،وأردتَ الاستثناءَ بِها كانت منصوبةً لا غيرُ كقولك : قامَ القومُ غيرَ زيد ،ورأيت القومَ غَيْرَ زيدٍ ،ومررت بالقوم غَيرَ زيد ، فزيدٌ في الاحوالِ كلِّها مُخْرَجٌ مما قبلَهُ مُستثنى "بغيرٍ" في هذا الموضعِ بمثابةِ الاسمِ الذى يقعُ بعدَ "إلاَّ" في الإيجابِ إذا قلت : قام القومُ إلاَّ زيدًا،فإعرابُها كإعرابه ،وإذا وَقَعَت غَيْرُ بعدَ النفي ،فلا يَخلُو أن يتفرغَ ما قبلَها لها أو لا يتفرغ ،فإن تفرغ لها كانت أيضًا على حكمِ العاملِ،كقولك : ما قامَ غيرُ زيدٍ ، وما رأيتُ غيرَ زيد ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ ، وإن لم يتفرغْ لها ،وأردتَ بِها الاستثناءَ جازَ لَكَ فِيهَا ما جازَ في الاسمِ الواقعِ بَعدَ "إلاَّ" في هذَا الموضعِ،كقولك : ماقام أحدٌ غيرُ زيد بالرفعِ على البدلِ،وبالنصبِ على الاستثناءِ ،والاستثناءُ والبدلُ معناهُمَا واحدٌ ،وكذلك في النصبِ والخفضِ إلاَّ أَنَّ لفظَ البدلِ في النصبِ ولفظَ الاستثناءِ واحدٌ ،كما كانَ في الاسمِ الواقِعِ بعدَ "إلاَّ" في هذا الموضِعِ.

قوله : (وقد تكونُ "غيرُ" نعتًا فيتبعُ ما قبلَها) (١) اعلم أنَّ غيرًا أصلُها أن تكونَ نعتًا،وليس كلُّ موضعٍ تكونُ فيه نعتًا تكونُ فِيهِ استثناءً ،وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ:ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ يجوزُ أن تكونَ هاهُنا استثناءً ، ويجوزُ أن تكون نعتًا ،وكذلك إذا قلتَ :" قام القومُ غيرَ زيدٍ" بالنصب على الاستثناء

---

(١) الجمل ٢٣٢.

" وغيرُ زيدٍ" بالرفعِ على النعتِ ، وإذا قلت : "عندي درهمٌ غيرُ جيّدٍ" وجبَ فيها النعتُ ، ولم يَجز فيها الاستثناءُ ، لأنّه ليسَ ثَمّ مُستثنَى ولا مُستثنى منهُ ، وإنما الاستثناءُ في الأصلِ لـ "إلاّ " و"غير" داخلةٌ عليها فيهِ ، وإنما دَخلتْ عليها لِما بينَهما مِنَ المشابهةِ . والمشابهةُ التي بينَهما هي أن "إلاّ " ما بعدَها مخالفٌ لما قبلَها حيثُ كانت .

و"غيرُ" إذا كانَت استثناءً(*) ما بعدَها مخالفٌ / لما قبلَها ، ولَمّا /٢٢ دخلتْ "غيرُ" على "إلاّ " فصارت استثناءً دَخلَت "إلاّ " على "غيرٍ" فصارت هي وما بعدَها نعتًا بمنزلةِ "غيرٍ" في مثلِ قولِهم : لو كانَ معَنا أحدٌ إلاّ زيدٌ لهلكنا ، فـ "إلاّ زيدٌ " نعتٌ لأحدٍ ، والمعنَى لو كانَ معَنا أحدٌ غيرُ زيدٍ لَهلكنَا ، ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(١) ، فـ "إلاّ اللّه " صِفةٌ لآلهة ، والمعنى : لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللّهِ لَفَسدَتا ، وكذلك قوله :(٢)

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

فقوله : "إلاّ الفَرقَدانِ " نعتٌ لقوله : "وَكُلُّ أَخٍ " ، فكأنه قال : وكُلُّ أخ إلاّ الفرقَدانِ مُفارِقُهُ أخوهُ ، فإن قِيلَ : فما الفرقُ بينَ "غيرٍ" إذا كانت نعتًا

(*) في الأصل : صفة ، وهو خطأ .
(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .
(٢) الشاهد لعمرو بن معدي كرب وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٦ ، والمقتضب ٤/ ٤٠٩ ، والكامل ٤/ ٧٦ ، وأنشده أبو علي في إيضاح الشعر ٤٦٦ ، وانظر الانصاف ١/ ٢٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٩٦ ، ورصف المباني للمالقي ١٧٧ ، والشاهد فيه وقوع "إلاّ " صفةً لِكُلّ ، كما تقع غَيْرُ ، أيْ : كأنه قال : وكُلُّ أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، وهو من أدلة الكوفيين على أن إلا تكون بمعنى الواو ، وقالوا في معناه أيْ : والفرقدان .

في الموضعِ الذى يَجوزُ أن تكونَ فيه نعتاً وبينَ كونِها استثناءً في المعنى ؟

قيلَ : الفروقُ بينَهما أنَها إذا كانت استثناءً فقد تَعرضَتْ لإخراجِ ما انخفضَ بِهَا مما قبلَها ، فإذَا قلتَ: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ، وهي نعتٌ لم تتعرّض غيرُ لإخراجِ زيدٍ من القومِ ، كما لم تَتعرّض لإدخالِه ، والأمرانِ مسكوتٌ عنهما، وإنّما مرادُ المتكلمِ بهذا الكلامِ، قامَ القومُ المُخالِفُونَ لزيدٍ ، وكذلك الفرقُ بين "الاّ" إذا كانت استثناءً ، وإذَا كانت صِفةً معَ ما بعدَها ، فإن قِيلَ :

كيفَ جعلتم "الاَّ زيدٌ" صفةً لأحدٍ ، وزيدٌ ليسَ بِمُشتقٍّ ولا منزلاً منزلةَ المُشتقِّ؟ فإنَّ النعتَ في هَذِهِ المسألةِ إنّما هُوَ من مَجموعِ "الاَّ" وزيدٍ الواقعِ بعدَها .

و "الاَّ" أحدثَت في ذلك اللفظِ معنَى الفعلِ ، لأنَّ قولَك : "الا زيدٌ" في معنى "غيرُ زيدٍ" ، "وغيرُ" فيه معنى الفعلِ ، وهي المخالفةُ ، وكذلك "الاَّ زيدٌ" ، "الاَّ" تضمنَت معنى الفعلِ ، وجُعِلَ إعرابُ النَّعتِ في "زيدٍ" ، والحقيقةُ في هذا أنَّ النعتَ انّما هو مَعنى "الاَّ" وهو معنى الفعلِ، الاَّ أنَّ "الاَّ" حرفٌ لا يقبلُ الاعرابَ الذى يَستحقُّهُ النعتُ في" زيدٌ" لِمَا ذكرتُ لكَ ، وهو أنَّ "الاَّ" حرفٌ لا يقبلُ الاعرابَ، فانتظمَ لَكَ مِن "الاَّ" وزيدٍ ما في قائِمٍ وقاعِدٍ من النعوتِ التي هي أسماءٌ مُقتضيةٌ لمعنَى الفعلِ ، وقد أُنكِرَ عَليْه قوله : (وقَدْ تَكونُ غيرُ نَعْتاً)، وموضعُ الإنكارِ أنه أدخلَ "قَدْ" على تَكونُ ، و "قد" إذَا دَخلَت على الفعلِ المضارعِ تَدُلُّ على قلةِ ذلك الفعلِ ، فإذَا قالَ القائلُ : قد يَقومُ زيدٌ ، فمرادُه أنه يقومُ قياماً قليلاً ، فقولُ أبي القاسم : (وقد تَكونُ غيرُ نعتاً) يعطى أنَّ "غيرَ" تكونُ نعتاً في القليلِ من كلامِ العربِ ، وكونُها نعتاً هو الكثيرُ من حالِهَا في كلامِ العربِ ، فقد وضع "قَدْ" في غيرِ موضعِهَا .

قلت : لا نُسلمُ أنَّ "قَدْ" إذَا دَخلتْ على الفعلِ المضارعِ لا تكونُ الاَّ لتقليلِه، بل قَد جَاءَتْ على هذا الوصفِ والمرادُ بها التكثيرُ ،

---

(١) الجمل ٢٣٢ في المطبوعة وقد تكون غير نعتا فتتبع ما قبلها ، وذلك اذا لم يجز في موضعها الا .

وذلك قول الشاعر : (١)

قَدْ يُدرِكُ المتأنّي بَعْضَ حاجَتِهِ

وَقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

وإدراكُ المُتأنّي لحاجته كثيرٌ، فإنه بالتأني يَصِلُ الإنسانُ إلى مُرادِهِ، وإذا استعجل قَلَّ ما يدرك مُرادَهُ بذلك، وكذلك قولُه "وقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ" الفعلُ بعدَ "قد" هذِه الثانيةُ المرادُ به التكثيرُ، لأنَّ المُستعجِلَ يكثرُ منه الزللَ، فيكونُ "قد" في كلام أبي القَاسِم مثلَ هذه التي / في البيتِ، والذي يظهرُ أنَّ "قدْ" إذا دخلت على الفعلِ المضارعِ ٢٣/أ إنما هي حرفُ تحقيقٍ، ويقترنُ بها التقليلُ في بعضِ المواضعِ، ويقترنُ بها التكثيرُ في بعضِ المواضعِ بالاتفاقِ من غيرِ أن توضعَ لتقليلٍ ولا تكثيرٍ، ولكنَّ الكثيرَ في كلامِ العلماءِ والأدباءِ في نظمِهِم ونثرِهِم أن يقترنَ بها التقليلُ، فلذلك أُنكِرَ (٢) على أبي القاسم إيرادَه لها في هذا الموضعِ، ولا ينبغي أن يُنكَرَ عليه، لأنَّهُ قد وَجدناها في كلامِ العربِ موضوعةً للتقليلِ إذا دَخلتْ على الفعلِ المضارعِ ولكنها تجيءُ في كلامِ العلماءِ.

قوله : (وَذلِكَ إذا لم يَجُز في موضِعِها إلاَّ) (٣)، تقييدُه لكونِ غير نعتاً بهذا القيدِ لا معنَى له، فإنه يَجوزُ أن يكونَ في الموضعِ الذي لا تجوزُ فيه "إلاَّ"، ويكونُ نعتاً أيضاً في الموضعِ الذي تَجوزُ فيه.

---

(١) الشاهد في جمهرة أشعار العرب ٧٤، دون نسبة، وأنشده ابن هشام اللخمي في شرح المقصورة ٣٥١، وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٧٧، ونسبه البغدادي في الخزانة للأعشى ٥/٣٧٧، وبعد هذا البيت :
والنَّاسُ مَن يَلْقَ خَيرًا قَائِلونَ لَهُ * مَا يَشْتَهِي ولأمِّ المُخطِئِ الهَبَلُ

(٢) قال ابن السيد : "قال المفسر هذا الكلام يوهم من سمعه أن الاستثناء أملك بغير من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا والأمر بعكس ذلك" الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٧، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٣/٩٧٣ رسالة دكتوراه، تحقيق : الدكتور حماد الثمالي.

(٣) الجمل ٢٣٢.

الأولُ : عندِى [درهمٌ] [(١)] غيرُ جَيِّدٍ ، ومثالُ الثاني : جاءَني القومُ غيرُ زيدٍ إذا جعلتَ غيرَ زيدٍ نعتًا ، وقد أجازَ ذلك الأئمةُ [(٢)]، وهو موضعٌ تصلحُ فيهِ "الاَّ"، وقد تقدمَ الفرقُ بينَ النعتِ والبدلِ ، ومعنَى البدلِ والاستثناءِ. [(٣)]

والعذرُ لأبي القاسم - رحمه الله - في هذا القيدِ هو أنهُ أرادَ بقولِهِ : (وقد تكونُ غيرُ نعتًا) أَيْ : نعتًا لازمًا وواجبًا ، وذلك إذا لم يجُزْ في موضعِهَا " الاَّ " ، وبيانُ ذلك أنَّ المواضعَ التي تكونُ فيها "غيرُ" نعتًا تنقسمُ قسمينِ : موضعٌ لا يكونُ الاَّ نعتًا ولا يجوزُ فيه غيرُ ذَلِكَ . وموضعٌ يجوزُ فيهِ أن يكونَ نعتًا ، ويجوزُ أن يكونَ فِيهِ غيرَ نعتٍ ، فالأولُ : عندى درهمٌ غيرُ جَيِّدٍ، لا يجوزُ هاهنا الاَّ النعتُ ، وهو الذى مثَّلَ بهِ . والموضعُ الذى تكونُ فيه نعتًا وغيرَ نَعْتٍ قولك: قام القومُ غَيْرُ زيد ويُرْفَعُ على النَّعْتِ وعلى البَدَلِ ، ونصبها على الاستثناءِ ، فيكونُ أبو القاسم - رحمه الله - قد تعرضَ للموضعِ الذى تكونُ فيهِ نعتًا لا غيرُ ، وهو الذى يَتقَيَّدُ بقوله : (إذا لم يَجُزْ في مَوضِعِهَا الاَّ) [(٤)]، ويكونُ أرادَ بقوله (وقَدْ تَكونُ غَيرُ نَعتًا) ، أى : نعتًا واجبًا ولازمًا كما قدمتُهُ ، فحذفَ النعتَ ، وأبقى المنعوتَ لدلالةِ القيدِ عليهِ الذى هو قوله : (اذا لَم يَجُزْ في مَوْضِعِهَا الاَّ) ، ولدلالةِ المثالِ عليه ، فإنهُ مثَّلَ بقولهم : (عِنْدِى دِرْهَمٌ غَيرُ جَيِّدٍ) ، وهو يَدُلُّ كثيرًا على فهم مُرادِهِ بِتمثيلِهِ.

---

(١) في الأصل : عندى غيرُ جَيِّدٍ ، صوابه ما أثبتناه ، بدليل قوله الآتي : فالأول عندى درهم غيرُ جَيِّدٍ .

(٢) ينظر المقتضب ٤/٤٢٢-٤٢٣ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧١٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٩٢.

(٣) مر قريبا صفحة ٨٢ من هذا الكتاب .

(٤) الجمل ٢٣٢.

[مبحث سوى ، وحاشا ، وخلا]

قوله : (وأمّا سِوى ، وسُوى ، وسَوَاء ، وحَاشَا ، وخَلّا ، فإنها تُخفَض على كلّ حالٍ)[١] أمّا سِوى ، وَسَوَى ، وَسَواء ، فهي كما قال لا تغارقُ الخفضَ ، وأما حَاشَى وخَلَا فما كان ينبغي له أن يأتيَ بهمَا في هذا الفصلِ ، ويقضِيَ عليهمَا بأنهُمَا يخفِضَانِ على كلّ حالٍ ؛ لأنه قد قالَ بعدَ هذا : ومن العربِ من ينصبُ (بحَاشَا)[٢] وخَلَا)[٣] ويجعلُهما فعلًا ، وذكر أن (خَلَا) أكثرُ أحوالِهَا أن تكونَ فعلًا ، وليسَ له عذرٌ في هذا الإطلاقِ الا أن يكونَ قولُه : (فإنها تخفِضُ على كلّ حالٍ) أرادَ بِهِ لغةَ مَنْ يخفِضُ بهَا ، فتكونُ (حَاشَا وخَلَا)في لُغَةٍ مَا مثلُ : سِوَى ، وسُوى ، وَسَوَاءٍ في لغةِ جميعِ العربِ .

وهذا القدرُ يقتضِي أن يكونَ تعرّضَ لهذِهِ الكلماتِ أن يخبرَ عنها أنها تخفِضُ على كلّ حالٍ في لغةٍ / بعضِ العربِ ، وبعضُ العربِ إنّمَا انفَرَدَ بالخفضِ في حاشَى وخَلَا . وأما سِوَى وَسَوَى وَسَوَاءٌ ، فالعربُ كُلّهم متفقُونَ على الخفضِ بها ، فالعذرُ له عمّا اعتُرِضَ عليه بِمَا اعتُذِرَ عَنْهُ به ٢٣/ب

---

(١) الجمل : ٣٣٢ .

(٢) انظر تفصيل هذه الأقوال في الانصاف ١/١٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٤ .

(٣) وأما خلا : قال سيبويه : " وأما عدا ، وخلا ، فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون وهو إضمار قِصّتُه فِيهِمَا قِصّتُه في لا يكونُ و ليسَ وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ،

===

في هَذا الإطلاقِ بعيدٌ ،وأنشدَ أبو القَاسِمِ -رحمه اللهُ- في البابِ : (١)

وَلَا أرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ

وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِن أَحَدِ

البيتُ للنابغةِ ،وهو مشهورٌ من شعرِ النابغةِ يمدحُ به النعمانَ بنَ المنذرِ.

قوله : (وَلَا أرَى فَاعِلاً) يُريدُ فاعلاً للخيرِ. قولُه :

(وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِن أَحَدِ) أيْ : أُفَضِّلُه في فِعْلِ الخيرِ على النَّاسِ أجمعِ ،ولَا أستثنى مِنهم أحداً ،فأقولُ : هو يُساويه،أو يكونُ أفْضَلَ منه .

إلَّا سُلَيمَانَ اِذْ قَالَ الإلهُ لَهُ .... البيتَ (٢)

فَاستثنَى سليمانَ عليه السلام. وَأرَى في البيت من رُؤْيَةِ القلبِ بمعنَى العلمِ، وفاعلًا مفعولٌ أولُ ، واخْتُلِفَ في المفعولِ الثاني، فقيلَ : هو قولُه : (في الناس) وقيلَ : هو في البيتِ الذي يَجيءُ بعدَ هذا وهو قوله :

(أعطَى لِفَارِهَةٍ).(٣)

=== وأتاني القوم عدا عمرا. الكتاب ٣٤٨/٢ ،فالا كثر في خلا أن تكون فعلا ينصب مابعده وجاز أن يكون حرفَ جرٍ يجر مابعده كما حكاه الأخفش. هذا إذا لم تقترن ب "ما" ،فإذا كان معها "ما" لا تكون إلا فعلا صلة لـ "ما". ينظر الكتاب ٣٤٩/٢، والمقتضب ٤٢٦/٤ - ٤٢٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١.

(١) الجمل: ٢٣٣.
والشاهد للنابغة الذبياني وقد مر الكلام عليه في ص ٩٣.

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ديوانه ٢٥ ،وشرح المعلقات للنحاس ١٦٧/٢ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٩٣ والدر المصون ٥٥٧/٦ ،والخزانة ٤٠٥/٣ وعجزه :

* قُمْ في البرية فاحدُدْهَا عَنِ الفَنَدِ *

وهو من المعلقة : (يَا دَارَمَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ).

(٣) للنابغة ،ديوانه ٢٥ ،وشرح المعلقات للنحاس ١٧٠/٢ ،والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٣ والبيت تاما :

أعطَى لفارهةٍ حُلوٍ توابعُها * مِنَ المَوَاهِبِ لَا تُعطى على نَكَدِ

وإذا كان (أعطى) هو المفعولَ الثانيَ كان (في الناسِ) متعلقاً بفاعلٍ ، كأنه قال : (وَلَا أَرَى فَاعِلاً) الخيرَ في الناسِ يشبِهُه . ويُحتمل أن يكونَ (في الناس) نعتاً (لِفَاعِلاً) (ويشبهه) أيضاً جملةٌ في موضعِ النعتِ (لِفَاعِلاً) ، فكأنه قالَ : " وَلَا أَرَى فَاعِلاً يشبِهُهُ في الناسِ " وقوله (مِنْ أَحَدٍ) في موضعِ نصبٍ بِأُحَاشِي ، ومِنْ زائدةٌ ، فكأنه قال : (وَلَا أُحَاشِي مِنَ الاقوام أَحَدًا) ، كما تقولُ : ما رأيتُ مِنْ أحدٍ ، وأنتَ تريدُ ما رأيتُ أحدًا ، و" مِنَ الأقوام " يجوزُ أن يكونَ متعلقًا بأُحَاشِي ، ويَجوزُ أن يكونَ نعتَ نكرةٍ تَقَدَّمَ عليهَا ، فيكونُ تقديرُ الكلام : ولاَ أُحَاشِي من أحدٍ من الأقوامِ ، فلو كانَ هذا المكانُ في موضعِ النعتِ لأحدٍ ، ويكونُ نعتَ تأكيدٍ (١) ، لأن الأحدَ لا يكونُ إلا من الأقوامِ ، لأنَّ الاقوامَ مختصٌ بمن يعقلُ ، ثم قدّمَ "مِنَ الأقوامِ" على أحدٍ فصَارَ بمنزلةِ نعتِ نكرةٍ تَقدَّمَ عليهَا ، فهوَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ ، أو يكون أيضًا حالاً مُؤَكِّدةً ، والنعتُ يأتي للتوكيدِ ، والحالُ أيضًا ، كذلك تأتي للتأكيدِ ، وموضعُ الشاهدِ في البيت قولهِ " ولاَ أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ " فهو فعلٌ مضارعٌ . فيقولُ المستشهدُ بهذا البيتِ : فَقل كذلك في قوله : قَامَ القومُ حَاشَى زَيدًا ، إنَّ (حَاشَى) التي في قولهم : (حَاشَى زيدًا) هُو الماضِي لأُحاشِي التي في البيتِ ، وكلاهُما معنَاهُ الاستثناءُ .

قلتُ : ولا ينبغِي أن يستشهدَ بأُحَاشِي التي في البيتِ على حَاشَى التي في قولك : قام القومُ (حَاشَى) زيداً ، فإنَّ (حَاشَى) التي في البيتِ إخبارٌ بالاستثناءِ ، و(حَاشَى) التي في قولهم : (حَاشَى) زيدًا هو نفسُ عملِ الاستثناءِ ، وهو الإنشاءُ ، وإنشاءُ الاستثناءِ غيرُ الخَبَرِ بالاستثناءِ ، فليسَ هيَ منهَا في شيءٍ .

---

(١) قال ابن الفخار : " توكيد وتأكيد وكلاهما يتصرف تصرف صاحبه فليس أحدهما أصلا للآخر فهما لغتان فأرخ وورخ ، والأولى لغة القرآن قال تعالى ﴿ ولا تنقضُوا الأيمَانَ بعدَ توكيدِهَا ﴾ . شرح الجمل لابن الفخار ، مخطوط لوحة ١٤ ص ٥٨ .

قوله : (وكذلك عدا تخفض وتنصب)[١] ، هذا يجرى على مذهب أبي الحسن الأخفش[٢] الذى نقل أنّ(عدا) تخفض ولا يجرى على مذهب سيبويه ، فإنّه لا يعرف في(عدا)إلاّ أنها فعلٌ / ناصبٌ لمابعده.[٣] ٢٤/أ

ولا ينبغي أن ينكر على أبي القاسم كونه جعلها تخفض وتنصب ، فإنّه جرى فيها على ما نقله أبو الحسن الأخفش،وزيادة العدل مقبولةٌ ، وانما قلتُ هذا ،لأنّ بعض النحويين أنكر على أبي القاسم قوله .

ولم يجر في(عدا) على مذهب سيبويه ،ويجعلها ناصبةً أبداً ، فإنه لو جرى على مذهب سيبويه في هذه المسألة مع كونه أطّلع على مانقله أبو الحسن لكان مخطئًا ،فإنه كان يُرادُ فيها النقلُ الصحيح ،فالإنكار عليه تعسفٌ .

وقوله : (والوجه النصب)[٤] ، يعني في(عدا)إنّما قال ذلك لأنّه الأكثرُ فيها ،ولو كان الخفض كثيرا مساويًا للنصب أو أكثرَ منه لما خفي على سيبويه. فإن قيل: إذا كانت(حاشى ،وخلا ،وعدا)أفعالاً وكان مابعدها منصوبًا ،فما فاعلوها ؟ قيل : فاعلوها مُضمرٌ فيها[٥] وليس يعود على ما قبله

---

(١) الجمل ٢٣٣.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١ ،والتصريح على التوضيح قال : وهو قليل ،ولقلته لم يحفظه سيبويه في "عدا" ،التصريح على التوضيح ٣٦٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢.

(٤) الجمل : ٢٣٣.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢.

منَ المستثنَى منهُ ، وإنَّمَا تدلُّ عليه الحالُ . بَيانُ ذلك المضمر الفاعلِ فِيهَا بقولهم : بَعضُهم فإذا قالَ القائِلُ : قام القومُ حَاشَى زيدًا، قدَّروهُ: حاشَا بعضُهم زيدًا (١) ، وكذلكَ قام القومُ خلاَ زيدًا تقديرهُ أيضًا : خلاَ بعضُهُم زَيدًا ، وكذلكَ قام القومُ عَدَا عمرًا ، ولو كانَ الضميرُ يعودُ على مَا تقدَّمَ من المستثنى منهُ لقيلَ : قام القومُ حَاشَوْا زيدًا ؛ لأنَّ القومَ جمْعٌ في المعنَى، وخَلَوْا عمرًا وعَدَوْا عمرًا ، فلمَّا لم يقولُوا ذلكَ عُلِمَ أنَّ المضمَرَ فيهَا لا يعودُ على ما قبلَهَا . فإن قيلَ: ذلكَ البعضُ الذى جُعِلَ فاعلاً عُلِمَ على أيِّ شيءٍ انطَلَقَ في هذِه الأفعالِ .

قيلَ : انطلقَ على المستثنَى منهُ ؛ لأنَّهُ بعضٌ بالنسبةِ إلى زيدٍ ؛ لأنَّ القومَ في لفظِ المتكلِّم قبلَ الاستثناءِ موضوعٌ للمستثنَى والمستثنَى منهُ فلمَّا قالَ : القومُ ، وهو يريدُ الإستثناءَ جعلَهُ منطلقًا على غيرِ زيدٍ ، فأطلَقَ البعضَ على المستثنَى منهُ دونَ زيدٍ ، فصارَ بعضًا بهذَا الإعتبارِ ، فيكونُ قولُهُم : قامَ القومُ حاشَا بعضُهُم زيدًا كأنَّهُ قالَ : قامَ القومُ حَاشَوْا زيدًا إلاَّ أنَّهُم لَمَّا لم يأتُوا بضميرِ الجمعِ قدَّرُوا ثَمَّ اسمًا مُضمَرًا مفردًا يَقعُ على جمعٍ ، فإذَا قالَ : قامَ القومُ حَاشَا بعضُهم زيدا فكأنه قالَ : جَانَبَ بَعضُهُم زيدًا في القيامِ ، والبعضُ الذِى جانَبَ زيدًا في القيام هُوَ المستثنَى منهُ ، وكذلكَ إذا قالَ : قامَ القومُ عَدَا زيدًا كأنه قال : عَدَا بَعضهم زيدًا أيْ: جاوزَ بعضُهُم زيدًا في القيامِ ، أيْ: قام ذلكَ البعضُ ، ولم يَقُمْ هُوَ فكأنَّهم جَاوَزُوهُ بقيامِهِم وتَعدَّوْهُ ، وتَركُوهُ غيرَ قَائِمٍ ، وكذلكَ إذَا قالَ: قامَ القومُ خَلاَ بعضُهم ، إنما معنَاهُ : خَلاَ بعضُهُم مِن زيدٍ ، وذَلكَ البعضُ هُوَ المستثنَى مِنهُ أيضًا ، أى: قامَ القومُ خَالِيــنَ مِن زيدٍ ، أى: لم يكن مَعَهُم حَالَ قيامِهِم قَائِمًا ، فيكونُ زيدٌ إذا قلتَ : قامَ القومُ خَالِيــنَ من زيدٍ ، أى: هُوَ غيرُ قَائِمٍ مَعَهُم وهذَا كُلُّه احتِيَالٌ على الجمعِ في هذِهِ المسائِلِ بَينَ الإعرابِ ، ومعنَى الإستثناءِ ، ويُمكِنُ أن

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٤٩ ، والمقتضب ٤/٤٢٦ .

٢٤/ و يكونَ البعضَ في قولِهِمْ : قامَ القومُ خلا بعضُهم / زيدًا وعَدَا بعضُهم زيدًا وحَاشَا بعضُهم زيدًا واقِعاً على بعضِ المستثنَى منه ،وهُوَ بعضٌ غيرُ مُعَيَّنٍ ،وإذَا خَلاَ ذلكَ البعضُ الذى لا يَتَعيَّنُ مِن زيدٍ أوعَداهُ أو جانَبَهُ ، فالبعضُ الباقي أيضاً خَالٍ منهُ ومُجاوِزُهُ ومُجانِبُهُ ،فَيُعرَفُ خُلُوُّ البعضِ الذى أُضْمِرَ في الفِعْلِ من زيدٍ ،ومُجاوزتُهُ لَهُ ومُجانبَتُهُ لَه بَعض الفعلِ الذى هو عَدَا وَخَلاَ وَحاشَا ،ويعرفُ خلُوّ البعضِ الثاني من زيدٍ ،ومُجاوزتِهِ له بقرينَةِ الإستثناءِ ،وهذا الوجهُ أحسَنُ وأبعَدُ عنِ التشغيبِ،(١) فإنهُ لايُساعِدُ على إطلاقِ البعضِ فِي هذا التقديرِ على المستثنَى منهُ ،لأجلِ إضافَتِهِ إلى ضَميرِ المستثنَى منهُ إذ يُؤدِّي إلى أن يكونَ المستثنَى بعضًا لنفسِهِ اللهُمَّ إلاّ أن يُقالَ فِيهِ:إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ لاختلافِ اللفظينِ جائِزَةٌ ،فلندفَعَ ذلكَ التشغيبَ بأنهُ فِيهِ إضافَةُ الشيءِ إلى نفسِهِ في الوجْهِ الأولِ.

قوله : (وأما مَا خَلاَ وَمَا عَدَا و ليسَ ولا يكونُ ،فإنهَا تنصبُ على كلِّ حَالٍ في المُوجَبِ والمنفِيِّ)،(٢) اعلم أنَّ عَدَا وخَلاَ إذا ثبتَتْ مَعَهُمَا(٣) "مَا" لا يعرفُ فِيهَا إلا نصبَ المستثنَى على كُلِّ حالٍ كمَا ذكَرَ ،فإن قِيلَ : وما فَاعلُهُمَا قيلَ : فاعلُهُمَا هوَ مُضمَرٌ تدلُّ عليهِ قرينَةُ الحالِ(٤)، وتقدِيرُهُ

---

(١) التشغيب: شدة الخلاف . اللسان (شغب).

(٢) الجمل ٢٣٣.

(٣) في الأصل "منها" ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٧/٢ ،قال سيبويه :" فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء ، فإن فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، وذلك قولك : ما أتاني ليس زيدًا وأتوني لا يكون زيدًا وما أتاني أحد لا يكون زيدًا كأنه حِينَ قال : أتوني ،صارَ المُخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيدٌ حتى كأنه قال : بعضُهم زيد فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا وتُركَ إظهارُ بعضٍ استغناءً كما تُرِكَ الإظهارُ في لاتَ حِينَ ". وانظر المقتضب ٤٢٨/٤.

كتقدير فاعِلِ خَلاَ وعَدَا وحاشا ،فإذا قلت : قامَ القَومُ ما خَلاَ زيدًا وَما عَــدَا عمرًا فتقديرُ الفَاعِلِ مَا خَلاَ بعضُهم زيدًا وماعدا بعضُهم عمرًا ،و " ما " مَــعَ خَلاَ وعَدَا مَصدَريةٌ ،فإذا قلتَ : قامَ القومُ مَا خَلاَ زَيدًا ،فكأنكَ قلتَ : قامَ القومُ خَلَوا بعضُهم من زيدٍ ،وهُوَ مصدَرٌ في موضِعِ الحالِ كأنهُ قالَ : قامَ القومُ خاليـنَ من زيدٍ ،وهُوَ تقديرٌ مُطابِقٌ لمعنَى الاستثناءِ .

وكذلكَ إذا قُلتَ : قامَ القومُ ما عَدَا زَيدًا فكأنكَ قلتَ : قامَ القومُ مُجَاوزةً بَعضِهِم زَيدًا ،أي مُجَاوِزينَ زَيدًا ،والبعضُ في هَذَا التقديرِ كالبعضِ في خلاَ وعدَا وحاشَا .

وأما ليسَ ولا يكونُ ، فأمرُ اسمِهَا أسهَلُ في هذَا الموضِعِ ،وذلِكَ أنكَ إذَا قلتَ : قامَ القومُ ليسَ زيدًا ، فتقديرُ الكلامِ ليسَ بعضُهم زيدًا ،فبعضُهُم في هذا التقديرِ هو زيدٌ ، فَقَد يوافِقُ في هذَا التقديرِ مَعَ الاستثناءِ ؛ لأنَّــهُ إذَا بقيَ أن يكونَ بعضُهُم زيدًا ، فَقَد أفهمَنَا مَا يُفهِمُنَا من يقولُ : قَـــامَ القومُ إلاَّ زَيدًا ،وكذلكَ إذا قلتَ : قامَ القومُ لاَ يكُونُ زيدًا تقديرُهُ لا يكُــونُ بعضُهُم زيدًا ،فالبعضُ أيضًا الذى هُوَ اسمُ يَكونُ هو زيدٌ،وقدْ نَفَى (*) أنْ يكونَ في القومِ فَوافَقَ أيضًا معنَى الإستثناءِ،فَحالُ(لاَ يكُونُ)كَحالِ(ليسَ) .

قوله : (قُلتَ مَا قَامَ إخوتُكَ ليسَ بكرًا وَما خَلاَ عَمرًا ولاَ يَكُونُ زَيدًا)(١)

هَذَا كَمِثْلِ الإستثناءِ بِهذِهِ الأفعَالِ بعدَ النفيِ ،والمستثنى مُخْرَجٌ مِمَّــن انتُفِيَ عَنهُ القيامُ ،فَقولُ القائِلِ : ما قَامَ إخوتُكَ ليسَ بَكرًا معنَاهُ : أن بَكرًا لــم ينتفِ عنهُ القيامُ وكذلكَ لا يكونُ عمرًا وكذلِكَ مَا خَلاَ عمرًا .

قوله : (وأما إلاَّ أن يكونَ ، فإن شئتَ رفعتَ بِهَا وإن شئتَ نصبتَ)

ثم قالَ بعدَ هذَا (وَالرَّفْعُ أجوَدُ)(٢) ، اعلم أنه إذَا كانَ ما بعدَ / إلاَّ أنْ ٢٥

يَكُونَ مرفوعًا بالإستثناءِ إنما هُوَ بِ " إلاَّ " ،وأن يَكونَ مَعنَاهُ : الثُبوتُ والحُضورُ ،

(*) في الأصل : وقد نفى خلا أن يكون ،والسياق يقتضي حذف (خلا) ،لأنها زائ

(١) الجمل ٢٣٣ .

(٢) الجمل ٢٣٣ .

لأنَّ يَكُونَ تامةً ، فإذا قالَ القائِلُ :"قامَ القومُ إلاَّ أن يكونَ زيدٌ" ، فأن يكونَ في موضِعِ نصبٍ على الإستثناءِ بإلاَّ كأنهُ قَالَ : القومُ ثَبتُوا (*) إلاَّ ثُبُوتَ زيدٍ،ويتضمّنُ ذلكَ استثناءَ زيدٍ مِنَ القومِ ،فإنهُ إذا لم يثبُتْ فيهم لم يدْخُلْ مَعَهُم فـي القيامِ .

وإذا نصبتَ مَابعدَ(إلاَّ أن يكونَ) ، أضمرتَ فِيهَا اسمَهَا وقدرتَـهُ بالبَعضِ ،فَمن يقُولُ : قامَ القومُ إلاَّ أن يكونَ زَيداً كأنهُ قالَ :"قامَ القَـومُ إلاَّ أنْ يكُونَ بعضُهُم زَيداً"،وبعضُهُم هَاهُنا هُوَ زيدٌ فكأنَّـهُ قالَ :"قَامَ القومُ إلا بَعضُهُم زَيداً"،ويكُونُ زيداً في هذَا التقديرِ الذِي قدرتَهُ بدَلاً مِن بعضِهِمْ وهُوَ التقديرُ بِغيرِ أن يَكُونَ ، هَذَا هُوَ معنَاهُ . فكأنَّ أن يَكُونَ في المعنَـى زائِدَةٌ ،ولكنَّهُ لما ثَبتَ جَعَلَ لَهَا الإسمَ مُضمَراً ،وانتصَبَ مَابعدَهَـا على أنهُ خبرٌ لَهَا ،ومَعنَاهَا مَا ذكرتُ لكَ ، وقولُ اللّهِ تَعالى ﴿إلاَّ أن تَكُونَ تِجَارَةٌ﴾ (١) التأنيثُ الَّذِي فيْ "تكُونَ" لِلتجَارَةِ إذَا رفعتَهَا ،وإذا نَصبتَهَا كانتْ لِإسْمِهَا المُستَتِرِ فِيهَا ،وهيَ المُدايَنَةُ والمُعامَلَةُ ،ونحوُ ذَلكَ مِما يَلِيقُ بمعنَى الآيةِ ،فكأنهُ قالَ : إلاَّ أن تَكُونَ المدَايَنَةُ والمُعامَلَةُ تجارَةً ،والله أعلم .

(*) في الأصل : القوم ثبت ،والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة و ٢٩ من سورة النساء قال مكي :
"قرأ عاصم بالنصب وقرأهما الباقون بالرفع ،وحجة من نصب أنه أضمَرَ في تكون اسمها ونَصَبَ تجارةً على خبر يَكُونُ . . والتقدير إلا أن تكون التجارةُ تِجَارةً والا أن تَكُونَ المبايعات تجارةً ولا يحسن أن يَكون المضمر التداين والدين لتقدم ذكره ولا أن يَكُونَ الحقُ لتقدم ذكره ،لأنَّ ذلك غير التجارةِ ولأنَّ التجارةَ تقليب الأموالِ في البيع والشراء للنَّماءِ وهو غير الدين وغير التداين والشراء للنَّماءِ ، وهو غير الدين وغير التداين وغير الحق والخبر في كان هو الاسم وحسن اضمار التبايع؛لأنه تقليب الأموال للنَّماءِ فهو التجارة في المعنى ،وحجة من رفع أنه جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر.
الكشف ١/ ٣٢١-٣٢٢ ، وينظر ٣٨٦ ،والنصب قراءة الكوفيين .

باب الاستثناء المقدم

موضوعُ هذا البابِ للإعلامِ بِلزومِ المستثنى بـ "إلاّ" الذي يَجوزُ فِيهِ الإتباعُ مَعَ التأخيرِ النصبُ مَعَ التقديمِ ، ألاَ ترى أنهُ بهِ مَثَّلَ دونَ غيرهِ ، وكانَ حَقُّهُ أن يُقيِّدَ اللفظَ بِذِكرِهِ ، فيقول : بابُ الإستثناءِ المقدمِ بـ "إلاّ" ولاَ يُرسله ؛ ألاَ ترى أنَّ مِنَ المُستثنى مَا لاَ يُنصَبُ مَعَ التقديمِ كَمَا أنهُ مَا لاَ يرفَعُ مَعَ التأخيرِ ، ويلزمُ إعراباً وَاحِداً في التقديمِ والتأخيرِ على مَا بينتُ في البابِ قَبلَ هذا ، وإنمَا يكونُ اختلافُ الإعرَابِ بِالإتباعِ ، والنصبِ فِيمَا استُثنِيَ بـ "إلاّ" في التّامِ مِن غَيرِ الوَاجِبِ وَمَا جرى مَجرَاهُ في الإعرَابِ وهُوَ غَيرُهُ. وأمَّا مَا عَدَا هذَينِ ، فإنمَا المستثنى إنَّمَا يكونُ لازماً إعراباً وَاحداً إمَّا الخفْضُ وإمَّا النصْبُ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قال أبو القاسم - رحمه الله - : (الإستثناءُ المقدمُ منصوبٌ أبداً مِثلَ : مَا خرجَ إلاّ زيداً أصحَابُكَ)[1] ، (وهَذا كَمَا ذَكَرَ)[2] وعلةُ انتصابِهِ بعدَ أن كَانَ مَرفُوعاً أنّ رفعَهُ إنَّمَا كَانَ على البدَلِ ، وقد بَطَلَ البدَلُ بالتقديمِ ، فلم يُبقَ إلاّ النصبُ ، فَصَارَ الوجهُ الأضعفُ قَوِياً لا يجوزُ غيرُهُ .

ونظيرُ هذَا : هذَا رَجُلٌ قائِماً وقائمٌ ، النصبُ أضعَفُ الوجهَينِ ، فإذَا قدمتَ قَائماً ، وقُلتَ : هذَا قَائماً رَجُلٌ صَارَ النصبُ قوياً ، وبَطَلَ النعتُ بالتقدِيمِ .

وجملَةُ عقدِ هَذَا البابِ أنَّ المستثنى إذَا تَقدَّمَ هُوَ وصفتُهُ لم يكُنْ إلاّ منصُوباً مثْلَ : مَا قامَ إلاّ رجلاً خَيراً من زيد أحدٌ لِمَا ذكرْنَاهُ ، فَإنْ [قدمْتَ][4] المُستَثنَى دُونَ صِفتِهِ مِثلَ : مَا قَامَ إلا رَجُلا أحَدٌ خيرًا مِنْ زَيدٍ ، فكذَلِكَ ، وإن تقدَّمَ المستثنى مِنهُ على أصلِهِ ، وتأخرتْ صِفَتُهُ جَازَ وجهَانِ :

---

(١) الجمل ٢٣٤ .

(٢) مابين الاقواس كله من كلام ابن بابشاذ لوحة ١٧٠ ولم يعزه المصنف ولعله اكتفى بما عزاه له في عدة مواضع من هذا الكتاب.

(٤) في الأصل" قدرت" تصحيف صواب ما أثبتناه .

البدَلُ والنصبُ ،وذلِكَ قولُكَ : مَا قَامَ أحدٌ إلَّا زيدًا خيرٌ مِن عمرٍو ،وَمَا قَامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ من عمرٍو ، فالأولُ: مذهبُ أبي عثمان (١) -رحمه الله - / ٢٥/ب والثاني : مذهَبُ سيبويهِ (٢) -رحمه الله -والحُجَّةُ لسيبويهِ أنَّ الصفةَ المؤخرَةَ في حُكمِ المقدَّمَةِ ،فكأنهُ قَالَ : مَا قَامَ أحدٌ خيرٌ من عمرٍو إلَّا زيدًا .

والحُجَّةُ لأبي عُثمان أنَّ الإسمَ الأولَ في نيةِ الطرْحِ بِحكمِ البدَلِ ، فكأنك قلت : ما قامَ [أحدٌ] (*) إلَّا زيدًا خيرٌ مِن عمرٍو ،وأنتَ لو أتيتَ بِهِ هكذا لم يكُن إلَّا منصوبًا ،فَكَذلك يَكونُ مِن جِهَةِ الحُكمِ والتقدِير ". (٣)

تَعقداتٌ لَفظيةٌ :

قوله : (الاستثناءُ المقدمُ) (٤) يُريدُ أبو القاسم -رحمه الله - وكُلُّ مَن ترجَمَ بِهذِهِ الترجمةِ التقديمَ علَى المستثنَى مِنهُ ، وذَلكَ إذَا تقدَّمَ أدواتُ الإستثناءِ والمستثنَى على المستثنَى مِنهُ كقولِكَ: مَا فِي الدَّارِ إلَّا زيدًا أحَدٌ ، وهُوَ لا يكُونُ فِيهِ إلَّا النصبُ كمَا تَقدَّمَ ،وإن كَانَ قَد حُكِيَ من كلامِ العَرَبِ : مَا في الدَّارِ إلَّا أبُوكَ أحَدٌ ،وهَذَا فِي غايةِ الشذُوذِ ،فحكمُهُ أنْ يُحفَظَ ولا يُقَاسَ علَيهِ.

(*) زيادة يلتئم بها الكلام.

(١) قال المبرد :" وإنما سُمِّيَ البدل بدلاً لدخوله لما عُمِل فيه ما قبله على غير جهة الشركة ،وكان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلَّا زيدٍ خيرٍ مِنكَ،لأنَّ البدَلَ إنَّما هو من الاسم لا من نعته والنعت فضلة يَجوز حذفها ،وكان المازني يختار النصب ويقول اذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وان كان في المعنى موجودا فكيف أنعَتُ مَا قد سَقَطَ ؟ " ،المقتضب ٣٩٩/٤ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١ ،والمساعد ٥٦١/١ ،والتصريح على التوضيح ٣٥١/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن بابشاذ ،لوحة ١٧٠ .

(٤) الجمل ٢٣٤ .

ومسألةُ الخِلافِ بَينَ سيبويهِ والمازنِي فِي تَقدِيمِ صِفَةِ المستثنَى منهُ ، فَهنَاكَ الخِلَافُ .

فالمَازني يَحكمُ لَهَا بِحُكمِ التقدُّمِ فينصِبُهُ خَاصَّةً ،وسيبويه يحكُمُ لَهُ بحكمِ التأخِيرِ ،فَيُجِيزُ فِيهِ النصبَ والبدلَ إذَا أمكَنَ فِيهِ البدلُ .

والمسألةُ :مَاجاءَنِي أحدٌ إلَّا زيدًا عَاقِلٌ (١) ، وقولُ سيبويه أرجحُ ؛لأنَ تقديمَ الصِّفةِ [على] (٢) مَوصُوفِهَا أولى مِن تأخِيرِ المَوصُوفِ [عن] (٣) صِفتِهِ ؛لأنَّ وجُودَ الموصُوفِ لنفسِهِ ،ووُجُودَ الصِّفَةِ لغيرِهَا .

وأنشدَ أبوُ القاسمِ في الباب: (٤)

* وَمَا لِيَ إلَّا اللَّهَ غَيرَكَ نَاصِرُ *

البيتُ للكُميت بنِ زيدٍ ،ويكنَى أبا المُستَهِل (*) شَاعِرٌ اسلَامِيٌّ ،والمسمونَ بِالكميتِ ثلاثَةٌ: منهم هَذَا ،وهوَ الأخِيرُ،والاوسَطُ الكميت بن مَعرُوفٍ ،والاكبَرُ الكميت بن ثعلبَةَ ، وهو جَدُّ الكميت بن معروفٍ حَكَاهُ : ابنُ سلام. (٥)

والكميتُ بنُ زيدٍ أكثرُهُمْ شِعرًا ،وكَانَ كَثِيرَ التشيُّعِ في آلِ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم - مَادِحًا لَهُمْ ،ولمّا قَالَ قَصائِدَهُ الهَاشِمِيَةَ قَصَدَ البصرَةَ

(*) في الأصل : المستميل ،تحريف من الناسخ .

(١) ينظر تعليل هذه المسألة في المقتضب ٣٩٩/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١ ،والمساعد ٥٦١/١ ،والتصريح على التوضيح ٣٥١/١ .

(٢) في الاصل "إلى" والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) في الأصل "إلى" والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) الجمل : ٢٣٤ .
والشاهد للكميت وهو من شواهد الكتاب ٣٣٩/٢ ،والمقتضب ٤٢٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٣٧٨/١ ،والحلل ٣١٦ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣١٢ ، والشاهد فيه تكرير المستثنى بـ "إلَّا و غير" ،والتقدير فيه :ومالي نَاصِرٌ إلَّا اللَّه غَيرَكَ ،فاللَّهُ بدلٌ من ناصر وغَيرَكَ نُصِبَ على الاستثناء ،فلما قدِّمَا لزِمَا النصبَ لأن البدل لايقدم . وصدره :
* فَمَالِيَ إلَّا اللَّهَ لَارَبَّ غَيرَهُ *
فحول

(٥) ينظر طبقات/الشعراء لابن سلام الجمحي ١٨٩/١-١٩٥ .

يريدُ الفرزدَق ،فلما اجتمعَ معَهُ انتسبَ اليهِ فقَالَ :صدقتَ ماحَاجَتُكَ ؟ قالَ :
اني قُلتُ شعرًا وأنتَ شيخُ مُضَرٍ وشَاعِرُهَا ،وأُحِبُّ أن أعرِضَ عليكَ ما قُلـــتُ .
فان كَانَ حَسنًا أمرتَنِي بِإذاعَتِهِ ،وانْ كَانَ غيرَ ذَلِكَ أمرتَنِي بِسترِهِ وسَترتَهُ
عليّ ،قَالَ يا ابنَ أخِي انّي لأحَسِبُ شعرَكَ على قدرِ عقلِكَ فَهاتِـهِ ،وأنشِدْ
ما قلتَ ،فأنـشَدَهُ : (١)

* طربتُ ومَا شوقًا إلى البِيضِ أطربُ *

حتى انتهى الى قوله :

ولكن إلى أَهـلِ الفَضَائِلِ والنُّهَـــي
وَخَيرِ بَنِي حَـوّاءَ والخيرُ يطلَــبُ
إلَى النَّفَرِ البِيضِ الذيـنَ بِحبِّهِم
إلَى اللَّـهِ فِيمَا نَابَنِـي أتـقَــرَّبُ

فقال : من هم ويحك ؟ فقال :

بَنِي هَاشِمٍ رهـطِ النبيِّ فإننــــي
بِهِم ولَهُـم أرضَـى مِرَارًا وَأغضَـبُ

فقال : لله دَرُّكَ يا بني ،أصبتَ وأحسنتَ إذ عَدَلتَ عن الزعانِيفِ والأوباشِ
اذًا لا يطيشُ سهمُكَ ولا يَكذبُ قولُكَ ،ومنها : (٢)

* وَمالِيَ الاَّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ *

الهاشميات ٣٤٣، و

(١) البيت للكميت وهو في/ الخزانة ٤/ ٣١٣-٣١٥ ،وقصته مع الفرزدق نقلا عن الاصبهاني بسنده الى محمد بن علي النوفلي عن أبيه ،
وعجزه :
* وَلاَ لَعِبًا مني وَذو الشيب يلعبُ * والابيات في الهاشميات ٤٥، ٤٦، ٤٧ ،والقصيدة في الخزانة ٦/ ٣١٥.

(٢) البيت للكميت بن زيد من قصيدة مشهورة في الهاشميات ٥٠ - ٥١، وهومن شواهد المبرد على تقدم المستثنى على المستثنى منه كأنه قال :
وما ليَ شيعةٌ الاَّ آلَ أحمدَ . ينظر المقتضب ٤/ ٣٩٨ ،والكامل ٢/ ٩٠ ،والانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٥ ،والحلل في شرح
===

يعني بأحمدَ النبيّ عليهِ السلام، وآله أهلُ بيتِهِ ،وقيلَ : كلُّ منْ آمنَ بِهِ كانُوا قَرابةً أو غيرَهُمْ ، "والمَشْعبُ" الطريقُ والمذهَبُ، يريدُ مالِي مذهَبٌ إلاّ طريقَ / ٢٦/أ الحقِّ و "شِيعَةٌ" مبتدأٌ وخبرُهُ فِي الجَارِّ والمجرُورِ ، و"آلَ أحمدَ" منصُوبٌ على الاستثناءِ المُقدَّمِ والنيةُ بِهِ التأخِيرُ ،ولوتأخّرَ لَكَانَ الرفعُ فِيهِ على البدَلِ أحْسَنُ مِنَ النصبِ كَما تَقدَّمَ ،وكذلِكَ "شيعةٌ" مبتدأٌ وخبرُهُ في المجرُورِ قبلَهُ ،و "مَشْعبٌ" الحقِّ منصوبٌ على الإستثناءِ ،ولو تأخّرَ لَكانَ الرفعُ فِيهِ أجود أيضاً ،وهذا كصفَةِ النكرةِ إذَا تقدمتْ عَليْهَا انتصبتْ على الحالِ، وإذا تأخرَتْ كَانَ النعتُ فِيهَا الوجهَ ،وأنشدَ أيضاً في الباب :(١)

وَمَالِيَ إلا اللّهُ لاَ رَبَّ غَيرُهُ

وَمَالِيَ إلاَّ اللّهَ غَيرَكَ نَاصِرُ

قِيلَ : انّ البيتَ للكميت بن زيد المذكُورِ ولم يَقعْ فِي دِيوانِ شعرِهِ ،وشَاهِدُهُ تقديمُ قوله : "إلاَّ اللّهَ" المتأخِّرَ ،و "غَيرَكَ" يُنتصَبُ على الاستثناءِ المقدَّمِ ولو كانَا متأخرَينِ لَنصَبَ أحدَهُمَا ولَرفَعَ الآخرَ ،فقالَ : "مَالِيَ نَاصِرٌ إلاَّ اللّهَ غَيرَكَ" ،فَاللّهُ نَاصِرٌ وغَيرُكَ ،ولو قدّمَ أحدَهُمَا لنصَبَهُ ورَفَعَ المُتأخِّرَ ، و "ناصِرٌ" مبتدأٌ، وخبرُهُ الجَارُّ والمجرُورُ ، وفِيهِمَا مَعَ التقدِيمِ خمسَةُ أوجُهٍ :(٢) نصبُهُمَا على الاستثناءِ ،ورفعُ أحدِهِمَا ونَصبُ الآخرِ.

الثاني : "ونَاصِرٌ" بدَلٌ من المرفوعِ ونَصبُ أحدَهُمَا على الحَالِ على أن يَكُونَ صفةَ متأخِرٍ صِفةً لنَاصِرٍ ، فَهُوَ صفَةُ نكرةٍ تقدمَتْ ،ويجوزُ نصبُهَا على الحَالِ مُقدّماً مِن تأخِيرٍ على أن يَكُونَ تقديرُهُ : ومالِيَ إلاَّ اللّهُ نَاصِرٌ غَيرُكَ.

=== أبيات الجمل ٢١٢ ،والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٩ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٥ ،وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٣٥ ،والأشموني ٢/ ١٥١ ،والخزانة ٣١٤/٤ .

(١) الجمل :٢٣٤ . وقد مرّ الكلام عليه ص ٢٠٢ .

(٢) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل لبيان هذه الأوجه الخمسة ٣١٦ - ٣١٧ .

فلمّا تقدّمَ انتصبَ على الحالِ، واسمُ اللّهِ في أولِ البيتِ مرفــوعٌ بالإبتداءِ، وخبرُه في الجارّ والمجرورِ قبلَهُ، وجوازُ النصبِ فيه تكلُّفٌ بعيـدٌ، لانّ «مالي» مفرّغٌ لَهُ. وقدْ أعربَ هَذا البيتَ بعضُ المتأخرينَ بمَا هَذا نَصُّهُ:

فقالَ: البيتُ ليسَ فيه غريبُ لغةٍ، ومعناهُ بَيّـنٌ، وموضعُ الشاهدِ منهُ قوله: وَمالِيَ الاّ اللّهَ غيرَكَ نَاصِرٌ.

أصلُ هَذا الكلامِ: (وَمالي نَاصِرٌ الاّ اللّهَ غيرَكَ)، بنصبِ غيرَ، فيجوزُ في اسمِ اللّهِ تَعالى الواقعِ بعدَ الاّ في آخِرِ البيتِ الرفعُ على البدلِ لوْ كانَ مُؤخّراً عَنِ المستثنى منهُ، والنّصبُ عَلى الإستثناءِ ولاَ يجُوزُ في غَيرَكَ الاّ النصبُ على الاستثناءِ إذا كَانَ مُؤخّراً أيضًا، لانهُ أتَى بعدَ الإيجَابِ، وهُوَ مثـلُ قولِهِمْ: «مَا في الدّارِ أحدٌ الاّ زيدًا الاّ عمرًا»، فزيدٌ يَجُوزُ فيهِ البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ، ولا يجُوزُ في عمرٍو من قولِكَ: الاّ عمرًا الذي جَاءَ بعدَ زيـدٍ الاّ النّصبُ، لانهُ أتَى بعدَ مَا انبطل حُكم النفي بـ «الاّ» الأولـى التي دَخلتْ على زَيدٍ، فكأنّ الاّ عمرًا أتَى بعدَ الإيجَابِ الصّريحِ، فلذلِـكَ وجَبَ نصبُهُ، وزيدٌ وعمرٌو كِلاَهُمَا مُستثنًى مِن أحَدٍ، وكذَلِكَ اسمُ الله تعالى، والمخاطَبُ في قولِكَ: مالي نَاصِرٌ الاّ اللّهَ غيرَكَ، مُستثنَيانِ مِن نَاصِرٍ، فاللهُ نَاصِرٌ والمُخَاطَبُ نَاصِرٌ، فلمّا قدمَهُمَا وجبَ نصبهُمَا. أما غيرَك، فكانَ واجـبَ النصبِ مَعَ التأخيرِ، وأمّا اسمُ الله تعالى، فكانَ قبلَ التقديمِ يجُوزُ نصبُهُ على الإستثناءِ ورفعُهُ على البدَلِ، فلما تقدّمَ وجَبَ نصبُهُ، لانّـهُ مستثنى مُقدّمٌ، ويجوزُ فِيهِ غيرُ هذا الإعرابِ، وهُوَ أن يَكُونَ الاّ اللّهَ وغيرَكَ مَعَ التأخيرِ عَـــنْ نَاصِرٍ نَعتينِ لِنَاصِرٍ ولاَ يَكُونَا مُستثنَيَيْنِ. فبعدَ مَا صَارَا نَعتَيْ نكرةٍ قُدّمَا عليْهَا، فانتصبَا على / الحالِ، ويجُوزُ أن يَكُونَ أحدُهُمَا مَعَ التأخيرِ مُستثنًى والآخَرُ ٢٦/ب
نَعتاً، فالذي نجعَلُهُ نعتًا مَعَ التأخِيرِ مِنهُمَا يَكُونُ منصوبًا مَعَ التقديمِ علـــى

البدَل ؛ لأنّهُ نعتُ نكرةٍ والذى يَكونُ استثناءً يَجُوزُ فِيهِ مَعَ التأخِيرِ البدَلُ ، والنصبُ على الإستثناءِ ، وحينَ قدمتَهُ وجَبَ فِيهِ النصبُ ، واسمُ الله تعالى في أولِ البيتِ مُرتَفِعٌ بِالإبتداءِ وخبرُهُ فِيمَا قبلَهُ ، وغَيرُهُ يَجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ ، فأما رفعُهُ ، فيمكنُ فِيهِ ثلاثَةُ أوجهٍ أحدُهَا : أن يَكُونَ نعتًا لِربّ النبيّ مَعَ التبرئةِ على الموضِعِ .

والوجهُ الثاني : أن يكُونَ خَبرَ المبتدإِ الذِى هُوَ لاَ رَبَّ ، لأنّهُ في موضِعِ رفعٍ بالإبتدَاءِ ، ويكونُ مِثلَ قول الشاعر : (١)

* وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصبُوحُ *

على من جَعَلَهُ خَبرًا .

والثالثُ : أن يَكُونَ بدَلاً على الموضِعِ ، وأما نصبُ " غَيرَ " فيَكُونُ على النعتِ على لفظِ "لاَ رَبَّ" كقولِهِ : لاَ رَجُلَ عَاقِلاً في الدَّارِ وَعَلى الاستثنَاءِ ، وإذا جعلتَ غَيرَهُ نعتاً مرفوعًا أو منصوبًا يَكُونُ خَبرَ " لاَ رَبَّ " مَحذُوفًا كأنهُ قَالَ : لاَ رَبَّ غَيرُهُ فِي الوُجُودِ ، وكذَلِكَ إذَا كَانَ مرفوعاً على البدَلِ على الموضِعِ أو منصُوبًا على الاستثنَاءِ .

---

(١) الشاهد في الكتاب بلا نسبة ٢٩٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، وكتاب المقتصد ٨٠٣/١ ، وفي شرح المفصل أنشده الزمخشرى لحاتم الطائي قال ابن يعيش : " وما أظنه له قال الجرمي هو لأبي ذُؤيب الهذلي " وقيل : لرجل من النبيت وهم حيٌّ من الأنصار ، وقيل : اسم الشاعر عمرو بن مالك بن الأوس . وصدره :

* إذَا اللقاحُ غدت مُلقىً أصَّرتها *

والشاهد فيه قوله " مصبوح " إن شئتَ جعلته نعتا لاسم لا محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره موجود ، والمجرور الذى هو من الولدان في موضع الصفة لاسم لا متعلق بأجنبي كأنه قال : ولا كريم ثابت من الولدان مصبوح .

وانظر الأمالي الشجرية ٢١٢/٢ وشواهد الإيضاح للقيسى ٢٧١/١ ، وابن برى ٢٠٥ ، والأشموني ٦٥٠/١ ، والخزانة ٦٨/٤ . وقيل إنه ملفق بهذه الرواية التي هي رواية سيبويه .

باب الاستثناء المنقطـع (١)

والاستثناءُ المنقطعُ هوَ الذى يكونُ من غيرِ جنسِ مَا تقدمَهُ ،و هـوَ على ضربين : أحدهُمَا : يَجوزُ فِيهِ الإتبَاعُ والقطعُ .

والثانـي : لا يجوز فِيهِ إلاَّ القطعُ كقولِهِ تعالى * فَلَو لَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمنَتْ * ثمَّ قالَ تعالى : * إلَّا قَومَ يُونُسَ * (٢) وقولِهِ تعالـى * فَلو لَا كَانَ مِنَ القُرُونِ مِن قَبلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ * ثمَّ قالَ تعالى * إلَّا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ * (٣) قال سيبويه - رحمه الله - : فَهذَا لاَ يكونُ إلاَّ علـى معنى : ولكن أتـى (٤) منصوبًا .

فموضوعُ البابِ لذكرِ هذَا النوعِ منهُ ،والإعلامِ بمَا فِيهِ مِن اختلَافِ اللغةِ ،وفضْلِ احدَاهُمَا الأخرَى ، ونسبةِ كُلِّ لغةٍ إلى أهلِهَا ، فَهذَا الـذى وَضعَ لـهُ البابَ مَعَ ما انضمَ اليهِ مِنَ الأمثلَةِ.

فقد تحصَّلَ مِن هذَا أنَّ الاستثناءَ المنقطِعَ هُوَ أن يَكُونَ مَا بعدَ "الَّا " مِن غيرِ جِنسِ مَا قبلَهَا ، وذَلِكَ قولُكَ :"ماجاءَني أحَدٌ الَّا حِمَـارٌ"، فالحِمَارُ مِن غَيرِ جنسِ الآحَدِينَ ،والذِى صوبَـه أنَّ الإستثناءَ في الحقيقَـةِ انمَا هُوَ في الأفْعَالِ ،فكأنَكَ انمَا أخرجتَ مَجيءَ الحمَارِ مِن مَجيءِ الأحدِينَ ، فَالمَجيءُ من جنسِ المَجيءِ ،ولكنه سُمِّيَ منقطعاً ؛ لأنَّ صاحبَ الفعلِ الثَّاني مِن غيرِ جنسِ صاحبِ الفعلِ الأولِ ،والدليلُ على صحةِ مَا قلنَاهُ أنهُ لَا يَجُـوزُ أن تقولَ : مَا كلمتُ أحداً الَّا حماراً ؛لأنَّ الحِمارَ لا يوصفُ بالكلامِ ،فلَا يَصحُّ استثناؤُهُ مِما قبلَهُ.

---

(١) الجمل ٢٣٥ .

(٢) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود .

(٤) الكتاب ٣٢٥/٢ ،عبارة سيبويه : " هذَا بَابُ ما لَا يَكُونُ إلا عَلَى مَعنى ولكن

فإذا تقرر هذا ، فالباب يدور على مسألتين إحداهما : أن يكون المستثنى مما يجوز أن يحل محل الأول ويعطي معناه ، حتى كأن الأول توكيدًا كقولك: ماجاءني أحدٌ إلاّ حمارٌ ، ولو قلت : ماجاءني إلاّ حمارٌ لأفاد ذلك المعنى الأول بعينه.

والثانية : أن يكون المستثنى مما لا يجوز أن يحل محل الأول حتى يكون الأول توكيدًا كقوله تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم ﴾ (١) إذا أردتَ إلاّ المرحوم .

فإذا تقررت المسألتان ، فأهل / الحجاز ينصبون فيهما جميعاً ، ٢٧/أ
وبنو تميم يجيزون فيما يصح فيه التوكيد ما يجيزون في المتصل من البدل ويوافقون أهل الحجاز في الذي لا يصح فيه التوكيد . (٢)

ثمّ لا بدّ من تفسير الجنس في اصطلاحهم في هذا الموضع ، فالجنس في اصطلاحهم إنما هو عبارة عن صلاحية لفظ المستثنى منه للمستثنى ، أو وجوب وقوعه عليه إذا لم يكن ثمّ استثناء ، وبيان ذلك أنك إذا قلت: "ما في الدار أحدٌ إلا زيدًا" ، فلو سكتّ عن قولك : إلا زيدًا الذي هو الاستثناء لوجب وقوع الأحد على زيدٍ في جملة الأحدين عن الأناسيّ ؛ لأنّ أحدًا وما كان في معناه في النفي موضوعٌ للعموم ، ومثال صلاحية اللفظ للمستثنى إذا لم يكن ثمّ استثناء قولك: جاء الناس إلاّ زيدًا ، فلو لم يكن إلاّ زيدٌ لكان الناس صالحًا أن يدخل تحته زيدٌ ، وليس بواجبٍ أن يقع عليه ؛ لأنّ ما فيه الألف واللام لم يثبت أنه موضوعٌ في اللغة في الوضع الأول للعموم كما ثبت ذلك في ما يجيء من الألفاظ الموضوعة للعموم في اللغة بالوضع الأول كما جاء ذلك فيما يجيء من ألفاظ العموم بعد النفي .

---

(١) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٢) ينظر الكتاب ٣١٩/٢ فمابعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١-٦٠٣ .

مَبحثٌ في لا إله إلَّا اللَّـه

فاذا علمتَ هَذا ،فقولكَ : لا إلهَ إلَّا اللهُ بالرفعِ ولاَ إلهَ إلَّا اللهَ بالنصبِ مثلُ هذا استثناءٌ متصلٌ أومنقطعٌ ؟ فَحُكِيَ عَنِ ابن حزمٍ (١) أنهُ قالَ فيهِ استثناءٌ منقطعٌ ،لأنَّ الإستثناءَ المتصلَ هُوَ الاستثناءُ مِنَ الجنـــسِ ، والله تعالى ليسَ لهُ جنسٌ .

قلتُ : ونحنُ نساعدُهُ على أنَّ اللهَ تعالى ليسَ له جنسٌ ، إذْ لو كانَ لَه جنسٌ لكانَ مِن قبيلِ ما يَتكثَّرُ بالوجودِ أو بالتقديرِ ،وحقيقَةُ الكثرَةِ في حقِ اللَّهِ تعالى مُحالٌ إذ ذَاكَ يُناقِضُ الوحدانِيَّةَ المحققَةَ في حقِّـــهِ تَعالَى ،اذ هُوَ واحدٌ بالذَّاتِ بمعنىَ أنهُ لا ينقسِمُ ،ولاَ مثلَ لهُ ولا نَظيرَ ، وهُوَ واحدٌ بالصفاتِ ، بمعنَى أنهُ معَ كونِهِ واحدًا بالذاتِ ،فهُوَ موصوفٌ بصفَاتِ الإلهيةِ منَ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ والحياةِ والكلامِ ، على حسبَ ما يليقُ بـــهِ من القدَمِ والبقَاءِ وجوبًا لِذاتِهِ وصفاتِهِ ، ولعدَمِ فَهْمِ الفلاسِفَةِ أنَّ الصفـــاتِ لا يلزمُ عَنهَا تَعدُّدُ الموصُوفِ أنكرُوا الصفاتِ في حقِّهِ تعالى .

تعالى الله عن قولِهِمْ ،ولتحقِيقِ هَذا علمُ الكلامِ وقد بسطتُــــهُ في شرحي للإرشادِ ، والحمد لله على ابانةِ الحقِ والذَّبِ عنه .

والمعنَى الثَّالثُ : ما تقالُ الوحدانيةُ عليهِ في حقِ الله تَعالَى : أنه واحدٌ بالأفعالِ ،فلا شريكَ له في أفعَالِهِ، وسواءٌ في ذَلكَ ما توَّقفَ علـــى أسبابٍ عاديةٍ كالإحراقِ عندَ النَّارِ والقطعِ عندَ الحديدِ ،والبُرءِ عندَ الدواءِ

---

(١) ابن حزم هو : أبو محمد بن حزم الظاهرى قال أبوحيان وغيره كان صاحب حديث وفقه وجدل وله كتب كثيرة في المنطق والفلسفة لم يخل فيها من غلط ،وكان شافعيَ المذهبِ يناضل الفقهـــاء عن مذهبه ثم صار ظاهريًا فوضع الكتب في هذا المذهب وثبـــت عليه إلى أن مات سنة ٤٥٦ . انظر ترجمته فـــــي نفـــح الطيب ٢/ ٢٨٧ فمابعدها .

فالله تعالى : خالِقُهُ ،ومخترعُهُ بخلافِ ما يقولُهُ الطبائعيُّون (١) ، وما توقفَ على قدرِ العبادِ ،فاللهُ تعالى خالقُهُ ومخترعُهُ بخلافِ مَا يقولُهُ المعتزلةُ ، وقد بسطنَا هذَا أيضاً في شرحِنا للإرشادِ وشرحِنا للعقيدةِ البرهانيةِ . (٢)

فلنرجعَ الى الكلامِ على الاستثناءِ المنقطِع ، والذى حَمَلَ ابنَ حزمٍ في قولِ القائِلِ مِنّا : " لاَ إله إلاَّ اللهُ " على أن نَصبَهُ على الاستثناءِ المتصِلِ أوِ المنقطِعِ ،فأنكرَ / هُوَ أن يُقالَ في هذَا استثناءٌ متصلٌ ؛لأنَّ الإستثناءَ ٢٧/ب
المتصِلَ انمَا يكونُ حيثُ يكونُ المستثنَى مِن جنسِ المستثنَى منهُ،واللهُ تعالى لا جنسَ لهُ .

والذى حمَلَ ابنَ حَزمٍ على هذَا غَفلتُهُ عنِ استعمالِ النحويينَ في اسمِ الجنسِ في بابِ الاستثناءِ ،وليسَ مُرادُ النحويينَ فِيهِ أنهُ الذى يَستحِيلُ علىَ اللهِ تعالى ،وانمَا الجنسُ في اصطلاحِهِم هُوَ مَا تقدَّمَ (٣) من صلاحيةِ اللفظِ أىْ:وجُوبِ وقوعِهِ عندَ عدمِ الإستثناءِ ،فَقولنَا : " لاَ الهَ إلاَّ اللّهُ " الإستثناءُ فِيهِ استثناءٌ متصِلٌ ؛ لأنَّهُ لو سَكتَ عَنِ الإستثناءِ لدَخلَ المستثنَى تحتَ عمُومِ قولِهِ : " لاَ إلَهَ " ، وكانَ يكونُ كُفرًا بالإجمَاعِ ، ولو عُرِضَ قَولُ قَائلٍ: " لاَ إلهَ " من غيرِ أن يذكرَ معَهُ " إلاَّ اللّهُ " على العلماءِ كافةً لحكمُوا بأنَّهُ كافرٌ ، وإذَا كَانَ استثناءً مُنقطِعًا كمَا زعَمَ ابنُ حَزمٍ لم يُكفرْ قائِلُهُ ، لأنَّ الإستثناءَ المنقطِعَ لم يدخلْ تحتَ ما استُثنِيَ منه إذَا عُدِمَ الاستثناءُ بالوضعِ الاولِ ،ولاَ يصلُحُ لَهُ ، ألا ترَى أن قولَكَ : " ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ " ، " وما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حمارًا " لو سكتَ عن قولِكَ : " إلاَّ حمارًا " لما دَخلَ الحمَارُ تحتَ أحدٍ ولا تحتَ إنسَانٍ بالوضعِ الأولِ ولاَ صلَحَ أن يدخُلَ تحتَهُ .

---

(١) نسبة الى علم الطبيعة وهو علم من أقسام الفلسفة يبحث في حقيقة الأشياء فيما وراء الطبيعة ولأصحابه كلام في قدم العالم وحدوثه يخالف ما يعتقده أهل السنة . ينظر الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ٤ / ٢١٠- ١٣٣/٨ .

(٢) مذكور في كشف الظنون ٢/١١٥٨-١٣٦١ و٢/١٥٥ .

(٣) مر قريبا في صفحة ٩٩ من هذا الكتاب .

مطلب الاستثناء المنقطع ينقسمُ قسميـن

والاستثناءُ المنقطعُ في اصطلاحِ النحويينَ ينقسمُ قسمين(١): استثناءٌ يجوزُ أن ينطلِقَ فيهِ لفظُ المستثنَى منهُ على المستثنَى على طريقِ المجَازِ.

والقسمُ الثانِي : لا يَجوزُ أن ينطلِقَ فيهِ لفظُ المستثنَى منهُ علــى المستثنَى لاَ حقيقَةً ولاَ مَجازاً ، فمثَالُ الأولِ : "مَاجاءَني أحدٌ إلاَّ حمــاراً" "وما فِي الدَّارِ أحدٌ إلاَّ ثوراً"، وكذلِكَ كلُّ ما كانَ فِيهِ المستثنَى مِما يتصـــــلُ بالآدميينَ مِن دوابّ أو غيرِهَا مِمّا يخالطُهُمْ.

ومثالُ الثانِي : مَا جاءَ المسلِمُونَ إلاَّ الكافِرينَ ، وَما جَاءَ المضرُوبُونَ إلاَّ الضَّارِبينَ ، وكذلكَ ما أشبهَهُ، فالكافرونَ لاَ دخولَ لهم تحتَ المسلمينَ لا حقيقةً ولا مجازًا ، فالأولُ حكمُهُ عندَ بَني تميمٍ في النَّفْيِ حُكمُ المتصــــلِ يَجوزُ فِيهِ البدَلُ والنصبُ على الإستثناءِ كقولِكَ: "ما في الدَّارِ أحدٌ إلاَّ حمــارٌ" "وإلاَّ حماراً"، وحكمُهُ عندَ أهلِ الحجَازِ النصبُ لاَ غيرُ، ووجهُ مذهبِهِمْ أنهُ لمّــا انقطعَ عنِ المستثنَى مِنْهُ(١) فِي الجنسيةِ أوجبُوا قَطعَــــــهُ مِنْهُ(٢) في الإعـرَابِ .

ووجهُ مذهبِ بَني تميمٍ أنهُ لما كَانَ المستثْنَى يدخُلُ تَحــتَ المستثنى مِنهُ بضربٍ منَ المجازِ أجرَوْهُ مُجرَى المتصِلِ .

مبحث للنحويين في المجاز وجوه

وللنحويينَ في ذلكَ المجازِ وُجُوهٌ(٣) وذلكَ إذا قَالَ القائــلُ : "مافي الدار أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ".

---

(١) في الأصل : عنه ، ولعله تحريف من الناسخ .
ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوط لوحة ١٦٩-١٧١ .
(٢) في الأصل : انقطع عنه في الإعراب ، ولعله تحريف من الناسخ .
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٦ لبيان هذه الوجوه من المجاز .

فأحدُ وجوهِ المجازِ فيهِ أن يكونَ أطلقَ الأَحَدَ الذي هُوَ مُختصٌّ في الحقيقةِ بمَنْ يَعقِلُ على مَنْ يَعقِلُ ،وعلى مَا لا يعقِلُ مِمَّا يتصِلُ بالآدميين ثم استثنَى مَا لا يعقِلُ مِمَّا أُطلِقَ عليهِ أحدٌ على طَريقِ المَجازِ.

والوجهُ الثاني : أن يكونَ أرادَ أولاً ما في الدارِ إلاَّ حمارٌ،فَعُلِمَ بهذا الكلامِ أنهُ ليسَ في الدارِ أحدٌ ،فذكَرَ أحداً توكيداً معنوياً ، ونُريدُ بالمعنوي أنه ليسَ بتأكيدٍ تَابعٍ للمؤكَّدِ .

والوجهُ الثالثُ : أن يكونَ أرادَ ما في الدارِ أحدٌ ولا غيرُهُ إلاَّ حمارٌ ،فاستثنَى قوله: "حِمارٌ" مِن قولِهِ: غيرُهُ ،ويكونُ ذلكَ من مجازِ الحذفِ ،والذى قبلَهُ / مِن مَجازِ الزيادَةِ ،وأحسَنُ هذهِ الوجوهِ ٢٨/أ الأولُ ،والثاني يضعفُ من حيثُ أنَّ إعرابَهُ غيرُ مُطابِقٍ لمعناهُ ، فإنَّ اعرابَهُ مبتدأٌ ،وحمارٌ الواقِعُ بعدَ إلاَّ بدَلٌ مِنهُ ،والمبتدأُ لا يَكونُ تأكيدًا .

الوجهُ الثالثُ : يضعفُ أيضاً من جِهَةِ أنَّ فِيهِ الإستثناءَ منَ المحذوفِ ،والاستثناءُ مِنَ المحذوفِ لا يُرجَعُ اليهِ مَا وُجِدَ عنهُ مندوحةٌ .

وأما النوعُ الثاني مِنَ الاستثناءِ المنقطِعِ ،وهُوَ الاستثناءُ الذى لا يدْخُلُ فِيهِ المستثنَى تحتَ المستثْنَى مِنهُ بوجهٍ مِن وُجوهِ المَجازِ فليسَ فِيهِ إلاَّ النصبُ عندَ جَميعِ العربِ .

والبصريُّونَ من النحويينَ يُقدِّرونَ الاستثناءَ المنقطِعَ بِلكنَّ (١) ، وإذا قدرُوا بِهَا جَعَلُوا لهَا الإسمَ والخبَرَ ،وإن خففَهَا مُخَفِفٌ جَعَلَ مابعدَهَا مبتدأً وخبرًا كقولِ القائِلِ: ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ.

---

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/٢ ،والأصول ٢٩٠/١ ،قال ابن السراج : الاستثناء المنقطع من الأول "إلاَّ" في تأويل لكن . . عند البصريين ومعنى سوى عند الكوفيين والاختيار فيه النصب في كل وجه وربما ارتفع مابعدَ إلاَّ وهي لغة بني تميم .

تقديرُ الكلامِ: "ما في الدارِ أحدٌ لكنَّ فيهَا حِماراً"، وإن جعلتَها على لغةِ مَنْ يخففُها قلتَ: "لكنْ فِيهَا حمارٌ"، وقد ظهرَ ذلكَ الخبرُ مع الاَّ في قولِهِ تعالَى ﴿ إلاَّ قومَ يُونُسَ لَمَّا آمنُوا كَشَفْنَا عَنهم عذابَ الخِزي ﴾.

فإن قِيلَ: فلم قدرّوا الاستثناءَ المنقطعَ بلكنَّ وخصّصُوهُ بِهَا، وتقديرُ المتصلِ بلكنَّ سَائغٌ؟ ألاَ ترَى أنكَ إذا قلتَ: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً يسوغ أن تقدرَهُ بلكنَّ، فتقولُ: ما قامَ أحدٌ لكنَّ زيداً قائمٌ، وكذلكَ لو قلتَ: قامَ القومُ إلاَّ زيداً لساغَ لَكَ أن تَقولَ مُقدّراً: قامَ القومُ لكنَّ زيداً لم يقم. قيلَ: إنما خَصّصُوا التقديرَ بلَكِنَّ في الاستثناءِ المنقطِعِ -والله أعلم- لأجلِ أنَّ لكنَّ ثقيلةٌ وخفيفةٌ يلزمُ مابعدَهَا أن يكُونَ مخالِفاً لما قبلَهَا، فهِيَ لا تقعُ الاَّ بينَ مُختلفينِ، فلما لزمتْهَا المخالفةُ، وكانَ الاستثناءُ المنقطعُ أشدَّ مخالفةً لمَا قبلَهُ مِنَ الاستثناءِ المتصِلِ، فإنَّهُ خَالَفَ ما قبلَهُ فِي الحقيقَةِ، وفيمَا أسنِدَ إليهِ من فعلٍ أو غيرِهِ ألزمُوا تقديرَ الاستثناءِ المنقطِعِ -والله أعلم- لشدّةِ مخالفَتِهِ لمَا قبلَهُ.

تفقداتٌ لفظيّـــةٌ :

قوله: (إذا كَانَ الاستثناءُ من غيرِ الجنسِ كَانَ منقطعاً منهُ منصوباً)[1] يريدُ على لغةِ أهلِ الحجازِ، فإنهُ ذكرَ بعدَ هذا لغةَ بَنِي تميمٍ، وهيَ تجويزُهُمُ البدَلَ، ولغةُ أهلِ الحجازِ أقيسُ؛ لأنَّهُ لما انقطعَ عنهُ في الجنسيةِ وجبَ أن ينقطعَ عنهُ في الإعرابِ، كقولِهِ في المَثَلِ: وَمَا لَكَ عليَّ سلطانٌ الاَّ التكلفَ[2]، هذا المثالُ مِمَّا ينبغِي ألاَّ يجوزَ فِيهِ البدَلُ على

---

(١) الجمل ٢٣٥.

(٢) قال سيبويه: "وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان الاَّ التكلفَ؛ لان التكلفَ ليس من السلطان وكذلك الاَّ أنه يتكلفُ هو بمنزلة التكلفِ وانما يجيء هذا على معنى ولكن". الكتاب ٢/٣٢٢.

مذهب بني تميم ؛لأنّ السلطانَ لا ينطلقُ على التكلفِ بوجهٍ منَ الوجُوهِ، والسلطانُ: الحجةُ ،والتكلفُ ليسَ من الحجةِ في شيءٍ ،فلاَ ينبغِي أن يطلَقَ عليهِ ،وكذلكَ قولهُ تعالى ﴿ مَا لَهُم بِهِ من عِلمٍ الاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ (١)،اتباعُ الظنِّ ليسَ مِنَ العلمِ في شيءٍ ،ولا ينطلقُ عليهِ العلمُ لا حقيقةً ولا مجازاً وقوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللَّهِ الاَّ مَن رَحِمَ ﴾ (٢).

مبحث: يجوزُ في هذهِ الآيةِ أربعةُ أوجهٍ

يجوزُ في هذهِ الآيةِ أربعةُ أوجهٍ: (٣) اثنَانِ منهُمَا يكونُ الاستثناءُ فيهمَا متصِلاً ، واثنانِ منهُمَا يكونُ الاستثناءُ فيهِمَا منفصِلاً منقطِعًا ،فأحَدُ وجهي الاتصَالِ أن تجعَلَ (مَنْ رحِمَ) بمعنَى الراحِمِ ، فكأنهُ قال : لا عاصِمَ اليومَ من أمرِ الله الاَّ الراحمَ ،والراحمُ من جنسِ العاصِمِ ؛لانَّ العاصِمَ ينطلقُ على / ابن آدمَ لعصمتِهِ لمن يرحَمُهُ . -/٢٨

والثاني : أن يكون عَاصِمٌ بمعنَى المعصوم ، واسمُ الفاعلِ قد يجيءُ بمعنى المفعول كقولِهِمْ : مَاءٌ دَافِقٌ، بمعنَى مدفوقٌ ،وعيشةٌ راضيةٌ؛ بمعنَى مرضيةٌ ، وقد سلَكَ بعضُهُم في عاصِمٍ علىَ أن يكونَ بمعنَى معصومٍ وجهًا آخرَ ،وهُوَ أن

---

(١) الآية ١٥٧ من سورة النساء قال سيبويه : وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله فيجعلون اتباع الظن علمهم . الكتاب ٢/ ٣٢٣.

(٢) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٣) قال السمين الحلبي :" في هذه الآية أقوال : أحدها أنه استثناء منقطع وذلك أن تجعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم .
الثاني : أن يكون المرادُ بمن رحم هو البارى تعالى كأنه قيل : لا عاصمَ اليومَ الاَّ الراحِمَ .
الثالث : أن عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجيئ بمعنى مفعول نحو : ماء دافق أي مدفوق .
الرابع : أن يكون عاصم هنا بمعنى النسب أي ذا عصمةٍ نحو : لَابِنٌ وتَامِرٌ،وذو العصمة ينطلق على العاصم وعلى المعصوم والمراد به هنا المعصوم ،وهو على هذه التقادير استثناء متصل" الدر المصون ٦/ ٣٣٢.

جَعَلَهُ على معنَى النسبِ (١) أى : لا ذا عصمَةٍ ،فإنّ المعصومَ يقالُ : فيهِ ذو عصمَةٍ إلّا أنّ هَذَا الوجهَ يضعفُ ؛لأنّ النسبَ لا يكونُ في فَاعِلٍ بمعنَى مفعُولٍ ،وإنمّا يكونُ في فَاعِلٍ إذا كَانَ على بابِهِ كقولِكَ:"امرأة مُرضِعٌ" أي : ذَاتَ رِضَاعٍ ،وهيَ فَاعلةٌ في المعنَى ؛لأ نّهَا مُرضِعةٌ ،وكذلِكَ "امرأةٌ حائِضٌ" أى : ذاتُ حيضٍ ؛ لأ نّهَا هيَ التي يُسنَدُ لَهَا الفعلُ الذى هُوَ حاضَتْ أو تَحيضُ ، فهيَ فاعلةٌ في المعنَى ،فهذَا الوجهُ لا ينبغِي أن يحمَلَ عليهِ أعنِي وَجهَ النسبِ ،وإنّما يُحمَلُ على الوجهِ الذى قبلَهُ ،ويكونُ "مَنْ رَحِمَ" على هذَا الوجهِ بمعنَى مرحومٍ ،والمرحُومُ من جنسِ المعصومِ .

واحد وجهي الاستثناءِ المنقطعِ في الآيةِ المكرمةِ أن يكُونَ العَاصِمُ على بَابِهِ بمعنَى فَاعِلٍ (مِن رَحِمَ) بمعنَى مرحومٍ ، والمرحُومُ ليسَ من حقيقَةِ العاصِمِ .

والثاني : أن يَكونَ عَاصِمٌ بمعنَى معصومٍ كَما تقدّمَ من رَحِمَ بمعنَى رَاحِمٍ ،والراحِمُ ليسَ من حقيقَةِ المعصُومِ .وأظْهَرُ هذِهِ الوجوهِ الأربعةِ أن يكونَ استثناءً منقطعاً على أن يَكونَ عاصِمٌ على بَابِهِ ، (ومَنْ رَحِمَ)بمعنَى مرحومٌ ،ولأجلِ هذَا كانَ النحويّونَ المتقدمُونَ (٢) يأتُونَ

---

(١) قال ابن جني :"فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى كعادتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل ﴿ مِن مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ إنه بمعنى مدفوق فهذا لعمرى معناه غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفقٍ كما حكاه الأصمعيُ عنهم من قولهم : ناقة ضاربٌ إذا ضربت وتفسيره: أنها ذَاتُ ضرب أي ضربت ،وكذلك قوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللَّهِ ﴾ أي لَا ذَا عِصَمَةٍ وذُو العصمةِ يَكونُ مفعولاً كما يكونُ فاعِلاً فمن هنا قيل: إن معناهُ لا معصومَ وذُو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فَاعِلاً ،وعلى ذلك عامة باب طَاهِر وطَالِق وحَائِضٍ ، وعلى هذا قول الله تعالى في ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ أي ذَاتُ رضا فمن هنا صارت بمعنى مرضية "،الخصائص ١/ ١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣٢٥ والمقتضب ٤/ ٤١٢.

بالآيةِ الكريمةِ استدلالاً على الاستثناءِ المنقطعِ ، ثُمَّ بعدَ ذلكَ يحملونَهـا الاحتمالاتِ الثلاثةَ المتقدمةَ .

فإن قيلَ : فما وجهُ ظهورِ الاستثناءِ المنقطعِ فيها على ما ذكرتَهُ ؟

قيلَ : وذلكَ أنَّ عاصمًا الظاهرُ فيهِ أنه بمعنَى فاعِلٍ ، وهُوَ معلومٌ من اللغةِ ؛ لأنَّ فاعلاً بمعنَى مفعولٍ يقلُّ ويندرُ (١) ، ومَن رَحِمَ اذا جعلتَهُ بمعنى راحِم كـان مفعولُ رَحِمَ اسما ظاهرًا محذوفًا ، وتقديرُهُ: "لا عاصِمَ اليومَ من أمرِ الله إلاَّ مَـنْ رَحِمَ الناسَ" ، وهُوَ اللهُ تعالى ، وفاعِلُ رحمَ مُضمرٌ فيهِ يعودُ على "مَـنْ" ، وهوَ العائِدُ مِنَ الصلةِ على الموصُولِ ، وإذا جعلتَ "مَن رَحمَ" بمعنَى مرحومٍ كان تقدير الكلام: "لا عاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللَّهِ إلاَّ مَن رَحِمَهُ" ، فيكونُ فاعلُ رَحِمَ مضمرًا عائِدًا على اللهِ تعالى ، والعائدُ على الموصولِ هُوَ ضميرُ المفعولِ مِنْ قولِهِ: "رَحِمَهُ" ، وهُوَ ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ بالفعلِ وليسَ في الصّلةِ ضميرٌ يعودُ على الموصولِ غيرُهُ ، فحذْفُهُ منَ الصلةِ أحسَنُ مِن حذْفِ المفعولِ الظاهِرِ ، وهوَ الذى يُحذفُ إذا جعلتَهُ مَنْ رَحِمَ بمعنَى الراحِم كما تقدَّمَ ، فلأجـلِ هذا كانَ الاستثناءُ المنقطعُ على الوجهِ المذكورِ فيها آنفًا أَوْلَى وأَظْهَرَ .

قولُهُ : (وبنُو تميم يُبدلونَ مثلَ هذا مَجَازًا) (٢) هذا من قولِـهِ "مثلَ هَذا" اشارةٌ الى الاستثناءِ المنقطِعِ الذى يمكِنُ أن يُدْخَلَ تحتَ لفظِ المستثنَى منهُ ، فضَرْبٌ مِنَ المجازِ ، وهُوَ ما قدمتُهُ في صدْرِ البابِ مِن قولِهِـمْ :

---

(١) لم يأت منه الا كلمات معدودة قال ابن خالويه : ليس في كـلام العرب فاعل بمعنى مفعول إلاَّ قولهم : تراب ساف وإنما هـو مسفي، لأن الريح سفته والريح سافية والتراب مَسِفيٌّ . . ومثلـه "عِيشةٌ رَاضيةٌ" بمعنى مَرضيةٌ و "ماءٌ دَافِقٌ" بمعنى مدفوق ، "وسِرٌّ كَاتِمٌ" بمعنى مَكتوم ، و"ليل نَائِمٌ" بمعنى نَامُوا فيه . . وقد يجيء مفعول بمعنى فاعل قال تعالى "حجابا مستورا" أي سَاتِرًا" . ليس ٣١٧ .

وقد مر معنا كلام ابن جني أن هذا على النسب ينظر هامش (١) من الصفحة الماضية .

(٢) الجمل ٢٣٥ .

ما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارٌ ،ولا تجعلهُ إشارةً إلى ما لاَ / يسوغُ أن يدخُلَ ٢٩/أ
تحتَ لفظِ المستثنى بضربٍ منَ المجازِ ؛ لأنَّ ذلكَ متفقٌ على نصبهِ ،وأنشدَ (١) :

وقفتُ فيهَا أُصيلانًا أُسائِلُهَا
عَيَّتْ جَواباً ومَا بالربعِ من أحَدِ
[إلاَّ أَوارِيَّ لأياً مَا أُبيِّنُهَا
والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمظلُومةِ الجَلَدِ]

البيتانِ همَا للنابغةِ (و) (٢) الهاءُ من قوله: فيهَا عائدةٌ على الدارِ، (وأُصيلانـًا) تصغيرُ أُصْلانٍ ،ويحتمِلُ أمرينِ : أحدُهمَا أن يكونَ بناءً للمفردِ لأصيلٍ (٣) ، إلاَّ أنه مُقدّر لم تتكلَّمْ بهِ العربُ مكبرًا ،وإنمَا تكلمتْ بمصغَّرِهِ، ونظيرُهُ كُمَيتٌ هُوَ تصغيرُ أكْمتٍ إلاَّ أنَّ العربَ لم تتكلَّمْ بأكْمتٍ ، ويحتمِلُ أن يكونَ أُصيلانًا مصغرُ أُصْلاَنٍ الذي هُوَ جمعُ أصِيلٍ، يُقالُ : أَصِيلٌ وأُصْلاَنٌ كما يُقالُ : رغيفٌ ورُغْفانٌ (٤)

---

(١) الجمل : ٢٣٥-٢٣٦ برواية الأَوَارِيَّ .
والشاهد للنابغة ،ديوانه ٢١ ،واستشهد به سيبويه على رفع أَواريّ على البدلِ من موضع أحدٍ على لغة بني تميم في الاستثناء المنقطع . الكتاب ٢/ ٣٢١ وانظر المقتضب ٤/ ٤١٤ .
وايضاح الشعر لابي علي ٩١ ، والشاهد في كتاب المقتصد ٢/ ٧١٩ ،والإنصاف ٢/ ٢٦٩.
والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠ والملخص في ضبط القوانين العربية ١/ ٤١٠،والهمع ٣/ ٢٥٥، والخزانة ٤/ ١٢٤ ، والبيت الثاني ساقط من الأصل .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في الاصل تأصيل ،صوابه ما أثبتناه.
(٤) قال البغدادي :"وفيه ثلاثة أقوال ، الأول : أنه مصغر أصيل على غيرقياس كأنه تصغير أُصْلاَنٍ ،قاله ابن السيد .

===

الَّا أنهُ منَ الجمع الموضوع للكثرةِ لا يصغرُ لفظهُ ، فيكونُ تصغيرُهُ على جهةِ الشذوذِ ،والذى يترجّحُ مِنَ الاحتمالينِ أن يكُونَ تصغيرَ أُصْلانٍ المقدرِ ، ويكونُ" أُصْلانٌ" المقدّرُ مفردًا، إلاَّ أنهُ لم يُتكلم بهِ ، كأُمْتٍ الذى تصغيرُهُ كميتٌ، فَنطَقَ منهُمَا بالمصغر ولم ينطقْ منهُمَا بالمكبّرِ ،وانمَا يَترجحُ هذا الاحتمالُ على الاحتمالِ الآخرِ ،لانهُ وُجدَ لهُ نظيرٌ ،وتصغيرُ جمعِ الكثرةِ لا أعْلَمُ لَـهُ نـظيراً .

والأصيلُ والأصيلاَنُ : عَشِيٌّ النهارِ حينَ تصفرُّ الشمسُ ،ويروى في البيت :

* وقفتُ فيهَا أصيلاً كي أُسائِلَهَا *

ويروى : * وقفتُ فِيهَا طويلاً كَي أُسَائِلَهَـا *

و" الأَوارِيّ " جمعُ آرِيّ ،وهُوالمعلَفُ عن الخليلِ (١) ،وصرّفَ منهُ فعلاً ،فقالَ : أرّتِ الدّابةُ الى مَعلَفهَا تَأْرَى اذا ألفتْهُ ،وآرِيٌّ " في الأصل فَاعُول ، فأبدَلَ من الضمةِ كسرةً ثمّ قُلبتِ الواوُ ياءً ،وأُدغمتِ الياءُ في الياءِ المتطرفَـــــةِ ، وعلةُ ابدالِ الضّمةِ كسرةً في هذا وَما أشبهُهُ تُذكرُ في بابِ التصريفِ .

=== الثاني : أنه تصغير أُصلانٍ وهو جمع أصيل كرُغفانٍ جمع رغيفٍ ورده أن جمع الكثرة لا يُصغرُ الاَّ بِرَدّهِ الى المفرد .
الثالث : أنه مصغر أُصلانٍ أيضا لكنّ أُصلاناً اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل : التكلان والغفران ،حكَى هَذينِ القولين شارح الديوان واللّخمي ،وروى أيضا "أصيلالاً بإبدالِ النون لاما ".
الخزانة ١٢٦/٤.

(١) في اللسان (أرى) وأَرَتِ الدابةُ مِربَطَهَا وَمعلَفهَا أرياً لزمتــــه والآرىّ : الأخيـــــةُ وأريتُ لَهَا عمِلتُ لَهَا آريًّا ،قـــال ابن السكيت : في قولهم للمَعْلَفِ: آرِيٌّ قَالَ هَذا مِمَّا يَضعهُ الناس في غيرموضعه ،وانما الآريِ مَحبِسُ الدابةِ وهي الأوارى والأواخي واحدتُهَا آخِيَّةٌ وآرِيّ انما هومن الفعل فَاعُولٌ وتَأَرَّى بالمكـــان اذا تَحبسَ . . وسمي العَلَفُ آريا مَجازاً .

"واللأي"(١) : البطء، والنؤى : حاجز من تراب يُجعل حول البيت والخيمة لئلا يصل الماء إذا نزل المطر إليها، "والمظلومة": الأرض التي لم يُحفر بها حوضٌ، ولم تستحق ذلك.

وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، فلمّا وضعوا الحوض في غير موضعه ظلموا الأرض التي حُفِر فيها، وإنما كانت تلك الأرض ليست موضعَ حوضٍ؛ لأنهم مرّوا بها، ولم تكن عندهم من الأرض التي يرجعون إليها فخرب الحوض حتى لم يبق إلا أصلُه، وهي دائرتُه التي تبقى إذا تهدّم أعلاه، ويمكن أن تكون ليست بموضع حوضٍ؛ لأنها أرضٌ قليلةُ المطر، فأُمطِرت مطرًا نادرًا، والناسُ فيها فحفروا فيها حوضًا للماء من ذلك المطر، ثم لم تُمطر بعد ذلك فترك الناسُ المكثَ فيها، فخرب ذلك الحوض حتى لم تبق إلا دائرتُه فشبّه النُّؤْي(٢) بتلك الدائرة.

"والجلد": الأرضُ الصلبةُ، ومعنى البيتين أنه يقول: "وقفتُ في الدار في آخر النهار أُسائلُ عمن كان فيها، فلم تُجب"(٣)؛ والربعُ خالٍ ليس فيه أحدٌ إلا معالفَ الدواب، ثم قال: إنّهُ لم يستبنها، ولم يرها إلا مُبطئًا أي بعد بطءٍ كثير.

قوله "أصيلانًا" منصوبٌ على الظرف والعاملُ فيه "وقفت"، وكذلك "أصيلاً" على رواية من رواه، ومن روى: "وقفتُ فيها طويلاً"، فإذا كان نعتًا لمصدرٍ نصبتَه على المصدر؛ لأنه من باب حذف المنعوت وإقامة النعت / مُقامَه، وإذا جعلتَه نعتًا لظرفِ زمانٍ محذوفٍ نصبتَه على الظرف؛ ٢٩/أ

---

(١) اللأيُ مصدر لم يستعمل منه فعل إلا بالزيادة يقال: ألأى ولا يقال: لأى قال ذلك ابن السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٢، وانظر الخزانة ١٢٨/٤.

(٢) النُّؤْى فيه ثلاث لغات نُؤْيٌ بالضم وهو أشهرها وأفصحها ونأْيٌ ونِئْيٌ ونُؤًى على مثال هُدًى. اللسان (نأى).

(٣) في الأصل فلم تجئ خطأ صوابه ما أثبتناه.

لأنه نَابَ منابَ مَنعُوتِهِ الذى هو الظرفُ ،وُأسَاَئِلُهَا :جملةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ من التاءِ في قولِهِ : وقفتُ فيها ،والرابطُ بينَ الحالِ وصاحِبِهَا في هذا الموضِعِ ضَميرُ الفاعِلِ في "أُسائِلُها" ؛لا نَّهُ ضميرُ المتكَلِّم، كما أنَّ التاءَ في قوله : "وقفتُ" ضميرُ المتكلمِ ،ويجوزُ أن تكونَ الجملةُ في موضعِ الحالِ من [الهاءِ] (١) في قوله : فيها ،والرابطُ بينَ ضميرِ الدارِ وبينَ الجملةِ الفعليةِ ضميرُ الدَّارِ أيضًا الذى في "أُسَائِلُهَا"،الاَّ أنه اذا كانَ حالاً من التاءِ كانَ الفعلُ منهَا جارياً على غيرِ من هُوَ له ؛ فلو كانَ مكانَه اسمُ فاعلٍ لوجَبَ ابرازُ الضميرِ منْه لو قلتَ :"وقفتُ فيها أصيلانًا مُسَائِلَهَا"،على أن تجعَلَ مُسَائِلَهَا، حالاً من ضميرِ الدارِ لَقُلتَ : مُسَائِلَهَا أنا .

قوله : "جَوابًا" منصوبٌ بعدَ قوله : عَيَّت هو منصوبٌ على التمييزِ كما ينصبُ الاسمُ النَّكِرةَ بعدَ قوله: طَابَ زيدٌ نَفساً ، فهوَ من بابِ التمييزِ المنصوبِ بعدَ تمامِ الكلامِ .

فان قيلَ : التمييزُ المنصوبُ بعدَ تمامِ الكلامِ لا بُد أن تجعَلَ غيرَهُ في مَكانِهِ ،فَيخرُجَ هوَ منصوباً على التمييزِ، كقولِكَ:"طاب زيدٌ نفسًا"أصلُهُ : طابتْ نفسُ زيدٍ فَأُزيلتِ (٢) النَّفسُ عن موضِعِها ،وجُعِلَ زيدٌ مكانَهَا ،فارتفعَ ؛ لأ نَّهُ فاعِلٌ وانتصبَ نفساً على التمييزِ . قيلَ : كذلك هَذا التمييزُ كَانَ أصلُهُ عِيَّ جَوَابُهَا ،فَأُزيلَ الجوابُ من مكانِهِ وجُعِلَ ضميرُ الدارِ في موضعِهِ ، فانتصبَ هوعلى التمييزِ .

فان قيلَ : كيفَ يُنسبُ العِيُّ (٣) الى الجَوابِ ،والعِيُّ إنَّمَا حقُّهُ أن يُنسبَ الى الدَّارِ ؛ لأ نها هي المسئُولَةُ ولم تُجبْ ؟ قيلَ : نُسبَ العِيُّ الى الجوابِ على طريقِ المجازِ ،ولا ينبغِي أن يجعَلَ جوابًا منصوبًا "لِعَيِيتُ" بعدَ إسقاطِ حرفِ الجرِّ،كأنه أرادَ"عيِيتُ عن جوابٍ"، فأسقَطَ حرفَ الجرِّ وأوصلَ الفعلَ اليهِ بنفسِهِ ،فإنَّ هذِهِ طريقةٌ لا يُرجَعُ اليهَا ما وُجِدَ عنها مندوحَةٌ .

---

(١) في الأصل "من الفاء" خطأ .

(٢) في الأصل" فأزالت" ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) يشير الى ما ذهب اليه الأعلم . ينظر الديوان ٤ (.

قوله :(وَمَا بِالربعِ مِن أَحَدٍ)من ها هنا زائدةٌ جاءتْ لتأكيدِ العمومِ الذى وُضِعَ له أحدٌ في النفيِ ،وهي مزيدةٌ معَ المبتدأِ .

قوله : (الَّا الأَوَارِيَّ)، يُروى بالرفعِ والنصبِ ،فمن نصبَه نصبُهُ على الاستثناءِ من أحدٍ ،وهُوَاستثنَاءٌ مُنقطِعٌ ؛لأنهُ استثنَاءٌ من غيرِ الجنسِ ؛لأنَّ الأوارىَ ليستْ من جنسِ الآحدينَ ،وهو موضعُ الشاهِدِ فيه، ومن رواهُ بالرفعِ جعلَهُ بدلاً من أحدٍ على الموضعِ ؛ لأنَّ موضعَهُ رفعٌ وأبدلَهُ منه ،وان كانَ مُنقطعاً ؛لأنّهُ مما يتصِلُ بالأحَدِينَ ،لانتفاعِ دوابهمْ بِهَا ، وانتفاعُ دوابِّهِم انتفاعٌ لَهُم ،ويجوزُ في "الأَوَارِيّ" على روايةِ الرفعِ أن تكونَ مرفوعةً على النعتِ لأحَدٍ حملاً على موضعِهِ ، و "لأياً " مصدرٌ في موضعِ الحالِ وليسَ حَالاً بنفسِهِ ، والعامِلُ فيه أُبَيِّنُهَا ؛ لأنهُ في معنى أَتَبَيَّنُهَا وأَراهَا ، و "ما " الواقعةُ بينَ "لأياً" و"أُبَيِّنُهَا " زائدةٌ ،كأنه قال : الَّا الاوارىَّ أَتَبَيَّنُهَا لَأْياً ، فَنزلَ "لا يًا " منزلةَ "لَاثِيًا"،ولا موضعَ لقوله :"أُبَيِّنُهَا" مِنَ الإعرابِ ،وانّمَا هو استئنَافُ / كلامٍ أخبرَ بِهِ عن صفةِ "الاوارِيّ". ٣٠/أ

"والنُّؤْيُ"بروايةِ الرفعِ معطوفٌ على الأوارِيّ بروايةِ الرفعِ ،واذا نصبتَهُ عطفتَهُ على الأَوَارِيّ بروايةِ النصبِ .

قوله : (كالحوضِ)، في موضعِ نَصبٍ عَلى الحالِ من(النُؤْيِ) ،

فَان قيلَ : ما العامِلُ في هذِهِ الحالِ ؟ قيلَ : العامِلُ فيهَا اذا كَانَ "النؤىُ والأوارىُّ" مَنصوبَينِ، العامِلُ الذى نصبَهُمَا ،وهُوَ الاستقرارُ الذى وقعَ بالرفعِ في مكانِهِ، كأنهُ قالَ : وَما أحدٌ مستقرٌ بالرفعِ الَّا الأوارىَّوالنُؤىَ في حالِ كونهِ مشبهًا للحوضِ .

وقد تقدَّمَ أنَّ العامِلَ في المُستثنى هو العامِلُ في المستثنى منهُ .

فَان قيلَ : قد زعمتُمْ أنَّ المستثنى منهُ في هذَا الموضِعِ ،وفي أمثالِهِ انَّمَا هُوَ"أحدٌ" ،"وأحدٌ" مرفوعٌ بالابتدَاءِ ،واذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كانَ الابتداءُ هُوَ العامِلَفي المُستثنى الذى هُوَ"الأوارىَّ"،وفيمَا عُطفَ عليهِ وهو"النؤىُ" ، فيلزمُ على هذَا أن يَكُونَ الابتداءُ عامِلاً في حالِ"النؤيِ" الذى هُوكالحَوضِ ،

والابتداءُ لا يعمَلُ في الحال .

قيلَ : انْ أَطلقَ الاوارىَ مستثناةً من أحدٍ ، فَانمّا هو على طريقِ المجازِ في الاصطلاحِ ، أو رُبما يُطلقُ ذلك في مكانٍ لا يلزمُ فيهِ احالةٌ ، حيثُ لا يَجدُ الكلامَ الاَّ (١) أن يكونَ ثمَّ حَالٌ يلزمُ أن يعمَلَ فيها الابتداءُ ، وأما في هذا الموضعِ ، فلا ينبغي أن يكونَ مستثنىً إلاَّ من ضميرِ أحدٍ المستترِ في الاستقرارِ لتكونَ حالُ النؤْيِ الذى هو معطوفٌ على المستثنَى معمولةً لذلكَ الاستقرارِ ، اذِ الاستقرارَ يَتقيدُ بالحالِ ، ولا يَتقيدُ بالابتداءِ ، لانَّ الابتداءَ ليسَ بفعلٍ ولا بمعنَى فعلٍ ، وأحدٌ وضميرُهُ في المعنَى هو سواءٌ .

واذا عُلمَ بأنَّ الاستثناءَ من الضميرِ كانَ كالحكمِ بأنَّ الاستثناءَ من أحدٍ في المعنَى ، فَان قيلَ : فإذا ارتفَعَ النؤىُ بالعطفِ على الأواريِّ إذا كانَ الأَواريُّ مرفوعاً ، فما العاملُ في هذِهِ الحالِ ؟ قيلَ : العاملُ فيهـا ذلكَ الاستقرارُ ، لأنَّهُ بدلٌ من ذلِكَ الضميرِ الذى فِيهِ . فان قِيلَ : انه بدَلٌ من أحدٍ في هذَا الموضعِ ، فانَّما يقالُ : على طريقِ التوسّعِ في الاصطلَاحِ ، واذا كانَ بَدَلاً من الضميرِ الذى رفَعَهُ الاستقرارُ ، وهو ضميرُ أحدٍ كانَ العَامِل فيه ذلكَ الاستقرارُ ، لأنَّ العامِلَ في البدَلِ هو العاملُ في المبدلِ منْـهُ ، أو مثلُهُ .

قوله : " بالمظلومةِ " في موضعِ الحالِ من الحوضِ كأنه قالَ : والنؤىُ مشبهًا للحوضِ في حالِ كونِ الحوضِ بالمظلومةِ الجَلدِ ، والعاملُ في هـذه الحالِ ما في الكافِ من معنَى التشبيهِ ، كأنه قالَ : والنؤىُ كالحوضِ في حالِ كونِ الحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ .

والذى يدخلُ في الاستثناءِ المنقطعِ من أدواتِ الاستثناءِ " إلاّ " ، و" غير " ولا يدخلُ سواهُما فيهِ .

---

(١) في الأصل " الى " وصوابه ما أثبتناه .

بـــاب النفـــــــــي بـ " لا "

ويقالُ على هذا البابِ: " لا " إحدى الكَلِم التي تنسخُ الابتداءَ ، وعدادُها في الحروفِ ، وكانَ قياسُها ألّا تعملَ شيئًا لعدمِ استبدادِها كما كانَ القياسُ في " ما " ذلك ، ولكن العربَ أجمعتْ / على إخراجِهِمَا عما كان يوجِبُه القياسُ فيهِمَا ، كما أخرجَ أهلُ الحجازِ " ما " عن ذلك . ٣٠/ب

ثم اختلفوا في اعمالِ " لا " ، فمنهم من أعملَهَا عملَ " إنّ " وأخواتِهـا من نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ ، وهمُ الأكثرُ [(١)] ، ومنهم من أعملَهَا عملَ ليسَ و" ما " في لغةِ من أعملَها ، ولا تعمَلُ في اللغتَينِ جميعًا إلّا بشرطَينِ : وهُمَا : عمومُ المنفيّ [(*)] بهَا واتصالُهُ بِهَا ، كما لَا تعمَلُ " ما " في لغةِ أهلِ الحجازِ إلّا بشرطينِ [(٢)] ، وقد ذُكِرا في بابِهَا ، فإن بَطَلَ أحدُ الشرطينِ بطلَ العملُ في كلّ واحدٍ من البابينِ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بوجهيّ عملِهَا واختلافِ اللغةِ فيهِمَا ، وما تعمَلُ فيهِ من اللغتينِ ، وأحدُ شرطيّ عملِهَا فيهِمَا ، واختلافِ حكميّ معمولِهَا فـي

(*) في الأصل : النفي ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) قال المالقي : " فإن دخلت على النكرات فالعرب في الكلام فيهـا طائفتان : منهم من يشبهها بانّ فينصبُ بهـا اسمًا ويرفعُ خبـرًا حملا للنقيض على النقيض اذ انّ مُوجِبَةٌ ولا نافيةٌ .

ومنهم من يشبهها بليس فيرفع بعدها الاسمَ وينصبُ الخبرَ اذ هيَ مثلها وداخلة على الجمل الاسمية مثلها إلّا أنهم لا يفعلون ذلـك إلّا بشرطين : أحدهما أن لا يتقدم خبر ، والآخر ألا تدخل عليـه الّا ، فـان كان واحدٌ من ذينِك ارتفعَ مابعدَها بالابتداء والخبـر وساغ الابتداء بالنكرة لتقدم حرف النفي " . رصف المباني ٢٣٣ .

(٢) ينظر رصف المباني ٣٧٨ وشراح الخلاصة عند قوله :

اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكـن

الإعرابِ والبناءِ والتركيبِ معَهَا ومعَ بعضِ توابعِهِ وغيرِ التركيبِ ،وما يركبُ مِمَّا لا يركبُ بحسبِ اختلافِهِ في نفسِهِ من الإفرادِ والإضافةِ والصِّلةِ في لغةِ من أعملَها عملَ " انَّ "،واختلافِ حُكميهَا من الاعتمادِ عليهَا وغيرِ الاعتمادِ،وبعضِ الوجوهِ الجائزةِ فيها مع التَّكرارِ ؛ فهذَا الذى وضعَ له البابَ مع ما لَفَّ لَفهُ من الأمثلةِ والشواهدِ من الآيِ والأبياتِ ،ثمَّ يضافُ إلى هذَا أن يُقالَ : ولا يتقدمُ الخبَرُ في هذَا البابِ كما لا يتقدَّمُ في بابِ "مَا " وما تعملُ فِيهِ.

ولا يخلو اسمُها من أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ : اما أن يكونَ مفردًا أو مضافًا أو مَطولاً (١) ،فإن كانَ مفردًا جُعِلَ مَعَهَا كالشيءِ الواحدِ وبنيَ معهَا على الفتحِ لفظًا أو تقديرًا في لغةِ من يُعملُهَا عَمَلَ " انَّ " وهيَ الكُثرَى .

وان كَانَ غيرَ مفردٍ لم يُجعَل مَعَهَا كالشيءِ الواحِدِ ،وانتصَبَ بِهَا ان كانَ معربًا كما يَنتصبُ بِإنَّ ،وكما يَرتفعُ بِهَا في لغةِ من يُجريهَا مُجرى ليسَ .

و " لا " لا يخلو من أن تكونَ مفردةً أو مكررةً ،فإذَا انفردتْ جَازَ الغاؤُ هَا واعمالُهَا ،وكانَ اعمالُهَا أكثَرَ ، واذا تكررتْ كانَ الإلغاءُ فيها أكثَرَ ، ويجوزُ إذَا تكررتْ أن تُخالِفَ بينَ حكميهَا ،فتُعمِل إحداهُمَا وتُلغِي الثانيةَ .

وإذَا أُعمِلتِ الاولى وأُلغِيتِ الثانيةُ جُعلَتْ (*) تأكيدًا للنفي لا عاطفةً -كما قال أبو القاسم - جازَ فيمَا بعدَها أن تنصبَهُ بالعطفِ حملاً على موضعِ الأولَى وماعملتْ فيه .

وحكمُ النعتِ في هذَا ان كانَ غيرَ مفردٍ حكمُ المعطوفِ في جَوازِ رفعِه ونصبِهِ ، فإن كانَ النعتُ والمنعوتُ كالشيءِ الواحِدِ بُنيَا (٢) على الفتحِ ويحكمُ على موضعِهِما بالنصبِ ،وكذلك ان كُرِّرَ الاسمُ مفردًا كقولك : لا مَاءَ مَاءَ جازَ فِيهِ ثلاثةُ الأوجهِ التي تجوزُ في النعتِ والمنعوتِ المفردَينِ .

(*) في الأصل : وجعلت ،والسياق يعطي حذف الواو.
(١) في الأصل ان موصولا وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه .
(٢) في الاصل : وبنيا والسياق يعطي حذف الواو .

وتزادُ " لا " بينَ العاملِ والمعمولِ فيه نافيةً وغيرَ نافيةٍ،كما تــزادُ " ما " فلا تغيّرُ عَملاً كقولك : جئتُ بلا زادٍ [١] ،وكقول الشاعر [٢] :

* في بيرٍ لاَ حُورٍ سَرى وَلا شَعَرْ *

ويدخلها التركيبُ مع همزةِ الاستفهامِ فيمَا يَزعُمُ النحويّونَ [٣] ، فتكونُ علــى ثلاثةِ أوجهٍ : النفيُ ،والتمنّي ، والتحضيضُ ،ويختلفُ حكمُها بحسبِ اختلافِ المعاني ، فإذَا كانتْ تحضيضاً كانتْ من حروفِ الأفعالِ وغيرَ عاملَةٍ ، وإذَا كانت نافيةً أو تمنّياً كانتْ من نواسِخ الابتداءِ مثلُها / مفردةً . ٣١/أ

انتهت الطريقةُ الكليـةُ .

ونقولُ بعدَ ذلك : اعلَمْ أنَّ " لا " تدخُلُ على المعارفِ والنكــراتِ ، فإذَا دَخلتْ على المعارفِ لم تعملْ شيئاً ، وشرطُها هُنا أن تَتكررَ لئلا يلبــسَ المعنَى وُيتوهـمَ أنَّ " لا " رَدٌّ لكلامٍ متقدمٍ (*) ،وأن مابعدَها ايجَابٌ .

والمسألةُ قولُك : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو ،ولا زيدٌ في الدارِ ولا في المسجِدِ ،ولا تقولُ : لا زيدٌ في الدارِ ، وقد جاءَ في الشّاذِّ : لا نَوْلُكَ أن تفعَلَ هَذَا ،والذى حسَّنَه أنه بمعنَى لا ينبغِي لَكَ [٤] ،وانّمَا لم تتكررْ " لا " في هذه اللفظةِ ؛ لأنها في معنَى ما لا يتكررُ .

(*) في الأصل : رد للكلام متقدم ،والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٠٢ .

(٢) الشاهد من رجز للعجاج يمدح به عمرو بن عبيد الله بن معمر وكان عبد الملك بن مروان قد وجهه لقتال الخوارج وأوله :

* فَاختَارَ في الدينِ الحَروريُّ البَطَرْ *

وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ١/٨ ، قال الفراء : أراد في بئرٍ لاَ حُورٍ ، لا الصحيحة في الجحد لأنه أراد في بئرِ مَــاءٍ لا يُحيرُ عليه شيئاً كأنك قلت: إلى غيرِ رُشدٍ توجهَ وما دَرَى .

وانظر الخصائص ٢/٤٧٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٦ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٥٦٩ ،واللسان (غير) ،والخزانة ٤/٥١ ، والشاهد فيه زيادة " لا " بين قوله بئرٍ وَحُورٍ ،فلم تغير العمــل والمعنى .

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٠٦ فمابعدها ،والمقتضب ٤/٣٨٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٩ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٣٠٢ ،قال سيبويه : " وقالوا:لاَ نَولك أن تفعلَ ، ===

مبحثٌ في دخولِ "لاَ" على النكراتِ

وإذا دخلتْ "لا" على النكراتِ جازَ فِيها وجهانِ: العملُ، وتركُ العملِ، فإذا لم تعمَلْ ارتفعَ مابعدَها على الابتداءِ والخبرِ كما كانَ ذلك في المعرفةِ، ولا يُشترطُ التكرارُ عندَ المبردِ (١)؛ لأنَّهم معَ النكرةِ قد أمِنُوا اللبسَ، فتقولُ: لا رجُلٌ في الدارِ، وعند سيبويهِ لا بُدَّ منَ التكرارِ (٢)؛ لأنه جَوابٌ لمن قالَ: أرجُلٌ في الدارِ أم امرأةٌ؟ وإذا عملتْ فعلى أحدِ الوجهينِ. إمَّا أنْ تُشبَّهَ بـ"ليسَ" من حيثُ هيَ للنفي مِثلُها، وتخلصُ لأحدِ الزمانَينِ، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، كقولكَ: لا رجُلٌ أفضلَ من عمرٍو، ولا يُشترطُ فيهَا التكرارُ، ولكنَّهـا تتوجَّهُ على آخِرِ الزمانَينِ، وإما أن تُشَبَّهَ بـ"أنَّ" فتنصبَ الاسمَ، وترفعَ الخبرَ.

وشُبهتْ بـ"أنَّ" لأنَّها للنفيِ كما أنَّ أنَّ للإيجابِ، والعربُ تحمِلُ الشيءَ على نقيضِهِ، كما تحملُه على نظيرِهِ، وأيضًا، فإنَّها داخلةٌ على الابتداءِ والخبرِ مثل: "إنَّ" إلَّا أنَّ "لاَ" إن أُدخِلَت على نكرةٍ عامةٍ مفردةِ اللفظِ فلاَ حائلَ بينهُمَا مقَها لتضمينها معنَى "من"، فتقولُ: لاَ رجُلَ في الدارِ، كأنه جوابٌ لمن قَالَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ وتقولُ: لا ضَارباً زيدًا في الدَّارِ، فتنصبُ بِها بِالتنوينِ، ولم يَصِحَّ البِناءُ لئلا تَصيرَ ثلاثةُ أشيـاءَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، وليسَ ذلكَ في كلامِ العربِ، وكذلك إذا فُصِلَ بيـنَ "لا" وبينَ ما يصحُّ أن تعملَ فِيهِ، نحوُ قولِكَ: لا في الدَّارِ رجلٌ. يَرجِعُونَ

=== لأنهم جعلوه معاقبا لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا وصار بدلا منه فدخل فيه ما دخل في ينبغي كما دخل في لاسَلَامُ ما دخل في سَلِّمْ. والنول من التنويل والنوال وهو العطية. وانظر المساعـد ١/٣٤٦.

(١) ينظر المقتضب ٤/٣٦١، والمساعد ١/٣٤٥.

(٢) قال سيبويه: "واعلم أنك اذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن الا أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جواب أذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تفصل لأنها ليست بفعل" الكتاب ٢/٢٩٨-٢٩٩، وانظر المساعد ١/٣٤٥.

الى الابتداءِ والتكرارِ ، ولا تعملُ "لا " عَمَلَ ليسَ ولا عملَ "انَّ" لضعفِها عنهما في الوجهينِ جميعًا .

وَقَد زَعمَ الرُّمّانِيُّ أنَّها ناصبةٌ معَ الفصلِ ، ولا حُجةَ لهُ على ذلكَ ،وقد زعمَ الزجاجُ (١) وتابَعَه السيرافيُّ أنَّ النصبَ فِيها بغيرِ تنوينٍ نصبٌ صحيحٌ ،والحجةُ ظاهرةٌ عليهما في قولك : لاَ رُجلَ عاقِلَ على النعتِ ،وفي قولك : لاَ رَجُلَ وامرأةٌ بالنصبِ والتنوينِ ، والرفعِ والتنوينِ ، وكذلكَ إذا تكرر النَّعتُ كقولكَ : لا رجلَ كريمَ عاقلاً عندَك ،وتقولُ : لا مثلُكَ ولا غيُرَكَ أفضلُ من عمروٍ بالرفعِ والنصبِ في مثلٍ وغيرٍ ،فالرفعُ على الابتداءِ وعلى اسمِ "لا "،والنصبُ على اسمِ "لا " لشبَهِها بِانَّ ،وهذا النصبُ صحيحٌ وليسَ ببناءٍ،لئلاَّ تُبنَى ثلاثةُ أشياءَ شيئاً واحدًا ،وأفضلُ رفعاً ونصباً خبرُ "لا " بلاخلافٍ إذا كانَ مِثلُكَ اسمَها ،وأمّا في قولكَ : لا رَجلَ أفضلَ من عمرو إذا بنيتَ رَجلاً ، فَقالَ المبردُ (٢) : بأنه خبرٌ لِـ "لاَ " كما كانَ مثلَ ذلكَ في انَّ التي حُمِلت عليهَا ، وقالَ سيبويه (٣) : انه يتصوّرُ بعدَ ذلكَ الحكمِ بأن يتوَهَّمَ / من "لا " واسمِهَا مبتدأ حيثُ صارتْ بِمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، ٣١/-
واذا وَقعَ في أول الكلامِ اسمٌ مبتدأٌ ووقعَ خَبَرُه بعدَهُ جارٍ عليهِ ،فانما يكونُ لَهُ ،فالخبرُ على هذهِ الحالةِ خبرٌ للمبتدأ المتصوَّرِ من "لا " معَ رجلٍ والمبردُ راعىَ الأصلَ،وسيبويهِ اعتبرَ آخِرَ الأمرِ وَما آلَ اليهِ الحالُ .

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠ ،والمساعد ١/ ٣٤٥.

(٢) ينظر المقتضب ٤/ ٣٨٣.

(٣) قال سيبويه :" وقال الخليل رحمه الله: يدلك على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضلُ منك كأنك قلت : زيد أفضلُ منك ". الكتاب ٢/ ٢٩٣.

(٤) قال سيبويه :" واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت : هل من رجل ؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . والدليل على أنَّ لا رجلَ في موضعِ اسمٍ مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضلُ منك". الكتاب ٢/ ٢٧٥-٢٧٦ ،وانظر ص ٢٩٣.

فصل : [النعت]

قال : (وإذا نعَتَّ) ؛[1] قلتَ : كما تقولُ أنتَ : إنَّ نعتَ المرفوعِ مرفوعٌ ونعتَ المنصوبِ منصوبٌ ، ونعتَ المنفيِّ بمفردٍ مثلِه على وجهين : على الرفعِ على الموضعِ وعلى النَّصبِ على اللَّفظِ لاطِّرادِ البِناءِ حتَّى صارَ كالإعرابِ إلَّا أنكَ إن شئتَ نونتَ النعتَ كأنك بنَيتَ " لا " مَعَ رَجلٍ ، وإن شئتَ بنيتَ النعتَ مع المنعوتِ ، وحينئذٍ قدرتَ دخولَ " لا " عليهما كما لو دخلتْ على خمسةَ عشرَ ، وليسَ فيهِ على هذا بناءُ ثلاثةِ أشياءَ وجعلُها شيئًا واحدًا ، فتقولُ : لا رَجُلَ عاقلٌ وعاقلاً ولا رجُلَ عاقلَ ، فإن زدتَّ نعتًا نَصبتَهُ[*] بتنوينٍ أو رفعتَهُ ، ولا يجوزُ حذفُ التنوينِ منه لِئلا تُبنَى ثلاثةُ أشياءَ شيئًا واحدًا ، وكذلِكَ لو نعتَ بمضافٍ أو مُطوَّلٍ لم يكنْ في نعتِهِ البِنَاءُ كذلك ، فتقولُ : لا رَجُلَ مثلَكَ ومثلُكَ ، ولا رَجُلَ ضاربًا زيدًا وضاربٌ زيدًا ولا يجوزُ : ضاربَ زيدًا .

فَصلُ العطفِ :

وإذا عطفتَ على المرفوعِ بعدَ " لا " فهوَ مرفوعٌ ، وهذا في عطفِ المفرداتِ ، وعلى المنصوبِ الصِّرفِ فهوَ منصوبٌ ، وهو في هذا البابِ وفي غيرِهِ ، وعلى المبنيِّ فينظر ، فإن لمْ تتكررْ " لا " فبوجهينِ : بالنصبِ والتنوينِ على اللفظِ ، وبالرفعِ والتنوينِ على الموضعِ ، ولا يجوزُ النَّصبُ بلا تنوينٍ على أن تنوِيَ عطفَ مفردٍ على مفردٍ ، لئلا تُبنَى ثلاثةُ أشياءَ شيئًا واحدًا ، فتقولُ : لا رَجلَ وامرأةٌ ، ولا ضاربًا زيدًا وخارجًا ، ولا رَجُلَ وامرأةً وامرأةٌ .

وإن تكررتْ " لا " جازَ خمسةُ ألفاظٍ بسبعةِ أعاريبَ :[2]

أولُها : لا رجلَ و[لا][**] امرأةَ على عطفِ جملةٍ على جملةٍ .

ثانيها : لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ بالرفعِ فيهما على عطفِ جملةٍ على جملةٍ [أوْ][**] عطفَ مفردٍ على مفردٍ ، ولا الثانيةُ للتوكيدِ .

(*) في الأصل : نصبت ، والسياق يعطي ما أثبتناه .
(1) الجمل ٢٣٨ .
(2) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٩٤٧/٢ ، والأشموني ٦٣٥/١ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
(**) زيادة يقتضيها السياق .

ثالثُها : لا رَجُلَ ولاَ امرأةٌ بالنصبِ في الأوَّل من غيرِ تنوينٍ ورفعِ الثاني بالتنوينِ من وجهين على وجهين : على عطفِ جُملةٍ على جملةٍ أو على عطفِ مُفردٍ على مفردٍ ، ولا الثانيةُ للتوكيدِ .

رابعُها : لا رَجُلٌ ولاَ امرأةَ برفعِ الأول ونصبِ الثاني بغيرِ تنوينٍ على عطفِ جملةٍ على جملةٍ .

خامسها : لا رَجُلَ ولا امرأةً بنصبِ الأول من غيرِ تنوينٍ، ونصبِ (*) الثاني بتنوينٍ على اللفظِ من عطفِ المفرداتِ، و " لا " للتوكيدِ .

فصلٌ :

وقد تدخلُ " لا " على شيءٍ عَمِلَ بعضُه في بعضٍ كقولِكَ : لا مرحبًا (١) هو منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ ، فلم تعمَلْ " لا " شيئًا ، وقد تزادُ " لاَ " بينَ العاملِ والمعمولِ في الإعرابِ لا في المعنَى ، كقولِكَ : غضبتُ من لا شيءٍ ، وجئتُ بلا زادٍ . (٢)

ولتعلَم أنَّ " لا " تقعُ في كلامِ العربِ على أنحاءٍ : تكونُ ناهيةً كقولك : لا تَقمْ ولا تَقعدْ ولا تَخرجْ ، ونحو ذلك ، وهي جازمةٌ لِفعلِ المستقبلِ ، وتكونُ نافيةً غيرَ عاطفةٍ ، كقولك : قام / زيدٌ لا عمرو. /٣٢

وتكونُ مُؤكِّدةً للنفي بعدَ حرفِ العطفِ كقولك : ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو ، والنافيةُ تكونُ زائدةً وغيرَ زائدةٍ ، ونُريدُ بالزائدِ ما لا يمنعُ العاملَ من عَمَلِه فيما بعدَها ، كقولك : خرجتَ بلا زادٍ ، وجاءَ بلا شيءٍ ، ونحو ذلك . والمقصودُ في هذا البابِ " لا " النافيةُ التي هي غيرُ زائدةٍ ولا عاطفةٍ ، وهي لا تَخلو إما أن تدخُلَ على الفعلِ ، وإما أن تدخُلَ على الاسمِ ، فإنْ دَخلتْ على الفعلِ

(*) في الأصل : من غير تنوين ونصب الثاني بتنوين على اللفظ ، وهو تكرار .
(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠١ والمقتضب ٤/ ٣٨٠ .
(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٢ .

لم يكن لها عملٌ فيه،نحوَ قولك : والله لا يَقومُ زيدٌ ،وكقوله تعالى ﴿ فَــلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ ﴾ (١) ،لا أنَّهَا (*) في الآيـةِ الكرمةِ نافيةٌ لما مضَى ،أي لـم يَصدّق ولم يصلِّ ،وليسَ لها عملٌ أيضًا فيمَا دخلتْ عليه من الفعلِ الماضـي لا في لفظِه ولا في مَوضِعِه .

وإذا دَخلت على الاسمِ ،فلا يخلُو ذلك الاسمُ إمَّا أن يكونَ معرفَــةً أو نكرةً ، فإن كانَ معرفــةً كانَ مرفوعًا ووجبَ تكرارُهَا،كقولك : لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو ،ولا محمّدٌ في البيتِ ولا خالِدٌ ،وإن دَخلتْ على النكرةِ ،فلا تَخلُــو النكرةُ إمَّا أن تكونَ مفردةً أو مُضافَةً أو مشبَّهَةً بالمضافِ .

والمفردُ في هذَا البابِ في اصطلاحِهم كالمفردِ فـي بابِ النـداءِ ، وهو مَا ليسَ بمضافٍ ولاَ بمشبَّهٍ بالمضافِ ،فَإن كانتِ النكرةُ الواقِعةُ بعدَ " لا " مفردةً ،فلا يَخلُو إما أن تتوفرَ فيهَا شروطُ البناءِ أو لا تَتوفرَ .

وشروط بناءِ النكرةِ مَعَ " لا " أن تكونَ النكرةُ مفردةً ،وأن تكُـــونَ مباشرةً لِـ " لاَ " (٢) ، وأن تكونَ غيرَ مكررَةٍ ،فَإذا كانت غيرَ مفردَةٍ لم تَكُـن مبنيةً معَ " لا "،وكانتْ منصوبَةً بِها نصبَ الأسماءِ المعرَبةِ،كقولك : لا غـلامَ رجلٍ في الدَّارِ ،وكذلك إذا كانت مشبَّهةً بالمضافِ كقولكَ : لا ضاربًا زيـدًا في الدار ولاَ آمرًا يومَ الجمعةِ لَكَ ، وإذا انتقَــضَ شروطُ مُباشرتِهَا لِـ " لاَ (٣)

(*) في الأصل : لانَّهما ،والسِّياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٣١ من سورة القيامة .

(٢) في الأصل:لا لا خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) في الأصل : لالا ،خطأ صوابه ما أثبتناه .

بالفصلِ بينهما رفعتَ النكرةَ بالابتداءِ،ووجبَ تكرارُها ،كقولكَ : لا في الدارِ رَجُلٌ ولاَ امرأةٌ ،وإذا انتقَضَ شرطُ إفرادِ " لاَ " بتكرارِها كنتَ مخيّراً ان شئتَ بنيتَ النكرةَ مع " لا " ،وان شئتَ رفعتَ،كقولك: لاَ رَجُلَ في الدار ولاَ امرأةٌ ، إن شئتَ أن تقولَ هذَا الكلامَ،وإن شئتَ رفعتَ النكرةَ ،فتقولُ : لا رجلٌ في الدارِ ولاَ امرأةٌ ،وقد تقدّمَ في فصلِ العطفِ وسيتكررُ بأبلغَ من هذا (*) ان شاءَ اللهُ تعالى .

فَاذَا توفرتْ هذهِ الشروطُ في النكرةِ الواقعَةِ بعدَ " لا " وجبَ بِنَاؤُ هَا معَها وكانَا في موضعِ رَفع على الابتداءِ،وأصلُ " لا " هذِهِ التي تبنى النكرةُ معَها أن تكونَ عاملةً في تلك النكرةِ ،فَاذَا قلتَ : لاَ رَجُلَ في الدارِ فأصلُهُ عندَهُمْ لاَ رَجُلاً في الدارِ ،ومما يدلُّكَ على أنها عاملةٌ في النكرةِ النصبَ إذَا لم تَتكرر ،قولُهُم فيما أشبهَ المضافَ:لاَ خيرًا من زيدٍ في الدارِ،فلا يمكنُ أن يكونَ خيرًا مَبنيًا مَعَ " لاَ " لِثبوتِ التنوينِ فيهِ ،وكذلك نصبُهَا للنكرةِ إذَا قلتَ : لاَ غلامَ رَجُلٍ في الدَّارِ ،فلا يمكِنُ أن يكونَ " غُلام رَجُلٍ " مبنيًا مَعَ " لاَ " لامتناعِ جَعلِ ثلاثةِ أشياءَ كالشيءِ الواحِدِ ؛ لأنَّ المضافَ مَعَ المضافِ اليهِ كالاسمِ الواحِدِ ،فَاذَا بنيتَ المضافَ مَعَ " لاَ " / جعلتَ ثلاثةَ أشياءَ ٣٢/ كشيءٍ واحدٍ .

فإن قِيلَ : ولِمَ عملتْ " لا " وهيَ من الحروفِ التي لا تَختَصُّ بالأسماءِ ثم لو كانت تَختَصُّ لمَا كانَ يَنبغي لها أن تعملَ نصباً ،وإنما تعمَلُ الجرَّ كحروفِ الجرِّ ،فلِمَ عملتِ النصبَ ؟

قِيلَ : إنّما عملت النَّصبَ حملاً لَهاَ على نَقِيضِها وهيَ " انَّ " والشيءُ يحمل على نقيضِه،كما يحمل على نظيرِه مع ما بينهُما من الشَّبه الزائِدِ على المناقضةِ،وذلكَ أن كلَّ واحِدٍ منهُما يدخُلُ على المبتدأ والخبرِ ، يضافُ (١) ذلكَ الى كونِهَا نقيضتَّها،فحملت عليْهَا في النصبِ لأجلِ المناقضَةِ والشبهِ المذكورِ ، فهي ناصبةٌ للنكرةِ الواقعةِ بعدَها

(*) انظر ما تقدم ص ٤٦ وما سيأتي .
(١) في الاصل" ما يضاف" ولعل الصواب ما أثبتناه .

رافعةٌ لخبرِهَا ،فَإذَا صَحَّ لها العملُ بما ذكرتُ كَانَ أصلُ قولك : لاَ رَجُلَ في الدار : لاَ رَجُلاً في الدارِ ، فَكانَ ينبغِي لَها أن تعملَ فيهَا نصبـًا ، وانما عَدَلُوا الى بِنَاءِ "رَجُلٍ" مَعَهَا ،لأَنَّهُ جوابٌ لقولك : هلْ مِنْ رجلٍ في الدارِ ؟ فكان حقُّ الجوابِ أن يكونَ على وَفقِ السُّؤالِ ،فيقالُ : لا مِنْ رجلٍ في الدارِ ،ومِنْ موضوعةٌ للعمومِ (١) ،فحذفُوها من قولِكَ : لا من رجلٍ في الدارِ ،وضمنُوا معنىٌ "مِنْ" الذى هو العمومُ واستغراقُ الجنسِ للنكرةِ الواقعةِ بعدَ " لاَ " ولذلكَ فُهِمَ منهَا أهلُ اللغةِ العمومَ في هذَا الموضعِ ونحوِه ، فبُنِيَتِ النكرةُ مع " لا " لتضمُّنهَا معنًى،وبُنيَتْ معها على الفتحِ طلبـًا للتخفيف .

فان قِيلَ : ولِمَ حكمتم أنَّ " لا " مع النكرةِ المبنيةِ بعدَها كالاسمِ الواحدِ ؟ قيلَ : لما كانتْ جوابًا لقولِكَ : هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟ كانتِ النكرةُ في السؤالِ مجرورةً ،وحرفُ الجرِّ مع المجرورِ كالشيءِ الواحدِ ،وذلكَ الحرفُ هو حرفُ الجرِّ ،طريقُ هذا السؤالِ بالجوابِ في كونِ النكرةِ مع الحرفِ الذى يَليهَا كالشيْءِ الواحدِ .

وأما النكرةُ المضافةُ ،فهيَ معرفةٌ ،وانما أُعرِبَتْ ،وإن كانَ المرادُ بِهَا العمومَ ،لأنَّ الاسماءَ المضافةَ لا تَجِيءُ مبنيةً،فَرُفِضَ فيها حكمُ عِلةِ البناءِ،وغُلِبَ حكمُ جِنسِها من الإعرابِ ،لانَّ المضافَ بَعُدَ من الحرفِ،إذِ الحرفُ لا يكونُ مُضَافًا ،ولم تجعَلْ " لا " معَ المضافِ كالشيءِ الواحدِ في كلامِ العربِ ، والمشبهُ بالمضافِ كالمضافِ .

فَان قيلَ : وما هو المشبهُ بالمضافِ ؟ قِيلَ : هو عبارةٌ عن اسمِ نكرةٍ عَمِلَ في اسمٍ آخرَ أَوْ تَعلَّقَ (٢) به مجرورٌ ،كقولك : لا ضاربًا زيدًا ولا آمرًا يومَ الجمعةِ لَكَ،ولا خَيرًا من زيدٍ في الدارِ، ووجهُ شَبَهِهِ بالمضافِ أَنَّ المضافَ يطلبُ المضافَ اليهِ ويقتَضِيه ،وهو عاملٌ في المضافِ اليه ،والمشبهُ بالمضافِ يعملُ فيما بعدَهُ ويتعلقُ به ،وهو أيضًا يطلُبُه ويقتَضِيه ،لان كلَّ عاملٍ يطلبُ معموله .

---

(١) في الأصل : وهي ،تحريف من الناسخ والسياق يقتضي ما أثبتناه .
(٢) في الأصل : وتعلق ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

ألفاظُ الكتابِ : قولُه في " لا " إنها تنصبُ النكراتِ بغيرِ تنوينٍ ،(١) لا يصحُّ على حقيقةِ الاصطلاحِ ؛لأن النصبَ إنمّا هو لقبٌ عن ضربٍ من الإعرابِ، وإنمّا كانَ ينبغِي له أنْ يقولَ : اعلمْ أنَّ النكرةَ تُبنَى مَعَ " لاَ "(٢)، ثم إنَّ قولَه بغيرِ تنوينٍ يُوهِمُ أن عَمَلَ العاملِ في المعربِ يكونُ بالتنوينِ وبغيرِ التنوينِ ، فما يكونُ فيه التنوينُ يكونُ من أثرِ العاملِ ،وما كانَ فيهِ بغيرِ تنوينٍ كانَ عدمُه / أيضًا من أثرِ العاملِ.(*) والعذرُ لأبي القاسمِ -رحمه اللهُ- في قولِه : " أنّ " لاَ " تَنْصِبُ النكراتِ " أنه تسامحَ وشبّهَ البناءَ على الفتحِ بالنصبِ ، فلذلكَ أطلقَ عليه نصْباً وشبهَ ذلكَ البناءَ بالنصبِ مع اقترانِ " لا " بذلكَ البناءِ ،فهي مشبهةٌ للعاملِ مع عملِهِ لاقترانِهَا به . ٣٣/أ

قوله : " بغيرِ تنوينٍ "(**) الباءُ باءُ المصاحبةِ،كقولِهم : خرجَ زيدٌ بثيابِه ، وهي باءُ الحالِ ،فإذَا قَالَ القائلُ : خَرجَ زيدٌ بثيابِهِ ،فكأنه قال : خرجَ زيدٌ وثيابُه معَهُ ،وكذلكَ هذَا،كأنه قال : اعلَمْ أنَّ " لاَ " تنصبُ النكراتِ وهي بغيرِ تنوينٍ ،فلا يكونُ التنوينُ من أثرِ " لا " على هذَا التأويلِ ،ويكونُ سَببُ إثباتِهِ هذَا العقدَ أن النكرةَ إذَا كانت مرفوعةً بعدَ " لاَ " كانت منونَةً [فَذَكَرَ لِلقَارِئِ](٣) أنها إذَا كَانت مَعَ " لا " مبنيةً لا يثبتُ فيها التنوينُ .

---

(١) الجمل ٢٣٧ .

(٢) اختلف النحويون في هذه الحركة ،هل هي حركة إعراب أم حركة بناء ؟ قال ابن الأنباري في الانصاف : ذهب الكوفيون الى أنها حركة إعراب ، وذهب البصريون الى أنها حركة بناء .
ينظر الانصاف مسألة ٥٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠ ، و شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٣٨ - ٩٣٩ .

(٣) في الأصل "مذكر للنارى " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(*) الجمل : ٢٣٧ .

(**) الجمل : ٢٣٧ .

كما يثبتُ فيها مرفوعةً ،فإن قيلَ قد نقلتُم أنَّ أصلَ " لا " أنْ تكونَ عاملةً في تلكَ النكرةِ النصبَ ، فلعلَّ أبا القاسمِ أشارَ بقوله : (اعلم أنَّ " لا " تنصبُ النكراتِ) الى الأصلِ .

قيلَ : يمنعُ من ذلكَ شيئانِ : أحدُهما قولُه : (بغيرِ تنوينٍ) ؛ لأنَّها في حالِ نصبِ النكراتِ يَكُونُ التنوينُ مُصاحباً لَها ، والآخرُ أنه لم يُمثِّل الا بِما يُبنَى ؛ لأنَّه قالَ بعدَ هَذا كقولك : (لا رَجُلَ في الدارِ ولا غلامَ عندكَ) ،فبيَّن اعلامَهُ بالنوعِ الذي هُوَ البِناءُ ، حيثُ لا نصبَ ولا تنوينَ .

فإن قيلَ : ولِمَ اختصت " لاَ " بالعملِ في النكراتِ دونَ المعارفِ ؟ قيلَ : اختصت بذلك لأمرينِ :

أحدُهما : أنهم اعتزموا على أن يجعلوا الاسمَ الذي بعدَها عامّاً (*) ولا يتصورُ العمومُ في المعارفِ .

والآخرُ (١) أنَّها انما نصبتْ بالحملِ على " انَّ " بالشَّبهِ المذكورِ الاَّ أنَّ المُشَبهَ بالشيءِ لا يَقوى قُوتَه ،فقصرُوهَا على بعضِ ما تعمَلُ فيه " انَّ " وهُوَ النكراتُ لتظهَرَ مزيةُ " انَّ " عَليْها التي هي أصلُها في العمَلِ .

قوله : (وَقد يَجُوزُ أن لَا تعمَلَ فتُلغيها) (٢) ، يريدُ : وقد يَجوزُ أن لا تُبنَى النكرةُ بعدَ " لَا " فترفعُ ،وسَمَّى أيضاً البناءَ على الفتح عَمَلاً على طريقِ التوسُّعِ ،وهذا الجوازُ انما يُتصوُر اذا كانتْ متكررةً ،وتكونُ النكرةُ التي بعدَ " لا " الأولَى مباشرَةً لَها ،فحينئذٍ يَجُوزُ لَكَ أن تبنِيَهَا معَها والاتبنيَها ، فترفَعُ النكرة ،فتقولُ : لاَ غُلامَ لَكَ ولا امرأةٌ ، وأما في غيرِ هذا المحلِّ ، فَيجبُ الغاؤُها ،وذلك اذا كانت مفصولةً من " لا " كقولِكَ : لا في الدارِ رَجُلٌ وَلاَ امرَأةٌ ،ومُثُلُ أبي القاسمِ - رحمهُ اللهُ - انما هِيَ فيمَا يجوزُ فيها الإلغاءُ والبناءُ ؛لانه مَثَّلَ بقوله : لاَ غُلامٌ لَكَ ولاَ مالٌ لِزيدٍ ،فقَد كرر " لا " والنكرة

(*) في الأصل : عاملا ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .
(١) في الاصل " والاخير " ،ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٢) الجمل ٢٣٧ .

التي بعدَها مباشرةً ،وعليه قولُه تعالَى : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾(١) على قراءةِ من قرأَ بالرفعِ ،وكذلك قولُه تعالَى ﴿ لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾(٢).

قوله : (وقَد يجوزُ أن تُجرَى مُجرَى ليسَ ،فترفَعُ مابعدَها إلَّا أنه لَا تعمَلُ إلَّا في النكراتِ)(٣)؛ اعلم أنه يجيءُ في كلامِ العربِ : لَا رَجُلٌ في الدارِ برفعِ رجلٍ من غيرِ أن تُكررَ "لا"،فيقولُ النحويونَ(٤) انَّها في هذَا الموضِع مُشَبَّهَةٌ بليسَ ،فهيَ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ،/ فتكونُ النكرةُ المرفوعَةُ بِها اسمًا لَهَا والمجرورُ في موضع خَبرِهَا ، كما يكُونُ ذلك في"ليسَ"،فإن قيلَ : ولأيِّ شيءٍ لا تَجعلُ مَابعدَ "لاَ" مرفوعًا بالابتداءِ ولا تحتاجُ الى أن تُحمَلَ على ليسَ ؟ ،قيلَ : لانَّ كُلَّ موضِعٍ رُفِعَ مابعدَها بِالابتداءِ من معرفةٍ أونكرةٍ لم تكن إلَّا مُكررةً ،وهيَ في هذِهِ المسألةِ المذكورةِ غيرُ مكررةٍ ،فحملُوها في العمَلِ في هذِهِ النكرةِ على نظيرَتِها(*) وهي "لَيْسَ" كما حملُوهَا في النَّصبِ ٣٣/ب

(*) في الأصل : على نظيرى الشيء ،وهوتحريف من الناسخ .

(١) الآية ٢٥٤من سورة البقرة وقراءة السبعة دون أبيعمرو وابن كثير بالرفع منونا . ينظر الكشف ١/٣٠٥.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الطور قال الزجاج " وتقرأ (لَا لَغْوَ فيها ولاَ تأثِيمَ) بالنصب فمن رفع فعلى ضربين ، على الرفع بالابتداء وفيها هو الخبر ،وعلى أن يكون "لا" في مذهب ليس رافعة ،أنشد سيبويه وغيره :

مَن صدَّ عن نيرانِهَا * فَأنَا ابنُ قَيسٍ لاَ بَرَاحُ

ومن نصب فعلى النفي والتبرئة كما قال في قوله (لا رَيبَ فِيهِ) . إلَّا أن الاختيار عند النحويين إذا كُررت "لَا" في هذا الموضع الرفع، والنصب عند جميعهم جَائِزٌ حَسَنٌ . معاني القرآن ٥/٦٣-٦٤.

(٣) الجمل ٢٣٧-٢٣٨.

(٤) قال سيبويه :" وقد جعلت وليس ذلك بالاكثر بمنزلة ليس وان جعلتها بمنزلة ليسَ كانت حالها كحال لاَ في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعملُ في معرفة .. وان شئت قلتَ : لا أحد أفضل منك في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع وفيما يَجوزأن يحمل عليها .. واذا قلتَ : لا غلامٌ ،فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليسَ " ،الكتاب ٢/٢٩٦ فمابعدها وانظر شرح المفصل ٢/١١٦، والمساعد ١/٣٥١.

(*) في هامش ص ٣٤ الوجه الأول : أو حرف ليس لا أن تعمل عمل انَّ .

على نقيضِهَا وهي " انَّ "ولم يُخرِجُوا بِهَا في الموضعَيْن عن العملِ في النكــرةِ الا أنَّها لم تقوَ قوةَ ما حُمِلَت عليه في الموضعَيْنِ في العملِ ،فهي لم تقوَ في النصبِ قوةَ "انَّ "،ولم تقوَ قوةَ "ليسَ" في الرفعِ ،فَهِيَ لا تعملُ في الرفعِ والنصبِ الاَّ في النكراتِ ،ولذلكَ قالَ أبو القاسمِ -رحمه اللهُ- حين تكلمَ عليْهَا بأنها تنصبُ في أولِ البابِ،ولا تعملُ في المعارفِ ،وقال حينَ شَبهَهَا بِليسَ"، الاَّ أنها لا تعمَلُ الاَّ في النكراتِ (١). فإن قيلَ : فإذا كانت لاَ تعملُ الاَّ في النكراتِ ، فما تصنعُونَ في قولِ العربِ :"لا بصرةَ لَكُمْ"،ولا هيثمَ الليلــةَ للمطــيّ" (٢) ، وكذلــكَ قــولُهُــم : "قَضِيــةٌ ولاَ أبَا حَسَنٍ" (٣) ، والبصرةُ والهيثمُ وأبُــو الحَسنِ أعلامٌ ،قيلَ : هذا يتخرجُ على وَجهينِ : أحدهُمَا : أن يَكُــونَ على حذفِ مضافٍ لم يتعرفْ بالإضافةِ وهومَثَلٌ ،فكأنه قالَ : لا مِثلَ البصــرةِ لَكُمْ ، ولا مِثلَ الهَيثمِ للمطيّ ،ولا مِثلَ أبي الحسنِ للفقهِ في القضيةِ النازلةِ ، ومِثلُ لا يتعرفُ بما أُضيفَ اليهِ فَهوَ نكرةٌ و " لا " عاملةٌ فيه ،ولكنهُ حــذفَ المضافَ وأُقيمَ المضافُ اليهِ مَقَامهُ وسُلِبَ الالِفَ واللاَّمَ ،فقالوا : لا بصرةَ وانما

---

(١) قال سيبويه :" واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هــذا الباب لأنَّ " لا " لا تعمل في معرفة أبدًا " . الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، وانظر المقتضب ٤/ ٣٦٢ - ٣٦٣ ،والأصول ١/ ٣٨٢ ، وابن يعيش ٢/ ١٠٢-١٠٣.

(٢) يروى صدر بيت وعجزه : * وَلاَ فَتًى مثل ابنِ خَيبَرِي *
قال سيبويه :" فانه جعله نكرة كأنه قال : لاَ هَيثمَ من الهيثميــنِ ومثل ذلك لا بصرةَ لَكُمْ " . الكتاب ٢/ ٢٩٦ ،وانظر المقتضــب ٤/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٣) قال سيبويه :" وتقول قضية ولا أبا حسن تجعله نكرة قلت : فكيف يكون هذا وانما أراد عَلِياً رضيَ اللهعنه فقال : لأنه لا يجوز لك أن تُعمِلَ " لا " في معرفة وانما تُعمِلُهَا في النكرةِ فإذا جعلتَ أبا حسن نكرةً حَسُنَ لك أن تعمِلَ " لا " وعلم المخاطب أنه قد دخل في هَؤلاءِ المنكُورِينَ عَلِيّ وأنه قد غُيِّبَ عنهَا " . الكتاب ٢/ ٢٩٧ ، وانظر المقتضب ٤/ ٣٦٣.

هي البصرةَ وقالوا : لا هيثمَ وإنَّما هو الهيثمُ ، وكأنَّهم حذفُوا الالفَ واللاّمَ ليُعينُوا لفظَها لدخولِ " لا " عليْهَا كتهيئَةِ اللاّمِ في قولِهِمْ " لاَ أبا لك "(١).

وأمَّا أبُو حَسنٍ فمرةً كانَ يُدعَى أبا الحسَنِ ومرّةً كانَ يُدعَى أباحسَنٍ ، فأدخلوا " لا " على قولِهِم: أبا حَسَنٍ الذى لفظُه لفظُ النَّكرةِ وإنْ كانَ معرفةً .

والثاني ، وهو الظاهِرُ أن يكونَ نكَّرَ البصرةَ وجَعَلَهَا اسمَ جِنسٍ للبصرةِ وما أشبهَهَا ، وكذلِك نَكَّرَ الهيثمَ وجَعَلَهُ اسمَ جنسٍ لَهُ ولمن يُشبهُه من الفُقهاءِ ، فيكُونُ قولُه : "لا بصرةَ لَكُمْ" بمنزلةِ قولك: لا مدينةَ لكُم، ويكونُ قوله : لا هيثمَ الليلةَ ، وكذلك قولُهم: قضيةٌ ولا أبا الحسَنِ تُنَزَّلُ منزلةَ: قضيةٌ ولا فقيهٌ يتفقَّهُ فيها ، وهذا الوجهُ الثاني في المعنَى راجعٌ الى الوجهِ الأولِ، ولكنَّ تقديرَ الإعرابِ مختلفٌ فيهما ، فأمَّا قول الشاعر: (٢)

مَن صَدَّ عَن نِيرانِهَا فَأنَا ابنُ قَيسٍ لاَ بَرَاحُ

البيتُ هو لسعد بن مالك (٣) بن بكر بن وائل ، والنيرانُ: أرادَ بِهانيرانَ

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٢ .
وقال المبرد " أما قولك: لا أبا لك فانما تثبت اللام لانك تريد الاضافة ولولا ذلك لحذفتها ". المقتضب ٣٧٤/٤ وانظر التصريح على التوضيح ٢٣٦/١ .

(٢) من شواهد الجمل : ٢٣٨ .
والبيت لسعد بن مالك وقد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب على اعمال " لا " عمَلَ ليسَ وقال : وليس ذلك بالا كثر . وجعل الخبر محذوفا تقديره لي . الكتاب ٥٨/١ و ٢٩٦/٢ .
وهو في المقتضب كذلك شاهدا على هذه اللغة ٣٦٠/٤ من غير تكرير " لا " ، وأنشده أبو تمام في الحماسة بشرح التبريزى ١٩٣/١ ، وانظر الانصاف ٣٦٧/١ والمقتصد ٨٠٧/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٥ ، وشرح المقصورة للخمي ٢٤٣ .

(٣) سعد بن مالك بن بكر بن وائل أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية وكان شاعرا وهو القائل :

===

الحربِ ، فالهاءُ مِنْ قوله : " عَن نِيرانِها " عائِدَةٌ على الحربِ، ومعنَى من صدَّ عَن نِيرَانِها : مَنْ رَجَعَ عن نِيرانِها وَتَبَاعدَ عنهَا ، قوله :

* فَأنَا ابنُ قيسٍ لاَ بَراحُ *

المعنى : فَأنَا المشهُوَر بالشجاعةِ لاَ زَوالَ لي عَنْها، ولا بُعدَ لي عَنهـا ، وصفَ نفسَهُ بالصَّبرِ في الحربِ على القِتالِ .

قوله : " فَأنَا ابنَ قَيسٍ " لَم يُرِد أنْ يُخبِرَ بأنَّهُ / ابنُ قَيـسٍ ؛ ٣٤/أ
لأ نّه كانَ معلُوماً وانما نَزَّلَ ابنَ قيسٍ منزلةَ قولِهِ : أنا الشُّجاعُ المشهورُ بالشجاعَةِ ، فكأنّه قالَ : فأنَا الشُّجَاعُ المشهورُ بالشجاعَةِ ، كما قال الآخرُ :(١)

* أنَا ابنُ سَاوِيةَ اذ جَدَّ النَّقُرْ *

كأنَّهُ قَالَ : أنَا المشهُورُ بالشجَاعَةِ إذْ جَد النَّقر .

" مَنْ " في قوله " مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا " يُمكِنُ أن تَكونَ شرطيَـةً ، فيكونُ قولُه : صَدَّ عَن نِيرَانِهَا في موضِع جزمٍ بالشرطِ ، والفاءُ مِنْ قولِـه : " فَأنَا ابنُ قَيسٍ " جوابُ الشرطِ ، ويَجوزُ أن تكونَ بمعنَى الذى ، ويكونُ " صَدَّ عَن نِيرَانِهَا " صِلَةٌ لَها، وتَكُونُ أيضاً " مَنْ " على هذَا الوجهِ في موضِعِ رفـعٍ على الابتداءِ ، وأنا ابنَ قيسٍ خَبرُ المبتدأ، والفاءُ دخلَتْ اشعارًا بأنَّ فـي

=== يا بُؤْسَ للحربِ التـي وضعت أَراهِطَ فاستَراحُو
....
مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَـا فَأنَا ابـنُ قَيسٍ لاَ بَـرَاحُ

وله أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة . انظر ترجمته فـي المؤ تلف والمختلف ١٣٥ ومعجم شعراء لسان العرب ١٨٣ .

(١) البيت من شواهد سيبويه لبعض السعديين في الكتاب ٤/ ١٧٣ ، والانصاف ٢/ ٧٣٢ واستدل به الكوفيو ن على جواز الوقف بنقـل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ماقبل آخره نحو : رأيـت البكر ، بفتح الكاف في حالة النصب وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل بلا نسبة ٣٥٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢٦٨/١ ===

المبتدأ سَبَبًا ، فكانَ صدودُ مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا سَبَبًا في ثبوتِه فِيها،كما تقولُ: مَنْ يُخرِجِ الدلوَ فَلَهُ دِرهَمٌ ،وموضِعُ الشاهِدِ فِيهِ قوله : "لَا بَرَاحُ" ،فبَرَاحُ اسمُ "لا" وخبرُهَا محذوفٌ ،فكأنه قال : لَا بَرَاحَ لي مِنْها .

قوله : (فَإذَا فصلتَ بينَ "لا" وَمَا تعملُ فِيهِ بَطَلَ عَمَلُها)[1] الفصلُ بينَهُما نَقضٌ لشرطٍ مِن شُروطِ بِناءِ الاسمِ النكرةِ معَ "لا"[2] التبرئةِ ، فلمَّا انتقَضَ شرطُ الاتصالِ بالفصلِ زَالَ بناءُ النكرةِ مَعَ "لا" ،ورجعُوا فيهمَا الى الرفعِ بالابتداءِ ، وإذا رَفعُوا بالابتداءِ كَرَرُوا ،وبذلك مَثلَ أبو القاسمِ ، فَقَالَ في مُثلِهِ (لَا في الدارِ رَجُلٌ وَلَا لَكَ مَالٌ)[3] ، ومنهُ قولُه تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَولٌ وَلَا هُم عَنهَا يُنزِفُونَ ﴾[4] ، قولُه (فَإذَا نعَتَّ المنفيَّ)[5] ، يَعنِي بالمنفيِّ هَا هنَا الاسمَ الذى بُنِيَ مَعَ لَا عَلى الفتحِ ،ونعتُه لا يخلُو إمَّا أن يكونَ مفردًا أو مضَافاً ،والمفردُ ما ليسَ بمُضافٍ ،فالتثنيةُ والجمعُ في هذَا البابِ مُفردانِ ،فان كَانَ النعتُ مفردًا جَازَ فيهِ ثلاثةُ أوجهٍ : الحملُ على اللفظِ كقولِه: لَا غُلَامَ عَاقِلًا ،والحملُ عَلَى الموضعِ كقولِكَ : لَا غُلَامَ عَاقِلٌ ، وأن تجعلَ المنعوتَ مَعَ النعتِ اسمًا واحدًا كخمسةَ عَشَرَ كقولِكَ : لا غُلامَ عَاقِلَ في الدَّارِ من غيرِ تنوينِ عَاقِلٍ ،وَينبغِي أن يُحكمَ على "لَا"[6] في هَذَا

=== والدرر ٢ / ١٤١ ونسبه لعبد الله بن ماوية الطائي وعجزه :

* وَجَاءَتِ الخيلُ أثَافِيَ زُمرْ *

ومعنى جَدَّ اشتد وتحقق والنقر صوت باللسان يسكن به الفرس إذا اضطربَ بِصَاحِبِهِ ،وانظر اللسان (نقر) وقد نسب البيت الى عبيد ابن ماوية الطائي . والشاهد فيه نقل حركة الراء إلى القاف وهي لغة لبعض العرب .

(١) الجمل ٢٣٨ .
(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢٧٦ والمقتضب ٤ / ٣٦١ .
(٣) الجمل ٢٣٨ .
(٤) الآية ٤٧ من سورة الصافات وفي الاصل: تصحيف للآية إذ كُتبت : لَا فِيهَا لَغوٌ ولا هُم عَنهَا يُنزفُونَ .
(٥) الجمل ٢٣٨ .
(٦) في الاصل على إلَّا صوابه ما أثبتناه .

الوجهِ وهُوَ تركيبُ النعتِ معَ المنعوتِ ،وجعلُهُمَا بمنزلةِ الاسمِ الوَاحِـدِ أنْ تكُونَ غيرَ مبنيةٍ مَعَ النكرةِ بَعدَهَا، لئلاّ يُجعَلَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسـمٍ واحدٍ .

وإن كانَ النعتُ مُضافًا كقولكَ : لا رَجُلَ صَاحِبَ مالٍ في الـدّارِ جازَ لكَ في النعتِ المضافِ وجهانِ : الحملُ على اللفظِ ،والحملُ على الموضعِ، ولم يَجُز أن تجعَلَ النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الوَاحِدِ ،لأنَّ المضافَ معَ المضافِ إليهِ كالاسمِ الواحِدِ ، اذا حزَلَ [لا](*)(١) عَنِ النكرةِ التي وليتْهَا ،وإذا لم يَجرِ ذَلك كما يظهَرُ من مَذهَبِ بعضِ النحويينَ في هذِهِ المسألةِ وأشبَاهِهـا [أدّى](٢) ذَلك الى أن تجعلَ أربعةَ أشياءَ كالاسمِ الواحِدِ ،وذَلك لا يُوجَدُ أصلاً في كلامِ العربِ .

فإن قيلَ : فلمَ جازَ حملُ النعتِ هَاهُنا على اللفظِ ،ولفظُ المنعـوتِ مبنيٌّ والبِناءُ لا يَتْبَعُ لَفظَهُ ؟ قِيلَ : حُكمُ هذا،وعلّتُه كعِلّةِ المُنادى المفـردِ العَلَمِ حينَ حُمِلَ نعتُهُ على اللفظِ ،وقد تقدمَ ذلكَ في بابِ النداءِ .

قوله : (فَجَعلتَ النعتَ والمنعوتَ كاسمٍ وَاحِدٍ ونصبتَهُمَا جَميعـًا ونفَتَهُمَا التنوينَ)(٣)، وقد تقدمَ / العذرُ له على اطلاقِهِ النصبَ فـي هذا الموضِعِ وأمثالِهِ مِنَ المَبنِيَاتِ . ٢٤/-

قوله : (وإذا قلتَ لا رَجُلَ عندَكَ ولاَ مَالَ ولاَ ثوبَ ان شئتَ جعلـتَ الثانيـةَ مثلَ الأولى)(٤).

(*) زيادة يلتئم بها الكلام.
(١) هكذا في الأصل ولعل صحتها : إذا جَزَل لا عن النكرة ، لأنّ الجَزّلَ هُو القطع،والمراد أن المضاف مع المضاف إليه إذا وليَ "لا" النكرةلم يجز بناءها معه لئلاتجعل ثلاثة أشياء كالاسم الواحد وذلك لا يوجد في كلام العرب.
(٢) في الأصل (ودى) ولعل صوابه : أدى .
(٣) الجمل ٢٣٨.
(٤) الجمل ٢٣٩ ،وفي الاصل:الاول والتصويب من الجمل .

سبحث لا حول ولا قوّة إلا باللّهِ العليّ العظيم

هذِهِ المسألةُ وما شاكلَها وهيَ قولك : لا رجلَ عندَك ولا مالَ ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ يَجوزُ فِيها خمسةُ أوجهٍ : أحدُها : أن تجعَلَ الاولى مبنيةً معَ النكرةِ التي بعدَها،ولا الثانِيةَ كذلكَ.

والوجهُ الثاني : أن ترفعَ ما بعدَ " لا " الأولَى وما بعدَ " لا " الثّانِيةِ بِالابتداءِ وتترُكَ بناءَهَا على الفتحِ.

والوجهُ الثالثُ : أن تَبنِيَ الأولى (١) معَ النكرةِ الواقِعةِ بعدَها وتجعَلَ الثانيةَ مُؤكِّدةً في العطفِ،والعطفُ هُنا إنّما هُوَ بالواوِ ، فإذا فعلتَ ذلكَ جازَ لك في النكرةِ التي بعدَها أن تَعطِفَها على موضِعِ الاولى فترفَعُ وتُنونَ ،وجازَ لك أن تعطِفَها على لفظِ الاولَى فتنصبَ وتنوّنَ ، فهذانِ وجهانِ الى الوجهينِ المتقدمينِ فتَصِيرُ أربعةَ أوجهٍ.

والوجهُ الخامسُ : أن تجعَلَ النكرةَ التي بعدَ " لا " الأولَى مرفُوعَةً بالابتداءِ غيرَ مبنيةٍ معَ " لا "، وتجعَلَ النكرةَ التي بعدَ " لا " الثانيةِ (٢) مَبنيةٍ معَهَا،فتقولُ على الوجهِ الأوّلِ : لا غلامَ عندَكَ ولاَ مالَ ولاَ حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ ،وعلى الوجهِ الثاني : لاَ غلامٌ لكَ ولاَ مالٌ [ولا حول ولا قوة الا بالله] (٣) وعلى الوجهِ الثالثِ : لاَ حولَ ولاَ قوةٌ ،وعلى الوجهِ الرابعِ : لا غلامَ عندكَ ولاَ مالاً ولاَ حولَ ولاَ قوةً إلاَّ باللهِ. [وعلى الوجه الخامس لا غلام عندك ولا مال ولا حول ولا قوة الا بالله.] (٤)

---

(١) في الأصل : الأوّل ،ولعل الصواب الاولى.

(٢) في الأصل : غير مبنية معها ،والسياق يقتضي حذف "غير".

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

قوله : (وان شئتَ جَعَلتَ " لَا " الثانيةَ مثلَ الأولى)،يُريدُ أنَّكَ تَبني الثانيةَ مَعَ النكرةِ التي بعدَهَا ،كَما بنيتَ الاولَى مَعَ النكرةِ التي بعدَها .

قوله : (فتنصبَ بِهَا من غيرِ تنوينٍ) (١) قد تقدَّمَ العذرُ لَهُ أيضًا عن مثلِ هذَا اللفظِ .

مبحثُ الفرقِ بينَ لا النافيةِ والعاطفةِ

قوله : (وإن شئتَ جَعَلتَهَا عَاطِفَةً)، ظَاهِرُ هذا الكلامِ يُعطِي أنَّ " لا " في قولك : لا رجلَ عندَكَ ولاَ مَالاً أوْ وَلاَ مَالٌ لَكَ هِيَ العاطفَةُ ؛ لانَّ كلامَهُ انما وَقَعَ في " لا " فالضميرُ المنصوبُ مِنْ قوله ،وإن شئتَ جَعَلْتَهَا عاطفةً "عائدَةٌ عَلى " لا " و " لاَ " ليستْ بِعَاطِفَةٍ في هذَا الموضِعِ ،وإنَّما هِيَ مُؤَكِّدَةٌ لنفيِ المعطوفِ .

والعطفُ في هذِهِ المسألةِ وأمثالِهَا انَّما هوَ للواوِ ،و " لا " العاطفةُ مِن شروطِهَا أن تَقَعَ بعدَ الإيجابِ ولا تقعُ بعدَ النفيِ كقولِهِم : قامَ زيدٌ لا عمرٌو ،والعذرُ لَه في ذلك أنها لَمّا وقعتْ مقترنَةً بحرفِ العطفِ سَمَّاها عاطفةً على طريقِ المَجازِ والتوسُّعِ ، وانْ لمْ تكُن كَذلِكَ ،وأنشدَ قولَ الشاعرِ (٢) :

هَذا وَجَدِّكُم الصَّغَارُ بعَينِهِ لَا أُمَّ لِي ان كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

---

(١) الجمل : ٢٣٩ .
(٢) الجمل ٢٣٩ .

والشاهد في الكتاب ٢ / ٢٩٢ ونسبه سيبويه لرجل من بني مذحج واستشهد به على العطفِ على المَحَلِ أو الحمل على الموضع مراعاة لمحل " لا " مع اسمها قال : وزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا يجرى على الموضع لا على الحرفِ الذى عمل في الاسم ،وهو من شواهد الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٧٧ ،والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٧١ ،والأصول ١/ ٣٨٦ ،وكتاب المقتصد ٢/ ٨٠٤ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٦ ،والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩ ،وفي الحلل أن الشاهد لرجل من مذحج وقيل لهمام بن مرة أخي

===

البيتُ هو منسوبٌ لشاعرٍ اسمُه ضمرةُ بن ضمرةَ(١)، ونُسبَ الى غيرِه والجَدُّ في اللغةِ: أبُو الأبِ والجَدُّ أيضًا: العظَمةُ، ومنهُ قوله تعالى ﴿ وأنهُ تَعالى جَدُّ رَبنا ﴾(٢)، والجَدُّ السَّعْدُ، ومنه قوله:(٣)

* كَذَلِكَ جَدِي مَا أُصَاحِبُ صَاحِبًا *

ويقال: منهُ رجلٌ مَجدُودٌ أيْ: مَسعودٌ، والصَّغَارُ: الذلُ، ومعنى البيتِ اختُلِفَ فيهِ، فمنهُم من قالَ: هذا الشاعِرُ كان حَيَّهُ يدعُونَه الى الشدائِدِ، ويُؤثِرُونَ عليهِ أخاً لَه فلا يَدعُونَه الى الشدَائِدِ، ويُحسِنُونَ اليه أكثرَ من احسانِهم لهذا الشاعر.

وقيلَ: كانتْ لهذا الشاعِرِ أمٌّ، وكان كثيرَ المَبَرَّةِ بِها / حَسَنَ الخِدمَةِ لَها، وكانتْ تُفضِّلُ أخاً لَهُ عليهِ لم يكنْ مِثلَ عنايتِهِ بِها في الأمورِ، فقالَ شِعرًا منهُ هذا البيتُ يقولُ فيه: انَّ كَوني أُدعَى الى الشدَائِدِ والمَكروهِ ويُؤثَرُ عَليَّ غَيرِي صَغَارٌ لي واذلالٌ. ثم قالَ: وأنا بَرِيءٌ من أمِّي وأبِي ان ثَبتَ ذلِكَ وأقمتُ عليهِ. ٣٥/أ

=== جساس بن مرة قاتل كليب، وذكر الأصبهاني أنه لضمرة بن ضمرة وزعَمَ ابنُ الأعرابي أنه قيل قبل الاسلام بخمسمائة عام. وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٠ ونسبه ابن هشام في اعراب الجمل لزرافة الباهلي أو هُنَي بن أحمر الكناني، وانظر اللسان (ليس)، والخزانة ٢/ ٣٨، وفيها قصة هذا الشعر. ويروى: "هَذَا لَعمرُكُمُ".

(١) ضمرة بن ضمرة النهشلي، قال ابن سلام شريف فارس شاعر بعيد الذكر كبيرَ الأمر. ينظر طبقات ابن سلام ٢/ ٥٨٣. وقال الجاحظ: وكان ضمرة خطيبا وكان فارسا شاعرا شريفا سيدا وكان أحد حكام بني تميم المشهورين عاش في زمن النعمان بن المنذر، وكان النعمان لدمامة الشاعر يتمنى عدم رُؤيته فيقول له ضمرة انما المرء بأصغريه قلبه ولسانه. ينظر البيان والتبيين ١/ ١٧١ - ٢٠١ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٧.

(٢) الآية ٣ من سورة الجن.

(٣) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ٦٩ وعجزه: * من الناس الا خانني وتغيرا

ومن هذا الشعر : (١)

وإذا تكون كريهةٌ أُدْعَى لهَـــا

وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدعَى جُنــدَبُ

أَبِـنَ السَّوِيةِ أن إذا أخصَبْتُـــمْ

وأمنتمْ فأنا البَعِيدُ الأجنَـــــبُ

ويُروى : الأخيَبُ ، والظاهرُ فيهِ التفسيرُ الأولُ ؛لأنَّهُ يُخاطِبُ جماعةً مُذكَّرين ، ولاَ تُخاطَبُ تلكَ المخاطَبةَ المرأةُ التي هيَ الأمُّ ، ألاَ تَراهُ قَالَ : "أَبِنَ السويةِ أن إذا أخصَبتُمْ وأَمِنتُمْ"،فَهَذا خِطَابُ الجمعِ، وكذلِكَ قوله : "هَذا وَجَدِّكُمْ"،فهذا الخطابُ لجماعةِ المُذكَّرينَ ،فيدُلُّ ذَلِكَ على أنه إنما خَاطَبَ الحيَّ .

قوله : "وَجَدِّكُمْ"خُفِضَ بواوِ القَسَمِ ، وجوابُه محذوفٌ تقديرُهُ من مَعنَى الكلامِ ،فكأنَّه قالَ : وَجدِّكُمْ إنَّ هَذا لَهُوَ الصَّغارُ بعينِهِ ،وفَصَلَ بالقَسَمِ بَيــنَ المبتدأِ وخبرِهِ لكثرَةِ استعمالِهِم إيَّاهُ في الكلامِ، فهُوَ يفصِلُ بَينَ الشيئَيْــنِ اللذينِ لا يجُوزُ الفصلُ بينهُمَا كالنداءِ؛ألاَ تَراهُم فَصلُوا بِالنِّداءِ بينَ الصِّلَـةِ والموصُولِ في قولِ الفرزدق : (٢)

تَعَـالَ فإنْ عاهَدتني لا تَخُونُنِـي

نَكُـنْ مثلَ مَنْ يَاذِئبُ يَصطحِبَـانِ

---

(١) البيتان في اللسان (حيس) ،والخزانة ٢/٣٨ .

(٢) للفرزدق ،ديوانه ٨٧٠ ،وهو من شواهد سيبويه على مراعاة الشاعـر للمعنى في (من) ،فإن لَفظَهـا مفردٌ ومعناها في البيت مثنى .

فلذلك قال يصطحبان . الكتاب ٢/٤١٦ ،وانظر المقتضب ٢/٩٥ و ٣/٢٥٣ ،والخصائص ٢/٤٢٢ والتبصرة والتذكرة ١/٥٢١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٤٠١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٨ ،وشرح الجمل لابن هشام الانصاري ٤١٥ والدرر ١/٦٤ - ٦٥ ،ويروى (تعش) .

قوله (بعينهِ في موضعِ الحَالِ) كأنه قال : هذا هو الصَّفَارُ حقيقةً ، والعاملُ فِيهِ هَذَا من معنَى الفعلِ الذى هُو الإشارةُ .

قوله : (ان كَانَ ذَاكَ) ، ذَاكَ فاعلٌ بِكَانَ وكَانَ تَامةٌ ، وذاكَ اشارَةٌ إلى الإذلالِ والصَّفَارِ ، أو إلى الثبوتِ عليهِ ، وموضعُ الشاهدِ في البيتِ كونُهُ عَطَفَ "أَبٌ" على موضعِ لَا أُمَّ ، اذ هُوَ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، و"لا" في قولهِ : ولَا أَبٌ مُؤَكِّدَةٌ للنفيِ المتقدّمِ في العطفِ ، لأنَّها لو لَمْ تكُنْ لاسْتغْنَى عَنهَا لو قالَ : "لَا أُمَّ لي ان كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ" ، وإنَّما احتِيجَ إليها للوزنِ ولتوكيدِ معنَى النفيِ .

قوله : (وإذا دَخلت لَا عَلى شَىءٍ قد عَمِلَ فِيهِ عاملٌ بقيَ على حالِهِ كقولك : لا مرحبًا ولا أهلاً)⁽¹⁾ ، انَّما أوردَ هَذِهِ المسائلَ في هذِهِ المَوَاضعِ ، لانَّ مرحبًا وأهلاً وكرامَةً ومسرَّةً نكراتٌ ، وقد وليتْها "لَا" فخَافَ أن يُحذفَ مِنها التنوينُ ، وتُبنَى مَعَ "لَا" كما بُنِيَ لَا رَجُلَ في قولك : لَا رَجُلَ في الدَّارِ وَمَا أشبَهَه ، فأعلمَنَا أنَّ العربَ لم تُدخِلْ "لا" هذِهِ في هذِهِ المسائِلِ وأشبَاهِهَا على الاسمِ ، وإن كَانَ وليَها في اللفْظِ ، وإنَّما أدخلتْهَا على فِعلٍ مُضمَرٍ ، وتقديرُه : لَا صادفتَ مرحبًا ، ولَا صَادفتَ سَهلًا ، ولَا أكرمتَ كرامةً ، ولا أسركَ مَسرةً ، فلَا هَا هُنَا انَّما هِيَ دَاخِلَةٌ على الفعلِ لا على الاسمِ .⁽²⁾

قوله : (وقد تُزَادُ "لا" بينَ العَامِلِ والمعمولِ فيه كقولكَ غضبتُ من لا شىءٍ وجئتُ بِلَا زَادٍ)⁽³⁾ ، انَّما أطلقَ عَلى "لا" في هذِهِ المُثُلِ أنَّها زائدَةٌ

---

(١) الجمل ٢٣٩ .

(٢) قال سيبويه : "كما لا تُثنَى "لا" في الأفعال التي هي بدل منها وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامة ولا مسرة ولا شللا ولا سقيا ولا رعيا ولا هنيئا ولا مريئا صارت "لا" مع هذه الاسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا ، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق "لا" . الكتاب ٢/ ٣٠١ .
وقال المبرد : "لأن الكلام كان قبل دخول "لا" أفعلُ هَذَا وكرامة ومسرة أبي وأكرمك وأسرك فانمَا نَصبَهُ الفعلُ فلمَّا دخلت عليهِ "لا" لم تغيره" . المقتضب ٤/ ٣٨٠ .

(٣) الجمل ٢٣٩ .

لأجلِ أنّها لم تَحُلْ بينَ حرفِ الجرِّ وما عمِلَ فيهِ ، فهيَ زائدةٌ في اللفظِ بهذا الاعتبارِ ، وغيرُ زائدةٍ في المعنَى ، فإنّها فيهِ نافيةٌ للزّادِ والشّيءِ ، ومثلُها في الزيادةِ في اللفظِ دونَ المعنَى قولُهم : أُريدُ أنْ لا تفعلَ ، فإنّها أيضاً زائدةٌ في هذا / الموضعِ ، ولم تَحُلْ بينَ أنْ وعملِها في الفعلِ ، فهيَ أيضاً زائدةٌ في اللفظِ وفي المعنَى ، ومن ذلكَ قوله تعالى * لِئَلَّا يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ أَلَّا يَقدِرُونَ عَلَى شَيءٍ مِنْ فَضلِ اللَّهِ * (١) ، فإنّ المعنَى انما هُوَ ليَعلمَ أهلُ الكتابِ ، فهُوَ على اثباتِ العِلمِ لا نفيِهِ . /٣٥

قلتُ : الزّيادةُ يطلقُها النحويونَ على الحروفِ التي لم تُغيّرِ المعنَى ، والعربُ لا تتكلّمُ بشيءٍ إلّا لفائدةٍ إمّا للتأكيدِ أو غيرِهِ ممّا لا يناقضُ معنَى الكلامِ ولا يُغيّرُه ، فإن أُطلِقَ عليها زائدةٌ فإنّما هوَ باعتبارِ كونِها لا تُغيّرُ المعنَى ، ويُجاءُ بِها لمعنًى آخرَ غيرَ تغييرِ المعنَى ، فمِن ذلك قولُهم : ما زيدٌ بقائمٍ ، فيقولونَ الباءُ زائدةٌ مِن حيثُ أنّها لم تغيّرِ معنَى الكلامِ ، وهيَ معَ ذلك للتأكيدِ للكلامِ .

وكذلِك قوله تعالى * فَبِمَا نَقضِهِم مِيثَاقَهُم * (٢) ، فيجعلونَ " ما " زائدةً من حيثُ أنّها لم تُغيّرِ معنَى الكلامِ ، وهُوَ معَ ذلك لتأكيدِ الكلامِ ، وكذلكَ قوله تعالى * فَبِمَا رَحمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ * (٣) ، وقوله تعالى * لِئَلَّا يَعلَمَ أهلُ الكِتَابِ * ، " لا " في هذهِ الآيةِ ، وان كانت زائدةً من حيثُ كانت لم تغيّرِ معنَى الكلامِ ، ولا قُصِدَ بِها النفيُ إنما جاءت مُشعِرةً أنّ معلومَ العِلمِ الذى دخلَتْ عليهِ نفيٌ ، ألا ترى أنّ معمولَ هذا العِلمِ قولُهُ تعالى * أَلَّا يَقدِرُونَ عَلَى شَيءٍ مِن فَضلِ اللَّهِ * وهُوَ نفيٌ ، فـ " لا " في قولِهِ * لِئَلَّا يَعلَمَ أهلُ الكِتَابِ * مِثلُ " لا " التي تجيءُ قبلَ القسمِ وتُسمّى توطئةَ القسَمِ اذا كانَ المُقسَمُ عليهِ مَنفيًا نحوُ قولِهم : لا واللَّهِ لا أفعلُ فهي أيضاً وان كانت زائدةً مُشعِرةً بأنّ (٤) المُقسَمَ عليه نفيٌ ، وقد

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) في الأصل (فان المقسم عليه) والسياق يعطي ما أثبتناه .

قال الشاعر[١] :

فَحالِفْ فَلاَ واللّهِ تهبِطُ تَلْعَـةً

مِنَ الأرضِ إلاَّ أنتَ لِلذُّلِّ عارِفُ

وأرادَ لاَ تهبِطُ ، وَ " لاَ " التي في أول الكلامِ مُشعِرَةٌ أَنَّ المُقسَمَ عليه مَنفِيٌّ في البيتِ، وهيَ فيهِ مِنَ الأَدِلّةِ التي تدلُّ على " لا " المحذوفةِ من جوابِ القَسمِ .

وكما تُزادُ " لا " كذلك تُحذَفُ مِنَ الكلامِ ، وهيَ مُرادَةٌ ، قال اللّهُ تعالى * وَقالَ ما نَهاكُما رَبُّكُما عَنْ هذِهِ الشَّجَرَةِ إلاَّ أَنْ تَكُونا مَلَكَينِ أو تَكُونا مِنَ الخالِدِينَ *[٢] ، على هذا التقديرِ هُوَ معنَى الآيةِ ، وقدْ قالُوا في قولِهِ تعالى * يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا *[٣] ، أي : يُبَيِّنُ اللّهُ لكُمْ تَرْكَ الضَّلالَةِ وَهُوَ الهُدَى ، ويَحتمِلُ أن لا تكُونَ على حذفِ " لا " ، ويُريدُ ، يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الضَّلالَ لِتَجتنِبُوهُ .

---

(١) من شواهد الجمل : ٧١ .

وهـو في الكتاب ١٠٥/٣ قال سيبويه : وقد يجوز لك وهو من كلامِ العربِ أن تحذف " لا " وأنت تريد معناها وذلك قولك : واللهِ أفعلُ ذاكَ أبداً ، تُريدُ واللهِ لا أفعلُ ذلكَ أبداً .

ونسبه ابنُ السيرافي للقيط بن زُرارةَ ٥٣٣ وهو في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٧ غير منسوب . قال ابن السيد : ينسبه قوم الى مُزاحِم العقيلي ولم أجده في ديوانه . الحلل في شرح أبيات الجمل ٩٣ - ٣٤٨ ، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٢٢/٢٠ ورصف المباني للمالقي ٣٣١ وشرح الجمل لابن هشام الانصاري ١٥٩/٩ ، والشاهد فيه تكرير " لا " قبل القَسَمِ تَوطِئةً للجَوابِ كقولك : لا واللهِ لا يقومُ زيدٌ .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

باب دخول ألفِ الاستفهام على " لا "

يُقدِّمُ بينَ يدَيْ هذَا البابِ أن يقالَ : قد ذكرتَ في البابِ الذي قبلَ هذَا ما تنقسمُ اليهِ " لا "[1] اذَا أُدخلَتْ عَليهاألِفُ الاستفهامِ مِنَ المعانِـــي واختلافِ حكمِهَا ،وحُكمِ الاسمِ مَعَهَا بحَسَبِ اختلافِ المَعَانِي ،فموضُـــوعُ البابِ للإعلامِ بانقِسَامِهَا الى بعضِ تِلكَ الوجُوهِ ،واختلافِ حكمِهَا في العَمَـلِ وغيرِ العمَلِ وحكمِ الاسمِ بَعدَهَا وذكرِ أَخواتِهَا في التَّخصِيصِ .

فَهذَا الذي وَضَعَ لَه البَابَ ،وتزيدُ إن شئتَ أن تَقولَ : انَّ قولَـــكَ " ألاَ " على نوعينِ : مُرتَجَلَةٌ ومُرَكَّبَةٌ مِن همزةِ الاستفهامِ و " لا " التي كانَــتْ للنفيِ في البابِ السَّابِقِ لهذَا ، فوجَبَ أنهُ لاَ يقَعُ بعدَهَا الاَّ مَا كانَ يقَـــعُ بعدَ / تِلكَ ،ثم يحدُثُ بِحرفِ الاستفهَامِ معنَى التقريرِ أوِ التوبيـــــــخِ ٣٦/أ أو التَّمنِّي ،فأمَّا في التقريرِ والتوبيخِ ،فَجميعُ أحكامِ البابِ المُتقدِّمِ تَجوزُ هـــا هُنا فِيهَا .

فأمَّا في التَّمَنِّي ،فإنَّه لاَ يَجُوزُ الحملُ على الموضِعِ بالعطفِ والنَّعتِ كمَا جازَ هناكَ لِفسادِ معنَى الابتداءِ بالتَّمنِّي الذي نَسخَهُ،هذَا مَذهَبُ سيبويهِ[2]، كَما تَقولُ ذَلكَ في قولك : ليتَ زيداً قائمٌ ،فلاَ يَجوزُ هُناكَ العطفُ على الموضِعِ ، ولاَ النَّعتُ،ولاَ التأكيدُ،ولاَ البدَلُ .

فأمَّـــا المبرِّدُ فالتمني عنده كالتقريـر والتوبيـخ[3]، وعلى التمني

---

(١) في الأصل (الا) والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) قال سيبويه : " وَأعلم أن " لا " إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ولا يحسنُ لهاأن تعمل في هذا الموضع الا فيما تعمل فيه في الخبر وتسقط النـــــون والتنوين كما سقطا في الخبر ". الكتاب ٣٠٧/٢ فمابعدهـــا ، وانظر المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٣) ينظر المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ .

أنشدَ أبو القاسم : (١)

أَلَا طِعَانَ أَلَا فرسَانَ عَادِيـةً (*) الا تَجَشُّؤُ كُم عِندَ التَنانِيرِ

وليسَ بتمنٍّ ، وانَّما هو توبيخٌ ، وقوله : "الا تَجَشُّؤُ كُم" بالرفع هو مرفوعٌ على الابتداءِ والخَبرُ في الظرفِ ، ومن رواهُ بالنصبِ ، فهو منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطعِ ، بهذا أعربَهُ الأستاذُ المرحومُ أبو بكرِ بن طلحةَ الإشبيلي (٢) ،
ومثالُ التَّمنِّي : "أَلَا مَاءَ بَارِدًا أَشربُهُ" ، ويجوزُ "بَارِدًا" ولا يجوزُ "بَارِدٌ" بالرفع .

---

(١) في الجمل : ٤٠ .
والشاهد لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي من رهط النجاشي وكان هجا بني النجار ، وهو من شواهد سيبويه على أن ألا في موضع الاستفهام تعمل عمل لا ؛ لأن معناها كمعناها . الديوان : ٢٧١ .
الكتاب ٢/٣٠٦ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٠ ، ورصف المباني ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن هشام الانصاري /٣١٩ ، والمغنى ١/٦٨ ، والأشموني ٢/١٣ والخزانة ٤/٦٩ ، والدرر ١/١٢٨ ، والشاهد فيه دخول همزة الاستفهام التوبيخي على لا وبقاء عملها .
قال ابن هشام في المغني : " ألا للتوبيخ والانكار . والا تَجَشُّؤُ كُمْ يروى بالنصب على الاستثناء المنقطع وقيل يجوز رفعه على البدل من موضع أَلَا طِعَانَ على لغة بني تميم . انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ٢/٨٥ ، والخزانة ٤/٧١ .

(٢) أبو بكر بن طلحة الاشبيلي هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك ابن خلف الأموى الاشبيلي المعروف بابن طلحة ، كان عارفا بعلم الكلام وغير ذلك تأدب بالأستاذ ابن ملكون ، وزعيم وقته باقراء الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف وأخذ عنه القراءات وأجازله ، وكان يميل في النحو الى مذهب ابن الطراوة ويثنى عليه . توفي باشبيلية سنة ٦١٨ .
ترجمته في التكملة للأبار ٢/٦٠٥ ، والبلغة ١٩٨-١٩٩ ، وطبقات ابن قاضي ١٢٧ ، وبغية الوعاة ١/١٢١ .

(*) في الأصل : ولا فرسان ، خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه .

وأمّا "ألا" المرتجلةُ فهي بمعنى هَلّا، ولَوْلا، ولَوْمَا، وألاء للتحضيض في المستقبلاتِ، والتّنْديم في الماضياتِ، ولا يَليها الّا الفعلُ فإن وليهـا الاسمُ فهو محمولٌ على الفعلِ، مثالُ ذلكَ : "ألا زيدًا تضربُه"، تقديرُ الكلام "ألا تضربُ زيدًا تضربُه"، وقريبٌ من هذا "ألا رَجُلاً جَزاهُ اللّهُ خيرًا"(١)، بمعنى : ألا تُورُونني رَجُلاً، وقد يكونُ أرادَ ألا رَجُلٌ يُنونُ في الضرورة.(٢)

فقد تَحصلَ من هذهِ المقدمةِ أنَّ "ألا" تكُونُ مركّبةً وغيرَ مركبةٍ، فالمركبةُ هي "لا" النافيةُ مع همزةِ الاستفهامِ، وغيرُ المركّبةِ هي التي عَبّرْتُ عَنها بالمرتَجلةِ، وهي تكونُ تَحضِيضًا وعَرْضًا، فالتحضِيضُ : ألا تكرمُ زيدًا، والعَرْضُ نحـو : ألا تأكُلُ خُبزَنا، وألا تنزلُ عِندَنا.

وهي مختصةٌ بالدخولِ على الفعلِ، إمّا ظَاهِرًا وإمّا مُقدرًا، والفـرقُ بين العرضِ والتحضِيضِ أنّ الذي عَرَضَ عليكَ الشيءَ داعٍ لَكَ إلى الشيءِ، وإنْ لمْ يكنْ له غَرضٌ في إيقاعِ الفعلِ، والمُحَضِّضُ(٣) على الشيءِ له قصدٌ فـي إيقاعِ ما حَضّ عليه، وقد قلنا: إنّ أدواتِ التحضِيضِ لا يَقعُ بعدَها إلّا الفعـلُ ظاهرًا كانَ أو مُقدَّرًا، فمثالُ الظاهرِ قولُه تعالَى ﴿ لولا أرسَلْتَ إلَينا رَسولاً ﴾(٤)

---

(١) قال سيبويه : وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رَجلاً جَزاهُ اللّـهُ خَيرًا … يدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيـتُ

فزعَم أنه ليس على التمني بمنزلة قول الرجل فَهلّا خَيرًا من ذلـك كأنه قال : ألا تُروني رَجـلاً جَزاهُ اللّـهُ خَـيرًا. الكتاب ٢/٣٠٨.

(٢) قال سيبويه : وأما يونس فزعَم أنه يُنوّنُ مُضطرًا وزعَم أن قولـه : لاَ نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلّةٌ عَلىَ الاضطِرَارِ. الكتاب ٢/٣٠٨-٣٠٩، قال ابن يعيش: وحمله يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف. شرح المفصل ٢/١٠٢.

(٣) في الاصل :(أو المحضض)، وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه.

(٤) الآية ١٣٤ من سورة طـه.

ولا يقعُ بعدَها الجملُ الاسمية الا نادرًا،كما قال الشاعرُ: (١)

ونُبئتُ لَيلَى أرسلتْ بِشفاعةٍ   اليَّ فَهَلاّ نَفسُ لَيلَى شَفيعُها

وقد تأوّلوه على اضمارِ"كان"بعدَها وفيها ضميرُ الأمرِ والشأنِ،والجملةُ الملفوظُ بها في موضعِ نصبٍ على أنها خبرُ"كان"،والأَولَى أن تكونَ الجملةُ الاسميةَ في البيتِ الواقعةِ بَعدَ"هَلاّ"في البيتِ قد وقعتْ موقعَ الفعليةِ، فيكونَ من بابِ وقوعِ أنواعِ الجملِ بَعضِها مَكانَ بَعضٍ،كوُقوعِ الفعلِ الماضي مكانَ المضارعِ،والمضارعِ مَكانَ الماضِي ، وَسنبينُ ذلكَ في بابِ "لو ،ولولا"أنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فَإذا كانَ ذلِكَ لم تحتَجْ إلى اضمارِ"كَانَ"،وَيكُونُ "ألاَ" استفهامًا للكلامِ وتقعُ بعدَها الجملةُ الفعليةُ ،فمن ذلك قولُ امرئِ القيسِ: (٢)

أَلاَ أَيُّها اللَّيلُ الطويلُ أَلاَ انْجَلي / ٣٦/ب

---

(١) الشاهد أنشده أبو تمام في أول باب من النسيب في الحماسة ٦٢/٢ قال التبريزي : ونسبه أبو الفتح عثمان بن جني الى الصمة بن عبدالله وكذلك أبو رياش ،ونُسِبَ للمجنون في الدرر ٨٣/٢ ،ومن شواهد ابن أبي الربيع في البسيط ٦٥٣/٢ ،وتذكرة النحاة لابي حيان ٧٩ ،والمغني لابن هشام ٧٤/١ ،وشرح شواهده للبغدادى ١١٩/٢ ،والخزانة ٦٠/٣ ، قال البغدادى :"قال ابن جني في اعراب الحماسة : هلا من حروف التحضيض وبابه الفعل الاّ أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل وهذا في نحو هَذَا الموضع عَزيزٌ جِدًا" .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ،ديوانه ١٨ ،وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٧٧ ، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٣١/١ ،والخزانة ٣٢٦/٢-٣٢٧ وهو من المعلقة المشهورة (قفا نبك) وعجزه : * بصبحٍ وَمَا الاصباحُ منكَ بأمثَلِ * .

فوقعَ بعدَها في هذا البيتِ المنادَى، والجملةُ الفعليةُ من الامرِ وفاعلِه ،وكذلك قولُ لَبيدٍ :(١)

أَلاَ تَسأَلانِ المَرْءَ مَاذا يُحَـاوِلُ

أَنحبٌ فَيُقْضَى أم ضَلاَلٌ وَباطِـلُ

ويقعُ بَعدَ هَـا أنَّ واسمُهَا وخَبرُهَا، قال الشاعرُ: (٢)

* أَلاَ انَّ جِيرَانَ العَشِيةِ رَائِحُ *

وتقع بعدها أنَّ مُتصِلَةً بِمَا المُوطِئَةِ كقولِ الشاعرِ: (٣)

أَلاَ انَّمَـا تَعفُو الكُلُومَ وانَّمَـا

نُوَكَّلُ بِالا دْنَى وَإِن جَلَّ مَا يَمْضِي

فَ "أَلاَ" التي للعرْضِ والتحضيضِ والتي للاستفهامِ غيرُ مركبةٍ ،وهي كلمـةٌ مُفْرَدةٌ.

---

(١) الشاهد للبيد ،ديوانه ٢٥٤ ،واستشهد به سيبويه في الكتـاب ٤١٧/٢ على اجرَاءِ ذَا بِمَعنَى الذى إذَا رُكِبَتْ مَعَ "مَا" والفراء في معاني القرآن ١٣٩/١ ،وفي ايضَاح الشعر لابي علي ٤٢٥ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٩٩ ،والتبصرة والتذكرة ٥١٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٣ ،والبسيط ٦٥١/٢ ،وشـرح ألفيـة ابن معطي ٦٩٦/١ ،ورصف المباني ٢٦٥ ،والخزانـة ٢٥٢/٢ و ١٤٥/٦.

(٢) الشاهد نسبه أبو زيدٍ في النوادر ٤٤٤ لأبي حيان بن جَبَلَةَ المُحَارِبي وهو جاهلي ،وفي شرح القصائد السبع الطوال دون نسبة ٣٠٦ ، وأنشده أبوعلي الفارسي في تكملة الايضاح ٤٦٥ ،والقيسي ٨٤٠/٢ وأبوحيان في تذكرة النحاة ١٥٥ والدرر ٢٢٨/٢ ،والشاهد فيـه قوله: رَائِحُ ؛ لأن فَاعِلاً اذَا كَانَ لِمَا لاَ يَعقِلُ يُجمَعُ على فواعل وقد قال: الجيران ولم يَقُلْ رَائِحُونَ لانه جعله اسما للجمع كالجامل والباقر. والشاهد فيه عند المصنف وقوع انَّ واسمها وخبرها بعد ألا ،وعجزه :

* دَعَتهُمْ دَوَاعٍ مِن هَوىً وَمَنَادِحُ *

(٣) الشاهد لأبي خراش الهُذَلي وهو في الامالي لأبي علي القالي ٢٧١/١

===

والمقصودُ في هَذَا الباب هي " لَا " النافيةُ التي بُنِيتِ النكِرَةُ معها على الفتح إذا دَخَلت عليهَا همزةُ الاستفهامِ فهي مركبةٌ معَهَا، وهي تكونُ على معنيينِ .

أحدُهُمَا : التوبيخُ والإنْكارُ والتأذي (١) ، ويُسَمّى ذلِكَ كَثِيرٌ مِنَ النحويينَ الاستفهامَ ، وهو حقٌّ إلَّا أنه على مَعنَى الإنكارِ والتوبيخ .

والثاني : التمنِّي ، فأما إذا كانتْ لِلإنكارِ والتوبيخ ، فإنَّ همزةَ الاستفهامِ التي دَخلتْ عليهَا " لَا " تُغَيِّرُ مَعنَى النفي ، وذلكَ أنه إذا قالَ القائلُ : ألَا خيرَ عندَكَ ، ألَا فَضلَ ، مُنكرًا ومُوبخًا إنَّمَا معنَاهُ لَا خَيرَ عندَكَ ولا فَضلَ ، فلما لم تُغيِّرْ معنَى الكلامِ الذى كان قبلَ دخولِ الاستفهامِ ، أجازَ سيبويهِ (٢) حملَ النعتِ على الموضعِ في هذَا المعنَى كما أجازَه على اللفظِ ، وكذلك أيضًا تحملُ العطفَ على الموضعِ كالنعتِ ، لأنَّ مَعنَى النفي لَمْ يتغيرْ .

والمعنَى الثاني : الذى تَجِيءُ لَهُ " ألَا " التي هي مُركبةٌ مِن همزةِ الاستفهامِ وَلَا النَّافيةِ التَّمَنِّي ، والتمنِّي يُغَيِّرُ معنَى النفي الذى يكونُ معه الابتداءُ ، فيجب ألا يحملَ نعتُ الاسمِ الذى بعدَها ولا المعطوفُ عليهِ على الموضعِ ، لأنَّ التمنِّي قد أبْطَلَ معنَى الابتداءِ ، وإذَا بَطَلَ معنَى الابتداءِ بَطَلَ موضعُه ، كَمَا أنكَ إذَا قُلتَ : ليت زيدًا قائِمٌ بَطَلَ معْنَى الابتداءِ من زيدٍ ، وصارَ معناهُ شيئًا آخرَ مُنَاقِضًا لمعنَى الابتداءِ ، فلم يجُزِ الحملُ على الموضعِ فيهِ ، فكذلكَ " ألَا رَجُلَ فِي الدَّارِ " إذَا جَعَلتَ " ألا رَجُلًا في الدارِ " تمنيًّا ، وهذَا هو مذهبُ س (٣) في " ألَا " التي تكُونُ للتمنّي .

=== وفي الحماسة أنشده أبو تمام في أول باب المراثي ١/٢٢٧ ، وهو في الخصائص لابن جني ٢/٧٠ ، ٤/... وشرح ديوان الهذليين ٣/١٢٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٧ وروايته في الديوان :

بَلَى إنَّهَا تَعفُو الكُلُومُ وإنمَا ... نُوكَّلُ بِالأدنَى وإن جَلَّ مَا يَمْضِي

والكُلُومُ : الجراحُ .

(١) في الأصل (التأني) ، تحريف من الناسخ .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٧ فمابعدها ، والمقتضب ٤/٣٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ، والمقتضب ٤/٣٨٢ .

وَحُكِيَ عن بعضِ النحويّين أنهُ أثبتَ لِـ "لَا" التي تكونُ للتمنّي الموضعَ (١) ،وأجازَ حملَ النعتِ والمعطوفِ عليهِ بالرفعِ ،فلن سُمِعَ مِن كَلَامِ العربِ في التي تكونُ للتمنّي ،فيكونُ له وجهٌ يُبايِنُ به التمنّي الداخلَ على الابتداءِ والخبرِ في قولك : لَيْتَ زيدًا قائمٌ ، وذلك الوجهُ أنّ "لَا" هي موضوعةٌ للنفيِ، والنفيُ لا يثبُتُ معه النفيُ ،وَ "لَا" التي للتمنّي لا تدلُّ على ثبُوتِ التَّمنّي ،فلما اجتمعَا في أنّ النفيَ والتمنّيَ غيرُ ثابتَينِ لم يتنافرَا كُلَّ التنافرِ ،فجازَ الحملُ على موضِعِهَا في حالِ التمنّي بهذَا الوجهِ ،وليس كذلكَ قولكَ : ليتَ زيدًا قائمٌ ،فإنّ الابتداءَ هُنَاكَ يقتضي ثبوتَ الخبرِ إذا قلتَ : أزيْدٌ قائمٌ ؟ فالتمنّي في قولِكَ : لَيْتَ زيدًا قائمٌ ،يقابلُه الإثباتُ وهو ضدّه .

والتمنّي في هذَا البابِ يقابلُه النفيُ الصريحُ ،وليسَ بمضادٍّ لَـهُ من كُلِّ وَجهٍ ،ولكن قَالَ بعضُ أصحابِ سِيبَويهِ : إنهُ لم يُسمَعْ من كلامِ العربِ (٢) فليختبَرْ في كلامِ العَرَبِ ، قال :الفاصلُ بَينَ / مَنْ أثبتَهُ وبينَ مَنْ نَفَاهُ السماعُ . ٣٧/أ

قوله : (اذا دَخلَت ألفُ الاستفهامِ عَلى "لا" كَانَ ذَلِكَ على معنيْينِ : على التمنّي وعلى التحضِيضِ) . (٣)

هذا الكلامُ اعتُرِضَ عليهِ فيهِ باعتراضَينِ :

أحدُهُمَا : أنه أسقَطَ عنهُ معنَى "ألا" التي تكونُ تقريعًا وتوبيخًا ،وهي التي يُسمِّيهَا بعضُ النحويينَ الاستفهامَ كما تقدمَ.

---

(١) ينظر المقتضب ٤/٣٨٣ ،قال المبرد : "وكان المازني يجرى هذا مع التمني مجراه قبلُ ويقول يكون اللفظ على ما كان عليه وان دَخَلَهُ خلاف معناه ".

(٢) ينظر الاصول ١/٣٩٦-٣٩٧ ،وقال ابن عصفور " أما السماع فلم يسمع من العرب :ألاَ رَجُلَ أفضَلُ من زيد ، برفع أفضلُ . . . الخ شرح الجمل ٢/٢٧٩- ٢٨٠ .

(٣) الجمل ٢٤٠ .

والاعتراضُ الثاني : كونُه جَعَلَ " لاَ " التي تَدُلُّ عَلَيها همزةُ الاستفهام تحضيضًا ،والتي للتحضيضِ ليست بمركَّبةٍ من " لا " وهَمزةِ الاستفهامِ ،وإنَّمـا هي كلمةٌ مفردةٌ غيرُ مركَّبَةٍ ،وهي التي عَبرتُ عَنهَا قبلُ بأنها مرتَجلَةٌ.

فأما الاعتراضُ الأولُ فلا يندفعُ لهُ إلاَّ أن يَقولَ : تَركَهُ اختصـارًا ، وما كان يَنْبغي له تركُه ،لأنَّه يكثُرُ كثرةَ التَّمنِّي ،وكيفَ يَتركُهُ ؟ والبيتُ الذى استشهدَ بهِ فيهِ" ألاَ "للتقريعِ والتوبيخ .

وأَما الاعتراضُ الثَّاني : وهو كونُه جَعَلَ "ألاَ " التي للتحضيضِ هي المركبةَ مَعَ همزةِ الاستفهامِ ، فَيندفعُ بأن يُقالَ : تَسامَحَ في ذلك الكـلامِ من حيثُ كانتْ صورةُ "ألا " المركبةِ ،"وألاَ" المرتَجلَةِ المفردَةِ التي للتحضيض على صورةٍ واحدةٍ .

قوله : (فالتَّمنِّي يَجرى مَجرىَ النَّفْيِ في العَمَلِ) (١) يُريدُ بالعمل هَا هُنا بناءَ الاسمِ الواقعِ بعدَ " لا " على الفتحِ ،تقولُ :"ألا مَاءَ بَارِدَ"،كما تقولُ :"لاَ مَاءَ بَارِدَ" (٢).

قوله : (والتحضيضُ يجوزُ لَهُ فِيهِ التنوينُ)أيْ يَجُوزُ فيه التنويـنُ بخلافِ النكرةِ المبنيةِ مَعَ "لاَ" على الفتحِ في التمنِّي ،والاسمُ الذى يقـعُ عليه " ألاَ " التي للتحضيضِ له حَالاَنِ ؛ أحدهما تُنَافِي التنوينَ ،وهـو أن يكونَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ ، أو يكونَ مُضافًا كقولِكَ : أَلاَ الرجُلَ ، وأَلاَ صَاحِبَ زَيدٍ ، تُريدُ:ألا تُكرِمَ الرَّجُلَ ،وألا تُكرِم صَاحِبَ زَيدٍ ،إذا كانتْ ثَـمَّ قَرينةٌ تَدُلُّ عَلى هَذَا الفعلِ المحذوفِ ،وكذلك الاسمُ الذى لا ينصرفُ ،تقولُ : ألاَ ابرَاهِيمَ ،ألاَ أحمدَ ، وأنت تريدُ ألاَ تكرمُ ابرَاهِيمَ ،ألا تُكرم أحمدَ ،فهـذه مَوَاضِعُ كُلُّهَا لا يثبتُ فِيهَا التنوينُ لاَ في التَّحْضِيضِ ولا في غَيرِه .

---

(١) الجمل ٢٤٠ .

(٢) في الأصل (لاَ مَاءَ بَارِدًا) والسياق يعطي (لاَ مَاءَ بَارِدَ) ليصبح بناءُ (لاَ) مع الاسم من غير تنوين .

والحالُ التي يثبتُ فيهَا التنوينُ في الاسمِ الواقعِ بعدَ "ألاَ" التـي للتحضيضِ هو الاسمُ الذى ينصرفُ اذا كَانَ عاريًا مِنَ الالِفِ واللامِ والإضافةِ، فثبوتُ التنوينِ في هذا النوعِ وأمثالِهِ واجبٌ،كَمَا أنَّ ثبوتَ التنوينِ في الأسماءِ التي لا تنصرفُ وفيما دَخلَ عليه الألفُ واللاَّمُ والإضافَةُ ممتنعٌ.

فقوله : (والتَّحضِيضُ يَجُوزُفيهِ التنوينُ) (١) لفظٌ قَلِقٌ يُوهِـمُ أنه يجوزُ فيه التنوينُ ،وانما كَانَ ينبغي لَهُ أن يَقُولَ:يَجِبُ فِيهِ التنوينُ اذا لَم يَكُن ثَمَّ مَا يمنَعُ مِنهُ مِن ألفٍ ولاَمٍ أو اضافَةٍ أو يمنعُ من الصرفِ ،والعذرُ لـهُ في هذا اللفظِ مَعَ قَلَقِهِ أنه نَظَرَ الىَ الأسماءِ التي تقعُ بعدَ أداةِ التحضيضِ على الجملة ، فَوَجَدَ مِنهَا ما يثبتُ فِيهِ التنوينُ،وَوَجَدَ مِنهَا ما لا يثبتُ فيـه التنوينُ ،فَجَعَلَ ثَبَاتَ التنوينِ في ذَلِكَ الجنسِ جَائِزًا لكونه لم يلزم فيه كُلِّهِ، وفَعَلَ ذَلِكَ على جهةِ التَسَامُحِ ،وفيه تَسَامُحٌ آخرُ ،وهو أنه أطلقَ التحضيـضَ على الاسمِ الذى يقعُ بعدَ أداةِ التحضيضِ والفِعلِ الذى حُضَّ عليهِ جُملَةً، /٢٧
كأنه تَحضِيضٌ،أو يَكُونُ حَذفَ مَجرورًا مِنَ الكلام ، فكأنه قال : والتحضيـضُ يَجُوزُفيهِ التنوينَ في الاسم الواقِع بعدَهُ،فيكُونُ التَّحضِيضُ لَهُ مَحلاً ،وهـو الاسمُ الوَاقعُ بَعدَ "ألاَ"،فحذفَهُ للعلِمِ بِهِ اذ يعلمُ أنهُ مَحَلُّ التنوينِ أيضًا .

قوله : (ألاَ مَاءَ أشربُهُ) (٢) يَجُوزُ أن يكون أشربُهُ خَبَرَ "لاَ" التي للتمني ،ويجوزُ أنْ يكونَ في موضِعِ الصفةِ لِـ"مَا"،كَأنهُ قَالَ : ألاَ مَاءَ أشربُهُ في الموضع ،أيْ في الموضِعِ الذى يكونُ فيه المتكلمُ بهذا الكلامِ ،وكذلك قوله : (ألاَ مَالَ عِندَكَ في الدُّنيا) (٣)، أيْ : ألاَ مَالَ عِندَكَ حَاضِرٌ في الدنيا ، فهذا الكلام انَّمَا هُوَ على حَسَبِ مَا يَقصِدُهُ المتكلمُ ،وأنشدَ في البـاب قولَ الشاعرِ : (٤)

ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرسَانَ عَادِيةً ... الاَّ تَجَشُّؤُكُم عِندَ التَّنَانِيرِ

---

(١) الجمل ٢٤٠.

(٢) الجمل ٢٤٠.

(٣) الجمل ٢٤٠.

(٤) الجمل : ٢٤٠ وقد مر في ص ١٦٧.

البيتُ هو لحسان بن ثابتٍ - رضي اللهُ عنه - من شعرٍ يهجُو به قومًا من العرب، وهو الذى يَقولُ فِيهِ (١) :

حَارِ بـنَ كَعـبٍ أَلاَ أَحـلاَمَ تَزجُرُكُمْ

عَنَّا وأنتُـم مِـنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

وقد تقدمَ الكلامُ على هذا البيتِ في بابِ الترخيمِ ، والطعانُ : مصدر طاعَنَ يُطَاعِنُ مُطاعَنةً ، كما تقولُ : قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً ، فالطعانُ مَصدَرٌ يرادِفُ المطاعَنَةَ .

ويُروى : ألا فرسانَ عاديةً ، بالعينِ غيرَ معجمةٍ وبالغينِ المعجمةِ ، فَمن رَواه : عادية بعينٍ غيرِ معجمةٍ احتمَلَ وجهينِ : أحدهُمَا : أن يكُـونَ من العَدْوِ الذِى هُوَ شِدَّةُ الجَرْيِ ، فكأنه قَالَ : أَلاَ فُرسَانَ عندَكُم تسرعُ إلـى الغَارَاتِ والحَربِ ، ويحتَمِلُ أن يَكُونَ من العُدوَانِ الذى هُوَ عبارةٌ عَنِ الظلمِ ؛ لأنهُمْ كَانُوا يفخَرُونَ بالظُّلْمِ ؛ لأنَّ ذَلِكَ مما يَدُلُّ عَلَى العِزِّ ، فنفَى عَنهُم ذَلِكَ ، أيْ : لَا فُرسَانَ عِندَكُم تَقدِرُ على ظُلمِ أَحَدٍ ، ويكُونُ في المعنى مِثلَ قَـوْلِ الآخر (٢) :

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْـدِرُونَ بِذِمَّـةٍ وَلاَ يَظلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَردَلِ

---

(١) الشاهد لحسان بن ثابت ، ديوانه : ٢٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٧٢/٢ ، في باب ما يجرى من الذم مجرى التعظيم ، واستشهد به المبرد في باب الحروف التي تُنبَهُ بِهَا المدعُو أيْ حُرُوفُ النِّدَاءِ وأنه قد ينادى الاسم بغير حَرفٍ من هَذِهِ الحُرُوفِ وَذَلِكَ قولُكَ : حَارِ بنَ عَمرو ... المقتضب ٢٣٢/٤ وانظر الأصول لابن السراج ٣٩٦/١ ، وأمالي ابن الشجرى ٨٠/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام الأنصارى ٢٥٢ ، والخزانة ٧٢/٤ .

(٢) الشاهد للنجاشي الشاعر ، وقد هجا به بنو العجلان مع أبيات أخرى وشَكَوهُ الى أميرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ بن الخطاب - رضي الله عنه - وقصة هذا الشعر في العمدة لابن رشيق ٥٢/١ ، وزهر الآداب ٥٤/١ ، والخزانة ٢٣٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٢/٢ .

وَمَن رَوَاهُ "غَادِيَةً" بغينٍ معجمةٍ كانَ معناهُ من الغُدُوّ أيْ ليس عندكُم فُرسَانٌ تُبكِّرُ للغاراتِ .

قوله : (الاَّ تَجَشُّؤُكُمْ) ويروى بالجيم وبالحاءِ مكانَ الجيمِ ، فمن رواه بالجيمِ كان من الجَشْأَةِ وهو الذى يكونُ عندَ امتلاءِ المعدةِ بالطعامِ يصفُهُمْ بأنهُمْ أهلُ أكلٍ كثيرٍ ، وليسُوا أهلَ حربٍ .

ومن رواه بالحاءِ ،فالتَّحَشُّؤُ انما هو لبسُ الثوبِ الخشنِ ،فكأنَّهُ قال : ليس أنتمْ أهلَ حربٍ ولاَ طعنٍ ولاَ ضربٍ ، همّتُكُم الاَ كْلُ الكثيرُ ولباسُ الثيابِ الخَشِنَةِ ،والجُلُوسُ عندَ المَطَابِخِ انتظارًا لِلأَكْلِ واستِحْلاَءً لَهُ، والتنانيرُ جمعُ تَنُّورٍ ،وَهُوَ هَاهُنَا وِعَاءٌ يطبخُ فِيهِ الطَعَامُ ،ويكونُ في غيرِ هذا الموضعِ وَجهَ الارضِ،وقد فُسّرَ بِهِ قولُهُ تَعالى : ﴿ وَفَارَ التَّنُّورُ ﴾.(١)

وموضعُ الشاهِدِ فيه قولُه : " أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرسَانَ عَادِيَةً " ،وهو كونُ طِعَانٍ وفُرسَانٍ مَبنيّيْنِ مَعَ "لاَ" التي دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهَامِ الدَّالَّةِ على التقريعِ والتوبيخِ ،وأبُو القاسمِ -رحمهُ اللهُ- استشهدَ به على أنّ "لا" هَذِهِ للتمني،وهو وَهمٌ منه وغَلَطٌ ، فانه ليسَ في قوله : أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرسَانَ تَمنٍّ ،وإنَّمَا هُو توبيخٌ و تقريعٌ ،وَنفَى أن يَكُونَ لَهُم هَذَانِ الوصفَانِ وعَادِيةٌ نعتٌ لِفُرسَانٍ .

٣٨/ ويمكنُ أن يكونَ فيه التمنّي / على وجهٍ بعيدٍ ، وهو أن يكونَ الهاجِي تَمنَّى أن يَكُونَ لَهُم طِعَانٌ وفُرسَانٌ ،وَيَدُلُّ تَمَنّي ذَلِكَ لَهُم عَلى عَدَمِهِ عِندَهُمْ ؛ لانّ المُتَمَنَّي مَعدومٌ وهو بعيدٌ من جهةِ أنَّ الهَاجِي لاَ يَتَمَنَّى للمَهْجُوِّ خيراً .

قوله : الاَّ تَجَشُّؤُكُمْ ،يروى بالرفعِ والنصبِ ،فمن نَصَبَ فَعَلى الاستثناءِ المنقطعِ،ومن رفع فَعَلى البَدَلِ من موضِعِ أَلاَ فُرسَانَ ،لان التَّجَشُّؤَ مُتصِلٌ بِهِمْ ، فَلِذَلِكَ جَازَ فيه البدلُ كَما تَقَدَّمَ في قولهم : ما في الدارِ أحدٌ الاَّ حِمارٌ .

---

(١) الآية ٤٠ من سورة هود و٢٥ من سورة المؤمنون .

وقوله : (وَتقولُ في التحضِيضِ : ألاَ زَيدًا ألاَ عَمرًا) .(١)

اعلمْ أنّ حُروفَ التحضيضِ " ألاَ مُخففة ، وألاّ مُشددة ، ولَولاَ ، ولَوما ، وهلاّ " ، وهي حُروفٌ لاَ يَلِيهَا إلاّ الا فعَال ، فإن وليتها الأسمَاءُ منصوبةٌ أو مَرفُوعَةٌ كانت محمُولةً عَلى أفعَالٍ مضمرةٍ ، فاذَا قلتَ : هَلاّ زَيدًا أضمرتَ نَاصِبًا تَقدِيرُهُ هَلاّ تُكرِم زَيدًا حَيثُ تكُونُ ثَمّ دَلاَلةُ قرينة حَالٍ ، وَكذَلِكَ تَقُولُ : هَلاّ زَيدٌ فَتضمِرُ فِعْلاً يرفَعُهُ ، تَقدِيرُهُ " هَلاّ قَامَ زَيدٌ ، وَهَلاّ أُكرِمَ زَيدٌ يَجُوزُ أن يكونَ فَاعِلاً أو مفعولاً لم يُسَمّ فَاعِلُهُ عَلى حَسبِ مَا تدلُ عَليهِ قَرَائِنُ الأحوَالِ ، أو لفظ يكونُ هُنَالِكَ ولا يقعُ بعدَ حُرُوفِ التحضيضِ المبتدأُ والخبرُ الاّ أن يَشِذّ شَيءٌ نحو قوله :(٢)

وَنُبِئْتُ لَيْلَى أرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
إليّ فَهلاّ نَفسُ لَيلَى شَفِيعُهَا

وقد تَأوّلوا هَذَا وَمَا جَاءَ مِثلَهُ عَلى اضمَارِ "كَانَ" التي يُضمَرُ فِيهَا ضَمِيرُ الامرِ والشّأنِ ، فكأنهُ قالَ : فَهَلاّ كَانَ نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا ، فَيكُونُ تَقدِيرُ الكَلامِ : فَهلاّ كَانَ الأمرُ نفسُ لَيلَى شَفِيعُهَا ، فَتكُونُ الجملةُ مِنَ المبتدأ والخبرِ في مَوضِعِ نَصبٍ عَلى أنهَا خَبرُ كَانَ ، وَهَذا يُمكِنُ فِيهِ اذَا كَانَ ثَمّ دَلِيلٌ عَلى إضمَارِ كَانَ هذه وَيَجُوزُ أن يَكونَ أوقَعَ الجُملَةَ الاسمِيةَ في مَوضِعِ الفِعْلِيةِ ، ويكونُ من بَابِ دُخولِ بَعضِ الجُمَلِ عَلى بَعضٍ ، كَمَا يَدخُلُ الفعلُ المُضَارِعُ عَلى المَاضِي ، والمَاضِي عَلى المُضَارِع ، فَيقَعُ هَذَا مَكَانَ هَذَا ، وَهَذَا مَكَانَ هَذَا .

وَحُروفُ التحضِيضِ هَذِهِ إذَا وَلِيَهُنّ الفِعلُ المَاضِي كُنّ تَوبِيخًا ، وَإذَا وَلِيَهُنّ المستقبلُ كُنّ تَحضِيضًا ، وَنَقصِدُ مِنهَا أَبُو القَاسِمِ المُشَدّدَةَ (٣)

---

(١) الجمل ٢٤٠ .

(٢) سَبقَ تخريجه والكلام عليه قريبا .

(٣) ألا المفتوحة المشددة قال المالقي : " ليس لها في الكلام إلاّ موضعٌ وَاحدٌ ، وهي أن تكون تحضيضا ولا عَمَلَ لَهَا وَتَلِيهَا الا فعالُ لا غيرُ ، لأنّهَا تَطلبها ، وان وليتها الاسماءُ فَعَلى تقدير الفعلِ كَمَا تَقَدّمَ في

===

إما لأنَّهُ لم يَحفظها في حروفِ التحضيضِ،أو لأنَّهُ غَفَلَ عنها ،وأنشدَ في البابِ(١) :

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجدِكُمْ

بَنِي ضَوطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

البيت لجريرٍ من قصيدةٍ يهجو بِهَا الفرزدقَ ، ومعنى "تعدُّون" يَحتَمِلُ أمرينِ : أحدهُمَا أن يكونَ بمعنَى العَدِّ الذى هُوَ الإحصَاءُ ،ويحتمِلُ أن يكونَ بمعنَى: تَعتَقِدُونَ ، وقد أنكرَ هذا التفسيرَ الثاني أبو الحسنِ بنِ خروفٍ(٢) ،وقال: انَّ من فَسَّرَهُ بِهِ فَقَد زَادَ في اللُّغَةِ مَا لَيسَ مِنهَا ، وهذا لا ينبغي لَهُ، فَانَّ الذينَ نَقلُوهُ أئمةٌ ولم يكُونُوا لِيُفَسِّرُوهُ بِمَا ليسَ في اللغة .

=== ألاَ التي للعرض" . رصف المباني ١٧٠ ،وَقَالَ ابن هشام : ألا بالفتح والتشديد ،حَرفُ تحضيضٍ مُختصٌ بالجمل الفعليةِ الخَبريَّةِ كسائر أدوات التحضيض . المغني ٧٤/١ .

(١) الجمل : ٢٤١ .
والبيت لجرير ،ديوانه ٩٠٧/٢ وأنشده أبو علي الفارسي في ايضاح الشعر ٧٠ ،وابن جني في الخصائص ٤٥/٢ في باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية ومن شواهد كتاب المقتصد ٢٢١/١ ،والأمالي الشجرية ٢٧٩/١ و ٢١٠/٢ وكشف المشكل ٢٤٠/٢ ،والبسيط لابنِ أبي الربيع ٤٣٤/١ ،والملخص ٢٦١/١ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٩ ، ورصف المباني ٣٦٢ ،والمغني ٢٧٤/١ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٢٠-٣٧٦ ،والخزانة ٢٦٦/١ و ٥٥/٣ والشاهد فيه حذف الفعل بعدَ لَولاَ وَأنَّ الفعلَ المحذوفَ هُوَ النَّاصِبُ لِلْكَمِيِّ ؛ لأنَّ أدَوَاتِ التحضِيضِ لا يليها الاَّ الفعلُ إمَّا ظَاهِرًا أومُقدرًا .

(٢) هذا القول نسبه ابن بزيزة لابن طاهر وهو شيخُ ابنِ خَرُوف ، وقال انهُ قولٌ لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ . غاية الأمل في شرح الجمل ٥٧٦/٢ .

والعقرُ أصْلُهُ عرقَبَةُ الإبِلِ للنحرِ،وكَانُوا يفعلونَ ذَلِكَ في الجاهليةِ ، والنِّيبُ في هَذَا البيتِ جَمعُ نَابٍ ،وهي المُسِنَّةُ مِنَ الإبِلِ ،والضَّوطَرَى : المرأةُ الحمقاءُ ،والمجدُ: الشرفُ وهو الكرمُ والحسبُ / أيضا ،والكَمِيُّ: الشُّجَاعُ الذى لا يرجعُ عن قِرْنِهِ في الحربِ أو الذى يُخفِي الشَّجَاعَةَ في نفسه فَلاَيُظهِرُهَا إلاَّ عِندَ الحَاجَةِ اليهَا ،والمُقَنَّعُ: الذى على رَأسِهِ المغفرُ أو البيضَةُ ،والمغفرُ: فضلةُ الدرعِ يَجعَلُهَا الرجُلُ على رَأسِهِ في الحربِ . ٣٨/ب

ومعنَى البيتِ مَبنيٌّ عَلى حكايةٍ،وَذَلِكَ أَنَّ همام بن غالب والدَّ الفرزدق وَقعَ بينَهُ وبينَ سُحيم بن وُثيل الرياحيِّ منازعةٌ في السخاءِ⁽¹⁾ ،فقال أحدُهُمَا للآخرِ : تَعالَ نَتَعاقَرُ ،أيْ : نَعقِرُ ابلي و تَعقرُ أنتَ ابلَكَ ،فأجابَ كُلُّ واحدٍ مِنهُمَا صاحبَه لذلك،وكانت ابلُ همامِ بنِ غالبٍ حاضرةً ،فَعقرَ منها كَثِيرًا ولم تَكن ابلُ سُحيم بن وُثيل حاضرةً ،فكان ذلك غَضَّاضة حاله ،وكانت ابلُهُ بالكوفة فَلَمَّا بلغ الكوفةَ أعقَى ⁽²⁾ أيضًا كثيرًا منها وكانَ ذَلكَ في زمنِ علي بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه،فنهَى النَّاسَ عنهَا،وقال:إنها مِمَّا أُهِلَّ لغيرِ اللهِ بِهِ ، وكَانَ الفرزدقُ يفخرُ بهذِهِ المعاقرِ ،فَحَقَّرَهَا عليه جريرٌ في هذا البيتِ ،وقال لَهُ : أنَّكَ تفخرُ بشيءٍ لا ينبَغِي أن يفخرَ بِهِ ،فَإنَّ أبَاكَ عَقرَ نُوقًا مُسنةً لا نَسلَ لَهَا ولا رِسلَ فلا مَنفعةَ فِيهَا ،وَأيُّ فخرٍ في عقرِ مثلِ هَذِهِ ،وانما الفخرُ في ملاقاةِ الشجعانِ ومحاربَةِ الأقرانِ،وليسَ ذَلِكَ عِندَهُم ،هذَا هُو المفهومُ من قوله : " لولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا " .

وَإذَا جَعَلتَ "تَعُدُّونَ" بِمعنَى تَعتَقِدُونَ ⁽³⁾ كَانَ لهُ مفعُولاَنِ ،

---

(١) انظر القصة بكاملها في ذيل الأمالي والنوادر ٥٢ فمابعدها ،والخزانة ٣/٥٨-٥٩ .

(٢) أعقى : أهلك وطمس ،اللسان (عقا) .

(٣) قال ابن أبي الربيع : " يجوز أن تكون بمعنى تعتقدون ،فيتعدى الى مفعولين " ،الملخص ١/٢٦٠-٢٦١ ،وقال ابن مالك " وعد بمعنى اعتقد يتعدى الى مفعولين وقل من يذكرها ومن ذكرها ابن هشام اللخمي " . الكافية الشافية ٢/٥٤٥ ،وانظر الخزانة ٣/٥٦-٥٧ .

أحدهما : "عَقْرَ النِّيبِ" والثاني "أفضَلَ مَجْدِكُم" ولو جملتَهُ من العـدّ لم يكن له إلاَّ مفعولٌ وَاحِدٌ ،وهوَ عقْرُ النِّيبِ وَيَكُونُ "أفضَلَ "مفعولاً ثَانيًا بعـد اسقَاطِ حَرفِ الجَرّ ،فكأنه قَالَ : تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ مِنْ أفضَلِ مَجدِكُمْ ،وقـال الاستاذُ أبو الحسنِ بنِ خروفٍ ـ رحمه الله ـ (١) هُوَ بَدَلٌ من عَقْرَ النِّيبِ وهـو بَدَلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ،وَهُمَا لعينٍ وَاحِدَةٍ ،وبني ضَوطَرَى مُنَادَى مُضَافٌ محذوفُ حَرفِ النِّدَاءِ ،وضوطرَى لا ينصرفُ لاجلِ ألفِ التأنيثِ ؛لأنَّهُ مثلُ : الخَوْزَلَى والبَشَكَي والهَيَدَى (٢) والتَرَطَى ،ولَولاَ "حَرفُ تحضيضٍ ،وَ "الكميَّ "منصوبٌ بعدَهَا بفعلٍ مضمَرٍ ،وهو موضعُ الشاهدِ تقديرُه : لولا تَعُدُّونَ الكَمِـيَّ المُقَنَّعَا ، وَهَاهُنَا حَذفٌ زَائدٌ على اضمَارِ النَّاصِبِ بعدَ حَرفِ التحضيضِ وهُمَا شَيئَانِ : أحدهُمَا : حَذْفُ المضافِ وإقَامَةُ المُضَافِ اليهِ مُقَامَهُ وهو الكَمِيُّ ؛ لأنَّ تقديرَ الكلامِ لولاَ تعدونَ مُلاَقَاةَ الكَمِيِّ ، فَحَذَفَ مُلاَقَاةَ أو نحوه مِمَّا يليـقُ بالمعنَى مثلَ : المطاعَنَةِ والمضارَبَةِ وأقامَ الكَمِيَّ مُقَامَهُ .

والمحذوفُ الثاني أفضَلَ مجدِكُم لِدَلاَلَةِ الأولِ عَليهِ ،وكأنه قـالَ لولا تَعُدُّونَ مُلاَقَاةَ الكَمِيِّ المُقَنَّعِ أفضَلَ مجدِكُمْ ،لاَ بُدَّ مِن هَذَا التقديـرِ ؛ لأنَّ معنَى الكلامِ مقصورٌ عليه، وحذفُ هذيْنِ الشيئَيْنِ زَائِدٌ عَلى حـذفِ المضمَرِ بَعدَ "لولاَ".

---

(١) هذا القول نسبه البغدادى لابن المستوفي في شرح أبيات المفصل ، وذكر أيضا وجوها أخرى منها : أنَّ أفضَلَ مجدِكُم بدل من عَقْـرَ النِّيبِ ،وفيه أن هَذَا ليسَ بَدَلَ اشتمالٍ وَلاَ بَدَلَ بَعضٍ لِعَدَمِ الضمير وَلاَ بَدَلَ كُلٍّ؛ لأنَّهُ غَيرُهُ ولا بدل غَلَطٍ ؛لأنَّهُ لم يقع في الشعر . انظر توجيه إعرَابِهِ في الخزانة ٣/٥٦-٥٧-٥٨ . وانظر شرح الجمـل لابن بزيزة ٢/٥٧٦ .

(٢) الهَيَدَى أصل الهَيْدِ الحَرَكَةُ ومنه حِمَارٌ هَيَدَى: كثير الحركة . اللسان " هيد ".

بـــاب التمييـــــز

ويُقالُ على هذا الباب:التمييزَ في موضوعِ اللغةِ هو الفصلُ والتبيينُ ،
نقلَه النحويُّون فعبّرُوا به عما يُشبهُ معناهُ،وهو الاسمُ المُبَيَّنُ بِهِ / مُستبْهَمُ ٣٩/
المقَادِيرِ أو ما أشبَهَهَا في الاستِبْهَامِ ،وإنْ لَمْ يكُنْ مقدارًا ،ومن حيثُ كـانَ
التمييزُ اسمًا ومعمولاً اقتضَى عاملاً يَعملُ فِيهِ ،والعامِلُ فيه على ضربَيْنِ : اسمٌ
وهو الغالبُ عليهِ ،وفعلٌ . فَإذا كَانَ العَامِلُ فِيهِ اسمًا فَلاَ اختِلاَفَ بَيـــنَ
النحويِّين في امتناعِ تقديمِه لضعفِ العامِلِ فِيهِ ، وإذا كَانَ العامِلُ فِيـــه
فِعلاً اختَلَفُوا ؛فَمنهم مَنْ يمتنعُ مِنْ تقديمِهِ ،وهُم الأكثرونَ، ومِنْهُم مَنْ يجيزُ
تقديمَهُ تَشبيهًا بالحالِ، ويحتجُّ بقولِ الشاعرِ:(١)

* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ *

وقد تقدمَتْ هذه الروايةُ .

فموضوعُ البابِ لِلإعلامِ بماهيةِ التمييزِ وتنوعِهِ وإعرابِهِ ومواضيعه مـــن
الكلامِ وحُكمِهِ،وما اجتمعَ النحويونَ عَليهِ،وَمَا اختَلَفُوا فِيهِ من تقديمِهِ على عامِلِـه ،
فَهذَا الذى وَضَعَ لَهُ البَابَ ،وإن شئتَ أن تزيدَ عَلى هَذِهِ الطريقةِ الكُلِّيَّـــةِ
بأن تقولَ : التمييزُ عبارةٌ عن اسمِ نكرةٍ منصوبةٍ،عُدِّيَ لَهَا مَا لاَ يَتعَدَّى،وخَرَجَتْ
بَيانًا لما انبَهَمَ من الذَّواتِ،وهي أَحَدَ عَشَرَ نوعاً :

---

(١) اختلف الرواة في نسبة هذا الشاهد فنسبه قوم لأعشى همدان ونسبه آخرون للمخبل السعدى .وهذا الشاهد من أدلة الكوفيين علـــى جَوَازِ تَقدِيمِ التمييز على عَامِلِهِ إذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا وَرَوَاهُ البصريونَ رواية لاَ شَاهِدَ فِيهَا ،واستشهد به المبردُ على جواز تقديم التمييـــز على عامله إذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا كَما أَجَازَهُ المازني من البصريينَ أيضا وَرَدَّهُ ابنُ جِني برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق ، (وما كان نفسي) ثم قال ابن جني: فرواية برواية والقياس من بعدُ حاكِمٌ. وانظر المقتضب ٣٧/٣ ،والخصائص ٣٨٤/٢ وكتاب المقتصد ٦٩٣/٢ والانصاف ٨٢٨/٢ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٧٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ،وشفاء العليـــل في ايضاح التسهيل ٥٥٩/٢ ،والهمع ٧١/٤ ،والدرر ٢٠٨/١ .

الأولُ : ما ينقلُ منَ الفاعلِ،كقولِكَ: تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً،والمعنى تَصببَ عرقُ زيدٍ،فنقلَ المجرورُ الى الفَاعِلِ،وأُسنِدَ اليهِ للمبالَغةِ،فاستقلَّ به وخرجَ العرقُ نكرةً يقتضِيهَا ما قَبلَهَا فضلةً،فنصبَ .

الثاني : منقولٌ من الفاعلِ أيضًا كقولِكَ: زيدٌ أحسَنُ الناسِ وجهاً ، وفارقَ هذا الذِي قبلَه أنَّ الذي قبلَه يمكنُ أنْ يرجعَ فيهِ فَاعِلاً كما كَانَ في المعنَى بِهَذَا اللفظِ الذِي انتَصبَ ، والثاني لا يمكنُ فيه الا ببينةٍ أُخرىَ ، فتقول : زيدٌ يحسنُ وَجهُهُ .

الثالثُ : منقولٌ من الفاعلِ أيضًا وذلكَ قولُكَ : زيدٌ أحسنُ الناسِ رجلاً ، والفرق بين هذَا والذى قبلَه أن المنصوبَ هُنَا هو الأولُ في المعْنى ، والمنصوبُ الذى قبلَه غيرُ الأَولِ .

الرابعُ : مافيهِ معنَى التعجُبِ كقولِكَ : لِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا،ونِعْمَ رجلاً زيدٌ ، ووجُهَ رَجُلاً .

الخامسُ : منقولٌ من الخفْضِ،كقولِهِ : (١)

قَومٌ اذَا لَبِسُوا الدُّرُو ع تَنَمرُوا حَلَقًا وَ قِدًّا

أى تَنَمَّرُوا بِحلَقٍ وَقِدٍّ ،واِمتلأ الحوضُ مَاءً،يجوزُ أن ينتَصبَ حَلَقاً وقِداً نصبَ الحالِ ،أى تنَمَّرُوا وهم حَلَقٌ وقِدٌ لكثرةِ لبسِهِم لها،ولا شتمالِهَا عليْهِم حتى لا يظهرَ منهُمْ عليها الا القليلُ .

السادسُ : مَكيلٌ،كقولِك: ثلاثةُ أكرارٍ شعيرًا .

[السابعُ (٢) : المعدودُ كقولك: ثلاثونَ عَبدًا،وعشرونَ درهَماً .]

---

(١) الشاهد لعمرو بن معدى كرب وهو من أبيات في الحماسة لأبي تمام وفيه " لَبِسُوا الحَديدَ " قال أراد أنهم لبسوا الدروعَ واليلبَ تشبهوا بالنمر في أفعالهم في الحرب والحَلَقُ الدروعُ المنسوجة حَلقتَين والقِدُّ أراد به اليَلَبُ وهو شبه درع كان يتخذ من الجلد الذى لم يدبغ . ينظر ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزى ١/ ٥٠ ، واللسان (نمر) .

(٢) مابين المعقوفين ساقط من الاصل ، وذكر في التفصيل .

الثامنُ : موزونٌ ، كقولِكَ: ثلاثةُ أرطالٍ زَيْتًا .

التاسعُ : ممسوحٌ كقولِكَ:ثلاثةُ أشْبارٍ أرضًا ،وهذه الاربعةُ كلُّهامقاديرٌ.

العاشرُ: ما أُلحِقَ بالمقاديرِ،كقولِهِمْ : كَمْ رجلًا قصدكَ.

الحادى عشرَ : ما كُنِّيَ بِهِ عَنِ الأعدادِ،كقولِكَ:له كَذَا دِرهمًا.

وكُلُّهالا تتقدمُ على العاملِ فيهَا ،سواءً كانَ فعلًا أو معنى فِعلٍ أو شبيهًا بالفعلِ، هَذَا هُوَ الصّوابُ ،وكُلُّهَا تكونُ مفردةً إلّا أن تأتيَ في بعضِ المواضعِ للجمعِ منبهةً على الأصلِ،كقولِهِ تعالَى :﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (١)، وجمعُه دليلٌ على اختلافِ النوعِ،أو خرجَ منبهةً على الأصلِ. /

/٣٩ ثُمّ انَّ بعضَ المتأخرينَ ذكرَ أنَّ التمييزَ في اللغةِ يَقعُ على الانشقاقِ، يقالُ : تميزَ الشيءُ،اذَا انشقَّ وتبَايَنَ بعضُهُ من بعضٍ ،والتمييزُ أيضًا يقعُ على التبيينِ ،لانَّ فِيهِ فصلَ الحَقِّ من الباطِلِ وابانةَ الشيءِ عما يشبهُهُ ويشاكله مما ليسَ مِنهُ.

والتمييزُ عندَ النحويينَ انمَا هُوَ عِبَارةٌ عَن اسمٍ نكرةٍ يكُونُ رافعًا للإبهَامِ الكائنِ في الاسمِ،أو لإبهامٍ يَكُونُ في الكلامِ ،فإذَا اجتمعَتْ هذه الشروطُ كُلُّهَا في الاسمِ كانَ تمييزًا مفردًا في كلامِ العربِ قِياسيًا ، فَإنْ نَقصَ منهَا شَيءٌ مثل أن يَجيءَ توكيدًا أو مشتقًا أو يجيءَ فِيهِ إبهَامٌ مّا فينبغي أن يُحفَظَ ولاَ يُقاسَ عَليهِ.

وهو ينقسمُ قِسمَينِ : منصوبٌ عن تَمامِ الكلامِ و منصوبٌ عن تمامِ الاسمِ، فالمنصوبُ عن تمامِ الكلامِ هو الذى يرفعُ الإبهامَ الواقعَ في الكلامِ ،وهو اسمٌ أُزِيلَ عن موضِعِهِ وَجُعِلَ غيرُهُ مَكانَهُ،فَحَدَثَ في الكلامِ إبهَامٌ،فَجِيءَ به منصوبًا مفسرًا لذلك الإبهامِ الحادثِ في الكلامِ ،ومثالُهُ : طابَ زيدٌ نفسًا،وحَسُنَ عمرٌو وجهًا ،فأصلُ هذا الكلامِ: طابَتْ نفسُ زيدٍ،وحسُنَ وجهُ عمرٍو،فأُزِيلَ كُلٌّ وَاحِدٍ منهما عن موضِعِهِ،وأسندَ الفعلُ إلى غيرِهِمَا ،وهو زيدٌ وعمرٌو ،فَحَدَثَ في الكلامِ ابهَامٌ لِذَلِكَ ،وذَلِكَ أنكَ اذا قُلتَ : طابَ زيدٌ،لا يُعلَمُ مَا طَابَ مِنهُ ؛

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

هل نفسُه ؟ أو رائحته؟أو خبرُه؟أو غيرُ ذلكَ مما يُسنَدُ اليهِ طَابَ؟،فإذا قلتَ: "نفساً" ارتفعَ ذلِكَ الإبهامُ،وعلِمَ مَا الذي طَابَ منهُ ،وكذلِكَ إذا قلتَ: حَسُنَ عمرٌو ، أمكنَ أن يكونَ الحسَنُ منهُ وجهَهُ أو كلامَهُ أو قدَّهُ أو غيرَ ذلِكَ مِمَّا يُسنَدُ اليهِ منهُ حَسن في المعنى،فإذا قلتَ"وجهًا" ارتفعَ ذلِكَ الإبهامُ،وعُلِمَ مَا الذي حَسُنَ منهُ .

وهذا التمييزُ وما أشبهَهُ هو الذي يَقولُ لَهُ النحويون:هو فاعِلٌ في المعنى ،ويَجيئُ مفعولاً ،وذَلِكَ قولُهم: عظَّمْتُ زَيدًا قدرًا،وأكرمْتُ زيدًا أبًا،وأصلُ هذا الكلامِ:عظمتُ قَدْرَ زيدٍ،وأكرمتُ أبَا زيدٍ ،فأُزيلَ المفعولُ من موضعِهِ،ونُقِلَ (١) الفعلُ لغيرِهِ فَحدثَ (٢) في الكلامِ ابهامٌ،فجَاءَ ذَلِكَ المفعولُ منصوبًا رافعًا لِذَلِكَ الإبهامِ ،فهذا التمييزُ هُوَ المفعولُ في المعنَى ،وقد يَجيءُ التمييزُ المنصوبُ بعد تَمامِ الكلامِ غَيرَ فَاعِلٍ ولاَ مفعولٍ في المعنَى ،وذلك قولُهُمْ : امتلأَ الانَاءُ مَاءً،من حيثُ لاَ يُتصوَّرُ أن يُقَالَ أصلُه:امتلأَ مَاءُ الإناءِ ،لأنَّ الماءَ لا يمتلئُ ،وإنما الإناءُ يُملأُ بِهِ فيمتلئُ وكذلِكَ قولُهم : ملأتُ الإناءَ مَاءً لا يمكنُ أن يقالَ أصله:ملأتُ مَاءَ الإناءِ،وإنَّمَا تملأُ الإناءَ بِهِ،إلاَّ أنَّ هَذَا وان لم يكُن فَاعِلاً ولا مفعولاً في المعنَى فهو مشبِهٌ لما انتصبَ من التمييزِ بعدَ تَمامِ الكلامِ،وهو فَاعِلٌ ومفعولٌ في المعنَى،من جهة أنَّ الكلامَ الذي قبلَهُ فيهِ ابهامٌ،وذَلكَ أنكَ اذا قُلتَ : امتلأَ الإنَاءُ احتملَ أن يمتلئَ بالماءِ أو بغيرِه مما يمتلئُ الإنَاءُ بِهِ ،وكذَلِكَ أيضًا اذا قُلتَ : ملأتُ الإنَاءَ احتملَ أيضًا أن تملأَهُ بالماءِ أو بغيرِه مِمَّا يمكنُ أنْ يملأَهُ بهِ ، فصارَ التمييزُ مُفسرًا لِذَلِكَ الإبهامِ ،كما أنكَ اذا قُلتَ :"طَابَ زَيدٌ"،احتملَ أن يَطِيبَ نفسًا أو خبرًا أو غيرَ ذَلِكَ مِمَّا / تُسنَدُ اليهِ طَابَ،فيفَسِّرُ التمييزُ هَذَا الإبهامَ ويرفَعُهُ ، ٤٠/أ وكما أنكَ اذا قلتَ:"عظمتُ زيدًا" احتمَلَ أن تُعَظِّمَ قَدْرَهُ أو غيرَ ذَلِكَ مما يُمكِنُ أن يُعَظَّمَ من الإنسانِ ،فَجَاءَ التمييزُ رَافِعًا لِذَلِكَ الإبهامِ والاحتمالِ ،فلمَّا كان"امتلأَ الانَاءُ وملأتُ الإنَاءَ"وما أشبهه كالكلامِ الذي ينتصبُ بعدَهُ التمييزُ ، وهو فاعلٌ في المعنَى أو مفعولٌ مُيِّزَ باسمٍ منصوبٍ نَكرةٍ كما فُعِلَ بقولهم:طابَ زيدٌ وعظمتُ زيدًا ،حيثُ فُسِّرَ باسمٍ منصوبٍ نكرةٍ ،فهذا المنصوبُ بعدَ تمَامِ الكلامِ ، والرافِعُ للإبهامِ الوَاقِعِ في الكلامِ .

---

(١) في الأصل : وعقل ،تحريف من الناسخ .
(٢) في الأصل : ولم يحدث ،وهو تحريف من الناسخ .

وأما المنصوبُ بعدَ تمامِ الاسمِ ؛ فهو الرافعُ للإبهامِ الواقعِ في الاسمِ ، وذلك يكونَ في المعدوداتِ والموزوناتِ والمكيلاتِ والممسوحاتِ .

فمثالُهُ في المعدودات : عِشرونَ دِرهمًا ، وأحدَ عشَرَ دِرهمًا ونحو ذلك ، وكم رَجلاً عندَكَ ؟ إذا كانت " كمْ " استفهامية ؛ لأنها واقعةٌ على عددٍ مسئولٍ عنهُ .

ومثاله في المكيلاتِ ؛ عندي صاعٌ بُرًّا ، وقفيزٌ شعيرًا .

ومثالُهُ في الموزوناتِ ؛ عندي رطلٌ زيتًا ، ورطلان سمنًا ونحوُ ذلك .

ومثاله في الممسوحاتِ ؛ ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سَحابًا ، والممسوحاتُ عبارةٌ عن الأسماءِ التي تقعُ عليها المَساحَةُ .

وللنحويينَ في تمامِ الاسمِ اصطلاحٌ في هذه المسائلِ ؛ فتمامُ الاسمِ عندهم يعبَّرُ بهِ عن التنوينِ في مثلِ : عندي رطلٌ زيتًا الذى في قولهم : " رطلٌ " هو تمامُ الاسمِ ، وانتصَبَ التمييزُ بعدَهُ .

ويُعبَّرُ بهِ عن تقديرِ التنوينِ في : " أحَدَ عَشَرَ رَجلًا " وما أشبهَهُ ، وكذلكَ قولهم : كم رجلاً عِندَكَ ؟ إذا كانت " كم " استفهامًا ، ويعبرونَ بهِ عن نونِ التثنيةِ في قولِكَ : رطلانِ زيتًا وقفيزانِ تمرًا ، ويعبرونَ به عن النونِ المشبهةِ لنونِ الجمعِ في عُقودِ الأعدادِ مِنَ العشرينَ الى التسعينَ في قولِهمْ : عندى عشرُونَ رجلاً ، وثلاثُونَ درهمًا ،

ويُعَبِّرُونَ بِهِ عن المضاف في مثلِ قولِهم : ما في السماءِ مَوضعُ راحةٍ سَحابًا ، فراحةُ المضافُ اليهِ الموضعُ " تمامٌ لِلموضِعِ " وسَحابًا " تمييزٌ لِلإبهامِ الذى في الموضِعِ ، وكذلِكَ قولُهُمْ : " على التمرةِ مثلُها زُبدًا " تمامٌ مثلُ المضافِ اليهِ الذى هو الضميرُ العائدُ على التمرةِ ، " وزبدًا " تمييزٌ مفسرٌ لإبهامِ مِثْلِ .

فإنْ قيلَ : وما الفرقُ بينَ الابهامِ في الكلامِ والإبهامِ في الاسمِ ؟ ولم فرقتمْ بينَ التمييزِ فيهما فقلتم : منه ماينتصبُ بعد تمامِ الكلامِ رافعًا لإبهامٍ حادِثٍ في الكلامِ ، والمنتصبُ بعدَ تمامِ الاسمِ رافعٌ لإبهامٍ حادِثٍ في الاسمِ ؟

فالجوابُ أن يُقالَ : الابهامُ الذى في الكلامِ هو إبهامٌ في الجملةِ الفعليةِ ، وذلك إذا قلت : طابَ زيدٌ فليس في " زيدٌ " إبهامٌ من حيثُ عُلِمَ مسماهُ ، وليسَ في " طابَ " أيضا وَحدَهُ إبهامٌ من حيثُ عُلِمَ موضعُهُ ، وإنّما الإبهامُ مشتركٌ بين الفعلِ وفاعلِهِ ، وذلك أن طابَ أُسنِدَ الى شيءٍ في المعنى

ليس هو زيداً،وذلِكَ الشيءُ يشتمِلُ عليه "زيدٌ" ويتصلُ بهِ ،فمن حيثُ أسندَ "طابَ" الى ذلِكَ الشيءِ الذى لا يُعلَمُ واشتملَ عليهِ"زيدٌ"أيضا وهو لا يُعلَمُ ما هُوَ من زيدٍ،صارَ الإبهامُ / مشتركاً بينَ الفعلِ وفاعِلهِ ، فَهُوَ ابهامٌ في الكلامِ ، ٤٠/ب
فلذلِكَ قِيلَ للتمييزِ الواقِع بعدَ هَذِهِ الجملةِ وأمثالِهَا : منصوبٌ بعدَ تمامِ الكلامِ،ورَافعٌ للإبهامِ الحادِثِ في الكلامِ.

والمنصوبُ عَن تمامِ الاسمِ الرافعِ للإبهامِ الحادِثِ في الاسمِ لايَكُونُ إبهامُهُ في الجملةِ التي هي كلامٌ ،وإنما ابهامُهُ في الاسمِ الرّافِعِ للإبهامِ الحادِثِ في الاسمِ المفرِدِ ،وبَيانُ ذلِكَ أنكَ اذا قلتَ:"عندى عشرونَ"علمتَ أنه مُبهَمٌ من حيثُ لَا تدرى على أىّ مَعدودٍ انطلَقَ ،فإذَا قلتَ : درهَماً رفعتَ الإبهامَ الذى حَدَثَ فِيهِ،وعلِمَ السَّامِعُ أنكَ أطلقتَ هَذَا الاسمَ علَى جنسِ الدَّراهِمِ ،وكذلكَ سائرُ ما ينتصبُ بعدَ المعدوداتِ والموزوناتِ والمكيلاتِ والممسوحاتِ ،فتدبرهُ تجدْهُ كمَا وصفتُ لَكَ ،وهو أنه رافِعٌ للإبهامِ عَنِ الاسمِ من غيرِ التفاتٍ إلى الجُملةِ كُلِّهَا ؛ فَلِذَلِكَ يقولُ النحويونَ:هو منصوبٌ بعدَ تمامِ الاسمِ،ورافعٌ لإبهامٍ فيهِ.

فَقَد تبينَ مَا انتصَبَ من التفسيرِ بعدَ تمامِ الكلامِ وما انتصبَ بعدَ تمامِ الاسمِ،وبقيت بينهُمَا أُمورٌ مُشتَبِهَاتٌ يأتي فِيهَا التمييزُ ،فيجبُ أن يجتهدَ في ردهِ الى أحدِ المُسَمَّيَيْنِ ، فمن ذلِكَ قولُهم : نعمَ رَجُلاً زيدٌ،وبئسَ رَجُلاً عَمروٌ،ورُبهُ رَجُلاً،وعلى التمرَةِ مثلُهَا زُبداً، وزيدٌ طَيِّبٌ نَفساً ،فالأولى بِهِ أنْ يُلحَقَ بمَا انتصبَ عن تمامِ الاسمِ ،لأن التمييزَ في بابِ "نعمَ وبئسَ" وفي قولهِم : "رُبّهُ رَجُلاً"انمَا جاءَ مُغَيِّراً لِلمُضمَرِ الفَاعِلِ في"نعمَ وبئسَ"وفي قولهِم"رُبّهُ رَجُلاً" إنما جاءَ مُغَيِّرًا للمضمَرِ المتصِلِ بِرُبَّ من قولهِم: رُبّهُ ،وهو ضميرٌ أُضمِرَ قبلَ الذِّكرِ لَم يَعدْ على شيءٍ قبلَهُ فيعرفُ موضُوعُهُ ،فَصَارَ صَالِحًا لِكُلِّ مسمًّى،كـ"عشرينَ" الذى هو صالحٌ لِكُلِّ معدودٍ،و"رطلٍ" الذى هو صالحٌ لكل موزونٍ إلى غيرِ ذلِكَ من الأسماءِ المبهَمةِ التي ينتصبُ بعدَهَا التمييزُ عن تمامِ الاسمِ،فكمَا جاءَ التمييزُ بعدَ المعدوداتِ والموزُونَاتِ والمَكِيلاتِ والممسوحاتِ رَافِعاً للإبهامِ الواقِعِ في الاسمِ ،فكذَلِكَ جاءَ

هذا التمييزُ في هذا الموضعِ رافعًا للإبهامِ الواقعِ في الاسمِ،فكذلكَ جاءَ هذا في هذهِ المواضعِ رافعًا للإبهامِ الواقعِ في الضميرِ ،

وكذلك قولهم : على التمرة مثلُها زُبدًا ؛يصحُّ أن يقعَ على مسمياتٍ كثيرةٍ "زبدًا" أو غيرَه ،فرفعَ ذلك الإبهامَ بقولِهِمْ : زبدًا،وليسَ هَذا إبهاماً في الجملةِ ،وإنما هو في الاسمِ خاصةً ، والمثليّةُ مِقدارٌ كما أن المعدودَ والموزونَ مِقدارٌ ،والمكيلُ مِقدارٌ والممسوحُ مِقدارٌ ،فَهُوَ لاحِقٌ بهذهِ الأشياءِ .

وأما قولهم : زيدٌ طيبٌ [نفسا] (*)/نفسًا ومُعظّمٌ قَدرًا ، وحَسَنٌ وَجهًا،وأفضلُ الناسِ أبًا ، فالأوْلَى في هَذا النوعِ وما أشبهه أن يُلحق بما انتصبَ عن تَمامِ الكَلامِ ؛لأنَّ طيّبًا ومُعَظمًا وحَسَنًا وأفضلَ الناسِ وإنْ كانت أسماءً مفردةً فهيَ في معنَى الجملةِ الفعليةِ ،فإذا قلتَ :زيدٌ طيبٌ نفسًا فكأنكَ قُلتَ : طَابَ زيدٌ نفسًا ،وإذا قلتَ:زيدٌ مُعظمٌ قَدرًا فكأنكَ قُلتَ : / زيدٌ عَظيمٌ ٤١/أ قدرًا ،وإذا قُلتَ :زيدٌ حَسَنٌ وجهًا فكأنكَ قُلتَ: زيدٌ حَسُنَ وَجهًا ،وإذا قلتَ : زيدٌ أفضلُ الناسِ أبًا فكأنكَ قلتَ: زيدٌ فَضَلَ الناسَ أبًا ،فالأولَى في هَذهِ الأسماءِ أن تُلحقَ بمَا ينتصبُ عَن تَمامِ الكلامِ خلافًا لمن زَعَمَ أن التمييزَ فيهَا منتصبٌ عن تَمامِ الاسمِ ،والذى حَمَلَهُ عَلى ذلك كونُها أسماءً مفردةً، وليست بجُملٍ .

وأما من زَعَمَ أن أسماءَ الفَاعِلينَ والمفعولينَ جُمَلٌ فَردُّهَا على مذهبِهِ إلى ما انتصبَ عَن تَمامِ الكلامِ سَهلٌ لاَ إشكَالَ فيهِ ولا عُذرَ لَهُ إذًا جَعَلَهَا مِمَّا انتصبَ عن تَمامِ الاسمِ .

فإنْ قيلَ : فما الناصبُ للتمييزِ ؟ قيلَ : أمّا ما انتصبَ بعدَ تَمامِ الكلامِ فالناصِبُ لَهُ الفعلُ في قولكَ: طَابَ زَيدٌ نفسًا، وعظمتُ زيدًا قَدرًا ، فالناصبُ لَهُ طَابَ وعظمتُ، وقولُهُم: زيدٌ طيبٌ نَفسًا ومُعظمٌ قَدرًا ،وكذلك الناصبُ لِدِرهَمٍ عِشرُونَ ،ونصبُه عند سيبويه (١) عن تَمامِ الكَلامِ ؛لأنَّ التمييزَ مع الاسمِ الذى قبلَهُ وتَمامُهُ كالفعلِ والفاعلِ والمفعولِ ، وذلك إذا قلتَ :ضَرَبَ زيدٌ عمرًا فالمفعولُ انتصبَ بالفعلِ ؛لأنَّ الفاعلَ حَالَ بينَهُ وبينَ المفعولِ

(*) تكملة يلتئم بها الكلام .

(١) الكتاب ٢٠٦/١ .

أن يكونَ في مكانِ الفاعلِ ،وكذلك أيضًا عشرونَ وما أشبهَهُ حالَ بينَهُ وبينَ تمييزِه التامُ الذى هوَ النونُ، إذْ لولاَ ذلكَ النونُ لكانَ مخفوضًا بإضافةِ "عشرينَ" اليهِ،كَمَا أنَّ المفعولَ لَولاَ الفاعلُ الذى حالَ بينَهُ وبينَ الفعلِ لكانَ المفعولُ مرفوعًا بالفعلِ ،وكُلُّ ما ينتصبُ عند سيبويهِ من هَذَا التمييزِ المنصوبِ بعدَ تمامِ الاسمِ انَّمَا ينتصبُ بِذَلِكَ الاسمِ ،لاجلِ حيلولَةِ التمامِ بينَهُ وبينَ التمييزِ ،وما لمْ يكُنْ فيه التمامُ ملفوظًا بِهِ كانَ مقدرًا فيكونُ تقديرُهُ حائلًا كما أنَّ تحقيقَه حائلٌ.

مبحثٌ في قولِ النحاةِ:التمييزُ لا يكون الاَّ نكرةً ومنصوبًا

ألفاظُ الكتابِ : قوله (التمييزُ لاَ يكُونُ الا نكرةً ولاَ يَكونُ الا منصوبًا)[١]، قد تقدمت شروطُ التمييزِ مستوفاةً في مقدمةِ البابِ ،وشرطُ تنكيرِ التمييزِ إنما هُوَ على مذهبِ البصريينَ[٢]، وأمَّا الكُوفيونَ فيجيزُونَ تعريفَهُ[٣]، وهو مذهَبٌ خارجٌ عن القياسِ ،لأنَّ فائدَةَ التمييزِ تبيينُ الجنسِ،وذلكَ يحصلُ بالتنكيرِ الذى هو أصلُ التعريفِ ،وقد جاءَ تعريفُ التمييزِ شاذًا يحفظُ،ولا يقاسُ عليه ، والكوفيُّونَ يقيسُونَ على الشواذِّ، وذلكَ قولُ الشاعرِ:[٤]

رَأيتُكَ لَمَّا أن رَأيتَ جِلاَدَنَا رَضيتَ وَطبتَ النَّفْسَ يا بَكْرُ عَن عَمرِو

أرادَ: وطبتَ نفسًا يا بَكرُ عن عمرو ،وعلى هَذَا البيت قَاسَ الكُوفيونَ تعريفَهُ في كُلِّ موضعٍ والله أعلمُ.

---

(١) الجمل ٢٤٢.

(٢) قال سيبويه :" ولا يكون الاَّ نكرةً كما لم يكن ثَمةَ الا نكرة " الكتاب ٢٠٥/١.

(٣) في شرح ألفية ابن معطي ٥٨٠/١ وأجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفة مطلقا واحتجوا بقوله تعالى ﴿ الاَّ مَن سَفِهَ نَفسَهُ ﴾ وقول الشاعر:

رَأيتُكَ لَمَّا أن عرفتَ وُجوهَنا رَضيتَ وطبتَ النفسَ يا زَيدُ عن عَمرِو

(٤) البيت لرشيد اليشكرى وهو من أدلة الكوفيين على جواز وقوع التمييز معرفة بدخول الالفِ واللامِ عليهِ للتعريف وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ٥٨١/١ ، على زيادة

===

والشذوذُ يناقضُ القياسَ عليه ؛ لأنَّ الشذوذَ منعٌ للإجراءِ والطـردِ ، والقياسُ على الشيءِ إجراءٌ لَهُ.

قوله : (وَلَا يتقدمُ عَلى المُميزِ منهُ) (١) ، اعلمْ أنَّ ما انتصبَ عن تَمامِ الاسمِ على التمييزِ فلا خلافَ بينَ النحويينَ في أنه لا يتقدمُ عليه التمييـزُ ، نحو قولِكَ : عندِي عشرُونَ درهماً وأحدَ عشرَ رجلًا ، لا يقالُ : درهماً عشرونَ عندي ، ولا رجلاً أحدَ عشرَ عندِي ، وكذلك كُلُّ ما انتصَبَ عن تمامِ الاسمِ ، واختلَفُوا فيمَا انتصَبَ بَعدَ تَمامِ الكلامِ ؛ فمنهم مَنْ أجازَ / تقديمَه على المُميّزِ وهـوَ ٤١/ب
الكلامُ ، وعلى الناصبِ لهُ ، وإذا تقدمَ على الناصبِ جازَ تقديمُه على المُميَّزِ ؛ لأنَّ المميَّزَ هو الكلامُ الذي هو الناصبُ للاسمِ ، إذِ الإبهامُ في الاسمِ وحدَهُ ولا في الفعلِ ، إنَّما وقعَ في الجُملةِ وحدَهُ الذي هو الناصبُ كما تقدَّمَ.

قدْ تعرضَ أبو القاسمِ لذكرِ الخلافِ في هذهِ المسألةِ ، وقدْ ذكرَ حجةَ مَنْ أجازَ تقديمَ التمييزِ على المُميزِ ، وسَيُبيّنُ الحقُّ في المسألةِ إذا انتهَيْنا إلى ذلكَ الموضعِ - إن شاءَ الله تعالى - .

قولُه : (ولا يَتقدمُ التمييزُ عَلى المُميزِ مِنهُ) (٢) . اعلمْ أنَّ " مِنْ " الداخلةَ على الضميرِ يحتملُ أن تكونَ " مِنْ " التي تدلُّ على العلةِ ، كقولِكَ : ضربتُ زيداً مِنْ أجلِ فلانٍ ، فيكونُ معنى الكلامِ على هذا القولِ ولا يتقدمُ التمييزُ على الذي مُيّزَ منهُ ، أي مِنْ أجلِهِ ؛ لأن التمييزَ علةٌ في بيانِ المميزِ ، وسببٌ فـي بيانِهِ ، إذْ لولَا هذا لما تميَّزَ ولا تبيَّنَ ، فالهاءُ منهُ عائدةٌ على التمييزِ والمجرورُ الذي هو منهُ متعلقٌ بالمُميزِ في التأويلِ الأولِ أو في موضعِ الحالِ من المضمرِ في المميزِ في التأويلِ الثاني .

قوله : (وذلك كُلُّ اسمِ نكرةٍ جاءَ بعدَ عددٍ مُنَوَّنٍ ، أو فيهِ نونٌ أو نيـةُ تنوينٍ) (٣) ، هذا الذي ذكرَ مِنَ التمييزِ في هذا الموضعِ هو التمييزُ المنتصبُ

=== أل فيه ، وانظر الهمع ١/٢٧٨ و ٤/٧٢ والتصريح على التوضيـح ١/٣٩٤ والدرر ١/٥٣ ، والشاهد فيه عند البصريين أن أل فيه زائدة وأن التمييز حكمه التنكير.

(١) الجمل ٢٤٢.
(٢) الجمل ٢٤٢.
(٣) الجمل ٢٤٢.

عن تمام الاسمِ، والعددُ المنونُ عزيزٌ في هذا الموضعِ ، فلا يَجوزُ خمســـةٌ دراهِمَ ولا مائةٌ درهمًا ، هذا لا يوجدُ في كلامِ العربِ، ولا يَجمُلُ أن يُحمَلَ قولَه بعدَ عددٍ منونٍ على أنْ يريدَ العددَ الذى فيه النونُ، كما حملَهُ عليـــه بعضُهم في بابِ "كَمْ"، لأنه قالَ بعدَ هذا: أو فيهِ نُونٌ .

وأمّا ما فِيهِ النونُ فعشرونَ وثلاثونَ كذلك الى التسعينَ ، وأما مافيه نيةُ التنوينِ فالعددُ المركبُ ، ويا لَيْتَ شِعْرِى اذا كانَ عندَهُ العددُ مُنَــوَّنًا (*)، وينتصبُ التمييزُ بعدَهُ لِمَ لَمْ يمثِّلْهُ كما مثّلَ العددَ الذى فيهِ النونُ ؟ وقــالَ: عندى عشرونَ دِرهَمًا، وخمسُونَ عبدًا، وكما مثّلَ العددَ الذى فيه نيةُ التنوينِ ، فقالَ : خمسةَ عشَرَ درهَمًا.

وأما قولُهُ : واللـــهُ أعلـــمُ -- (عددٌ مُنونٌ) (١)، فَـفَــيءٌ (٢) جَرى على لسانِهِ من غيرِ تدبرٍ .

قوله : (ومنه قولُهُم: عَلى التمرةِ مثلُها زُبْدًا) (٣)

يعنـــي وَمِـــنَ التمييزِ المنتصِبِ عن تمـــامِ الاســـمِ قولهـــم : علـــى التمـرة مثلهـا زُبدًا ، وتَمَـــامُ الإسـمِ في هذا المثالِ الضميرُ المؤنّــثُ الذى أضيفَ اليهِ "مثلَ"، "ومثلُ" هو الاســـمُ السيزُ ، لأنَّ المثليةَ مِقدارٌ في المعنَى ، فَلذلكَ انتصبَ التمييزُ بعدَها .

قولُهُمْ : ما في السماءِ موضعُ راحةٍ سحابًا ، انتصبَ "سَحابًا" هاهُنَــا على التمييزِ لموضعِ المضافِ الى الراحَةِ ، لأنه مُبْهَمٌ، اذْ يحتَمَلُ أن يكونَ موضعُ الراحةِ من السحابِ ومن غيرِه ، والتمامُ في هذا المثالِ ونحوِه المضافُ اليهِ وهو الراحةُ، وهذا المثالُ من المَنْسُوحِ ، وقد تقدّمَ .

قوله : (ومنه قولُهُم : هَذِهِ عشرةُ أرطالٍ ذَهَبًا، وثلاثةُ أكرارٍ شَعيرًا) (٤)

يعرضُ في هذيْن المثالَيْن اسمين مُبهمين (**): أحدُهما عددٌ، والآخرُ وزنٌ أو كيلٌ ، فالعددُ عشرةٌ وثلاثةٌ، والوزنُ أرطالٌ ، والكيلُ أكرارٌ ، فيقالُ لإبهامِها: جـــاءَ

(*) في الاصل : مُنون . والسياق يعطي ما أثبتناه .
(١) الجمل ٢٤٢ .
(٢) في الأصل : شيء ، والسياق يقتضي زيادة الفاء في جواب أما .
(٣) الجمل ٢٤٢ .
(٤) الجمل ٢٤٢ وفيه : ومنه هذه عشرة أرطال ، وخمسة أرطال ذهبا ، وثلاثة أكرار شعيرا ، وفي الاصل : عشرة أكرار شعيرا .
(**) في الأصل : اسمان مبهمان ، والسياق الاعرابي يقتضي ماأثبتناه .

(ذَهَبًا)(وشَعِيرًا) تمييزًا،فيقالُ : أما الذهبُ فللموزُونِ / الذى هو الأرطـــالُ ، ٤٢/أ
وأما الشعيرُ فللمكيلِ الذى هو الأكْرَارُ ،فإن قيلَ : فلِمَ لا يكونُ تمييزًا للعـــددِ
الذى هو عشرةٌ وثلاثةٌ ؟ قيلَ : لا يكونُ ذلكَ ؛لانَّ تمييزَ العديمن الثلاثةِ
الى العشرةِ انما يكونُ جمعًا مخفوضًا (وذَهَبًا) (وشعيرًا) تمييزٌ مفرد(*) منصُــوب"
وإنما تمييزُ العددِ في هذهِ المُثُلِ وأشباهِهَا مَا أُضيفَتْ اليهِ مِنَ الارطَالِ والاكرارِ،
لأنَّ العدَدَ يقعُ على الأرطالِ وغيرِهَا ،فتمييزُ الثلاثةِ بما أُضيفَتْ اليه،فيكـــونُ
المضافُ تمييزَ العَدَدِ ، وَيكُونُ الاسمُ المفردُ المنصوبُ تمييزًا للموزُونِ ،وهو أرطـــالٌ ،
وللمكيلِ وهو أكرارٌ ،ويكون التمامُ في هَذِهِ المُثُلِ للتنوين الـلَّاحِقِ لِـلأَكْــرَارِ
والارطـالِ .

قوله : (ومئتانِ عَبدًا) (١) ، إذا أثبتَّ النُّونَ ضَرُورةً هذه النــونُ
الثانيةُ في مائتينِ ليسَ حَقُّهَا أن تَثبتَ فِيهَا اذالمستعملُ من الكلامِ في مائــةٍ
و نحوها انَّمَا هُوَ الإضَافَةُ إلى مَا يُفَسِرُهَا ، نحو : مائةُ رجـلٍ ،ومائتا رَجُــــلٍ
في الرفع،وكانَ الأوْلَى به أن لا يأتيَ بِهَا مُثبَتَةَ النونِ منصوبَةَ التمييزِ في هَذَا
الموضع ، وإنما يأتي بما كَثُرَ استعمالُهُ بالنونِ، نحو : رطلينِ زَيتًا وكُـرَّيْــــنِ
شَعِيرًا،لكن أتَى بمائَتَينِ مثبتَةَ النونِ منصوبةَ التمييزِ في هذَا الموضِعِ ليبينَ
أنهُمَا مما ثَبَتَ فِيهِ ضَرُورَةٌ في الشعرِ ،فإذَا ثَبَتَتْ فيها جَرت مَجرَى قولـــكَ :
رطلانِ و نحوهِ في تَميِيزِهَا بالمفردِ المنصوبِ وأنشدَ قولَ الشاعرِ : (٢)

إذَا عَاشَ الفَتي مِائَتَيــنِ عَامًا فَقَد ذَهَبَ المُرُوءَةُ والفَتَـــاءُ

---

(١) الجمل : ٢٤٢ . وفيه مائتين وعبدا .
(٢) الجمل ٢٤٢ .
و الشاهد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب ونسبه في ٢٠٨/١ للربيع بن ضبع الفزارى وفي ١٦٢/٢ نسبه ليزيد بن ضبة وهو من شواهد المقتضب ١٦٦/٢ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٧٣٤/٢ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٥٧ ،والتبصرة والتذكرة ٣١٧/١ ،و كشف المشكل ٤٨٩/١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٦ ،والمقرب ٣٠٦/١ ، والملخص ٤٢٦/١ ،وشرح الجمل لابن هشام الانصارى ٣٢١/ ،والهمع ٧٦/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٧ .
===
(*) في الأصل : تمييزا بعدد منصوب ،وهوتحريف من الناسخ .

البيتُ هو للربيعِ[١] بن ضَبعٍ الفزاريّ ،ويُروى : المروءةُ واللذاةُ والمسَرّةُ والتخيلُ ، أما المروءةُ ،فهي الصفةُ التي يكونُ للإنسان بها مَزاةٌ[٢] ،واللَّذاذةُ : اللَّذّةُ ، والتخيُّلَ : من الخُيَلاءِ ،وهو الكِبْرُ ،والفَتاءُ : مصدرُ الفَتَى ،وهو الفُتُوّةُ ، ومعنَى البيت مفهومٌ،وموضعُ الشاهدِ منه قولُه : مائتيْن عاماً ، فَانه نصبَ عاماً على التمييزِ ،وهومنصوبٌ عن تمامِ مائتيْنِ، وتَمامُهَا نُونُ التثنيةِ،والمعروفُ في مائتيْنِ أن تضافَ الى التمييزِ ،فيقالُ : مائتَا عَامٍ ومائتيْ عَامٍ كما تقدَّمَ ، ولكن جاءَ هذا في الضرورةِ شاذًّا يحفَظُ ولا يقاسُ عليه ،فحكمُهُ في هذه الضرورةِ كحكْمِ قولِهِمْ:عِشرُونَ عَاماً ،وَماِئتَيْنِ في البيتِ منصوبةٌ على الظرفِ ، والفاءُ من قولِهِ : فَقَدْ جوابُ اذَا ،لاجلِ ما تضمنَتْ من معنَى الشرطِ .

قولُه : (ومِنَ الناسِ من يُجيزُ تقديمَ التمييز اذا كَانَ العَامِلُ فِعلاً)[٣] ؛ قد تقدَّمَ ذكرُ الخلافِ في هَذِهِ المسألةِ والذى يُجيزُ تقديمَ التمييزِ على المميزِ والعاملِ فيهِ اذَا كَانَ فِعْلاً هُوَ أبوعثمانَ المازني،واحتجَّ على ذلكَ بالحمْلِ عَلى الحَالِ من حيث كَانتِ الحَالُ اذَا عمِلَ فيها فِعْلٌ جازَ تقديمُها عليه وتأخيرُها عنه،وأيَّدَ ذلك بالسماعِ في زَعْمِه،وذلكَ قولُ الشاعرِ:[٤]

=== ويروى :" المَسَرَّةُ والفَتَاءُ ،واللَّذاذةُ والفَتَاءُ ،وأودَى : ذَهَبَ " والشاهد فيه اثبَاتُ النون في مائتين ونصب مابعدها على التمييز ضرورة والوجه أن تحذف النون للاضافة ويُجَرَّ مابعدَها .

(١) الربيع بن ضبع الفزاري بالتصغير كما في المُؤتَلَف والمختلف شاعر جاهلي قديم رافق امرأ القيس الكندى في البحث عن قتلة أبيه وهو الذى أشار على امرئِ القيس أن يمدح السموأل ليُحسِنَ إكرامه وإيواءَهُ من وجه أعدائه ففعل ،كذلك فَعَل الربيع فمدح السموأل وقاتل في حرب داحس والغبراء . انظر ترجمته في الأغاني ٢٢/٨ ،١١ وجمهرة أنساب العرب ٢٥٥ ،والمؤتلف والمختلف ١٢٥.

(٢) " مزاة " ولعل معناها : مزية.

(٣) الجمل : ٢٤٢.

(٣) الشاهد مر تخريجه قريبا فارجع اليه في ص ١٨١.

أتهجُرُ لَيلَى للفراقِ حَبيبَهَا   وَمَا كَانَ نفساً بِالفِراقِ تَطِيبُ

البيتُ هو للمخبلِ السعديِّ ،وقيل:لأعشى هَمْدَان ،والهجرُ:البعدُ ،وقوله : أتهجرُ ليلَى للفراقِ حبيبَها / ظَاهِرُ قَولِهِ"للفِرَاقِ" أنه علةٌ للهجرِ،والفراقُ: البعدُ،فكيفَ يكونُ البعدُ علةً في البعدِ حَتَّى يكونَ الشيءُ علةً في نفسِهِ، ومِنْ شَرطِ العلةِ أن تكونَ زائدةً على المعلولِ ؟ قيلَ : الفراقُ المرادُ به هَاهُنَا بُعْدُ قومِهَا وما كان ينبَغِي لها ذلكَ ،فالعلةُ غيرُ المعلولِ ؛لأنَّ العلةَ إنَّمَا هي فراقُ قومِهَا،والمعلولُ هَجْرُهَا، وليسَ فِراقُ قومِهَا عن هَجْرِهَا،ولا بُعدُ قومِها عن هذا المُحبِّ هُوَ بُعدُهَا بل هُمَا متباينَانِ . ٤٢/ب

قوله :(وَمَا كَانَ نفساً بِالفِرَاقِ يَطِيبُ)،ويروى"تَطِيبُ" بالتاءِ وبالياءِ، وهذا موضعُ الشاهدِ في البيتِ،وذلك أن أصلَ الكلامِ على زعمِ أبي عثمانَ المازني -رحمهُ اللهُ- وما كان "يطيبُ بالفراقِ" ،فاسْمُ "كان"مضمرٌ فيها يعودُ على المضمرِ في"كان" هو الذي يعودُ على اسمِ كَانَ من خَبرِهَا ، وكأنَّ أصلَ تطيب نفسًا: تطيب نفسُهُ،فَأُزيلتِ النفسُ من موضِعِها وجُعِلَ الضميرُ الذي أضيفَتْ إليهِ فَاعِلاً في مكانِهَا،فَحَدَثَ في الكلامِ ابهامٌ،فخرجتِ النَّفْسُ مفسرةً ،فقال : وما كان تطيبُ نفساً، ثُم قدمَ نفسًا على تطيبُ وهو تمييزٌ. وهذا بيانُ الشاهدِ لابي عثمانَ -رحمهُ اللهُ- وهو الظاهرُ من هذا الكلامِ ولكنهُ لا ينتهضُ أن يكونَ قَاطِعاً على تقديمِ التمييزِ ،فانه يمكنُ أن يكونَ اسمُ "كان"مُضمرًا فِيهَا كما تقدَّمَ،و"نفسًا"منصوبًا على خبرِهَا،و"تطيبُ"وفاعلُه المضمرُ فيه و"بالفراقِ"المتعلقُ بهِ في موضعِ نصبٍ على أنَّهُ صفةٌ للنفسِ .

فإنْ قيلَ: كَيْفَ ذَكَّرَ الضميرَ الذي في يطيبُ وهو عائدٌ على النفسِ، والنفسَ مُؤَنَّثةٌ، وكان حقُّهُ أن يقولَ:"تطيبُ" بالتاءِ ؟ قيلَ : ذُكِرَ أن النفسَ تَجِيءُ مُذَكَّرةً (١) في كلامِ العربِ،وانْ كانَ الغالبُ عليْهَا التأنيث ،وقالَ قومٌ: ذَكَّرَ النفسَ على معنَى الروحِ والإنسانِ ،ومما يُؤَيِّدُ كونَ النفسِ منصوبةً على خبرِ كانَ ،روايةُ من رَوَى "تطيبُ" بالتاءِ ،فاذا أنثَ المضمرَ العائِدَ على النفسِ ،فلو كانَ "تطيبُ" هو خبرَ"كانَ" لما أنثَ الضميرَ الذي فيهِ من حيثُ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٦٢ : " وقالوا ثلاثة أنفس لأنّ النفس عند هم انسان ألا تراهم يقولون نفس واحدة فلا يدخلون الهاء .

هو عائدٌ على الحبيبِ ،وضميرُ الحبيبِ والحبيب مذكران لا يجوزُ تأنيثُهما أصلًا، هذا هو الظاهرُ في روايةِ مَنْ رَوَى "تطيبُ" بالتاءِ،ويمكن أنْ يَقُولَ أبو عثمانَ المازني في دفْعِ تقويةِ الروايةِ بالتاءِ لكونِ "تَطِيبُ" في موضعِ الصفةِ للنفسِ:انَّ"كَانَ" فيها ضميرُ الأمرِ والشأنِ وفاعلُ "تطيبُ" مضمرٌ فيه يعودُ على ليلَى، وُنفسًا "تمييزٌ تقدَّمَ على" تطيبُ" ،وهو في المعنَى قَوِيٌّ ،فكأنَّ الشاعرَ يقولُ :

أتهجرُ ليلى للفراقِ حَبيبَهَا ،وهي لا تطيبُ نفسًا بذلك الفراقِ ،

وإذا لم تَكُنْ تطيبُ نفسًا بذلك الفراقِ، فكَيْفَ تهجُرُ حبيبَها لاجلِهِ؟ولكنَّ الاحتمالَ الاولَ باقٍ عليه ،ومبطل للاستشهادِ بالبيتِ على جوازِ تقديمِ التمييزِ ثم لَوْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ احتمالٌ يعارضُ مذهبَهُ لكانَ البيتُ شاذًّا غيرَ مقيسٍ عليهِ ،فلا ينفعُه الاستشهادُ بهِ،كما أن مَنِ استَشْهَدَ (١) على تعريفِ التمييزِ بقوله : (٢)

٤٣/أ رأيتُكَ لَمَّا أنْ رأيتَ جِلَادَنَا رَضيتَ وطبتَ النفْسَ يابكرُ عَنْ عَمرو/

لا ينفعُه الاستشهادُ به لشذوذِهِ ،ولا تثبُتُ اللغةُ المقيسةُ بالشواهِدِ الشاذةِ، وأما قياسُ قولِهِم التمييز على الحالِ اذا كَانَ العاملُ في الحالِ فعلًا فيعارضُه قياسُه على التمييزِ الذى يُنتَصَبُ بعدَ تَمامِ الاسمِ ؛لا نهُ وإن انتصبَ بعدَ تمامِ الاسمِ فهو تمييزٌ ،والمتنازَعُ فيه تمييزٌ ، فهو أخصُّ بالتمييزِ منهُ بالحالِ ،ولَوْ لَمْ يكنْ لكان اثباتُ تقديمِهِ بالقياسِ على الحالِ قياسًا ممنوعًا في اللغةِ ؛لا نا لمْ نفْهَمْ من تقديمِ الحالِ على العاملِ اذا كَانَ فعلًا أن التمييزَ إذا كَانَ العاملُ فيه فعلًا يجوزُ تقديمُه على مَا عَمِلَ [فيه] (٣)، فهو مذهبٌ مرفوضٌ من كلِّ وجهٍ .

---

(١) يعني بذلك الكوفيين والمازني والمبرد ،وقد مر رأيهم في أول الباب فارجع اليهَ .

(٢) مر تخريجه قريبا فارجع اليه .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

بـابُ الإغــــــــراءُ

الإغراءُ في اللغةِ معناهُ : الإلزامُ،يقالُ منه:غَرِيَ فلانٌ بكَذا إذا لزمه ، وأغريْتَه بكذا اذا ألزمْتَه اياهُ ،نقلَه النحويُّون فعبَّرُوا به عن بعضِ أسماءٍ تنابُ عن فعلِ أمرالمخاطِبِ المغرَيِ به ؛فموضوعُ الباب لذكرما أجمع عليه منهاء،وموضوع استعمالِهَا،وما أخذه السماعُ منهَا،والإعلامِ بالاختلافِ بينَ النحويينَ فيمَــا عَدَاهَا ،فهذا الذي وُضعَ له البَابُ.

ثم يوصِلُ هذا بأن يقـــالَ : وهـذه الإســـمـاءُ وما أشبَهَهَا مما يثبتُه العربُ عن الفعلِ في بابِ الأمرِ وغيرِه للإغراءِ وغيرِه يُسميهَا النحويُّون أسماءَ الافعالِ لكونِهَا عنْهَا،ويزْعُمون أنها مما وُضِعَ للاختصارِ ،وهــي في عِدَادِ الأسْماءِ العاملةِ عَمَلَ الافعالِ وَعمَلُهَا بالنيابةِ،كما تعمَلُ الصفةُ فــي بعضِ المواضعِ ،وليس لها قوةُ ما تنوبُ عنْهُ في العملِ ،فلا يجوزُ أن يقدَّمَ عليْهَا شَيءٌ مما تعملُ فِيهِ ،ولذلك لم يكنِ الدَّلْوُ في قولِ الشاعرِ:(١)

* يَاأيهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا *

مُنتَصَباً بدُونكَا ولاكتابَ اللهِ في قولِهِ تعالَى * كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُم * (٢) ، منتصبــاً بعَلَيكُمْ عند الجميع ، وَمَارُوِيَ عن الكسائِيِّ في ذلك ضعيفٌ في القياسِ .

انتهت الطريقة الكلية .

---

(١) الشاهد لجارية من بني مازن وقيل غير ذلك وهو في معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ على جواز تقديم المعمول في هذا الباب على قلة ،وهو في الأمالي لأبي علي القالي ٢/٢٤٤ وايضاح الشعر لابي علــي الفارسي ٣٠ واحتج به الكوفيون لجواز التقديم وَأوّلَهُ البصريونَ ؛ لان العامل ضعيفٌ فلا يقوى على ذلك . وهذه من المسائل الخلافية ، وينظر الانصاف ١/٢٢٨ واستشهد به كل من الصيمرى في التبصــرة والتذكرة ١/٢٥٠ وابن يعيش في شرح المفصل ١/١١٧ وابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٨٧ والمقرب ١/١٣٧ وشرح الفية ابن معطـي ٢/١٠٢٩ والدر المصون ٣/٦٤٨ والمساعد ١/٦٥٧ ،واللســان (ميح) والخزانة ٦/٢٠٠ ،والمائح هو الذى ينزل في البئر اذا قل الماء فيملأ الدلو ، وأجاز ابن مالك تقديمه محتجا بالآية ،وانظرالدرر ٢/١٣٨ وعجزه * اني رَأيتُ الناسَ يَحمَدُونَكَا *

(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء .

ثم نقولُ : وهو ضربٌ من الامر الاّ أنه بأدواتٍ أقيمتْ مقامَ الفعلِ فخصَّ باسمٍ (١) لمفارقتِهِ للامرِ بهذهِ الأدَوَاتِ ، ثم نقولُ : وهذه الادواتُ : عليكَ ودونكَ وما جرى مَجراهَا مما قالتهُ العرَبُ ولا يقاسُ عليهَا عند البصريينَ ، وقد أجازَ الكوفيُّون القياسَ عليها بسائرِ الظروفِ ، فأجازُوا : فوقكَ زيدًا ، وتحتكَ عمرًا .

والصوابُ أنَّ هذا من اتساعِ كلامِ العربِ فلا يقاسُ عليه ، لانَّ في القياسِ عليه احداثُ لغَةٍ ، ولا تعمَلُ هذه الأشياءُ الا في الخطابِ ، الا أنه قدْ قالَ : " قد جاءَ في الشاذِّ عليهِ (رجلًا ليَسنِي) (٢) ، وفي الحديثِ (عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإنَّهُ وِجاءٌ) (٣) ، والذى حسن هَذَا أنَّ القضِيةَ قضيةُ خطابٍ ، ولعل الكلمةَ الاخْرَى كذلك ، ولم تنقل الينا كاملةً ، ولا يجوزُ أن يتقدمَ معمولُها عليْهَا ، لأ نَّهَا غيرُ متصرفةٍ في نفسِهَا ، فلم تتصرفْ في معمولِهَا ، فأما قولُه :

* يَاأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا *

فَانَّ "دلوِي" منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ ، كأنه قالَ : خذْ دلوِي ، "ودُونَكَ" ظرفٌ متعلقٌ بذلكَ الفعلِ ، ودلويَ مبتدأٌ ، "ودونكَ" خبرُهُ ، وفهم من الجملةِ معنى الإغــراءِ ، ٤٣/-

---

(١) لعدم تصرف هذه الاسماء فَلَا تُؤَنَّثُ ولا تلحقها ضمائر الرفع كما تلحق الافعال وقد أجاز الكسائي تقدم معمولها عليها واستدل على جواز ذلك بالآيةِ والشاهدِ : " يَاأيهَا المائِحُ دَلوى دُونَكَا " .
ينظر شرح الابيات المشكلة الاعراب ٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/١ ، والمساعد ٦٥٧/١ .

(٢) حكاه سيبويه عن العرب قال " وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : (عليه رجلًا لَيْسنِي) وَهَذا قَلِيلٌ شبهوهُ بالفعل . الكتاب ٢٥٠/١ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري بلفظ (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء) في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح ١١٧/٦ .

وكذلك قوله تعالى ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ انما انتصب بمعنى الآية ، فان معنى قولهِ تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (١) ، وكذا وكذا ، كَتَبَ اللَّهُ عليكم ذلك وانتصب « كتابَ » بتقدير هذا المضمر .

وهذه الأدواتُ تنابُ منابَ فعلِ الأمرِ متعديًا وغيرَ متعدٍّ ، وتعملُ هي بحسَبِ ذلك ، فتقولُ : عليكَ زيدًا ، وعندكَ عمرًا ، ودونَكَ بكرًا ، بمعنى : خُذْ زيدًا ، فإنه يغريكَ ، وتقول عَليكَ بزيدٍ ، ودونَكَ بعمرو ، وتقولُ : عليَّ بزيدٍ أيْ ائتوني به ، ولا تقول : دوني بزيدٍ ، ولا عندى بعمرو ، وإنما يقالُ من ذلك ما قالتِ العَرَبُ لا غيرُ .

زيادةُ بيانٍ وتفقداتُ ألفاظِ الكتاب .

فمن ذلك أن تقولَ : الإغراءُ مَصْدَرٌ من قولِهِمْ : أغرى يُغْرِى إغراءً ، ومعناهُ في اللغةِ : الإلصاق والإلزامُ ، وأصلـه غريت بالشيء ، أُغْرَى به غراءً (٢) ، اذا لَصقتُ بِهِ ولزمتُهُ ، ثم نقلَ بالهمزةِ هذا معناهُ في اللغةِ .

ومعناهُ في الاصطلاحِ النحويّ الأمرُ بأسماءٍ يقالُ لها : أسماءُ الافعال ، وبيانُ ذلك أنك تقولُ : عليكَ زيدًا ، فأنتَ آمرًا ، وصيغةُ أمرِكَ هو قولُكَ .

" وعليكَ " اسمٌ لِقولِكَ : " الزم " ، فهو اسمٌ للفعلِ ، وكذلك سائرُ هذا البابِ يجرى هذا المجرى .

فاذا فهمتَ أن هذا هو الإغراءُ فتعلمُ من ذلك أن المُغرِى هو المتكلمُ بهذا الكلام ، والمُغْرَى هو المُخاطَبُ المأمورُ ، ولا يكونُ الاَّ حاضِرًا ، والمُغْرَى بِهِ هو المأمورُ به ، وهو المنصوبُ باسمِ الفعلِ الذى هو الإغراءُ ، وهو زيدٌ المنصوبُ في قولِكَ : عندكَ زيدًا ولا يكون المُغرَى بِهِ الاَّ غائبًا .

والغائبُ في اصطلاح النحويينَ من ليسَ بمتكلمٍ ولا مخاطبٍ ، فإذا فَهِمتَ الإغراءَ في اصطلاحِ النحويينَ ، والمُغْرِى والمُغْرَى والمُغْرَى به ، فاعلَمْ أن أسماءَ الافعالِ أكثرُ ما تكون اسمًا لفعلِ الامرِ ، وربما جاء منها الشيءُ

---

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٢) في الأصل : وأغرى .. الصقت ، والسياق يقتضي حذف الواو والهمزة .

اليسيرُ اسمًا للفعلِ الذى ليس بأمرٍ نحو "هيهاتَ زيدٌ" بمعنى "بَعُدَ زيدٌ"، وكذلك قولهم: شتَّانَ زيدٌ وعمروٌ بمعنى افترقَ زيدٌ وعمروٌ، وأسماءُ الافعالِ كثيرةٌ، وموضعَ ضبطِها كتبُ اللغةِ، وإنما حظ النحويّ أن يتكلمَ على أقسامِها وأحكامِها، وهي تنقسمُ [قسمَيْن] (١): فمنها منقولٌ، ومنها مرتجلٌ،

فالمنقولُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: منقولٌ من الظروفِ، ومنقولٌ من المجروراتِ، ومنقولٌ من المصادرِ.

فالمنقولُ من الظروفِ نحو: عندك ودونك

ومعنى قولِ العربِ: عندَك زيدًا: خُذْ زيدًا من جهةٍ من جهاتِك، ومعنى قولهم: دُونكَ زيدًا: خُذْ زيدًا من قربٍ منك.

والمنقولُ من المجروراتِ قولُهم: عَلَيْكَ زَيْدًا، ومعناهُ: الزَمْ زيدًا، واليك عنّي معناه: تَنَحَّ عني وتباعدْ.

والمنقولُ من المصادرِ قولُهم: حذرَكَ وحذارِ، ورويدَ زيدًا، وبَلْهَ عمرًا فَحذركَ منقولٌ من مصدرِ حَذِرَ يَحذَرُ حَذرًا، ومعناهُ: احذرْ، وحذارِكَ منقولٌ من مصدرِ حَاذَرَ يُحَاذِرُ حِذارًا، ومعناهُ: حَاذِرْ.

ورويدَ منقولٌ من قولهم: أروادَ رُويدًا أيْ أمهِلْهُ / إمهَالاً. ٤٤/أ

وَبَلْهَ زيدًا منقولٌ من قولِكَ: بَلْهَ زَيدٍ بمعنى تَرْكَ زَيدٍ، فهو مصدرٌ لا فعلَ له، وإنما هو في معنَى التَّرْكِ، فإذَا قلتَ: بَلْهَ زيدًا، ونصبتَ به المفعولَ على أنه اسمُ فعلٍ، فمعناهُ: دَعْ زَيدًا واتركْهُ، وكذلك إذَا قلتَ: رُويدَ زيدًا، فمعناهُ: أمهلْ زَيدًا. ورويدَ تستعملُ في كلامِ العربِ على أربعةِ أضربٍ:

أحدُها: أن تكونَ اسمَ فعلٍ كقولهم: رويدَ زيدًا.

والثاني: أن تكونَ منصوبةً على الحالِ في نحوِ قولِهِمْ: سَارُوا رُويدًا، أيْ: سَارُوا مترَفقِينَ (٢)، فهي مصدرٌ في موضعِ الحالِ.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) يرافق بعضهم بعضا والرِّفقة والرُّفقةُ واحدُ الجماعة المترافِقِينَ. والترفق التلطف ولين الجانب، والمعنى ساروا برفق.
اللسان (رفق).

والثالثُ : أن تكونَ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ [نحو] (١) قولِهمْ : ساروا رويدًا ،أيْ (٢) : سَاروا سَيرًا رفيقًا ، ويجوزُ في الموضعِ الذى حكمَ عليها فيه أنها مصدرٌ في موضعِ الحالِ أن تكونَ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ،كأنهم قالوا : ساروا سيرًا رويدًا .

والرابعُ : أن تكونَ مصدرًا مضافًا الى المفعولِ، نحو قولِهمْ :رويدَ زيدٍ ، وتقديرُهُ : أرودْ زيدًا ثم أضمرَ الفعلَ للعلْمِ به ،وأضافَ المصْدَرَ الى المفعولِ ،قال اللهُ تَعالَى ﴿ فَاذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٣) ، فهذا مثل : رُويدَ زَيدٍ في التقدير .

وأسماءُ الأفعالِ المرتجلَةِ تنقسمُ قسمَيْن : منها ماهو مشتقٌ من الفعلِ الذى هو اسمُه نحو : نَزَالِ من:أنزل، وتراكِ من اترك، ومَنَاعِ من امنع،ودَرَاكِ من ادرك . ،وهو مقيسٌ من كلِّ فعلٍ ثلاثي، أعنى : بناءَهُ ،وجعله اسمًا للفعلِ .

وما كان منه مشتقًا من فعلٍ رُباعيّ لم يكنْ مقيسًا فحقُّه أن يُحْفَظ ولا يقاسَ عليه .

والقسمُ الثاني من أسماءِ الأفعالِ المرتجلَةِ: هو ماليْسَ بمشتقٍّ من الفعلِ الذى هو اسمُهُ ، نحو : "صَهٍ" ،اسمٌ لاسْكُتْ ، "وإِيهٍ" اسم لحدِّثْ ، "وحَيَّ" اسمٌ لأقبِلْ ، "وحَيَّهَلْ" : اسم لقولك :ائتِ ،وهي كثيرةٌ وموضعُ ضبطِها كتبُ اللغةِ كما تقدمَ .

وما كانَ من أسماءِ الأفعالِ منقولِها ومرتجلِها اسمًا لفعلٍ متعدٍّ نَصَبَ مفعولَه كما نَصَبَ ذلك الفعلُ ،وما كان اسمًا لفعلٍ غيرِ متعدٍّ لمْ يكنْ للمفعولِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ،وفي الأصل : مخف وقولهم وهو خطأ .

(٢) في الأصل : ساروا سيرا رويدا ،ولكن الصواب ما ذكرته حتى يتحقق نعت رويدًا لمصدر محذوف .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد .

كفعلِه الذي هو اسمٌ له ،والفاعلُ فيها كلّها مضمَرٌ ، ويخالفُ الفعلَ في أنّ الفاعلَ المضمَرَ فيها لا يظهرُ في التثنيةِ والجمعِ ولا في خطابِ المُؤنّثِ كما يكونُ ذلك في الفعلِ ،وبيانُ ذلك أنكَ تقولُ:"الزَمْ زيداً" إذا خاطبْتَ واحداً وأمرته بلزومِ زَيْدٍ،"والزمَانِ زيداً" إذا أمرْتَ اثنيْنِ،"والزَمُوا زيداً" إذا خاطبْتَ جماعةَ مذكرين،"والزَمْنَ زيداً" إذا خاطبْتَ جماعةَ نِسوةٍ،"والزَمي زيداً" إذا خاطبْتَ مُؤَنّثةً ،ولا يكونُ شيءٌ من ذلك في اسمِ الفعلِ،تقولُ :"عليك زيداً" إذا خاطبْتَ واحداً مذكراً "وعليكما زيداً" إذا خاطبتَ اثنينِ،"وعَلَيْكُمْ زيداً" إذا خاطبتَ جماعةً ،فالفاعلُ في هذهِ الأحوالِ كُلِّهَا مستترٌ في اسمِ الفعلِ غيرُ بارزٍ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا خطابِ مُؤَنّثةٍ ،والكافُ المتصلةُ بـ"على" وتثنيتُها وجمعُها ليسَتْ بفواعلَ ،وإنما هي مجرورةٌ بـ"على" ،وكذلكَ تقولُ : انزِلْ وانزِلا وانزِلُوا وانزِلي وانزِلْنَ ،فإذا أتيتَ باسمِ الفعلِ قلتَ:نَزَالِ يا زيدُ ، ونَزَالِ يا زيدانِ،ونَزَالِ يا زيدونَ، ونَزَالِ يا هندُ،ونَزَالِ يا هندانِ ،ونَزَالِ يا هِندَاتُ .

والمفعولُ / المنصوبُ باسمِ الفعلِ لا يكونُ إلا مُؤَخّراً عنه ،ولا يجوزُ أن يتقدمَ عليه ؛ لأنّهُ لم يَقْوَ قوةَ فعلِه الذي هو اسمُه ،فيعمَلُ في المفعولِ متقدماً ومتأخراً ،هذا مذهب البَصريّينَ (١) ، وقد أجازَ الكوفيّونَ تقديمَ مفعولِ اسمِ الفعلِ عليه ،واحتجّوا عليه بآيةٍ وشِطْرِ رَجَزٍ، وقد تقدَّمَ ذلك ، ولكن أزيدُه بياناً ،فأما الآيةُ فقولُه تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُمْ ﴾ ، فكِتَابَ اللَّهِ عندَهُم منصوبٌ بـ"عَلَيكُم" على الإغراءِ، كأنه قال:الزَمُوا كِتَابَ اللَّهِ ،والشطر من الرجز : ٤٤/

* يا أيهَا المَائِحُ دَلوِي دُونَكَا *

أرادَ : دُونَكَ دَلوِي ،وليس فيمَا ذكروا حُجةٌ ،أما الآيةُ المكرمةُ فيكونُ "كِتَابَ اللهِ" فيهَا منصوبًا على المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ دَلَّ عليهِ الكلامُ المتقدمُ ؛لأنّ مثلَه ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ الآيةَ، فلما ذَكَرَ تحريمَ تِلكَ الاشياءِ المحرمةِ

---

(١) ينظر الانصاف ٢٢٨/١ ،وشرح المفصل ١١٧/١ ،وشرح ألفية ابن معطي ١٠٢٨/٢ .

دلّ ذلك على أنه كتبَهَا عليهمْ ،فكأنه قالَ : كَتَبَ اللّهُ ذلكَ عليكم كتاباً،ثم حذَفَ الفعلَ للعلمِ به ،وأضافَ الى اسمِ اللّهِ تعَالى ،فيكونُ "كِتَابَ اللّهِ"منصوباً على المصدرِ بالفعلِ المضمرِ المتقدمِ تقديرُهُ .

"وعليكم" متعلقٌ بذلك الفعلِ المضمرِ ،فاذا كانَ يحتملُ هذا التقديرَ وهذا الإعرابَ لم يكنْ في الآيةِ دليلٌ لهم على ما رَامُوا من جوازِ تقديمِ مفعولِ اسمِ الفعْلِ عليه .

وأمّا شَطْرُ الرجزِ فيحتملُ أن يكونَ قولُه :"دَلوِى" مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ، كأنه قال : ياأيها المائحُ خُذْ دَلوِى ،ثم فَسَّرَ ذَلِكَ الفعلَ المضمرَ بقولـــه: "دُونَكَا" ،لأنّ مَعنَى "دُونَكَ" : خُذْ ، كَمَاتَقُولُ في قولِ العربِ : اذا زيدٌ قامَ فاضربْه ،فزيدٌ في هذا المثالِ ، مرفوع بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه "قـــامَ" الملفوظُ بِهِ ،ويجوزُ أن يكونَ "دلوى" مرتفعًا بالابتداءِ "ودونك" ظرفٌ في موضعِ الخبرِ،فيكون قائلُه أخبرَ المائحَ بذلك لينبهَه بذلكَ الخبرِعلى أخْذِه دلْوَهُ ، فلم يبْقَ لهم دليلٌ يستدلّونَ به عَلى ما رامُوا .

وعدَلَتِ العربُ عن الأفعالِ التي سُمّيَتْ بهذه الأسماءِ الى هـذِهِ الأسماءِ لِفائدَتَيـنِ :

إحـــــــــــداهُمَا : تكثيرُ اللغةِ والتوسعُ فيها .

والثانيةُ : الإيجـازُ والاختصارُ ،لأنهم الى تخفيفِ مَا كَثُرَ في كلامِهِم أحوجُ من التطويلِ .

ووجهُ الإيجازِ فيها والاختصارِ أنّ الفعلَ تتصلُ به الضمائرُ كلّهـــا ، سواء كانتْ مفردةً أو مثناةً أو مجموعةً فيطولُ الكلامُ لِذلكَ ،وهذِهِ الأسـمـاءُ التي سميتْ بها الأفعالُ لا تتصلُ بها لا مفردةً ولا مثناةً ولا مجموعةً ،فهذا الإيجازُ والاختصارُ .

ألفاظُ الكتابِ ،قوله : (العَرَبُ تُغرِى بعندَكَ ودُونَكَ وعَليكَ فتنصِبُ بِهَا)(١)،

اعلم أن أسماءَ الأفعالِ التي هي أسماءُ أفعالِ الامرِ هي أكثرُها وان كانَتْ

---

(١) الجمل ٢٤٤.

كلُّها اغراءٌ فَفي الاغراءِ ظُهورٌ في اصطلاحِ النحويينَ،وذلكَ أنهم لا يكادُونَ يطلقونَهُ الاَّ على أسماءِ الافعالِ التي هي ظروفٌ أو مجروراتٌ ،ولذلك قالَ : أبو القاسم : العربُ تُغْرِي بعندَكَ ودُونَكَ وعليكَ ،فَخَصَّهَا بالذكرِ دُونَ غيرِهَا من أسماءِ الافعالِ،وجعلَهَا تفسيرًا للإغراءِ ،ولم يذكرْ في بابِ الإغراءِ من أسماءِ الافعالِ التي ليسَتْ / بظروفٍ ولا مجروراتٍ شيئاً . ٤٥/أ

قوله : (هَذهِ الثَّلاثَةُ تَنصبُ بِهَا العَرَبُ) (١).

هذا كَلامٌ ذكرهُ توطئةً لما يذكرُ بعدَهُ مِنَ الخلافِ لمذهبِ البصريينَ ، وهو قولُهُ : (وقد أجازَ بعضُ النحويينَ النَّصبَ بِسَائِرِ الظُّروفِ) (٢)، بعضُ النحويينَ ها هُنَا هُمُ الكوفيُّون ، أجازُوا النصبَ بالظروفِ التي هي ظروفُ المكانِ قياسًا لاَ سَمَاعًا (٣)، وإنما المسوغُ مَا ذكرَ في أولِ البابِ ،وهو الإغراءُ الذى ينصبُ،وينبغِي ألاَّ يَجوزَ هَذَا القياسُ ، فإنه لم يفهمْ من الإغراءِ بعندَكَ ودونَكَ وعليكَ الطردُ في كلِّ ظرفِ مكانٍ ،فليقتصرْ فيه على السماعِ كما فَعَلَ سيبويه وأصحابُهُ.

قوله : (ولا يجوزُ أن يُغرى بِغَائِبٍ) (٤) قد تقدَّمَ أنَّ الغائبَ في اصطلاحِ النحويينَ انما هو مَنْ ليسَ بمتكلمٍ ولا مخاطَبٍ وان كَانَ حَاضِرًا ، والمغرى [بِهِ] (*) لا يكُونُ الاَّ غَائِبًا ،وأما الذى يُشترطُ فيه الحضرةُ هو المُغْرَى وهو المأمورُ بأسماءِ الافعالِ ولا يَكونُ غائبًا أصلًا ،وقد زَعم أبو محمد بن السِّيدِ (٥) - رحمهُ اللهُ - أنه يُغرَى بِالحَاضِرِ كما يُغْرَى بالغَائِبِ ،تقول: عليكَ زيدًا،وزيدٌ غائبٌ ،وعَلَيكَ زيدًا ،وزيدٌ حَاضِرٌ ، يريدُ بحضرةِ المُغْرى ،وليسَ الأمرُ كما زعمَ ؛ لأنَّ الغائبَ كما تَقدمَ انما هو من ليسَ بمتكلمٍ ولا بمخاطَبٍ وان كَانَ حَاضِرًا مع المتكلمِ والمخاطَبِ .

(*) تكملة يلتئم بها الكلام.
(١) الجمل ٢٤٤.
(٢) الجمل ٢٤٤.
(٣) انظر ما مر في صفحة ١٩٥ من هذا الكتاب.
(٤) الجمل ٢٤٤.
(٥) ينظر الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٩.

وإذا كانَ حاضرًا معهما كانَ حاضِرًا لغةً لا اصطلاحًا، فالحاضـرُ المتكلمُ، والمخاطَبُ في الاصطلاحِ يخرجُ في الغائبِ عن الاصطلاحِ ، وجرى فِيهِ على طريقِ اللغةِ.

فإن قيلَ : فإذا كانَ المُغْرَى بِهِ لا يكُونُ الاَّ غائِبًا ، فما وجهُ كلامِ أبي القاسم (وَلاَ يَجُوزُ أن تُغرِيَ بِغائِبٍ) ؟ فالجوابُ أن يقالَ: الباءُ زائدةٌ ، وأرادَ: ولا يجوزُ أن تُغرِيَ غائِبًا فزادَ البَاءَ ، لأنَّ الباءَ تجيءُ زائدةً في كلامِ العربِ في النفيِ وفي الإيجابِ، فأما في النفيِ فنحوُ قولِهِم: ما زيدٌ بقائمٍ ، وهو كثيرٌ ، وأما في الإيجابِ فنحوُ قولِكَ: بحسبِكَ زيدٌ، أيْ: حَسبُكَ زيدٌ ، وقد قِيلَ: انَّها زائدةٌ في قولِ امرئِ القَيسِ:(١)

فَإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا فَإنَّكَ مِمَّا أَحدَثَتْ بِالمُجَرِّبِ

أيْ: فإنَّكَ مِمَّا أحدثت مُجَرِّبٌ ، فالمُجَرِّبُ خبرُ انَّ مِن قولِه: فإنَّكَ مِمَّا أحدَثَتْ والباءُ زائدةٌ ، فإذا كانتِ الباءُ تُزادُ في كلامِ العربِ فحملُ كلامِ أبي القاسمِ على زيادةِ الباءِ أَوْلَى من أن يُنسَبَ الى الوهمِ، أو يُنسَبَ النَّاسِخُ الى الوهمِ كَمَا فعَلَ أبو محمد بن السيد - رحمه الله - .(*)

ومما يدُلكَ على أنه أرادَ: ولا يجوزُ أن تُغرِيَ غَائِبًا قولُه بعدَ هَذا في تفسيرِ هذا الكلامِ (لاَ تَقُولُ دُونَهُ زَيدًا وَلاَ عَليهِ عَمرًا) (٢)، فإنَّ هَذا الـذي مَنَعَ هو اغراءُ الغَائِبِ، ولم يمنعِ الإغراءَ بِالغائبِ الذي هو قولُكَ: زيدًا ومحمدًا من قولِهِ دونه زَيدًا وعليه محمدًا ، لأنَّهُ لاَ يَكُونُ المُغْرَى بِهِ الاَّ غائبًا كما تقدمَ ، ثم قال بعد هذا (الاَّ أنه قَد رُوِيَ حَرفٌ شَاذٌ فَقَالُوا عَليهِ رَجُلاً لَيسَنِي) (٣)،

(*) ينظر كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٩.

(١) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ٤٢ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٥٤ ، واستشهد به كل من المالقي في رصف المباني ٢٣٠ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٦/ ١٨٤ ، وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ١/ ٣٣٧ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٢٠٢ ، والدرر ١/ ٦٦-١٠١ ، والشاهد فيه زيادة الباء في خبر انَّ بعد نفي .

(٢) الجمل ٢٤٤.

(٣) الجمل ٢٤٤.

فَهَذا الذى حكَى وَهُوَ شاذٌ اغراءُ الغَائِبِ الذى منعَهُ.

وَمنعهُ له انمَا هو القياسُ ولم يَمنعْ مجيئَهُ على الشذوذِ ،فإن قِيلَ :

فما معنَى قول العربِ : "عليهِ رَجُلاً ليَسَنِى "، قِيلَ معْنَاهُ : لِيلزم رجلاً غيرى ،

كأنَّ انسَاناً / مشَغلاً قِيلَ له:إنَّ فُلاَنًا يُريدُ أن يلزمكَ في أمرِ مَا،وطالبك ٤٥/ب

به فقالَ ذلِكَ الإنسانُ :"عليكَ رَجُلاً ليَسنِى "، أيْ على ذلِكَ الإنسانِ الذى

يريدُ أن يلزمَني وَيطالبُني رَجُلاً غيرى ،فَليْسِنى من قولِهم:عليهِ رَجُلاً المنصوب

بِعَليـــــهِ ، ولَيْـــــــــس

وا ســـــمهــــا المضمرُ فيهَا وخبرُهَا الذى هُو نُونُ الوقايةِ،وَيَاءُ المتكلِمِ

في موضعِ نصبٍ على أنها نعتٌ لرجلٍ المنصوبِ بِعَلَيْهِ رجلاً ،وجاءَ في الحديثِ

"عَليكُم بِالبَاءَةِ فَمَن لَمْ يَستَطِيعْ فَعَلَيهِ بالصَّومِ فَانَّهُ لَهُ وِجَاء" فالمُغْرَى بقوله:

" فَعَليهِ بالصومِ" غَائبٌ في اللفظِ ،وهو مخاطَبٌ في المعنى ، وَذلِكَ أن البَاءَ

من قولِهِ : " فَعلَيهِ بالصَّومِ" ،عَائِدةٌ عَلى "مَنْ "، و"مَنْ" واقِعَةٌ على بعضِ الحاضِرينَ

المخاطِبينَ بقوله : عَليكُم ، فَهُوَ اغراءُ حَاضِرٍ في المعنى،وليسَ لهُ في الغيبة

إلا لَفظُ :مَنْ ، فَـ"مَنْ" في هَذا الموضعِ لفظُـها لفْظُ الغيبةِ ،وهـــي

للحاضرِ ؛لأنَّ معنى الكلامِ : فمن لم يستَطِعْ مِنكُم أيُّهَا الحاضِرُونَ ،فالأَوْلَى

أن يجعلَ "مَنْ" اغراءً الحَاضِرينَ،ولا يَجعَلَ "مَنْ" اغرَاءَ الغَائِبِ .

بابُ التصغيـــــــر

ويقالَ على هذا البابِ : التصغيرُ في موضوعِ اللغةِ خِلافُ التكبيـــر والتعظيمِ ،وهو جعلُكَ الكبيرَ صغيرًا ، نقلَه النحويُّون فعبرُوا عن حكمٍ غالبٍ على الاسمِ مُغنٍ عنِ الوصفِ بما يدلُّ على ما صارَ اليهِ معناه ،وهم يعبِّرون عن هـــذا الحكمِ بالتحقيرِ.

وصفةُ هذا الحكمِ : ضَمٌّ لأولِ الاسمِ المتمكِّنِ في غالبِ الامرِ،وفتحُ ثانيه، وزيادةُ ياءٍ ثالثةٍ ساكنةٍ،وكسرُ مابعدَها ما لمْ يكنْ هناك ما يحْمِيهِ منَ الكسْرِ.

ولهذا الحكمِ أمثلةٌ مختلفةُ العددِ والأبنيةِ بحسبِ اختلافِ أعـــدادِ ما يدخلُه من أنواعِ الاسمِ ،فموضوعُ البابِ لذكرِ ما يختصُّ بالمفردِ منها والإعلامِ بعددِها ،وما يصغَّرُ على مثالٍ منْها من أنواعِ المفردِ ، فهذا ما وضعَ لهُ الباب، وانما قلتُ : حكمٌ غالبٌ على الاسمِ ؛ لانه قدْ وَرَدَ في الفعلِ قَليلاً وخصوصًا في فعلِ التعجبِ .

وقلتُ : ضمُّ أولِ الاسمِ في غالبِ الامرِ ؛لانَّه قد يُكسَرُ أولُ المصغَّـــر للإتباعِ كَشِيَيْخٍ وبِيَيْتٍ (١) ، كما يكسرُ أولُ المكبرِ ، وقد يُتْرَكُ على ما كـــانَ عليه من فتحٍ أو ضمٍّ ولا يغيرُ ،وهذا موضعُ حَصْرٍ وليسَ مَوضِعَ فَسْرٍ (٢) ، ولَمّـــا كانَ أولُ المصغرِ قَد يكونُ غيرَ مضمومٍ كما ذكرتُ ؛كانَ اطلاقُ أبي القاســم القولَ بالضمِّ في أولِه غيرَمُقَيّدٍ بمثلِ ما قُيِّدَ بِهِ مَعِيبًا مُوهِمًا بجوازِما لا يجوزُ، وَيمنع جائزٍ،(*) ثم يضافُ الى هَذا أن يقالَ : وهذا الحكمُ أكثرُ ما يكونُ في متمكنِ الأسماءِ ومفردِها ،وقد يكونُ في غيرِ هذيْنِ النوعَيْنِ ،ولا يكونُ في أقلَّ مِـــنْ ثلاثيٍّ ولا في أكثرَ منْ رباعيٍّ،الاَّ ما كانَ خماسيًّا رابعُه حرفُ مدٍّ ولينٍ، سِرْداح

(*) في الاصل : ويتمنع ،والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(١) في الكتاب ٣/ ٤٨١ ،قال سيبويه : ومن العرب من يقول شِيَيْخ وَبِيَيْت وسِيَيْد كراهِيَةَ الياءِ بعدَ الضَمّةِ.

(٢) الفسر البيان ،يقال:فَسَرَ الشيءَ يَفسِرُهُ بِالكسر يَفْسُرُهُ بالضمِ فَسْـــرًا وَفَسَّرَهُ أبانَهُ . اللسان (فسر) .

وسِرْحَانٌ (١)، فمَا نَقَصَ في التكسيرِ مما يصغرُ عن الثلاثةِ تُيِّمَ ، وما زادَ على الاربعةِ أو الخمسةِ التي رابِعُهَا حرفُ لينٍ نُقِصَ حتّى يَعُودَ إلى ما يدخُلُهُ / ٤٦/أ
التصغيرُ منَ المدَدَيْنِ ،وهذا الحكمُ الذى هو التصغيرُ يتغيرُ فيه الاسمُ عما كانَ عليْهِ في التكسيرِ تغييرَيْنِ،أحدُهما مطردٌ في النظائرِ ،فيُسَمَّى المقيسَ ، والآخرُ لا يطردُ في النظائِرِ ،فيُسَمَّى الشاذَّ .

انتهتِ الطريقةُ الكليةُ .

وتزيدُ إنْ شِئْتَ أنْ تقولَ : والتصغيرُ ضربٌ من التغييرِ في بنيةِ الكلمةِ يستغْنَى به عن الوصفِ بصغيرٍ ،ومما يدلُّ على أنَّ التصغيرَ وصفٌ من جهةِ المعنَى ما رواهُ نَقَلَةُ اللّسَانِ منْ أنَّ أعرابيًا قِيلَ لهُ :كَيْفَ تُصغِّرُ " دَمَكْمَكًا " ؟ (٢)
وهوَ العظيمُ الخِلقةِ فقالَ في جوابِهِ : شَخْتٌ ،والشَّخْتُ : الضئيلُ النَّحيفُ ، فأجابَهُ بوصفِ نقيضِ الدَّمَكْمَكِ ،فاستغْنَتِ العربُ عن قولِهِمْ : رجلٌ صغيرٌ بأنْ جعلُوا تغييرًا في بنيةِ الاسمِ المكبرِ يدلُّ على تصغيرِهِ، فقالُوا في تصغيرِ رَجُلٍ : رُجَيْلٌ ،وكذلك باقي المصغراتِ،هذا حكمُهَا .

ثم التصغيرُ انما يكونُ في الألفاظِ المصغرةِ لإبانَةِ معانٍ ثلاثةٍ عندَ البصريين ، وأربعةٍ عندَ الكوفيين . (٣)

الأوَّل : تصغيرُ التقريبِ في المسافَاتِ

---

(١) السرحان : الذئب والجمع سراح وسراحين وسراحى بغير نون كما يقال ثَعَالِبُ وثعالِيٌّ . اللسان (سرح) . وفي الأصل : سرحين ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) ينظر الخصائص ٢/٤٦٦ وفيه شَخِيتٌ ،وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ١٧٦ .

(٣) قال الاشموني : " المعاني التي يرد لها التصغير أربعة عند البصريين وخمسة عند الكوفيين وهي : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جُبَيْلٌ ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْعٌ ،وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو : دُرَيْهِمَاتٌ ،وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنًا أو مَحَلاً أو قدرًا نحو قُبَيْلَ العصرِ وبُعَيْدَ المغربِ وفُوَيْقَ هَذَا ودُوَيْنَ ذَاكَ وأُصَيْغِرُ مِنكَ وزاد الكوفيون خامسًا وهو التعظيم . انظر الاشموني ٤/١١٦ .

وما جَرَى مجراهَا، نحو قول امرئِ القيس (١):

* فُوَيقَ الارضِ لَيسَ بأعـزَلِ *

وقال أيضًا (٢): * دُوَيْنَ السَّمَاءِ في رُءوسِ المَجادِلِ *

وقال النابغةُ (٣): * تُحَيْتَ الخِدْرِ وَاضِعَةَ القِـرامِ *

وأما ما جَرَى مجرَى تقريبِ المسافاتِ الحسية، فهو تقريبُ المنزلـة كأُخَيّ وبُنَيّ، كأنكَ قربته إلى نَفسِك.

الثاني : تصغيرُ التقليلِ في الأعدادِ، كقولك: عندي دُرَيْهَماتٌ وَدُنَيْنيرَاتٌ.

الثالث : تصغيرُ التمييزِ في الأجْرَامِ، كقولك: رُجَيْلٌ وحُجَيْرٌ في تصغيرِ رَجُلٍ وَحَجَرٍ.

الرابعُ : الذى جوَّزَه الكوفيُّون وَحدَهُم تصغيرُ التعظيم، وذلـكَ كقولِ الشاعرِ وهو لبيدٌ (٤):

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَيْنَهُـمْ
دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْهَا الانَامِـلُ

قَالُوا: إنَّمَا يعني بالدُّوَيْهِيَةِ المَوْتَ، وهو أمرٌ عـظيمٌ، واستَدَلُّوا علـى

---

(١) الشاهد لامرئِ القيس، ديوانه ٢٣، وشرح القصائد السبع الطـوال الجاهليات ٩٠، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١/٣٧، /الستة الجاهليين [واشعار] اختيار الأعلم ٣٩، وجمهرة أشعار العرب ١/١٣٨.

(٢) لامرئِ القيس، ديوانه ٩٦ وأشعار الشعراء الستة الجاهليـين اختيار الأعلم ٨٥، وصدره :

* تَلاعِبُ أوْلادَ الوُعُولِ رِباعُهَا *

(٣) للنابغة الذبياني، ديوانه ٧٩ وصدره :

* صَفَحتُ بِنَظرةٍ فرأيتُ مِنهَـا *

(٤) الشاهد للبيد، وهو في ايضاح الشعر لابي عَلِي ٤٢٦، والانصاف ١/١٣٩، والامالي الشجرية ١/٢٥ و ٢/٤٩-١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩، وشـرح

===

ذلك بقولِ امرئِ القيسِ (١) :

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا   كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

فقالَ : بُرَيْقًا ثم شبهه بنارِ المجوسِ التي يعظمونَها، ويكثِرُون تضريمَها ، ولا حجةَ لهم في شيءٍ من ذلك لما سأبيِّنُه الآن ، ومما استدَلُّوا به قولُ الشاعرِ (٢) :

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرأسِ لَم يَكُنْ

لِيَبْلُغَهُ حَتَّى يَكِلَّ وَيَعْمَلاَ

يريد : ليبلُغَهُ الصَّاعِدُ فيه حتى يَكِلَّ ويَعْمَلاَ .

أما استدلالُهُمْ بقوله : دُوَيهيةٌ ، وهو يُريدُ تعظيمَ الداهيةِ فعنَي بها الموتَ ، وهو أمْرٌ عظيمٌ ، قالَ تعالَى فيه : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾ (٣) ، فالوجهُ أن التصغيرَ هنا للداهيَةِ التي هي الموتُ إنَّمَا هُوَ لتصغيرِ سَبَبِهَا ، بمعنَى أنَّ حتفَ النفُوسِ قد يكونُ بأحقرِ الأشياءِ ، فيكونُ من اجراءِ حكمِ السببِ على المُسَبَّبِ ، ونظيرُ ذلكَ في القرآنِ والشعرِ كثيرٌ ، وقد ذكرنَاهُ على قولِ الشاعرِ (٤) :

﴿ لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ ﴾

=== شواهد الايضاح للقيسي ٢/ ٦٥٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢٠٢ وشرح شواهد الشافية ٨٥ ، والأشموني ٤/ ١١٦ والهمع ٦/ ١٣٠ ، والخزانة ١/ ٩٤ و ٦/ ١٥٥ - ١٥٩ - ١٦٠ .
والشاهد فيه أن التصغير يرد للتعظيم عند الكوفيين وأوَّلَهُ البَصرِيُّون .

(١) الشاهد لامرئِ القيس ، ديوانه ١٤٧ ، وأشعار الستة الجاهليين اختيار الاعلم ١١١ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٨ ، والمقرب ٢/ ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٥٧٨ ، والقيسي ٢/ ٦٥٤ ، وابن بري ٤٣٨ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩١ واللسان (مَجَسَ) . والشاهد فيه كالذى قبله .

(٢) الشاهد لأوس بن حجر كما في شرح ديوان المتنبي لابن سيده ٧٠ ، وجعل دليلا على تصغير التعظيم ، وهو في الأمالي الشجرية ١/ ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ والمقرب ٢/ ٨٠ ، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩٢ ، والأشموني ٤/ ١١٦ ، والخزانة ٦/ ١٥٩ ، ويروى : لتَبلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وتَعمَلاَ .

(٣) الآية ٦٨ من سورة ص .

(٤) ديوان جرير ١/ ٢١٢ ، والكتاب ١/ ٢٠٥٣/ ٢٠٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ،
===

وذكرنا مقابلَه ،وهو أن يحكمَ ويعلّق على السبب حكم المُسَبِّب .

فأما تعليقُ الحكمِ على / السَّبب والمُرادُ المُسَبِّبُ ،فمنه قولُــه ٤٦/ب

تعالى * أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى * (١) ، فليسَ جعــل

الرجلِ والمرأتيْن لِلضلالِ ،بل للتذكارِ عندَ الضلالِ الذى هو النسيانُ فـي

هذا الموضع ،ونظيرُه من كلامِ العربِ:أعددتُّ الخَشَبَةَ أن يميلَ الحائطُ فأدْعِمَهُ، (*)

أَلاَ تَرَى أَنَّ الإعدادَ لِلخشبةِ ليس للمَيْلِ بل للدَّعْمِ عندَ المَيْلِ .

وأما تعليقُ الحكمِ بالمُسَبِبِ والمراد السَّبَبُ ،فقولُه تعَالَى : * فَـلاَ

تَمُوتُنَّ إِلاَّ وأَنتُم مُسْلِمُونَ * (٢) ، والموتُ على الإسلامِ أو خلافِهِ خارجٌ عــن

مقدورِ البشرِ ، فَإِذًا النَّهْيُ عن الأسبابِ المقتضيةِ لَهُ فكأنهُ تعالَى يقــولُ :

لا تَسْتَبْشِرُوا بالطرقِ البعيدةِ عن الله تعالى فيكونَ ذلك داعيةً للموتِ على غير

الإسلامِ، ونظيرُهُ من الشعرِ :

* لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ *

معناه : لا تغفَلُوا عن تَفَقُّدِ حَالِ ابنِكُمْ عُمَرُ فيلقِيَنَّكُمْ في سَوْءة ،فنهَى عن

المُسَبِبِ وهو يُرِيدُ السَّبَبَ ،وكذلك قولُه :

* دُوَيْهِيَـةٌ تَصفرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ *

صَغرَ الداهِيةَ ،وهو يريدُ سَبَبَهَا،و تصغيرُهُ لسَبَبِ الداهيـةِ اشعَارٌ بأن حتف

=== والكامل ٢١٧/٣ ،والخصائص ٣٤٥/١ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢ ،وشرح الجمــل لابن هشام ٢٣٩ ،والخزانة ٢٩٨/٢ .

والشاهد فيه أن تيمًا الاولى يجوز فيه الرفع والنصب وفي الثاني النصب لا غير وأنشده سيبويه في باب ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول بمنزلة الثاني وهو من كلمةلجرير يهجو بها عمرو بن لجــأ التيمي ،ومعنى لا يلقينكم في سَوْءَة : لاَ يُوقِعَنَّكُم في بَلِيةٍ ومكروه .

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الاية ١٣٢ من سورة البقرة .

(*) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٣٣٧/١ .

النفوسِ قد يكونُ بأحقرِ الأشياءِ الذى لا يُؤْبَهُ بِهِ ولا يُتَرَقَّبُ ،وأيضا فإنَّ الموتَ لخفائِهِ لا يَشْعُرُ بِهِ الآتي هو له،فصُغِّرَ لكونِهِ لا يُحَسُّ بِهِ ،فجعلَهُ صغيرًا لذلكَ .

وما استدلُّوا به على أنَّ التصغيرَ يكونُ للتعظيم(*) أُخَيِّي وصُدَيِّقِي ،وهذا لا حجةَ فيه أيضًا لهم ،لأنَّهُ إنما يُرَادُ بِهِمَا قربُ المنزلةِ كما قدمناه ،واللطافةُ واللطيفُ في الصداقةِ والأخوةِ،إنَّما المدحُ فيهِ أن يصلَ بلطافةِ مابَيْنَهُما الى ما لا يصلُ اليه العظيمُ ،فهو من بابِ التصغيرِ والتلطيفِ لا من بابِ التعظيمِ .

وأما استدلالُهُم بقولِ امرئِ القيسِ :

أَحَارِ تَرَى بُرَيقًا هَبَّ وَهْنًا　　　كَنَارِ مَجُوسَ تَستَعِرُ اسْتِعَارًا

فوجهُ دليلِهِمْ منه أنه قال : بُرَيْقًا مُصَغَّرًا،ثم شبهه بنارِ مَجُوسَ التي يُعظمونَهَا ويكثرون تضريمَهَا،ولا حجةَ لهم في شيءٍ من ذلك ، فأما قولُه : (دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْهَا الأنامِلُ) ، فقد تأولناهُ على أنَّ التصغيرَ منصرفٌ الى سَبَبِ الداهيةِ،وأرينا نظائرَ ذلك طَرْدًا وعَكْسًا قرآنًا وشِعْرًا ، وقلنا:إنَّ الموتَ يكونُ بأقلِّ الأشياءِ اذا تمَّ الأجلُ كمن تضربُه شوكة فيكونُ سَبَبَ حَتفِهِ .

قالُوا لنا رَدًا لتأويلنا:إنَّ البيتَ لا يقتضِي الناسَ ،وإنَّما قالَ الشاعرُ: " وكلُّ أُنَاسٍ " وليسَ كلُّ الناسِ يموتُ بهذا السَّبَبِ الخفيِّ ،فصحَّ أن القولَ قولُنا- قالَ البصريُّونَ (١) : إنَّ البيتَ على حذفٍ ،فكأنه قال : وكل أُناسٍ سوفَ يَمُوتُونَ بالسَّبَبِ الصغيرِ ان أخطأَهُمُ الكبيرُ،كما قالَ تأبطَ شرًا : (٢)

* كُلُّ شيءٍ قاتِلٌ حِينَ تَلْقَى أَجَلَكْ *

فيكونُ البيتُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ المقابِلُ لدلالةِ مُقَابِلِهِ عَلَيهِ ،فيكونُ كقوله (٣) تعالى : * وَمَثَلُ الذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ * (٤) ومعنى الآيةِ :

(*) في الأصل : للتحقير ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .
(١) قال أبو على الفارسي انَّ ذلِكَ على حذفٍ فإنَّهُ قد حُذِفَتِ الصِّلَةُ . ينظر ايضاح الشعر ٤٢٦ ،وانظر الانصاف ١/١٣٩ ،والاشموني ٤/١١٦ .
(٢) الشاهد : نسبه المصنف لتأبط شرا وليس في ديوانه ونسبه التبريزى في شرح الحماسة ١/٣٧٩ ، لام السليك واسمها سلكة ولم ينسبه أبو تمام في الحماسة وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٩١٦ .
(٣) في الاصل : (كقولك) خطأ .
(٤) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

وَتَثَلُكَ يا محمد وَمَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الناعقِ والمنعوقِ به،فحذفَ ضميرَ النبيِّ -صلى الله / عليه وسلم-المشبهِ بالداعي لدلالةِ المنعوقِ بهِ وهمُ الذيـــنَ ٤٧/أ
كَفروا ،ونظيره قولُه :(١)

وإنِّي لَتَعرُوني لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ومرادُه : فَتْرةٌ وانتفاضٌ ، فحذفَ "وانتفَاضٌ" لدلالةِ "كما انتفضَ" عليه ،والدليـــلُ على ما قلناه:أن بنيـةَ التصغيرِ قد سلمتُوها لَنا وادعيتُم أَنَّها تُعطَى التكثيرَ، وكيفَ يُعطَى التكثيرُ والتعظيمُ ما وُضِعَ للتصغيرِ ؟ هذا متناقضٌ ،وإنما يصحُّ مقصودُكُم لو قُلتم:إنَّ البنيةَ موضوعةٌ للتصغيرِ والتكبيرِ ،وهي بنيةٌ مشتركــــةٌ بينهُما،كالجَوْنِ الذى هو الأبيضُ والأسودُ ،ولا يصحُّ لكُمْ هذا القولُ ،لأن كلَّ موضعٍ تدعُونَ فيه ذلكَ نُشارِكُكُمْ فِيهِ ونُخرِجُه من أيديكُمْ ،فالقولُ قولُنا .
كذلك /امرئُ القيس انمَا أوقعَ التشبيهَ بنارِ المجوسِ في الدوامِ والاضطرامِ
نقول في قول
خاصةً لا فيالعظمِ،ونارُالمجوس لَهَا الدوامُ والعظمُ ،ومن شبه شيئًا بشـــيءٍ فلا يلزمُه أن يساويَه به في جميعِ حالاتِه ،وأما الجُبَيْلُ في البيتِ الثالـــثِ الذى هو :

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَاهِقِ الرأسِ لم تَكُنْ
لِتَبلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتعمَـــلا

فإنما أرادَ أنه جَبلٌ دقيقُ الرأسِ ، وإن كانَ طويلًا ، فصغَّرَهُ لدقَّتِه ،وأنه إذَا كانَ كذلك فَهُو أشدُّ لصعودِه ،وللإشعارِ بهذَا المعنَى قالَ : (حَتَّى تَكِلَّ وتَعمَلا) .

واعلمْ أن الاسمَ المصغرَ يُضَمُّ أولُه،اذ لا بدَّ عند تصغيرِه من تغييـــرِ المُكبَّرِعن لفظِه بعلامةٍ تلزمُ للدلالةِعلى التصغيرِ،وكان الضمُّ أَوْلَى لذلك ؛ لأنهم قد جعلُوا الفتحَ للجَمْعِ المتَنَاهي في قولِهِمْ : مساجدَ ودراهمَونحـــوِ

---

(١) الشاهد لأبي صخر الهذلي ،/شرح ديوان الهذليين ٩٥٧/٢ ،والامالـي لأبي علي القالي ١٤٩/١ ،والانصاف ٢٥٣/١ ،وشرح المفصـــل لابن يعيش ٦٧/٢ والمقرب لابن عصفور ١٦٢/١ ،ورصف المباني ٤٨٢ ، والدر المصون ٣٠٧/١ ،وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ٤٦٢/١ ، والأشموني ١٢٤/٢ ،والخزانة ٢٥٤/٣ ،والدرر ٦٦/١ ،وهو من أدلة الكوفيين على جواز وقوع الماضي المثبت حالا بدون أن تقترن به " قد " والبصريون لا يجيزون ذلك .
===

ذلك ، فلم يبقَ إلا الكسرُ أو الضمُّ فاختاروا الضمَّ ؛لأنَّ علامةَ التصغيرِ هي الياءُ ،والفرارُ من المتجانساتِ أحسنُ .

وقال بعضُ النحويين : لما كانَ المكبرُ من الأسماءِ على أبنيةٍ مختلفةٍ في الاصلِ غيرَ محتاجٍ الى إحداثِ علامةٍ تدُلُّ على التكبيرِ ؛ لأنَّ العلامةَ يجتلبُها تغييرُ الكلامِ عن أصولِه ،وكانَ التصغيرُ حادثًا في المصغَّرِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن نيابَتِه عن الصفةِ واحتيجَ الى علامةٍ شَبَّهَ في ذلكَ بمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ من الفعلِ ؛لأنَّ الذى يُسَمَّى فاعلُهُ على الأصلِ ،وهو على أبنيةٍ مختلفةٍ نحوُ :" ضَرَبَ وعَلِمَ ومَكُثَ" ، فإذا جعلَ لمَا لمْ يسمَّ فاعله ألزمُوه بناءً واحدًا وألزمُوا الضمَّ أولَهُ فقالُوا :عُلِمَ وضُرِبَ وظُرِّفَ في هذا المكانِ ،فالمكبرُ في هذا المكانِ كالفعلِ الذى سُمِّيَ فاعلُه والمصغرُ كالفعلِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه ،وقالَ آخرُونَ : انَّ الضَّمَّ يجعلُ علامةً لشيْئَيْن ،كقولِكَ :"نحنُ" اسمُ للمتكلمِ عنه وعنْ غيرِه ، فضُمَّ المصغَّرُ من أجلِ ذلكَ ،وما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ دلَّ على فاعلٍ محذوفٍ ومفعولٍ،والمصغرُ يدلُّ على الاسمِ المكبرِ وعلى صفةٍ له محذوفةٍ لأنَّا إذا قُلْنَا : "كُلَيْبٌ" كأنَّا قُلْنَا:"كَلْبٌ صغيرٌ"،والقولُ الأولُ هو المختارُ عندى واللهُ أعلَمُ .

وأيضًا فَانَّ ما بعدَ الياءِ يُكْسرُ في الذى يزيدُ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فلو كسَرُوا أولَه لاجتمعَتْ كسرَتانِ ويَاءَانِ ،فعدَلُوا عنها لنقلِ ذلِكَ الى ما يُقاوِمُ الياءَ والكَسْرةَ مِمَّا يخالفُهُمَا ، ويُفْتَحُ ثَانِي التصغيرِ للتخفيفِ،ولَمْ يكسَرْ لانَّ الياءَ قد سُكِّنَتْ سُكُونًا حيًّا،والياءُ / الساكنةُ إذا انكسرَ ما قَبْلَهَا كانَتْ مبنيةً ،وأيضًا فإنَّهم لَوْ كَسَرُوا الثانِيَ من الاسمِ المصغرِ لخرجُوا الى ما يستثْقِلُون ، ٤٧/ب
لأنَّهُ كَانَ يجتَمِعُ كسرُ ما قَبْلَ الياءِ (١) وكسرُ مابَعْدَها ، فكانَ بمنزلةِ تَوَالِي

=== والرواية المشهورة :" هزة " وأجاب ابن الحاجب عن رواية " فترة " كما هي عند الشارح بقوله :" يستقيم ذلك على معنيين : أحدهما أن يكون معنى لتعروني : لترعدني أى : تجعل عندى العُرَواءَ وهي الرعدة ،كقولهم عرى فلان إذ أصابه ذلك لأنَّ الفتور الذى هو السكون عن الاجلال والهيبة تحصل عنه الرعدة غالبا . . والثاني أن يكون منصوبا بما تضمنته الجملة من معني يُصوت واما مرفوعا صفة لفترة أى نشاط مثل نشاط العصفور". الأمالي النحوية ٣ / ١٢٨-١٢٩ .

وفي الخزانة ٣ / ٢٥٦ قال البغدادى :"وروى القالي في أماليه فترة وسئل ابن الحاجب هل تصحُّ رواية القالي ؟ فأجاب: يستقيم ذلك على معنيين . . .الخ

(١) في الأصل : كسر ما قبل الياء والياء خطأ .

الكسَرَاتِ والياءَاتِ ،ولا يصحُّ أيضًا في الثاني من المصغرِ أنْ يكونَ مضمومًا ، لأنَّ الياءَ الساكنةَ لا ينضمُّ ما قبلَهَا ألبَتَّةَ ألا تراهُمْ يقولُونَ : بِيضٌ في جَمْع أبيضَ ،والاصل : بُيْضٌ ،لكنهمْ رفضُوه للاستثقالِ ،وأيضًا فانَّ ياءَ التصغيرِ مقابِلَةٌ لا لفِ الجمعِ في التكسيرِ ،لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ من وادٍ واحدٍ، وياءُ التصغيرِ ثالثةٌ كما أنَّ ألفَ الجمعِ ثالثةٌ فيمَا زادَ على الثلاثةِ، (*) الاَّ أن يَكُونَ في الواقـعِ بعدَ ياءِ التصغيرِ قدِ اتَّصَلَ به منْ بعدِهِ علامةُ التأنيثِ ،فإنه لا يكونُ الاَّ مفتوحًا نحو: شُجَيْرَةٍ وَجُوَيْزَةٍ ونحو ذلك .

وَزَعَمَ بعضُ الكوفيين (١) أنَّ الالفَ قد تُجْعَلُ علامةً للتصغيرِ ،وذلك في قولِهِم : هُدْهُد ،والتصغير: هُدَاهِد ،وَدَابة، والتصغير: دُوابَّةٌ ،ولا حجـةَ في ذلك ،لأنَّ هذا اسمٌ موضوعٌ للتصغير ،وكذلك دُوَابَّةٌ اسمٌ للتصغيـرِ أيضًا وليسَ بتصْغيرِ دَابةٍ .

ثم التصغيرُ مَخصُوصٌ بالاسماءِ ولا يكونُ في الافعالِ ،لأنَّ التصغيرَ ينابُ منابَ الوصفِ، الاَّ أنه قدْ جاءَ تصغيرُ فعلِ التعجبِ ،قال الشاعر (٢) :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَـا
مِـن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وكأنهم أرادُوا تصغيرَ المصْدَرِ ،فلمْ يتوصلُوا اليه،فصغَّرُوا الفِعْلَ،اذْ فِعْـلُ التعجبِ لا يُؤَكَّدُ بالمصدرِ، وحَسَّنَ ذَلِكَ في فِعْلِ التعجبِ كونُهُ لا يتَصَرَّفُ.

ولا يكونُ التصغيرُ الاَّ في الثلاثيِّ والرباعيِّ والخماسيِّ الذى رابعُـهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ ،وأما سائرُ الخماسيِّ وما فوقَهُ فلا بدَّ من حذفِهِ منه وَرَدِّهِ الـى الرباعيِّ على ما ستأتي أحكامُه في بَابِهِ ان شَاءَ اللهُ تعالى .

(*) يظهر أن في هذا الكلام سقطا مفاده : (ويكسر مابعد ياء التصغير فيما زاد على الثلاثة. وبه يتسقيم المعنى) .

(١) ينظر المساعد ٣/٤٩٤ والهمع ٦/١٣١ .

(٢) اختلف في نسبة هذا الشاهد فقال قوم انه للعرجي وقال آخرون انه للمجنون وقيل : لذى الرمة ، ونسب للحسين بن عبدالله ،وهو من شواهد الانصاف ١/١٢٧ ،ومن أدلة الكوفيين على اسمية فعـل التعجب لقبوله التصغير ،وفي الأمالي الشجرية ٢/١٣٠، ===

فأبنيةُ التصغيرِ على هذا ثلاثةٌ : " فُعَيْلٌ" للثلاثيّ ، "وفُعَيْعِلٌ" للرباعيّ [وفُعَيْعِيلٌ] (١) للخماسيّ الذى رابعُهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ والذى عُوِّض من محذوفِه ، وأما "أُفَيْعَالٌ" تصغيرُ "أفْعَالٍ" من الجمع فشبهُ بحُبْلَى وحَمْراءَ ، وهذان اللفظانِ مشبَّهانِ بقائمةٍ، فإنّ التّاءَ زائدةٌ على الكلمةِ ، فوجبَ أن يُفْتَحَ ما قبلَها ، ثم حُمِلَ عليها ألفا التأنيثِ والالفُ والنونُ التي في سَكْرَانَ ونحوِه ، ثم حُمِلَ على هاتَيْن الالفُ والنونُ من عُثْمَانَ ونحوِه مما تُقْلَبُ ألفُهُ في الجمعِ الى الياءِ ، وكذلك ما جُهِلَ حالُهُ في الجمع ثمّ أُجْرِيَ هذا المُجْرَى "أفْعَالٌ"، فهذهِ الامثلةُ تصغَّرُ على طريقتِها في ضمّ الاول وفَتْحِ الثاني وزيادةِ ياءِ التصغيرِ ثالثةً وكسرِ الرابعِ .

وبقيَ علينا من مُقدماتِ التصغيرِ أن تعلمَ أنه لَيْسَ كلُّ اسمٍ يَجوزُ أن يصغرَ ، فمن ذلكَ الأسماءُ المتوغلةُ في البناءِ نحو : كَمْ ، ومَنْ ، ومَا ، وأينَ ، وكيفَ، أونحو ذلك ، ولا أَيُّهُم، قالَ سيبويه (٢) : لأنّ هذهِ الأسماءَ يستفهمُ بها عن مبهماتٍ لا تعرفُها، ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ الشيءُ الذى يستفهَمُ عنهُ قليلاً أو كثيرًا، ويلزمكَ أن تفهمَ ليَرُدَّ الجوابُ عنهُ على ما عندَ المسئولِ فيه .

وكذلكَ لا تصغرُ "حَيثُ ولَا اذْ" ؛ لأ نّهما غيرُ متمكنَيْنِ وتحتاجُ الى ٤٨/أ إيضاحٍ ، وإنّما "حيثُ" اسمُ مكانٍ يوضَّحُ بما وَقَعَ فيه ولا ينفردُ، وليس الغرضُ ذكر حالٍ منها تختصُّ بها .

=== وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٥ ، وشرح الشافية للرضي ١/١٩٠ وشرح شواهدها ٨٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٠١ ، ومغني اللبيب ٢/٦٨٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥٢٨ ، وشفاء العليل ٢/٦٠٢ ، والهمع ٦/١٥١ ، والخزانة ١/٩٣ .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وقد ذكرت في التفصيل .

(٢) قال سيبويه : " ولا يحقر أين ولا متى ولا كيف ولا حيث ونحوهن . . وكذلك من وما وأيهم لانما هن بمنزلة أين لا تمكن تمكن الاسماء التامة نحو زيد ورجل وهن حروف استفهام كما أنّ أينَ حرف استفهام فصرف بمنزلة هل في أنهن لا يحقرن . الكتاب ٣/٤٧٨-٤٧٩ .

وَكَذَلِـــــــــــــكَ لا تصغرُ علاماتُ الإضمارِ نحو: "هو وأنا ونحنُ" (١) من جهتين: احداهُمَا: أَنَّ الإضمارَ يَجري مجرَى الحروفِ، والأخرَى: أنَّ أكثرَ الضمائرِ على حرفٍ أوحرفَيْن وليست بكائنةٍ أسماءً للشَّيْءِ الذى أُضْمِرَ.

فإن قيلَ: قد حَقَّرُوا المبهماتِ (٢) وهي مبنياتٌ تجْرِي مجْرَى الحروفِ، وفيهمـــا ما هُوَعلى حَرْفَيْنِ، وكذلك تثنيتُهما وجَمْعُهما.

فالجوابُ: أنَّ المبهمَ قد يجوزُ أن يُبْتَدَأَ به كقولِكَ: هَذَا زَيـــدٌ ونحو ذلك، وليسَ فيهِ شَيْءٌ يتصلُ بالفعلِ ولا يفصلُ منه كالكافِ فـــي ضربْتُكَ، والتاءِ في "قمتُ وقمتَ"، فأشبهَ المبهمُ الظاهرَ لقيامِهِ بنفسِهِ، وكذلِكَ "الذى" إنَّمَا صُغِّرَ لأنهُ تمكَّنَ في الوصفِ والوصفِ به، وثُنّي وجُمِعَ وأُنِّثَ، وليس ذَلكَ في شيءٍ مِمَّا ذُكِرَ من غيرِ المتمكنَةِ.

ولا يصغَّرُ المصغَّرُ من الاسماءِ نحو: حُسَيْنٌ وصُهَيْبٌ؛ لأنه يُؤَدِّي الى التسلسلِ. (٣)

وكذلك لا يصغَّرُ "غيرُ وسِوَى وسُوَى" اللذين في معنى "غير"، وليــسَ بمنزلة "مثلٍ"؛ لأنَّ مِثلاً إذا صَغَّرتَهُ قلَّتِ المُمَاثَلَةَ، وهيَ تقلُّ وتكثرُ، وتفيـــدُ بالتصغيرِ معنىً يُتَفَاضَلُ فيه، وغيرٌ هو اسمُ لكلِّ ما لمْ يكُن المضافُ اليهِ غَيرُ، وإذَا كَانَ شَيءٌ غيرَشَيءٍ فليسَ في كونِهِ غيره معنًى يكونُ أنقصَ من معنًى، كمـــا كَانَ في المماثلة؛ ألاَ ترَى أنه يَجوزُ أن تقولَ: هذَا أكثرُ مماثلةً لنا من غيــرِهِ،

---

(١) قال سيبويه: "واعلم أنَّ علاماتِ الاضمار لا يحقرن من قبل أنها لاتقوى قوة المُظْهَرِ ولا تمكن تمكنها فصارت بمنزلة لَا ولو وأشباههما، فهـذه لا تحقر؛ لأنها ليست أسماء وانما هي بمنزلة الأفعال التي لاتحقر". الكتاب ٤٧٨/٣.

(٢) يعني بذلك أسماء الاشارة. ينظر الكتاب ٤٨٧/٣ فمابعدها.

(٣) هذا من مصطلحات المناطقة ومعناه: ترتيب أمور غيرمتناهية على أمور غيرمتناهية. ينظر التعريفات ٥٧.

وهذا أقلّ مماثلةً ولا تقل هذا أكثر مغايرةً، وقد احتج له سيبويه [١] فقال: "غير ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون الا نكرة ولا تُجمَع ولا يدخلها الألف واللام" ،فهذه أيضا فروق بينها وبين "مثل".

وكذلك تحقر الشهر والسنة والساعة والليلة ،وأما "أمس وغد" فلا يُحقران [٢]؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ ،وانما أمس وغد لليوم الذي قبل يومك واليوم الذي بعد يومك ،ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر ،ألا ترى أنك تقول : هذا اليوم، وهذه الليلة ،فيكون لما أنت فيه ،ولما لم يأت ،ولما مضى .

وتقول : هذا زيدٌ وذلك زيدٌ ، فهو اسمٌ لما يكون ولما يتراخى عنك ،وأمس وغدٌ لم يتمكنا تمكن هذه الأسماء ، فكرهوا أن يحقروهما ،كما كرهوا تحقير "أينَ" واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدّ تمكنا ،وهو اليوم والليلة والساعة.

"وأول من أمس" كأمس في أنه لا يحقّر ،قال السيرافي -رحمه الله-: أما اليومُ والشهرُ والليلةُ والسنَة فأسماءٌ وضعْنَ لمقاديرَ من الزمانِ في أول الوضع وتصغيرهن على وجهين : أحدُهما : أنك إذا صغرت اليوم فقد يكون التصغير له تقليلًا ونقصانًا عما هنّ أطولُ منه ؛لأنه قد يكون يومٌ طويلٌ ويومٌ قصيرٌ ، وكذلك الساعةُ تكونُ ساعةً طويلةً وساعةً قصيرةً،وكذلك الليلةُ.

والوجهُ الآخرُ أنه قد يقلّ انتفاعُ المصغّر بشيء في يومٍ أو ليلةٍ أو في شهرٍ أو في ساعةٍ ،فيحقروهُ من أجل قلة انتفاعه فيه ،فان قال قائل : فلا يكونُ شهرٌ أطولَ / من شهرٍ،ولا سنةٌ أطولَ من سنةٍ ؛لأنّ ما ينقص من أيام الشهر يزيدُ في لياليه، وما ينقصُ من لياليه يزيدُ في أيامه حتى تتعادلَ الشهورُ كلُّها . ٤٨/

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٩.
(٢) الكتاب ٣/٤٧٩.
(٣) في الاصل : وصغر ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

قيل له : قد يكونُ التحقيرُ على الوجهِ الآخرِ الذى هو قلةُ الانتفاع

قالَ بعضُ النحويينَ : أما غدٌ فلا يصغرُ لأنَّهُ لم يوجدْ بعدُ فيستحقّ التصغيرَ، وأما أمسِ فاذا ذكروهُ انما يذكرونَهُ على ما قد عرفُوه في حالِ وجودِه بمـا استحقَّهُ من التصغيرِ، فلا وجهَ لتصغيرِه . وفي أسماءِ الاسبوعِ خلافٌ، نحو: الثلاثاءِ والأربعاءِ والبارحةِ لا يحقَّرنَ، وكذلكَ أسماءُ الشهورِ نحو : المحرم وصفرٍ الى آخرِ الشهورِ، وذلكَ أنَّهَا أسماءُ أعلامٍ تتكررُ على هذِهِ الأيامِ فلم تتمكَّنْ وهي معارفُ كتمكُّنِ زيدٍ وعمرٍو وسائرِ الأسماءِ الأعلامِ ؛ لأنَّ الاسمَ العلمَ انما يُوضعُ للشَّيءِ على أنَّهُ لاَ شريكَ له فيهِ، وهذه الاسماءُ وُضعَتْ على الأسبوعِ وعلى الشهرِ ليُعْلَمَ أنه اليومُ الاولُ من الاسبوعِ أو الثاني، أو الشهرُ الأولُ من السنةِ أو الثاني، وليس منها شيءٌ يختصُّ فيتعيَّنُ ، فيلزمُهُ التصغيرُ، وأجازَ الكوفيُّونَ تصغيرَهَا، والمازني مِنَ البصريين والجرمي ،(١) واختارَ ابنُ كيسانَ مذهبَ سيبويه.

وكـانَ بعضُ النحويينَ يفرقُ بينَ أن يقولَ: اليومَ الجمعةَ واليومَ السبتَ، بنصبِ اليومِ، وبينَ أنْ يقولَ: اليومُ الجمعةُ واليومُ السبتُ ، فيرفَـعُ ، ولا يجيزُ التصغيرَ ليومِ الجمعةِ في النصبِ، ولا تصغيرَ السبتِ ؛ لأنَّهمَا عندَهُ اسمانِ لمصدريْنِ (٢) : الاجتماعُ والراحةُ، وليسَ الغرضُ تصغيرَ هذيْـنِ المصدريْنِ ، ويُجيزُ التصغيرَ اذا رَفعَ اليومَيْنِ ؛ لأنَّ الجمعةَ والسبتَ يصيـرانِ اسمَيْنِ لليومَيْنِ، ولا يُجيزُ في النصبِ تصغيرَ اليومِ ؛ لأنَّ الاعتمادَ في الخبـرِ على ما وَقعَ ويَـقعُ ، وَهُمَا لا يُصَغَّرانِ ولا يقصدُ اليهمَا بالتصغيرِ، وقد حُكِيَ عن بعضِ الناسِ أنه أجازَ التصغيرَ في النصبِ، ومنعَه في الرفعِ ، وكانَ المازنـي يجيزُهَ في ذلكَ كله . (٣)

واعلم أنه لا تحقرُ الاسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ، ألا ترى أنه قبيـحٌ أن تقولَ : هذا ضويربٌ زيدًا ، وضُويربُ [زيدٍ] (٤) إذا أردتَ/ضاربٍ التنوين، (٥) وان كانَ

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩٣ والمساعد ٣/ ٤٦٤ ، والهمع ٦/ ١٥١-١٥٢

(٢) ينظر شرح الشافية ١/ ٢٩٤ .

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٢٧٥-٢٧٦ ، والهمع ٦/ ١٥٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق وانظر الكتاب ٣/ ٤٨٠ .

(٥) الكتاب ٢/ ٤٨٠ .

ضارِبُ زَيدٍ لِمَا مضى فتصغيرُهُ حَسَنٌ ،فإنّ ضَارِبًا اذا نَوّنَاهُ ونصَبْنا به مابعدَهُ فقد ذُهِبَ بِهِ مَذهَبَ الفِعْلِ،وليسَ التصغيرُ مما يلحقُ الفعلَ الاَّ في التعجب وقد مرّ قبلُ .

وأما أسماءُ الفاعلِ بمعْنَى الماضي فلا يجوزُ فيه تنوينُه ونصبُ مابعدَه ، فلم يَجْرِ مَجْرَى الفعلِ، بل جَرَى مجرى"غُلامِ زَيدٍ" .

تكملةٌ لمنْ قالَ:انّ التصغيرَ يَرِدُ للتعظِيمِ ، وذلكَ أن بعضَهُمْ قال : يقالُ للداهيةِ الشديدةِ : دُويهيةٌ،وإذا كانَ لَم يكُنِ التصغيرُ فيها إلاّ للتعظيم لانه انّما جُعِلَ تصغيرُهَا دالاً على الشدةِ ،والشدةُ عظيمةٌ،وكذلكَ قالُوا للسنَةِ الشديدةِ:سُنَيَّةٌ، وكذلك قولُهُمْ في المَثَلِ في المترشّحِ للامرِ العظِيمِ:" أنـا جُذَيْلُهَا المُحَكّكُ وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ "(١) والجُذَيْلُ تصغيرُ الجِذْلِ،وهو ما يَبقَى من الشجرةِ اذا انكسرَ أعلاها ،فيَسْتَشْفِي بالتحكُّكِ به ذواتُ الجَرَبِ،أيْ أنا الشافي في هذه / النَّازِلَةِ،والعذيقُ تصغيرُ العَذقِ بفتحِ العينِ،وهو النخلـة والمرجَّبُ:العظيمُ،أيْ أنا الكريمُ في هذه النازلةِ المرجُوّ نفعُهُ فيها . ٤٩/

والترجِيبُ أن يكونَ للرجلِ نخلٌ كريمٌ فيَمِيلُ النّخلَ فيُدْعِمُهُ ،فالمفهومُ من تصغيرِ الجُذَيْلِ والعُذَيْقِ في هذيْنِ المَثَلَيْنِ التعظيمُ لا غَيْرُ.

وذَكرَ عن بعضِهِم انكارَ مَجيءِ التصغيرِ للتعظِيمِ(٢)،قال: لا نّهمَـا متناقِضَانِ ؛لأنّ العظيمَ لا يكُونُ صغيرًا في الحالةِ الواحدةِ .

قلتُ : لا يتناقَضَانِ ؛لأ نّهمَا لم يَرِدَا على شيءٍ واحدٍ،فالتصغيرُ انّمَا وَرَدَ على اللفظِ،والتعظيمُ وَرَدَ على ما دَلَّ عليه اللفظُ ،وادخالُ دلالـة اللفظِ المصغرِ على التعظيمِ كإدخالِهِمْ على المدحِ لفظَ الذّمِّ في قولِهِمْ :

---

(١) قال أبو عبيد هذا قول الحباب بن المنذر بن الجموح الانصاري قاله يوم السقيفة عند بيعة أبي بكر يريد أنه رجل يستشفى برأيه وعقله . انظره في مجمع الامثال ١/ ٣١ وتفسيره كما ذكر المصنف ,وانظـر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٠٢ .

(٢) ينظر ٢٠٧ - ٢١١ .

قاتله اللهُ ما أشعرَه،وكاد خالِهِمْ لفظَ المدْح في الدلالةِ على الذمّ،كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إنّكَ أنتَ العَزيزُ الكَرِيمْ ﴾ (١) ، فهذِهِ لفظةُ مَدْحٍ أريدَ بها الذمُّ ، فبعضُ أبوابِ العربيةِ يدخلُ على بعضٍ فلا ينكرُ مَجِيءُ لفظِ المصغرِ على التعظيم .

وَجِيءَ بالتصغيرِ للإيجازِ والاختصار ،وبيانُ ذلك أنكَ إذا قلتَ:جُبَيْلٌ أو عُذَيقٌ (٢) أو غيرُ ذلك من الأسماءِ المصغرةِ ،فإنما تريدُ جبلًا صغيرًا،وعن الأصغر بقولك: جُبيلٌ أقلُّ لفظًا من جَبلٍ صَغيرٍ ،ويحتملُ أن يكونَ المرادُ بالتصغيرِ في قولِهِمْ " أنا جُذَيْلُهَا المحكَّكُ وعُذَيقُهَا المُرَجَّبُ " الإشعارَ بخفاءِ النظرِ في الامورِ ودقةِ الفهمِ .

ثم التصغيرُ ينقسمُ قِسمَيْن : مسموعٌ ومقيسٌ ،فالمسموعُ ما لم يطَّرِدْ في النظائرِ والأمثالِ، نحو قولِهِمْ في تصغيرِ رجلٍ : رُوَيْجِل،والقياسُ رُجَيْلٌ ، وفي تصغيرِ ليلةٍ :لُيَيْلِيَة ،وقياسُ تصغيرِها لُيَيْلَةٌ .

والمقيسُ ما اطردَ في النظائرِ والأمثالِ .

ألفاظُ الكتاب : قولُه (أبنيةُ التصغيرِ ثلاثةٌ : فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفعيعيل). (٣).

إن قيلَ : كيفَ تنحصرُ أبنيةُ التصغيرِ في هذه الأبنيةِ الثلاثةِ ، وقد قالُوا : أُصَيْحَابٌ وسُكَيْرَانُ وعُقَيْرِباً وحُمَيْرَاءُ ومُعَيْزَاءُ وحُبَيْلَى وهذه أبنيةٌ خارجةٌ عن قوانينِ "فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ"؟

فالجوابُ :أن يقالَ لم يَخرجْ عَن تلك القوانينِ ،لأنَّ هذِهِ الأسماءَ لم يُصغَرمنها إلا صُدُورُهَا، منها ما هُوعلى وزنِ" فُعَيْلٍ" نحو أُصَيْحَابٍ ،فالمصغرُ منها أُصَيْحٌ ، فهوعلى وزنِ فُعَيْلٍ،وكذلك سُكَيْرَانُ المصغرُ منه سُكَيْرٌ ، فهوعلى وزنِ فُعَيْلٍ ، وكذلك حُمَيْرَاءُ وحُبَيْلَى المصغرُ منه حُمَيْرٌ وحُبَيْلٌ ،وهما على ذلكَ الوزنِ ، وأما عُقَيْرِبًا فالمصغرُ منه عُقَيْرِبٌ فهوَعلى وزن فُعَيْعِل ،وأما مُعَيْزَاءُ فالمصغرُ منه مُعَيْزٌ ،وهوعلى وزنِ فُعَيْعِلٍ .

---

(١) الآية ٤٩ من سورة الدخان .

(٢) في الأصل : وعذيل خطأ ،والعذق : الجذع من الشجرة ومنه المثل : " أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب ".

(٣) الجمل ٢٤٥ .

قوله : (وفُعَيْعِلٌ تَصغيرُ الرباعـــــي ،والخماسيِّ الذى ليسَ رابعه حرف لين)(١)(*)

أمَّا المُرَبَّاعِـــــيُّ فهو نحو : جَعفرٍ وجُعَيْفِرٍ وسَلْهَــب وسُلَيْهِبٍ ،وأمَّا الخُماسيُّ الذى ليسَ رابِعُهُ حَرفَ لِينٍ نحو : سَفرجلٍ ،فإنَّــك تقول في تصغيره سُفَيرجٌ على وزنِ " فُعَيْعِلٍ " ،وسيأتي بيانُ الخماسيِّ ان شــاءَ اللهُ تَعالَى ،وكان يَنبغِي له أن يقُولَ : والخماسيُّ الذى ليسَ رابِعُهُ حرفَ لين ولم يُعَوَّض / شَىءٌ ولكنه تَركَ هذا القيدَ بايجازٍ أو اختصارٍ ،لا تَّــهُ في حكمِ ما رابعُهُ حرفُ لينٍ.ثم " فُعَيْعِلٌ " لا يَختصُّ بِالرباعيِّ والخماسيِّ المذكورَيْنِ ، بل يصغرُ عليه السداسيُّ ، ألاَ تَرى أن عَضرفُوطاً على ستةِ أحرفٍ فإذا صَغرتَهُ صفرتَهُ على " فُعَيْعِلٍ " ،تقول: عُضَيْرِفٌ ،فَتَحذِفُ منهُ الواوَ والفَاءَ ،وكذلك قَبَعثَرَى وهو أيضاً على ستةِ أحرفٍ ،فإذَا صغرتَهُ قلت: قُبيعِثٌ ،فَتحذِفُ منه الـــرَّاءَ والألف، ولكنه لم يذكرْ هذا ؛ لأنه بعدَ حذفِ الآخرِ الذى هو الطاءُ من "عَضرفوطٍ" والألفُ من "قبعثَرَى" تصيرُ خماسيًّا، فجعلَ الخماسيَّ عبارةً عــن ذَلِكَ كُلِّهِ. ٤٩/ب

قوله : (وفُعَيْعِيلٌ تَصغيرُ مَا زَادَ عَلى أربعةِ أحرفٍ وَرابِعُـــهُ حَرفُ لِينٍ)(٢) ، نقصَهُ : ومَا حذفَ منه مَا زَادَ عَلى الأربعةِ وعوضَ منه [نحو:](٣) قولهم: مُطَيْلِيقٌ في تصغيرِ مُنطَلِقٍ ، وقُبَيْعِيثٌ(٤) تصغير قَبَعثَرَى ،ولكنَّــهُ تَركَهُ ايجَازًا واختِصَارًا واتكَالاً على تَفهيمِ المقرئِ .

قال الخليل : وذَلكَ تصغيرُ فلْسٍ وَدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ(٥) ، اعلم أنَّ الخليلَ أولُ من ضَبَطَ أبنيةَ التصغيرِ في هذه الابنيةِ الثلاثةِ وَمَثَّلَها بمَا ذَكَر.

---

(١) الجمل ٢٤٥.

(٢) الجمل ٢٤٥.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الاصل : قبيعث ،والصواب ما أثبتناه لقوله : وعوض منه .

(٥) ينظر المقتضب ٢/٢٣٤.

(*) في الأصل : تكرار الخماسي . والسياق يقتضي حذفه .

بـابُ تصغيرِ الثلاثـيِّ

ويقالُ على هذا الباب: الثلاثيُّ كُلُّ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ في عددِه، نُسِبَ الى الثلاثةِ من غيرِ قياسٍ، وقد تقدمَ وصفُ التصغيرِ وما يدخلُهُ من الأسماءِ مِمّا لاَ يدخلُه، والمصغَّرُ تختلفُ طرائِقُ تصغيرِه بحسبِ اختلافِ حُكمِه من التمكُّنِ وغيرِه، ولهذا الحكمِ حَرْفٌ يُضافُ اليه يُسَمّى حَرفَ التصغيرِ، وله محلٌّ منَ الاسمِ قد تقدَّمَ الإعلامُ به، ولِمَا قبلَه ولِمَا بعدَه حَركتانِ.

فَمَوْضُـوعُ البَـابِ لِـلإِعْـلاَمِ بِوَصْفِ التَّصْغِيـرِ، والإعلامِ بموضعِ حرفِهِ وحكمِهِ وحكمِ ما قبلَهُ ومابعدَهُ، وما يجوزُ كسرُ أولِهِ من المصغرِ وما تلحقُهُ علامةُ التأنيثِ في التصغيرِ مِمّا لا تلحقُهُ مِنَ المُؤَنَّثِ الذى لاَ عَلاَمَةَ فيهِ في تكبيرِه، فَهَذَا الذى وَضعَ لهُ البابَ، فأما قولُ أبي القاسمِ -رحمه الله- (وَيُكْسَرَ مَا بَعدَ يَاءِ التصغيرِ الاَّ أنْ يَكُونَ حَرفَ تأنيثٍ أو حَرفَ إعرَابٍ)(١)، فَوَهَمٌ منه أو مِنَ الرَّاوِى عَنهُ؛ لأَنَّ حرفَ التأنيث لا يكونُ ما قبلَهُ أبدًا الاَّ مفتوحًا أو ألِفًا، وحرفُ التصغيرِ لا يكُونُ الاَّ سَاكِنًا فلاَ يَجتمعَانِ ولا بُدَّ أن يحجزَ بينَهُمَا حَرفٌ، وصَوابهُ: الاَّ أن يَكُونَ حرفَ اعرَابٍ أوحرفًا بَعدَهُ حَرفُ تَأنِيثٍ؛ لأنَ مَجيئَ حرفِ التأنيثِ بَعدَهُ يمنعُ من كسرِهِ كما يَمنعُ مِنهُ كَوْنُهُ حَرفَ اعـرَابٍ، وقد يمنعُ من كسرِهِ غيرُ حرفِ التأنيثِ، فالصوابُ أن يقالَ: "حرفَ إعـرابٍ أو حرفًا بعدَهُ مِمّا يَمنَعُ من كسره".

ثم نَقُولُ:(٢) الثلاثيُّ على نوعَيْن: صحيحٌ ومعتلٌّ، وكلاهُما على نوعَيْن: مذكرٌ ومُؤَنَّثٌ، فالصحيحُ مِثَالُهُ رَجُلٌ تقول فيه: رُجَيْلٌ، وهِندٌ تقـولُ فيها: هُنَيدَةٌ، علـى ما سنذكرُ حُكمَهُ ان شَاءَ اللَّهُ تَعَالى.

والمعتلُّ ثلاثةُ أنواعٍ: معتلُّ الأولِ الذى هو فاءُ كلمَتِهِ، أو معتلُّ الثاني الذى هوعينُ الكلمةِ، أو معتلُّ الثالثِ الذى هو لامُ الكلمةِ.

---

(١) الجمل ٢٤٦.

(٢) في الأصل ثم تقول ثم الثلاثي، صوابه ما أثبتناه.

فأما المعتلُّ الأولُ ، فإمّا بالياءِ وإمّا بالواوِ، ولا يكونُ بالألِفِ ؛لأنَّ الألفَ لا تكونُ إلاَّ ساكِنَةً فلا يمكنُ النطقُ بها .

وأما المعتلُّ بالياءِ / فتبقَى على حالِها،ومثالُه : لو سمَّيتَ بِيَيْسِرٍ ٥٠/أ لقلتَ يُيَيْسِراً،وسمَّيتَ بيَعْمِر مصدرِ يَعَرَ الجَدْيُ يَعرًا إذا صاحَ فتقولُ في تصغيره: يُعَيْمِرٌ (١) ، وكذلك يَدٌ ؛لأنَّهُ (٢) ثُلاثِيُّ الأصلِ نَقَصَ مِنهُ بالشبهِ ،فتقولُ في تصغيره: يُدَيٌّ (٣) .

وأما المعتلُّ بالواوِ ،فيجوزُ فيه وجهانِ : ضمُّ واوِه أو قلبُها همزةً فتقولُ في وعدٍ:وُعَيْدٌ وأُعَيْدٌ ، فَمَنْ قَلَبَ الواوَ همزةً فذلِكَ هَرَبٌ مِنَ الاستثقالِ، ومن لمْ يقلِبْها ونطقَ بها واوًا فلأنَّ ضمَّها عارِضٌ إذِ الأصلُ المُكَبَّرُ ، والتصغيرُ عارِضٌ ، فلمْ يعتدّ بالضمِّ العارضِ كضمةِ الإعرابِ في نحوِ قولكَ : غزو وعدو ،وعلى هذا قياسُ (أُقِّتَتْ) وَ (أُجِّلَتْ) ، (٤) من قرأه بالهمزة اعْتَدّ بالعارضِ، ومن قرأها بواوٍ مَضْمُومَةٍ لمْ يعتدَّ بالعارضِ ؛لأنَّ الأصلَ بنيةُ الفاعلِ ، وبنيةُ المفعولِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه عارضةٌ .

وأما المُعْتَلُّ الثاني فَإمّا أن يَكُونَ بِالواوِ أو بِالياءِ أو بالألِفِ ، فالمعتلُّ بالياءِ نحو شَيْخ : يَجوزُ أن يكسرَ لها الأولُ إتْبَاعاً لِلياءِ،وأن يُضَمَّ على ما يقتضيهِ التصغيرُ،وأن تُقْلَبَ الياءُ واوًا ،حُكِيَ ذَلِكَ عن أبي القاسمِ ،

---

(١) اليعر واليعرة : الشاةُ أو الجديُ يشد عند زُبية الذئب أو الأسد ، ويعرت العنز تيعِرُ بالكسر يُعَارًا بالضم صاحت ، واليعر الجدى اللسان (يعر) .
وانظر الكتاب ٣٣٧/٤ هذا باب ما كانت الياء فيه أولا وكانت فاء. وفيه : يسر ييسر ،ويعر ييعر .

(٢) في الأصل (لَا ثُلَاثِيّ) صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٤٥١/٣ والتكملة لأبي علي ٤٩١ .

(٤) الآية ١١ من سورة المرسلات .

فيأتي منه أن يقالَ : شُوَيْخٌ [١] وبُوَيْتٌ،حكى هذا الاستاذُ أبو بكر بن طلحةَ الإشبيلي [٢] - رحمه اللهُ-وان كان أبو القاسِم قد نصَّ على منعِهِ بقولِـهِ : (وَلاَ تَقُل شُوَيْخٌ فإنه لَيسَ من كَلَامِ العَربِ) [٣] ،وهذا المنعُ من أبي القاسم يحتملُ أن يريدَ به التقييدَ بالفصيحِ ،لاَ انَّهُ أنكرَ أصلَهُ ،لأنَّ الكوفيينَ قد قالُوا بهِ،فتقولُ على هذا في شَيخ:شُيَيْخٌ بالضَّمِ،وشِيَيْخٌ بالكسرِ،وشُوَيْخٌ بالقلـب ، فان كانتْ منقلبةً عن واوٍ رجعَتْ الى أصلِهَا من الحكمِ .

والمعتلُّ بالواوِ كالصحيحِ، تقولُ في ثوب:ثُوَيْبٌ ،والمعتلُّ بالألـف تَرُدُّ ألفَـهُ الى أصلِهَا مِنَ الياءِ والواوِ،ويجرى عليها ما يَجرى عليهِمَا ،فتقولُ في تصغيرِ بابٍ:بُوَيْبٌ فَتَرُدُّهَا لِلوَاوِ ، لقولِهِم : أبوابٌ [٤] ،وتقولُ في تصغيـر نابٍ وهـيَ الناقةُ الضامرُ:نُيَيْبٌ ،لقولهم :أنياب، [٥] وكذلك النابُ الـذى هو الضِّرسُ ،وان شئتَ قلتَ في تصغيرِ النابِ:نِيَيْبٌ،وان شئتَ نُوَيْبٌ [٦] بالقلبِ على القليلِ الذى منعَهُ أبو القاسِمِ في شَيخ ،وهذا يجرِي مَجراهُ .

وأما المعتلُّ اللامِ فيكونُ بالياءِ وبالألِفِ ولا يكونُ بالواوِ إلاَّ أنْ يَسكُنَ مَا قَبلَهَا ، فالمعتلُّ بالياءِ [٧] نحـــو : عَمٍ و شَـجٍ تقـــولُ

---

(١) قال أبوحيان في الارتشاف ١/ ١٧٤ ومذهب الكوفيين جواز هذا وجواز قلب الياء واواً لضمة ما قبلها نحو شُويخ . وقال السيوطي في الهمـع ٦/ ١٣٤ وجوز الكوفيون الاقرار والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات واختاره ابنِ مالك فيقال: بُويتٌ وشُوَيْخٌ ونُوَيْبٌ وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به .

(٢) مرت ترجمته .

(٣) الجمل ٢٤٦ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٦١ .

(٥) المصدر نفسه ٣/ ٤٦٢ .

(٦) قال سيبويه : ومن العرب يقول في ناب نُويبٌ ،فَيَجيءُ بِالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم . الكتاب ٣/ ٤٦٢ .

(٧) في الاصل: بالهاء خطأ والصواب ما أثبتناه .

عُصَيٌّ وشُجَيٌّ (١)، فَتَصِحُّ الياءُ لسكونِ ياءِ التصغيرِ قبلَها وتدغَمُ فيها ياءُ التصغيرِ.

والمعتلُّ بالواوِ المسكنِ ما قبلَها [نحو (٢)] نَجْوٍ تقولُ في تصغيرِه: نُجَيٌّ، فتقلبُ الواوَ ياءً ثم تدغَمُ فيها ياءُ التصغيرِ، / والمعتلُّ بالألفِ تقلبُ الألفُ فيها الى أصلِهَا من الياءِ ثم تدغَمُ فيها ياءُ التصغيرِ، وكذلك لو كانتْ منقلبةً عن الواوِ لَقَلبتَهَا الى الياءِ أيضًا، فتقولُ في عصًا: عُصَيَّةٌ (٣)، وفي رَجًا رُجَيٌّ، وتقولُ في تصغيرِ مِنًى: مُنَيٌّ، وفي تصغيرِ اللَّمَا: لُمَيٌّ (٤)،

والمؤنثُ إن كانَ فيه علامة التأنيث أثبتهافي التصغيرِ / للمؤنثِ أيضًا ٥٠/ب
إلاّ في موضعين:

أحدُهمَا يُحفظُ عِدَّةٌ، وهو: قوسٌ وعُرسٌ وعربٌ (*) وحربٌ ونابٌ ودِرْعٌ وذودٌ (٥) وفي ضُحَى لُغَتَانِ (٦) كأنهم حملوها في احدَى اللغتَيْن علَى مُذَكَّرٍ في معنَاهَا، وان أرَادُوا أيضًا أن يَقُولُوا للمكبرِ حُكمًا من اسقَاطِ عَلامَةِ التأنيث فيه، وفَرسٌ وعَرَبٌ.

والموضعُ الثاني: يدركُ بالقِياسِ، وذَلكَ أنكَ إذا خفت لَبْسًا بينَ

(*) في الاصل: وغرف، وهو تحريف والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(١) في الأصل عِمٍ وشَيْخٍ تقول فيه عُمَيٌّ وشُيَيْخٌ والصواب شَجٍ وشُجَيٌّ، لأنه يتحدثُ عن المعتل بالياء.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢١٢.

(٤) اللَّمَى مقصورٌ سُمْرَةُ الشفتين واللِّثَاتِ وحكى سيبويه يَلْمِى لِمِيًّا اذا اسودَّتْ شَفَتُه. اللسان (لما).

(٥) في الاصل: وَذَوَى خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٦) قال ابن الانبارى: فأما الضحى فلم نسمع فيها الا ضُحَيًّا. قال: وتنكبوا أن يقولوا ضحية فرارًا من أن يضارع تصغير ضحوة. المذكر والمؤنث ٢/ ٣٣١.

مشتبهَيْن لم تُعِدْ تاءَ التأنيثِ، كتصغيرِ نَخلٍ تقول فيه: نُخَيْلٌ ، وإن كان مُؤَنَّثاً ، ولم تثبت التاءَ لئلا يلتبس بتصغيرِ نخلةٍ، وكذلك نحلة ونحيل (*) وغيرُ ذلكَ ، وإن وصفْتَ المؤَنَّث بثلاثيٍّ مذكرٍ بقيَ على حالِه، كقولك: مررتُ بامرأةٍ رُضَيٍّ وعُدَيْلٍ في تصغير رِضًى وعَدْلٍ ؛ لأن رِضًى مُذكَّرٌ وإن أُجْرِيَ على المؤَنَّثِ فانه استعمِلَ باللفظِ الذى يستعمَلُ فيه المذكرُ.

فَصْـــلٌ :

والثنائي : يَرُدُ الى أصلِه انْ كانَ له أصلٌ كقولكَ في ثُبَةٍ: ثُبَيَّةٌ، وفي مُذ مُنَيذٌ ، (١) وفي إنْ المخففةِ من الشديدةِ ان سمِّيت بِها: أُنَيْنٌ للمذكر وأُنَيْنَةٌ (٢) للمؤَنَّثِ ، فان سميت بإنِ التي للجزاء وإن التي بمعنَى "ما" فإنكَ تقـــولُ: أُنَيٌّ للمذكرِ، وأُنَيَّةٌ للمؤَنَّثِ ، (٣) لمَّا لم يكنْ له أصلٌ يرجعُ اليهِ زدتَّ حرفَ العلــةِ من آخرِه لكي يصيرَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، وتقول في تصغير سَهٍ: سُتَيْهَةٌ ، وفـــي أست سُتَيْــهَةٌ (٤) أيضًا وفي تصغيرِ قُل التي للأمْرِ: قُوَيْلٌ ؛ لأنكَ رَددتَــــهُ الى قَوْلَ ، وفي بِعْ: بُيَيْعٌ ، وبُوَيْعٌ ، على ما تقدمَ في شَيْخٍ ؛ لأنكَ رددتَّهُ الى بَيـــعَ ، وفي قال قُوَيْلٌ أيضًا ، وفي باعَ بُوَيْعٌ ، كما قلتَ: في بِعْ ، وفي سَلْ سُسَيْلَةٌ مــــن قولك: سَأَلَ المهموزِ: سُؤَيْلٌ (٥) ومن قولكَ : (٦)

* سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللّـهِ *

(*) في الاصل : وكذلك نخلة ونخيل ، تحريف من الناسخ .

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٤ والمقتضب ١/ ٢٣٣ .

(٣) قال سيبويه "وأما انِ الجزاء وإنِ التي تَنصِبُ الفعلَ فبمنزلة عَــنْ وأشباهِهَا وكذلك انِ التي تُلغَى في قولك : مَا انْ يَفْعَلُ وإنِ التـي في معنى "مَا" فتقول في تصغيرها : هَذَا عُنَيٌّ وأُنَيٌّ ". الكتـاب ٣/ ٤٥٤ . وانظر المقتضب ١/ ٢٣٣ ، وشرح الشافية ١/ ٢١٨ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٥) الكتاب ٣/ ٤٥٠ .

(٦) قطعة من بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه/ وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٦٨ ، وابن جني في المحتسب ١/ ٩٠ ، وشواهد الكشاف ٤/ ٤٤٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٢ ، والدر المصون ١/ ٣٩٦ . (**)

(**) : سألت هذيل رسول الله فاحشة
ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

سُويـلٌ ؛لأنّهُ من الواوِ .

طريقةٌ أخرى في ضبطِ البابِ وفي آخره التعرضُ لألفاظِ الكتـابِ

فأقول : قولُه : (بابُ تصغيرِ الثُّلاثِي) (١) : يريدُ بابَ تصغيرِ ما كانَ من الأسماءِ على ثلاثةِ أحرفٍ .

اعلمْ أنّ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ينقسمُ قسمينِ : تامٌّ و ناقصٌ .

والناقصُ على ضربَيْنِ :منقوصٌ منه بعضُ منه (٢) ، وغيرُ منقوصٍ ،

فالمنقوصُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : منه ما حُذِفَتْ فاؤُهُ كعِدَةٍ وزِنَةٍ ،ومنهُ ماحُذفَـتْ عينُـه ،ومنه ماحُذِفَتْ لامُه مثل أخٍ وأبٍ ودَمٍ ويَدٍ و نحو ذلك، وكُلٌّ يعادُ فـي التصغيرِ ؛ لانّ التصغيرَ يَرُدُّ الاشياءَ الى أُصولِهَا ،فأما عِدَةٌ وَزِنَـةٌ فتقولُ فـي تصغيرِهِمَا:وُعَيْدَةٌ وَوُزَيْنَةٌ ؛لأ نّهُمَا مِنَ الوَعْدِ ومِنَ الوَزْنِ، وان شئتَ أبدلتَ مـن الواوِ همزةً ؛لأ نّها مضمومةٌ ضمةً لازمةً ،فتقولُ:أُعَيْدَةٌ وأُزَيْنَةٌ .

وأما ما حُذِفَتْ عَينُهُ فتقولُ في تصغيرِ سَهٍ :سُتَيْهَةٌ ؛لانّ المحذوفَ تاءٌ ،وهي عينُ الكلمـةِ، ويدلُّكَ على ذلِكَ جمعُهُم لَهُ على أستاهٍ ،وَما حُذِفَـتْ لَامُهُ تقولُ في تصغيرِه :أُخَيٌّ وَأُبَيٌّ ودُمَيٌّ في تصغيرِ أخٍ (٣) وأبٍ وَدَمٍ ، وَيُدَيَّـةٌ في تصغيرِ يَدٍ (٤) ، وانّما أعادت العربُ هَذَا المحذوفَ من هذِهِ الاسمـاءِ في حالِ التصغيرِ لانّ ياءَ التصغيرِ انّما تجـيءُ ثالِثَةً ولا بُدَّ أن يكُونَ بعدَها حرفٌ،ولا تأتي متطرفةً ولا يتصورُ هَذَا الحكمُ فيما هُوَ على حرفَيْنِ ؛ لأ نّهَـا

---

(١) الجمل ٢٤٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٤٩ - ٤٥٠ فمابعدَ هَا ،بابُ ما ذَهَبتْ مِنهُ الفَاءُ ،والعَينُ ،واللامُ ،و شرح المفصل ٥/١١٨ ،وشرح ألفيـة ابن معطي ٢/١٢١٠.

(٣) في الأصل : في تصغيرِ يدٍ وَدمٍ وَيُدَيَّةٌ في تصغيرِ يدٍ ،ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/١٢٠ وقال الفراء : انّما أدخلواالهاء في يُدَيَّةٌ ،وقُدَيْمَةٌ ؛لأ نَّهُ عندَهُم مَبنيٌّ على التأنيث . المذكر والمؤنث لابن الانباري ٢/٣٢٨.

اذا جاءت ثالثةً فيهَا / يكونُ على حرفَينِ كانت متطرفةً،وذلك لا يكونُ فيها، ١٥/أ فَرَدّوا مَا حُذِفَ من الثلاثيّ لتكونَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ويكونَ بعدَهَا حرفٌ.

وأما ما نقصَ منه حرفٌ وعوضوا مما نقصَ من الكلمةِ فنحو اسمٍ وابنٍ ونظائرِه، عُوضَ من المحذوفِ منهُ همزةُ الوصلِ،وكذلكَ أختٌ وبنتٌ عوّضَ من المحذوفِ منها التاءُ وليسَتْ للتأنيثِ (١)، وإن كانتْ في كلمةٍ تختصُّ بـه ؛ لانّ تاءَ التأنيثِ وإن كانتْ في كلمةٍ تختَصُّ به لا يكونُ ما قبلَهَا ساكناً،وانّما يكونُ مفتوحًا ، فإذا صغرتَ ذلِكَ كُلَّهُ أزلْتَ العِوَضَ ورددتَ الاصلَ ،فقلتَ في تصغيرِ ابنٍ: بُنَيٌّ ، وفي اسمٍ: سُمَيٌّ (٢)، وكذلك مَا أشبهَهُمَا .

فإن كانَ الثلاثيُّ تامًّا فلا يخلو امّا أن يَكُونَ مُدغمًا أو غيرَ مدغمٍ ، فَان كَانَ مُدغمًا فككتَ الإدغامَ لتقعَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً بينَ الحرفَيْنِ اللذَيْنِ أدغِمَ أحدُهما في الآخرِ،كقولِكَ في تصغيرِ مُدٍّ:مُدَيْدٌ،وفي قَدٍّ:قُدَيْدٌ (٣)، وكذلكَ مَا أشبهَهُ .

فإن لم يَكُن مُدغمًافلا يخلُو امّا أن تَكُونَ حُرُوفُه صحيحةً،أو يكونَ فيها حرفُ علةٍ ، فإن كانتْ حروفُهُ صحيحةً فتصغيرُه بَيِّنٌ، وهو أن يُضَمَّ أولُه ويفتحَ ثانيه،وتلحقَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً،ويكونَ بعدها حَرفٌ،اما أن يكونَ حرفَ

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٥ ،وقال سيبويه " وان سميت رجلا ببنتٍ أو أُختٍ صرفته لا نك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربَعَةِ ،ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذى قبلها ، فَانَّمَا هَذِهِ التاء فيها كتاء عفريت ،ولو كانت كألف التأنيث لـم ينصرف في النكرة وليست كالهاء لما ذكرتُ لَكَ وانما هذه زيادة في الاسم بُنِيَ عَلَيهَا وانصرفَ في المعرفة " . الكتاب ٣/ ٢٢١.
وانظر الخصائص ١/ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٨ ،والتكملة لابي علي ٤٨٨ ،والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٨٨.

إعراب ،أو يكونَ مفتوحًا ،لأجلِ أنَّ آخرَهُ تاءُ التأنيثِ المقصورَةِ أو الممدودَةِ أو الألف والنون في نحوِ سكرانَ أو ألف الجمعِ في نحو : أصحابٍ وما أشبَهَهُ وقد تقدمَ ذلكَ كُلُّه وتمثيلُه .

فإن كان فيهِ حرفُ علةٍ فلا يخلو إما أن يكونَ فاءً أو عينًا أو لامًا ، فإن كانَ فاءً ضمَمْتَها فقلتَ في تصغيرِ يسرٍ:يُسَيْرٌ (١) ، وكذلك ما أشبَهَه،وإن كانَ حرفُ العلةِ عَيْنًا فلا يخلُو إما أن يكونَ منقلباً الى الالفِ أو غيرَ منقلب ، فَان كان غيرَ منقلبٍ فلَا يخلُو اما أن يكونَ واوًا أو يَاءً،فإنْ كان واوًا فتحْتَها وتركْتَها على حالِهَا كقولِكَ في تصغيرِ يَوْمٍ:يُوَيْمٍ، وفي تصغيرِ قَوْمٍ قُوَيْمٍ. (٢)

وان كانَتْ ياءً مثل بَيْتٍ و شَيْخٍ وشيءٍ فَلَكَ فيه وجهَـــانِ : بُيَيْتٌ وشُيَيْخٌ وبِيَيْتٍ وشِيَيْخٍ بالإتباعِ بالكسرةِ للياءِ .

والثالثُ : وهو الذى أنكره أبو القاسمِ وصححَه الكوفيُّون وأبـــو بكر بن طلحة من أستاذِى اشبيليةَ وقال:إنهُ ذكرَه غيرُ أبي القاسم ،فإنَّ كان حرفُ العلَّةِ لامًا فلا يخلُو أن يكونَ منقلبًا أو غيرَ منقلبٍ ،فإن كانَ غيـرَ منقلبٍ فَلا يَخلُو إما أن يكونَ يَاءً أو وَاوًا ،فَإن كان ياءً أدغمتَ ياءُ التصغيرِ فيها فتقولُ في تصغِيرِ ظبي:ظُبَيٌّ ،وفي تصغير نَجِي نُجَيٌّ (٣) ،وان كَـــانَ واوًا قلبتَ الواوُ الى الياءِ وأدغمتَ فيها ياءَ التصغيرِ ،لأنَّه إذا اجتمعَ ياءٌ و واوٌ وسبقَتْ احداهُمَا بالسكونِ قلبتِ الواوُ الى الياءِ وأدغمتَ الياءُ في اليـــاءِ ، وهذه المسألةُ جُزْءٌ من هذه الكلمةِ ،لأنَّهُ إذا صغرتَ حقوًا (٤) جـــاءت

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٧ .

(٢) الكتاب ٣/٤٩٢ .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧١ .

(٤) الحَقْوُ والحِقْوُ: الكشح وقيل:مَعْقِدُ الإزارِ والجمع أحْقٌ وأحْقَـــاءٌ وحِقِيٌّ ،قال ابن برى : الأصل في الحَقْوِ مَعقِدُ الإزارِ ثمَّ سُمِّيَ الازارُ حَقْوًا . اللسان (حقا) .

ياءُ التصغيرِ قبلَ الواوِ التي هي لامُ الكلمةِ،وياءُ التصغيرِ ساكنةٌ سابقةٌ للـــواوِ فتعيّنَ قلبُ الواوِ ياءً وإدغامَ ياءِ التصغيرِ فيهَا فتقولُ:حُقَيٌّ،وغُزَيٌّ في تَصغيرِ حقو وغزو ، وكذلكَ ما أشبهَهُمَا .

وإذا كانـــتِ الـــلام ممـــا آخـــرُهُ يـاءٌ أو واوٌ منقلبـةٌ / ١٥/
إلى الألِفِ رَددتَها أيضًا إلى أصلِهَا فإن كانت أصلُها ياءً أدغمْتَ فيها ياءَ التصغيرِ ، فقلت في تصغيرِ رحىً:رُحَيَّةٌ ، وإن كانت واوًا قلبتها ياءً لتقديمِ ياءِ التصغيرِ قبلَهُمَا ساكنةً وأدغمْتَ فيهَا أيضًا ياءَ التصغيرِ،فقلْتَ في تصغيرِ عصاً : عصية (١) ، وكذلك ما أشبهه .

وَمـَــا كَـــانَ مـــن الثـلاثيِّ كلـــهِ مُؤنَّثـــًا وفيـه تَـــاءُ التأنيث يثبتُها على حالِهَا في التصغيرِ كقولِكَ في تصغير تَمرةٍ:تُمَيْرَةٌ،وفي طَلْحةٍ:طُلَيْحَةٌ ، وَما كانَ منهُ بغيرِ تاءِ التأنيثِ أثبتَّ تاءَ التأنيثِ في تصغيرِه، وسواءٌ كانَ ناقصًا أو تامًّا، تقولُ في تصغيرِ الناقصِ منه:يُدَيَّةٌ كما تقدمَ،وفـــي تصغيرِ التامِّ منه قُدَيْرَةٌ في تَصغيرِ قِدْرٍ،وعُيَيْنَةٌ في عَيْنٍ (٢) ، ونحو ذلــكَ ، إلا أسمَاءً جاءت شاذةً عما عَليهِ الجُمهورُ فلم يُثْبِتُوا فيهَا هاءَ التأنيثِ في التصغيرِ، وهي عُرسٌ قالوا في تصغيرها:عُرَيْسٌ ،وقَوسٌ قالوا في تصغيرِهَا:قُوَيْسٌ،وحربٌ قالوا في تَصغيرِهَا : حُرَيْبٌ ،ودرعُ الحربِ: دُرَيْعٌ ، وعرب قالُوا في تَصغيرِهَـــا: عُرَيْبٌ ، وذود ذُوَيْدٌ ،وضُحَى قالوا في تصغيرِها : ضُحَيٌّ .

فَصـــلٌ :

إذَا سميتَ مذكرًا باسمٍ مُؤَنَّثٍ على ثلاثةِ أحرفٍ،نحو رجلٍ سمَّيْتَـهُ بِهِنْدٍ ثم صغَّرتَه لم تُثْبِتْ فيه هاءَ التأنيثِ ،لأنَّ تأنيثَه قد زالَ وذهبَ بكونِكَ جعلْتَه اسمَ مذكرٍ ، فإن قيلَ : فقد قالُوا : أُذَيْنَةُ وعُيَيْنَةُ وهما تصغيرُ أُذنٍ وعَينٍ وهُمَا اسمان مُؤَنَّثَانِ سُـــــــمِّـــيَ بِهِمَـــا رجُـــــلانِ .
قيـــــلَ : لـــم يسمَّ الرجلَانِ بهما مكبَّرَيْنِ ثُم صُغِّرَا بعدَ التسميـةِ (٣)

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٢/١٢١٢.
(٢) المصدر نفسه ٢/١٢٢٠.
(٣) الكتاب ٣/٤٨٤.

وثبتَتْ فيهمَا تاءُ التأنيثِ، وانما سُمِّيَ بِهمَا الرجلانِ مصغرَيْن بعدَمَا ثبتَتْ فيهِمَا تاءَ التأنيثِ في حالِ تكسيرهِمَا، كما سُمِّيَ الرجلُ بطلحةَ وحمزةَ ؛ لأنَّه سُمِّيَ باسمٍ تثبت فيه تاء التأنيثِ قبلَ تسميةِ المذكر به.

فإن سَمَّيتَ مُؤنثًا بمذكرٍ ثلاثيٍّ نحو : امرأة سميتها بزيدٍ وعمرو ثم صفرتَ ذلك الاسم أثبتَ فيه تاءَ التأنيثِ فقلتَ في تصغير زَيْدٍ اسمُ امرأةٍ : زُيَيْدَةٌ وعَمرو عُمَيْرَةٌ. (١)

وتصغيرُ أبنيةِ الثلاثيِّ على اختلافِها تصغيرٌ واحدٌ لا يختلفُ، فإنَّهُ وإن اختلفَتْ أبنيتُهُ في التكسيرِ، فإنَّ التصغيرَ يَرُدُّهَا الى بناءٍ واحِدٍ ؛ لأن كلَّ واحدٍ يُضمُّ أولَه ويفتحُ ثانيه وتلحقَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً فتقولُ في تصغيرِ عمرو : عُمَيْرٌ، وفي تصغيرِ عَدْلٍ : عُدَيْلٌ، وفي تصغيرِ قُبَرٍ : قُبَيْرٌ، وفي نُغَرٍ : نُغَيْرٌ (٢)، وكذلكَ يجرِي التصغيرُ في كلامِ العربِ فيها كلِّهَا.

ألفاظُ الكتَاب : قوله : (حكمُ الاسمِ المصغرِ أن يُضَمّ أولُهُ ويفتحَ ثانيهِ وتُزادَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ساكنةً، ويكُونَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ مكسورًا ، إلاَّ أن يَكُونَ حرفَ تأنيثٍ أوحرفَ إعرابٍ)(٣)، وهذا الكلامُ عليه اعتراضَانِ :

أحَدُهُمَا : أن يقالَ : البابُ إنَّمَا هو موضوعٌ لتصغيرِ الثلاثيِّ وذكرَ هو في هذَا الكلامِ أنَّ حكمَ الاسمِ المصغرِ أن يكسرَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ، وذلك لا يكونُ في الثلاثيِّ وانَّمَا يكونُ في الرباعيِّ والخماسيِّ .

---

(١) قال ابن الانبارى في المذكر والمُؤَنث ٢/٣٣٥ : " قال الفراء : فان قلت أفتجيز أن تقول : زُيَيْنَةٌ عَلَىَ وجهٍ ؟ قلت : نعم إذَا سَمَّيْنَا بالمصدر ، كقولك : زِدتُه زَيْدًا فَهَا هُنَا يستقيم دُخولُ الهاءِ وخروجها في تصغيره ".

(٢) النُّغَرُ : فراخُ العَصَافِيرِ واحدته نُغَرَةٌ وجمعها نِغْرَانٌ وهو البلبل عند أهل المدينة وبتصغيره جاء الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لبني طلحة الانصارى وكان له نُغَرٌ فَمَاتَ : ما فعل النُّغَيْرُ يا أبا عُمَيْر؟ . اللسان (نغر) .

والقُبَرُ : الحَمامُ الابيض . اللسان (قبر) .

(٣) الجمل ٢٤٦ .

والاعتراضُ الثاني قولُه : إلاّ أن يكونَ حرفَ تأنيثٍ أو حرفَ اعرابٍ فإنه استثنى / من قولِه : وتكْسِرُ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ حرفَ تأنيثٍ ، ٥٢/أ
وحرفُ التأنيث لا يكونُ بعدَ ياءِ التصغيرِ، لا تقعُ تاءُ التأنيثِ بعدَ ياءِ التصغيرِ ولا ألفُ التأنيثِ لا مقصورةً ولا ممدودةً .

والاعتراضُ الثالثُ : أنه لم يحْصُرِ المواضعَ التي لا يكسرُ فيهاما بعدَ ياءِ التصغيرِ، وهي إذا كانَ فيه حَرفُ التأنيثِ وأَلِفُ الجمعِ الذى هُو على أَفْعَالٍ، نحو : أُصَيْحابٍ، والالفُ والنُّونُ في سكرانَ إذا قلتَ: سُكَيْران ، وكذلِكَ ما أشبَهَهُ ، وقد تَقدمَ ذلك كلُّه .

فأما الانفصالُ عن (١) الاعتراضِ الأولِ فهو أن تقولَ: البابُ انَّما هو موضوعٌ لتصغيرِ الثلاثيِّ ، وذِكْرُهُ فيهِ لحكمِ تصغيرِ غيرِ الثلاثيِّ لا يضرُّه فيه ، فإن فيهِ زيادةَ فائدةٍ .

والانفصالُ عن الاعتراضِ الثاني وهو كونُه جَعَلَ حرفَ التأنيثِ بعدَ ياءِ التصغيرِ أن يقالَ : وذلكَ أنك إذا قلتَ : جاءَ زيدٌ بعدَ عمرٍو جازَ أنْ يكونَ مَجيءُ زيدٍ يلي مَجيءَ عمرٍو ، ويجوزُ أن يلي مَجيءَ عمروٍ مَجيءَ خالدٍ ، ثم جاءَ بعدَ خالدٍ زيدٌ ، وكلاهُمَا يَصدُقُ عليهِ جاءَ بعدَهُ . فليسَ من مَجيءِ بعدكَ أو من يكونُ من بَعدِكَ من شرطِه أن يكونَ يليكَ .

فقوله (إلاّ أن يَكُونَ حَرفَ تَأنيثٍ) ، مُرادُهُ إلاّ أن يكونَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ حَرفَ تأنيثٍ بِوَاسِطَةِ حرفٍ آخرَ يلي ياءَ التصغيرِ ، فيكونُ على اضمارِ اسمِ "كانَ" ، واسمُ "كان" تقديرُهُ ما تقدمَ ، وهذا على أن يكونَ حرفَ تأنيثٍ بالنصبِ وإن كانَ مرفوعًا كانَ اسمَها ، ويكونُ خبرُها محذوفًا، ويعودُ اسمُها المضمَرُ على ما دَلَّ عليه سِيَاقُ الكلامِ ، فإن علامةَ التأنيثِ لا تأتي إلاّ بعدَ حرفٍ يلي ياءَ التصغيرِ ، وسياقُ الكلامِ هو الدالُّ أيضًا على حذفِ الخبرِ إذا كانَ قولُه " حرفَ تأنيثٍ " مرفوعًا .

---

(١) في الأصل : على الاعتراض ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

والانفصالُ عن الاعتراضِ الثالثِ هو أنْ تقولَ: انما سكتَ عن باقي ما لا يُكسّرُ مَعَهُ الحرفُ الذى يلي ياءَ التصغيرِ ايجَازًا واختصارًا من حيثُ إنّ كتابَهُ كِتَابُ اختصارٍ، وعلى قوله : (ألحَقْتَ في تَصغِيرِهِ الهَاءَ)(١)، وسماها هَاءً لصيرورتِهَا في الوقفِ هَاءً ،والاَّ فَهِيَ تاءٌ .

وقوله : (كَانتْ فِي تَكْبِيرِهِ أو لَمْ تَكُنْ)(٢)، أما اذا لم تكُنْ في تكبيره فهي قَابِلَةٌ لأنْ يُقَالَ فيها: ألحقْتَهَا ،لانّهَا لم تكنْ في الكلمةِ ، وأما اذا كانت في تكبيرهِ فلفظُ الإلحاقِ يَنْبُو عَنْهَا ؛ لأنّ الإلحاقَ انما يقبَلُهُ ما لمْ يكُنْ ولم يَثْبُتْ ، وهذَا اعتراضٌ على قولِهِ (ألحَقْتَ في تَصغِيرِهِ الهَاءَ) ، والانفصالُ عنه أنْ يقالَ : لما كانَ لفظُ التصغيرِ غيرَ لفظِ التكبيرِ خافَ أن تُحذَفَ التَّاءُ التي تثبتُ في التكبيرِ من التصغيرِ ،لانّ لفظَه غيرُ لفظِ التكبيرِ ،فقال:ألحقْتَهَا في التصغيرِ لما كَانَ ممكنًا أن تثبُتَ فيه، ولا تثبتُ فِيهِ كانَ قابلًا لانْ يقالَ :ألحَقَ التَّاءَ فيهِ .

قد تقدمتِ الالفاظُ التي شذّتْ من الثلاثيّ المُؤنّثِ التي ليست فِيهَا تاءُ التأنيثِ في حالِ التكبيرِ ولم تلحقْها تاءُ التأنيثِ في حالِ التصغيرِ فَلا فائدةَ في اعَادَتِها .

قوله : (فَانْ زَادَتْ عَلى الثلاثةِ)(٣)، الضميرُ عائدٌ على الأسماءِ المُؤَنّثةِ التي ليستْ / فيها تاءُ التأنيثِ ،لانّ الكلامَ الذى قبلَهُ يدلُّ عليه قوله ٥٢/

---

(١) الجمل ٢٤٦.

(٢) الجمل ٢٤٦.

(٣) الجمل ٢٤٦.

(لَم يلحقْ فِيهَا تاءُ التأنيثِ كقيلَ في زَينَبٍ زُيَيْنَبٌ[1] ، وفي عقربٍ عُقَيرِبٌ).[*]

هذا الفصلُ ليسَ من البابِ، ولكنه ذكرَهُ لضدِّهِ، وهي ما تلحقُ فيهِ التاءُ في حالِ التصغيرِ من المُؤنَّثِ الذي لا تاءَ في تكبيرِه، والضدُّ يذكرُ بالضدِّ مع كونهما أيضًا متماثلَيْنِ في التأنيثِ، فهمَا ضِدَّانِ من جهةِ لَحاقِ التاءِ وتركِ الحَاقِهَا، وهمَا مِثلانِ من حيثُ أنَّ كُلَّ صِنفٍ منهمَا مُؤنَّثٌ.

وقد شَذَّ اسمانِ من المؤنثِ الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ الذي لا علامةَ فيهِ للتأنيثِ في حالِ التكبيرِ فألحقوهُمَا علامةَ التأنيثِ في التصغيرِ، وذلك قولهم: قُدَيْدِيمَةٌ في تصغيرِ قُدَّام، ووُرَيِّئَةٌ في تصغيرِ وَرَاء[2]، وزاد بعضُهم أُمَيِّمَةٌ في تَصغيرِ أَمَام[3]، وليسَ هو في الشهرَةِ مثلَ وَرَاءٍ وقُدَّامٍ في إلْحَاقِ تَاءِ التأنيثِ لَه في حالِ التصغيرِ، وسَنتكلمُ على وجهِ هذا الشذوذِ.

(*) من كلام الزجاجي . الجمل ٢٤٦.

(١) في الاصل : في زيت زييت خطأ. والصواب من الجمل : ٢٤٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٦٧-٢٦٨، والمقتضب ٢/٢٧٢-٢٧٣، والمسائل المنثورة لابي علي ٢٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٣٨.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٤ وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٣ قال الرضي : حكاه أبو حاتم وليس بثبت .

باب تصغير الرباعي

الرباعيُّ ما كان على أربعةِ أحرفٍ،نُسِبَ إلَى الأربعةِ على غيرِ قياسٍ، وتختلفُ مُثُله على حسبِ اختلافِه في نفسِه:من تَحمّلِهِ الزيادةَ وتعريهِ منها.

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بما يصغّرُ عليه هذا النوعُ من أمثلةِ التصغير،وعلّةِ مساواةِ أسودَ ونحوِه من ذي الزيادةِ [و] (١) ما لا زيادةَ فيه،من نحوِ:جعفرٍ وسَلهبٍ، وفرقِ ما بينَ واوِ عجوزٍ، وواوِ أسودَ (٢) وقسورٍ (٣)، فهذا الذي وضِعَ له البابُ.

ثم يُوصلُ هذا البابُ بِمَا يتبعُ بَيَانَ حكمِ البابِ. فيقالُ: والرباعيُّ على ضَربينِ: مُذكر ومُؤنَّث،والمُؤنَّث على ضَربينِ: بعلامةٍ وبغيرِ علامةٍ.

وذُو الزيادَةِ على ضَربينِ: مُذكر ومُؤنَّث بعلامةٍ وبغيرِ علامةٍ، فَمَا لا زيادةَ فيه يكونُ تصغيرُه على مِثالِ فُعَيْعِلٍ، كما ذَكرَ مذكرًا كان أو مُؤنَّثًا،ولا تلحَقُ علامةُ التأنيثِ في التصغيرِ ما لا علامةَ فيه في مُكبرِه، وَما كانَ من الرّباعِيّ ذا زيادةٍ ليست علامةَ التأنيثِ كَان لَكَ فِيهِ وَجهانِ: إن شئتَ صغرتَه على تَمامِه، ولَم تُلحِقْ ما لا هاءَ فِيه من مُؤنّثِهِ الهاءَ إلاّ ما أَشَذّوا من وراءٍ وقُدّامٍ وأُمَيْمَةٍ في أمام فِيمَن جَعلَه مُؤنّثًا،وإن شئتَ حَذفتَ زِيادتَه فصغرتَه على مثال فُعَيْلٍ لِرُجُوعِهِ بالحذفِ إلى الثلاثةِ،وهذا يُسَمَّى تصغيرَ الترخيم (٤)، فَمَا كَان من هَذا النحوِ مُؤنّثًا ألحَقْتَهُ الهَاءَ بعدَ الحذفِ كما تَلحقُ الثلاثيَّ لِرجُوعِهِ إليهِ، فتقولُ في عَناقٍ عُنَيْقَةٌ.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أما واو عجوز فإنها للمدّ، وواو أسود أصل من نفس الكلمة، وأما واو قسور فإنها زائدة للإلحاق. ينظر الكتاب ٤٦٩/٢ فمابعدها.

(٣) القسور:الأسد والجمع: قسورة، وفي التنزيل ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ قال ابن سيده: «هذا قولُ أهلِ اللغة وتحريره: أنَّ القَسورَ والقسورة اسمان للأسد، أنثوه كما قالوا: أُسَامَةُ». اللسان (قسر).

(٤) وهو حذف ما زيد في الاسم في الترخيم إن كانَ من بنات الثلاثة حتى يصير على مثال فُعَيْل، وان كان من بنات الأربعة حتى يصير على مثال فُعَيْعِل. انظر الكتاب ٤٧٦/٣ لمزيد من التفصيل.

وما كانت فِيهِ واوٌ ثالثةٌ ، فلا يخلُو من أن تكُونَ [للمدِّ كَواوِ] (١) عجُوزٍ ، أو لغيرِ المدِّ ، كواوِ جَدْوَلٍ ، وقَسْوَرٍ ، أو أصلاً ، كواوِ أَسْوَدَ ، فإن كانتْ للمدِّ لَـزِمَ ابدالُهَا وإدغامُ ياءِ التصغيرِ فيهَا ، وإن كانت لِلإلحاقِ أو أصلاً جازَ اقرارُهَـا ، وتركُ الإدغامِ وابدالُهَا والإدغامُ فيهَا ، وهو الأجوَدُ ، فتقولُ : قُسَيِّرٌ وقُسَيْوِرٌ وأُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ (٢) ، ويجوزُ أن تُحذفَ واوُ عجوزٍ لزيادتِهَا ، وهَمزةُ أسوَدَ (٣) [وتصغر دُونَهَا ، تَصغِيرَ الثلاثيِّ (٤)] . وما كانتْ زيادتُهُ للتأنيثِ لم تَحذفهَا ، ولَايُكَسَّرُ (*) المُتَوسِطُ بينهَا وبينَ حرفِ التصغيرِ ، كَحُبلَى تَقُولُ / فِيهِ حُبَيْلَى ، وكَذلِـكَ ما أشبهَـهُ . ٥٣/أ

وقول أبي القاسم - رحمه الله - : (اعلم أنَّ تصغيرَ ذلك كُلّه ، يَعنِـي مَا كَانَ عَدَدُه أربعةَ أحرفٍ على مِثَالِ فُعَيْعِلٍ) (٥) ، غَيرُ جَيّدٍ لتضمنِ البابِ مَا لا زيادَةَ فِيه كجعفرٍ وسَلهبٍ ، ومَا فِيهِ زِيادةٌ : كأسوَدَ وقسورٍ ، وفُعَيْعِلٌ انمَّا هو مثـالُ مَا لا زيادَةَ فِيهِ ، فالصحيحُ أن يُقالَ : على مِثالِ فُعَيْعِلٍ أو طَرِيقتِهِ ، لأنَّ ذَا الزيادَة يَكونُ على مثالِ فُعَيْعِلٍ في الحركَاتِ والسكنَاتِ لا عَلى فُعَيْعِلٍ ، ألا تَرَى أن أُسَيِّدًا مِثالُه أُفَيْعِلٌ لَا فُعَيْعِلٌ ، لأنَّ ذَا الزيادَةِ لا تُقابِلُ زيادتُهَا زيادَةً في المِثَالِ بحروفِ الفعلِ ، وانَّمَا يُجاءُ بِهَا بِنفسِهَا ، مثالُ أُسَيِّدٍ أُفَيْعِلٌ وعُجَيِّزٍ فُعَيِّلٌ علـى طريقـةِ فُعَيْعِلٍ ، وكذلك كُلُّ ذِي زِيادةٍ الَّا أن تُحذَفَ زِيـادَتُه ، فتُقابَلُ أُصولُـهُ بحروفِ الفعلِ .

انتهت الطريقة الكلية .

---

(١) في الاصل : للمذكر : ولغير المذكر . خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٦٩ .

(٣) فتقول في تصغيرها : عُجَيِّزٌ ، كما تقول في أسود : سُوَيدُ وذلـك في الترخيم . ينظر الكتاب ٣/٤٧٦ ، والمقتضب ٢/٢٤٤ ، وشـرح الشافية للرَّضِي ١/٢٢٩-٢٣٠ .

(٤) في الاصل : وتصغير . . وتصغيرهما بدونها والصواب ما أثبتناه .

(٥) الجمل : ٢٤٧ .

(*) في الاصل : ولا كسرة المتوسط ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

ثم نقولُ: وقد تقدّمَ أن مثالَهُ أعني - مِثالَ تصغيرِ الرباعيِّ - فُعَيْعِـلٌ، إلاّ أنه إذا كانَ أولهُ همزةً زائدةً من نحوِ أزهرَ؛ فإنهُ يجوزُ فيه حذفُ الهمزةِ، ويُصغّرُ تصغيرَ الترخيمِ [وهو](١) في اصطلاحِهم حذفُ الزائدِ حيثُ تُصُوِّرَ في الكلمةِ، ويجوزُ فيهِ إثباتُ الهمزةِ، فتقولُ في أزهرَ: أُزَيْهِرٌ.

وإن كانَ أولُ الرباعي ياءً بقيت على حالِهَا وضمت للتصغيرِ، وإن كان أولُه واوًا جازَ قلبُها همزةً وجازَ تحريكُهَا بالضّمِّ إلاّ أن تكونَ بعدَهَا واوٌ أخرى متحركةٌ، فإنّهُ يلزمُ قلبُها للثقلِ نحوُ: أُوَيْصِلٌ في تصغيرِ واصلٍ ولا يجوزُ وويصل.

وأمّا ما أولُه ياءٌ، كيمينٍ، فتقولُ فيهِ: يُمَيِّنٌ(٢)، وفي وَعِيدٍ: وُعَيِّدٌ وأعيد.

فإن كانَ ثاني الكلمة ياءً بقيت على حَالِهَا، نحو: جَيْأَلٍ وضَيْغَمٍ، فتقولُ فيهِ: جُيَيْئِلٌ وضُيَيْغِمٌ(٣)، إلاّ أن يكونَ أصلُها واوًا نحو: ميناء، فإنّكَ تقولُ: مُوَيِّنٌ، وعلى ذلكَ تقولُ في قيراطٍ (قُرَيْرِيطٌ)(٤)، وتردّ الياءَ إلى أصلِهَا، لأنَّ أصلَ الكلمة قِرّاطٌ، وكذلك دِينَارٌ أصله دِنّارٌ، فأبدلَ من أحدِ المُضاعفين حرفَ علّةٍ على قياسِ ﴿دَسَّاهَا﴾(٥)، إذْ أصلُهَا دَسَسَهَا.

فإن كانَ ثاني الكلمةِ واوًا فإنها تبقى على حَالِهَا، نحو: كوثر تقولُ فيهِ: كويثرٌ، فإن كانَ ثاني الكلمة ألفًا زائدةً تنقلبُ واوًا أبدًا، فتقولُ في ضارب: ضُوَيْرِبٌ، وفي واصِلٍ: أويصل.

وإن كانَ ثالثُ الكلمةِ ألفًا فكذلِكَ تقلبُها إلى الواوِ، ثم تقلِبُها إلى الياءِ وتدغم فيهَا ياءُ التصغيرِ، فتقولُ في كتابٍ: كُتَيِّبٌ، وفي غُرابٍ: غُرَيِّبٌ، وقضَوا بقلبِهَا واوًا لكثرةِ ذلكَ فيهَا في غيرِ هذا الموضعِ نحو: ضُوَيْرِبٍ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال ابن عصفور: "فإن كان أحد حروفه حرف علة فاما أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا، فإن كان ياء فحكمه حكم الصحيح، تقول في يمين يميين". شرح الجمل ٢/٢٩٩.

(٣) وجيئل: الضبع، وجيئلةٌ: معرفة بغير ألف ولام. قال أبوعلي: "يصغر جُيَيْئِلٌ". المسائل المنثورة: ٢٨٥، واللسان (جأل).

(٤) ينظر الكتاب ٣/٤٦٠، والارتشاف لأبي حيان ١/١٧٨

(٥) الآية ١٠ من سورة الشمس.

في التصغير وضواربُ في الجمع المُكَسَّر ، وفي النَّسَبِ الى حبلى حُبلَوِيٌّ .

فإن كَان الثالثُ ياءً أدغمتَ فيهَا ياءَ التصغير، وكَذلكَ إن كَانَ الثالثُ واوًا سَاكِنَةً فالإدغامُ ليسَ الاّ ،نحو :رَسولٍ تقولُ فيه :رُسَيِّلٌ ، فإن كَانتِ الواوُ متحركةً ، فانهُ يجوزُ فِيهِ وجهانِ : القلبُ والإدغامُ والتحقيقُ ، فتقُولُ في أَسْوَد : أُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ ، وقَد تقدمَ أنه يُقالُ : سُوَيْدٌ (١) ،الاّ أن تكُونَ هَذِهِ الواوُ في مثل:رَضْوَى وَعَدْوَى وَبلْوَى ،أعني لاَمًا مِنَ الكلمة ، فَانهُ يلزمُ فِيهَا / ٥٣/ب
القلبُ لقُربِهَا من الطرفِ ، فإنَّ ألِفَ التأنيثِ كتاءِ التأنيث،وتاءُ التأنيث زائدةٌ، وهذِهِ الواوُ تنقلبُ في الطرفِ ، فَتقولُ على هَذَا في رَضْوَى : رُضَيَّا ،وفي عَدْوَى : عُدَيَّاء وفي بَلْوَى : بُلَيَّا . (٢)

فإن كانَ رابعُ الكلمةِ ألفًا فلاَ يخلُو أن تكُونَ منقلبةً أوللتأنيثِ ، فإن كَانت مُنقلبةً رجَعتْ الى أصلِها،ثم اعتلتْ كحالِهَا في المكبرِ،تَقولُ في مَرْمَى : مُرَيْمٍ (٣) فَيصيرُ منقوصًا ، وإن كَانتْ للتأنيثِ بَقيتْ على حالِهَا في المكبرِ لِلزُومِ الفتحةِ قَبْلَهَا، كَحالِ تاءِ التأنيثِ ، فتقُولُ في سَكرَى : سُكَيْرَى ، كما تَقولُ في ضَارِبةٍ : ضُوَيْرِبَةٌ.

وإن كَانَ الرابعُ يَاءً فتبقَى على حالِهَا في التكبِيرِ ، فَتقولُ في قَاضٍ : قُوَيْضٍ ، ولا يكُونُ الرابعُ واوًا متحركًا ، فإن قيلَ : ولم قلبُوا الألِفَ في فَاعِلٍ إلى الوَاوِ في نحوِ : ضَارِبٍ ، وتلك الألفُ أصلَ لَهَا ، وهيَ زَائدَةٌ فَنِسْبَتُهَا للياءِ والواوِ وَاحدَةٌ ؟

قيلَ : انما قَلبوهَا الى الواوِ لِمناسبةِ الواوِ للضمةِ التى قبلَهَا اللازمةِ لأولِ المصغَّرِ،والواوُ أقربُ الى الضمةِ من الياءِ ، ثم نقولُ : إن كَانَ حرفُ العلةِ التي تَجِيءُ ثَانِيًا وَاوًا بقيَ واوًا في التصغير ، وإن كَانَ ياءً بقيَ ياءً ، فتقولُ في جَوهرٍ : جُوَيْهِرٌ ،وحَوقلٍ : حُوَيْقِلٌ ،وفي الياءِ تقولُ في تَصغِيرِ صَيْقَلٍ : صُيَيْقِلٌ ،وفي دَيْسَمٍ : دُيَيْسِمٌ . (٤)

---

(١) وذلك في تصغير الترخيم . ينظر الكتاب ٣/٤٧٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٧٠.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٤٧٢-٤٧٣.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٩.

وإن كَان حرفُ العلةِ ثُلَاثيًا؛ فلَا يخلُو إما أن يَكُون ألفًا أو واوًا أو ياءً ،
فإن كَان ألفًا قلبتَهَا يَاءً ، وحركتَ الياءَ ،وأدغمتَ [فيهَا] (١) ياءَ التصغيرِ ،
كَقولكَ في غَزالٍ : غُزَيِّلٌ ،وفي قَذالٍ : قُذَيِّلٌ ، و في كِتابٍ : كُتَيِّبٌ ،وإن كانَ
حرفُ العلةِ ياءً أدغمتَ فيهِ أيضًا ياءَ التصغير ،كَقولكَ في عِثْيَرٍ (٢) : عُثَيِّرٌ ،
و في سَعِيدٍ : سُعَيِّدٌ .

وإن كَانَ حرفُ العلةِ الثالثُ واوًا فلا يَخلُو اما أن يَكُونَ متحركًا
أو ساكنًا ، فَإن كَان مُتحركًا مثلُ جدولٍ وأسوَد ، فأنتَ فيه مُخَيرٌ إن شئتَ قلبتَ
الواوَ ياءً وأدغمتَ فيهَا ياءَ التصغيرِ ، وإن شئتَ تركتَهَا واوًا ، و كسرتَهَا فَقلتَ
في تصغيرِ جَدوَلٍ : جُدَيِّلٌ وجُدَيْوِلٌ ، وفي أسوَد : أُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ ،وعلى الإدغام
قول الفرزدق : (٣)

أُسَيِّدُ وخُرَيِّطَةٍ نَهَارًا مِنَ المتَلَقِّطِي قَرَدَ القُمَامِ

وان كانَ حرفُ العلةِ الثالثُ واوًا ساكِنَةً لم يكن فِيهَا إلاَّ القلبُ الى الياءِ والإدغامُ،
كَقولكَ في عَجوزٍ : عُجَيِّزٌ ،وفي رَسُولٍ : رُسَيِّلٌ ،وفي ثَمودٍ : ثُمَيِّدٌ (٤) ،وكَذلِكَ
ما أشبهَهُ ، وإن كانَ حرفُ العلةِ رابعًا فلَا يخلُو اما أن يكونَ ألفًا أو ياءً ، فَمَا
آخِرُهُ ألفٌ هو المقصورُ،مثلُ : حُبلَى وأرْطَى وَمَلْهَى ، وَما آخِرُهُ ياءٌ هُو المنقُوصُ،
نحو : قاضٍ و غازٍ ورامٍ ، فمَا كان منه مقصُورا فَلاَ تخلُو أَلِفُهُ أن تَكُونَ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٩٩ وفي الاصل : عثر عُثَير . خطأ .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه : ٨٣٥ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/١٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦ ، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الانباري : ٣٦٥ ، وشرح شواهد سيبويه للنحاس : ٣٧٥ ، والخصائص لابن جني ١/١٦٥ ،والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٢٢ ،واللسان (قرد) ، والشاهد فيه تصغير أسود على أُسَيِّدٍ على الإدغام . وفي الاصل : من المستقصى ، وهو تحريف من الناسخ .

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٤٤ .

للتأنيثِ أو لِغيرِ التأنيثِ ، فإن كانتْ للتأنيثِ لم تتغيرْ عن حالِها ، نحو قولك : حُبَيْلى فى تصغير : حُبلَى ، وسُكَيْرَى في تصغيرِ : سَكرَى ، وكَذلِكَ سائرُمَا يَجرِي عَلى هَذا القِياسِ ، وقد تقدمَتْ .

فإن كَانتْ لغيرِ التأنيث ، فهيَ على ضربين : تَكُونُ منقلبةً عن حرفٍ أصليّ // وتَكُونَ منقلبةً عن حرفٍ ملحقٍ بالأصلِ ، وكلاهُمَا تَقلبُ ألفُه ياءً في التصغيرِ لانكسارِ ما قبلَهَا فَيصيرُ منقوصًا ، فَتقولُ فى تصغيرِ : مَرْمَى : مُرَيْمٌ ، وفى ملهىً : مُلَيْهٌ ، وفى مدعىً : مُدَيْعٌ (١) ، وألفاتُ ذَلكَ كُلّه منقلبةٌ عن حرفٍ أصليّ ، وتَقولُ في تَصغِيرِ أرطىً ومِعْزىً : أُرَيْطٌ ومُعَيْزٌ وألفاهُمَا مُنقلبتَانِ عن حَرفٍ ملحقٍ بالأصلِ (٢) . ٥٤/أ

وإن كَانَ الاسمُ منقوصًا فإنه يَبقَى على حالِهِ في التصغِيرِ ناقصًا ، كَمَا كَان في التكبيرِ ، فَتقولُ في تصغِيرِ قَاضٍ : قُوَيْضٌ ، وفي غَازٍ : غُوَيْزٌ .

ألفاظُ الكتابِ :

قوله : (اعلم أنَّ تصغِيرَ ذَلك كُلّهِ على مِثالِ فُعَيْعِلٌ وذَلكَ قولُكَ في جعفرٍ : جُعَيْفِرٌ ، وفى سلهبٍ : سُلَيْهِبٌ ، وفي قِمطرٍ : قُمَيْطِرٌ) (٣) .

رُبما يُعتَرضُ عَليه هُنا بأن يقالَ : كيفَ جَعلَ جُعيفرًا وسُليهبًا علَى وزنِ "فُعَيعِلٍ" ، ووزنُ جُعَيْفِرٍ إنما هو "فُعَيْلِلٌ" ، وكذلك سُليهبٌ وقُميطرٌ ؟

فَالجوابُ أن يُقالَ : لم يَقصدْ بقوله "فُعَيْعِلٌ" أن تَكُونَ العينُ مقابلةً لِلعينِ في التمثيلِ به ، وإنما قَصَدَ عِدَّةَ الحركاتِ والسكناتِ ، وكذلك يقصدُ في أبنيةِ التصغيرِ كلّهَا ؛ ألا تراهم يقولونِ مُنَيْصِير على وزن مُفَعْيعِيلٍ أو فُعَيْلِيل ، وليسَ هُو بوزنه ، وانما وزنه مُفَيْعِيلٌ (٤) فلا يقصِدُ في أبنيةِ التصغيرِ مَعَ ما تكلم بِه مِنَ الكَلِمِ إلاَّ عددُ الحركاتِ والسَّكَنَاتِ ، ومُمَاثَلَةُ الحركاتِ للحركاتِ : الضمةُ في الوزنِ للضمةِ في المِثالِ والفتحةُ مماثلةٌ لِلفتحةِ والكسرةُ مماثلةٌ للكسرةِ ، وأبنيةُ الرباعيّ على اختلافِها انّما تأتي عَلى هَذا الوزنِ .

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٢ .

(٢) الكتاب ٣/٤١٩ ، والمقتضب ٢/٢٥٩ .

(٣) الجمل ٢٤٧ .

(٤) فى الاصل : فعيعيل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

باب تصغير الخماسي وما فوقه

الخماسيّ ما كان عددُه خمسةَ أحرفٍ ، فَنُسبَ الى الخمسةِ على غيرقياسٍ، وما فوقَه يُريدُ به السداسيَّ والسباعيَّ ، وهَذِهِ الانواعُ تختلفُ وجوهُ تصغيرِهَا بسببِ اختلافِها واختلافِ أحكامِ زوائدِ ذواتِ الزوائدِ منها ؛ فموضوعُ البابِ لتبيينِ كيفيةِ تَصغيرِ بعضِ هذهِ الأعدادِ والإعلامِ بمَا يُحذفُ منها،وما يجوزُ منَ التعويضِ فيمَا دَخلهُ الحذفُ منهَا،وما يُعوضُ منَ المحذوفِ،وموضعِه،واختلافِ حكميّ ألِفَي التأنيثِ، وما يُحذفُ من المقصُورِ مِما لاَ يُحذفُ،ووجهيّ تصغير حُبارَى (١)؛ فهذِهِ جُملَةُ مَا وُضعَ له البَابُ ، ثم يُضمُّ الى هَذَا بيانُ حكمِ البابِ ، فيَقَالُ .

والخُماسِيُّ لا يُصغـَّرُ على تمامه كما لا يُكسَّرُ عَلى تمامه إلاَّ أن يَكونَ رَابعُه حرفَ مَدٍّ ولين زائدٍ ، كقنديل ومِنديلٍ (٢) فَانَّ هذا النوعَ لا يدخلُه حذفٌ عندَ الجُمهورِ ،وما عَداه فلا بد من دخولِ الحذفِ فيهِ حتى يعودَ رُباعيًّا ، وإذَا لم يُصغر ما عَدَا هذَا النوعَ منَ الخماسيّ على تَمامِهِ ،فَالسدَاسيُّ والسبَاعيُّ أحْرَى بالإمتناعِ من ذَلكَ ،فما زادَعلى الخُماسيّ أو كَانَ خُماسيًّا غيرَ مَا استثنى فَلا بُدَّ من دُخولِ الحَذفِ فِيهِ قَبلَ التصغيرِ حتى يَعُودَ رُباعيًّا أو خماسيًّا رابعُهُ حرفُ مَدٍّ ولين .

والخماسيّ ينقسمُ الى ما انقسمَ اليه الرباعيُّ من كونهِ ذَا زيادَةٍ و غَيرَ ذي زيادَةٍ وذو الزيادَةِ منهُ على ضربين : /منه ما يكونُ أصلُه الاربعة فيبلغ الخمسة بزيادةٍ واحدةٍ، كجحنفل (٣) ٥٤/ب

---

(١) الكتاب ٣/٤٣٦ قال سيبويه : " ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زيادتيه منه للأخرى ،حُبارَى ان شئتَ قلتَ : حُبَيْرَى ، كما ترى وان شئت قلتَ : حُبَيِّراً وذلك ؛ لأنَّ الزائدتين لم تجيئَا لِتُلْحِقَا الثلاثة بالخمسة وانَّمَا الالفُ الآخرة ألف تأنيث والاولى كواو عجوز فلا بد من حذف احدَاهُمَا.

(٢) فإنك لا تحذفه بل تبقيه ان كان ياءً على لفظه وان كان واوًا أوألفاقلبتها الى اليَاءِ ؛ وَذَلِكَ قنديل و منديل وبهلول وسربال . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٢ وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٠٧.

(٣) الجحنفل الغليظ ،قال سيبويه :"وتقول في جحنفلٍ:جُحَيْفِلٌ وان شئتَ جُحَيفِيلٌ ،والنون فيه زائدة ؛ لأن المعنى العظم والكثرة" الكتاب ٣/٤٤٥.

ومنهُ ما أصلُه الثلاثة فبلغَ الخمسةَ بزيادتين ، كَعِثوَلٍ (١) وقلنسُوَةٍ .

وذو الزيادةِ منهُ على قسمينِ : منهُ ما تكونُ زيادتاهُ مستويتين في الحكمِ لا تفضُلُ إحداهُما الاخرى ، و منهُ ما يختلفُ حكمًا زيادتيهِ فتفضُلُ احداهُما الأخرى بما يُوجبُ اثباتَها وحذفَ صاحبتِها ، فما كانَ منَ الخماسيّ غيرِ ذي زيادةٍ حُذِفَ آخرُهُ كما يحذفُ في التكسيرِ ؛ لأنّ حقّ كلِّ واحدٍ منهُما أن يأخذَ حقَّهُ ، ثم يرتدِعَ عما بعدَ ذلكَ ، وربمَا جاءَ في الذي يرتدِعُ عندَهُ ، وهو ما قبلَ الآخرِ وترك الآخرِ ، كقولِ بعضِهم في فرزدَقٍ : فُريزِقٌ (٢) وما كانَ منَ الخماسيّ ذا زيادةٍ واحدةٍ اختصَّ بالحذفِ بهَا حيثُ كانت منَ الإسمِ خامسةً كألفِ حَبَرْكَى (٣) أو رابعــــةً كواوِ كَنَهْوَرٍ، أو ثالثةً كواوِ سَرَوْمَطٍ ، أو ثانيةً كنونِ كَنَهْبُلٍ، ولا تكونُ أوّلاً ؛ لأنّ هذا النوعَ منَ الخماسيّ يكونُ أصلُه الأربعةَ ، وذواتُ الأربعةِ لا تلحقُ الزيادةُ من أولهَا إلاّ ما كانَ منهَا اسمًا جاريًا على الفعلِ كمُدحْرِجٍ .

وما كانَ منَ الخماسيّ ذا زيادتَينِ وكان أصلُه الثلاثةَ نظرتَ زيادتَيهِ ، فإن فَضُلَتْ إحدَى الزيادتينِ الاخرَى حَذفتَ المفضولةَ وتركتَ الفاضِلَةَ .

هَذَا القِياسُ كَمنطلقٍ تقولُ فِيهِ : مُطَيْلِقٌ ،فتحذفُ النونَ ؛ لانّ الميمَ تفضُلُهَا بالدّلالَةِ على الصِيغةِ ، وربمَا حذفُوا الفاضلةَ وتركُوا المفضولةَ، كما فعلُوا في حُبارَى فيمَن قالَ في تصغيرِهَا : حُبَيْرٌ،(٤) والقياسُ حُبَيْرَى ،وان تساوتِ الزيادتَانِ كزيادتَيْ حَبَرْكَى كنتَ مخيرًا في حذفِ ما شئتَ منهُما ،كذلِكَ يقولُ النحويــــونَ ، وأنا أختارُ حذفَ الألِفِ في مثلِ هذا على حذفِ النونِ لتطرفِ احدَى الزيادتَينِ ، وكذلك أختارُ في مثلِ قَلنسوةٍ حذفَ الواوِ على حذفِ النونِ لتطرفِهَا ،والاطــرافُ محلُّ التغييرِ ، والمتوسطُ منَ الزيادتَين أولى بالإبقاءِ .

قُــلتَ : والــذي قــالَ : وأنــا أختــارُ فــي المَسألتَينِ

---

(١) العِثْوَلُّ من الرجال : الجافي الغليظ . قال سيبويه :"وإذا حقــرت عِثْوَلّاً قلتَ : عُثَيِّلٌ وعُثَيِّيلٌ؛ لانك لو جمعت قلت : عَثَاوِلُ وعَثَاوِيلُ".
الكتاب ٣/ ٤٣٠ ،وانظر المقتضب ٢/ ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٤٨-٤٤٩ ، والمقتضب ٢/ ٢٤٩-٢٥٠ .

(٣) الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين .

(٤) في الاصل : الزيادتين ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

هُــوَ الاستـاذُ الأوحَــدُ أبو إسحاق بن ملكُون - رحمه الله - ،

وأيضاً فإنّ الزيادَتَين في مثلِ حَبَنْطَى وما أشبهه لمّا كانتا للإلحاقِ نُزِّلَتا منزلةَ الأصليّ ، فلو كانتْ حروفُ حَبَنْطَى وما اشبهه أصولاً لكانَ الحذفُ واقعاً بالآخرِ ، فكذلِكَ ما جرى مَجراهُ من مثلِ هذا ، ينبغي أن يكونَ كحكمِهِ ، ويُمكِنُ أن يَكُونَ سيبويهِ [1] ذَهبَ في تصغيرِ مُقْعَنْسِسٍ الى هَذا ، فحذفَ احدَى السينينِ لِتطرفِهَا ووقوعِها موقعَ الحذفِ من ذَواتِ الخمسةِ التي لا زيادةَ فيهَا ، ألا ترَى أنّ ذَواتِ الخمسة التي لا زيادةَ فِيهَا انما يُحذفُ منهَا الآخِرُ أو ما قبلَ الآخِرِ ، فلمّا وقعتِ السينَانِ من مُقعَنسِسٍ - ونَحوِهِ - موقعَ مايُحذفُ حذفَ إحدَاهُمَا ، فلو كانتِ الأولى هِيَ الزيادةُ ، فقد وقَعتْ موقعَ مَا يحذفُ ، وان كانتِ الزيادةُ الثانيةَ ، فهيَ كذلكَ.

انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم تَقولُ بعدَ ذلكَ - على الباب - على التفصيلِ :

قولُـهُ : (بَابُ تَصغِيرِ الخُماسيِّ وَما فوقَهُ) [2] ، يريدُ بالخماسيِّ مَا كانَ / على خمسةِ أحرفٍ كلهـا أصولٌ أو بحروفٍ بعضُهَا أصلٌ وبعضُهَا زائدٌ ، وما فوق الخماسيّ هو السداسيُّ والسبَاعيّ ولاَ يكُونُ الاسمُ سُداسِيًّا ولاَ سُباعِيًّا الاّ بحروفٍ بعضُهَا أصلٌ وبعضُهَا زائدٌ ، كما تقدمَ ، فإن كانتْ حروفه كُلُّهَا أُصولاً أو يكونُ بعضُهَا أصلاً وبعضُهَا زائداً ، والاسمُ لا يتَعدّى السُّبَاعيّ الى مَا فوقَهُ ، والخُماسيُّ لا يَخلُو إمّا أن تكُونَ حروفُه كُلُّهَا أصولاً ، أو بعضُهَا أصلاً وبعضُهَا زائداً ، كما تَقدمَ ، فإن كانَتْ حروفُه كُلُّهَا أصولاً حذفتَ الآخِرَ منهَا ، فقلتَ في تَصغِيرِ سَفرجَلٍ : سُفَيرِجٌ ، فإن كَانَ قبلَ آخِرِهِ حرفٌ من حروفِ الزيادَةِ أو مَا يُشبِهُ حروفَ الزيادَةِ ، وكانَ الآخِرُ ليسَ من حروفِ الزيادة ، فإنكَ في حَذفِ الأخيرِ أو في حَذفِ مَا قبلَهُ مخيرٌ ، فَتقُول في تصغيرِ خَدرنَقٍ [3] : خُدَيرِنٌ ، فتحذف آخرَهُ ، وان شئتَ خُدَيْرِقٌ ، وإن ٥٥/أ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٢٩.

(٢) الجمل ٢٤٨.

(٣) الخَدَرْنَقَ : الذكر من العنكبوت ، أو العظيم منها ، وقيل : العنكبوت ولم يخص الذكر.

شئتَ قلتَ : خديرقٌ [١] بحذفِ النونِ التي قبلَ الآخرِ ؛ لأنها مِن حروفِ الزيادَةِ ، وان كَانتْ أصلاً في هذهِ الكلمةِ ، وكذلكَ تقولُ في تصغيرِ فَرزدَقٍ : فريزدٌ فتحذفُ القافَ ، وان شئتَ فريزقٌ ، فحذفتَ ما قبلَ الآخِرِ، وهوَ الدالُ لانَّ الدالَ وان لم تكُن مِن حروفِ الزيادةِ فهيَ من حروفِ البدلِ .

قالَ هذا الأستاذُ أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيليّ - رحمه الله - ، فإن كَانَ آخرُ الخماسيِّ حرفاً من حروفِ الزيادةِ مثل : شَمَرْدَلٍ [٢] لم يُحذفْ الاَّ الآخِرُ، فقلتَ : شُمَيْردٌ ، ولم يجز غيرَ ذلكَ .

وأما الخُماسيُّ الذى بعضُ حُروفه أصلٌ وبعضُها زائدٌ فلا يَخلُو امّا أن تَكُون فِيهِ زيادَةٌ أو زيادتانِ ، فإن كَانتْ فيهِ زيادةٌ واحدةٌ ، ولم تكُن حرفَ علةٍ رابعةٍ ، فانكَ تحذِفُهَا حيثُمَا كانت أولاً أو وسَطاً أو آخِرًا ، فتقُولُ في تَصغِيرِ مُدَحْرِجٍ : دُحَيْرِجٌ ، فتحذِفُ الميمَ ، وان كانت أولاً دالةً على اسمِ الفاعِلِ ، وكذلك تحذفُهَا من اسمِ المفعولِ ، وهو مُدَحْرَجٌ ، وكذلكَ تحذفُهَا أيضاً من أثناءِ الكلمة ، فتقُولُ في تصغِيرِ سَمَيْدَعٍ : سُمَيْدِعٌ ، فتحذِفُ الياءَ التي كَانتْ فى حَالِ التكبِيرِ ، وتجعلُ مكانَهَا ياءَ التصغيرِ ، وكذلِكَ اذا كانت الزيادَةُ آخرًا نحو : حَبَرْكَى تحذفُ الالفَ ، فتقولُ : حُبَيْرِكٌ ، وإنْ كَانتِ الزيادةُ حرفَ علةٍ رَابعًا لم تحذفْهَا ؛ لأنَّكَ تَقلبُهَا ياءً في التصغيرِ ، إنْ كانتْ واوًا أو ألِفًا نحو : قرطاسٍ وسربالٍ ، فَتقولُ في تصغِيرِ قرطاسٍ : قريطِيسٌ ، و سِرْبَالٍ : سُرَيْبِيلٌ ، وفي مُسرَولٍ : مُسَيْرِيلٌ [٣] .

---

(١) قال سيبويه : « وكذلك خدرنق : خديرق فيمن قال فريزق ، ومن قال : فُريزدٌ قال : خُدَيرنٌ » . الكتاب ٣/٤٤٨ .

(٢) الشمردل : الفتى السريع من الابل .

(٣) قال سيبويه : " واذا حقرت السرول فهو : مُسَيريل ليس الاّ هذا ، لأنَّ الواوَ رابعةٌ ، ولو كسرته للجمع لم تحذف فكذلك لا تحذف في التصغير» . الكتاب ٣/٤٣٣ ، وانظر شرح الشافية ١/٢٥٠ .

والقياسُ في تصغيرِ ما رابعُهُ ياءٌ أن تنقلبَ ياؤُهُ الى ياءٍ أخرى ،فإنَّ الياءَ التي تثبتُ في التكبيرِ غيرُ الياءِ التي تثبتُ في التصغيرِ، ويُؤَيِّدُ ذلِكَ القياسَ على نظائِرِهَا من حروفِ العلةِ ،وهيَ الواو والألف ،فلما قُلِبَا ياءً في التصغيرِ ، فَكَذَلِكَ يَنبغِي أن تقلبَ الياءُ أيضًا الى ياءٍ أخرى ،ويُؤَيِّدُ ذلكَ مسألةُ الفُلْكِ لِلواحِدِ والفُلْكِ للجَمِيعِ (١) ،وحركةُ الفردِ غيرُ حركةِ الجَمِيعِ ،وكذلِكَ ناقةٌ هِجَانٌ ونُوقٌ هِجَانٌ ، ودرعٌ دِلاَصٌ ودُرُوعٌ دِلاَصٌ ،فياءُ قنديلٍ وياءُ [منديلٍ] (٢) من هذَا البابِ ولا يَفترِقَانِ إلاَّ في النيةِ.

وَكلُّ خماسيٍّ حذفتَ منهُ / شيئًا أصلاً أو زائدًا فلكَ فِيهِ أن تُعوضَ المحذوفَ ياءً ممدودةً قبلَ الآخرِ ، فَتقُولُ في سَفَرجَلٍ اذا صَغرتَ وَعوضتَ: سُفيرِيجٌ وفي مُدَحرِجٍ : دُحَيرِيجٌ، وكذلك سُعَيدِيعٌ ، وكذلك حُبَيرِيكٌ ، وأنتَ في العوضِ بالخيارِ إن شئتَ عوضتَ وان شئتَ لم تعوضْ مما حذف منهُ الزائدُ أو الاصليُّ . ٥٥/

فان كانَ في الخماسيِّ زيادتانِ ،فلا تَخلُو أن تكونَ من أن تتفاضَلاَ أو لاَ يتفَاضَلاَ ،فإن لم يتفاضَلاَ حذفتَ أيهمَا شئتَ وإن تفاضلتَا أثبتَ الاقوى وحذفتَ الأضعفَ ،وذلكَ مثلُ : منطلِق ،فان الميمَ والنونَ فِيهِ زائدَتانِ والميمُ أقوىَ منَ النونِ ، لا نَّهَا بَعدتْ عنِ الطرفِ الذى هُو محلُّ التغييرِ، والنونُ قربتْ منهُ ، لأنَّهَا بعدَ الميمِ ،والميمُ تدلُّ على الفَاعِلِ والمفعُولِ ، والنونُ لاَ تدُلُّ على ذلكَ فلمَّا كانتِ الميمُ أقوى منهَا مِن هذينِ الوجهينِ حذفتَ النُّونَ لا غيرُ، فقالُوا في تصغيرِ مُنطلِق : مُطيلقٌ ،وان شِئتَ مُطيلِيقٌ اذا عوضتَ ،وان كانتِ الزيادتَانِ مُتفاضلتَينِ مِثلَ الزيادتَينِ اللتينِ في حُبارَى ،وهيَ الالفُ الأولى وألفُ التأنيثِ وهيَ جاءتْ لمعنًى ،وألفُ حبارَى جاءتْ متقدمةً عليهَا بَعِيدةً منَ الطرفِ، وألفُ التأنيثِ هيَ الطرفُ ، والطرفُ مَحلّ التغيير ، فالأُولى فَضَلَتْ ألفَ التأنيثِ بالتقدمِ، وألفُ التأنيثِ فَضُلتِ الألفَ المتقدمةَ بكونِهَا جَاءتْ لمعنًى ،

---

(١) ينظر الخصائص ٢/ ١٠٠-١٠١.

(٢) في الأصل : "وياء قنديل".

فَهذَا هُو معنىَ المُفاضَلَة ،فإذَا كانتِ الزيادَتانِ على هذهِ الحالِ حذفتَ أيهمَا شئتَ، فإن شئتَ حذفتَ ألفَ التأنيثِ ،فيصيرُ حُبارى : حُبَارًا مثل غُرابٍ ،فتقولُ في تصغيرِهَا : حُبَيِّرٌ ، كما تَقولُ في تَصغِيرِ غُرابٍ :غُرَيِّبٌ ،وغُلَيِّمٌ في تَصغِيرِ : غُلامٍ ، ومنهُم من يثبتُ تاءَ التأنيثِ في هذَا الوجهِ ، فَيقولُ : حُبَيِّرَة،[١] حفظًا على التأنيث، و شحًّا على عَلامتِهِ ،وان شئتَ حذفتَ الالفَ الأولى فيصيرُ حُبارى : حُبْرَا ،فَتصيرُ ألفُ التأنيثِ فِيه رابعةً مثل ألفِ ثَمْلَى ،وَسكْرَى ، وحُبْلَى فتقولُ في تصغيرِهَا : حُبَيْرى، كما قُلتَ في تَصغِير ثَمْلَى : ثُمَيْلَى .

وقلنسوةٌ أنتَ مخيرٌ في حذفِ الزيادَتينِ منهُمَا،وهيَ النونُ والواوُ ؛ لأنَّ الأصلَ هو القافُ واللامُ والسينُ ،ودليلُ زيادتِهِمَا قولُهم : تَقَلَّسَ اذَا جَعَلَ القلنسوةَ في رأسِهِ ،فَقد حَذَفَ الواوَ والنونَ من هذَا الفعلِ الذى هُوَ تقلسَ ، فَإذَا حذفتَ النُونَ قُلتَ في تَصغيرِهَا قُلَيْسِيَةً [٢] وقَلبتَ الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلَهَا ؛لأنَّ أصلَهَا : قلنسوةٌ ، واذَا حذفتَ الواوَ قلتَ في تصغيرِهَا قُلَيْنِسَةٌ[٢]

وَ إنَّمَا كُنتَ مُخَيَّراً في حَذفِهما ؛ لانهُمَا زِيادَتَانِ تَفَاضَلَتَا ، وذلك أنَّ الواوَ نصفُ النونِ بِالحركةِ،والنُونُ فَضُلَتْ بِالتقدمِ ،فإن كانَ الإسمُ سُداسيًّا فلا يكونُ سُداسِيًّا إلاَّ بزيادةٍ فِيهِ أو زِيادتَينِ أو ثلاثةٍ ، فَما كَانَ سُدَاسِيًّا بِزيادةٍ وَاحدةٍ وجَبَ حذفُهَا وحذفُ حرفٍ / منَ الاصُولِ حتى يَصيرَ رُباعيًّا ،ومثلُ ذَلكَ قَبَعْثَرَى وعَضْرَفُوط [٣] كُلّ واحدٍ منهُمَا سُداسِيٌّ ، فَأمَّا قبعثرى فهُو سداسيٌّ بِزيادَةِ الالِفِ ،وأما عَضرَفُوطٌ فهو أيضًا سداسيٌّ بِزيادةِ الواوِ ، ٥٦/أ

---

(١) أثبتها أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب ٣/٤٣٧ ،وانظر المقتضب ٢/٢٦٢.

(٢) مكرر في الأصل ،وجاءَ في الأصل أيضاً" قلنسية " في الموضعين تحريف ظاهر وينظر الكتاب ٣/٤٣٦.

(٣) العضرفوط : ذكر العظاء . ينظر شرح أبنية سيبويه لابن الدهان النحوى : ١٢٣ ، وشرح الشافية ١/٥١.

فإذا صغرتَ قبعثرى حذفتَ الالفَ والراءَ التي قبلها فبقيَ قُبيعِثًا على أربعةِ أحرفٍ ، واذا صغرتَ عضرفوطاً حذفتَ الواوَ والطاءَ فبقيَ عَضْرَفًا على أربعةِ أحرفٍ، فتقولُ في تصغيرِهِ: عُضَيْرِفٌ (١) ،وان عوضتَ قلتَ : عُضَيْرِيفٌ (*)، وان كانَ الاسمُ سُداسِيًّا بزيادَتَينِ لم يكُن لَكَ بدٌّ منَ الحذفِ حتى يصيرَ الى الرباعِيّ أو الخماسيّ الذى رابعُهُ حرفُ علةٍ ،ومثالُ ذلكَ قولُهم : عَيْطَمُوسٌ (٢) ؛لأنكَ لو حذفتَ الياءَ صارَ عَطمُوسًا على وزنِ قَرَبُوسٍ ،وهوَ خماسيٌّ قبلَ آخرِهِ حرفُ علةٍ ،فقلتَ في تصغيرِهِ : عُطَيْمِيسٌ ،كما تصغرُ قَرَبُوسًا على : قُرَيْبِيسٍ (٣) ،قلبتَ الواوَ ياءً فيهَا لانكسارِ ما قبلَهَا،ولاَ يجوزُ حذفُ الواوِ من عَيطَمُوسٍ وإبقاءُ الياءِ ؛لأنكَ اذا حذفتها لم يَكن بدٌّ من حذفِ الياءِ فيكثُرُ الحذفُ بحذفِهَا ،واذا حُذفَتْ وقفَ الحذفُ عندَهَا ،وَكلُّ زيادتَينِ اذا كانَ الحذفُ يقفُ عندَ احداهُمَا ولاَيُؤدّى الى حذفِ الأخرى فحذفُ التي يقفُ الحذفُ عندهَا هُوَ الواجبُ دونَ الاخرَى التي اذا حذفتْ أدّى (٤) حذفُهَا إلى حذفِ غيرِهَا ، [فتَعَيَّنَ] (٥) حذفُ الزيادةِ الواحدَةِ في عَيطَمُوسٍ وفي ما جَرَى مجراهُ ،واذا كانَ المكبرُ سداسيًّا بزيادةِ ثلاثةِ أحرفٍ نحو : مُستخرِجٌ ،أو يكونُ في الاصلِ رباعيًّا فيصيرُ سُداسيًّا بزيادتَينِ ، فإنكَ تحذفُ منهُ حتّى يصيرَ إلى الرباعِيّ ،ومثالُ ذلكَ : مُسْتَخرِجٌ ومُحْرنجِمٌ ومُقْعَنْسِسٌ ، فأما مُستخرِجٌ فهو سُداسِيٌّ بزيادةِ الميمِ والسينِ والتاءِ، فإذا صغرتَ حذفتَ السينَ والتاءَ فيبقَى مُخرِجًا فتقولُ في تصغيرِهِ : مُخَيْرِجٌ اذا لم تُعوضْ ،فإن عوضتَ مُخَيْرِيجٌ ،وانما حذفتِ السينُ والتاءُ وبقيتِ الجيمُ ،

(*) في الأصل : غضيريف ،بالغين ،تحريف من الناسخ .

(١) ينظر الكتاب ٤٤٩/٣ ،والمقتضب ٢٤٩/٢ ،ووقع في هذه النسخة غضرفوط بالغين خطأ .

(٢) العيطموس من النِّساء :التامة الخَلق ،ومن الإبل : الفتية الحسنة الخَلق . ينظر شرح أبنية سيبويه لابن الدهان النحوى : ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٤١٦/٣ - ٤٤٤ .

(٤) في الاصل : ودى .

(٥) في الاصل : فعين/حذف الزيادة والسياق يعطى ما أثبتناه .

لأنَّ الميمَ فَضَلتهَا بكونهَا في أول الكلمةِ دَالةً على اسمِ الفاعِلِ وعلى اسمِ المفعولِ إذا قلتَ : مُستخرَجٌ بفتحِ الراءِ وهُمَا ليسَا في أولِ الكلمةِ فقد بَانَ ذَلِكَ مِنَ الطرفِ، وليسَ فيهمَا ما يدلُ عَلى الفاعِلِ ولا على المفعولِ .

وأما "مُحْرنجِمٌ" فَهُوَ مِن ذواتِ الاربعةِ : الحاءُ والرَّاءُ والجيمُ والميمُ فِيهِ أصولٌ، والنونُ والميمُ فِيهِ زَائدَتانِ، فَهُوَ[1] مما صَارَ سُدَاسِيًّا بِزيادتَينِ، فإذَا صغرتَ حذفتَ إحدَى الزيادتَينِ وهيَ النونُ فَيبقَى مُحرْجِمًا ثم حذفتَ الميمَ ،كماحذفتَهَا من مُدَحرِجٍ فتقولُ في تصغيرِهِ حُريجِمٌ ان لم تُعوِّضْ وَحُرَيْجِيمٌ ان عَوضتَ .

وأما "مُقْعَنسِسٌ" فَفِيهِ ثَلاثُ زِيادَاتٍ مِثل : مُستخرِجٍ ، الَّا أن إحدَى الزياداتِ من لفظِ الاصلِ ،وهيَ السِينُ والزيادتانِ الاخرَيَانِ : الميمُ الذِى في أوله والنونُ ؛ لأنهُ مِنَ القَعسِ ،فَهوَ من ذواتِ القَافِ والعينِ والسينِ ، فمذهَبُ سيبويهِ[2] في تصغيره حذفُ النونِ والسينِ ، فَتقُولُ في تَصغيرِهِ مُقَيْعِسٌ اذا لم تُعوضْ، ومُقَيْعِيسٌ اذا عَوضتَ ،فتحذفُ النونَ والسينَ ،كما ذكرتُ لَكَ وتُبقِي الميمَ لكونِهَا / دَالةً على الفَاعِلِ ،ومذهَبُ المبردِ[3] حذفُ المِيمِ والنونِ وابقاءُ السينِ لكونهَا منْ لفظِ أحدِ الاصُولِ الذى هُوَ السينُ ،فتقولُ في تصغيرِهِ قُعَيْسِسٌ إذا لم تُعوضْ وقُعَيْسِيسٌ إذَا عوضتَ ، والذى يَترجحُ مِنَ المذهَبينِ مذهَبُ سيبويهِ ،فانَّ السِينَ ، وان كانت مِنْ لفظِ الأصلِ ،فلم تَجِئْ لمعنًى، والميمُ وان لم تكنْ مِن لفظِ الأصلِ فَقدْ جَاءَتْ لمعنًى ، وهي دَلالَتُهَا على الفاعِلِ ، وملاحظةُ المعنَى أولى مِن ملاحَظةِ اللفظِ . ٥٦/

وإن كَانَ الاسمُ سباعيًّا فَلا يَكونُ هَذا العددُ إلَّا بزَوائدَ ،فتُحذفُ مِنهُ حتى يصيرَ إلى الرباعيّ أو الخماسيّ الذى رَابعُهُ حرفُ عِلّةٍ ،ومثالُ ذلِكَ : اشْهِيبَابٌ ، واحْمِيرَارٌ ، واحْرِنْجَامٌ، تُحذفُ مِن اشهيبابٍ ألفُ الوصلِ والياءُ المنقلبةُ عَنِ الالِفِ الثَالِثةِ في اشهيبابٍ ،فيبقَى شِهْبَاباً على وزنِ قِرْطَاسٍ ، فَتقولُ شُهَيْبِيبٌ ، كما تقولُ قُرَيْطِيسٌ ،والذى فى

---

(١) في الاصل : فهما ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٢٩ .
(٣) ينظر المقتضب ٢/٢٥٣-٢٥٤ .

اشهيباب في حالِ التصغير تفعَلُهُ في احميرارٍ ، وفي كُلِّ مصدرٍ للفعلِ الذي هوَ على وزنِ افْعَالَّ ،نحوُ : احمارّ واصفارّ ، ولا يجوزُ أن تُحْذَفَ الالفُ من اشهيباب وتبقَى الياءُ ، فإنَّ الياءَ لا تبقَى مَعَ الالف ،فالالفُ لايقفُ الحذفُ عندَهَا ،ولمْ يُؤَدِّ إلى حذفِ الياءِ ،وحُذفتِ الألِفُ ،لأنكَ لو صغرتَهُ بعدَ حذفِ الالِف وابقاءِ الياءِ لصغرتَـهُ على وزنٍ خَارِجٍ عَن أوزانِ التصغيرِ الثلاثةِ ، وهُوَ فُعَيْلِيلٌ .

وأمّا "احرنجامُ" ، فَإنكَ تحذفُ منهُ همزةَ الوصلِ والنونِ وتُبقِي الالفَ كما أبقيتَهَا في اشهيباب ، وتفعلُ فِيهِ في حَالِ التصغيرِ مَا فعلتَ فِيهِ ،فتقُولُ : حُرَيْجِيمٌ ،واحرنجامٌ لم يكنْ سُبَاعِيًّا الاَّ بثلاثِ زَوائِدَ ،لأنهُ في أصلِ الوضعِ رُبَاعِيٌّ من حرجمتَ الإبلَ اذا جمعتَهَا،ورَددتَ بعضَهَا الى بَعضٍ ، واشهيبابٌ ونظائرُهُ إنَّمَا كَانَ سُبَاعِيًّا بأربعِ زَوائِدَ ،لانهُ ثُلاثِيٌّ في الاصلِ ، أيْ: في أصلِ وضعِهِ ، لأنهُ مِنَ الشّهْبةِ،وزَوائِدُهُ هَمزةُ الوصلِ واليَاءُ التي بعدَ الهاءِ ، وأحدُ البَاءين والالِفُ ،وكذلكَ نَظائرهُ .

تَكمِلَةٌ فيهَا ضَبطُ البابِ أجمع ، وهي أن تقولَ:الخماسيُّ على ضربين،أصولٌ وزوائِدُ ، فالأصولُ تحذفُ الآخرَ مِنهَا حتَى تَبقَى الكلمةُ على أربعةِ أحرفٍ،ثم تُصغِّرُهَا على فُعَيْعِلٍ ،ولكَ أن تُعوضَ مَنَ المحذوفِ يَاءً قبلَ الآخرِ مَا لم يمنعْ مانِعٌ ،فإذا عوضتَ فيصيرُ على فُعَيْعِيلٍ،مثالُ ذلِكَ : سَفرجَلٌ ، ثم تُصغِرُ فتقولُ : سُفَيرِجٌ ، وإن شئتَ سُفَيْرِيجٌ ،والذي بزَوائِدَ ، فَحكمُهُ أيضًا أن يُحذَفَ حَتَى يُرَدَّ الى أربعةِ أحرفٍ،ولكنْ لا يكُونُ الحذفُ فِيهِ الاَّ في الزوائِدِ حيثُ كَانتْ مِن أولٍ أو وَسَطٍ أو آخِرٍ ،الاَّ أن يَكُونَ الرابعُ حرفَ مدٍّ ولينٍ ،فإنهُ لا يُحذَفُ ، لأنَّا قد نُعوضُ مِنَ المحذوفِ في موضعِ الرابعِ ، فَلوْ حَذفنَا ثم عوضْنَا منهُ لوجَبَ التعويضُ في موضعِ المحذوفِ ، وكمَا نعوضُ يَاءً ، وكان يرجعُ حرفُ المدِّ واللينِ بسببِ الكسرةِ قبلَهُ ، فَوجبَ ألا يحذفَ ويُعَادَ ، فيكونُ فِيهِ نَقيضُ الغرضِ والعبَثِ ، وكذلكَ لا تحذفُ ألفُ التأنيثِ المَمْدُودَةِ ، لأنَّ الألفَ التي قَبلَ الهمزةِ فيهَا قد تكونُ رابعةً ،فَعُوملتْ / خامسَةً وسادِسَةً مُعَامَلَتَهَا رَابِعَةً حتَّى يصيرَ البابُ ٥٧/أ

واحدًا ، وأيضًا ، فانها قد قويت حيث كانت ألفًا وقبلها ألف فحركت ، وكذلك لا تحذف الألف والنون اللتان هما في مقابلة ألف التأنيث من سكران ونحوه. وكذلك لا تحذف الميم من منفعل ونحوه لاجل زيادة أخرى ، وهي أولى بالحذف ، وانما لم تحذف الميم للزومها فجرت مجرى الأصل ،وسائر الزوائد تحذف اذا افتقر الى حذفها ، وقد يكون في الكلام زائدتان فأكثر وعليها حذف واحدة ،فنحن ننظر في المفضول منهما فنحذفه،ولا ينضبط ذلك الا بذكر جمل منها يقاس عليها ان شاء الله تعالى .

فمن ذلك أن تكون احدى الزيادتين لمعنى والأخرى لغير معنى ، فالتي لغير معنى مفضولة فتحذف .

أو تكون احداهما ساكنة والأخرى متحركة ، فالساكنة هي المفضولة، وتكون احداهما لازمة للكلمة والأخرى غير لازمة ، فغير اللازمة هي المفضولة أو تكون احداهما متوسطة والأخرى متطرفة ،فالمتطرفة المفضولة ، أو يكون حذف احداهما يؤدي إلى حذف الأخرى ، والأخرى ليست كذلك ، فالتي تؤدي الى حذف صاحبتها هي المفضولة،أو يكون المثال يقطع على حذفها لكثرة وقوع الزائد هناك،وقد تتكافأ الزوائد فتتخير في حذف احداهما ، وعلى هذا تضرب المسائل ويقاس عليها إن شاء الله تعالى .

تقول في "سفرجل": سفيرج وسفيريج ،فهذه أصول فحذفت من أحدها، ومثلها فرزدق تقول في تصغيره : فريزد وفريزيد ، ويجوز فريزق وفريزيق بحذف الدال التي قبل القاف وتبقية القاف ؛لأن الدال من حروف البدل فأشبهت حروف الزوائد ،وتقول أيضًا في سفرجل : سفيرل وسفيريل ، وقد حكى الأخفش (١) سفيرجل من غير حذف ، وهو في غاية الشذوذ ،وتقول في "قنديل" : قنيديل،فلا تحذف منه شيئًا ؛ لأن رابعه حرف مد ولين ، وكذلك

---

(١) ينظر شرح المفصل ٥/١١٧ وشرح الشافية للرضي ١/٢٠٥ ،وحكاه سيبويه عن بعض النحويين . ينظر الكتاب ٣/٤١٨ .

قِنطَار وقُنَيطِيرٌ ، ومِعْقَرٌ ومُعَيْقِيرٌ (١) ، وتقولُ في سَكرانَ : سُكَيرانَ ، فلا تحذفُ كما تقولُ في حمراءَ حُمَيْراءَ ، وتقولُ في مُنطلِقٍ : مُطَيلِقٌ (٢) ، وفيهِ زَائدتانِ : الميمُ [والنونُ] (٣) ، فحذفتَ النونَ ؛ لأنَّها ساكنةٌ [والميمُ] (٤) متحركةٌ ، ولأنَّ الميمَ ثابتةٌ أبدًا في بِنيةِ الفاعِلِ ، والنونُ قد تسقُطُ فتقولُ : مُخَيرِجٌ ومُقيدِرٌ ، وليسَ هُنَا نونٌ ، وإن شِئتَ مُطَيلِيقٌ فتَعوضُ مِنَ المحذوفِ ، وتقولُ في قلنسوةٍ : قُلَيْسِيَةٌ (٥) ، وفيهِ زَائدتانِ : النونُ والواوُ ، فتحذفُ النونَ ؛ لأنَّها ساكِنَةٌ والواوُ متحركَةٌ ، فَقدْ تكافأتْ مَعَ الواوِ ؛ فلذَلِكَ تخيرتَ في الحذفِ وإن شئتَ قلتَ : قُلَينِسَةٌ وقُلَينِيسَةٌ (٥) ، فتَعَوض .

وتقولُ في "مُستخرِجٍ" : مُخَيْرِجٌ ، فَتحذِفَ السينَ والتاءَ ولاَ تحذفَ الميمَ ؛ لأنَّها اللازمةُ ، وإن شِئتَ مُخَيرِيجٌ فَتعَوضَ ، وتَقولُ في حُبَارَى : حُبَيْرَى ، فَتحذفَ الالفَ المتوسطةَ ؛ لأنَّها لِغيرِ معنًى ، والالفُ المتطرفةُ لمعنًى ، ولاَ يجوزُ التعويضُ هَاهُنَا لئلا ترجِعَ ألفُ التأنيثِ بِصورةِ الثَابِتَةِ خَامِسَةً ، وذلكَ لاَيكُونُ .

وإن شئتَ قلتَ : حُبَيِّرٌ فَتحذِفَ أَلِفَ التأنيثِ ؛ لأنَّهَا وإن كانتْ لمعنًى فهيَ / مُتطرِفَةٌ والأُولى مُتوسِطَةٌ ، فَكافأتهَا ، وإن عوضتَ قلتَ : حُبَيِّرٌ ٥٧/
وقد قِيلَ : حُبَيِّرَةٌ ، فعوضُوا تاءَ التأنيثِ مِنْ ألفِ التأنيثِ ، وهَذا شاذٌ ، وتقولُ فى مَعْلُوجَاءَ اسمٌ لِجَمَاعةِ العلُوجِ (٦) : مُعَيْلِجَاءَ فَلا تحذفُ شيئًا ؛ لأنَّ رَابعَهُ حرفُ مَدٍ ولينٍ وآخرُهُ ألفُ التأنيثِ الممدودَةُ وأولُهُ الميمُ اللازمةُ في الفاعِلِ والمفعولِ ، وتقولُ في اشهيباب : شُهَيْبِيبٌ (٧) فتحذِفُ أوّلاً ألفَ الوَصلِ ؛

---

(١) مِعْقَرٌ : اسم شاعر ، وهو مِعْقَرُ بن حمار البارقي حليف بني نمير . ينظر الصحاح (عقر) .

(٢) فى الأصل : مطيليق ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : والهمزة ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل : قلنسية .. قلنسية ، خطأ وانظر الكتاب ٣/ ٤٣٦ .

(٦) قال سيبويه : "وإذا حقرت مَعْيُوراءَ ومَعْلُوجَاءَ قلت : مُعَيلِجَاءَ ومُعَيْيِراءَ لا تحذف الواو لأنها ليست كألفِ مبارك هي رابعة". الكتاب ٣/ ٤٤١ .

(٧) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٩٥ .

لأنَّ الشينَ قد تَحركتْ،ثم حذفتِ الياءُ وبقيتِ الالِفُ ؛لأنها رجعتْ رابعةً ، ولا يجوزُ حذفُ الالِفِ وبَقاءُ الياءِ لئلا يُؤدِّيَ الى حذفِ الياءِ ، وتقولُ في مُقعنسِسٍ مُقَيْعِسٌ،هَذا مذهبُ سيبويهِ ⁽١⁾، وجَعَلَ الميمَ أفضَلُ مِنْ أحَدِ السينَينِ ؛ لأنَّ السينَ زائدةٌ لِلإلحاقِ، ويقولُ المبردُ ⁽٢⁾ في تَصغيرِهِ : قُعَيْسِسٌ، ويَجعَلُ السّينَ أفضلَ ؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بالأصلِ .

واتفقوا على أنَّ الحذفَ والبَقاءَ انما هُوَ للأبعدِ منَ الاصليّ والأقربِ مِنَ الأصليّ ، فَعَلى هَذا يترجَحُ قولُ سيبويهِ ؛ لأنَّ الميمَ ألزمُ للكلمةِ ، فهيَ أقربُ إلى الأصليّ .

---

(١) مر قريبا ،انظر الكتاب ٣/٤٢٩ .

(٢) ينظر المقتضب ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .